

مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقَ



الْأَشْهُارُ وَالنَّظَائِرُ فِي النَّحْوِ

بِحِلاَلِ الدِّينِ السِّيُوطِيِّ

٨٤٩ - ٩١١ هـ

الجزء الثالث

تَحْقِيقُ

أَبْرَاهِيمَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

[د : ٢٠٩ ب هـ : ٢] الحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على سيّدنا محمد الذي كملت محاسنه باطناً وظاهراً ، هذا هو الفن السادس من الأشباه والنظائر ، وهو فن (٢) الأفراد والغرائب .

باب الكلمة والكلام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللوحة (٣) : « أجمعوا إلى أن لا يُعْتَدَ بخلافه على انحصار أقسام الكلمة في ثلاثة : الاسم والفعل والحرف » ، وقال أبو حيان : « زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سمّاه الخالفة ، وهو اسم الفعل » .

قال ابن هشام : « اشتهر بين النحويّين أن الحرف يدلّ على معنى في غيره ، وفازهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك في التعليقة (٤) وزعم أنّه دالّ (٥) على معنى في نفسه ، وهو موضع يحتاج إلى فضل (٦) نظر » انتهى .

(١) بعد ذلك في ف : « وصلى الله على سيدنا محمد وآله » .

(٢) من البسملة إلى « فن » ليس في ل .

(٣) أي : اللوحة البديرية تأليف الشيخ أبي حيان محمد بن يوسف الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) وانظر كشف الظنون : ١٥٦١ ، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة مخطوطة لها محفوظة برقم : ٤٩٦ هـ عام .

(٤) هي التعليقة على كتاب المقرب لابن عصفور ، انظر الهمع : ٤/١ .

(٥) من « في غيره » إلى « دال » ليس في م .

(٦) د ، ف ، ل : « فصل » تصحيف ، وما أثبت عن م ، هـ .

وعبارة ابن النحاس : « اعلم أن معنى قول النحاة : إن الكلمة لها معنى في نفسها أو لا معنى لها في نفسها يعنون به أن الكلمة إن فهم تسام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضمنية (١) فهي المعبر عنها بأن لها معنى في نفسها ، وإن كان فهم (٢) معناها متوقفاً على ضمنية فهي المعبر عنها بأن معناها في غيرها ، ومعنى ذلك أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى ، نحو : الرجل هو عبارة عن شخص [ه : ٣] ، وكذا باقي الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده ، والفعل أيضاً إذا ذكرته وحده يفهم منه معنى (٣) ، نحو : قام ، يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي ، وليس الحرف كذلك لأنك إذا ذكرت حرفاً لا يفهم منه معنى إلا إذا اقترن بضمنية من أحد قسيميه (٤) ، فإن قيل : لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لأنك يبقى من قبيل المهملات وإنما الحرف موضوع لا مهمل ، قلنا : لا نسلم أنك يلزم (٥) من قولنا : إن الحرف لا يفهم منه معنى في حال الأفراد أن (٦) يكون من قبيل المهملات لأن الحرف وُضع لأن

(١) قال الزمخشري في أساس البلاغة (ضم) : « وتضاموا حتى تتاموا

مائة رجل . وأرسلت فلاناً وجعلت ضميمه غلاماً لي » .

(٢) من « ذكر لفظها » إلى « فهم » ليس في م .

(٣) « معنى » ليست في ف .

(٤) ف ، ه : « قسميه » تحريف . قال في اللسان (قسم) : « وهذا قسم

هذا أي شطره » .

(٥) ه : « أنه لا يلزم » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٦) ف : « وان » تحريف .

يفهم منه معنى عند التركيب ، وليس المهمل كذلك ، فإنَّ المهمل ليس له معنى لا في حال الإفراد ولا في حال التركيب ، والحق أنَّ الحرف له معنى في نفسه ، لأنَّنا نقول لا يخلو المخاطب بالحرف من أنَّ يفهم موضوعه لغة أو لا ، فإنَّ لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى [على] (١) أنَّه لا معنى له ، لأنَّه لو خطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك ، وإنَّ خطب به مَنْ يفهم موضوعه لغة فإنَّه يفهم منه معنى ، عملاً بفهمه موضوعه لغة ، كما إذا خاطبنا إنساناً (٢) ب هل وهو يفهم أنَّها موضوعه للاستفهام ، وكذا باقي الحروف ، فإذا عرفنا أنَّ له معنى في نفسه •

ولنا طريق آخر ، وهو أن نقول : وإنَّ خطب به مَنْ يفهم موضوعه لغة فلا نسلم أنَّه لا يفهم منه معنى ، واللغويون كلَّهم قالوا مثلاً : إنَّ « هل » للاستفهام ولم يقيّدوا بحال التركيب دون حال الإفراد ، فإنَّ قيل : أيُّ فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت ؟ قلنا : الفرق بينهما أنَّ كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الإفراد عين (٣) ما يفهم منه عند التركيب [بخلاف الحرف لأنَّ المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب] (٤) ، أتمَّ ممَّا يفهم منه عند الإفراد • هذا كلام ابن النحاس بحروفه [ه : ٤] ، وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللوحة

(١) زيادة عن الهمع : ٤/١ • وليست في د وسائر النسخ •

(٢) د : « أنساباً » تصحيف • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٣) كذا في ه والهمع : ٤/١ • وفي د وسائر النسخ : « غير » تحريف •

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •

[د : ٢١٠] أن أبا حيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل ، ولم أره فيه ، فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها ، وقد وقع ما هو أغرب من ذلك ، وهو أنني لما كنت بمكة المشرفة سنة تسع وستين وثمانمائة ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة ، وفيهم فاضل من العجم ، وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي ، فقال لي : هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني طرفا نقيض ، فإن الشريف ذهب إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره ، وخالف النحاة كلهم في قولهم : إن له معنى في غيره ، وألف في ذلك رسالة ، ثم أحضر (١) لي مظفر الدين المذكور تأليفاً لنفسه اختصر فيه شرح الكافية للرّضي سمّاه « مرضي الرضي » ، فرأيت نقل فيه عن الشريف هذا البحث فتطلّبت الرسالة التي ألفها الشريف (٢) في ذلك حتى حصلت (٣) .

باب الاعراب

قال ابن الأنباري في كتاب الإنصاف (٤) : « يحكى عن الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع » ، وذكر السخاوي

(١) م : « حضر » تحريف .

(٢) « الشريف » ليست في م .

(٣) بعدها في ف : « وها أنا أسوقها بلفظها هنا لتستفاد » وفي هـ :

« وها أنا أسوقها ههنا بلفظها لتستفاد قال : ويبيض له المؤلف » .

(٤) الانصاف : ٣٣ .

في شرح المفصل أنه ذهب أيضاً إلى أن مالا ينصرف مبني في حالة
الجر على الفتح .

باب الإشارة

ذكر ابن معطي في الفصول (١) أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها
بالحروف ، قال ابن إياز في شرحه (٢) : « وتعليله بناءها بشبهها (٣)
بالحروف (٤) غريب ، لم أر أحداً ذكره غيره » .

باب أداة التعريف

قال في (٥) البسيط (٦) : « ذكر المبرد في كتابه المسمى
بالشافي (٧) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وضُمَّ إليها
اللام لثلاث يشبه التعريف بالاستفهام » [ه : ٥] .

-
- (١) الفصول : ١٦٦ .
 - (٢) المحصول في شرح الفصول الورقة : ٤٧ آ من النسخة المخطوطة
المحفوطة في الظاهرية برقم : ١٧٤٤ - عام .
 - (٣) ف : « لشبهها » .
 - (٤) المحصول : « للحرف » تحريف ، ومن « قال ابن إياز » إلى « بالحروف »
ليس في م .
 - (٥) « في » ليست في م .
 - (٦) صاحب البسيط هو ضياء الدين بن العليج . انظر بغية الوعاة :
٣٧٠ / ٢ .
 - (٧) ذكره الرضي في شرح الكافية : ١٣١ / ٢ ، ونقل منه ما ذكره صاحب
البسيط هنا ، وانظر المقتضب : ٨٣ / ١ .

باب الابتداء

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح : « لا أعلم خلافاً بن النحويين أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجث (١) ، وظرف المكان يكون خبراً عن الجث (١) والمصدر ، إلا أن ابن الطراوة رد على جميع النحويين في هذا وقال : هما سواء ، يكونان خبرين عن الجث (١) وصادر » •

وقال ابن هشام (٢) : « في شرح ابن يعيش : [متعلق (٣)] الظرف الواقع خبراً صرح ابن جني يجوز إظهاره ، وعندى أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجر إظهاره ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فأما إن ذكرته أولاً فقلت : زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع » انتهى • قال ابن هشام : « وهو غريب » •

باب كان

ذهب ابن معطر إلى أن « دام » لا يجوز تقديم (٤) خبرها على اسمها ، ذكره في الفصول (٥) • قال ابن إياز في

(١) م : « الجثة » •

(٢) مغني اللبيب : ٤٩٧ ، وانظر شرح الفصل لابن يعيش : ٩٠/١ •

(٣) زيادة عن مغني اللبيب وليست في دوائر النسخ •

(٤) ف ، ل : « تقدم » •

(٥) الفصول : ١٨١ •

شرحه (١) : « وما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدّمهم ومتأخّرهم على نصّ يمنع من ذلك ، وقد أكثر السؤال والتّفحّص (٢) عنه فما أخبرت بأنّ (٣) أحداً يوافق هذا (٤) المصنّف في عدم جوازه ، وحكى لي مَنْ لا أثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي (٥) أنّ ابن الخشاب نقل مثل ذلك • وقال (٦) : هذا جارٍ مجرى المثل ، وحكى أنّ ابن الخباز الموصلي سافر (٧) إلى دمشق واجتمع بالمصنّف وسأله عن ذلك فقال : أفكر فيه ، ثم اجتمع به مرة أخرى وعاد وسأله فقال (٨) : لا تنقل عني فيه شيئاً » •

-
- (١) المحصول في شرح الفصول الورقة : ٧٩ ب ، وانظر مقدمة كتاب الفصول : ٥٦ حيث نقل محقق الكتاب هذه الفقرة من نسخة مخطوطة للمحصول •
 - (٢) المحصول : « والفحص » •
 - (٣) م : « أن » • في اللسان (خبر) : « وقال أبو حنيفة في وصف شجر : أخبرني بذلك الخبير » •
 - (٤) « هذا » ليست في م •
 - (٥) ورد اسمه في الفصول : ٥٦ نقلاً عن المحصول : « تقي الدين الحلبي » • تحريف •
 - (٦) م : « قال » •
 - (٧) المحصول : « وحكى ابن الخباز الموصلي أن بعض أصحابه سافر » وكذا العبارة في الفصول : ٥٦ غير أن « وحكى » جاء مكانها « وذكر » •
 - (٨) المحصول ومقدمة الفصول : « وعاد سؤاله فقال له » •

قال ابن السراج (١) : « أنا أفتي بفعلية ليس تقليداً منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيتها » نقله ابن النحاس في التعليقة •

باب إنَّ

قال ابن مالك في شرح التسهيل : « إنَّ كان يعني ما بعد إنَّ المخففة مضارعاً حفظ (٢) ولم يقس عليه ، نحو : « وإنَّ يكادُ الذين كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ » (٣) « وإنَّ نَظْمُكَ [ه : ٦] لَمَنْ الكاذبين » (٤) • قال أبو حيان : هذا ليس بصحيح ولا نعلم (٥) له موافقاً •

باب كاد

قال الأَبْذِيّ في شرح الجزوليّة (٦) : « خالف ابن الطراوة النحاة في « عسى » وقال : ليست من النواسخ ، لأنَّ حكم النواسخ أنَّ يقدَّر زوالها فينقصد (٧) من معموليها مبتدأ وخبر ، وأنت لا تقول :

(١) صرح ابن السراج بأن « ليس » فعل واستدل على ذلك بأدلة ذكرها في

كتابه الأصول : ٩٣/١ •

(٢) ف : « خففت » تحريف •

(٣) القلم : ٥١/٦٨ •

(٤) الشعراء : ١٨٦/٢٦ •

(٥) م : ولانه « تحريف •

(٦) م : « شرح الابدلية الجزولية » •

(٧) ما أثبت عن ه ، وفي د وسائر النسخ : « منعقداً » •

زيد" أن" يقومَ ، وهو غير صحيح لأننا إذا قدرنا زوال « عسى » قدرنا زوال « أن » ، ومذهبه في « عسى زيد" أن" يقومَ » على ما يظهر أن" زيداً فاعل ، إلا أنها علقت على غير ما طلب ألزم التفسير كـ « سمعت زيداً يقول كذا » .

باب ما

قال ابن عصفور في المقرَّب (١) : « تعمل ما بشرط أن لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور » . قال ابن النحاس في التعليقة : « تحرَّز (٢) من مثل قولنا : ما في الدار زيد » ، وما عندك زيد » ، فإن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من أنواع التوسعات » قال : « وهذا شيء اختص به ابن عصفور ، لا أعلمه لغيره ، فإن الناس نصّوا على أن الخبر متى تقدّم مطلقاً بطل العمل ظرفاً أو مجروراً كان أو غيره » .

فائدة

قال ابن الدهَّان في الغرة : « قال الفرَّاء : الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر وجهاً :

الأول : رفع الاسم بالماضي والمستقبل ، نحو قام زيد" ويقوم زيد" .

(١) المقرَّب : ١٠٢/١ .

(٢) ف : « يجوز » تحريف .

- والثاني : رفع الأسماء (١) بعائد المذكر نحو : زيد" قام (٢) •
- الثالث : رفع الاسم (٣) بالدائمه مؤخراً ، نحو : زيد" قائم" ، وهما المترافعان
- الرابع : رفعه بالمحلّ مقدّمًا (٤) ، نحو : خلفك زيد" ، فإذا قالوا : زيد" خلفك [هـ : ٧] رفعوا زيـداً والمضمر بالظرف ، وهو وجه خامس للرفع •
- السادس : رفع الاسم برجوع العائد (٥) عليه ، كقولك : زيد" أبوه قائم" ، وزيد" مررت به •
- السابع : رفع الاسم باسم مثله جامد ، نحو : زيد" أبوك •
- الثامن : رفع الاسم بما يغلب عليه أن (٦) يوصف ، نحو : زيد" صالح •
- التاسع : رفع الاسم بمحل قد رفع غيره نحو : [زيد"] (٧) حيث عمرو •
- العاشر : رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير ، نحو : قائمة" جاريته زيد" وتقديره : رجل" قائمة" جاريته زيد" •

-
- (١) م : « الاسم » •
- (٢) د ، ل ، م : « قام زيد » ف : « قام » وسقطت « زيد » وما أثبت عن هـ •
- (٣) ل : « الأسماء » •
- (٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف : ٥١ •
- (٥) هـ : « الهاء » •
- (٦) هـ : « أنه » •
- (٧) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ •

الحادي عشر : رفع الاسم بنعم وبئس •

الثاني عشر : رفع الاسم بحرف الاستفهام ، نحو : مَنْ أبوك ؟
وَأَيْنَ أخوك ؟

الثالث عشر : رفع الاسم بما لا يكون إلا سابقاً له ، نحو : لولا زيد
الأكرم لك (١) •

الرابع عشر : رفع الاسم بالفعل المترال عن التصرف (٢) ، نحو :
جئذا أنت •

الخامس عشر : رفع الاسم بما لا يظهر أنه وصف له ، نحو : عبد الله
إقبال وإدبار ، وعبد الله إقبالا وإدباراً •

السادس عشر : رفع الاسم بواو منسوقة عليه ، نحو : كل ثوب
وثنمه ، تقديره : كل ثوب بثنمه (٣) ، فنابت الواو
عن مع والباء فرفعت •

السابع عشر : رفع الاسم بواو مستأنفة ، نحو : قيامي إليك والناس
ينظرون •

الثامن عشر : قولهم : الرطب والحرش شديد (٤) • انتهى •

(١) قال السيوطي في الهمع : ١٠٥/١ : « وذهب الفراء إلى أن الواقع
بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل
الفاعِل ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الخبر أولى بها من الرفع
لاختصاصها بالاسم » • وانظر الانصاف : ٧٠ •

(٢) : « التصريف » •

(٣) كان تقدير الكلام : « كل ثوب مع ثمنه ، أو كل ثوب بثنمه » • وانظر
سيبويه : ٣٠٠/١ وشر المفصل : ٩٨/١ •

(٤) انظر معاني القرآن : ١٩٨/١ •

باب المفاعيل

قال ابن إياز (١) : « نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى :
 « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » (٢) أي : من قومه ، فزاد
 في المفاعيل [د : ٢١١] الخمسة مفعولاً آخر سماه (٣) المفعول منه » ،
 قال ابن إياز (٤) : « وهذا ضعيف جداً لأنه يقتضي أن يسمى نحو
 قولك : « [ه : ٨] نظرتُ إلى زيدٍ » مفعولاً إليه و « انصرفت عن
 خالدٍ » (٥) مفعولاً عنه » . .

قال الجزولي : « لا يكون المفعول له منجراً باللام إلا مختصاً ،
 نحو : قمتُ لإعظامك ، ولا يجوز : لإعظام لك » .

قال الشكويين (٦) : « وهذا غير صحيح بل هو جائز [لأنه] (٧)
 لا مانع يمنع منه » ، قال الشكويين : « ولا أعرف له سلفاً في هذا
 القول » .

(١) المحصول ، الورقة : ٦١ .

(٢) الأعراف : ١٥٥ / ٧ .

(٣) ل : « أسماء » .

(٤) المحصول ، الورقة : ٦١ .

(٥) ل : « خاله » تعريف .

(٦) م : « الشلوبيني » ، ورد اسمه بهذا اللقب في إنباه الرواة : ٣٣٢ / ٢ .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

باب المصدر

قال ابن هشام في تذكرته : « ذكر ثعلب في أماليه (١) أنه يقال :
نابَ هذا عن هذا [نَوَّباً] (٢) ، ولا يجوز : ناب عنه نيابة ، وهو
غريب » .

باب العطف

قال ابن هشام (٣) : « زعم ابن مالك أن » « حتى » الابتدائية
جارية وأنَّ بعدها « أن » مضرة ، ولا أعرف له في ذلك سلفاً ،
وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة » [و (٤) ذهب صاحب
الأزهية (٥) إلى أن « بل » تكون حرف جر (٦) ، ووهم أبو حيان
وابن هشام وغيرهما (٧) ، فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق

(١) لم أجد ما نقله ابن هشام عن ثعلب في أماليه ، وقال صاحب التاج
(نوب) : « قال ثعلب في أماليه : ناب نوباً ولا يقال نيابة ، ونقله
ابن هشام في تذكرته واستغربه وهو حقيق بالاستغراب » . وجاء في
اللسان (نوب) : « وناب عني فلان ينوب نوباً ومناباً أي : قام
مقامي ، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك » .

(٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٣) مغني اللبيب : ١٣٨ .

(٤) زيادة عن م في الموضعين وليست في د وسائر النسخ .

(٥) هـ : « الأزهية » تحريف . وانظر الأزهية : ٢٢٨ .

(٦) م : « حرف » تحريف .

(٧) قال ابن هشام في حديثه على بل في المغني : ١٢٠ « وهم بعضهم فرعم
أنها تستعمل جارة » .

النحويين على خلافه ، [و] (١) ذهب الخوارزمي إلى أن « بل » ليست من حروف العطف ، ولا سلف (٢) له في ذلك ، نقله الأندلسي في شرح المفصل ونقلت عبارته في حاشية المغني •

قال ابن هشام (٣) : « خرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فزعم أن أم المنقطعة تعطف المفردات ك « بل » •

باب

في تذكرة ابن مكتوم (٤) أن ابن (٥) السيد البطليوسي ذكر عن (٦) الأخفش شيئاً لم يذكره أحد من النحويين وذلك أنه أجاز : مررت بهم خمسة عشرهم ، فجعل مفسر المركب مضراً ، وهذا من خطأ الخطأ • انتهى •

باب النداء

نقل ابن الخباز عن شيخه أن الهزة للمتوسط وأن يا للقريب (٧) [ه : ٩] ، قال ابن هشام في مغني اللبيب (٨) : « وهذا

(١) زيادة عن م في الموضوعين وليست في د وسائر النسخ •

(٢) م : « سند » •

(٣) مغني اللبيب : ٤٦ •

(٤) م : « ابن أم مكتوم » تحريف •

(٥) « ابن » ليست في ه •

(٦) « عن » ليست في م • وفي ف ، ل : « أن ابن السيد البطليوسي قال : ذكر الأخفش » •

(٧) م : « للقرب » •

(٨) مغني اللبيب : ٥ •

خَرَقَ لِإِجْمَاعِهِمْ » ، أجاز المازني نصب صفة أيّ ، قال الزجاج في معاني القرآن : « ولم يثجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، فهذا مطَّرح مردول لمخالفته كلام العرب » .

باب نواصب المضارع

قال أبو حيان (١) : « من غريب مذاهب الكوفيين في أنّ أَتَّهَمَ أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط ، وأجازوا أيضاً إلغائها وتسليط الشرط على ما كان معمولاً لها لولاه ، فأجازوا : « أَرَدْتُ أَنْ إِنْ تَزُرُّنِي أَزُورُكَ » بالنصب وأزرك بالجزم جواباً للشرط وإلغاء أنّ (٢) » .

قال ابن عصفور : « زعم الزمخشري (٣) أنّ » لن « لتأكيد ما تعطيه لا من بقي المستقبل ، تقول : « لا أبرح اليوم مكاني » ، فإذا أكّدت وشدّدت قلت : « لن أبرح اليوم مكاني (٤) » ، قال : « وهذا الذي ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد (٥) يكون النفي بـ لا أكّد من النفي بـ لن ، لأنّ المنفي بـ لا قد يكون جواباً للقسم ، نحو : والله لا يقوم زيد » ، والمنفي بـ لن لا يكون جواباً له ، ونفي

(١) ارتشاف الضرب الورقة : ٦٧ آ ، نسخة المكتبة الظاهرية المحفوظة برقم ٥٦٢٤ - عام .

(٢) حكى السيوطي هذا المذهب واستشهد بهذا المثال في الهمع : ٣/٢ .

(٣) المفصل : ١٤٣ ، وانظر شرح ابن يعيش على المفصل ١١١/٨ والهمع : ٤/٢ .

(٤) من « فإذا أكّدت » إلى « مكاني » ليس في م .

(٥) « قد » ليست في ف .

الفعل إذا أقسم عليه أكد منه إذا لم يقسم » ، قال : « وذهب أبو محمد عبد الواحد بن عبد الكريم إلى أن^(١) لن تنفي ما قرَّبَ ولا يمتدُّ معها النفي^(٢) » قال : « ويبين ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني^(٣) و « لا » آخرها ألف ، والألف يمتدُّ معها الصوت بخلاف النون ، فطابق كل لفظ معناه » •

قال ابن عصفور : « وهذا الذي ذهب إليه باطل ، بل كل منهما يستعمل حيث يمتدُّ النفي وحيث لا يمتدُّ ، فمن الأول في لن : « إِنَّهُمْ لَن يَغْنَوْا عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً »^(٤) ، « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا »^(٥) ، وفي لا^(٦) : « إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى »^(٧) ، ومن الثاني في لن : « فَلَئِنْ أَكَلْتُمُ الْيَوْمَ إِنْشِيئاً »^(٨) ، وفي لا^(٩) : « أَلَا تَكَلَّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ »^(٩) •

-
- (١) ف : « وذهب أبو محمد بن عبد الكريم إلى أن » •
(٢) ما نقل عن عبد الواحد بن عبد الكريم ذكره في كتابه : التبيان في المعاني والبيان ، انظر الهمع : ٤/٢ •
(٣) عقد ابن جني باباً في الخصائص : ٢ / ١٤٥ سماه « باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » فانظر كلامه ثمة •
(٤) الجاثية : ١٩/٤٥ •
(٥) البقرة : ٢٤/٢ •
(٦) « لا » ليست في م •
(٧) طه : ١١٨/٢٠ •
(٨) مريم : ٢٦/١٩ •
(٩) آل عمران : ٤١/٣ •

قال أبو حيان : « وعبد الواحد هذا له كتاب التبيان في علم البيان (١) [هـ : ١٠] ، ذكر فيه هذا الذي حكاه عنه ابن عصفور ، قال : وما يذهب إليه أهل علم البيان ، ويختصشون به ينبغي أن لا يحكى مذهباً ، لأنهم يبنون على خيالات هذيانة أو استقراءات (٢) غير كاملة ، وحين وصل كتاب التبيان هذا إلى الغرب (٣) نقضه ابن رُشيد من المقيمين بتونس نقضاً في كل قواعده ، ونقضه أيضاً الكاتب أبو المطرّف بن عُميرة ، وكان من البلاغة والتحقيق (٤) بالعلوم اللسانية والعقلية بحيث لا يدانيه أحد من أهل عصره » انتهى • قلت : عبد الواحد هذا هو الكمال بن خطيب زملكا (٥) ، له شرح على المفصل •

قال أبو حيان في شرح التسهيل : « زعم القاضي أبو بكر بن الطيّب يعني الباقلاني أن كون « أن » تَخْلُص إلى الاستقبال يؤدّي إلى القول (٦) بخلق القرآن ، وذلك قوله تعالى : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » (٧) ، فإن كان « أن » يقول « سيقع كان القرآن مخلوقاً ، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضلال والبدعة » •

(١) انظر كشف الظنون : ٣٤١ •

(٢) هـ : « واستقراءات » •

(٣) د : « العرب » تصحيف ، وما أثبت عن سائر النسخ •

(٤) هـ : « والتحقق » •

(٥) م : « زملكان » ، هـ : « زملكاني » وكلاهما تحريف •

(٦) « القول » ليست في ف •

(٧) يس : ٨٢/٣٦ •

قال أبو حيان : « أجاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها
أبي الفضل الصفّار (١) ، قال : وخلاف القاضي أبي بكر في اللسان
غير معتبر » .

قال أبو حيان : « والرد على القاضي أبي بكر في شرح
بمعموله أو بجملة شرطية ، ولا يبطل عملها ، نحو : « جئتُ كي فيك
أَرغبَ » و « جئتُ كي إنْ تحسنْ » (٢) أزورك » ، قال :
« وهذا مذهب لم يتقدّم إليه ، فإنّ في المسألة مذهبين : أحدهما :
منع الفصل مطلقاً باقية على العمل أم لا ، وهو مذهب البصريين وهشام
ومن وافقه من الكوفيين (٣) ، والثاني : جوازه ، ويبطل عملها ، بل
يتعيّن الرفع ، وهو مذهب الكسائي » قال : « فما قاله ابن مالك من
الجواز مع الإعمال (٤) ، مذهب ثالث لا قائل به » .

قال أبو حيان (٥) : « من أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا
عن أبي البقاء من أنّ اللام في نحو قوله تعالى : « وما كان الله
ليُعذّبَ بهم » (٦) هي لام كي » ، قال : « وهذا (٧) ظير مَنْ سَمَى

(١) هو شرح لكتاب سيبويه ، ذكره البغدادي في الخزائن : ١٩/٣ .

(٢) هـ : « تجيء » تحريف .

(٣) « من الكوفيين » ليس في م .

(٤) « من الجواز مع الاعمال » ليست في م .

(٥) انظر الهمع : ٨/٢ .

(٦) الأنفال : ٣٣/٨ .

(٧) ل : « وهنا » تحريف .

اللام (١) في « ما جئتك لتكرمني » لام الجحود ، بل (٢) قول هذا [ه : ١١] أشبه لأنّ اللام جاءت بعد جحد لغة ، وإنّ كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود ، وأمّا أنّ تسمّى هذه لام كي (٣) فسهو من قائله » .

قال أبو حيان (٤) : « لا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلاّ ما نقل عن العلاء بن سيابة ، قالوا - وهو معلم الفراء (٥) - : إنّه كان لا يثجيز ذلك » .

باب الجوازم

قال أبو حيان : « من غريب الخلاف في « لا » التي للنهي والدعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السهيلي من أنّها « لا » التي للنهي ، قال : لأنّ الناهي يطلب قبي الفعل وتركه ، كما يطلب الأمر وجوده ، وقد تدخل لا النافية بين الجار والمجرور ، نحو : « جئتُ بلا زادٍ » ، وبين الناصب والمنصوب ، نحو : « أخشى أنّ لا تقومَ » فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم ، وهو لام الأمر ، لكنّها أضمّرت

(١) ل : « الكلام » تحريف .

(٢) د ، ف ، ل : « ويل » . م : « وبدل » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ه .

(٣) ه : « هذه اللام لام كي » .

(٤) ارتشاف الضرب ، الورقة : ١٧٩ .

(٥) د ، ف ، ل : « القراء » تصحيف ، وما أثبت عن م ، ه ، ارتشاف الضرب .

كراهة (١) اجتماع لامين في اللفظ ، قالوا (٢) : ظكَلْتُ ، يريدون : ظكَلْتُ ، فكان الأصل إذا نهيت (٣) : لا تذهب (٤) ، كما تقول في الأمر : ليذهب فأضمرت اللام لما ذكر .

قال أبو حيان : « وهذا (٥) الذي قاله في غاية من الشذوذ ، لأنَّ فيه ادعاء إضمار لم يلفظ به قطَّ » [د : ٢١٢] ، ولأنَّ فيه إضمار الجازم وهو لا يجوز إلاَّ في ضرورة ، ولا (٦) يصحَّ تشبيهه بقولهم : بلا زاد (٧) ، وأخشى أن لا تقوم ، فإنَّه هنا لفظ (٨) بالعامل ، وفي ذلك لم يلفظ بالعامل يوماً قطَّ ، فلا يحفظ من لسانهم « لا تذهب » لا في ثر ولا في نظم ، فهذه كلها دعاوي لا برهان عليها ، وأيضاً فقد سبق إجماع النحويين كوفيَّهم وبصريَّهم على أنَّ « لا » تفيد معنى النهي عن الفعل وأنَّ الجزم بها نفسها ، لا نعلم أحداً خالف في ذلك قبل هذا الرجل ، وهذا الرجل كان شاذَّ المتنازع في النحو ، وإنَّ كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة ، وإلَّا كما سرَّى إليه ذلك من

(١) ف : « كراهية » .

(٢) هـ : « كما قالوا » .

(٣) ف : « نبئت » تحريف .

(٤) د ، م : « لا تذهب » . ل : « فلا تذهب » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ف ، هـ .

(٥) د : « وهو » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) م : « فلا » .

(٧) هـ : « جئت بلا زاد » .

(٨) « لفظ » ليست في م .

شيخه أبي الحسين بن الطراوة ، فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه ، وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون ، وقد صنف كتباً في الرد على سيويه وعلى الفارسي ، وعلى الزجاجي ، ورد الناس عليه ورموه عن قوس واحدة .

مذهب المازني أن فعلي الشرط والجزاء مبنيان ، وعنه رواية أن فعل الشرط [هـ : ١٢] مغرب وفعل الجزاء مبني ، قال أبو حيان : « وهو مخالف لجميع النحويين » .

« قال أبو حيان : « من غريب ما يحكى في « إذا » أن أبا عبيدة معمر بن المثنى زعم (١) أنها تأتي (٢) زائدة ، فتكون حرفاً على هذا ، وأنشد (٣) :

(١) د : « وزعم » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) « تأتي » ليست في م .

(٣) البيت آخر قصيدة لعبد مناف بن ربيع الجريبي ، بضم الجيم وفتح الراء نسبة إلى جريب كقريش ، وهو بطن من هذيل ، وورد البيت بهذه النسبة في مجاز القرآن : ١/٣٧، ٢/١٩٢ وشرح أشعار الهذليين : ٦٧٥ وشرح السبع الطوال : ٥٦ ومعجم ما استعجم : ١٠٤٨ والانصاف : ٤٦١ والدرر : ١/١٧٤ والخزانة : ٣/١٧٠ ، واكتفى المرتضى وابن الشجري بأن قالوا : « وقال الهذلي » ، انظر أمالي المرتضى : ٣/١ ، ٢/٣١٠ وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٨٩ ، ولم ينسبه السيوطي في الهمع : ١/٢٠٧ .

قوله : قَتَائِدَة ، قال البكري في معجم ما استعجم : ١٠٤٨ في تفسيره : « وقال اليزيدي عن ابن حبيب : قَتَائِدَة : جبل بين المنصرف

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ
سَلَاةٍ كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَّالَةَ الشَّرْدَا

قال : زادها لعدم الجواب ، كأنه قال : حتى سلكوهم ،
وأنشد أيضاً (١) :

فَإِذَا وَذَلِكَ لَا مَهَاءَ لَذِكْرِهِ
وَالدَّهْرُ يَعْقِبُ صَالِحاً بِفَسَادِ

قال أبو حيان : « وقد يؤوّل البيت الأول على حذف الجواب ،
والثاني على حذف المبتدأ لدلالة المعطوف عليه (٢) ، كأنه قال : فإذا
ما نحن فيه وذلك » .

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته : « أبو العباس
محمد بن أحمد الحلواني عثرف بابن السراج له ورّيقات في النحو
تسمّى الشجرة ، ذكر فيها في الجوازم « مَهْمَنْ » (٣) وذكر أنه

← والروحاء » والشرد جمع شرد وهي الابل النافرة ، والجمالة :
أصحاب الجمال ١٠ هـ .

(١) البيت للأسود بن يعقفر ، وهو أعشى بني نهشل ، جاهلي ، ديوانه :
٣١ ، والمفضليات : ٢٢٠ ومجاز القرآن : ١ / ٣٧ واللسان (مهه) .
يقال : سير مهه ومهه : رفيق .

(٢) هـ : « لدخول لا له المعطوف عليه » تحريف ، وليست العبارة في م .

(٣) حكى الكوفيون عن العرب مجيء مَهْمَنْ بمعنى مَنْ الشرطية ،
واستشهدوا بقول الشاعر :

أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ
أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْتَدِمُ

→

قولك : « قام القوم ما خلا زيدا » أن ما اسم ولا تكون صلته إلا الفعل هنا » انتهى • وقال قطرب : في جماهير الكلام ، وقال بعضهم : مهمن ولم يحمل عن فصيح •

باب كم

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته : « أجاز الزمخشري وصف كم الخبرية ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن أثاثا ورئيا » (١) ، قال : « هم أحسن أثاثا » في موضع النصب صفة ل كم ، ذكر ذلك في الكشف (٢) ، وقد نص الشكويين في حواشي المفصل وابن عصفور في شرح الجمل الكبير (٣) على أن كم الخبرية لا توصف ، وقلت لشيخنا الأستاذ أبي حيان : قولهما معارض بقول الكشف (٤) ، فرد ذلك عليّ وقال : أصحابنا يقولون : إن الزمخشري غير نحوي ، ولا يلتفتون إليه ولا [ه : ١٣] إلى خلافه في النحو ، يعني المواضع

← واستشهد ابن يعيش بهذا البيت على أن الشاعر لما ركّب مه مع من جاز أن يركب مه مع ما. وذلك في معرض حديثه على مهما، وذكر الأزهري أن مهمن استفهام وأصله من من. انظر : تهذيب اللغة : ٣٨٤/٥ - ٣٨٥ وشرح المفصل : ٨/٤ وشر الكافية : ٢٥٣/٢ والغزاة ٣/٦٣١ -

(١) مريم : ٧٤/١٩ •

(٢) الكشف : ٥٢١/٢ •

(٣) ذكر في كشف الظنون : ٦٠٤ •

(٤) ه : « الزمخشري » •

التي خالف فيها النحويين وانفرد بها ، وكتابه المفصل عندهم (١)
 محتقر (٢) لا يشتغل به ولا ينظر فيه إلا على وجه النقص له والخط
 عليه ، وأنشدني لبعض الأندلسيين :

ما يقول الزمخشريَّ عبد عمرو بن قنبر
 والخليل بن أحمد وفتى عبد الأكبر
 لم يزدنا زيادةً غيرَ تبديل (٣) الأسطر
 وسوى اسمه الذي نصفُ مجموعَه خري

باب جمع التكسير

قال أبو حيان : « ومن غريب ما وقع من فعلة (٤) معتل اللام
 وجمع على فَعَل ولم يذكره النحويون وإنما وجدته أنا (٤) في أشعار
 العرب قولهم : شَهْوَةٌ وشَهْيٌ ، قالت امرأة من بني نصر بن
 معاوية (٥) . »

فلولا الشَّهْيُ واللهِ كنتُ جَدِيرةً

بأنْ أتركَ اللِّذَاتِ في كلِّ مَشْهَدٍ

(١) « عندهم » ليست في م .

(٢) د : « مختصر » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) م : « تكثير » .

(٤) « فعلة » « أنا » ليستا في ف .

(٥) أنشد صاحب التاج (شهى) البيت الأول ونقل كلام أبي حيان عليه ،
 وزاد قائلاً : « قلت : وهم جمع نادر ، ونظيره : شهوة وصها » اه .
 ولم يتعرض صاحب جمهرة اللغة والصحاح واللسان إلى هذا التركيب .

وَحَقٌّ لِعُمَرَى أَنَّهُ غَايَةُ الرَّدَى

وَلَيْسَ شَهَى لَدُنَّا بِمُخَلَّدٍ

باب التصغير

قال ابن مکتوم في تذکرته : « نقلت من خطِّ أبي الحسين أحمد ابن محمد بن أحمد بن صدقة التنوخي المعروف بالخلب (١) تلميذ ابن خالويه ممَّا نقله عنه : قال ابن خالويه : أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللَّتِيَّا إِلَّا الْأَخْفَشَ ، فَإِنَّهُ أَجَاز اللَّتِيَّا بِالضَّمِّ » (٢) .

باب النسب

قال أبو حيان : « لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : نَمِرٍ ودُئِيلٍ وإِبِلٍ عند النسب إِلَّا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على جهة الجواز وأنه يجوز فيه الوجهان » (٣)

قال أبو حيان : « ذهب الفراء وأبو عبد الرحمن الزبيدي ومحمد بن سعدان [ه : ١٤] إلى أن كلاً بمزلة سوف ، وهذا

(١) ضبطت في ف يكسر الغاء وسكون اللام ، ورجل " خَلْبٌ نساء : يعبهن "

للمحدث والفجور والغَلْبُ : حجاب القلب . اللسان (خلب) .

(٢) حكى ابن يعيش في شرح المفصل : ١٤٠/٥ والرضي في شرح الشافية :

٢٨٨/١ المذهب القائل بضم اللام في تصغير اللَّتِيَّا وَاللَّتِيَّا وَلَمْ ينسبها إلى أحد .

(٣) نقل السيوطي كلام أبي حيان الوارد هنا في لهج : ١٩٧/٢ .

مذهب غريب « (١) •

اتتهى التَّبَرُّ الذائب في الأفراد والغرائب ، وصَلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ويتلوه الفن السابع من الأشباه والنظائر وهو (٢) فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات للحافظ السيوطي تغمده الله برحمته (٣) •

(١) قال أبو بكر بن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء : ٤٢١/١ - ٤٢٢ : « وقوله تعالى : كَلَّا بَلْ لَا تَكْرَمُونَ الْيَتِيمَ [الفجر ١٧] قال الفراء : كَلَّا بمنزلة سوف لأنها صلة وهي حرف ردّ ، فكأنَّهَا نعم ولا في الاكتفاء ، قال : وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها كقولك : كَلَّا ورب الكعبة ، لا تقف على كَلَّا لأنها بمنزلة قولك أي ورب الكعبة ، قال الله تعالى : « كَلَّا وَالْقَمَرِ » [المدثر ٣٢] ، فالوقف على كَلَّا قبيح لأنها صلة لليمين وكان أبو جعفر محمد بن سَعْدَان يقول في كَلَّا مثل قول الفراء « اه •

ونقل السيوطي كلام أبي حيان الوارد هنا بحروفه في الهمع : ٧٥/٢ •

(٢) من « انتهى » إلى « وهو » ليس في ل •

(٣) من « للمحافظ » إلى « برحمته » ليس في ل وكتب مكانه : « آخر الفن

السادس من الأشباه والنظائر » ، ومن « انتهى » إلى « برحمته »

ليس في ف •

[هـ : ١٥] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

الحمد لله الذي جَلَّ عن المعارضة والمناظرة ، والصَّلَاة والسلام
على نبيِّه محمد المبعوث بالحُجج الدائمة القاهرة •

هذا هو الفن السابع من الأشباه والنظائر وهو (٢) فنّ
المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى
والواقعات والمكاتبات والمراسلات •

مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية (٣)

قال أبو القاسم الزجاجي في أماليه : أخبرنا أبو الحسن علي
ابن سليمان الأخفش النحوي ، حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب
[قال] (٤) : حدثني سلمة قال : قال الفراء : قدِمَ سيبويه على
البرامكة ، فعزَمَ يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك
يوماً ، فلمَّا حضر تقدَّمتُ والأحمر فدخلنا ، فإذا بمثال (٥) في

- (١) بعدها في ف : « رب يسر وأعن واختم بخير » •
- (٢) من البسمة إلى قوله « وهو » ليس في ل •
- (٣) انظر أمالي الزجاجي : ٢٣٩ ومجالس العلماء : ٨ والانصاف في
مسائل الخلاف : ٧٠٢ ومعجم الأدباء : ١٦ / ١١٩ •
- (٤) زيادة عن هـ والامالي ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ •
- (٥) مجالس العلماء : « تمثال » تصحيف ، والمثال : الفراش ، والتمثال :
الصورة •

صدر المجلس فقعده عليه يحيى ومعه إلى جانب المثال (١) جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم ، وحضر سيبويه ، (فسأله الأحمر عن مسألة فأجابه (٢)) فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه (٣) فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة فأجابه (٤) فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء (٥) : فأقبلت عليه فقلت : إن في هذا الرجل حدة (٦) وعجلة ، ولكن ما تقول فيمن قال : هؤلاء أبثون ومررت بأين ؟ كيف تقول على (٧) مثال ذلك من وأيت وأويت (٨) ؟ فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر (٩) ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر (١٠) ، ثلاث مرات [د : ٢١٣] يجب ولا

-
- (١) مجالس العلماء : « التمثال » تحريف .
(٢) مكان ما وضع بين قوسين في ف ، ل ، م ، ه ، الأمالي : « فأقبل عليه الأحمر فسأله عن مسألة فأجاب فيها سيبويه » وما أثبت عن د .
(٣) ه : « فأجاب » م : « فأجابه فيها » .
(٤) ه : « فأجاب » .
(٥) « الفراء » ليست في مجالس العلماء .
(٦) مجالس العلماء : « حدّا » . قال في اللسان (حدد) : « والحدة : ما يعترى الانسان من الترق والغضب تقول : حدّدت على الرجل أحدى حدة وحدّا » ثم قال : الحد والحدة سواء من الغضب » .
(٧) « على » ليست في الأمالي ومجالس العلماء .
(٨) د ، مجالس العلماء : « أو أويت » وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .
(٩) بعدها في مجالس العلماء : « فيه » .
(١٠) بعدها في ه والأمالي : « فقدّر فأخطأ » .

يصيب ، فلمّا كثر ذلك (١) قال : لستُ أَكَلِّمُكُمَا أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، فحضر الكسائي فأقبل على (٢) سيبويه فقال : تسألني أو أسألك ؟ قال : [لا (٣)] بل تسألني (٤) أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت (٥) أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لِسْعَةً من الرُّثْبُورِ فإذا هو هي أو فإذا هو إِيَّاهَا ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ، فقال له الكسائي : لحت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو (٦) : خرجتُ فإذا عبدُ الله [ه : ١٦] القائمُ والقائمُ (٧) ، فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب ، وقال له الكسائي : ليس هذا كلام العرب ، العرب (٨) ترفع ذلك (٩) كله وتنصبه ، فدفع سيبويه قوله ، فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأتما رئيسا بلدَيْكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك ، قد اجتمعت (١٠) من كل أوب (١١) ، ووفدت

-
- (١) بعدما في الأمالي : « عليه » .
 - (٢) ف : « عليه » . تحريف .
 - (٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأمالي .
 - (٤) كذا في د ، وفي سائر النسخ والأمالي : « سلني » .
 - (٥) مجالس العلماء : « قد كنت » .
 - (٦) مجالس العلماء : « النوع » .
 - (٧) م ، الأمالي : « أو القائم » .
 - (٨) « العرب » ليست في ف ، م ، م .
 - (٩) مجالس العلماء : « ترفع في ذلك » .
 - (١٠) مجالس العلماء : « جمعتهم » .
 - (١١) د : « أواب » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي . قال في

عليك من كل صَّقَع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم المِصْرَيْن ،
وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيحْضَرُونَ ويسألون ،
فقال يحيى وجعفر : قد أنصفتُ ، وأمر (١) بإحضارهم ، فدخلوا
وفيهما أبو فُقْعَس وأبو زياد وأبو الجَرَّاح وأبو ثَرَوَان (٢) ،
فستلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا
الكسائي وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع
أيُّها الرجل ! فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائي على يحيى فقال :
أصلح الله الوزير ، إِيَّاهُ قد وفد إليك (٣) من بلده مؤقَّتًا ، فإذا (٥)
رأيت أن لا تردَّه خائبًا ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصيِّر
وجهه إلى فارس وأقام هناك ولم يعد (٥) إلى البصرة .

قال السخاوي في سفر السعادة : « قال لي شيخنا أبو اليثمن
الكِنْدِي : إِنَّ سيبويه إِنَّمَا قال ذلك لِأَنَّ المعاني لا تنصب المفاعيل
الصريحة » . قال السخاوي : « لم أسمع في هذه المسألة أحسن من
قول الكندي ولا أبلغ » .

اللسان (أوب) : وجأؤوا من كل أَوْبٍ أي من كل طريق ووجه
وناحية « آه » .

(١) هـ ، الأماي : « فأمر » .

(٢) انظر تراجم هؤلاء في فهرست ابن النديم : ٧٦ وإنباه الرواة : ٩٩/٤ .
١١٤ - ١١٥ .

(٣) مجالس العلماء : « عليك » .

(٤) كذا في د وفي سائر النسخ والأماي : « فإن » .

(٥) مجالس العلماء : « فأقام هناك حتى مات ولم يعد » .

دجلس الخليل مع سيوييه (١)

ذكره أبو حيان في تذكرته ، وأظنه أخذه من كتاب غرائب مجالس النحويين الآتي ذكره ، قال : « سئل الخليل بن أحمد عن قول الله عز وجل : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا » (٢) ، فقال : هذا على الحكاية ، كما أنه قال : ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي (٣) يقال [له (٤)] هو أَشَدُّ عِتِيًّا ، فقال سيوييه : هذا غلط ، وألزمه أَنْ يَجِيزَ : الْأَضْرِبَنَّ الْفَاسِقُ الْخَبِيثُ بِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ : الْأَضْرِبَنَّ (٥) الَّذِي يقال له هو الْفَاسِقُ الْخَبِيثُ (٦) ، وهذا لا يجيزه أحد (٧) .

وقال يونس بن حبيب : الفعل ملغى وأَيُّ مرفوع بالابتداء ، وَأَشَدُّ خبره كما يقال (٨) [هـ : ١٧] قد علمت أَيُّهُمْ عندك .

(١) مجالس العلماء : ٣٠١ .

(٢) مريم : ٦٩/١٩ .

(٣) مجالس العلماء « الذين » تحريف .

(٤) زيادة ليستقيم السياق وليست في د وسائل النسخ ومجالس العلماء ، وانظر ما سيأتي ، وجاء بعد كلمة « يقال » في هـ ومجالس العلماء : « أيهم » .

(٥) « لأضربن » ليست في ف ، ل .

(٦) جاء بعدها في مجالس العلماء « بالرفع » .

(٧) انظر الكتاب : ٣٩٩/٢ - ٤٠٠ .

(٨) هـ : « قلت » تحريف .

قال سيبويه : وهذا أيضاً غلط ، لأنه لا يجوز أَنْ يُلغى إلا
أفعال (١) الشك واليقين ، نحو : ظننت وعلمت وبأيهما (٢) .

وقال الفراء (٣) : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » أي لَنَنْزِعَنَّ بالنداء ، فننادي أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا ، وله فيه قول آخر وهو أَنَّهُ قال : يجوز (٤) أَنْ يكون الفعل واقعاً على موضع مِنْ كما تقول : أَصَبْتُ مِنْ كُلِّ طَعَامٍ وَنِلْتُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ ، ثم تقدر : ننظر أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا ، وله فيه قول ثالث ، قال : يجوز أَنْ يكون معناه : ثم لَنَنْزِعَنَّ من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايح أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا ، فتكون أيّ في صلة التشايح .

قال : وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه والقول الآخر (٥) من أقوال (٦) الفراء ، ففي الآية ستة أقوال ، ثلاثة للبصريين وثلاثة للكوفيين .

قال سيبويه : أَيُّهُمْ ههنا (٧) بتأويل الذي ، وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه ، ولكنه بني (٨) على الضم ، لأنه وصل

(١) كذا في هـ ومجالس العلماء . وفي د وسائر النسخ : « إفعال » تحريف .

(٢) بعدها في مجالس العلماء : « وهو كما قال » .

(٣) انظر معاني القرآن : ٤٧/١ - ٤٨ .

(٤) م لا يجوز ، تحريف .

(٥) مجالس العلماء : « الأخير » .

(٦) مجالس العلماء : « قول » تحريف .

(٧) ف ، ل : « هنا » .

(٨) مجالس العلماء : « يبني » .

[بغير ما وصل] (١) به الذي وأخواته ، لأنه وصل باسم واحد ، ولو (٢) وصل بجملته للأعرب ، فأشكده خبر ابتداء (٣) مضمر تقديره : هو أشد وعِتِيًّا منصوب على التمييز ، ولو (٤) أظهر المبتدأ لنصب (٥) أي ، فقليل : لنزعه من كل شيعَةٍ أيَّهم هو أشدّ .

مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعته (٥)

ذكره أبو حيان في تذكرته ، وهو في كتاب المجالس المشار إليه ، وأظنه تأليف تلميذه أبي القاسم الزجاجي ، فإنه قال فيه : قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه : كيف تصغرون المَهْوَآنَ (٦) في قول رؤبة (٧) :

قَدْ طَرَقَتْ سَلْمَى بَلِيلٍ هَاجِعَا
يَطْوِي إِلَيْهَا مَهْوَآنًا وَاسِعَا
فَأَرَقَّتْ بِالْحَثْمِ وَلَعَا وَالْعَا

(١) زيادة عن مجالس العلماء ، وانظر سيبويه : ٤٠٠/٢

(٢) مجالس العلماء : « فلو » .

(٣) م : « مبتدأ » .

(٤) مجالس العلماء : « لنصبت » .

(٥) مجالس العلماء : ٢٩٦ ، وفيه : « مع جماعة » .

(٦) ف ، ل ، مجالس العلماء : « من » .

(٧) الأبيات في ديوانه : ٩٦ .

قال : المَتهوَأَن : الواسع من الأرض البعيد (١) ، والولع : الكذب ، فخصنا في تصغيره (٢) فلم يرض ما جئنا به ، فقال : الوجه أن يقال : مَهيَن (٣) ، وقياس ذلك أن الاسم على ستة أحرف ، وكل اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعة حرف مدّ ولين [هـ : ١٨] فقياسه أن يُرَدَّ إلى أربعة أحرف في التصغير ، كما قالوا في سفرجل : سَفِيرَج وفي فرزدق : قَرَيْرِد ، وكذلك ما أشبهه ، فوَقعت ياء التصغير في مَتهوَأَن ثلاثة ساكنة وبعدها واو فوجب قلب الواو ياءً وإدغام الأولى فيها ، فصارت بعد الهاء ياء شديدة وبعدها ثلاثة أحرف همزة ونونان ، فلو حذفت النون بطل معنى الاسم واختلّ ، فحذفت الهمزة وإحدى النونين ، فقلت : مَهيَن كما ترى ، وإن شئت مَهيُون ، فأظهرت الواو لأنها متحركة في الاسم قبل التصغير ، وتقول في جمعه مَهاوِن ، قال : والقياس عندي فيه أن يقال : هَوَيَن كما قيل (٤) في تصغير مَقَشَعِر : قَشَيَعِر ، وفي مَطمِن : طَمَيَن . هذا هو القياس (٥) .

(١) قال في القاموس (هان) : « والمَتهوئينُ وتفتَح الهمزة : المكان البعيد أو الوهدة ، واهوَأَنَّت المفاضة : اطمَأَنَّت في سعة » . وفي اللسان (هون) : « والمَتهوئينُ : الوطنيء من الأرض وجمعه مَتهوِنَات » اهـ .

(٢) مجالس العلماء : « والولع : الكذب ، ومنه قول الآخر : وهنّ من الإخلاف والولعان فخصنا في تصغيره » .

(٣) بعدها في مجالس العلماء : « فاعلم » .

(٤) « قيل » ليست في ل .

(٥) بعدها في مجالس العلماء : « فاعلم ذلك » .

مناظرة بين الكسائي واليزيدي (١)

قال غازي بن محمد بن علي بن أحمد بن الحسن (٢) الأسدي الواسطي في كتابه برق الشهاب ما نصّته : نقلت من خط عبيد الله ابن العباس بن الفرات ما نسخته : أخبرني عمي أبو الحسن محمد ابن العباس بن الفرات قال : أخبرني أبو العباس بن أحمد بن الفرات قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : سمعت أبا القاسم عبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيدي عمي (٣) يحدث عن أحمد بن محمد بن أبي محمد أخيه عمي (٤) قال : حدثني أبي محمد ابن أبي محمد قال : كنّا مع المهديّ قبل أن يستخلف بأربعة أشهر ، وكان الكسائي معنا ، فذكره المهديّ العربية وعنده شيبة بن الوليد العبسي ، فقال المهديّ : يبعث إلى اليزيدي والكسائي ، وأنا يومئذٍ مع يزيد بن المنصور خال المهديّ ، والكسائي مع الحسن الحاجب ، فجاءنا الرسول فجئت أنا وإذا الكسائي على الباب قد سبقني ، فقال لي (٥) : يا أبا محمد أعوذ بالله من شرّك ، قال : فقلت له : والله لا تؤتني من قبلي حتى (٦) تؤتني من قبلك ، قال : فليكن

(١) انظر أمالي الزجاجي : ٥٩ - ٦٢ ومجالس العلماء : ٢٨٨ والأغاني :

١٨٨/٢٠ - ١٩١ (دار الثقافة) .

(٢) ل ، هـ : « الحسين » تحريف .

(٣) م ، هـ : « عمن » تحريف .

(٤) م : « وعمن » تحريف وفي ف ، هـ : « وعمي » .

(٥) « لي » ليست في ل .

(٦) الأمالي ومجالس العلماء : « أو » .

دخلت (١) عليه أقبل عليّ فقال : كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا :
بحرانيّ ونسبوا إلى الحصنّين (٢) فقالوا : حصنّي ولم يقولوا :
حصنّائيّ كما قالوا : بحرانيّ ؟ قال : قلت : أصلح الله الأمير ،
إنّهم لو نسبوا إلى البحرين فقالوا : بحرّيّ لم يُعرف إلى البحرين
نسبوه أم إلى البحر ؟ ولما جاؤوا إلى الحصنّين لم يكن موضع آخر
يُنسب إليه غير الحصنّين [هـ : ١٩] فقالوا : حصنّي •
[٢١٤ : ٥] •

قال أبو محمد : فسمعت الكسائي يقول لعمر بن (٣) بزّيع : لو
سألني الأمير (٤) لأخبرته فيها بعلّة هي أحسن من هذه ، فقال أبو محمد :
فقلت : أصلح الله الأمير ، إنّ هذا يزعم أنّك لو سألته لأجاب
أحسن (٥) ممّا أجبت به ، قال : فقد سألته ، فقال الكسائي : إنّهم
لما نسبوا إلى الحصنّين كانت فيه نونان فقالوا : حصنّي اجتزاءً
بإحدى النونين من الأخرى ، ولم يكن في البحرين إلاّ نون واحدة
فقالوا : بحرانيّ ، فقلت : أصلح الله الأمير ، كيف ينسب رجلاً (٦)

(١) ل ، هـ : « دخلنا » •

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان : ٢٧٥/٢ : « الحصنان ثنية حصن وهو
موضع بعينه » •

(٣) د ، م ، هـ ، الأمالي : « لعمر » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ،
مجالس العلماء ، الأغاني ، وقد ذكره العسقلاني مع المسمين بعمر في
لسان الميزان : ٢٦٨/٤ برقم : ٨١٧ •

(٤) بعدها في الأمالي : « عنهما » •

(٥) هـ والأغاني : « بأحسن » وفي الأمالي ومجالس العلماء : « بأحسن
من جوابي » •

(٦) الأمالي ومجالس العلماء : « فكيف تنسب إلى رجل من بني جنان » •

من بني جَتَّان ؟ يلزمه أن يقول : رَجَيْتُ "لأنَّ" في جَتَّان نونين ، فإن قال ذاك (١) فقد سَوَّى بينه وبين المنسوب إلى الجنِّ ، قال : فقال المهدي : فتناظرا (٢) ، فتناظرنا في مسائل حفظ قولي وقوله إلى أن قلت له : كيف تقول : « إنَّ من خَيْرِ القومِ [وأفضلهم] (٣) أو خيرهم بَنَّةٌ (٤) زيدٌ » ؟ قال : فأطال الفكر لا يجيب بشيء (٢) ، قلت : أعزَّ الله الأمير ، لأنَّه يجب فيخطيء فيتعلم أحسن من هذه الإطالة ، قال : فقال : « إنَّ من خير القومِ [وأفضلهم] (٣) أو خيرهم بَنَّةٌ زيدا » ، قال : فقلت : أصلح الله الأمير ، ما رضي أن يلحن حتى لحن وأحال ، قال : فقال : كيف ؟ قال : قلت : لرفعه قبل أن يأتي لِإِنَّ باسم ونصبه بعد رفعه ، قال : فقال شيبة بن الوليد : أراد بأو ، بل [فرفع ، قال : فقلت : هذا معنى ، قال : فقال الكسائي : ما أردت غير ذلك ، قال : فقلت : فقد أخطأ جميعاً أيُّها الأمير ، لو أراد بأو بل] (٥) لرفع زيدا لأنه لا يكون : بل (٦) خيرهم زيدا .

قال (٧) : فقال له المهدي : يا كسائي لقد دخلت عليَّ مع

-
- (١) ف ، ل : « ذلك » .
(٢) بعدهما في هـ : « قال » .
(٣) زيادة عن الأمالي ومجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .
(٤) وردت هذه الكلمة في جميع مواضعها في الأغاني : « نِيَّةٌ » تصحيف .
(٥) زيادة عن هـ والأغاني وليست في د وسائر النسخ .
(٦) « بل » ليست في ل .
(٧) « قال » ليست في ف .

مسلمة (١) النحوي وغيره فما رأيت كما أصابك اليوم ، قال : ثم قال :
هذان عالمان ، ولا يقضي بينهما إلا أعرابي فصيح تلتقى عليه المسائل
التي اختلفا فيها فيجب ، قال : فبعث إلى فصيح من فصحاء الأعراب ،
قال أبو محمد : فإلى أن يأتي الأعرابي أطرقت ، وكان المهدي محباً
لأخواله ومنصور بن يزيد حاضر ، فقلت [هـ : ٢٠] أصلح الله الأمير ،
كيف يُنشَد هذا البيت الذي جاء في هذه القصيدة ؟

يا أَيُّهَا السَّائِلِي الْأَخْبِيرُهُ
عَمَّنْ بَصْنَعَاءَ مَنْ ذَوِي الْحَسَبِ
حَمِيرٌ سَادَاتُهَا تَقْرِئُهَا
بِالْفَضْلِ طَرّاً جَحَاجِجَ (٢) الْعَرَبِ
فَإِنَّ مَنْ خَيْرِهِمْ وَأَكْرَمِهِمْ (٣)
أَوْ خَيْرِهِمْ بَشَّةٌ أَبُو كَرْبِ

فقال المهدي : كيف تنشُد أنت ؟ قال : فقلت : أو خيرهم بَشَّةٌ

(١) في الأغاني : « سلمة » تحريف . وسلمة هو ابن عبد الله بن سعد بن
محارب الفهري النحوي ، أخذ عن خاله عبد الله بن أبي إسحاق المتوفى
سنة ١١٧ هـ وقيل : ١٢٧ هـ ، وصار آخر عمره مؤدباً لجعفر بن
أبي جعفر المنصور ، وترجمته في طبقات الزبيدي : ٤٥ وبغية الوعاة :
٢٨٧/٢ . وسلمة المذكور في الأغاني هو سلمة بن عاصم النحوي أخذ
عن الفراء ، ترجمته في نزهة الألباء : ١٤٦ .

(٢) ف ، ل ، هـ : « جماجم » وجماجم العرب : رؤسائهم .

(٣) الأمالي ومجالس العلماء : « وأفضلهم » .

أبو كرب على معنى إعادة إن (١) ، قال : فقال الكسائي : هو قالها الساعة ، أصلح الله الأمير ، قال : فتبسم المهدي وقال : إنك لتجيد (٢) له وما تدري ، قال : ثم اطلع (٣) الأعرابي الذي بُعث إليه ، فأُلقيت عليه المسائل وكانت ست مسائل فأجاب فيها بقولي ، فاستفرغني (٤) السرور حتى ضربت بقلنسوتي الأرض (٥) وقلت : أنا أبو محمد ، قال : فقال شيبه بن الوليد : يتكسى باسمك أيها الأمير ! فقال المهدي : والله ما أراد بذلك مكروهاً ، ولكنّه فعل ما فعل بانظف ، ولقد (٦) لعمرى ظفّر ، قال : فقلت : إن الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله وأنطق (٧) غيرك بما هو أهله ، قال : فلما خرجنا قال لي شيبه : تخطّنتني بين يدي الأمير ! أمّا لتعلمن ، قال : فقلت : قد سمعت ما قلت وأرجو أن تجد غبّتها ، قال : ثم لم (٨) أصبح حتى كتبت رقاعاً عدّة ، فلم أدع ديواناً إلّا دسّيت إليه رقعة فيها

(١) بعدها في الأغاني : « كأنه قال : أو إن خيرهم نيّة أبو كرب » وقع تصحيف في « نيّة » .

(٢) هـ : « لتجيب » تحريف ، الأغاني : « لتشهد » .

(٣) هـ : « فطلع » ، الأغاني : « طلع » .

(٤) د ، هـ : « فاستفرغني » ، الأغاني « فاستفرغني » ، وما أثبت عن ف ل ، م .

(٥) م : « بقلنسوتي في الأرض » .

(٦) هـ ، الأغاني : « وقد »

(٧) هـ : « وانطلق » .

(٨) « لم » ليس في ل .

(٩) ف ، ل ، هـ : « دسّيت » ، انظر شرح المفصل : ٢٤/١٠ - ٢٥ .

أبيات قتلها فيه ، وأصبح الناس يشدونها وهي (١) :

عش° بجَدٍّ ولا يضرُّك نو°ك°
إثما عيش° من° ترى بالجُدودِ
عش° بجَدٍّ وكن° هَبَّاقَةً (٢) القي°
سي° نو°كاً (٣) أو شيبة بن الوليدِ
سبت° يا شيب° يا جُدَي° بني القَع°
قاع (٤) ما أنت بالحليم الرشيدِ
لا ولا فيك خلَّة° من خلال (٥) الـ
خير أحرز° زوتها بحزم° (٦) وجُودِ
غير° ما أتك° المجيدِ لتقطي°
م غناءٍ وضرب (٨) دَفٍّ وعُودِ

(١) من « فقال المهدي » الى « وهي » ليس في الأمالي ومجالس العلماء .
وانظر عيون الأخبار : ٢٤٢/١ .

(٢) هو يزيد بن ثروان أحد بني قيس بن ثعلبة . انظر الاشتقاق : ٣٥٧ ،
البيان والتبيين ٢/٢٤٣ .

(٣) مجالس العلماء ، الأمالي : « جهلاً » .

(٤) مجالس العلماء ، الأمالي : « شيب° ياهنّي° بني القمعاق » الأغاني :
« شيب° ياشيب° » .

(٥) مجالس العلماء ، الأمالي : « حضلة من حضال » .

(٦) مجالس العلماء ، الأمالي : « بعلم » ، الأغاني : « لحزم » .

(٧) مجالس العلماء ، الأمالي : « لتحبير » وتحبير الخط والغناء : تحسينه .

(٨) مجالس العلماء : « لضرب » تحريف ، الأمالي : « بضرب » .

فعلى ذا وذاك يحتمل (٩) الده

ر مجيداً له (١٠) وغير مجيد

أخرج هذه القصة أبو القاسم الزجاجي في أماليه من طريق أبي
[ه : ٢١] عبد الله اليزيدي عن عمه (١) الفضل بن محمد عن
أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي ، فذكر القصة ، وفيها : فقال
المهدي : قد اختلفتما وأتما عالمان ، فمن ذا يفصل بينكما ؟ قلت :
فصحاء العرب المطبوعون .

قال الزجاجي : المسألة مبنية على الفساد للمغالطة ، فأما جواب
الكسائي فغير مرضي عند أحد ، وجواب اليزيدي غير جائز أيضاً (٢)
عندنا ، لأنه أضمر إنَّ وأعملها (٣) ، وليس من قوتها أن تضمر
[فتعمل] (٤) ، فأما تكريرها فجائز قد جاء في القرآن والفصح من
الكلام (٥) ، والصواب عندنا في المسألة أن يقال : إنَّ من خير القوم

(١) مجالس العلماء : « نحتل » ، الأمالي : « تحتل » .

(٢) مجالس العلماء ، الأمالي : « به » .

(٣) جاءت في د و سائر النسخ : « أبي » تحريف وما أثبت عن الأمالي ،
فقد ذكر انزجاجي طريق هذه المسألة في الأمالي : ٥٩ ، كما يلي :
« أخبرنا أبو عبد الله اليزيدي قال : أخبرني عمي الفضل بن محمد
عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال : ... » .

(٤) « أيضاً » ليست في الأمالي .

(٥) مجالس العلماء : « وعملها » تحريف .

(٦) زيادة عن الأمالي ومجالس العلماء وه ، وليست في د و سائر النسخ .

(٧) تجاوز السيوطي هنا قدر أربعة أسطر من الأمالي ومجالس العلماء .

وأفضلهم^(١) [أو] خيرهم البتة زيد، فتضمر اسم إن فيها وتستأنف ما بعدها ، وذكر سيبويه (٢) أن البتة مصدر لا (٣) تستعمله العرب إلا بالالف واللام ، وأن حذفهما (٤) خطأ . انتهى .

مجلس بين ثعلب والمبرد (٥)

قال أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين : قال أبو عمر الزاهد : قال [لي] (٦) ثعلب : دخلت يوماً على (٧) محمد بن عبد الله بن طاهر ، وعنده أبو العباس محمد بن يزيد وجماعة من أئمنه (٨) .

- (١) زيادة عن الأمالي ومجالس العلماء و ه . وليست في د وسائر النسخ .
- (٢) انظر الكتاب : ٣٧٩/١ ، وقد أجاز الفراء تنكيره . قال في اللسان (بتت) : « مذهب سيبويه وأصحابه أن البتة لا تكون إلا معرفة لا غير ، وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده وهو كوفي » .
- (٣) مجالس العلماء ، الأمالي : « لم » .
- (٤) مجالس العلماء : « حذفهما منها خطأ » ، الأمالي : « حذفهما منه خطأ » .
- (٥) انظر طبقات النحويين : ١٤٥ ومجالس العلماء : ١٠٩ وإنباه الرواة : ١٤٥/١ ، ومعجم الأدباء : ١١١/٥ وشواهد الشافعية : ١٥٩ - ١٦٠ وشرح أبيات المفني البغدادي : ٢١٥/٤ .
- (٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .
- (٧) الطبقات : « الى » .
- (٨) مجالس العلماء : « أسبابه » تصحيف ، معجم الأدباء : « أصحابه » ، طبقات النحويين : « أشباهه » قال في اللسان (سنن) : « وفي حديث عثمان : جاوزت أسنان أهل بيتي أي أعمارهم ، يقال : فلان سن فلان إذا كان مثله في السن » ا هـ .

وكتابه (١) ، فلمّا قعدت قال لي محمد بن عبد الله : ما تقول في بيت
أمرى القيس (٢) :

لَهُ مَنَنْتَانِ خَطَّاتَا كَمَا

أَكْبَ عَلَى سَاعِدَيْهِ التَّمَرُ

قال : فقلت : الغرب أنّه يقال : خَطَّأَ بَطَّأَ (٣) إذا كان صُلباً
مكتنِزاً ، ووصف فرساً ، وقوله : « كما أكْبَ على سَاعِدَيْهِ التَّمَرُ »
أي : في صلابه ساعدي النمر إذا اعتمد على يديه (٤) ، والمتن : الطريقة
المتدة عن يمين الصُلب وعن شماله (٥) ، وما فيه من العربية (٦) أنّه

(١) بعدها في مجالس العلماء ومعجم الأدباء : « وكان محمد بن عيسى
وصفه له فلما ... » .

(٢) ديوانه : ١٦٤ والحيوان : ٢٧٣/١ والمعاني الكبير : ١٤٥ ومقاييس
اللغة : ٢٩٥/٥ ، وجاء البيت بلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي :
٨٠ والمختصص : ٨٠/٢ وشرح المفصل : ٢٨/٩ والمقرب : ١٨٦/٢
والمتع : ٥٢٥/٢ وشرح الشافية : ٢٣٠ والمغني : ٢١٥ والخزانة :
٣٥٦/٣ .

(٣) معجم الأدباء : « خطا يغظا » تحريف . قال في اللسان (خطا) : « خطا
لحمه يَخْطُو خَطْوً وَخَطْلُوً وَخَطْلِي خَطْلًا : اكتنز ... والغاظي : المكتنز ،
وخطا بَطَّأ : مكتنز » اهـ .

(٤) كذا في هـ وشواهد الشافية ، وفي د وسائر النسخ وطبقات النحويين
ومجالس العلماء : « يد » تحريف .

(٥) الطبقات ومجالس العلماء : « وشماله » .

(٦) هـ : « الغريب » ، ووردت بلفظ « العربية » في د وسائر النسخ
والطبقات وإنباء الرواة وشرح أبيات المغني .

خطنا ، فلمّا أن ° (١) تحركت التاء أعاد (٢) الألف من أجل الحركة والفتحة ، قال : فأقبل بوجهه على محمد بن يزيد فقال له (٣) : أعز الله الأمير ، إنّما (٤) أراد في خطاتا الإضافة ، أضاف خطاتا إلى « كما » ، فقلت له : ما قال هذا أحد ، فقال محمد بن يزيد : بل (٥) سيبويه يقوله (٦) فقلت [هـ : ٢٢] لمحمد بن عبد الله : لا والله ، ما قال هذا سيبويه قط ، وهذا كتابه فليحضر (٧) ، ثم قلت : وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه ؟ أيقال : « مررت بالزَيْدَيْن ظَرِيفَيَّ عمرو » فيضاف نعت الشيء إلى غيره ؟ فقال محمد بن عبد الله بصحة طبعه : لا والله ما يقال هذا ، ونظر إلى محمد بن يزيد ، فأمسك ولم يقل شيئاً ، وقمت وتَقَضَّيْتُ (٨) المجلس .

قال الزبيدي : القول ما قال المبرّد ، وإنّما سكت لما رأى من بلكه القوم وقلة معرفتهم ، وقوله : « مررت بالزَيْدَيْن ظَرِيفَيَّ عمرو » جائز جداً . انتهى .

-
- (١) « أن » ليست في الطبقات ومجالس العلماء .
 - (٢) ل : « عاد » تحريف .
 - (٣) مجالس العلماء : « فقال له محمد . . » .
 - (٤) « إنّما » ليست في الطبقات .
 - (٥) ف ، ل ، هـ ، مجالس العلماء : « بلى » .
 - (٦) ف : « قوله » تحريف ، ل : « صوبه » .
 - (٧) الطبقات : « فيحضر » .
 - (٨) الطبقات : « ونهض » . مجالس العلماء : « وقمنا وتملّص » .

مناظرة بين أبي حاتم والتَّوْزِيَّ (١)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرنا أبو جعفر أحمد (٢) بن عبد الله ابن مسلم بن قتيبة عن أبي حاتم ، قال : كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة وعنده التَّوْزِيَّ ، فقال [لي] (٣) التَّوْزِيَّ : ما صنعت في كتاب المذكر والمؤث يا أبا حاتم ؟ قلت : قد جمعت منه شيئاً ، قال : فما تقول في الفِرْدَوْس ؟ قلت : هو مذكر ، قال : فإنَّ الله تعالى قال : « الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » (٤) ، قلت : ذهب إلى معنى الجَنَّةِ فأثبته كما قال تعالى : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » (٥) فأثبث ، والمِثْلُ مذكر لأنه ذهب إلى معنى الحسنات وكما قال عمر بن أبي ربيعة (٦) :

-
- (١) أمالي الزجاجي : ١١٧ - ١١٨ ، مجالس العلماء : ٥٠ ، والمجلس ناقص في الأخير .
- (٢) « أحمد » ليست في ل .
- (٣) زيادة عن الأمالي ، وليست في دوسائر النسخ .
- (٤) المؤمنون : ١١/٢٣ .
- (٥) الأنعام : ١٦٠/٦ .
- (٦) ديوانه : ٩٥ وسيبويه : ٥٦٦/٣ والكامل : ٢٤٨/٢ ، ٢٥١/٢ ، والخصائص : ٤١٧/٢ والانصاف : ٧٧٠ وشرح التصريح على التوضيح : ٢٧١/٢ والمقاصد للعيني : ٤٨٣/٤ ، والخزانة : ٣١٢/٣ والبيت بلا نسبة في عيون الأخبار : ١٥٨/٢ والمقتضب : ١٤٨/٢ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٦٧ والمقرب : ٣٠٧/١ والأشموني : ٦٢/٤ والمِجَنُّ : التُّرْس والكاعب : التي نهد ثديها والمعصر : التي بلغت عصر شبابها وأدركت .

فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي

ثَلَاثُ شَخْصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ [د: ٢١٤]

فَأَتَتْ ، والشخص مذكر ، لَأَنَّه ذهب إلى [معنى] (١) النساء ،
وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، وكما (٢) قال الآخر (٣) :

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

فَأَتَتْ ، والبطن مذكر لأنَّه ذهب إلى القبيلة ، فقال لي : يا غافل ،
الناس يقولون : نسألك الفردوس الأعلى ، قلت (٤) : يا نائم ، هذه (٥)
حُجَّتِي لِأَنَّ الْأَعْلَى من صفات الذِّكْرَانِ (٦) لَأَنَّهُ أَفْعَلٌ ، ولو كان
مؤنثاً لقال العليا ، كما قال (٧) : الأكبر والكبرى والأصغر والصغرى ،
فسكت خجلاً [ه : ٢٣] •

(١) زيادة عن هـ والأمالى وليست في د وسائر النسخ •

(٢) هـ والأمالى : « كما » •

(٣) أنشد سيبويه : ٥٦٥/٣ البيت وقال في نسبه : « وهو رجل من بني
كلاب » ونسبه الزجاجي حين أجاب على المسائل التي سأله عنها أبو
بكر الشيباني إلى الأعور بن البراء الكلابي انظر ص ٦٥ من هذا
الجزء ، وقال العيني في المقاصد : ٤٨٤/٤ : « قائله : رجل من بني
كلاب يسمى النواح » ، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن : ١٢٦/١
وعيون الأخبار : ١٥٨/٢ والمقتضب : ١٤٨/٢ والكامل : ٢٥٠/٢
والخصائص : ٤١٧/٢ والمختص : ١١٧/١٧ والانصاف : ٧٦٩
واللسان (بطن) والهمع : ١٤٨/٢ والغزاة : ٣١٢/٣ •

(٤) الأمالى : « فقلت » •

(٥) الأمالى : « هذا » •

(٦) د : « المذكوران » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والأمالى •

(٧) الأمالى : « تقول » وهو الأثبه بالصواب •

مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعي (١)

قال الزجاجي أيضاً : قال الأخفش : أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي قال : دخلت على سعيد بن سكرم وعنده الأصمعي ينشده قصيدة للعجاج (٢) حتى انتهى إلى قوله (٣) :

فإن تبدلت بآدي آدا لم يك ينأد فأمس انأدا

فقد أُراني أصل القُعَادَا

فقال له : ما معنى القُعَادَا (٤) ؟ فقال : النساء ، قلت (٥) : هذا خطأ ، إنما يقال : [في جمع النساء : قواعد (٦) ، قال الله عزَّ

(١) أمالي الزجاجي : ٥٨ ومجالس العلماء : ٢٧٤ .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « العجاج » تحريف . وما أثبت عن هـ والأماي ومجالس العلماء .

(٣) وردت الأبيات الثلاثة في ملحقات ديوان العجاج : ٢٨٢/٢ والخصائص : ١٧٤/٢ باختلاف في ترتيبها وروايتها ، وهي كما جاءت فيهما :

إمّا تريني أصل القُعَادَا وأتقي أن أنهض الارعَادَا
مِنْ أن تبدلت بآدي آدا لم يك ينأد فأمس انأدا

وجاءت الأبيات الثلاثة منسوبة إلى العجاج في شرح التصحيف والتحريف : ١٥٤ ، والأول والثاني منسوبان إليه في إصلاح المنطق : ٩٤ والمختص : ٨١/١٥ ، والأول منها بهذه النسبة في مجاز القرآن : ٤٦/١ ، ١٤٦/٢ . والآد : القوة ، وإناد العود : انثنى .

(٤) مجالس العلماء : فسل عن القعاد .

(٥) الأمالي : « فقلت نه » .

(٦) الأمالي : « القواعد » .

وجلّ (١) : « والقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ » (٢) [(٣) ، ويقال في جمع الرجال : القَعْنَاد ، كما يقال : راكب ورُكَّاب وضارب وضُرَّاب ، فانتقطع ، قال : وكان سبيله أن يَحْتَجَّ عليّ فيقول : قد يحمل بعض الجمع (٤) ، على بعض ، فيحمل جمع المؤنث على المذكر وجمع المذكر على المؤنث عند الحاجة إلى ذلك ، كما قالوا (٥) في المذكر : هالك في الهالك وفارس في الفوارس (٦) ، فجمع كما يجمع المؤنث (٧) ، وكما قال القَطَامِيّ في المؤنث (٨) :

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ
وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادٍ

-
- (١) الأُمَالِي : « كما قال عز وجل » .
(٢) النور : ٦٠/٢٤ .
(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأُمَالِي .
(٤) الأُمَالِي : « الجموع » .
(٥) في د وسائر النسخ : « كما يجمع المؤنث قالوا ٠٠٠ » وعبرة « يجمع المؤنث » مقحمة وليست في الأُمَالِي .
(٦) د ، ل ، م : « فوارس » وما أثبت عن م ، ه ، الأُمَالِي .
(٧) من « قالوا في المذكر » إلى « المؤنث » ليس في ف .
(٨) ديوان القطامي : ٧٩ والشعر والشعراء : ٧٢٤ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١٥٤ والمقاصد للعيني : ٥٢١/٤ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٠٨/٢ ومعاهد التنصيص : ١٤٨/٢ .
وأنشد الأشموني : ١٣٣/٤ البيت غير معزو .

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر (١)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرنا أبو عبد الله اليزيدي يرفعه إلى عمّه [عن جدّه] (٢) أبي محمد اليزيدي ، واسمه يحيى بن المبارك ، قال : كنا في مجلس أبي عمرو بن العلاء ، فجاءه عيسى بن عمر الثقفي فقال : يا أبا عمرو وما شيء (٣) بلغني عنك (٤) أنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز : ليس الطيّب إلا المسك ، بالرفع ، فقال له أبو عمرو : هيهات نمت وأدّج الناس (٥) ، ثم قال (٦) لي أبو عمرو : تعال أنت يا يحيى (٧) وقال لخلف الأحمر : تعال أنت [ه : ٢٤] يا خلف ، امضيا إلى أبي مهنديّة فلقنناه الرفع فأنته يابّى ، وامضيا (٨) إلى المنتجع بن نبهان التميمي فلقنناه النصب فأنته

-
- (١) أمالي الزجاجي : ٢٤١ ومجالس العلماء : ١ وطبقات النحويين واللغويين : ٤٣ وأمالي القالي ٣٩/٣ وإنباه الرواة : ١٣٠/٤ .
 - (٢) زيادة عن الأمالي ، وليست في دوائر النسخ .
 - (٣) م ، ه ، الأمالي : « ما شيء » .
 - (٤) « عنك » ليست في الأمالي .
 - (٥) الأمالي ومجالس العلماء والطبقات وأمالي القالي والانباه : « نمت يا أبا عمرو وأدّج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع » إلا أن « يا أبا عمرو » ليست في أمالي الزجاجي ومجالس العلماء .
 - (٦) إنباه الرواة : « قال اليزيدي : ثم قال » .
 - (٧) د ، ف ، ل ، م : « ياعمي » تحريف وما أثبت عن ه وأمالي الزجاجي .
 - (٨) مجالس العلماء : « واذهبا » .

يأبى ، قال أبو محمد : فمضينا إلى أبي مَهْدِيَّة فوجدناه قائماً
يصلِّي ، فلمَّا قضى صلاته أقبل علينا فقال : ما خطبكما ؟ فقلت له :
جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتياه (١) ، فقلنا (٢) :
كيف تقول : « ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ » ؟ فقال : أتأمراني بالكذب
على كِبَر (٣) سَنِّي ؟ فأين الزَّعْفَرَان (٤) وأين الجادريّ وأين بَنَّةُ
الإبل الصَّادِرَة ؟ فقال له خلف الأحمر : « ليس الشرابُ إِلَّا الْعَسَلُ » ،
قال : فما تصنع سُودَانُ هَجَرَ (٥) ؟ ما لهم غير هذا التمر (٦) ، فلمَّا
رأيت ذلك قلت له : كيف تقول : « ليس مَلَاكُ الْأُمَرِ إِلَّا طَاعَةُ
اللَّهِ [والعمل بها] (٧) ؟ فقال : هذا كلام (٨) لا دَخَلَ (٩) فيه ،
ليس مَلَاكُ الْأُمَرِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ والعمل بها (١٠) ،

-
- (١) مجالس العلماء : « هاتيا » .
(٢) د : « فقلناه » تحريف ، مجالس العلماء : « فقلت له » وما أثبت عن
سائر النسخ والأماالي للزجاجي .
(٣) مجالس العلماء : « كِبَرَة » . قال في اللسان (كبير) : « وقد عكسته
كَبِيرَة وَمَكْبِيرَة وَمَكْبُرٌ وعلاه الكبير إذا أسن » .
(٤) ف ، ل : « الزعفراني » تحريف .
(٥) مدينة ، وهي قاعدة البحرين ، انظر معجم البلدان : ٩٥٣/٤ .
(٦) مجالس العلماء : « ما لهم شراب إِلَّا هذا التمر » .
(٧) زيادة عن أمالي الزجاجي ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .
(٨) « لا » ليست في ف .
(٩) الدَّخَلَ بالتحريك : العيب والغش والفساد .
(١٠) مجالس العلماء : « به » تحريف .

ونصب (١) ، فلقنناه الرفع فأبى فكتبنا ما سمعنا منه ، ثم جئنا إلى المنتجع فقلنا له : كيف تقول : « ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمُسْكُ » ونصبنا ؟ فقال : « ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمُسْكُ » ورفع ، وجهدنا به أن ينصب فلم ينصب ، فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد ، فأخبرناه بما سمعنا ، فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه (٢) إلى أبي عمرو وقال : بهذا سدت الناس يا أبا عمرو .

مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج

مع رجل غريب (٣)

قال الزجاجي في أماليه : حضرت أبا إسحاق الزجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع الغربي بمدينة السلام بعد الصلاة وقد دَسَّ إليه أبو موسى الحامض رجلاً غريباً بمسائل منها : كيف يجمع هَبَيٌّ وهَبَيَّة جمع التكسير ؟ فقال أبو إسحاق : أقول : هَبَايٌّ كما ترى ، فأدغم ، وأصل الياء الأولى عندي السكون (٤) ، ولولا ذلك لأظهرتها ، فقال له الرجل : فلم لا تصرفه إذا كان أصله عندك السكون كما تصرف حماراً ؟ فقال الآن حماراً غير مكسَّر (٥) ، وإنيما هو واحد ،

(١) الأمالي ومجالس العلماء : « فتنصب » .

(٢) ف ، ل : « فرفعه » .

(٣) أمالي الزجاجي : ٢٤٣ ومجالس العلماء : ٣٠٧ .

(٤) بعدها في مجالس العلماء : « قولاً » .

(٥) د ، ف ، ل ، م : « مكسور » تحريف . وما أثبت عن هـ والأمالي ومجالس العلماء .

فلذلك صرفته ولم أصرف هباي [لأنه] (١) مكسر ، قال :
وما أنكرت من أن يكونوا أَعكشوا العين في هذا الباب وصححوا
اللام ، فشبها [ه : ٢٥] الياء ههنا التي هي لام (٢) بعين (٣) المعتل ،
ثم أعلوا العين مثل : راية (٤) وغاية (٥) ؟ فقال : هذا مذهب وهو عندي
جائز ، ثم قال له أبو إسحاق : أراك تسأل سؤال فهم ، فكيف
تصغر هَبَي ؟ فقال : أنا مستفهم ، والجواب منك أحسن ، فقال
أبو إسحاق : يقال في تصغير (٦) : هَبَي ، فتصحح الياء الثانية في
الأصل ، وتدغم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعل ، وتأتي ياء
التصغير ساكنة ، فلا يلزم حذف شيء ، والهَبَي والهَبِيَّة الصَّبِي
والصَّبِيَّة ، ثم قال له الرجل : كيف تبني من « قضيت » مثل :
جَحْمَرَش (٧) ؟ وهي (٨) المعجوز ، قال أبو إسحاق : أمّا على مذهب

(١) زيادة عن ف ، ل م ، ه وليست في د ، و « لأنه مكسر » ليست في

الأمالي •

- (٢) بعدها في الأمالي ومجالس العلماء : « الفعل » •
(٣) د ، ف ، ل ، م : « بغير » تحريف ، وما أثبت عن ه والأمالي
ومجالس العلماء •
(٤) ه ، الأمالي : « رأيته » تحريف •
(٥) « وغاية » ليست في ه والأمالي •
(٦) مجالس العلماء : « يقال في تصغير هبي هبيي » •
(٧) د ، ف ، ل ، م : « جمعرش » تحريف • وما أثبت عن ه والأمالي
ومجالس العلماء •
(٨) مجالس العلماء : « وهو » تحريف •

المازني فيقال فيه : قَضَيْتِي ، لأنَّ اللام الأولى بمنزلة غير المعتل
 لسكون ما قبلها ، فأشبهت ياء ظبِّي ، فكأنَّ ليس في الكلام إلاَّ
 ياءان ، فصححت (١) الأولى من الأخرَيَيْن (٢) وأعلت (٣)
 الأخيرة (٤) ، هذا مذهب أبي عثمان ، والأخفش يقول فيها : قَضِيًا ،
 قال : أحذف الأخيرة (٥) وأقلب الوسطى ألفاً لانفتاح ما قبلها ، فقال
 له الرجل : فكيف تقول منها من « قرأت » ؟ فقال أبو إسحاق (٦) :
 يقال : قرأءٌ ، مثل قرعاع (٧) ، وأصله : قرأئي وزنه :
 قرعيعٌ ، فاجتمعت ثلاث همزات ، فقلبت الوسطى منهنَّ ياء
 لاجتماع الهمزات ، ثم قلبتها ألفاً لانفتاح ما قبلها ، فقال له : فما وزن
 كيئونة عندك ؟ قال (٨) : فيعكثولة ، وأصلها : كيئونة ،
 ثم قلبت الواو ياء لسبق الياء لها (٩) ساكنة ، وأدغمت الأولى في
 الثانية فصار كيئونة ، ثم خففت ف قيل : كيئونة كما قيل في ميّت

-
- (١) الأمالي ، هـ : « فصحت » .
 (٢) ل : « الآخرين » تحريف .
 (٣) هـ ، الأمالي : « وأعلت » .
 (٤) الأمالي ، مجالس العلماء : « الآخرة » .
 (٥) هـ ، الأمالي ، مجالس العلماء : « الآخرة » .
 (٦) الأمالي : « فقال له أبو إسحاق » .
 (٧) الأمالي ، مجالس العلماء : « قرعاع » تحريف . يبدلون الهمز بالعين
 لأن النبر يصعب عليهم .
 (٨) م ، مجالس العلماء : « فقال » .
 (٩) كذا في الأمالي ومجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ : « لهما » تحريف

وهيّن وطيّب : ميّت وهيّن وطيّب ، قال ما الدليل على هذه الدعوى
والفراء يزعم أنّها فعْلولة (١) ؟ قال : الدليل على ذلك ثبات الياء ،
لأنّك لو كان أصلاً لزمه الاعتلال ، لأنّك لا محالة من الكون ،
فكان يجب أن يقال : كَوْنُونَة ، إنْ كان أصلها فعْلولة بإسكان
العين ، وإنْ كان أصلها فعْلولة (٢) بتحريك العين فواجب أنْ
يقال : كانونة ، فقال له الرجل : فما تقول في امرأة سَمِيّت :
أَرْوُس (٣) ثم خففت الهمزة كيف تصعّرها ؟ فقال : أَرْيس ،
ولا أزيد الهاء ، فقال له : ولمْ وقد صار على ثلاثة أحرف ؟ أَلست
تقول في تصغير هند : هُنَيْدَة ، وعين : عُنَيْدَة ؟ فقال الزجاج :
هذا مخالف لذلك ، فإنّي ولو خففت الهمزة فإنها مقدّرة في الأصل
[ه : ٢٦] والتخفيف بعد التحقيق (٤) ، قال : فلمْ لا تلحقه بتصغير
سما إذا قلت : سُمَيْدَة ؟ أليس الأصل مقدراً ؟ فقال : هذا لا يشبه
تصغير سما ، لأنّ التخفيف في أَرْوُس عارض والتحقيق فيه جائز ،
وأنت في تحقير (٥) سما تكره الجمع بين ثلاث ياءات ، وأنت لا تكره
التحقيق في أَرْوُس ، فلو حققتَه صار على أربعة أحرف [د : ٢١٦]

(١) انظر الانصاف : ٧٩٩ .

(٢) من « بإسكان العين » الى « مغلولة » ليس فيل .

(٣) رأس كل شيء : أعلاه ، والجمع في القلّة أَرْوُسٌ وأراس على القلب .
اللسان (رأس) .

(٤) المقصود تحقيق الهمزة .

(٥) مجالس العلماء : « تحقيق » تعريف .

وهو الأصل (١) ، وسماء الحذف لها لازم ، فصار كأنه على ثلاثة أحرف فلحققتها الهاء في التصغير .

قال أبو القاسم الزجاجي (١) : وظير كينونة (٢) في الوزن القَيْدُودَة ، وهي الطُّشُول ، والهِيعُوعَة وهي مصدر هاع الرجل (٣) إِذَا جَبَنَ هِيْعُوعَةً ، والطَّيْرُورَة من الطَّيْرَان ، كل هذا أصله عند البصريين : فَيَعْلُولَة ، ثم لحقته ما ذكرت لك ، وكان في المجلس المشوق (٤) ، فأخذ بياضاً وكتب من وقته :

صَبْرًا أَبَا إِسْحَاقَ عَنْ قُدْرَةٍ
فَذُو الشَّهَى يَمْتَثِلُ الصَّبْرَا
وَأَعْجَبَ مِنْ الدَّهْرِ وَأَوْغَادِهِ
فَاتَّهَمَ قَدْ قَضَحُوا الدَّهْرَا
لَا ذَنْبَ لِّلْدَّهْرِ وَلَكِنَّهُمْ
يَسْتَحْسِنُونَ الْغَدْرَ وَالْمَكْرَا
ثَبَّتَتْ بِالْجَامِعِ كَلْبًا لَهُمْ
يَنْبَحُ مِنْكَ الشَّمْسُ وَالْبَدْرَا (٥)

(١) « وهو الأصل » و « قال أبو القاسم الزجاجي » ليستا في مجالس العلماء .

(٢) مجالس العلماء : « الكينونة » .

(٣) « الرجل » ليست في الأمالي .

(٤) هو العباس المشوق ، قال أبو أحمد العسكري بعد أن أنشد أبياتاً له في المصون : ٨٠ : « وهذه الأبيات للعباس المشوق ، وسمي المشوق بقوله : « كان سماءه عين المشوق » .

(٥) ف : « في البدرا » تحريف .

والعِلْمَ وَالْحِلْمَ وَمَحْضَ الْحِجَا
 وشَامِخَ الْأَطْوَادِ وَالْبَحْرَا
 والدَّيْمَةَ الْوَطْفَاءَ فِي (١) سَحَّهَا
 إِذَا الرُّبَى أَضْحَتْ بِهَا خُضْرَا
 فَبِكَ أَوْصَافِكَ بَيْنَ الْوَرَى
 يَا بَيْنَ والتَّيِّهَ لَكَ (٢) الْكِبْرَا
 فَظَنَّ (٣) جَهْلًا وَالتَّذِي دَسَّه
 أَنْ يَلْمَسُوا الْعِشْقَ (٤) وَالْغَفْرَا (٥)
 فَأَرْسَلُوا التَّزْرَ إِلَى غَامِرِ
 وَغَمْرُهُ (٦) يَسْتَوْعِبُ التَّزْرَا
 فَالْتَهَ أَبَا إِسْحَاقَ عَنْ خَامِلِ
 وَلَا تَضِيقْ مِنْكَ بِهِ صَدْرَا (٧)

-
- (١) مجالس العلماء : « من » تعريف .
 (٢) هـ : « له » .
 (٣) م ، هـ ، الأماي : « يظن » .
 (٤) د : « العيوف : تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ والأماي ،
 ورجل عَيْوُف : عائف أي : كاره ، والعَيْشُوق : كوكب أحمر مضيء
 بعيال الشريا .
 (٥) هو منزل من منازل القمر ، ثلاثة أنجم صفار .
 (٦) كذا في د ، وفي سائر النسخ والأماي ومجالس العلماء : « وغمرنا » .
 (٧) مجالس العلماء : « الصدرأ » .

وعن خُشَّارٍ (١) عُرِّرَ (٢) في الوري

خطيبهم من قمه يَخْضَرُ

قال أبو إسحاق بعقب (٣) هذا المجلس : سألتني محمد بن يزيد المبرد يوماً فقال : كيف تقول في تصغير أموي ؟ فقلت له : أقول : أميّي (٤) ، فقال لي : لم طرحت ياء التصغير من أموي وأثبتها في هذا (هـ) ؟ فقلت : تلك لغيره ، تلك للجنس وهذا له في نفسه [هـ : ٢٧] فلا يطرَح ما كان له (٦) في نفسه حملاً على ما كان للجنس ، فقال : أجدت يا أبا إسحاق .

مجلس ابن دريد مع رجل (٧)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرني بعض أصحابنا قال : حضرت

- (١) الخُشَّار : الرديء من كل شيء .
- (٢) ل ، هـ : « عُرِّر » تصحيف ، والعُرِّر : جمع عُرَّة وهي القدر .
- (٣) هـ ، الأمالي : « فعقب » تحريف .
- (٤) قال سيبويه : ٤٧٥/٣ : « وإذا حقَّرت أمويّ قلت : أميّي كما قلت في عدويّ لأن أمويّ ليس ببناءء المعقَّر إنما ببناءء بناء فعليّ فإذا أردت أن تحقر الأموي لم يكن من ياء التصغير بُدّ كما أنّك لو حقَّرت الثقيّ لقلت : الثقيّنيّ فإنما أمويّ بمنزلة ثقيّيّ أخرج من بناء التحقير كما أخرج ثقيف إلى فعليّ » ا هـ .
- (٥) قال الرضي في شرح الشافية : ٢٣٦/١ : « وإنما لم تحذف شيئاً إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أمويّ وقنصويّ المنسوبين إلى أميّة وقنصيّ ، لأن المنسوب في مصغّر في المنسوب هو العمدة إذ هو الموصوف »
- (٦) له « ليست في مجالس العلماء .
- (٧) أمالي الزجاجي : ٢٤٧ ومعجم الأدباء : ١٤٠/١٨ ، وعبارة « مجلس ابن دريد مع رجل » ليست في ف .

مجلس أبي بكر بن دريد وقد سأله بعض الناس عن معنى قول الشاعر :

هَجَرْتُكَ لَا قِلَىٰ مَنِّي وَلَكِنْ

رَأَيْتُ بَقَاءَ وَدَّكَ فِي الصَّشْدُودِ

كَهَجَرِ الْحَائِمَاتِ الْوَرْدَ لَمَّا

رَأَتْ أَنْ الْمَنِيَّةَ فِي الْوَرْدِ

تَفِيضٌ قُوسُهَا ظَمَاءٌ وَتَخْشَى

حِمَاماً فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدٍ

قال : الحائم : الذي يدور حول الماء ولا يصل إليه ، يقال : حام يحوم حياماً ، ومعنى الشعر أن الأيائل (١) تأكل الأفاعي في الصيف فَتَحْمَى وتكهرب لحرارتها فتطلب الماء ، فإذا وقعت عليه امتنعت من شربه وحامت حوله تتنسمه لأنها إن شربته في تلك الحال وصادف الماء السَّخْمَ الذي في أجوافها تليفت ، فلا تزال تدفع (٢) شرب الماء حتى يطول (٣) بها الزمان ، فيسكن فوران (٤) السَّمِّ ، ثم

(١) وردت في د وسائر النسخ : « الابل » ولعلها مصحفة عن « الأيئل » ، قال الجاحظ في الحيوان : ٢٩/٧ : « والأيئل إذا أكل الحيات فاعتراه العطش الشديد تراه كيف يدور حول الماء ويحجزه من الشرب منه علمه بأن ذلك عطبه » وقال في الحيوان : ١٦٦/٤ : « وتأكل الحيات العقبان والأيائل » . وما أثبت عن الأمالي ومعجم الأدباء .

(٢) الأمالي : « تدافع » .

(٣) « بها » ليست في ف والأمالي .

(٤) معجم الأدباء : « ثوران » .

تشربه فلا يضرها (١) ، فيقول هذا الشاعر : فأنا في تركي وصالك
مع شدة حاجتي إليك (٢) إبقاء على ودك بمنزلة هذه الحائمت التي
تدع شرب الماء مع شدة حاجتها إليه (٣) إبقاء على حياتها .

مجلس بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شيبه (٤)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرنا أبو بكر بن شقيق قال :
أخبرني محمد بن القاسم بن خلاد عن عبد الله (٥) بن بكر بن حبيب
السهمي عن أبيه قال : دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور وهو
أمير البصرة أعزّيه عن طفل له مات ، فيينا أفا عنده دخل عليه شبيب
ابن شيبه المنقري ، فقال : أبشّر أيشها الأمير ، فإنّ الطفل

(١) ل ، ف : « يضرها » . قال في اللسان (ضير) : « ضارّه ضيّراً :

ضرّه يقال : ضارني يضيرني ويضورني ضوراً ، وفي حديث
عائشة رضي الله عنها وقد حاضت في الحج : لا يضيرك أي لا يضرّك » .

(٢) الأمالي : « إليه » .

(٣) ل ، ف : « إليك » تحريف .

(٤) أمالي الزجاجي : ٢٤٨ والمصون في الأدب : ١٩٦ ومعم الأدباء : ٨٧/٧
والمزهر : ٣٥٤/٢ .

(٥) د وسائر النسخ : « عبيد الله » تحريف وما أثبت عن الأمالي . قال
الزبيدي في طبقات النحويين : ٤٦ في ترجمة بكر بن حبيب السهمي
« هو بكر بن حبيب والد عبد الله بن بكر المحدث » وانظر ترجمة عبد الله
ابن بكر في تهذيب التهذيب : ١٦٢/٥ وبغية الوعاة : ٤٦٢/١ .

لا يزال مُحَبَّنْطِيًّا (١) بباب الجنة ، يقول : لا أدخل حتى يدخل
والدائي (٢) ، فقلت : أبا المُعَمَّر دَعْ عَنْكَ الطَّاء والزَّم الطَّاء (٣) ،
قال: أَوْلي تقول هذا وما بين لَابَتَيْنِهَا أَفْصَحُ مَنِّي فقلت [ه : ٢٨]
له : هذا خطأ ثانٍ ، ومن أين للبصرة لابة ؟ إِنَّمَا البَصْرَة : الحجارة
البيضاء الرَّخْوَة ، واللَّابة : الحجارة السوداء ، ويقال : لَابَة " ولاب " ،
ولُوبَة " ولُوب " ، وثُوبَة " وثُوب " لمعنى واحد (٤) ، فكان كَلَّمَا
اتعشش انتكس .

وقال أبو بكر الزبيدي في طبقاته (٥) : حدثنا محمد بن موسى
أبن حماد حدثني (٦) سلمان بن أبي شيخ الخزاعي (٧)

(١) الأمالي ، المصون ، المزهري : « محبَّنْطِيًّا » . والمحبَّنْطِي : اللازم
بالأرض والمحبَّنْطِي : المتلذذ غضباً . قال صاحب التاج (حفظ) :
« المحبَّنْطِي أمهله الجوهري والصاغاني وهو كالمحبَّنْطِي بالطاء زنة
ومعنى » .

(٢) ل : « والدي » .

(٣) الأمالي والمزهري : « دَعْ عَنْكَ الطَّاء والزَّم الطَّاء » .

(٤) قال صاحب اللسان (لوب) : « واللَّابَة واللُّوبَة : الحرَّة ، والجمع
لاب " ولُوب " ولابات " وهي الحرار . وقالوا : آسُودَ لُوبِي " .
لُوبِي " منسوب إلى اللُّوبَة واللُّوبَة وهما الحرَّة . . . قال الأصمعي :
هي الأرض التي قد أَلْبَسَتْهَا حجارة سود وجمعها لابات " ما بين
الثلاث إلى العشر فإذا كثرت فهي اللَّاب واللُّوب . . . واللُّوبَة ما
اشتد سواده وغلظ ولا تكون اللُّوبَة إِلَّا حجارة سوداً » .

(٥) طبقات الزبيدي : ١٣٥ .

(٦) الطبقات : « قال : حدثني » .

(٧) ل ، ف ، الطبقات « سليمان » .

حدثنا (١) أبو سفيان الحميري قال : قال أبو عبيد الله كاتب المهدي :
 قرى عريضة فنون ، فقال شبيب بن شيبه : إنما هي (٢) قرى عريضة
 غير منوطة (٣) ، فقال أبو عبيد الله (٤) لقتيبة النحوي الجعفي
 الكوفي ما تقول ؟ قال (٥) : إن كنت أردت القرى التي بالحجاز
 يقال لها : قرى عريضة فإنها لا تنصرف ، وإن كنت أردت قرى من
 قرى السواد (٦) فهي تنصرف ، فقال : إنما أردت التي بالحجاز فقال :
 هو كما قال شبيب .

مجالس ذكرها (٧) صاحب الكتاب المسمى

« غرائب مجالس النحويين (٨) »

الزائدة على تصنيف المصنفين « ولم أقف على اسم مصنفه ،
 وأظنه لأبي القاسم الزجاجي .

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان (٩)
 حدثني غير واحد أن ابن كيسان سأل أبا العباس عن قوله
 عز وجل : « إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ،

(١) الطبقات : « قال : حدثنا » .

(٢) كذا في الطبقات وفي دوائر النسخ : « هو » تحريف .

(٣) كذا في هـ والطبقات ، وفي دوائر النسخ « منون » تحريف .

(٤) الطبقات : « أبو عبد الله » في الموضعين .

(٥) الطبقات : « فقال » .

(٦) ف : « السواد » تحريف .

(٧) هـ : « مجلس ذكره » تحريف .

(٨) ف : « اللغويين » .

(٩) مجالس العلماء : ٢٧٦

وَلَكِنَّ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ (١) » وقوله : « أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا » (٢) فقال أبو العباس : بدؤوا بجمع وبائنين (٣) ، ثم أشركوا بينه وبين واحد من بعده ، فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَ الْجَمْعَ (٤) الأول ولا يلتفتون إليه ، وذلك أَنَّ الواحد يلي الفعل ، فيجعلون لفظ فعل شريكه لفظ فعل الواحد ، فيجعلون تقدير لفظ عدد الفعل على تقدير عدد (٥) الفردين المشترك بينهما احتياجاً (٦) وغير احتياج ، كقوله : « إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ [هـ : ٢٩] السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَكِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ » وقوله : « أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا » ، وقال رؤبة (٧) :

-
- (١) فاطر : ٤١/٣٥ .
(٢) الأنبياء : ٣٠/٢١ .
(٣) مجالس العلماء : « بدؤوا بالجمع بائنين » هـ : بدؤوا الجمع بائنين « وكلاهما تحريف .
(٤) كذا في م ، وفي د وسائر النسخ ومجالس العلماء : « الجميع » .
(٥) مجالس العلماء : « على تقدير لفظ عدد الفردين » .
(٦) ف : « احتياطاً » تحريف .
(٧) البيتان في ديوانه : ١٠٤ ومجاز القرآن : ٤٣/١ وأمالى ثعلب : ٣٧٥ والمحاسب : ١٥٤/٢ وأمرار البلاغة : ١٧٩ وديوان المعاني : ١٣٠/٢ والتنبيه المبكرى : ٢٩ وشرح أبيات المغني للبغدادى : ٢٥٣/٤ والخزانة : ٤٢/١ ، وهما بلا نسبة في المخصص : ٨٩/٥ . والبلق بفتححتين والبلنقة بالضم مثله وهو سواد وبياض ، والتوليع : استطالة الباق . والبهق : بياض دون البرص .

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ
كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيعُ الْبَهَقِ

فقلت له : ألا تقول : كَأَنَّهُمَا (١) فتحمله على الخطوط أو كَأَنَّهُمَا فتحمله على السَّوَادِ وَالْبَلَقِ ؟ فغضب وقال : كَأَنَّ ذَاكَ بِهَا توليع البهق ، فذهب إلى المعنى والموضع ، فلذلك (٢) ذهبوا بذلك إلى السماء ، فأما قوله : كَأَنَّهُ [فَاثْتَهُ] (٣) السَّوَادِ ، وَالْبَلَقُ (٤) هو التوليع ، فكأنه قال : كَانَ هَذَا التَّوَلَّيعُ تَوَلَّيعُ الْبَهَقِ ، وَأَمَّا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ فَالْعَرَبُ تَكْتَفِي بِالْوَاحِدِ مِنْ (٥) الْجَمِيعِ ، فَإِنَّ شَيْئًا رَدَدَتْهُ عَلَى الْمَعْنَى وَإِنْ شَيْئًا عَلَى اللَّفْظِ •

وأما قوله : كَأَنَّ ذَاكَ فَإِنَّ ذَاكَ لَا يَكُنَى بِهِ إِلَّا عَنْ جُمْلَةٍ ، وَكَانَ هِشَامٌ وَأَصْحَابُ الْكِسَائِيِّ إِذَا اتَّفَقَ الْفِعْلُ وَالْإِسْمُ كَثِيرًا بِذَاكَ (٦) ، وَإِذَا لَمْ يَتَّفَقِ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ لَمْ يَفْعَلُوا ، يَقُولُونَ : ظَنَنْتُ ذَاكَ ، وَلَا يَقُولُونَ : كَانَ ذَاكَ (٧) ، وَلَا إِنَّ ذَاكَ (٨) ، وَالْقَرَاءُ يُجِيزُهُ

(١) كَذَا فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ، وَفِي دُوسَائِرِ النُّسخِ : « فِيهَا » تَحْرِيفٌ •

(٢) مَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ : « فَكَذَلِكَ » •

(٣) لَيْسَتْ فِي د ، هـ ، وَفِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ : « فَإِنَّ » وَمَا أَثْبَتَ عَنْ ف ، ل ، م •

(٤) ل : « وَالْبَهَقُ » تَحْرِيفٌ •

(٥) هـ : « عَنْ » •

(٦) كَذَا فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ، وَفِي ل : « كَتَبْنَا بِذَاكَ » تَمْصِيفٌ • وَفِي د

وَسَائِرِ النُّسخِ : « بِذَاكَ » تَحْرِيفٌ •

(٧) كَذَا فِي ف ، ل ، وَفِي دُوسَائِرِ النُّسخِ وَمَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ : « ذَلِكَ » تَحْرِيفٌ •

(٨) هـ : « ذَلِكَ » تَحْرِيفٌ •

كله ، لأنه كناية عن الاسم والفعل ، فيقولون : إنَّ ذاك وكأنَّ ذاك ،
وقال : مثل ذلك قوله (١) :

لو أنَّ عَصْمَ عَمَائِثَيْنِ وَيَذْبُلُ

سَمِعَا حَدِيثَكَ أَتَزَلَا الْأَوْعَالَ

فشركك بين الأعصم (٢) وعمائثين ويذبل ، ومثل (٣) ذلك
مما أشركوا الاثنين بواحد وجعلوا لفظ عدد تقدير الفعل على تقدير
لفظ فعل الفردين المشترك (٤) ، بينهما قوله في قول مَنْ يجعل اللفظ
للمضاف (٥) : لو أنَّ عَصْمَ عَمَائِثَيْنِ وَيَذْبُلُ ، وعمايتان
اثنتان ويذبل الثالث ، فجعل تقدير لفظ فعلهم [د : ٢١٧] المشترك (٦)

(١) هو جرير بن عطية الخطفي ، والبيت في ديوانه : ٥٠ وطبقات فحول
الشعراء : ٤١٥ ومعجم ما استعجم : ٩٦٦ وورد غير منسوب في
المخصص : ١٦٨/٨ وشرح ديوان أبي تمام للتبريزي : ٤٢٠/١ وشرح
المفصل : ٤٦/١ والهمع : ٤٢/١ والدرر : ١٧/١ وشرح أبيات
المغني للبغدادي : ٢١٠/٤ ، وعمايتان : مثني عماية وهما جبلان
معروفان بنجد ، والعصم جمع أعصم وهو الوعل ، ويذبل : جبيل
بنجد ، ورواية البيت في الديوان : « سمعت حديثك ... » .

(٢) هـ ، مجالس العلماء : « عصم » .

(٣) مجالس العلماء : « ومما مثل » .

(٤) هـ : « المشترك » تحريف .

(٥) م : « المضاف » تحريف .

(٦) هـ : « فجعل تقدير لفظهم المشترك بينهما » تحريف ، وكلمة « لفظ »
ليست في م .

بينهما ، أمّا هذا فإنّ عمّيتين موضع ويذبل موضع ، فخبّر عنهما
كأنّه قال : فإنّ عَصَمَ هذين الموضعين لو سمعا حديثك أنزلا الأوعال
منهما ، وقوله (١) :

تَذَكَّرْتُ بِشَرِّ السَّمَاكِينِ أَيْتَهُمَا

عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهْلَكَتْ مَوَاطِرُهُ [هـ: ٣٠]

فجعل السّمّاكين واحداً ، وفيه تفسيران آخران : إن شئت قلت :
بل حمّله على الموضع والمعنى ، فردّوه إلى موضعه وإلى واحد [هـ] (٢)
ومعناه (٣) ، فردّوا السّمّاوات إلى السماء وعمّيتين إلى عمّاية ،
قال أبو العباس : ولو قال : السّمّاكين نجم فردّّه على معنى نجم كان
أصلح ، وقوله : أَيْتَهُمَا خفيف يريد أَيْتَهُمَا ، فخفّف يريد : تذكّرت
السماكين وهذا الرجل أَيْتَهُمَا أصابني الغيث من قبله ، وأمّا قوله :
ردّ عمّيتين على عمّاية فهو على الموضع أجود ، والسمّاوات إلى السماء ،
فهذا جائز لأنّه يقول : السماء بمعنى السماوات والأرض بمعنى
الأرضين ، وقال : هو كما ردّ قوله (٤) :

(١) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه : ٣٤٧ والمحتسب : ٤١/١ ، ١٠٨

وورد غير منسوب في الكشف : ١٧٤/٣ والجنى الداني : ٢٣٤

والغني : ٨١ والبحر المحيط : ١١٥/٧ .

(٢) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في دوائر النسخ .

(٣) مجالس العلماء : « فردّوه الى واحده والى موضعه ومعناه » .

(٤) أنشد صاحب اللسان (ثعل) البيت الأول برواية « تفتّر » مع بيتين

آخرين من دون نسبة ، والثعل : السنن الزائدة خلف الأسنان ،

والكسّس : أن يقعّر الحنك الأعلى عن الأسفل .

تَبَسِّمٌ عَنْ مُخْتَلِفَاتٍ تَعْمَلُ
أَكْسًا لَا عَذْبٍ وَلَا يَرْتَلُ

عنى الأسنان ثم رده على الفم إلى موضعها ، ولو قال الأسنان
من الفم فردّه على الفم لأنّه بعضه ، وقال : مثل قوله (١) :

فماحت به غرّ الثنايا مفلجاً

وسيماً (٢) جلا عنه الطلال موشماً

ذهب إلى الفم ، وغرّ الثنايا هو الفم غرّ ثناياه ، فهو خلف ،
ليس أنّه (٣) ترك الثنايا ورجع إلى الفم ، وقوله (٤) :

هم مننعوني إذ زياد كائماً

يرى ربي أخلاء بقاع موضعا

ذهب به إلى الخلى (٥) وهو واحدها ،

(١) لم أجد البيت فيما وقفت عليه من المصادر ، وقوله : ماحت أي تبخترت
وقلج الأسنان : تباعد بينها ، وفلان وسيم أي : حسن الوجه ،
والطلال جمع الطل وهو المطر الصغار القطر الدائم ، والوشم :
ما تجعله المرأة على ذراعها بالابرة وقد وشمّت ذراعها وكذلك الثغر .

(٢) مجالس العلماء : « وسما » تحريف .

(٣) د : « له » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .

(٤) البيت في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ٩٣/١ بلا نسبة .

(٥) كذا في مجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ : « الغلاء » تحريف .
والغلاء : البراز من الأرض ويقال : الفيت فلاناً بغلاء من الأرض
أي : بأرض خالية . اللسان (خلا) . والأخلاء : جمع خلّو وخلي
والخلي : النبات الرقيق ما دام رطباً ، أو هو جمع خالي والغالي :
العزب الذي لا زوجة له .

والخَلَى (١) يكفي من الأَخلاء ، ولا حاجة به أن° يرجع إلى غيره .
 وإن شئت في التفسير الثاني : كما يجعلون لفظ الواحد
 موضع (٢) الجميع (٣) وفي معناه ، كقوله تعالى : « الكَذِبَينَ قَالَ لَهُمُ
 النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ » (٤) فالذين في موضع واحد ،
 والذين قالوا ذلك هم الناس ، وإِنَّمَا يجوز هذا في الجمع (٥) الذي
 واحده يكفي منه ، ولفظه لفظ الواحد ، فأخرجوا الفعل على لفظه ،
 كقوله (٦) :

أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيرَةَ رَائِحٌ

فردٌ « رَائِحٌ » على الجيران ، وهم جمع لأنَّ مثل لفظه يكون
 واحداً ، وقال عز وجل : « وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً »

-
- (١) كذا في هـ ومجالس العلماء ، وفي د وسائل النسخ « والغلاء » تحريف .
 - (٢) مجالس العلماء : « في موضع » .
 - (٣) هـ : « الجمع » .
 - (٤) آل عمران : ١٧٣/٣ .
 - (٥) مجالس العلماء : « الجميع » .
 - (٦) صدر بيت وعجزه : دَعْتُهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًىٍّ وَمَتَادِحٍ ، أوردته أبو زيد في نوادره : ١٥٧ ونسبه إلى حَيَّان بن خَلِيَةَ الْمُحَارِبِيِّ ، جاهلي ، وجاء البيت بلا نسبة في معاني القرآن : ١٣٠/١ وشرح السبع الطوال : ٣٠٦ والمحتسب : ١٥٤/٢ والهمع : ١٨٢/٢ والدرر : ٢٢٨/٢ . والمنادح جمع مندوحة وأرض مندوحة : واسعة بعيدة وكان ينبغي أن يقول : ومناديح لكنه حذف الياء للضرورة .

نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ» (١) فردّه إلى التَّعَمُّ الْأَكْثَرُ يكفي
من (٢) الأنعام . وقال (٣) :

أَمِنْ آلٍ وَسَنَى آخِرَ اللَّيْلِ زَائِرٌ
وَوَادِي الْعَوِيرِ دُونَهَا وَالسَّوَاجِرُ [ه: ٣١]

فَجَاءَتْ بِكَافُورٍ وَعُودٍ الْكُوفَةِ
شَامِيَّةٍ شَبَّتْ عَلَيْهَا الْمَجَامِرُ

فَقُلْتُ لَهَا فِينِي فَإِنَّ صَحَابَتِي
سَلَاحِي وَحَدَّ بَاءُ (٤) الذَّرَاعِيْنَ ضَامِرٌ

(١) النحل : ٦٦/١٦ .

(٢) د ، هـ « عن » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، م مجالس العلماء ،
يقال : هذا كافيك من رجل .

(٣) البيت الأول من هذه الأبيات للراعي النميري ، وهو في ديوانه : ٧٧
ومعجم ما استعجم : ٩٨١/٣ ومعجم البلدان : عوير ، وروايته في
الديوان : « دوننا والسواجر » ، ولم أجد البيتين الآخرين في ديوانه ،
وجاء الأول منهما في اللسان (ألا) بلا نسبة . والعوير : بفتح أوله
وكسر ثانية ، قال ياقوت : وهو قَعِيل من أشياء يطول ذكرها من قرى
الشام ، والأكوة : العود الذي يَنْبَخَّرُ به ، والمجامر : واحدها
مِجْمَرَةٌ وهي التي يوضع فيها الجمر ، والسواجر : قال ياقوت
(السواجر) : « بفتح أوله وبعد الألف جيم جمع ساجور وهي العصاة
التي تعلق في عنق الكلب ، هو نهر مشهور من عمل منبج بالشام » .

(٤) وردت في د وسائر النسخ : « وحرباء » تحريف وما أثبت عن مجالس
العلماء ، والحرباء : مسمار الدرع ، والحدباء : الدابة التي بدت
حَرَاقِفَهَا وعظم ظهرها .

ترك زائراً ورجع إليها ، وهذا لم يترك زائراً ويرجع إليها ، إنما ذكر الخيال ثم خاطب المرأة لأنه خيالها ، فالخيال هو هي .

مجلس محمد بن زياد الأعرابي مع أحمد بن حاتم (١)

قال : وجدت بخط أبي نصر أحمد بن حاتم ، قال : اجتمعت أنا ومحمد بن زياد الأعرابي ، فسألته عن قول طفيل الغنوي (٢) :

تَتَابَعْنِ حَتَّى لَمْ تَكُنْ لِي رَبِيبَةً
وَلَمْ يَكْ عَمًّا خَبَرُوا مُتَعَقِّبُ

فقلت له ما معنى « مُتَعَقِّبٌ » ؟ فقال : تكذيب ، فقلت له : أخطأت (٣) ، إنما قوله « مُتَعَقِّبٌ » أن تسأل عن الخبر ثانية بعد ما سألت عنه أوَّلَ مرَّةٍ ، يقال : تَعَقَّبْتُ (٤) الخبر إذا سألت عنه غيرَ مَنْ كُنتَ سألْتَ عنه أوَّلَ مرَّةٍ (٥) ، ومنه يقال : تَعَقَّبْتُ (٦)

(١) مجالس العلماء : ٢٨٢ .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٧ واللسان (عقب) .

(٢) مجالس العلماء : « أخطأت ، وقولي له : أخطأت بعدما سَفَهَ عليَّ ثم قلت له : إنما قوله .. » .

(٤) مجالس العلماء : « تَعَقَّبَ » تحريف ، جاء في اللسان (عقب) : « ويقال : تَعَقَّبْتُ الخبر إذا سألت عنه غير مَنْ كُنتَ سألته أوَّلَ مرَّةٍ » .

(٥) من « يقال » الى « مرَّةٍ » ليس في ف .

(٦) مجالس العلماء « عَقَّبْتُ » . قال في اللسان (عقب) : « والتعقيب : أَنْ يَغْزُو الرجلُ ثم يَشْنِي من سنته » .

في الغزو إذا غزوت ثم تَسَيَّتَ من سبتك ، وقوله : تتابعن يعني الأخبار ،
وقال في مثله طفيل (١) :

وأطنابُهُ أَرَّسانٌ جُرْدٌ كَأَنَّهَا

صُدُورُ الْقَنَا من بادِيٍّ وَمُعَقَّبٍ

فأراد أن أطناب البيت أرسان الخيل ، وجرد : قصار الشعر ،
وقوله كأنها صدور القنا في طولها وأراد كأنها القنا ، والعرب تفعل
هذا كقولك : جاء فلان على صدر راحلته ، وإنكما يريد : على
راحلته ، وقوله : من بادِيٍّ وَمُعَقَّبٍ ، يريد من فرس بادِيٍّ غزا
أوَّلَ مرَّةٍ وَمُعَقَّبٍ غزا (٢) ثانية ، ومنه يقال : صلَّى فلان أوَّلَ
الليل ثم عَقَّبَ ، يريد صلَّى ثانية ، ثم سأله طاهر بن عبد الله بن
طاهر ومعنا (٣) عِدَّة من العلماء عن معنى (٤) بيت طفيل (٥) :

(١) ديوانه : ١٩ والمصون في الأدب : ٨٣ ومقاييس اللغة : ٤ / ٤ / ٨٢
والمقاصد للعيني : ٢٤ / ٣ .

(٢) « غزا » ليست في مجالس العلماء .

(٣) د ، ف « ومعناه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس
العلماء .

(٤) « معنى » ليست في ف ، ل ، وفي مجالس العلماء : « عن قول طفيل » .

(٥) ديوانه : ٢٦ والمعاني الكبير : ١٧ وسمط اللآلي : ٦٦٦ ، وأنشده
القالبي في الأمالي : ٣٥ / ٢ بلا نسبة . وقوله : أعراف جمع عُرْف ،
وعُرْف الفرس : مَنبِتُ الشعر والريش من العنق ، والضَرَمُ من
الحطب ما التهب سريعاً والواحدة : ضَرَمَةٌ ، والعرفج : شجر تسرع
فيه النار لأنه ليس بجزل .

كَأَنَّهُ عَلَى أَعْرَافِهِ وَلِجَامِهِ
سَنًا ضَرَمَ مِنْ عَرَفَجٍ مُتَكَلِّمٍ

فقال له : ما معنى هذا البيت ؟ فقال : أراد أن هذا الفرس شديد الشقرة [هـ : ٣٢] كحشرة النار ، فقلت له : وَيَحْك ! أَمَا تستحي من هذا التفسير ؟ إنك ما معناه : أن له حفيفاً في جريه كحفيف النار ، ولهبه (١) ، ثم أئشده أحياناً حجباً لهذا البيت ، قال امرؤ القيس (٢) :

سَبُوحاً جَمُوحاً وَإِحْضَارَهَا
كَمَعْمَعَةِ السَّعْفِ الْمُوقَدِ

وقال رؤبة (٣) :

تَكَادُ أَيْدِيهَا تَهَادِي فِي الزَّهَقِ

مِنْ كَفَّتِهَا شَدَّ كِإِضْرَامِ الْحَرَقِ

(١) كذا وردت في د و سائر النسخ ومجالس العلماء ، ولعل الصواب : « ولهبها » .

(٢) ديوانه : ١٨٧ وسمط اللآلي : ٦٦٦ والتنبيه : ٩٢ والمقاصد للعيني : ٣٢/٢ ، وأورده القالي في أماليه : ٣٥/٢ بلا نسبة وروايته فيها : « جموحاً مَرُوحاً كَمَعْمَعَةِ السَّعْفِ الْمُحَرَّقِ » ووهم البكري هذه الرواية في السمط والتنبيه . والسُّبُوح : التي تذهب على وجهها من السرعة ، والاحضار : فوق التقريب .

(٣) البيتان في ديوانه : ١٠٦ والمعاني الكبير : ١٨ ، والأول منهما بهذه النسبة في اللسان (زهق) ، وبلا نسبة في المخصص : ١٢٤/١٠ ، والثاني في اللسان (حرق) بلا نسبة وروايته ثمة : « شَدَّاً سَرِيعاً »

فأراد : عَدُوًّا كَأَنَّهُ إِضْرَامُ الْحَرَقِ ° ، وقال العجاج (١) :

كَأَنَّمَا يَسْتَضَرُّ مَا نِ الْعَرْفَجَا

فَوْقَ الْجِلَازِيِّ إِذَا مَا أَمْجَجَا

يقول : من حفيف عَدُوِّهِمَا كَأَنَّهُمَا يُوقِدَانِ عَرْفَجَا ، وقال

أوس بن حجر (٢) :

إِذَا اجْتَهَدَا شَدًّا حَسِبْتَ عَلَيْهِمَا

عَرِيْشًا عَلَيَّهِ النَّارُ فَهُوَ مُحْرَقٌ

وسئل عن بيت لطيف (٣) :

كَأَنَّهُ بَعْدَ مَا صَدَّرَنَ مِنْ عَرَقٍ

سَيْدٌ تَمَطَّرَ جَنَحَ اللَّيْلِ مَبْلُوثٌ

مثل إضرام الحرق ° . والزَّهَقُ ، والزَّهَقُ : الوَهْدَةُ ، والحرق
بالتحريك : النار ، والكفت : السرعة .

(١) البيتان في شرح ديوان العجاج : ٥٨/٢ - ٦٠ ، والأول منهما بهذه
النسبة في المعاني الكبير : ١٨ وأمالى القالي : ٣٥/٢ وسمط اللالي :
٦٦٧ . والعرفج : شجر له تحرق شديد إذا وقعت فيه النار ،
والجلازي : أماكن صلبة والواحدة : جِلْدَاءَة ، وناقة جِلْدِيَّة : إذا
كانت صلبة ، وأمج الفرس : جرى جرىاً شديداً .

(٢) بعد ذلك في المجالس : « يصف حمارين » والبيت في ديوان أوس : ٧٨
وسمط اللالي : ٦٦٧ والتنبيه : ٩٢ .

(٣) ديوانه : ٦٠ ، وصدَّر الفرس : سبق الخيل بصدره ، والعرق :
الصف من الخيل والواحد منها : عَرَقَة وتمطَّر الفرس : إذا جرى
وأسرع .

فقال : كأنّ الفرس بعد ما سال العرق من صدورهنّ ذئب ،
 فقلت : أخطأت ، إنّما معناه : كأنّ هذا الفرس بعد ما برزت صدور
 هذه (١) الخيل من عَرَاقٍ في (٢) الصف ، وكلّ طريقة وَصَفَ
 عَرَاقَةً (٣) ، يقال : عَرَاقٌ من قَطَاً ومن خَيْلٍ ، فيقول : كأنّ
 هذا الفرس ذئب قد أصابه (٤) المطر ، فهو ينجو (٥) ويعُدو عَدْواً
 شديداً ، ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة (٦)

مُطِلاً على أعدائه يزجرونه

بساحتهم زجر المنيح المشهر

ف قيل له : ما معناه ؟ فقال : يزجرون هذا الرجل إذا نزل بساحتهم
 كما يزجر المنيح ، ثمّ فسّر فقال : المنيح من القِداح الذي
 لا نصيب له ، وإنّما هو تكثير في القداح مثل السقيح والوعغد ،

-
- (١) مجالس العلماء : « هذا » تحريف .
 - (٢) مجالس العلماء : « من » .
 - (٣) هـ : « عرق » تحريف . في اللسان (عرق) : « والعراق : السطر من
 الخيل والطير ، الواحد منها عَرَاقَةٌ وهو الصف » .
 - (٤) ف ، ل : « أصاب » .
 - (٥) هـ : « ينجر » تحريف .
 - (٦) ديوانه : ٧٢ والأصمعيات : ٤٦ والمعاني الكبير : ١١٥٥ والميسر
 والقداح : ٦٤ والشعر والشعراء : ٦٧٥ والكمال : ١٣٣/١ والموازنة
 بين الطائيين : ٣٠٢/١ وجمهرة أشعار العرب : ٥٦٦ وشرح الحماسة
 للمرزوقي : ٤٢٣ والمقاصد للعيني : ٦٥٢/٣ والخزانة : ١٩٦/٤ .
 والمنيح أحد الثلاثة التي لا خطوط لها فليس يزجر ولا يرجى له فوز
 ولا يخشى له خيبة .

فقلت له : وَيَحْك ! إِنَّمَا يُزَجَّر مَا جَاءَ لَهُ نَصِيبٌ ، وَهَذَا خَامِلٌ لَا نَصِيبَ لَهُ ، ثُمَّ قَالَ : مُشْهَرٌ ، [و] (١) تفسير هذا البيت : القِدَحُ المعروف بالفوز [هـ : ٣٣] فيُستعار لكثرة فَوْزِهِ وخروجه ، ومنها يقال : منحت فلاناً فاقتي سنة ، والناقعة تسمى منيحة (٢) ، وذلك (٣) إِذَا أُعْطِيَتْ لِبْنِهَا وَوَبَّرَهَا سنةً ثُمَّ يردّها ، فكذلك هذا القِدَحُ يُستعار ، فهو مُتَبَرِّكٌ به لكثرة فوزه ، وأنشدته فيه حُجَجاً ، قال ابن مقبل يصف قَدْحاً قد استعاره لكثرة فوزه (٤) :

مُفَدَّيٌّ مُؤَدَّيٌّ بِالْيَدَيْنِ مُلْعَنٌ

خَلِيعٌ لِحَامٍ فَائِزٌ مُتَمَنِّحٌ

فأراد بقوله : مُتَمَنِّحٌ : مُسْتَعَارٌ ، وقال عمرو بن قميئة (٥) :

(١) زيادة عن ف ، ل ، مجالس العلماء ، وليست في د ، م ، هـ .

(٢) د ، م ، هـ : « مضحية » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ، مجالس العلماء . قال في اللسان (منح) : « ولا تكون المنيحة إلا المعارة للمبن خاصة » .

(٣) ف ، ل ، مجالس العلماء : « وذلك » .

(٤) البيت في ديوان ابن مقبل : ٣٠ والمعالي الكبير : ١١٥٥ والميسر والقديح : ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ومحاضرات الراغب : ١/٣٤٥ ، وقوله : لِحَامٍ :

جمع لَحْمٍ ، واللَّحَامُ هنا : أجزاء الجِزْور التي تضرب عليها القديح .

(٥) ديوانه : ٣٤ والمعالي الكبير : ١١٥٥ والميسر والقديح : ٥٩ ومحاضرات الراغب : ١/٣٤٤ ، وأنشده ابن قتيبة في الميسر والقديح : ٧٦ ونسبه إلى ابن هرمة وليس في ديوانه . والمُعَالِقُ : من نموت قديح الميسر التي يكون لها الفوز وليست من أسمائها وهي التي تغلق الخطر فتوجهه للقاهر الفائز .

بأيديهم مقرومة ومغاليق

يعود (١) بأرزاق العيال منيحها

فلو كان المسيح القِدَح الذي لا نصيب له ما كان يشير أرزاق
العيال ، ولكنه هو الذي يمنح أي يستعار فيفوز ويَقْمَر (٢) ، ثم
أنشدته في القِدَح الذي يستعار ويَعْلَم بِعَقَب (٣) أو يُؤَكَّر
فيه بالأَسنان (٤) ، قال لبيد (٥) :

ذَعَرْتُ قِلَاصَ الثَّلَجِ تحت ظِلَالِهِ

بمِثْنَى الأيَادِي والمَنِحِ المَعْقَبِ

فإِذَا عَقَبَ علامة لكثرة فوزه وقَمَرِه ،

(١) في د و سائر النسخ : « تثير » تحريف ، وفي مجالس العلماء : « بشير »
وما أثبت عن الديوان .

(٢) في د و سائر النسخ : « ويممر » تحريف وما أثبت عن مجالس العلماء .
قال في اللسان (قمر) : « وقامرته فقمرته أقمره بالضم قمرأ
إذا فاخرته فيه فغلته . وتقمّر الرجل : غلب من يقاسره » .

(٣) عَقَبَ القِدَحَ إذا لوى شيئاً من المعقب عليه ، والمعقب : المعصب
الذي تعمل منه الأوتار والواحدة عَقَبَة . اللسان (عقب) .

(٤) كذا في مجالس العلماء وفي د و سائر النسخ : « الأسنان » .

(٥) شرح ديوان لبيد : ١٧ والميسر والقداح : ٥٤ ، ١٠١ والمعاني الكبير :
١١٥٨ ، والقِلاص : الفتنة من الابل ، الواحد منها قِلَوص ،
وقِلاص الثلج : التي تنحر عند سقوط الثلج ، وقوله « ظلاله » أي :
ظلال ذلك اليوم ، وقوله : بمِثْنَى الأيَادِي معناه : يدخل في قمار آخر .

قال دريد (١) :

وَأَصْفَرَ مِنْ قَدَاحٍ [٢١٨:د] التَّبْعَ فَرَعٌ
لَهُ عِلْمَانِ مِنْ عَقَبٍ وَضَرْسٍ
الضَّرْسُ : أَنْ يَعْصَّ بِالضَّرْسِ لِيُؤْثِرَ فِيهِ .

مجلس أبي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات (٢)

حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : أخبرني
عمِّي الفضل بن (٣) محمد بن أبي محمد اليزيدي عن أبي محمد يحيى
ابن المبارك اليزيدي قال : إِثْنِي الْأَطُوفُ غَدَاةَ يَوْمٍ بِمَكَّةَ [إِذْ] (٤) لَقِيتُ
يَا سِينَ الزِّيَاتَ ، فَقَالَ (٥) : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا نَمْتُ الْبَارِحَةَ لشيءٍ اخْتَلَجَ
فِي صَدْرِي مِنْعَنِ الْفِكْرِ فِيهِ النَّوْمُ ، وَمَا كُنْتُ أَوَدُّ إِلَّا أَنْ أَصْبَحَ

(١) ورد البيت منسوباً الى دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ فِي شُرُوحِ سَقَطِ الزَّمَدِ :
٣٤٨ وَاللِّسَانِ (ضَرْسٌ) وَاكْتَفَى الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ : ١٦٢/٢ بِأَنْ
قَالَ : « وَقَالَ دُرَيْدٌ » ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ ابْنُ السَّكَيْتِ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطُوقِ :
٨٣ . وَقَوْسٌ فَرَعٌ : عَمِلْتُ مِنْ رَأْسِ الْقَضِيبِ وَطَرَفِهِ وَيُقَالُ : قَوْسٌ
فَرَعٌ أَيَّ غَيْرِ مَشْقُوقٍ وَقَوْسٌ فَلِئَقَ أَيَّ مَشْقُوقٍ .

(٢) مجالس العلماء : ٢٩٨ .

(٣) « ابْنٌ » لَيْسَتْ فِي ل .

(٤) زيادة عن هـ ومجالس العلماء وليست في د و سائر النسخ .

(٥) مجالس العلماء : « فَقَالَ لِي : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَذْأَمْتُمْ تَرْكُ عِنْدَ الْمَقَامِ
فَرَأَيْكَ فِي الْمَسِيرِ إِلَيَّ إِذَا فَرَعْتَ مِنَ الطَّوْفِ ؟ فَصُرْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ لِي : يَا
أَبَا مُحَمَّدٍ مَا نَمْتُ . . . » .

فالتقاك (١) [هـ : ٣٤] قلت : وما ذاك ؟ قال : أيجوز (٢) في كلام العرب أن يقول الرجل : « أريد أن أفعل كذا وكذا » لشيء قد فعله ؟ فقلت ذلك غير جائز إلا على ضرب من الحكاية أفسره لك (٣) ، قال : فما تقول في قول الله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا » (٤) ، إلى أن بلغ [إلى قوله] (٥) ، « وَثَرِيدٌ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ » (٦) ، فخطب بها (٧) محمداً صلى الله عليه وسلم وقد فعل ذلك قبل ؟ قلت : هذا من الحكاية التي ذكرتها لك لإثباته قال : « إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ » (٨) ، كَانَ تقدير الكلام : وكان من حكمنا يومئذٍ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم : كما قال في قصة يحيى : « وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا » (٩) ، لِأَنَّ تقدير الكلام : وكان من حكمنا سلاماً

-
- (١) مجالس العلماء : « لالتقاك » .
 - (٢) مجالس العلماء : « قال لي : يجوز » .
 - (٣) « لك » ليست في ل ، ف .
 - (٤) القصص : ٤/٢٨ .
 - (٥) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .
 - (٦) القصص : ٥/٢٨ .
 - (٧) مجالس العلماء : « بهذا » .
 - (٨) القصص : ٤/٢٨ .
 - (٩) مريم : ١٥/١٩ .

عليه يومٌ ولم يلدَ ويومٌ يموت ويومٌ يبعثُ حيًّا ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم فقال (١) : جزاك الله خيراً يا أبا محمد ، فقد فرَّجتَ عني بما شرحت لي •

مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت (٢)

أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد عن أبي عثمان قال : جمعني وابن السكيت بعض المجالس ، فقال لي (٣) بعض من حضر : سئله عن مسألة وكان بيني وبين ابن السكيت ود ، فكرهت أن أتجهَّمه (٤) بالسؤال لعلمي بضعفه في النحو ، فلما ألحَّ عليَّ قلت له : ما تقول في قول الله عز وجل : « فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَافًا نَكَتَلُ » (٥) ، ما وزن « نكتل » (٦) من الفعل ولمَ جزمه ؟ فقال : وزنه فعل وجزمه لأنَّه جواب الأمر ، قلت (٧) : فما ماضيه ؟ ففكَّر وتشوَّر (٨) ، فاستحييتُ له ، فلمَّا خرجنا

(١) مجالس العلماء : « فقال لي ... » •

(٢) مجالس العلماء : ٣٠٠ وطبقات الزبيدي : ٢٠٣ وإنباء الرواة :

٢٥٠/١ •

(٣) « لي » ليست في ف •

(٤) مجالس العلماء : « أتجهَّمه » •

(٥) يوسف : ٦٣/١٢ •

(٦) « ما وزن نكتل » ليست في مجالس العلماء •

(٧) مجالس العلماء : « قلت له » •

(٨) م ، ف : « وتشوَّر » في اللسان (شور) : « وشوَّر إليه بيده أي أشار •

عن ابن السكيت » •

قال لي : وَيَحْك ! ما حفظت الودء ، خَجَلْتَنِي (١) بين الجماعة ،
 فقلت (٢) : والله ما أعرف في القرآن أسهل منها ، قال : [ه : ٣٥]
 وزن نكتل (٣) نَفَتَعِلْ من اكنال يكتال ، وأصله : نَكْتِيل (٤)
 فقلبت الياء (٥) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف
 لسكونها وسكون اللام فصار نَكْتَلْ .

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجرمي (٦)

حدثني بعض إخواني قال : حدثنا (٧) أبو إسحاق الزجاج قال :
 أخبرنا محمد بن يزيد قال : حدثني المازني قال : قال أبو عمر الجرمي
 يوماً في مجلسه : مَنْ سألني عن بيت من جميع ما قالته العرب
 لا أعرفه [فله] (٨) عليَّ سَبَقٌ ، فسأله بعض مَنْ حضر ، قال
 أبو العباس : السائل المازني ولكنك كُنَى عن نفسه ، فقال له (٩) :
 كيف تروي هذا البيت (١٠) :

-
- (١) م : « وخجلتني » .
 (٢) ه : « فقلت له » .
 (٣) « قال : فإن وزن نكتل » .
 (٤) د : « نكتول » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .
 (٥) د وسائر النسخ : « الواو » تحريف ، وما أثبت عن مجالس العلماء .
 (٦) مجالس العلماء : ٣٠٥ ونزهة الألباب : ١٤٤ وإنباه الرواة : ٨١/٢
 — ٨٢ والمزهر : ٣٦٤/٢ ، ٣٧٨ .
 (٧) ف : « حدثني » .
 (٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ومجالس العلماء .
 (٩) « له » ليست في ف ، ه .
 (١٠) وردت الأبيات الثلاثة منسوبة الى الربيع بن زياد العبسي في شرح

مَنْ كَانَ مَسْرُوراً بِمَقْتَلِ مَالِكٍ
 فَلَيَّاتِ نِسْوَتَنَا بِوَجْهِ نَهَارٍ
 يَجِدُ النِّسَاءَ حَوَاسِراً يَنْدُبْنَهُ
 قَدْ قَمْنُ قَبْلَ تَبْلُجِ الْأَسْحَارِ
 قَدْ كُنَّ يَخْبَأْنَ الْوُجُوهَ تَسْتَرِ
 فَلَا آنَ حِينَ بَدَوْنَ لِلتَّظَارِ

فقال له (١) : كيف تروي بدآن أو بدين ؟ فقال : بدآن (٢) ،
 فقال له : أخطأت ، ففكر ثم قال : إنا لله ، هذا عاقبة البغي (٣) .

الحماسة للمرزوقي : ٩٩٥ - ٩٩٦ وأمالى المرتضى : ٢١١/١ ،
 والأول والثاني منها بهذه النسبة في الخزانة : ٥٣٨/٣ ووردا أيضاً
 في الخزانة : ٣٠٩/٣ غير أن البغدادي نسبهما الى ربيع بن مالك
 والصواب ربيع بن زياد ، وجاء البيت الأول منسوباً الى الربيع بن زياد
 في مجاز القرآن : ٩٧/١ وأنشده أبو بكر بن الأنباري في شرح السبع
 الطوال : ٥٦١ غير معزو ، والثالث منها في الخصائص : ٣٠٠/٣
 وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١١١ والمزهر : ٣٧٨
 بلا نسبة .

- (١) له « ليست في ف » .
- (٢) مجالس العلماء : « فقال : بدآن ، فقال : خطأ إنما هو بدآن ، فقال له : أخطأت » .
- (٣) بعد ذلك في مجالس العلماء : « قال المبرد : مثل هذا لا يخفض على الجرمي إنما غلط » .

قال صاحب الكتاب (١) : وقع في هذه الحكاية سهو من الحاكي لها أو من الناقل [وذلك] (٢) أنه حكى أن المازني حضر مجلس الجرمي وهذا غلط ، والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي ، والسائل له الأصمعي ، وإنما كان ذلك على الأغلوطة والتجربة (٣) .

مجلس أبي عثمان المازني

مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة (٤)

أخبرنا أبو جعفر الطبري قال : حدثني أبو عثمان المازني [قال] (٥) : قال لي الأخفش سعيد بن مسعدة يوماً : على أي وجه أجاز (٦) سيبويه (٧) في ثنية كساء كساوان بالواو ؟ فقلت : [هـ : ٣٦] بالثنية بقولهم : حمراوان ويضاوان لأنها في اللفظ همزة كما أنها (٨) همزة ، فقال لي : فيلزمه (٩) على هذا أن يجيز في ثنية حمراء حمراءان على التشبيه بقولهم : كساءان لأنك إذا أشبهت (١٠) الشيء

(١) قوله : « قال صاحب الكتاب » ليس في مجالس العلماء .

(٢) زيادة عن مجالس العلماء وليست في دوائر النسخ .

(٣) للمجلس تنمة في مجالس العلماء .

(٤) مجالس العلماء ٣١٣ .

(٥) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في دوائر النسخ .

(٦) دوائر النسخ : « أجاب » وما أثبت عن مجالس العلماء .

(٧) انظر الكتاب : ٣/٣٤٩ ، ٣/٣٩١ .

(٨) م : « كأنها » تحريف .

(٩) هـ : « فيلزمك » تحريف .

(١٠) ف ، م ، هـ ، مجالس العلماء : « شبهت » .

بالشيء فقد وجب أن يكون المشبه به (١) مثله في بعض المواضع ،
 فقلت : هذا لازم لسيبويه ، ثم فكرت فقلت : لا يلزمه هذا ، فقال
 لي : أليس لك شبيهها ما بليس فأعملناها عمل ليس ، فقلنا : ما زيد
 قائماً ، كما نقول : ليس زيد قائماً (٢) شبيهها أيضاً ليس بـ ما في بعض
 المواضع فقلنا : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ؟ ومثل هذا كثير ، ومنهم
 مَنْ يقول : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، فنصب ، فإنه لزم الأصل ،
 وذلك أن خبر ليس منصوب منفيّاً كان أو موجباً ، لأنّها أخت كان ،
 والمنفيّ [قولك] (٣) : ليس زيد قائماً والموجب قولك (٤) : ليس
 زيد إلا قائماً وما كان زيد إلا قائماً كما تقول : ما كان
 زيد قائماً وما كان زيد إلا قائماً (٥) ، وأمّا مَنْ رفع فقال : ليس
 الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ففيه وجهان :

أحدهما : وهو الأجود ، أن يضمن في ليس اسمها ويجعل الجملة
 خبرها ، كما قال هشام أخو ذي الرثمة (٦) :

هِيَ الشَّقَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَنَرْتُ بِهَا

وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

-
- (١) « به » ليست في م .
 - (٢) « كما نقول : ليس زيد قائماً » ليست في ف ، ل .
 - (٣) زيادة عن هـ . ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .
 - (٤) « قولك » ليست في م .
 - (٥) من « كما تقول » الى « قائماً » ليس في مجالس العلماء .
 - (٦) ورد البيت بهذه النسبة في سيبويه : ٧١/١ وإعراب أبيات ملفزة :
 ٢٣٢ ، وجاء غير منسوب في المقتضب : ١٠١/٤ وشرح السبع الطوال :
 ٤٧٤ وشرح المفصل : ١١٦/٣ والمغني : ٣٢٧ والهمع : ١١١/١ .

التقدير : ليس الأمر شفاء الداء مبذول منها ، ولكنه إضمار لا يظهر ، لأنه أضمر على شريطة (١) التفسير ، وتكون إلا في المسألة مؤخرّة ، وتقديرها التقديم حتى يصحّ (٢) الكلام ، لأنها (٣) لا تقع بين المبتدأ والخبر ، فيكون التقدير : « ليس إلا الطيب المسك » (٤) ، ومثله « إن نطنّ إلا ظنّا » (٥) ، تقديره : إن نحن إلا ظن ظنّا .

والوجه الآخر : أن تجعل ليس بمنزلة ما فتلغي عملها لدخول إلا في خبرها كما تلغي عمل ما إذا دخلت إلا في خبرها (٦) ، كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها ، لأنه ليس في العربية (٧) شيان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال .

فقلت : ليس (٨) هذا مثل ذاك ، وذلك أنه لو أجاز سيبويه في

(١) م : « شرطية » .

(٢) د : « يصلح » وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .

(٣) كذا في مجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ : « لأنه » تحريف .

(٤) العبارة في د وسائر النسخ : « ليس الطيب إلا المسك » تحريف . وما أثبت عن مجالس العلماء .

(٥) الجاثية : ٣٢/٤٥ .

(٦) من « كما تلغي » الى « خبرها » ليس في ف .

(٧) هـ : « الغريب » تحريف .

(٨) مجالس العلماء : « أليس » تحريف .

تثنية حمراء : حمراء ان لجعل علامة التأنيث (١) غير متطرفة (٢) على صورتها ، وهي متطرفة ، فهل وجدت أنت علامة التأنيث متوسطة على صورتها متطرفة (٣) ؟ فسكت .

ثم قال [لي] (٤) : لم أجد ذلك ، ولا (٥) يلزم سيبويه ما قلنا ، وما أحسن ما احتججت له . [هـ : ٣٧]

-
- (١) مجالس العلماء : « التثنية » تحريف .
 - (٢) م : « علامة التأنيث متوسطة غير متطرفة » .
 - (٣) د وسائر النسخ : « متوسطة » تحريف ، وما أثبت عن مجالس العلماء .
 - (٤) زيادة عن ف ، ل ، مجالس العلماء ، وليست في د ، م ، هـ .
 - (٥) ل : « ولم » .

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة (١)

حدثني أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش ، قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي (٢) :

وصاحبٍ أبدأ حُلُوءاً مُزَّماً
بحاجةِ القَوْمِ خفيفاً نَزَّماً

إذا تَغَشَّاهُ الكَرَى اِبْرَحْزَماً (٣)
كَأَنَّهُ قَطَنٌ تَحْتَهُ وَقَزْماً

أو فَرَشاً مَحْشُوءَةً إَوَزْماً

قال أبو الحسن : أنشدنا أبو العباس هذه الأبيات ثم قال :
يا أصحاب المعاني ما تقولون (٤)؟ فخفضنا فيه ، فلم نصنع شيئاً ، فضحك
ثم قال : أخبرني ابن الأعرابي أن اسم ابنته كان مُزَّمةً ، فناداها
ورخَّمتها ، كآته قال : وصاحبٍ أبدأ حُلُوءاً من القول يا مُزَّمةً ،

(١) مجالس العلماء : ٣١٦ .

(٢) ورد البيتان الأول والثاني في اللسان (نَزَز) غير منسوبين ، والبيتان
الرابع والخامس بلا نسبة في كتاب الأمثال : ٥٣ والمنخصص : ١٦٦/٨
والمعرب : ٢٧٣ وديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ١/٢٣٠ وأمالى
ابن الشجري : ١/٣٢٤ وسمط اللآلي : ٢١٦ واللسان (وَزَز) وجاء
البيت الخامس غير معزو في شرح السبع الطوال : ٥٧٧ .

(٣) د ومجالس العلماء : « ابراحزا » وما أثبت عن سائر النسخ . وابرخزا
لم أجدهما فيما راجعت من المعاجم .

(٤) مجالس العلماء : « ما يقول » .

ثم حذف الهاء للترخيم ، يقال : رجل نَزَّ إذا كان خفيفاً في الحاجة (١) ،
ومثله خفيف وخفّاف ونَدَبٌ بمعنى واحد (٢) ، وقوله :
« اِبْرَحَزًا » (٣) يريد اقبه (٤) • يصفها (٥) بقلة [د : ٢١٩] النوم
وخفة الرأس ، وقوله : « مملوءة إوزًا » (٦) يريد : ريش إوز ،
فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما يقال (٧) : صلى المسجد
أي : أهل المسجد •

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان (٨)

حدثني بعض أصحابنا قال : أخبرنا أبو الحسن بن كيسان قال :
قال لي أبو العباس : كيف تقول مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ؟ فأجبتُه

-
- (١) قال في اللسان (نَزَّ) : « والنَزُّ والنَّزُّ : السَّخِيُّ الذَّكِيُّ الخفيف »
(٢) جاء في اللسان (خَفَّ) : « خَفَّ يَخْفِئُ خَفًّا وَخِفَةً : صار خفيفاً
فهو خَفِيفٌ وَخَفَافٌ بالضم وقيل : الخفيف في الجسم والخفّاف في
التَّوَقُّدِ والذكاء » • وجاء في اللسان (نَدَبٌ) : « ورجل نَدَبٌ :
خفيف في الحاجة » •
(٣) د ومجالس العلماء : « ابرحزًا » وما أثبت عن سائر النسخ •
(٤) د وسائر النسخ : « ابنته » تصحيف وما أثبت عن مجالس العلماء •
(٥) كذا في د وسائر النسخ ومجالس العلماء ، ولعلها « يصفه » •
(٦) مجالس العلماء : « وقوله أو فرشاً مملوءة إوزاً » •
(٧) ف ، ل ، م ، مجالس العلماء : « قيل » •
(٨) مجالس العلماء : ٣١٨ •

بخفض قائم ورفع الأب ، فقال لي : بأي شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم ، فقال : أو ليس هو عندكم اسماً وتعييونا بتسميته فعلاً دائماً (١) ؟ فقلت (٢) : لفظه لفظ الأسماء ، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدّى معناه عمل عمله ، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه ، قال : فكيف تقول : مررت برجل أبوه قائم ؟ فأجبت برفعها جميعاً ، فقال لي : فهل تجيز أن تقول : مررت برجل [أبوه] (٣) قائم ، فترفع به مؤخراً كما رفعت به مقدماً ؟ قلت : ذلك غير جائز عند أحد ، قال : ولمه ؟ قلت : لأنه اسم جرى مجرى الفعل ، وإذا تقدم عمل عمل الفعل ولم يكن فيه [هـ : ٣٨] ضمير ، فإذا تأخر كان بمنزلة الفعل المؤخر ، فلزمه أن يقع فيه ضمير من الاسم المتقدم يرتفع [به] (٤) ، كما يكون ذلك في الفعل إذا تأخر ، فلمّا كان الفعل لو ظهر ههنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه أضعف في العمل ، وأحرى أن لا يعمل فيما قبله ، فقال لي : فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء وما بعده خبره على مذهبكم ، لأنّ خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ومنصوباً ، كما تقولون (٥) : زيد في الدار وزيد أمامك . قلت : ذلك غير جائز لأنّ خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلاّ

(١) كذا في ف ومجالس العلماء . وفي د ، م ، ل : « قائماً » تحريف
وليس الكلمة في هـ .

(٢) في هـ : « وإنما يغلب » مكان « فقلت » تحريف .

(٣) زيادة عن مجالس العلماء ، وليس في د وسائر النسخ .

(٤) زيادة عن مجالس العلماء ، وليس في د وسائر النسخ .

(٥) مجالس العلماء : « تقول » .

مرفوعاً ، كقولنا : زيدٌ منطلقٌ وعبدُ اللهِ قائمٌ وما أشبه ذلك ، وكذلك إذا قلنا : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ ، فالقائم هو الأب في المعنى ، فلا يجوز أن يختلف إعرابهما ، قال : فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حُجَّةٌ مثل هذا الذي تنكره ، قال امرؤ القيس (١) :

فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنَعْمَةٍ
فَقَلَّ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٌ

تقديره : قل في مقيلٍ متغيِّبٍ (٢) نَحْسُهُ ، ثم قدَّم وأخَّر كما ترى ، فقلت له : ليس هو على هذا التقدير ، فوقع لي في الوقت خاطر ، قال : فأَيُّ شيءٍ تقديره ؟ فقلت (٣) : [تقديره] (٤) : قل (٥) في مقيلٍ (٦) نَحْسُهُ ، وتمَّ الكلام كما تقول : مررتُ بمضروبٍ أبوه كريم ، والتقدير : مررت برجلٍ مضروبٍ أبوه ، ثم (٧) تجعل كريماً

(١) لم أجد البيت في ديوانه ، وهو في اللسان (غيب) منسوباً الى امرئ القيس وقال ابن منظور بعد أن أنشد البيت : « وقال الفراء : المتغَيِّب مرفوع والشعر مكفأ » ، ولا يجوز أن يرد على المَقِيل كما لايجوز : مررت برجلٍ أبوه قائمٌ » .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « مغيب » تحريف وما أثبت عن هـ ومجالس العلماء .

(٣) مجالس العلماء : « قلت » .

(٤) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٥) هـ : « هل » تحريف .

(٦) د : « تقيل » وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .

(٧) « ثم » ليست في ل .

نعتاً للمتروك الذي في النية ، فكأنه قال : فقل في مقيل نحسه ،
يقال : قال نحسه أي سكن (١) ، والتحس : الدخان أيضاً (٢) ،
ثم قال : متغيب بعد أن تم الكلام كأنه (٣) قال : متغيب عن (٤)
النحس . فقال : هذا لعمرى وجه على هذا التقدير .

قال أبو الحسن : فحدثت أبا العباس المبرد بما جرى فقال :
هذا شيء كان (٥) خطر لي ، فخالفت النحويين لأنهم زعموا أنه ممّا
أتى به امرؤ القيس ضرورة ، ثم رأيت بعد ذلك قد (٦) أملاه (٧) .

مجلس سعيد الأخفش مع المازني (٨)

حدثني محمد بن منصور قال : سأل المازني أبا الحسن سعيد
ابن مسعدة عن قولهم : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَأَكْرَمُ مِنْهُ »

(١) في اللسان (قيل) : « ومنه حديث زيد بن عمرو بن نفيل : ما
منهاجر كمن قال ، وفي رواية : ما منهاجر ، أي ليس من هاجر عن
وطنه أو خرج في الهجرة كمن سكن في بيته عند القائلة » .

(٢) في القاموس (النحس) : « النحس : الأمر المظلم والريح الباردة
إذا أدبرت والغبار في أقطار السماء » .

(٣) هـ : « فقال : كأنه » .

(٤) ف : « على » تحريف .

(٥) « كان » ليست في مجالس العلماء .

(٦) هـ : « هذا » تحريف .

(٧) للمجلس تنمة في مجالس العلماء .

(٨) مجالس العلماء : ٣٢٢ .

فقال الأخفش : أفعل (١) في هذا الباب إذا صحبه « من ° » فإثما
يُضاف إلى ما هو بعضه ، فلم يُثَنَّ ولم يُجْمَع ، كما أن البعض
كذلك [ه : ٣٩] لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، كقولك : بعض
أخواتك خرجن وخرجتا (٢) وخرج .

قال أبو عثمان : إنما معناه : فضله يزيد على فضله وكرمه يزيد
على كرمه ، فكان بمعنى المصدر ، فلم يُثَنَّ ولم يُجْمَع ، كما أن
المصدر كذلك (٣) ، وقال الفراء : إن أفعل في هذا الجنس يضاف (٤)
إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول ، فاستثنى بثنيته (٥) ما أضيف
إليه وجمعه وتأنثه عن ثنيته (٦) في ذاته وجمعه ، فصار بمنزلة الفعل
الذي إذا تقدّم يستغنى بما بعده عن ثنيته وجمعه .

مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (٧)

أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطبري ، قال : سأل مروان
سعيد بن مسعدة الأخفش : أزيداً ضربته أم عمراً ؟ فقال : أي شيء ؟

-
- (١) د : « أفضل » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .
 - (٢) كذا في مجالس العلماء وفي د وسائر النسخ : « خرجنا » تصحيف .
 - (٣) مجالس العلماء : « كذلك » قال أبو بكر : وقال الفراء « .
 - (٤) د : « مضاف » وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .
 - (٥) ل : « بثنيته » .
 - (٦) مجالس العلماء : « ثنية » .
 - (٧) مجالس العلماء : ٧٧

تختاره فيه ؟ فقال : أختار النصب لمجيء ألف الاستفهام ، فقال : أَلستَ إِنَّمَا تختار في الاسم النصب (١) إِذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك : « أَزِيداً ضربته ؟ » ، « أَعبدَ الله (٢) مررت به ؟ » فقال : بلى ، فقال له : فَأنتَ إِذا قلت : « أَزِيداً ضربته أم (٣) عمراً ؟ » فالفعل قد استقرَّ عندك أَنتَ قد كان ، وَإِنَّمَا تستفهم عن غيره ، وهو (٤) مَنْ وقع به الفعل ، فالاختيار الرفع لأنَّ المسؤول عنه اسم وليس بفعل ، فقال له الأَخفش : هذا هو القياس ، قال أبو عثمان : وهو أيضاً القياس عندي ، ولكنَّ النحويين أجمعوا على اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل (٥) .

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة (٦)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : كنا عند أبي العباس ثعلب فأنشدنا للحُصَيْن بن الحُثَّام المَثَرِيَّ (٧) :

- (١) « النصب » ليست في مجالس العلماء .
- (٢) م : « أم عبد الله » تحريف .
- (٣) ل : « تم » تحريف .
- (٤) « هو » ليست في هـ ، والعبارة في مجالس العلماء : « عن وقع به الضرب » .
- (٥) مجالس العلماء : « لما كان معه الحرف الذي في الأصل بالفعل أولى » .
- (٦) مجالس العلماء : ٣٢٥ والخزانة : ٣٥٣/٣
- (٧) البيتان بهذه النسبة في أمالي الزجاجي : ٢٠٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٩٧ - ١٩٨ ، والثاني منهما بهذه النسبة أيضاً في

فَأَخَّرْتُ أَسْتَبْقِي الْحَيَاةَ فَلَمْ أَجِدْ
لِنَفْسِي حَيَاةً مِثْلَ أَنْ أَتَقَدَّمَ

فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كَلْثُومُنَا
وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا

فَسَأَلْنَا : ما تقولون فيه ؟ فقلنا : الدَّمُ فاعل جاء به على الأصل
فقال : هكذا [هـ : ٤٠] رواية أبي عبيد وكان الأصمعي يقول : هذا
غلط ، وإنَّ ما عليه (١) الرواية : ولكن على أقدامنا تقطر الدِّمَا
منقوطة من فوقها ، والمعنى : ولكن على أقدامنا تقطر الجراحات (٢)
الدِّمَا ، فيصير مفعولا به ، ويقال : قَطَرَ الماءُ وَقَطَرَتْهُ أُنَا (٣) ،
وأنشدنا (٤) :

الشعر والشعراء : ٦٤٨ وبلا نسبة في المنصف : ١٤٨/٢ وأما لي ابن
الشجري : ٣٤/٢ - ١٨٧/٢ وشرح المنفصل : ١٥٣/٤ ، ٨٤/٥ ،
وأنشد ابن قتيبة البيت الأول في عيون الأخبار : ١٢٥/١ ونسبه
إلى يزيد بن المهلب ، وعَقِبَ القدم وعَقِبَها : مؤخرها وتجمع على
أعقاب والكلام : جمع كلنم بفتح فسكون وهو الجرح .

(١) « عليه » ليست في هـ ومجالس العلماء والخزانة .

(٢) الخزانة : « الكلوم » .

(٣) قال في اللسان (قطر) : « وَقَطَرَهُ الله وَأَقْطَرَهُ وَقَطَرَهُ وَقَدْ قَطَرَ
الماءُ وَقَطَرَتْهُ أَنَا يَتَعَدَى وَلَا يَتَعَدَى » .

(٤) لم أجد نسبة للأبيات فيما وقفت عليه من المصادر ، والبيت الأول
والثاني في المنصف : ١٤٨/٢ والمخصص : ٣٨/٨ ورسالة الملائكة :
١٦٢ وأما لي ابن الشجري : ٣٤/٢ واللسان (أطم ، برغز) والدرر :

كَأَطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغُزَهَا
 أَعْقَبَتْهَا الْغَبْسُ مِنْهَا عَدَمًا
 شَغِلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُهُ
 فَإِذَا هِيَ بِبَعْضِهَا وَكَدَمًا
 فَافْطَأَتْ فَوْقَهُ تَرْشُفُهُ
 وَأَغْيِضَ الْقَلْبُ مِنْهَا قَدَمًا

فالدَّمُ في موضع خفض عطف على العظام ، ولكنه جاء به على الأصل مقصوداً كما ترى ، وكان الأصمعي يقول : إِنَّمَا الرواية : فَإِذَا هِيَ بِبَعْضِهَا وَكَدَمًا ، وقصر الممدود ، والأَطُوم : البقرة الوحشية ، وبُرْغُزُهَا : ولدها ، والغَبْسُ جمع أغبس وهي الكلاب (١) .

مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين (٢)

حدثني علي بن سليمان قال : سأل رجل أبا العباس في مجلسه عن قول الشاعر (٣) :

١٣/١ والخزانة : ٣٥٢/٣ . والبيت الثاني في شرح المفصل : ٨٤/٥

والهمع : ٢٩/١ وغاض الماء يغيض غيضاً : قلّ ونقص .

(١) لم أجد في جمهرة اللغة : ٢٨٦/١ والصاح واللسان والتاج (غبس)

هذا المعنى لكلمة الغبس ، وقال البغدادي في الخزانة : ٣٥٢/٣ :

(والغبس جمع أغبس وهي الذئب وقيل الكلاب) .

(٢) مجالس العلماء : ٣٣١ .

(٣) نسب البيت في كتاب سفر السعادة للسخاوي نسخة المدينة المنورة

ورقة : ٣٩ ب إلى يزيد بن الحكم .

مرحباً بالكذي إذا جاء جاء الـ

خير أو غاب غاب عن كل خير

فقال أيهجوه أم يمدحه ؟ فقال : بل (١) يهجوه ، وفيه تقديران : أحدهما : تفسير محمد بن يزيد ، قال : يصفه بالغفلة والبلادة ، وتقديره : مرحباً بالذي إذا جاء جاء الخير ، أي حضوره غيبة ، فهذا المصراع في ذكر بلادته وغفلته ، ثم قال : أو غاب غاب عن كل خير ، معناه : أن الخير عندنا ، فإذا غاب غاب عن كل خير ، لأنه لا يرجع إلى خير عنده .

قال أبو العباس أحمد : إنكما وصفه بالحرمان فقط ، وتقدير الكلام عنده : مرحباً بالذي إذا جاء غاب عن كل خير جاء الخير أو غاب ، يصفه بالحرمان [د : ٢٢٠] والشثوم على كل حال .

وقد رواه غيرهما بالنصب ، معناه [مرحباً] (٢) بالذي إذا جاء أتى الخير (٣) أي [ه : ٤١] صادف الخير عندنا ، أو غاب غاب (٤) عن كل خير ، أي أنه لا يرى الخير إلا عندنا ، فإذا غاب عتاً حرماً ، ولم يصادف خيراً ، ومثل هذا ممكناً يسأل عنه (٥) :

سألنا من أباك سراة تيسم

فقال : أبي تسودده زوارا

(١) ف : « بلى » تحريف .

(٢) زيادة عن هـ ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٣) مجالس العلماء « بالخير » تحريف .

(٤) « غاب » ليست في مجالس العلماء .

(٥) البيت في إعراب أبيات ملفزة : ١٢٣ بلا نسبة .

تقديره : سألنا أباك نزاراً مَنْ سَرَاةٍ تَيْمٍ تَسَوِّدُهُ (١) ؟ فقال : أبي ، ينتصب « أباك » بوقوع السؤال عليه و « نزاراً » بدل منه ، و « مَنْ » رفع بالابتداء وسرارة مبتدأ ثانٍ وتسوِّدُهُ الخبر ، والمبتدأ الثاني والخبر خبر الأول ، وقوله : فقال (٢) أبي ، تقديره : هو أبي ، فيكون خبر ابتداء مضمر ، وإن شئت رفعته بالابتداء والخبر بعده (٣) مقدر ، كأنك قلت : أبي تسوِّدُهُ سَرَاةٍ تَيْمٍ •

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة (٤)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : حدثني محمد بن يزيد [قال] (٥) حدثنا المازني عن أبي عبيدة قال : سمعت (٦) أبا عمرو بن العلاء يقرأ : « لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً » (٧) ، فسألته عنه فقال :

-
- (١) هـ : « تسود » تحريف •
 - (٢) مجالس العلماء : « قال » •
 - (٣) مجالس العلماء : « بعد » •
 - (٤) مجالس العلماء : ٣٣٣ •
 - (٥) زيادة عن مجالس العلماء وليست في دوسائر النسخ •
 - (٦) « سمعت » ليست في ل •
 - (٧) الكهف : ٧٧/١٨ • قال في الاتحاف : ٢٩٤ « واختلف في لَتَخِذْتَ ، فابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بن عمار مفتوحة مخففة وخاء مكسورة بلا ألف وصل من تغذ بكسر عينه يتخذ بفتحها كعتب يعتب ، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والباقون بهمة وصل وتشديد التاء وفتح الخاء افتعل من اتخذ ، وانظر النشر : ١٥/٢ ، ٢٠٢/٢ والتيسير : ١٤٥ •

هي لغة فصيحة ، وأشد قول المزني العبيدي (١) :

وقد تَخَذَتْ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غَرَزِهَا

نَسِيفاً كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمَطَرِّقِ

يقال اتَّخَذَ اتَّخَاذاً (٢) ، وَتَخَذَ يَتَخَذُ تَخْذاً بمعنى

[واحد] (٣) •

(١) البيت بهذه النسبة في الأصمعيات : ١٦٥ والحيوان : ٢٩٨/٢ والمخصص : ٢٢/١٧ والمقاصد للعيني : ٥٩٠/٤ ، واكتفى الجاحظ في الحيوان : ٥٨١/٥ وابن سيده في المخصص : ١٣٤/١٦ بأن قالاً : « وقال العبيدي » ، وجاء البيت بلا نسبة في الخصائص : ٢٨٧/٢ والمخصص : ٢١/١ ، ٢٧٢/١٢ ، ٩٧/١٦ ، وورد في ديوان المثقب العبيدي : ٢٨٠ ، والغَرَز : ركاب الرجل من جلد ، والنَّسِيف : أثر ركض الرجل بجنبه البعير والأفحوص : مجثم القطاة والمطرِّق : من طرقت القطاة إذا حان خروج بيضها •

(٢) ف ، ل : « اتَّخَذَ يَتَخَذُ اتَّخَاذاً » جاء في اللسان (تخذ) : « تَخَذَ الشَّيْءُ تَخْذاً وَتَخْذاً الْأَخِيرَةَ عَنْ كِرَاعٍ وَاتَّخَذَهُ : عَمِلَهُ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : يَقَالُ : تَخَذَ يَتَخَذُ بوزن سَمِعَ يَسْمَعُ » •

(٣) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د و سائر النسخ •

مجلس أبي عمرو مع الأصمعي (١)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان ، حدثنا أبو العباس أحمد ابن يحيى [قال] (٢) : حدثنا أبو (٣) الفضل الرّياشيّ قال : سمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : الشّعْفُ بالعين غير معجمة أنْ يقع في القلب شيء فلا يذهب ، يقال : قد شَعَفَنِي يَشْعِفُنِي إذا (٤) ألقي في قلبي ذكره وشغله ، وأشد للحارث بن حلّزة اليشكريّ (٥) :

وَيْسَتْ مِمَّا كَانَ يَشْعِفُنِي
مِنْهَا وَلَا يَسْلِيكَ كَالْيَأْسِ

(١) مجالس العلماء : ٣٣٤ .

(٢) زيادة عن مجالس العلماء وليست في دوائر النسخ .

(٣) « أبو » ليست في ف .

(٤) مجالس العلماء : « يشعفني شعفاً إذا » . جاء في اللسان (شعف) : « وحكى ابن بري عن أبي العلاء : (كذا في اللسان) الشّعْفُ بالعين غير معجمة أنْ يقع في القلب شيء فلا يذهب . يقال : شَعَفَنِي يشعفني شَعْفًا » اهـ .

(٥) ديوانه : ٢٤ والمفضليات : ١٣٣ واللسان (شعف) ورواية الديوان : « .. مما كان يطعني .. » والمفضليات « .. مما قد شَعِفْتُ به .. » ، واللسان « .. مما كان يشعفني .. » .

قلت : قرأت القراء (١) « قَدْ شَعَفَهَا حُبًّا » (٢) بالعين
معجمة وشعفها بالعين غير معجمة (٣) [هـ : ٤٢] •

مجلس الأصمعي مع الكسائي (٤)

حديث (٥) حماد بن إسحاق عن أبيه ، قال : كنا عند الرشيد
فحضر الأصمعي والكسائي فسأل الرشيد عن بيت الراعي (٦) :

قَتَلُوا ابْنَ عَقَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحَرَّمًا

وَدَعَا فَلَمْ أَرَ مِثْلَهُ مَخْذُولًا

فقال الكسائي : كان قد أحرم بالحج ، فضحك الأصمعي

(١) ل : « قد قرأ » وسقطت « القراء » • هـ : « قد قرأت القراء » •

(٢) يوسف : ٣٠/١٢ • قال في الاتعاف : ٢٦٤ : « وعن الحسن وابن
محيصن شعفها بالعين المهملة ، قيل : الشعف : الجنون وقيل : من
شعف البعير إذا حناه بالقطران فأحرقه والجمهور بالعين المعجمة » •

(٣) للمجلس تنمة في مجالس العلماء •

(٤) مجالس العلماء : ٣٣٦ ونزهة الألباء : ١١٣ والمزهر : ٥٨٤/١
والخزانة : ٥٠٣/١

(٥) مجالس العلماء : « حدثنا » •

(٦) ديوانه : ١١٤ والكمال : ٢٩/٣ وشرح ما يقع فيه التصحيف
وانتحرif : ١٢١ ، ٢٦٧ وشرح السبع الطوال : ٢٤٥ وشرح الحماسة
للمرزوقي : ٧٥١ ، وورد البيت غير منسوب في المختص : ٣٠٠/١٢

وتهاتف (١) فقال (٢) الرشيد : ما عندك ؟ فقال : والله ما أحرم بالحج ولا أراد أيضاً أنه دخل في شهر حرام ، كما يقال : أَشْهَرُ وَأَعَامُ إذا دخل في شهر وفي عام (٣) ، فقال (٢) الكسائي : ما هو إلا هذا ، وإلا فما معنى الإحرام ؟ قال الأصمعي : فخبّرني عن قول عديّ ابن زيد (٤) :

قَتَلُوا كِسْرَى بَلَيْلٍ مُحَرَّمًا
فَتَوَلَّى لَمْ يَمْسَعْ بِكَفَنٍ

أي إحرام لكسرى ؟ فقال الرشيد : فما المعنى ؟ فقال : يريد أن عثمان لم يأت شيئاً يوجب تحليل دمه ، وكل من يحدث مثل ذلك (٥) فهو في ذمة ، فقال الرشيد : يا أصمعي ما تطّاق في الشعر (٦) .

-
- (١) مجالس العلماء : « وتهاتف » والمهاتفة : ضحك فيه فتور ، والهتف : الصوت الجافي العالي .
 - (٢) بعدها في مجالس العلماء : « له » .
 - (٣) في اللسان (شهر) : « وأشهر القوم : أتى عليهم شهر وأشهرت المرأة : دخلت في شهر ولادها » .
 - (٤) ديوانه : ١٧٨ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١٢٦ والمزهر ٥٨٤/١ ، وورد البيت في شرح السبع الطوال : ٢٤٦ بلانسية .
 - (٥) م : « بذلك » .
 - (٦) للمجلس تنمة في مجالس العلماء .

مجلس أبي يوسف مع الكسائي

حدث أبو العباس أحمد بن يحيى قال : حدثني سلمة عن الفراء قال : كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة : أَقْتِنَا حَاطَكَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ (٢) :

فَإِنْ تَرَفَّقْتَنِي يَا هِنْدُ فَالرَّفَقُ أَیْمَنُ
وَلِإِنْ تَخَرَّقْتَنِي يَا هِنْدُ فَالْخَرَقُ أَشْنَمُ

فَأَتَتْ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ
ثَلَاثًا وَمَنْ يَخَرَّقُ أَعَقَّ وَأَظْلَمَ

فقد أنشد البيت : عزيمة ثلاث (٣) ، وعزيمة ثلاثاً بالنصب ، فكلم (٤) ، تَطَلَّقَ بالرفع وكلم (٥) ، تَطَلَّقَ بالنصب ؟ قال أبو يوسف (٦) : فقلت في نفسي : هذه مسألة فقهية نحويّة ، إِنْ قلت فيها بظنّي لم أَمْنِ الخطأ ، وَإِنْ قلت : لا أعلم قيل لي : كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا ؟ ثم ذكرت أن أبا الحسن عليّ بن حمزة

-
- (١) مجالس العلماء : ٣٣٨ والمغني : ٥٤ والخزانة : ٧٠/٢ .
(٢) لم أجد نسبة لهذين البيتين فيما راجعت من المصادر وهما في شرح المفصل : ١٢/١ ومغني اللبيب : ٥٤ والخزانة : ٦٩/٢ - ٧٥ بلا نسبة . والخَرَقُ : نقيض الرفق .
(٣) بعدها في هـ : « بالرفع » .
(٤) مجالس العلماء : « فبكم » تحريف .
(٥) مجالس العلماء : « وبكم » تحريف .
(٦) مجالس العلماء : « قال : قال أبو يوسف » .

الكسائي معي في الشارع ، فقلت : لِيَكُنْ رسول أمير المؤمنين بحيث يكرم ، وقلت للجارية : خذي [هـ : ٤٣] الشمعة بين يدي^(١) ، فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه ، فأقرأه الرقعة فقال لي : خذ الدواء واكتب : أمّا مَنْ أنشد البيت بالرفع فقال : عزيمة ثلاث فإيما طلقها بواحدة (٢) ، وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة ولا شيء عليه ، وأمّا مَنْ أنشد : عزيمة (٣) ثلاثاً فقد طلقها وأبأنها لأَنَّه [كأنه] (٤) قال : أنت طالق ثلاثاً ، وأنفذت (٥) الجواب ، فحملت إليّ آخر الليل جوائز (٦) وصلات ، فوجهت بالجميع إلى الكسائي .

قال الزجاجي في أماليه (٧) : أخبرنا أحمد بن سعيد الدمشقي ، حدثنا الزبير بن بكار ، حدثني عمي مصعب (٨) بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مصعب قال : قال المفضل الضبي : وَجَّهَ إِلَيَّ الرشيد

(١) د ، ف ، ل : « يديه » تحريف وما أثبت عن م ، هـ ، مجالس العلماء .

(٢) مجالس العلماء : « واحدة » .

(٣) هـ : « أنشد بالنصب عزيمة » .

(٤) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .

(٥) هـ : « فأنفذت » .

(٦) هـ : « بجوائز » تحريف .

(٧) لم أجد هذه المسألة في أمالي الزجاجي ، وقد نقلها السيوطي في المزهري : ١٨٩/٢ عن الأمالي .

(٨) م : « عمر بن مصعب » تحريف .

فما (١) علمت إلا وقد جاءني الرسول (٢) ليلاً (٣) فقال (٤) : أجب أمير المؤمنين ، فخرجت حتى صرّت إليه وهو مُتَكَيٍّ ، ومحمد بن زبيدة عن يساره ، والمأمون عن يمينه ، فسلمت فأومى إليّ بالجلوس فجلست ، فقال لي (٥) : يا مفضل ، قلت : لبيك يا أمير المؤمنين ، قال : كم في « فسيكفيكمهم الله » (٦) من اسم ؟ فقلت : ثلاثة (٧) أسماء يا أمير المؤمنين ، قال : وما (٨) هي ؟ قلت : الياء لله عز وجل ، والكاف الثانية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والهاء والميم والواو في الكفار ، قال : صدقت ، كذا أفادنا هذا الشيخ يعني الكسائي (٩) ، وهو إذْ جالس ، ثم قال : فهمت يا محمد ؟ قال : نعم ، قال : أعد المسألة ، فأعادها كما قال المفضل ، ثم التفت فقال : يا مفضل عندك مسألة تسأل عنها ؟ قلت : نعم يا أمير المؤمنين ، قول الفرزدق (١٠) :

-
- (١) د ، ه : « فلما » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، م ، المزهر .
(٢) ه ، المزهر : « الرسل » .
(٣) المزهر : « يوماً » .
(٤) كذا في م ، وفي د وسائر النسخ والمزهر : « فقالوا » تحريف .
(٥) « لي » ليست في ل .
(٦) البقرة : ١٣٧/٢ .
(٧) « ثلاثة » ليست في المزهر .
(٨) ه : « فما » .
(٩) ه : « تقي الدين الكسائي » مكان « يعني الكسائي » تحريف .
(١٠) ديوانه : ٥١٩ والكامل : ١٤٣/١ وأمالى المرتضى : ٢٨٨/٢ وأسرار

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنَّجُومُ الطَّوَالِيعُ

قال : هيهات ، قد أفادنا هذا متقدماً قبلك هذا الشيخ ، لنا قمرها يعني الشمس والقمر ، كما قالوا : سُنَّةُ العَمْرَيْنِ ، يريدون (١) أبا بكر وعمر ، قلت : زيادةً يا أمير المؤمنين في السؤال ، قال : زد (٢) ، قلت : فلمَ استجيز (٣) هذا ؟ قال لأنه إذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان أحدهما أخفَّ على أفواه القائلين غلبَّوه فسمَّوا الآخر (٤) باسمه ، فلمَّا كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر وفتوحه أكثر غلبَّوه وسمَّوا أبا بكر باسمه ، وقال تعالى : « بُعِدَ الْمَشْرِقَيْنِ » (٥) وهو المشرق والمغرب ، قلت : قد بقيت مسألة أخرى ، فالتفت إليَّ الكسائي [ه : ٤٤] وقال : أفي هذا غير ما قلت ؟ قلت : بقيت الغاية (٦) التي أجراها الشاعر المفتخر في شعره ، قال : وما هي ؟ قلت : أراد بالشمس إبراهيم خليل الرَّحْمَنِ ، وبالقمر

البلاغة : ٢٩٣ وأمالى ابن السجري : ١٤/١ ، ١٦٠/٢ ومغني اللبيب : ٧٦٥ والخزانة : ٢٤٠/٢ والبيت بلا نسبة في المقتضب : ٣٢٦/٤ وأمالى المرتضى : ١٤٨/٢ .

(١) ف ، ل ، م : « يعني » .

(٢) م : « زدت » ، المزهري : « زده » .

(٣) المزهري : « استحسنا » .

(٤) المزهري : « الأخير » .

(٥) الزخرف : ٣٨/٤٣ .

(٦) المزهري : « الفائدة » .

محمداً صلى الله عليه وسلم عليهما ، وبالنجوم الخلفاء الراشدين (١) ،
قال : فاشترأب أمير المؤمنين ، ثم قال : يا فضل بن الربيع احمل
إليه مائة ألف درهم ومائة ألف لقضاء دينه •

قال الزجاجي في كتابه المسمى إيضاح علل النحو (٢) : مسألة
جرت بيني وبين أبي بكر الأنباري في المصدر ، قلت له مرة : ما المصدر
في كلام العرب من طريق اللغة ؟ [د : ٢٢١] فقال : المصدر : المكان
الذي يصدر عنه ، كقولنا : مصدر الإبل وما أشبهه ، ثم تقول :
مصدر الأمر والرأي تشبيهاً ، والمصدر أيضاً (٣) هو الذي يسميه
النحويون مصدراً ، كقولنا : ضرب زيدٌ وضرباً ومضرباً وقام قياماً
ومقاماً وما أشبه ذلك (٤) ، والمتفعل (٥) يكون مكاناً ومصدراً ،
قلت له : فإذا كان كذلك فلمَ زعم الفراء أن المصدر منصدر (٦)
عن (٧) الفعل ، فأبي (٨) قياس جعله بمنزلة (٩) الفاعل (١٠) ؟ وقد صحَّ

-
- (١) بعدها في المزهر : « من آبائك الصالحين » •
 - (٢) الايضاح في علل النحو : ٦٢ •
 - (٣) ل : « إنما » تعريف •
 - (٤) الايضاح : « وما أشبهه » •
 - (٥) د ، ف ، ل ، م : « والفعل » تعريف وما أثبت عن هـ والايضاح •
 - (٦) الايضاح : « مصدر » •
 - (٧) « عن » ليست في الايضاح •
 - (٨) الايضاح : « وبأي » •
 - (٩) الايضاح : « بمعنى » لعله الأصوب •
 - (١٠) هـ : « العامل » تعريف •

عندك أنّه يكون معمولاً فيه (١) بمعنى مصدر أو مكان كما ذكرت وهل (٢) يُعرف في كلام العرب مَفْعَل (٣) بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقاً به ؟ فقال : ليس هو كذلك عند الفراء ، إنّما هو عنده بمعنى مفعول ، كأنه أصدر عن الفعل لا أنه هو صدر عنه ، فهو بمعنى مفعول ، كما قيل : مَرَكَب (٤) فارِهِ ومعناه مَرَكُوب ومَشْرَب (٥) عَذَب ومعناه مشروب (٦) ، قال الشاعر (٧) :

وقد عادَ عَذَبُ الماءِ بَحْرًا فزادني

على ظَمْئِي أَنْ أَبْحَرَ المَشْرَبُ العَذَبُ

أراد المشروب (٨) العذب، يقال : أَبْحَرَ الماءُ واستَبَحَرَته (٩) ، إذا صار ملحاً غليظاً ، قلت له : ليس يجب أن يجعل دليله على صحة

- (١) الايضاح : « مفعولاً به » تعريف .
- (٢) م : « فهل » .
- (٣) ف ، ه : « مفعلاً » تعريف .
- (٤) الايضاح : « كما قيل : هذا مركب » .
- (٥) الايضاح : « مركوب فارِهِ ومشرب » .
- (٦) الايضاح : « مشروب عذب » .
- (٧) هو نُصَيْبُ بن رباح ، والبيت في ديوانه : ٦٦ والتنبيهات : ٢٣١ الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري : ١٠٥/١ ، وورد بلا نسبة في المخصص : ١٣٧/٩ .
- (٨) م : « المشرب » تعريف .
- (٩) الايضاح : « واستبحر » ، قال في اللسان (بحر) : « وأبْحَرَ الماء صار ملحاً ٠٠٠ والتبحر والاستبحار : الانبساط والسعة » .

دعواه ما يَنَازَع فيه ولا يسلم له ، ولا يجده في كلام العرب ، قال :
فأين وجه (١) المنازعة ههنا ؟ قلت له (١) : إجماع (٢) النحويين كلهم
على أن^٣ (٣) المأكل يكون بمعنى الأكل والمكان والمَشْرَب بمعنى
الشرب والمكان ، ومنه قيل : رجل مَقْنَع أي مقنوع به (٤) ، وليس
في كلام العرب مَفْعَل بمعنى مَفْعَل ، ليس فيه مَكْرَم (٥) بمعنى
مَكْرَم ، ولا معطى بمعنى معطى ولا مَقْفَل بمعنى مَقْفَل (٦) ، إنما
يجيء المفعول بمعنى المفعول [ه : ٤٥] فهل تعرف أنت في كلامهم
مَفْعَلًا بمعنى مَفْعَل معدولاً عنه ، فيكون مصدراً ملحقاً به ،
هل تعرفه في كلامهم (٧) أو تذكر له شاهداً من شعر أو غيره ، أو رواية
أو قياساً يعمل (٨) عليه ؟ فقال : إن أصحابنا يقولون : المصدر جاء
بمعنى مَفْعَل شاذاً لا يقاس عليه ، إنما هو اختصاص غير مقيس

-
- (١) « وجه » له « ليستا في م »
(٢) د : « بإجماع » ، الايضاح : « اجتماع » • وما أثبت عن ف ، ل ، م هـ •
(٣) الايضاح : « على أن المَفْعَل يكون بمعنى المصدر والمكان ، فالماكل
يكون ... » •
(٤) في اللسان (قنع) : « يقال : فلان شاهد مَقْنَع أي رَضاً
يَقْنَع به » •
(٥) الايضاح : « وليس في كلام العرب مفعول للمفعول به ، ليس فيه
مكرم ... » •
(٦) الايضاح : « ولا مَفْعَل بمعنى مَفْعَل »
(٧) من « مفعلاً بمعنى مفعول » الى « كلامهم » ليس في الايضاح •
(٨) ه : « يحمل »

عليه ، والشواذ في كلامهم غير مدفوعة • قلت له : أمّا إذا صاروا (١) إلى باب الشهوات (٢) والدعاوى بغير برهان فالكلام بيننا ساقط (٣) ، فأما الشواذ فإنّما يقبل (٤) ما نقلته النقلة (٥) وسمع منها في شعر أو شاهد كلام ، لا ما يدّعيه المدّعون قياساً ، وقد (٦) قال بعض أصحابنا : إنّ المصدر بمعنى الانصدار ، كأثّته ذو الانصدار منه ، كما قيل : السّلام (٧) المؤمن ، ومعناه ذو السّلام (٨) ، قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أثّته في معنى (٩) فاعل ، وقد مضى الكلام فيه ، فذكرت ما جرى بيننا (١٠) لأبي بكر بن الخياط فقال : هذه أشياء يولّدُها من عنده على مذاهب القوم ، ليست محكيّة عن القراء ولا موجودة في كتبه ، ولكنّها ممّا يرى أنّها تؤيد (١١) المذهب وتنصره ، ثم رأيت بعد ذلك بمدة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريباً منها في بعض كتبه ولم يرجع عنها •

-
- (١) د ، م ، هـ : « صاروا » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ، الايضاح •
(٢) الايضاح : « السهول » تحريف •
(٣) بعد كلمة « ساقط » في الايضاح : « فأما من الشهوات والدعاوى بغير برهان » فأما
(٤) الايضاح : « نقبل » •
(٥) الايضاح : « الرواة » •
(٦) الايضاح : « فقد » •
(٧) الايضاح : « المسلم » تحريف •
(٨) الايضاح : « ومعناه السلامة » •
(٩) م : « بمعنى » •
(١٠) « بيننا » ليست في الايضاح •
(١١) هـ : « تؤيد » •

هذه إحدى عشرة مسألة سأل عنها أبو بكر الشيباني
أبا القاسم الزجاجي في كتاب أنفذه إليه من طبرية إلى
دمشق فكتب إليه في الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك وأتم نعمته عليك وأدامها لك ، وقفت
يا أخي جملني الله فذاك على مضمّن كتابك الوارد مع أخينا حفظه
الله ، والجواب عنه يصدّر إليك ولا يتأخر بحول الله ومشيتته ،
ووقفت على ما (١) ضمّنته آخره من المسائل التي اشتبهت عليك ،
وبادرت (٢) إليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلق قلبك بها ،
وليتعجل (٣) أخونا حفظه الله الانتفاع بها ، وأتبععتها مسائل من
عندي منتخبة من ضروب شتى ، أنت تقف عليها وتذكرني بها ،
ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تنقبض في مفاتيحي به ، فإنّي
أسرّ بذلك ، وأقضي إليك فيه ما عندك على [ه : ٤٦] مبلغ
ما يتناهى إليه علمي إن شاء الله تعالى •

المسألة الأولى

أما قولهم : « هذا زيد السّعديّ سَعْدٌ بَكْرٌ » وقولك :
كيف يعرب سَعْدٌ ، وما الاختيار فيه فإنّ هذه المسألة يختار فيها

(١) « ما » ليست في ف •

(٢) د : « ومادرت » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ •

(٣) هـ : « وليعجل » •

الكوفيون الخفض ، فيقولون : زيد" السَّعْدِيُّ سَعْدٌ بَكْرٌ ، قالوا : لأن معنى قولنا: زيد" السَّعْدِيُّ: زيد" (١) من سعدٍ ، ثم تقول: سعدٌ بكرٌ على الترجمة ، لأننا فريد بهذا الكلام الإضافة ، وليس يمتنعون (٢) من إجازة نصبه .

فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البيت ، لأن قولنا : زيد" السَّعْدِيُّ ، سعدٌ مرفوع وليس بمرفوع ، وإنَّما الياء المثقلة في آخره دللت على النسب إليه ، ولا يكون المضاف إليه أولاً والدال على الإضافة آخرأ ، ولعمري أن النسب إضافة ، لأننا إذا قلنا : رجل بكرى وتسمي فإنا نضيفه إليه ، ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه ، وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض ، وقد سمي سبويه النسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك ، فيقول أصحابنا : « زيد" السَّعْدِيُّ (٣) سعدٌ بكرٌ » بالنصب على أعني سعدٌ بكرٌ ، ولا يمتنعون (٤) من الرفع على معنى هو : سعدٌ بكرٌ ، وليست هذه المسألة (٥) مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم (٦) ، وهي مسطرة في كتب الكوفيين ، ولكنني سألت عنها أبا بكر بن الخطاط وابن شقيق ، فأجابني بما ذكرته (٧) لك .

(١) « زيد » لست في م .

(٢) هـ : « يمتنعون » .

(٣) هـ : « السعد » تحريف .

(٤) هـ : « يمتنعون » .

(٥) « المسألة » ليست في ل .

(٦) بمدها في هـ : « البيت » .

(٧) ف ، ل : « ذكرت » .

المسألة الثانية

كيف الاختيار في النسب إلى ما ذرأيا (١) وجرّجرأيا (٢) وقالَيْقلاً (٣) أما جرّجرأيا وما ذرأيا فالاختيار في النسب إليهما أن تقول : جرّجرأئي وما ذرأئي بهمة بعد ألف بعدها ياء النسب ، وقياس ذلك أن الألف التي في آخر جرّجرأيا (٤) وما ذرأيا يلزم حذفها (٥) في النسب ، لأن (٦) الألف في النسب إذا وقعت خامسة فصاعداً (٧) يلزم حذفها ، كما تقول في النسب إلى حُبَارِي حُبَارِيٍّ وإلى جَحْجَبِيٍّ جَحْجَبِيٍّ (٨) ، هذا مستقيم عليه ولا خلاف فيه ، فلمّا وقعت الألف في هذين الاسمين سابعة كان

(١) ما ذرأيا بالذال المعجمة : قرية فوق واسط ، انظر معجم البلدان : ٣٨١/٤

(٢) بلد من أعمال النهروان الأسفل . انظر معجم البلدان : ٥٤/٢ .

(٣) بلد بآرمينية العظمى وقالي : اسم امرأة بنت مدينة سمّتها قالي قالة ومعناه إحسان قالي ، وعربت فصارت قاليقلا . انظر معجم البلدان : ١٩/٤ .

(٤) بعدها في هـ : « فصاعداً » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٥) في دوسائر النسخ : « حذفه » تحريف ، ولعل ما أثبت هو الصواب .

(٦) من « بهمة » الى « لأن » ليس في م .

(٧) « فصاعداً » ليست في هـ .

(٨) جَحْجَبِيٍّ : حيّ من الأنصار ، انظر الاشتقاق : ٤٤١ واللسان (جججب) .

حذفها لازماً ، فلمّا حذف الألف بقيت في آخر الاسم ياء قبلها ألف (١) في موضع حركة طرفاً (٢) [هـ : ٤٧] فلزم قبلها (٣) ألفاً والإبدال منها همزة ، كما يلزم مثل ذلك في سِقَاء وسِقَاء ، وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفاً قبلها ألف لزم قبلها همزة على هذا القياس ، فقل : جَرَّجَرَّائِيٍّ ومادَرَّائِيٍّ كما ترى ، وقال سيويه (٤) في النسب إلى حَوَّلَايا (٥) وبرَدَرَّايَا (٦) : حَوَّلَّائِيٍّ وبرَدَرَّائِيٍّ ، قال : تحذف الألف الأخيرة لأنّها سادسة ، وتقلب الياء التي قبلها ألفاً (٧) لوقوعها طرفاً قبل ألف ، ثم تبدل منها همزة ، وإن شئت قلت : جَرَّجَرَّائِيٍّ ومادَرَّائِيٍّ ، فأبدلت من الهمزة واواً كما أجازوا في سَمَاء : سَمَّائِيٍّ وفي كِسَاء : كِسَّائِيٍّ وفي سِقَاء : سِقَّائِيٍّ تشبيهاً لها بحمراوِيٍّ وصفراوِيٍّ ، وكما أجازوا في الثنية كِسَّاءان وسقَّاءان تشبيهاً بقولهم : حمراءان ، والوجه الهمز ، وكذلك قد (٨) أجاز سيويه (٩) في النسب إلى سِقَّاية وصَلَّاية (١٠) سِقَّائِيٍّ

(١) م : « الألف » .

(٢) العبارة في م : « في موضع حركة طرفاً قبلها ألف فلزم قبلها ألفاً » .

(٣) ل : « قبلها » تحريف .

(٤) انظر الكتاب : ٢٥١/٣ .

(٥) هي قرية كانت بنواحي النهروان ، انظر معجم البلدان : ٢٦٦/٢ .

(٦) موضع بالنهروان من أعمال بغداد ، انظر معجم البلدان : ٥٥٥/١ .

(٧) م : « أيضاً » تحريف .

(٨) « قد » ليست في م .

(٩) انظر الكتاب : ٢٥١/٣ .

(١٠) السَّقَّاية : الصاع ، والصلَّاية : مدقّ الطيب .

وصلاوريّ، والاختيار [د: ٢٢٢] عنده (١) سِقَاوِرِيّ وصَلَايِيّ (٢)
على (٣) ما ذكرت [لك] (٤) .

وأما قَالِيَقْلَا فليس من هذا ، لأنّ هذا من جنس الأسماء
المركبة من اسمين نحو : معدِيكرب وبَعْلَبِك ورامَ هُرْمَز (٥)
وَشَغَرَ بَغَرَ في قولهم : « ذهب القوم شَغَرَ بَغَرَ » أي :
متفرّقين (٦) ، و « ذهب غنمه شَذَرَ مَذَرَ » ، وكذلك قَالِيَقْلَا ،
حكاه (٧) سيبويه (٨) في هذا الباب مع هذه الأسماء ، وذكر أنّه
في (٩) اسمين جعلتا اسماً واحداً ، فالتَّسَبُّبُ إلى هذا الجنس من الأسماء
بحذف الآخر (١٠) والنسب إلى الصدر ، كقولك في النسب إلى
معدِيكرب : معدِيّ وإلى رامَ هُرْمَز : راميّ وإلى بَعْلَبِك :

(١) م : « عندي » .

(٢) انظر الكتاب : ٣/ ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) م : « كما » .

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٥) رام بالفارسية : المراد والمقصود هُرْمَز : أحد الأكاسرة ، وهي مدينة
بنواحي خوزستان . انظر معجم البلدان : ٢/ ٧٣٨ .

(٦) في اللسان (شغر) : « وتفرقت الغنم شَغَرَ بَغَرَ أي في كل وجه »
وفيه (شذر) : « وذهبت غنمك شَذَرَ مَذَرَ كذلك » أي تفرقت .

(٧) د : « حكاية » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٨) انظر الكتاب : ٣/ ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٩) هـ : « من » .

(١٠) « الآخر » ليست في ف .

بَعْلِيَّ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : بَعْلَبَكِّي فَمَوْلَدٌ مِنْ أَصْطِلَاحِ الْعَامَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ الْآخِرِ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ فِي النَّسَبِ كَمَا تَحْذِفُ هَاءُ التَّأْنِيثِ ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِيهِمَا سَوَاءٌ ، كَقَوْلِكَ فِي طَلْحَةِ : طَلْحِيَّ وَفِي عَائِشَةَ : عَائِشِيَّ فَكَذَلِكَ قَالِيقْلًا ، النَّسَبُ إِلَيْهِ : قَالِيَّ كَمَا تَرَى بِحَذْفِ الْعِجْزِ ، وَالنَّسَبُ إِلَى الصَّدْرِ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ .

المسألة الثالثة

كيف الاختيار في قولهم : « هذه ثلاث مائة درهم فضة خلاص وازنة جيد » الرفع أم النصب ؟ أمّا الوجه في الفضة والخلاص والجيد فالنصب ، لأنّ هذا تمييز جنس الفضة (١) وتخليصه (٢) ، فتقول : هذه ثلاث مائة درهم فضة خلاصاً جيداً ، فنصبه (٣) على [هـ : ٤٨] التمييز والتفسير ، فتميز ثلاث مائة بالدرهم المخفوض ، لأنّه وإنّ كان مخفوضاً فهو مفسّر لجنس الفضة ، لأنّ ثلاث المائة جائز أن تكون دراهم وغير دراهم ، ثم تميّز (٤) الجملة بالفضة ، أعني جملة الدراهم التي دلّ عليها الدرهم بالفضة ، لأنّ الدراهم جائز أن تكون فضة وغير فضة من شبه (٥) ونحاس ورصاص وحديد ، ثم تميز الفضة بالخلاص لأنّ منها خلاصاً وغير خلاص ،

(١) من « أم النصب » إلى « الفضة » ليس في م .

(٢) كذا في م . وفي د وسائر النسخ : « وتلخيصه » تحريف .

(٣) م : « فتنبه » .

(٤) د : « غير » ، هـ : « تمييز » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ، م .

(٥) الشّبّه والشّبّه : النحاس يصبغ فيصفّر .

ثم تميز (١) ذلك بالجياد ، هذا وجه الإعراب والاختيار ، والرفع جائز على إضمار المبتدأ فتقول : هذه ثلاث مائة درهم **فِضَّة** خلاص " جياد" ، وأمّا الاختيار في « وازنة » (٢) لو أفردتها فالرفع (٣) ، فتقول : هذه ثلاث مائة درهم وازنة (٢) فترفعها على النعت (٤) ، لأنّها ممّا يُميّز بها ما قبلها ، لأنّها غير مميّزة جنساً من جنس ، إذ (٥) كانت غير دالّة على جنس من الأجناس ، كدلالة الفضة والخلاص والجياد ، وإنّما هي نعت (٦) ، كأنّه أراد أنّها وازنة (٢) كاملة غير ناقصة ، والنصب فيها جائز ، وإذا ذكرتها مع الفِضَّة والخلاص والجياد نصبها معها فقلت : هذه ثلاث مائة درهم **فضة** خلاصاً وازنة (٢) جياداً (٧) ، والاختيار ما ذكرت لك .

المسألة الرابعة

كيف الاختيار في تعريف « ثلاث مائة درهم » ؟ لا يجيز

-
- (١) هـ : « غير » تعريف .
 - (٢) ل : « وزانه » تعريف .
 - (٣) ل : « فما الرفع » تعريف .
 - (٤) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل « النصب » تعريف .
 - (٥) د ، ف ، ل ، م : « أو » تعريف . وما أثبت عن هـ .
 - (٦) كذا في ف ، هـ . وفي د : « نسخت » . ول : « سمعت » وكلاهما تعريف . وليست الكلمة في م
 - (٧) م : « جياداً وازنة » .

أصحابنا البصريون أجمعون (١) في هذه إلا إدخال الألف واللام في الاسم الأخير المخفوض ، فيقولون : ما فعلت ثلاث مائة الدرهم وأربع مائة الدينار، وكذلك كل عدد قسّر بمخفوض مضاف إليه ، فتعرفه (٢) بإدخال الألف واللام في المضاف إليه ، نحو قولك خمسة الأثواب وخمسة الغلمان وثلاث مائة الدرهم وألف الدينار ، هذا هو القياس في تعريف كل مضاف أن يعرف المضاف إليه ، مثل قولك : هذا غلامٌ رجلٌ وفرسٌ عبدٌ ، تقول في تعريفه : ما فعل غلامٌ الرجل وفرسٌ العبد ، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه ، قال ذو الرثمة : أنشده سيبويه (٣) :

وهلَّ يرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى
ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرَّشُومُ الْبَلَاقِيعُ

ولم يقل : الثلاث الأثافي [هـ : ٤٩] وقال الفرزدق ، أنشده أبو عمر الجرمي (٤) :

-
- (١) « أجمعون » ليست في م .
(٢) ف ، ل ، م : « فتعريفه » .
(٣) البيت في ديوان ذي الرمة : ٤٢٢ وإصلاح المنطق : ٣٠٣ والمقتضب : ١٧٦/٢ والمخصص : ١٠٠/١٧ ، ١٢٥/١٧ وشرح المفصل : ١٢١/٢ ، ٣٦/٦ والمقاصد للعيني : ٤٧٧/٢ والغزاة : ١٠٣/١ ، والبيت ليس من شواهد سيبويه .

- (٤) ديوان الفرزدق : ٣٧٨ والمقتضب : ١٧٦/٢ وشرح المفصل : ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ والجنى الداني : ٥٠٤ وشرح التصريح على التوضيح : ٢١/٢ ، والدرر : ١٨٥/١ والمقاصد للعيني : ٣٢١/٣ والغزاة : ١٠٣/١ ،

→

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ

فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

والكوفيون يجيزون : ما فعلت الخمسة الأثواب والعشرة الدراهم والخمس الجواري والثلاث المائة الدرهم ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة ، وكان الكسائي يروي عن العرب أنَّها تقول : هذه الخمسة الأثواب والمائة الدرهم ، قال : « شَبَّهوه بقولهم : هذا الحسنُ الوجه والكثيرُ المال » ، وليس مثله ، لأنَّ قولك : « هذا حَسَنُ الوجه » ، مضاف إلى معرفة ، ولم يتعرف لأنَّ (١) إضافته غير محضة ، فلمَّا أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرفتته بهما ، وإثما عوَّل الكسائي في ذلك على السماع ، ولم يكن ليروي رحمه الله إلا ما سمع ، ولكنَّ ليس هذا من لغة الفصحاء ولا من يؤخذ بلفظه (٢) ، وليس كل شيء يُسمع من الشواذ والنوادر يُجعل أصلاً يقاس عليه .

أخبرني أبو إسحاق إبراهيم (٣) بن السري الزجاج قال : سمعت

والبيت بلا نسبة في إصلاح المنطق : ٣٠٣ والمغني : ٣٧٣ والهمع : ٢١٦/١ ، إزاره : مجده وفخره ، وقوله « خمسة الأشبار » اختلف في تفسيره فقد قال العيني : ٣٢١/٣ : « قوله وأدرك خمسة الأشبار معناه : أيفع وأدرك حَدَّ الصبا » وقال البغدادي في الخزانة : ١٠٣/١ « وقوله : خمسة الأشبار أراد طول خمسة أشبار بشبر الرجال وهي ثلثا قامة الرجل » وانظر أقوالاً أخرى في تفسيره في الخزانة .

(١) د : « ان » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) م : « تؤخذ لفته » .

(٣) كلمة « إبراهيم » ليست في ف .

أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: «إِذَا جَعَلْتَ التَّوَادِرَ وَالشَّوَادِرَ غَرْضَكَ وَاعْتَمَدْتَ عَلَيْهَا فِي مَقَائِسِكَ كَثُرَتْ زَلَالَتُكَ» وأخبرنا أبو إسحاق قال : أخبرني أبو العباس المبرد قال : أخبرني أبو عثمان المازني قال : أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي قال : أخبرني أبو زيد الأنصاري أن قوماً من العرب يقولون : هذه العشرة الدراهم والخمسة الأتواب ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة ، قال : وليس هم بالفصحاء (١) ، وقد حكى أيضاً الأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم وردّها وقال : ليس بمأخوذ بها .

قال أبو عمر الجرمي : فقلت لمن يجيز : « هذه الخمسة الدراهم والعشرة الأتواب » بالخفض : كيف تقول : هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم ؟ أتجيز « هذا (٢) النصف الدرهم والثلث الدرهم » ؟ فقال : لا ، هذا غير جائز ، لا أقول إلا : « هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم » فقلت له : فما الفصل بينهما ؟ فقال : الفصل بينهما أن العرب [ه : ٥٠] قد تكلمت بذلك (٣) ولم تتكلم بهذا ، فقلت له : فهذه رواية أصحابنا عنهم (٤) تعارض روايتكم ، وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرمة ، وبعد فهذا (٥) القياس اللازم في تعريف المضاف ، إنما يعرف بتعريف المضاف إليه (٦) ، فلم يأت بمقنع ،

(١) ل : « وليس هم من الفصحاء » .

(٢) ل ، م : « بهذا » تحريف .

(٣) ه : « بذلك » .

(٤) م : « عنه » تحريف .

(٥) كذا في د وفي سائر النسخ : « فهو » .

(٦) ف ، ل : « إنما يتعرف المضاف إليه » ، م : « إنما يتعرف والمضاف إليه » ، تحريف في م .

وإذا كان العدد مفسراً بمنصوب يميّز الجنس فأردت تعريفه أدخلت الألف واللام في أوّله ، ولم تدخلها في المميّز لعلتين : إحداهما (١) : أن التمييز لا يجوز تعريفه ، لأنّه واحد دالّ على جنس ، والواحد من الجنس منكور ، والأخرى (٢) : لأنّ (٣) تعريف المميّز لا يعرف (٤) المميّز منه لا لقطاعه عنه وانفصاله عنه (٥) ، فلا فائدة في تعريفه إذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف به ، فتقول : « ما فعلت الأحَد عشر درهماً والتسعة عشر ثوباً والخمسون درهماً والتسعون ثوباً » ، وكذلك ما أشبهه ، هذا هو القياس وعليه اجتماع جُلّة (٦) النحويين من البصريين والكوفيين وحذّاق الكتاب ، وقد أجاز بعضهم : « ما فعلت الثلاثة عشر درهماً » ، فأدخل الألف واللام في موضعين ، وذلك خطأ لأنّ هذين الاسمين (٧) قد جملا بمنزلة اسم واحد ، وأقبح منه

(١) هـ : « أحدهما » تحريف .

(٢) في دوسائر النسخ : « والآخر » وما أثبت هو الصواب .

(٣) م : « ان » .

(٤) « لا يعرف » ليست في م .

(٥) ما أثبت عن م وفي د ، ف ، ل ، هـ « منه » تحريف . جاء في اللسان

(فصل) : « ومدى حمل المرأة الى منتهى الوقت الذي يفصل فيه

الولد عن رضاعها ثلاثون شهراً . . . وفصل المولود عن الرضاع

يفصله فصلاً . . . قال ابن الأثير : أي بعد أن يفصل الولد عن

أمه » اهـ .

(٦) هـ : « جملة » في اللسان (جمل) : « والجملة : جماعة الشيء » .

(٧) ف ، ل : « لأن هذا من الاسمين » تحريف .

إجازة بعضهم : « ما فعلت الخمسة العشر الدرهم » ، فأدخل الألف واللام في ثلاثة مواضع ، وهذا كله فاسد ، وكذلك (١) تقول : « هؤلاء ما فعلت العشرون الدرهم » وعليه أكثر الكتاب ، والقياس ما ذكرت لك ، وقد جاء في كلام العرب ما ركب من اسمين جُعِلَا اسماً واحداً ، ثم عرف (٢) فأدخلت الألف واللام في أوله ، وذلك قول ابن أحمر ، أنشده سيبويه والقراء والأصمعي والجماعة (٣) :

تَفَقَّأَ [د:٢٢٣] فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي

وَجَنَّ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا

فأدخلوا الألف واللام في صدر الاسم ثم لم يعيدوهما (٤)

(١) م : « ولذلك » .

(٢) م : « عرفت » .

(٣) ديوان ابن أحمر : ١٥٩ وإصلاح المنطق : ٤٤ والبيان والتبيين : ٢٢٣/٣ والحيوان : ١٠٩/٣ ، ١٨٥/٦ - ١٨٦ والانصاف : ٣١٣ وشرح المفصل : ١٢١/٤ والخزانة : ١٠٩/٣ ، وورد البيت بلا نسبة في سيبويه : ٣٠١/٣ ومعاني القرآن : ٤٦٨/١ ومقاييس اللغة : ٢٢/٥ ، تَفَقَّأَ : تشقق ، الخازباز : الذباب أو النبت وقيل غيره ، والقَلْعَة : صخرة تتقلع عن جبل منفردة يصعب مرامها والمقصود هنا السحابة ، والسواري : جمع سارية وهي السحابة تأتي ليلاً ، والضمير في « فوقه » يعود الى الهجل وهو المطمئن من الأرض ، ذكر في بيت سابق .

(٤) ه : يعيدوها « تحريف » .

المسألة الخامسة

قولك : « هذا عشرون درهماً نصفين أو نصفان » ؟ وما الوجه في ذلك ؟ الوجه في نصفين الرفع لأنهما (١) صفة للعشرين ، وليس ما يميز جنس العشرين من (٢) سائر الأجناس ، والنصب بعد ذلك جائز على التمييز ، والرفع أجود [ه : ٥١] .

المسألة السادسة

قوله : ما العلة في تأنيث قوله عز وجل : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا » (٣) ؟ اعلم أن هذه الآية تُقرأ (٤) على وجهين : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا » (٥) بتنوين عشر ورفع الأمثال صفة للعشر ، وجعلوا العشرَ حسناتٍ ، فلذلك أَكْثَرُوا لأنَّ ذكر الحسنة قد جرى متصلاً بالعشر ، فلا لَبْسَ في ذلك ، وتقرأ : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا » بترك التنوين وخفض الأمثال ، والمثل مذكر ، ولكنَّه أَكْثَرُ حملاً على المعنى لأنَّ الأمثالَ حسنات ، والأصل : فله عَشْرٌ حسناتٍ أَمْثَالِهَا ، ومثله ممَّا أَكْثَرُ حملاً على المعنى - واللفظ مذكر - قول ابن أبي ربيعة (٦) :

- (١) م : « لأنها » تحريف .
- (٢) كذا في ه وفي د وسائر النسخ : « في » تحريف .
- (٣) الأنعام : ١٦٠/٦ .
- (٤) انظر النشر : ٢٥٧/٢ والبحر المحيط : ٤/٢٦١ .
- (٥) من « اعلم أن » الى « أَمْثَالِهَا » ليس في ف .
- (٦) تقدم البيت فيما سبق .

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَنِي

ثَلَاثُ شَخْصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرٌ

فَأَثَّثَ وَالشَّخْصَ مَذْكَرَ الْأَكْثَرِ أَرَادَ نِسَاءً وَفُسِّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :
كَاعِبَانِ وَمُعْصِرٌ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْأَعُورِ بْنِ الْبَرَاءِ الْكَلَابِيِّ (١) :

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرٌ أَبْطُنْ

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

فَأَثَّثَ وَالْبَطْنَ مَذْكَرٌ ، لَا خِلَافَ فِيهِ ، لِأَنََّّهُ جَعَلَ الْبَطْنَ قَبِيلَةً
فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَفُسِّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ ،
وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ
أَسْبَاطًا أُمَمًا » (٢) ، فَأَثَّثَ وَالسَّبْطُ مَذْكَرُ الْأَكْثَرِ أَرَادَ بِالسَّبْطِ
الْأُمَّةَ وَالْجَمَاعَةَ ، وَفُسِّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « أَسْبَاطًا أُمَمًا » فَفُسِّرَ (٣)
الْأَسْبَاطُ بِالْأُمَمِ ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ سُؤَالٌ آخَرُ أَنْ يُقَالَ : لِمَ قَالَ :
اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ، فَفُسِّرَ بِالْجَمْعِ وَلَمْ يَقُلْ اثْنَتَيْ عَشَرَ [سَبْطًا ،
اَكَمَا تَقُولُ : رَأَيْتَ (٤) اثْنَتَيْ عَشْرَةَ (٥)] امْرَأَةً ، وَلَا تَقُولُ : نِسَاءً ،
وَلَا يَفْسَرُ الْعَدَدُ بَعْدَ الْعَشْرَةِ إِلَى التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ إِلَّا بِوَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى
الْجِنْسِ وَلَا يَفْسَرُ بِالْجَمْعِ ؟ وَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ أَنَّكَ قَصِدَ الْأُمَمَ وَلَمْ

(١) تقدم البيت فيما سبق .

(٢) الأعراف : ١٦٠/٧ .

(٣) هـ : « وفر » .

(٤) من « اثنتي عشرة أسباطاً » إلى « رأيت » ليس في م .

(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

يقصد السَّبْط نفسه لم يجز أن يفسره بالسَّبْط نفسه ويؤنث ،
ولكنه جعل الأسباط بدلاً من اثنتي عشرة ، وهو الذي يسميه
الكوفيون المترجم ، فهو منصوب على البدل لا على التمييز ثم فسره
بالأمم ، ولو جاء بالأمة لقال : اثنتي عشرة أمة ولم يقل أمماً لأنه قد
طابق اللفظ المعنى .

المسألة السابعة

قولك : ما العلة في [هـ ٥٢] تحريك أَرْضَيْن ولم يحركوا خمسين في
العدد العلة في ذلك أن الأَرْض مؤنثة لا خلاف في ذلك ، ويقال في
تصغيرها : أَرْضِيضَة ، وما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف لا هاء فيه
للتأنيث (١) فهو بمنزلة ما فيه هاء التأنيث لأنها مقدرة فيه ، ألا ترى
أنها تتركب في التصغير فيقال في تصغير هند وعَيْن وشمس
وأَرْض : هُنَيْدَة وعَيْنَة وشمْسِيَّة وأَرْضِيضَة ؟ هذا مطرد
غير منكسر (٢) ، إلا ما كان من نحو : حَرَب وذَوْد وما أشبه ذلك ،
فإن الهاء لا تلحقها في التصغير لأنها في الأصل مصادر سُمِّي بها ،
وما كان على ثلاثة أحرف (٣) من الأسماء المؤنثة ساكن الأوسط (٤)
منه (٥) مفتوح الأول نحو : صَحْفَة وجَفْنَة وضَرْبَة ، فإذا جمع جمع
السلامة فتح الأوسط منه ، فقليل : صَحَفَات وجَفَنَات وضَرْبَات ،

(١) د : « الهاء فيه للتأنيث » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) هـ : « منعكس » تحريف .

(٣) من « لا تلحقها في التصغير » إلى « أحرف » ليس في .

(٤) م : « الأوسط » .

(٥) « منه » ليست في ف ، ل ، م .

وَأَرْضَات كَذَلِكَ أَيْضاً تَحْرُكُ (١) لِأَنَّهَا اسْمٌ مُؤَنَّثٌ ، وَلِذَلِكَ (٢) قَالَتِ الْعَرَبُ فِي جَمْعِهَا الصَّحِيحُ : أَرْضَات ، ثُمَّ لَمَّا قَالُوا : أَرْضُونَ فَجَمَعُوهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ تَشْبِيهاً لَهَا بِسَائِرِ وَثْبَةٍ وَعِزَّةٍ وَبَابِهَا ، لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ كَمَا أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلَهَا فِي النِّقْصَانِ ، لِأَنََّّهُمْ قَدْ يَشْبِهُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلُهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، حَرَّكَوا أَوْسَطَهَا بِالْفَتْحِ كَمَا يَحْرُكُونَهُ مَعَ الْأَلْفِ (٣) وَالتَّاءِ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فَقَالُوا : أَرْضُونَ فَفَتَحُوا كَمَا قَالُوا : أَرْضَات فَفَتَحُوا لِأَنَّ ذَلِكَ (٤) هُوَ الْأَصْلُ ، وَهَذَا دَاخِلٌ عَلَيْهِ .

قَالَ سِيبَوَيْهٍ : فَقُلْتُ لِلْخَلِيلِ : فَلِمَ قَالُوا : أَهْلُونَ (٥) فَأَسْكَنُوا الْهَاءَ وَلَمْ يَحْرُكُوهَا كَمَا حَرَّكَوا أَرْضِينَ ؟ فَقَالَ : لِأَنَّ الْأَهْلَ مُذَكَّرٌ ، فَأَدْخَلُوا الْوَاوَ وَالنُّونَ فِيهِ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَحْرِيكِهِ ، إِذْ لَيْسَ بِمُؤَنَّثٍ يَجْمَعُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَيَحْرُكُ لِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « شَعَلْتُنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلَتُنَا » (٦) وَقَالَ : « قَسُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ فَارَأَ » (٧) .

(١) كَذَا فِي م ، هـ . وَفِي د ، ف ، ل : « مَحْرُكٌ » تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي م ، وَفِي د ، ف ، ل ، هـ : « وَكَذَلِكَ » .

(٣) م : « بِالْأَلْفِ » تَحْرِيفٌ .

(٤) ف ، ل ، م : « ذَاكَ » .

(٥) د : « أَهْلُونَ » تَحْرِيفٌ ، وَمَا أَثْبَتَ عَنْ سَائِرِ النُّسخِ .

(٦) الْفَتْحُ : ١١/٤٨ .

(٧) التَّحْرِيمُ : ٦/٦٦ .

قال سيبويه : فقلت له : فلم قالوا : أهلات فحرءكوا (١) حين
جمعوا بالألف والتاء ؟ قال المخبّل السعدي (٢) :

[هـ: ٥٣] وهم أهلاتٌ حوّلَ قيسُ بنَ عاصمٍ
إذا أدلجُوا بالليلِ يدْعُونُ كَوْثَرًا

فقال : شبهوه بأرَضاتٍ ففتحوا (٣) ، لذلك ، قال سيبويه : ومنهم
من يقول : أهلات فيسكّن الهاء ، وهو أقيس ، والتحريك في كلامهم
أكثر ، وهذا من الشواذ الذي يحكى حكاية ولا يجعل أصلاً ،
أعني (٤) جمع أهل أهلات ، ومثله في الشذوذ قول بعضهم في جمع
حرّة : حرّثون (٥) ، والحرّة كلّ أرض ملبسة حجارة (٦) ، وكل
جبل حرّة ، والقياس : حرّات وحرث (٧) ، لأنّه لم يلحقه نقصان

- (١) د : « فحربوا » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .
(٢) البيت بهذه النسبة في سيبويه : ٦٠٠/٣ وشرح المفصل : ٢٢/٥
والغزاة : ٤٢٧/٣ ، وورد بلا نسبة في الاشتقاق : ١٢٣ والمخصص :
١٢٨/٣ ، وقوله : أدلج القول أي : ساروا الليل كله فإن ساروا من
آخر الليل قيل : أدلجوا ، والكوثر : الجواد الكثير العطاء .

- (٣) هـ : « ففتحوه » .
(٤) م : « عن » تحريف .
(٥) هو مذهب يونس بن حبيب ، وكلام سيبويه منقول هنا بتصريف ، انظر
الكتاب : ٥٩٩/٣ - ٦٠٠ .
(٦) قال ابن منظور في اللسان (حرر) : « والحرّة : أرض ذات حجارة
سود نخيرات كأنها أحرقت بالنار ، والحرّة من الأرضين : الصلبة
الفليضة التي ألبستها حجارة سود » .
(٧) لعلها « وحرار » . قال صاحب القاموس (الحر) : « وجمع »

فيجمع بالواو والنون عوضاً من نقصانه ، وهذا نظير قولهم :
 أَرْضُونَ ، وذكر يونس بن حبيب أن من العرب من يقول : إْحَرَّشُونَ ،
 فيزيد في أوله همزة ويكسرهما ، وهذا أشد من الأول ، فأما خسون
 فليس من أَرْضِينَ في شيء ، لأنه اسم مبني للجمع من لفظ خمسة
 ولا واحد له من لفظه فينطق به ، وإنما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة
 وأربعين من أربعة ، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ، ثم تدخل
 الواو والنون عليها ، كما قيل في أرض : أَرْضَات ثم أدخلت الواو
 والنون عليها (١) ، فدللت على حركتها .

المسألة الثامنة

قول الشاعر (٢) :

أَشْدَدُ يَدَيْكَ بِمَنْ تَهْوَى فَمَا أَحَدٌ
 يَمْضِي فَيُثْرِكُ حَيًّا بَعْدَهُ خَلْقًا

وقول زهير (٣) :

أَلَا لَا أَرَى ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ
 فَتَرَكَه الْأَيَّامُ وَهِيَ كَمَا هِيَ

← العَرَّةُ الأرض ذات حجارة نخرة سود كالحرير والحرَّات « ، وفي
 اللسان (حرر) : « والجمع حرَّات وحرار » اهـ .

(١) من « كما قيل » الى « عليها » ليس في ف .

(٢) لم أجد البيت في شيء مما وقفت عليه من المصادر .

(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى : ١٧١ والتصنيف والتعريف : ٢٦٤
 والمقاصد للميني : ٢٦٨/٢ ، والامّة : النعمة والعالة الحسنة .

وقولك ما الوجه في قوله : « فيدرك » وفي قوله : « فتركه الأيام » الرفع أو النصب (١) ؟ فالوجه فيهما النصب على الجواب ، لأنَّ الرفع في مثل هذا يكون على أحد وجهين : إمَّا على العطف على الأول إذا كان يحسن اشتراك الثاني مع الأول كقولك : « ما تأتينا فتحدثنا » بالرفع ، كأنتك (٢) قلت : ما تأتينا وما تحدثنا ، أو على القطع والابتداء ، كقولك أيضاً في هذه المسألة : « ما تأتينا فتحدثنا » كأنتك قلت : فأنت تحدثنا الآن (٣) ، ومثله : « دَعْنِي فلا أعود » أي : دَعْنِي فَإِنِّي لست مسنَّ يعود وكما [ه : ٥٤] قال الشاعر (٤) :

فلا زالَ قَبْرُ **يَبْنَى** تَبْنَى وَجَاسِمٍ

عَلَيْهِ مِنْ **الْوَسْمِيِّ** جَوْدٌ وَوَابِلٌ

فَيُثْبِتُ حَوْذَاً وَعَوْفًا مُنَوَّرًا

سَأَتَّبِعُهُ مِنْ خَيْرٍ مَا قَالَ قَائِلٌ

كأنَّه قال : فهو يُثْبِتُ ، ولم يجعله جواباً ، ولك أن تقول :

(١) د ، ف ل : « والنصب » تحريف ، وما أثبت عن م ، ه .

(٢) ه : « فَإِنَّكَ » تحريف .

(٣) « الآن » ليست في ف ، ل ، م .

(٤) هو النابتة الذبياني ، والبيتان في ديوانه بتصحيح عبد الرحمن سلام (طبعة دار المصباح) : ٨٥ وسيبويه : ٢٦/٣ والمقتضب : ٢١/٢ وأمالى المرتضى : ٥٤/١ وشواهد الشافية : ٢٧ والأغاني (دار الثقافة بيروت) : ١٠٠/١٧ ومعجم البلدان (تبني) .
والوسمي : أول المطر ، والطل : الخفيف منه ، والوابل : الكثير ،
والحواذان والعوف : نبتان .

« ما تأتينا فتحدّثنا » إذا جعلته جواباً ، فيكون ذلك على معنيين ، أحدهما : أن^١ يكون التقدير : ما تأتينا فكيف تحدّثنا ؟ أي : لو أتيتنا لحدّثتنا ، والوجه الآخر : أن^٢ يكون التقدير : ما تأتينا (٢) إلّا لم تحدّثنا ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك ، وعلى هذا الوجه النصب في البيتين اللّذين سألت [د : ٢٢٤] عنهما ، فيقال في قول زهير : المعنى إلّا لم تتركه الأيّام وهي كما هيا ، وكذلك « فما أحدٌ يمضي (٣) فيدرك (٤) حيٌ بعده خلفاً » بالنصب ، والتقدير : إلّا لم يدرك حيٌ بعده خلفاً (٥) ، ألا ترى أنّك لو رفعت على العطف لكان التقدير : لا أرى ذا إمّة ولا تتركه الأيّام ، وهذا غير مستقيم ، وكذلك البيت الآخر : فما أحدٌ يمضي فيدرك [بالرفع تقديره على العطف : فما أحد يمضي ولا يدرك] (٦) ، وهذا محال لأنّه ليس يريد أن يقول : لا يمضي أحد ولا يدرك حيٌ منه خلفاً على قضيتهما جميعاً ، لأنّ المضي لا بدّ منه ، ولو رفعت أيضاً على القطع والاستثناف لم يستقم ، وإذا بطل وجه الرفع فليس إلّا النصب على الجواب .

-
- (١) « أن » ليست في م -
 - (٢) من « فكيف تحدّثنا » الى « تأتينا » ليس في ف ، ل .
 - (٣) « يمضي » ليست في م .
 - (٤) م : « يدرك » تعريف .
 - (٥) من « بالنصب » الى « خلفاً » ليس في م ، ه : « إلّا لم يدرك بعده حي خلفاً » .
 - (٦) ليست في د ، ف وأثبتها عن ل ، م ، ه .

المسألة التاسعة

« ما يُسأل زيدٌ عن شيءٍ فيجيب فيه » و« ما يُسأل عن (١) شيءٍ فيخطيء (٢) فيه » أما قولك (٣) : « ما يُسأل عن شيءٍ فيجيب فيه » فيجوز فيه النصب والرفع ، النصب من وجهين ، والرفع من وجه واحد ، فأحد وجهي النصب : أن يكون التقدير : ما يسأل زيد عن شيءٍ فيجيب فيه بالنصب ، والتقدير : إلا لم (٤) يُجيب فيه ، أي : قد يسأل فلا يجيب ، هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب ، والوجه الثاني : أن يكون التقدير : ما يسأل عن شيءٍ فكيف يجيب فيه ؟ أي : لو سئل الأجاب ، ووجه الرفع على العطف ، ما يسأل زيد عن شيءٍ فيجيب فيه ، أي : ما يسأل عن شيءٍ وما يجيب فيه (٥) ، وهو قبيح لأن ما لا يسأل عنه لا يجاب (٦) عنه [هـ : ٥٥] ، ولكنه جائز مع قبحه ، يدخل في النفي مع (٧) الأول .

وأما قولك : « ما يسأل زيد عن شيءٍ فيخطيء فيه » فليس فيه إلا النصب ، لأن وجه العطف فيه غير مستقيم ، ألا ترى (٨)

(١) هـ : « من » تحريف .

(٢) ل : « فيحظر » تحريف .

(٣) كذا في م ، وفي د وسائر النسخ : « قوله » .

(٤) هـ : « وإلا لم » تحريف .

(٥) « فيه » ليست في م .

(٦) د : « لأجاب » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) « مع » ليست في م .

(٨) هـ : « الأولى » مكان « ألا ترى » تحريف .

أنتك لو قلت : ما يسأل عن شيءٍ وما يخطئ فيه كان غير مستقيم ،
 فالابتداء (١) به وقطعه عمًا قبله غير جائز ، فليس إلاّ النصب على
 الجواب ، وفيه المعنيان اللذان في المسألة الأولى ، « ما يسأل زيد عن
 شيء فيخطئ فيه (٢) » بالنصب ، والتقدير إلاّ لم يخطئ فيه ، أي :
 [قد يسأل فلا يخطئ (٣) ، والوجه الآخر : ما يسأل زيد عن شيء
 فيخطئ] (٤) فيه ، أي : فكيف يخطئ فيه ، أي : لو سئل لأخطأ .

المسألة العاشرة

قولك : ما السبب في قولهم في النسب إلى طيّئ : طائي ،
 وما الأصل في طيّئ ومن أي شيء اشتقاقه ؟ .

أمّا قولهم في النسب إلى طيّئ : طائي فالنسب (٥) في كلام
 العرب على ثلاثة أضرب : ضرب منه جاء مصروفًا عن وجهه وحدّه
 شاذًّا ، فسبيله أن يحفظ حفظًا ويؤدّى ولا يقاس عليه ، وذلك قولهم
 في النسب إلى العالية : علّويّ وإلى الشتاء : شسّوريّ وإلى الدهر :
 دهنريّ وإلى الروح : روحانيّ وإلى درّابجر د (٦) :

-
- (١) كذا في د ، وفي سائر النسخ : « والابتداء » .
 (٢) م : « وما يخطئ فيه » تحريف .
 (٣) هـ : « أي فيه كمال فلا يخطئ » .
 (٤) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ .
 (٥) م : « والنسب » تحريف .
 (٦) د : « دار بجر » تحريف ، وذكر الحموي في معجم البلدان : ٥١٧/٢

دَرَاوَرْدِي^١ ، وإلى طَيِّئ^٢ : طَائِي^٣ ، وإلى الرَّيِّ : رازِي^٤
 وإلى مَرَوَ : مَرَوَزِي^٥ بزيادة الزاي ، وقد قيل : مَرَوِي^٦ على
 القياس ، وقالوا في النسب إلى هَذَيْلٍ وَفَقِيمٍ كناية : هَذَلِي^٧
 وَفَقَمِي^٨ ، والقياس : فَتَقِيمِي^٩ وهَذَيْلِي^{١٠} ، وقالوا في النسب إلى
 البادية : بَدَوِي^{١١} وإلى (٢) البَصْرَة : بَصْرِي^{١٢} بكسر الباء ، هذا
 قول سيبويه (٣) ، وقال غيره : بل قولهم (٤) : بَصْرِي^{١٣} قياس لأنَّه
 يقال للحجارة الرَّخْوَة : بَصْرَة بفتح الباء وإلحاق هاء التأنيث ،
 وبَصْر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان (٥) ، قالوا : ويلزم في
 النسب (٦) حذف الهاء ، فإذا حذفت الهاء لزم كسر الباء ، وهذا مذهب
 حسن ، ومن ذلك قولهم في النسب إلى الْأَفْق : أَفْقِي^{١٤} وإلى

← ولاية باسم « دارا بيجرد » وجاء بعدها في هـ : « وهي مدينة » ، وما
 أثبت عن سائر النسخ ، ودَرَا بَنَجِرْد : كورة بفارس . انظر معجم
 البلدان : ٥٦١/٢ .

(١) د : « داوري » ، م : « دار وردي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن
 ف ، ل ، هـ ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٥١٧/٢ : « قال الزجاجي :
 النسبة إليها على غير قياس ، يقال في النسبة إلى درابجرد : دراوردي » .

(٢) ف ، ل ، م : « وفي » تحريف .

(٣) انظر الكتاب : ٣٣٥/٣ - ٣٣٦ .

(٤) « بل قولهم » ليست في م .

(٥) قال في اللسان (بصر) : « والبَصْر والبَصْر والبَصْرَة : الحجر
 الأبيض الرَّخْو ... فإذا سقطت الهاء قلت : بَصْر » .

(٦) « النسب » ليست في ف .

حروراء (١) وهو موضع : حرّوريّ وإلى جلتولاء (٢) جلتوليّ وإلى خراسان : خرّسيّ وخراسيّ وخراسانيّ على القياس ، ثلاث لغات حكّاها سيويّه ، قال سيويّه (٣) : ومنه قولهم في النسب إلى صنّعاء • صنّعانيّ بالنون ، وكذلك قالوا في النسب إلى بهراء وهي قبيلة من قضاة: بهرائيّ بالنون، وإلى دسّتوَاء (٤) - مدينة - : دسّتوآنيّ بالنون [ه : ٥٦] وقال أبو العباس المبرد (٥) : النون في قولهم : دسّتوآنيّ وبهرائيّ وصنّعانيّ بدل من الهمزة ، كما أنها في عطشان بدل من ألف التأنيث التي في عطشى ، وألف عطشى بمنزلة الألف الثانية التي في حمراء المبدل منها الهمزة (٦) لأنّه اجتمع ألفان ساكنان (٧) فأبدلت الثانية همزة ، لأنّها لو حذفت صار الممدود مقصوراً ، فهذا الضرب كثير من النسب جداً في كلامهم ، والعمل فيه على السماع ، وقد ذكر سيويّه أنّ قولهم في النسب إلى طيّيّ : طائيّ من هذا النوع (٨) ، وعندي أنّه مع ما ذكر

-
- (١) هي قرية بظاهر الكوفة ، معجم البلدان : ٢/ ٣٤٦ •
 - (٢) هي طسّوج من طساسيج السواد في طريق خراسان وهي أيضاً مدينة مشهورة بإفريقيا ، معجم البلدان : ٢/ ١٠٧ •
 - (٣) انظر الكتاب : ٣/ ٣٣٦ •
 - (٤) هي بلدة بفارس ، انظر معجم البلدان : ٢/ ٥٧٤ •
 - (٥) انظر المقتضب : ١/ ٦٤ ، ٣/ ٣٣٥ ، وانظر بحث الأستاذ عزيمة في حاشية المقتضب : ١/ ٦٤ •
 - (٦) ف : « الهمز » تحريف •
 - (٧) ه : « ساكتتان » •
 - (٨) الكتاب : ٣/ ٣٣٦ •

سبويه فرثوا فيه لو نسب إليه (١) على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة ، لأنَّ في طَيِّء ياءَيْن وهمة ، وكانت تلحقه ياء النسب مثقلة وهي ياءان ، وكان السبيل (٢) أن يقال : طَيِّئٌ (٣) ، فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان ، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود (٤) عن بابه ، فحذفوا الياء الأولى من طَيِّء وهي ساكنة ، فوجب قلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فقليل : طَائِيٌّ ، فهذا قياسه .

وضَرَبَ منه يأتي على القياس ، كقولهم في النسب إلى بَكْرٍ : بَكْرِيٌّ وإلى عَلِيٍّ : عَلَوْرِيٌّ وإلى فَتَى ورَحَى : فَتَوْرِيٌّ ورَحَوْرِيٌّ ، وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حَدْ النَّسَبِ .

وضَرَبَ منه يأتي على لفظ فَعَّالٍ أو فاعل ، كقولهم لصاحب الجِمَّال : جَمَّال ، ولصاحب الحُمُر (٥) حَمَّار ، ولذي الدَّرْع : دارع (٦) ولذي التَّبَل : تَابِل ولذي التَّمَر : تَامِر ولذي اللَّبَن : لابِن ، وهو مسموع ينقل ويحفظ .

فأمَّا القول في اشتقاق طَيِّء فإنني لا أحفظ فيه (٧) شيئاً عن

(١) هـ : « فروى فيه أو نسبه إليه » تعريف .

(٢) م : « القياس » ولعله الأصح .

(٣) بعدهما في هـ « مثاله : طييعي » .

(٤) م : « المحدودة » تعريف .

(٥) ف ، ل : « الحمار » تعريف .

(٦) هـ : « ولذي الزرع زارع » .

(٧) « فيه » ليست في هـ .

أصحابنا إلا^١ ابن قتيبة (١) ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصائغ أن^٢ « نقله الأخبار روي أن طيئاً أول من طوى المناهل ، سمي (٣) بذلك (٤) وأن مراداً تمردت فسميت بذلك ، واسمها يُحَابِرُ » قال : « ولا أرى كيف هذان الحرفان ، ولا أنا من هذا التأويل فيهما على يقين » •

فأمّا اشتقاق مراد من التمرّد فغير منكر لأن مراداً فُعَال من مرّد فهو وارد وتمرّد فهو مُتَمَرّد، واشتقاق مراد من التمرّد غير بعيد ، وأمّا اشتقاق طيئ من طويت فغير مستقيم (٥) ، لأنّ لام الفعل من طيئ همزة ومن طويت ياء ، فهو مخالف له ، وليس يجوز أن يكون طيئ إلا^٦ مشتقاً ، والذي عندي (٦) فيه أنّ الطاء (٧) الظلة ، وحروف (٨) [ه : ٥٧] فائها وعينها ولاهما موافقة لحروف طيئ ، فيشبه أن يكون فيعلاً من ذلك •

-
- (١) ه : « إلا أن ابن قتيبة » •
(٢) انظر أدب الكاتب : ٦٤ والاقتضاب : ١٢٦ والاشتقاق : ٣٩٨ •
(٣) م ، أدب الكاتب : « مسمي » •
(٤) بعدها في أدب الكاتب : « واسمه جلهمة » •
(٥) انظر الاشتقاق : ٣٨٠ •
(٦) م : « عنده » تحريف •
(٧) د ، ف ، ل : « الطاء » تصحيف • وما أثبت عن م ، ه جاء في كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي عبد الوهاب بن حريش : ٣٢٦/١ « قال ابن خالويه : سئل ثعلب عن طيئ مم أخذ فقال : من طاء الفرس وهو أعلاه » •
(٨) م : « وحرف » تحريف •

والناس في الاشتقاق على ثلاثة مذاهب : فأمّا جمهور العلماء من أهل اللغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وأبي عمرو وسيبويه والأخفش ويونس وقطرّب والكسائي والفراء والأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد (١) وغيرهم على (٢) أنّ بعض الأسماء مشتق وبعضها غير مشتق ، وأهل الظاهر يذهبون الى أنّ الكلام كله (٣) أصل في بابه ، ليس شيء منه مشتقاً من شيء ، فإن قيل (٤) : إنّ القطاميّ مشتق من القطم وهو الشَّهْوَان للحم وغيره ، قالوا : بل (٥) القطم مشتق من القطاميّ ، وإن قيل لهم ، إنّ زهيراً من الأزهر وهو الأبيض قالوا : بل الأزهر من زهير وإن قيل لهم : إنّ الباتر في صفات السيف من البسر وهو القطع قالوا : لا ، البسر من الباتر ، ومن صيّر أحد هذين أوّل بآن يكون أصلاً من صاحبه ، بل الكلام كله أصل في بابه ، ويدفعون الاشتقاق أصلاً ، وهؤلاء ليس ممن يذهب مذهب أهل اللغة ، ولا يتعلق بأساليبها ، لأنّه ليس أحد من أهل اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب .

وقوم يذهبون الى أنّ الكلام كله مشتق ، وهذا شيء لم ألتق أحداً [د : ٢٢٥] ممن يوثق بعلمه يقول به ، ولا قرأت فيه كتاباً للمتقدمين مصنفاً ، وإنّما هو قول شاذ يتعلق به بعض المتكلفين (٦)

(١) ف ، ل : « وأبو عبيدة » تحريف .

(٢) كذا في د وسائر النسخ ، ولعل الصواب : « فعلى » .

(٣) « كله » ليست في م .

(٤) م : « فإن قيل لهم » .

(٥) « بل » ليست في هـ .

(٦) كذا في هـ ، وفي د وسائر النسخ : « المتعلمين » تحريف .

التحقق باللغة ، وبعض الناس يزعم أن أبا إسحاق الزجاج كان يذهب إليه ، ومعاذ الله من ذلك ، وإيكم دعاهم الى هذا إملاء أبي إسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق (١) ، وذلك أنه توغل في كثير منه وتقلد في كثير مما (٢) هو غير مشتق عند أهل اللغة أنه مشتق ، فأمّا أن يعتقد أن الكلام كله مشتق فمحال لأنه لا بد للمشتق من أصل ينتهي إليه (٣) غير مشتق (٤) ، وذكرت في هذا الفصل رقعة أبي الحسن الصيمري المتكلم الى أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد في هذا المعنى وجوابها منه ، فأجبت أن أتحفك بهما ، لما فيهما من الفوائد من حسن سؤال السائل وإجابة (٥) المجيب في الجواب [ه : ٥٨] .

كتب أبو الحسن الصيمري الى أبي بكر بن دريد : أنت أدام الله عزك [كهف] (٦) الأدب ، وإليك مفزع أهله فيما أشكل من اللغة ، واستعجم من معاني العربية ، وقد زعم قوم من أهل الجدل أن العرب تسمت (٧) بأسماء تأدّت إليها (٨) صورها ولم يعرفوا هم (٩) معانيها

(١) ذكر السيوطي هذا الكتاب في المزهري : ٣٥١/١ .

(٢) ه : « في كثير منه مما » .

(٣) ه : « الى » تحريف .

(٤) من « فمحال » الى « مشتق » ليس في م .

(٥) ه : « وإصابة » .

(٦) ليست في د ، وفي ه : « كنف » ، وما أثبت عن ف ، ل ، م .

(٧) م : « سمت » .

(٨) د ، ل ، ف : « إلينا » تحريف ، وما أثبت عن م ، ه .

(٩) « هم » ليست في ف ، ل ، م .

وحقائقها ، فقليل لهم : أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التي لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها ؟ فقالوا : لا هل يجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى تحته يعرفونه هم ؟ وقالوا : إنَّ العرب لم تدرك ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة ، فما عندك في ذلك ؟ وتفضل بتعريفنا هل في كلامهم إذا قيل لأحدهم : بماذا استطعت قطع هذا الجبل وهذا الطنَّب أو هذا اللحم أنْ يقول بسكين أو شفرة أو سيف ؟ وهل يقولون : فلان قويٌّ على فلان بيماله أو بسيفه (١) أو برمحِه ؟ وهل عندك أنْ قول الله عز وجل : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ استطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » (٢) أنه أراد به الراحلة والزاد دون صحة بدنه أو أراد به صحة بدنه والزاد والراحلة ؟ وافتنا في معنى قول الله عز وجل : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ ما اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ » (٣) ، هل القوة ورباط الخيل ممَّا (٤) استطاعوه أو غير ذلك ؟ وإنْ حضرك - أَيْدِكَ الله - شواهد من الشعر أو من مطلق كلام العرب بيَّنت ذلك لنا وأتبعته (٥) مسؤولاً بذكر ما قيل : إنَّ العرب لم تعرف شيئاً من حقائق الأعراض ، وهل جائز عليهم أنْ يسموا شيئاً لا يعرفون حقيقته أم لا ؟ ومننت (٦)

(١) ل : « بيعه » تحريف .

(٢) آل عمران ٩٧/٣ .

(٣) الأنفال : ٦٠/٨ .

(٤) م : « ما » تحريف .

(٤) هـ : « وان أتبعته » تحريف ، م : « وأتبعه » .

(٥) م : « ومنيت » .

به علينا إن شاء الله تعالى ، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك ،
وأيد أهل الأدب بك وحرس نعمته عليك ومواهبه لديك .

فأجابه أبو بكر بن دريد : وقتت أدام الله عزك على متضمن
كتابك ، فأما المسألة الأولى فقد بينتها (١) في أول كتاب الاشتقاق ،
وهي قول من زعم من أهل الجدل أن العرب تسمت (٢) بأسماء (٣)
تأدّت إليها صورها ، ولم تعرف العرب حقائقها ، وإنا تعلق هؤلاء
الزاعمون بما ذكره الليث بن المظفر في كتاب العين عن الخليل أنّه
سأل أبا الدقش (٤) ما الدقش (٥) ؟ فقال لا أدري ، إنا هي
أسماء نسميها لا نعرف معناها ، وهذا جهل من الليث وادّعاء على
الخليل ، وذلك أن العرب قد سمّت دقشاً ثم حقّروه فقالوا :
دقشش ، ثم صرّفوه من فعل إلى فعمل [فسمّوا دقششاً

(١) « فقد بينتها » ليس في ف .

(٢) م : « سمت » .

(٣) كذا في ف وكذا تقدمت آنفاً ، وفي د وسائر النسخ : « أسماء » تحريف.
جاء في اللسان (سمي) : « سميت فلاناً زيداً وسميته يزيد بمعنى
وأسميته مثله وتسمّى به » .

(٤) هو أحد الأعراب الفصحاء ، ذكره ابن النديم في الفهرست : ٧٦ باسم
« أبو الدقيس القناني الغنوي » بالسین المهملة ، وقال صاحب اللسان
(دقش) : « وأبو الدقشش : كنية واسمه الدقشش » وانظر
الاشتقاق : ٤ .

(٥) م ، هـ ، الاشتقاق : « الدقشش » ، قال ابن منظور في اللسان
(دقش) : « قال يونس : سألت أبا الدقيش : ما الدقشش ؟ فقال :
لا أدري ، قلت : ما الدقشش ؟ فقال : ولا هذا » .

وكل هذه أسماء ، فلو لم يكن للدَّقَش أصل في كلامهم ولم يققوا (١)
على حقيقته لم يجيئوا به مكبراً ومحقراً ومُصَرِّفاً من فَعَلَ إلى
فَتَعَلَ [(٢)] ، والدَّقَش طائرٌ "أَغْيَبِر" أَرَيَقُط معروف
عندهم ، قال غلام من العرب ، أنشده يونس ومكوزة (٣) :

يا أُمَّاهِ واخْصِي العَشِيَّةُ
قد صِدَّتْ دَقَشِينَ وَسَنْدَرِيَّةُ

وليس قول الليث مقبولا على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد
نظر الله وجهه ، والدليل على ذلك تخليط الليث في كتاب العين
 واحتجاه بالأشعار الضعيفة ، ثم بأشعار المولدين نحو أبي الشَّمْتَقِ
ومَنْ أَشْبَهه .

وأما قولك أَيَدُّكَ الله : أيجوز عندي (٤) أن توقع العرب اسماً

(١) ف ، ل : « ولم يققوا » .

(٢) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ .

(٣) د ، م ، هـ : « ومكرده » ، ف ، ل : « ومكودة » وكلاهما تحريف ،
ولعل الصواب ما أثبت ، ومكوزة : أحد الأعراب الذين دخلوا الحاضرة
ذكره ابن النديم في الفهرست : ٧٦ والقفطي في إنباء الرواة : ١١٤/٤
والبيتان في اللسان (دَقَش) بلا نسبة ، والسندريّة : السهام المتخذة
من السَنْدَرَةِ وهي شجرة تعمل منها القوس والسهام ، ورواية
البيتين في اللسان :

يا أُمَّاهِ احْصِي العَشِيَّةُ قد صَدَّتْ دَقَشًا وَسَنْدَرِيَّةُ

(٤) هـ : « عندك » .

على ما لا معنى له ؟ فهذا خلّف من الكلام ، ليس (١) في كلامهم كلمة جيدة ولا هزل إلا وتحتها معنى من معناها ، ولو تكلف ذلك متكلف حتى يستقصيه لأوضح منه ما خفي ، فأما قولهم : إنَّ العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة فكيف يكون ذلك وقد جاء في الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلفين ؟ قال عمرو بن معد يكرب (٢) :

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعَهُ
وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

وقال القطامي وهو حجة (٣) :

أَمْشُورٌ لَوْ تَدَبَّرَهَا حَلِيمٌ
لَهَيَّبَ أَوْ لَحَذَرَ مَا اسْتَطَاعَا

وهذا يكثر أدام الله تأييدك ، فأما القول في أنَّهم إذا قيل لأحدهم : بم استطعت قطع الجبل أو هذا الطشت أن يقول : بسكين أو شفرة أو سيف [هـ: ٦٠] فلا استطاعة عندهم موضعان : موضع بفضل قوة وشدة بطش ، وموضع بآلة نحو : السيف والشفرة وما أشبههما (٤) ،

(١) م : « وليس » .

(٢) ديوانه : ١٤٢ والأصمعيات : ١٧٥ والحيوان : ١٣٨/٣ والشعر والشعراء : ٣٧٤ والصناعتين : ٤٠٢ ومغاهد التنقيص : ٢٣٦/٢ والخزانة : ٤٦٣/٣ ، ٤٤٦/٤ ، وورد البيت بلا نسبة في الغنائص : ٣٦٢/١ .

(٣) ديوانه : ٣٤ ومطبقات فحول الشعراء : ٥٣٨ .

(٤) ل : « وما أشبهها » .

وفي الجملة أنهم لا يؤمنون (١) بالاستطاعة إلا إلى الإنسان دون سائر
الحيوان (٢) ، ولهم ترتيب في لغتهم ، يقولون : فلان يستطيع أن
يرقى هذا الجبل ، وهذا الجمل مطيع للسفر ، وهذا الفرس
صبور على مطاطة الحضر ، وكذلك قول الله عز وجل : « والله على
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » (٣) وإنما
قال : « استطاع » لما وقع الخطاب على « من » وهي تقع على من
يعقل خاصة ، فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحج بأي ضرب من
الضروب كان مطلقاً بزيادة وراحة وصحة بدن وكيفما وجد السبل
إليه ، هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب .

وأما قوله عز وجل : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ
قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ » (٤) فليس المراد بالقوة ههنا قوة
الأجسام التي بها يكون بطشها وتصرفها واقتدارها على ما تحاول ،
لأن ذلك ليس إلى الناس (٥) الزيادة فيه ولا الشقوصان منه ، وإنما
الله يزيد في قوى (٦) الأجسام وينقص منها كما يريد تبارك وتعالى ،
وإنما أريد به والله أعلم : وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ أي :
من الأشياء التي تتقوون بها على العدو من سلاح وآلة وأصحاب

(١) م : « لا يؤمنون » ولعل هذا هو الأصح .

(٢) م : « الحيوانات » .

(٣) آل عمران : ٩٧/٣ .

(٤) الأنفال : ٦٠/٨ .

(٥) م : « للناس » .

(٦) م ، ه : « قوة » .

وأنصار (١) ، وغير ذلك مما (٢) تَفَلُّشُونَ به غَرَب (٣) عدوكم وتعلثون به عليهم ، وكذلك قوله : « وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ » أي : وأعدشوا لهم من الخيل ما تَتَقَوَّوْنَ (٤) به عليهم ، وهذه القوة ورباط الخيل ممثلاً كانوا يستطيعون إعداده ويمكنهم ، فأمرُوا بإعداده للعدو ليرهبوهم وليخيفوهم ، وهذا باب يطول جداً ، وفيما أومأت إليه دليل عما سواه مما يتصل به .

وأما سؤالك أيُّدك الله عن مذاهب (٥) العرب في العَرَض ، وهل كانوا عارفين به أم كيف سمَّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته ، فقد ذكرت لك أيُّدك الله أنَّه ليس في كلامهم من اسم هَزَل ولا جِدْ إلاّ وتحتة معنى من جنسه ، ولكنَّهم لم يكونوا يذهبون بالعَرَض مذاهب المتفلسفة ولا طريق أهل الجدل ، وإنَّ كان مذهبهم (٦) فيه لَمَنْ تَدَبَّرَ مطابقاً لغرض الفلاسفة [د : ٢٢٦] والمتكلمين في حقيقته ، وذلك أنَّهم (٧) [ه : ٦١] يذهبون بالعَرَض إلى أسماء منها : أن يضعوه موضع ما اعترض لأحدهم من (٨) حيث لم يحتسبه ، كما يقال :

(١) « وأنصار » ليست في م .

(٢) هـ : « ومما » تحريف .

(٣) هـ : « حرب » تحريف .

(٤) ل ، م : « تتقون » تحريف .

(٥) هـ : « مذهب » .

(٦) هـ : « مذهبه » تحريف .

(٧) م : « لانهم » .

(٨) « من » ليست في م .

عَلَّقَتْ فَلَانَةً عَرَضًا أَيَّ اعْتِرَاضًا مِنْ حَيْثُ لَمْ أَقْدَرْهُ ،
قال الأعشى (١) :

عَلَّقَتْهَا عَرَضًا وَعَلَّقَتْ رَجُلًا
غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

وقد يضعونه موضع (٢) مالا يثبت فلا يدوم ، كقولهم : كان ذلك الأمر عن عَرَضٍ ثم زال ، وقد يضعونه موضع ما يتصل بغيره ويقوم به ، وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقل ، فكان المتكلمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعاني فوضعوه لما قصدوا له ، وهو — إذا تأملته (٣) — غير خارج عن مذاهب العرب ، وكذلك الجوهر عند العرب ، إنما يشيرون به إلى الشيء النفيس الجليل ، فاستعمله المتكلمون فيما خالف الأعراض ، لأنها (٤) أشرف منها ، وقد وُلِّدت أسماء في الإسلام لم تكن العرب قبله عارفة بها ، إلا أنها غير خارجة عن معاني كلامها واستفادة معرفتها إذ (٥) كانت على أوضاعها والمعاني التي تعقلها ، وذلك (٦) نحو الكافر والفاسق والمنافق

(١) ديوانه : ٥٧ والبيان والتبيين : ٣٠٠/١ - ٣٠١ ، ١٨٨/٢ وعميون الأخبار : ١٢/٣ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٢٤٩ وآمالي المرتضى : ٣٦٠/١ وشرح التصريح على التوضيح : ٢٨٦/١ والمقاصد للعيني : ٥٠٤/٢

(٢) ل : « مواضع » .

(٣) بعدها في هـ : « وجدته » .

(٤) د : « لا » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) ف ، ل : « أو » تحريف .

(٦) « وذلك » ليست في هـ .

إنما (١) اشتقاق الكافر من كمرت الشيء إذا سترته وغطيته ، والفاسق من فسقت الرطوبة إذا خرجت من قشرها ، واشتقاق المنافق من التافيقاء وهو أحد جحرة اليربوع إلى كثير من ذلك يطول تعداده ، وكذلك في كل زمان وأوان لا يخلو الناس فيه من توليد أسماء يحدث لها أسباب ، فيتعارفونها بينهم بكل لغة ولسان ، فليس هذا منكرًا إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتفق عليها والمعاني المعقولة بينهم ، وفيما ضمنت من (٢) كتاب الاشتقاق ما يدل على ما التمسست الوقوف عليه من هذا النحو ، وهذا من القول كافٍ في جواب ما سألت عنه ، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك ، وأتم نعمته عليك وعلى أهل العلم بك وفيك وعندك .

المسألة الحادية عشرة

وهي آخر مسائلك ، وهي قولك : ما وزن آرطى وأفعى وأرؤى (٣) ، وهل (٤) [ه : ٦٢] هي على وزن أفعل أم الألف في آخرها منونة ؟

أمّا آرطى فللعرب فيها (٥) مذهبان : أكثرهم على أن الهمزة

(١) ه : « وانما » .

(٢) م : « في » .

(٣) الأروية : الأنثى من الوعول ، وثلاث آراوى على أفاعيل الى العشر فإذا كثرت فهي الأروى .

(٤) م : « هل » .

(٥) م : « فيه » .

في أولها أصلية ، والألف في آخرها مزيدة للألحاق ، فتقديرها فعَلَى
ملحق بفَعَّل نحو : جعفر وسَلَّهَب (١) ، فالألف ألحقته بهذا البناء ،
والدليل على ذلك قولهم : أَدْرِم مَأْرُوطَ إِذَا دَبَّغَ بِالْأَرْطَى ، ولو
كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن أفعَل لقليل : أَدْرِم مَرْطِيَّ ،
والأَرْطَى جمع واحدتها أَرْطَاة ، وهي شجرة تدبغ بها العرب ،
وذكر الجرْمِيَّ أَنَّ من العرب مَنْ يقول : أَدِيم مَرْطِيَّ ، فَأَرْطَى
على هذا التقدير أفَعَلَ ، والهمزة في أولها زائدة ، فإذا سَمِّيَ بها مذكر
على المذهب الأول وهو المشهور المعروف لم ينصرف (٢) في المعرفة
وانصرف في النكرة ، وإذا سمي بها في المذهب الثاني مذكر لم ينصرف
أيضاً في المعرفة وانصرف في النكرة ، فأَمَّا الآن في موضعها وهي (٣)
شجر فهي مصروفة للنكرة ، فتقول : أَرْطَاة وَأَرْطَى كما ترى
مصروف واحد وجمعه لأنه نكرة (٤) ، وذكر سيويوه (٥) وغيره من
النحويين أَنَّ الاسم إذا كان (على) أربعة أحرف بهمزة في أوله حكم عليها
بالزيادة ، نحو : أَفَكَلَ (٦) وَأَيَّدَعَ (٧) وما أشبه ذلك ، وإِثْمَا

(١) هـ : « وساسب » تحريف ، والسَّلَّهَبُ : الطويل عامة ، والجمع :
السَّلَاهِبَةُ .

(٢) د ل : « يتصرف » تصحيف وما أثبت عن ف ، م ، هـ .

(٣) هـ : « هي » تحريف .

(٤) د : « لا نكرة » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) انظر الكتاب : ٣ / ١٩٤ - ١٩٥ .

(٦) هـ : « أفعَل » تحريف ، والأَفَكَلَ : الرُّعْدَةُ ، ولا يبنى منه فعل .

(٧) الأَيَّدَعَ : صَبَغَ أحمر .

ويحكم على الهمزة هنا بالزيادة لكثرة ما جاءت زائدة في هذا النحو مما يدل الاشتقاق على زيادتها فيه ، نحو : أحمر وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك ، فألحق مالا اشتقاق له به إلا أسماء (١) قام الدليل على أن الهمزة في أوائلها أصلية ، وهي أَرطى وإمّعة وأَيصر .

فأما (٢) أَرطى فقد مضى القول فيه ، وأما إمّعة (٣) فالدليل على أن الهمزة في أولها أصلية أنه ليس في الكلام إفعلّعة وإئما هو فِعْلَة مثل : دِئمة (٤) وهو القصير ، وأما أَيصر فالدليل على ذلك أنّهم قالوا في جمعه : إصار ، وهو كِساء يُحْتَش فيه ، قال الشاعر (٥) :

وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ إِلَّا صَارًا

(١) د : « إلا الأسماء » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) م : « وأما » .

(٣) الامّعة والامّع بكسر الهمزة وتشديد الميم : الذي لا رأي له ولا عزم .

(٤) ه : « زئمة » تحريف ، والزئمة : شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقاً ، وقال ابن جني في المنصف : ١١٣/١ - ١١٤ : « قال أبو عثمان : فأما أولّق وأَيصر وإمّعة فإن الهمزة فيهنّ غير زائدة . . . وإمّعة : لأنه ليس في الكلام إفعلّعة صفة وإنما هو مثل دِئمة » .

(٥) صدر البيت : « فهذا يُعَدُّ لَهُنَّ الْخَلَى » وقائله الأعشى ميمون بن قيس ، وهو في ديوانه : ٤٧ والمقتضب : ٣١٧/٣ ، ٣٤٣/٣ والمنصف : ١١٣/١ والمخصص : ٦/٦ واللسان (أصر) ، وورد البيت بلا نسبة

وَأَمَّا أَفْعَى فَالهمزة في أولها مزيدة ووزنها أَفْعَل ،
إلا أَنَّ للعرب فيها مذهبين ، أكثرهم على أَنَّها اسم وليس بصفة ،
وإذا كانت اسماً وهي نكرة [هـ : ٦٣] وجب صرفها ، لأنَّ ما كان
على أفعل اسماً فهو مصروف في النكرة ، نحو : أَفْكَلْ وَأَيَّدَعْ
وَأَرْبَعْ ، وإِنَّمَا يمتنع من الصرف في المعرفة ، وأكثر العرب على
صرف أفعى على هذا التقدير ، قال سيبويه (١) : أَجْدَلُ لِلصَّقَرِ
وَأَخْيَلُ لِلطَّائِرِ ، وأفعى ، الأجود فيها أن تكون أسماء فتصرف

← في شرح الملوكي : ١٣٩ وشرح الفصل : ١٤٤/٩ ، ورواية عجزه في
الديوان : « ويجمع ذا بينهنَّ الغُصَّارَا » وفي القصيدة التي منها
البيت الشاهد بيت آخر روايته :

دُفِعْنَ إِلَى اثْنَيْنِ عِنْدَ الْغُصُورِ صِ قَدْ حَبَسَا بَيْنَهُنَّ الْأَصَارَا
وقد جعل ابن جني هذين البيتين روايتين لبيت واحد ، فقال في المنصف
١٨/٣ : « قال الأعشى :

دُفِعْنَ إِلَى اثْنَيْنِ عِنْدَ الْغُصُورِ وَقَدْ خَبَسَا عِنْدَهُنَّ الْأَصَارَا
خَبَسَا أَي حَبَسَا . ويروى :

فَهَذَا يُعَدُّ لَهُنَّ الْغُلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْأَصَارَا .
والرواية في المصادر المتقدمة جميعاً بلفظ : « ويجمع ذا بينهن
الاصارَا » إلا أن المبرد ذكر عجز البيت في المقتضب : ٣٤٣/٣ برواية :
« وينقل ذا بينهن الاصارَا » .

والاصار : ما حواه المِحْشُ من الحشيش ، والغُلَى : الرطب من
الحشيش ، والاشارة في الشطرين إلى قِيَمَيْنِ يقومان على الابل .

(١) نقل كلام سيبويه بتصرف وانظر الكتاب : ٢٠٠/٣ - ٢٠١ .

لأنها نكرات ، وقد جعلها بعضهم صفات ، فلم يصرفوها لأن ما كان على أفعل نعتاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو : أحمر وأصفر وأشقر ، فكذلك أَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى عند هؤلاء نعوت فلا يصرفونها : قال : واحتج هؤلاء بأن قالوا : إنما قيل له أجدل من الجدُل وهو شدة الخلق فصار أَجْدَلُ عندهم بمنزلة شديد ، وجعلوا أَخْيَلُ أَفْعَلُ من الخيلان للونه (١) وهو طائر على جناحه لمعة مخالفة للونه ، وكذلك أفعى عندهم وإن (٢) لم يكن لها فعل ولا مصدر ، وكان امتناع أجدل وأخيل من الصرف وإلحاقه بالنعوت أقوى من ترك صرف أفعى لبيان الاشتقاق في هذين ، وأتته لا اشتقاق للأفعى ، والأجود فيها الصرف ، وذكر الجرمي أيضاً أن أكثر العرب على صرف أفعى ، وقد ترك صرفها بعضهم ، والأفعى الأثى (٣) والذكر أَفْعَثَانُ (٤) ، وَأَمَّا أَرَوَى فوزنها فَعَلَى ، والهمزة في أولها أصلية ، والألف في آخرها للتأنيث ، فهي بمنزلة سَكْرَى تمتنع من الصرف في المعرفة والنكرة .

فهذا منتهى القول في المسائل التي ضَمَّتْهَا آخر كتابك والله المعين والموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل .

(١) في اللسان (خيل) : « والخال : شامة سوداء في البدن وقيل : هي نكتة سوداء فيه والجمع : خيلان » .

(٢) م : « إن » تحريف .

(٣) هـ : « أنثى » .

(٤) م : « الأفعوان » .

قال ابن خالويه في مجموع له : كتب إليَّ سيّدنا الأمير سيف الدولة أطل الله بقاءه يوم جمعة وأنا في الجامع : كيف يشئ ويجمع البضع ؟ فقلت : إنّه جرى في كلامهم كالمصدر لم يثن ولم يجمع مثل البخل ، قال الله تعالى : « وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ (١) » ، ولم يقل بالإبخال ، ولو جمعناه قياساً لقلنا : أبضاعاً ، مثل : قفّل وأقفال وخرّج وأخرج لأنّ فعلاً يجمع (٢) على أفعال [هـ : ٦٤] •

قال ابن الشجري في أماليه (٣) : في المجلس الثامن والخمسين (٤) : ذكر مسائل استفتيت فيها بعدما استفتيت المكني (٥) بأبي نزار ، فجاء بخلاف ما عليه أئمة النحويين أجمعين ، وكذلك خالف العرب قاطبة في كلمة أجمعوا عليها ، وأثبت خطه بما سنع له من هذيانه ، وأثبت بعده خطه الشيخ أبو منصور موهوب بن أحمد المعروف بابن الجواليقي (٦) •

نسخة الفتوى : ما تقول (٧) السادة النحويون أحسن الله توفيقهم في قول العرب :

-
- (١) النساء : ٣٧/٤ ، الحديد : ٢٤/٥٧ •
 - (٢) م : « لا يجمع » تحريف •
 - (٣) أمالي ابن الشجري : ١١٦/٢ والخزانة : ٩/٤ - ١٠ •
 - (٤) بعدها في الأمالي : « يتضمن الكلام في أصل حركة التقاء الساكنين وفرعها وذكر مسائل استفتيت .. » •
 - (٥) م : « استفتي فيها المكني » •
 - (٦) « المعروف بابن الجواليقي » ليست في الأمالي •
 - (٧) ف ، ل ، الأمالي : « يقول » •

« يا أَيُّهَا الرجل » ، هل ضمة اللام فيه ضمة إعراب ؟ وهل الألف واللام فيه للتعريف ؟ وهل يأمل ومأمول وما يتصرف منهما [د : ٢٢٧] جائز ؟ وهل يكون « سوى » بمعنى غير ؟ •

نسخة جواب المكني^(١) بأبي نزار :

الضمة في اللام من قولهم : « يا أَيُّهَا الرجل » ضمة بناء وليست ضمة إعراب ، لأن ضمة الإعراب ، لا بد لها من عامل عامل يوجبها ، ولا (٢) عامل هنا يوجب هذه الضمة ، والألف واللام ليست ههنا للتعريف ، لأنَّ التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث ، والألف واللام هنا في اسم المخاطب ، والصحيح أنَّها دخلت بدلاً (٣) من « يا » ، وأَيُّ وإن كان منادى فنداؤه لفظي ، والمنادى على الحقيقة هو الرجل ، ولما قصدوا تأكيد التنبيه (٤) وقدروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعوضوا عن حرف النداء ثانياً « ها » في « أَيُّهَا » وثالثاً الألف واللام ، فالرجل مبني بناء عارضاً [كما أنَّ قولك : يا زيد يعلم منه أنَّ الضمة فيه ضمة بناء عارض] (٥) •

(١) الأمالي : « جواب الجاهل المكني » •

(٢) هـ : « إذ لا » •

(٣) م : « عوضاً » تعريف •

(٤) ن : « الثنية » تصحيف •

وجدت هذا البيت في ديوان النابغة الذبياني بتصحيح عبد الرحمن سلام ص : ١١٦ ، وروايته ثمة : المرء يأمل • البيت • ولم أجده في

ديوان النابغة الذبياني بتحقيق د • شكري فيصل •

(٥) ليست في د ، ل ، وأثبتها عن ف ، م ، هـ ، الأمالي •

وَأَمَّا أَصْلُ يَأْمَلُ (١) فَلَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ إِذَا كَانَ عَلَى يَفْعَلٍ بَضَمَ الْعَيْنَ كَانَ بَابَهُ أَنْ مَاضِيهِ عَلَى فَعَلَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَأَمَلُ لَمْ أَسْمَعْهُ فَعَلًا مَا ضِيًّا ، فَإِنْ قِيلَ : يَقْدَرُ أَنْ « يَأْمَلُ » فَعَلَ مُضَارِعٌ وَلَمْ يَأْتِ مَاضِيهِ كَمَا أَنَّ « يَذَرُ » وَ « يَدَعُ » كَذَلِكَ ، قُلْتُ : قَدْ عَلِمَ أَنَّ « يَذَرُ » وَ « يَدَعُ » عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ جَاءَا شَاذِينَ ، فَلَوْ كَانَ مَعَهُمَا كَلِمَةٌ أُخْرَى شَاذَةٌ لَنَقَلْتُ نَقْلَهُمَا (٢) ، وَلَمْ يَجْزِ أَنْ لَا تَنْقُلَ ، وَمَا سَمِعْنَا أَنَّ ذَلِكَ مُلْحَقٌ بِمَا ذَكَرْنَا [هـ : ٦٥] فَلَا يَجُوزُ يَأْمَلُ وَمَأْمُولٌ ، إِلَّا أَنْ يَسْمَعَنِي الثَّقَةُ أَمَلُ خَفِيفُ الْمِيمِ .

وَأَمَّا « سَوَى » فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَأْتِي إِلَّا ظَرْفَ مَكَانٍ ، وَأَنَّ اسْتِعْمَالَهَا اسْمًا مَنْصَرَفًا بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ بِمَعْنَى « غَيْرِ » خَطَأٌ وَكُتِبَ أَبُو نَزَارٍ .

نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد :

ضمة اللام من قولك : « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ » وشبهه ضمة إعراب ، ولا يجوز أن تكون ضمة بناء ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ غَفَلَ عَنِ الصَّوَابِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَاقِعَ عَلَيْهِ النِّدَاءُ « أَيُّ » الْمُبْنِيِّ عَلَى الضَّمِّ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْحَرْفِ (٣) ، وَالرَّجُلُ وَإِنْ كَانَ مُقْصُودًا (٤) ، بِالنِّدَاءِ فَهُوَ صِفَةُ أَيُّ ، فَحَالُ أَنْ يَبْنَى أَيْضًا لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ رَفْعًا صَحِيحًا ، وَلِهَذَا أَجَازَ فِيهِ أَبُو عَثْمَانَ النَّصْبَ عَلَى الْمَوْضِعِ ، كَمَا يَجُوزُ فِي « يَا زَيْدٌ »

(١) ف ، ل : « لَمْ تَنْقُلْ نَقْلَهُمَا » تَحْرِيفٌ .

(٢) ف ، ل ، م ، الْأَمَالِيُّ : « وَيَأْمَلُ » .

(٣) « الْحَرْفُ » لَيْسَتْ فِي ل .

(٤) كَذَا فِي هـ وَالْأَمَالِيُّ ، وَفِي دُوسَائِرِ النَّسَخِ : « مُوجُودًا » تَحْرِيفٌ .

الظريف « ، وعلّة رفعه أنّه لمّا استمرّ الضم في [كل (٥)] منادى معرفة أشبه ما أسند إليه الفعل ، فأجريت صفته على اللفظ فرفعت ، ومُحَال أنْ يَدْعى تكرير حرف النداء مكان ها ومكان الألف واللام ، لأنّ المنادى واحد ، وإنما تقدّر الألف واللام بدلا من حرف النداء فيما عطف بالألف واللام نحو : « يا زيدُ والرجل » ، لأنّ المنادى الثاني غير الأول ، فيحتاج أن يقدر فيه (٢) حرف النداء ، فقد صارت الألف واللام هناك كالبدل منه ، وليس كذلك « يا أيّشها الرجل » ، لأنّه بمنزلة « يا هذا الرجل » ، والألف واللام فيه للتعريف .

وأما أمل يأمل فهو آمِلٌ والمفعول مأْمول فلا ريب في جوازه عند العلماء ، وقد حكاه الثقة ، منهم الخليل وغيره ، والشاهد عليه كثير ، قال بعض المعسرّين (٣) :

(١) ليست في دوائبها عن سائر النسخ والأمالى .

(٢) بعدما في هـ والأمالى : « تكرير » .

(٣) هو النابغة الجعدي ، والبيت في ديوانه : ١٩١ وأمالى القالي : ٨/٢ وأمالى المرتضى : ٢٦٦/١ والخزانة : ٥١٤/١ ، ونسب الى النابغة الذبياني في الشعر والشعراء : ١٥٩ والأضداد : ١٩٦ وليس في ديوانه وروي مع الأشعار المنسوبة الى لبيد ، انظر شرح ديوان لبيد : ٣٦٥ . وجاء بلا نسبة في أمالي الزجاجي : ١١١ ، وهو بهذه الرواية في الشعر والشعراء وأمالى الزجاجي ، وروي في شعر الجعدي وأمالى القالي بلفظ « المرء يرغب ... » وفي الخزانة والأضداد وأمالى المرتضى روي بلفظ « المرء يهوى ... » وفي شرح ديوان لبيد بلفظ « المرء يدعو ... » اهـ .

الْمَرْءُ يَا مُلْ أَنْ يَعِيْ
شَ وَطُؤْلُ عَيْشٍ قَدْ يَضْرُهُ

وقال الآخر (١) :

هَ أَتَذَا أَمْلُ الْخُلُودِ وَقَدْ
أَذْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِيْدِي حُجْرَا

وقال كعب بن زهير (٢) :

..... والعَقْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولٌ [هـ : ٦٦]

وقال المتنبى وهو من العلماء بالعربية (٣) :

حُرِّمُوا الَّذِي أَمَلْتُمْ
.....

وأما « سوى » فلم يختلفوا في أنها تكون بمعنى « غير » ،

(١) هو الربيع بن ضبع الفزاري ، والبيت في نوادر أبي زيد : ١٥٩
والمعمرون والوصايا : ٩ وأمالى القالي ١٨٥/٢ وأمالى المرتضى :
٢٥٣/١ ، ٢٥٥/١ والغزاة : ٣٠٨/٣ . وورد بلا نسبة في المقتضب :
١٨٣/٣ .

(٢) صدر البيت : « أَتَنْبَتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ آوَعَدَنِي » وهو في ديوان
كعب : ١٩ وطبقات فحول الشعراء : ١٠١ والشعر والشعراء : ١٤٢ .

(٣) البيت بتمامه :

« حُرِّمُوا الَّذِي أَمَلْتُمْ وَأَذْرَكَ مِنْهُمْ
أَمَالَهُ مَنْ عَادَ بِالْحِرْمَانِ »

وهو في ديوان المتنبى : ٤١٥ .

وتكون أيضاً بمعنى الشيء نفسه ، تقول : « رأيت سواك » أي :
« غيرك » ، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي عبدة ، وقال الأعشى (١) :
وما قصدت من أهلها لسوائكا

أي لغيرك ، فهذه بمعنى غير ، وهي أيضاً غير ظرف ، وتقدير
الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن
تكون بمعنى غير ، وفيها لغات ، إذا فتحت مدّت لا غير (٢) ، وإذا
ضمت قصرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المدّ والقصر (٣) أكثر ، وما
يحمل المتكلم بالقول الهراء إلا قشوّ الجهل ، وكتب موهوب
ابن أحمد .

قال ابن الشجري : نسخة جوابي : الجواب والله سبحانه
الموفق للصواب :

(١) صدر البيت : « تجانف عن جلّ اليمامة ناقتي » ، وهو في ديوان
الأعشى : ٨٩ وسيبويه : ٣٢/١ ، والكامل : ١٠/٤ ، والأضداد : ٤١
والمنخصص : ١٥١/١٥ والدرر : ١٧١/١ والخزانة : ٥٩/٢ ، وهو
بلا نسبة في المحتسب : ١٤٩/٢ وآمالي ابن الشجري : ٢٣٥/١ ،
٤٥/٢ والانصاف : ٢٩٥ وشرح المفصل : ٤٤/٢ ، ٨٤/٢ والهمع :
٢٠١/١ ، قوله تجانف أصله بتاعين من الجنف وهو الميل ، وجلّ
اليمامة : التقدير فيه : جل أهل اليمامة أي : معظم أهلها .

(٢) د ، ف : « وإذا قصرت مدت لا غير » تحريف ، وما أثبت عن م ، ه ،
الأمالي ، الخزانة : ٦٠/٢ .

(٣) « والقصر » ليست في الأمالي .

إنَّ ضمة اللام في قولنا : « يا أَيُّهَا الرجلُ » ضمة إعراب ، لأنَّ ضمة المنادى المفرد [المعرفة (١)] لها باطرادها منزلة بين منزلتين ، فليست كضمة حيث لأنَّ ضمة حيث غير (٢) مطردة ، وذلك لعدم اطراد العلة التي أوجبتها ، ولا كضمة زيد في نحو : « خرج زيد » ، لأنَّ هذه حدثت بعامل لفظي ، ولو ساغ أن توصف « حيث » لم يجوز وصفها بمرفوع حلاً (٣) على لفظها ، لأنَّ ضممتها غير مطردة ولا حادثة عن عامل ، ولما اطردت الضمة في قولنا : يا زيد، ياعمرؤ (٤) ، وكذلك اطردت في النكرات المقصودة (٥) قصدتها ، نحو يارجل ، يا غلام (٦) الى ما لا يحصى (٧) كثرة ، تَنَزَّلُ الاطراد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع (٨) للمبتدأ من حيث اطردت الرفع في كل اسم ابتدئ به مجرداً من عامل لفظي وجيء له بخبر ، كقولك : « زيد منطلق » [هـ : ٦٧] « عمرو ذاهب » (٩) الى ما لا يدركه (١٠)

-
- (١) زيادة عن هـ والأمايلي وليست في د وسائر النسخ .
 - (٢) « غير » ليست في م .
 - (٣) د : « عملاً » تعريف وما أثبت عن سائر النسخ والأمايلي .
 - (٤) تجاوز السيوطي هنا قدر سطر من الأمايلي .
 - (٥) الأمايلي : « المقصود » .
 - (٦) تجاوز السيوطي هنا قدر سطر من الأمايلي .
 - (٧) ف ، ل : « يحصر » .
 - (٨) كذا في هـ والأمايلي ، وفي د وسائر النسخ : « الواقع » تعريف .
 - (٩) بعدها في الأمايلي : « جعفر جالس ، محمد صادق » .
 - (١٠) ف ، ل : « يدرك » .

الإحصاء ، فلمّا استمرّت ضمة المنادى في معظم الأسماء كما استمرت في الأسماء المعربة الضمة الحادثة عن الابتداء شبهتها (١) العرب بضمة المبتدأ ، فأتبعتها ضمة الاعراب في صفة المنادى في نحو : « يا زيد الطويل » ، وجمع بينهما أيضاً أنّ الاطراد معنى كما أنّ الابتداء معنى ، ومن شأن العرب أنّ تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما ، حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها ، ألا ترى أنّهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة مَنْ قرأ « الحمد لله » (٢) بكسر الدال ، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة مَنْ قرأ « الحمد لك » بضم اللام ، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو « يا زيد بن عمرو » (٣) في قول مَنْ فتح الدال من زيد ؟ وقد كان شافهني (٤) هذا المتعدّي طوره بهذا الهراء الذي ابتدعه والهذاء (٥) الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إنّ ضمة (٦) المنادى لها منزلة بين منزلتين ، فقال منكراً لذلك : ما معنى المنزلة بين المنزلتين ؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يحسن بأنّ هذا

(١) م : « أشبهتها » .

(٢) الفاتحة : ٢/١ ، وانظر البحر المحيط : ١٨/١ .

(٣) « ابن » ليست في م .

(٤) د : « شاذ هنا » ، ل : « ساو هي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن : ف ، م ، ه ، الأمالي .

(٥) ل : « بالهراء » تحريف ، قال في اللسان (هذي) : « وهذّي إذا هذر بكلام لا يفهم وهذّي به ذكره في هذائه والاسم من ذلك الهذاء » اه .

(٦) د : « الضمة » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية ، كهمزة بينَ بينَ التي هي بين
 الهمزة والألف أو الهمزة والياء أو الهمزة والواو ، وكألف الإمالة التي
 هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصاد المشربة صوت الزاي ، وكالقاف
 التي بين القاف الخالصة والكاف .

وأما قوله : « إنَّ الألف واللام هنا ليست للتعريف ، لأنَّ »
 التعريف لا يكون إلاَّ بين اثنين في ثالث ، والألف واللام هنا في اسم
 المخاطب ، والصحيح أنَّها دخلت بدلاً من يا (١) فقول فاسد ، بل
 الألف واللام هنا لتعريف الحضرة ، كالتعريف في قولك « جاء هذا
 الرجل » ولكنَّها لما دخلت على اسم (٢) المخاطب صار الحكم للمخاطب
 من حيث كان قولنا : « يا أَيُّهَا الرجلُ » معناه : يا رجل ، ولما
 [د : ٢٢٨] كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب (٣) ،
 فاكتمني باثنين لأنَّ أسماء الخطاب لا يفتقر (٤) في تعريفها الى حضور
 ثالث ، ألا ترى أنَّ (٥) قولك : « خرجت يا هذا » و « واضلقت »
 و « لقيتك » و « وأكرمتك » لا حاجة به الى ثالث ؟ وليس كل وجوه
 التعريف تقتضي أنَّ يَكُون بين اثنين في ثالث ، ألا ترى أنَّ ضمائر
 المتكلمين نحو : « أنا خرجت » و « نحن [ه : ٦٨] نطلق » لا يوجب
 في تعريفها حضور ثالث ؟ فقد وَضَحَ لك بهذا أنَّ قوله : « التعريف

(١) الأمالي : « ياء » .

(٢) ف ، ل : « الاسم » .

(٣) ف ، ل : « المخاطب » تعريف .

(٤) الأمالي : « تفتقر » .

(٥) ف ، ل : « الى » .

لا يكون إلا» بين اثنين في ثالث « كلام ظاهر الفساد ، لأنّه أطلق هذا اللفظ على جميع التعاريف ، فتأمل سدّك الله الفقرة (١) التي عمي عنها هذا القبيّ ، عمّا صدرت به حتى خطأً بجهله الأئمة المبرزين في علم العربية المتقدمين منهم والمتأخرين ، ومن شواهد إعراب الرجل في قولنا : « يا أيّشها الرجل » نعتة بالمضاف المرفوع في قولك : « يا أيّشها الرجل ذو المال » ، وعلى ذلك أنشدوا (٢) :

يا أيّشها الجاهل ذو التنزّي

فهذا دليل على إعراب « الرجل » قاطع ، لأنّ الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبني ، ولا تكون إلا منصوبة أبداً ، كقولك : « يا زيد ذا المال » ، وقد عارضته بهذا الدليل الجليّ الذي تناصرت به الروايات عن النحوي واللغوي ، فزعم أنّه لا يرفع هذه الصفة ، ولا ينشد إلا « ذا التنزّي » ، ولا يعتدّ بإجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب ، فدلّ ذلك على أنّ هذا العديم الحسّ هو المقصود بالنداء في قول القائل : « يا أيّشها الجاهل ذو التنزّي » .

(١) الأمالي : « الفطرة » ، قال في اللسان (فطر) : « والفِطْرَة : ما فطر الله عليه الخلق من المعرفة به » وفي ل ، م : « الفطرة » تحريف .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو في ديوانه : ٦٣ وشرح المفصل : ١٣٨/٦ والمقاصد للعيني : ٢١٩/٤ وورد بلا نسبة في سيبويه : ١٩٢/٢ والمقتضب : ٢١٨/٤ وأمالي ابن الشجري : ٣٠٠/٢ ، وقوله : ذو التنزي يفتح التاء المثناة من فوق والنون وتشديد الزاي المعجمة المكسورة : نزوع الانسان الى الشر .

وأَمَّا قوله : « ولَمَّا قصدوا تأكيد التنبيه (١) وقدَّروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعَوَّضُوا عن حرف النداء ثانياً ها وثالثاً الألف واللام » فهذا من دعاويه الباطلة ، لأنَّه زاعم أنَّ أصل « يا أَيُّهَا الرجلُ » : يا أَيُّ يا رجلٌ ، فعَوَّضُوا من يا الثانية ها ومن الثالثة الألف واللام ، وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المَحَال ، ولكن العرب كرهوا أنَّ يقولوا : يا الرجل وما أشبه ذلك ، فيقولوا حرف النداء الألف واللام ، فأدخلوا أَيُّ فجعلوها وُصْلَةً الى نداء المعارف بالألف واللام ، وألزموها حرف التنبيه (٢) عوضاً لها ممَّا منعه من الإضافة ، هذا قول النحويين ، فمن تكلف غيره بغير دليل فهو مبطل ، فلا حاجة بنا (٣) الى أن نقدِّر أنَّ الأصل : يا أَيُّ يا رجل ، فإنَّه مع مخالفته لقول الجماعة خَلَفَ من القول يَسْجُتُه السع وينكره الطبع .

وأَمَّا قوله في « أَكَلَوِيَّامُثْل » : إِنَّهُمَا لَا يَجُوزَانِ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فِي الْمَاضِي [هـ : ٦٩] مِنْهُمَا أَمَلٌ خَفِيفٌ الْمِيم ، فليت شعري ما الذي سمع من اللغة ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف ؟ وإنما ينكر مثل هذا مَنْ أنعم (٤) النظر في كتب اللغة كلها ، ووقف على تركيب أم ل في كتاب العين للخليل بن أحمد ، وكتاب الجماهرة لأبي بكر

(١) ل : « التنبيه » تعريف .

(٢) ف : « لنا » .

(٣) ل ، م ، هـ : « أمعن » .

(٤) زيادة عن هـ والأمايلي وليست في سائر النسخ .

(٥) تقدَّم البيت .

ابن دريد والمجمل لأبي الحسين بن فارس وديوان الأدب لأبي إبراهيم الفارابي وكتاب الصحاح لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري النيسابوري ، وغير ذلك من كتب اللغة ، فإذا وقف على أمّهات كتب هذا العلم التي استوعب كل كتاب منها اللغة أو معظمها فرأى أنّ [هذا (١)] الحرف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن زهير (٢) .

وَالْعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولٌ

سَلَّمَ لكعب وأذن له صاغراً قميئاً ، فكيف يقول مَنْ لم يتولّج سمعه عشرة أسطر من هذه الكتب التي ذكرتها : « لم (٣) » أسمع « أمل » ولا أسلم أن يقال (٤) : مأمول » ؟ .

وأما قوله : « إنه لا يجوز » يأمل » ولا مأمول إلا أن يسمعي الثقة « أمل » فنقول مَنْ لم يعلم بأنّهم قالوا : فقير ولم يقولوا فقّر (٥) ، ولم يأت فعله إلا بالزيادة ، أفتراه ينكر أن يقال : فقير ، لأنّ الثقة لم يسمعه فقّر ؟ فعله (٦) يَجْحَدُ أن يكونوا قد نطقوا بفقير ، وقد ورد به القرآن في قوله تعالى : « إِنِّي

(١) زيادة عن هـ والأمالي وليست في دوسائر النسخ .

(٢) تقدم البيت ص : ٨٢ .

(٣) د : « ثم » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٤) م : « يقول » .

(٥) الأمالي : « ولم يقولوا في ماضيه فقّر » ، وانظر سيبويه : ٣٣/٤ .

(٦) الأمالي : « ولعله » .

لَمَّا أَتَزَلْتُ إِلَيَّ مِنْ خَيْرِ فَقِيرٍ (١) ، وهل (٢) إنكار فقيرٍ إلا
كانكار مأمول ؟ بل إنكار فقير عنده أوجب ، لأنهم لم يقولوا في
ماضيه إلا افتقر ، ومأمول قد (٣) نطقوا بماضيه بغير زيادة .

وأما « سوى (٤) فإن العرب استعملتها استثناء ، وهي في
ذلك منصوبة على الظرف بدلالة أنَّ النصب يظهر منها إذا مُدَّتْ ،
فإذا قلت : « أتاني القومُ سِوَاكَ » [فكأنك قلت : أتاني القوم
مكانك ، وكذلك : « أخذت سِوَاكَ (٥)] رجلاً » ، أي : مكانك ،
واستدلَّ الأَخفش على أنَّها ظرف بوصلهم الاسم الناقص بها في
نحو : « أتاني الذي سِوَاكَ » ، والكوفيون يرون استعمالها بمعنى
غير (٦) ، وأقول : إدخال الجار عليها في قول الأعشى (٧) :

وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَاكِكَ

يخرجها من الظرفية ، وإنما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً

(١) القصص : ٤٢/٢٨ .

(٢) د : « وهذا » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأمايلي .

(٣) ل : « فقد » .

(٤) حكى البغدادي كلام ابن الشجري على سوى في الخزانة : ٥٩/٢ - ٦٠ .

(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأمايلي .

(٦) انظر المسألة التاسعة والثلاثين في الانصاف : ٢٩٤ .

(٧) تقدم البيت ص : ٨٣ .

لها بغير [هـ : ٧٠] من حيث استعملوها (١) استثناء وعلى تشبيهها (٢) بغير ، قال أبو الطيب (٣) :

أَرْضٌ لَهَا شَرَفٌ سِوَاهَا مِثْلُهَا

لو كَانَ مِثْلَكَ فِي سِوَاهَا يَوْجَدُ

رفع « سوى » الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية بـ في فأخرجها من الظرفية ، فَمَنْ خَطَأَ فقد خطأ الأعشى في قوله : « لسوائكما » ، وَمَنْ خَطَأَ الأعشى في لغته التي جُبِلَ عليها ، وشعره يُستشهد به في كتاب الله تعالى ، فقد شهد على نفسه بأكثه مدخول العقل ضارب في غمرة الجهل وليس لهذا المتناول (٤) إلى ما يَقْصُرُ عنه ذَرَعُهُ شيء يتعلق به في تخطئة العرب إلا قول الشاعر (٥) :

(١) د : « استعمالها » وما أثبت عن سائر النسخ والأمالى ، وإضافة حيث

الى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها الى الجملة الاسمية ، انظر مغني اللبيب : ١٤١ .

(٢) الأمالى : « شبهها » .

(٣) ديوانه : ٤٣ .

(٤) م : « إلا » تحريف .

(٥) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٢٤٠ وسيبويه : ٤٩/٤ وشرح

المفصل : ١٠٦/٧ والهمع : ١٢٠/١ والدرر : ٨٨/١ والخزانة :

٤٩/٤ ، وورد بلا نسبة في الانصاف : ١٥٦ والمغني : ٧٦ والأشعري :

٢٤٦/١ والهمع : ٢٣٠/١ ، والخسف : النقيصة وبات على الخسف

أي : جائعاً والحرجوج : الناقة الضامر .

حَرَّاجِيحٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً

على الخسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَكْدًا قَفْرًا

فكلَّ فاقرة ينزلها بالعربية يَزِفُّ أمامها هذا البيت معارضاً به
أشعار الفحول من العرب العاربة ، وليس دخول إِلَّا في هذا البيت
خطأً (١) كما توهَّم ، لأن بعض النحويين قدَّر في « ينفك » التمام ،
ونصب « مناخة » على الحال ، فينفك ههنا مثل مُنْفَكِّين في قول الله
عزَّ وجلَّ : « لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ » (٢) ، فالمعنى
ما تنفصل عن جَهْدٍ ومشقة إِلَّا في حال إناختها على الخسف ، ورمي
البلد القفر بها ، أي تنتقل من شدة إلى شدة .

ومن العجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النحويين
وخلَقِهِمْ ، وتخطئة الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ،
فيعرض (٣) على أقوال هؤلاء وأشعار هؤلاء (٤) بكلام ليس له
محصول ، ولا يُؤثر عنه أنه قرأ مصنفاً في النحو إلا مقدمة من تأليف
عبد القاهر الجرجاني قيل : إنَّها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق ،
وقيل : إنَّه لا يملك [د : ٢٢٩] من كتب النحو واللغة ما مقداره
عشر أوراق ، وهو مع هذا يردُّ بِقَحْتِهِ على الخليل وسيبويه ، إنها

(١) الأماي : « خطأ » في اللسان (خطأ) : « الخطأ والغطاء : ضد
الصواب » .

(٢) البينة : ١/٩٨ .

(٣) ل : « فيعرض » تحريف .

(٤) جاء مكانها في د وسائر النسخ : « ها » تحريف . وما أثبت عن الأماي .

لوصمة" اتَّسم بها زماننا هذا ، لا يبيد عارها ولا ينقضي شئناها ،
 وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تسطر فتوى ، فيثبت (١) خطه فيها
 مع خط غيره ، فيقال : أجاب أبو نزار بكذا وأجاب غيره بكذا ، فقد (٢)
 أدرك لعمر الله مطلوبه ، وبلغ مقصوده ، ولولا إيجاب حق من
 أوجبت حقه والتزمت وفاقه واحترمت خطابه لصننت خطي ولفظي
 عن مجاورة خطه ولفظه . [٧١ : ٥] .

قال ابن الشجري في المجلس الحادي والستين في أماليه (٣) :

ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني
 حديثاً رفعه إلى أبي طيبان الحماني قال : اجتمعت جماعة من الحي على
 شراب فتغنى أحدهم بقول حسان (٤) :

إِنَّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا

قَتَلْتُ قَتَلْتُ فَهَاتِي لِمَ تَقْتُلِ

كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاطِنِي

بِرُجَاةٍ أَرَا هُمَا لِلْمِفْصَلِ

فقال رجل منهم : كيف ذكر واحدة بقوله : إِنَّ الَّتِي
 نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا ، ثم قال : كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ ، فجعلها اثنتين ؟

(١) « فيثبت » ليست في م .

(٢) الأمالي : « وقد » .

(٣) أمالي ابن الشجري : ١٥٩/٢ ، والغيث المسجم : ١٩٠/٢ ، والخزانة :
 ٢٤٠/٢ .

(٤) البيتان في ديوانه : ٣٦٧ والخزانة : ٢٣٨/٢ ، والأول منهما في
 الصناعتين : ٤٠٧ .

قال (١) أبو ظبيان : فلم يقل أحد من الجماعة جواباً ، فحلف رجل منهم بالطلاق ثلاثاً (٢) إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله بن الحسين (٣) عن تفسير هذا الشعر ، قال : فسقط في أيدينا ليمينه ، ثم أجمعنا (٤) على قصد عبيد الله ، فحدثني بعض أصحابنا السعديين قال : فَيَمَّمْنَاهُ نَتَخَطَّى إِلَيْهِ الْأَحْيَاءُ فَصَادَفْنَاهُ فِي مَسْجِدِهِ (٥) يصلي بين العِشَاءَيْنِ ، فَلَمَّا سَمِعَ حَسَنًا أَوْجَزَ فِي صَلَاتِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ : مَا (٦) حاجتكم ؟ فَبَدَّرَ رَجُلٌ مِنَّا فَقَالَ (٧) : نحن أعز الله القاضي قوم (٨) نَزَرْنَا إِلَيْكَ مِنْ طَرِيقِ الْبَصْرَةِ فِي حَاجَةٍ مُهِمَّةٍ فِيهَا بَعْضُ الشَّيْءِ ، فَإِنْ أَذِنْتَ لَنَا قُلْنَا ، فَقَالَ : قولوا ، فذكر يمين الرجل والشعر ، فقال : أما قوله : إِنْ التَّيِّ التِّي نَاوَلْتَنِي فَإِنَّهُ يَعْنِي الْخَمْرَ ، وقوله : قَتَلْتِ أَرَادَ : مُزِجَتِ بِالْمَاءِ ، وقوله : كَلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ يَعْنِي الْخَمْرَ (٩) وَمِزَاجُهَا ، فَالْخَمْرُ عَصِيرُ الْعَنْبِ ، وَالْمَاءُ عَصِيرُ السَّحَابِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا » (١٠) ، انصرفوا إِذَا شِئْتُمْ .

(١) الأُمَالِي : « وقال » .

(٢) م : « الثلاث » .

(٣) الأُمَالِي : « الحسن » .

(٤) هـ والخزانة : « اجتمعنا » .

(٥) هـ : « المسجد » .

(٦) « ما » ليست في هـ والأُمَالِي .

(٧) الأُمَالِي والخزانة : « فبدر رجل منا كان أحسن نفثة فقال » .

(٨) د ، ل « قوة » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأُمَالِي .

(٩) من « وقوله : قتلتي » الى « الخمر » ليس في م .

(١٠) النَبَأُ : ١٤/٧٨ .

قال ابن الشجري : وأقول : إنَّ هذا التأويل يمنع منه ثلاثة أشياء :
أحدها : أنَّه قال : كلتاها ، وكلتا موضوعة لمؤنثين ، والماء
مذكر والتذكير أبداً يغلب على التأنيث كتغليب القمر على الشمس في
قول الفرزدق (١) :

لَنَا قَمَرَاهَا وَالشَّجُومُ الطَّوَالِيعُ

أراد : لنا شمسها وقمرها ، وليس للماء اسم آخر مؤنث فيحمل
على المعنى ، كما قالوا : « أَكْتَه كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا » (٢) لأنَّ الكتاب
في المعنى صحيفة [هـ : ٧٢] وكما قال الشاعر (٣) :

قَامَتْ تَبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ
مَنْ لِي مَنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ
قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ فَاصِرُ

(١) تقدم البيت .

(٢) انظر الخصائص : ١/٢٤٩ ، ٢/٤١٦ .

(٣) أنشد ابن عبد ربه البيتين في العقد الفريد : ٢٥٩/٣ وقال : « وقفت
أعرابية على قبر ابن لها يقال له : عامر فقالت : البيتان » وأنشدهما
أيضاً في العقد الفريد : ٣٩٠/٥ وقال : « وقالت أعرابية » ، والبيتان
بلا نسبة في مجاز القرآن : ٧٦/٢ وآمالي المرتضى : ٧١/١ والانصاف :
٥٠٧ ، ٧٦٣ وسمط اللآلي : ١٧٤ وشرح المفصل : ١٠١/٥ واللسان
(عمر) ، والبيت الأول في كتاب الأمثال : ١٢٦ بلا نسبة .

كان الوجه أن يقول : ذات غربة ، وإِنَّمَا ذَكَرَ لِأَنَّ المرأةَ إِنسان ،
فحمل على المعنى •

والثاني : أَنَّهُ قال : أرخاهما للمفصل ، وأفعل هذا موضوع (١)
لمشتركين في معنى (٢) ، وأحدهما يزيد على الآخر في الوصف به (٣) ،
كقولك : زيدٌ أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ ، فزيد والرجل المضموم إليه
مُشْتَرَكَانِ فِي الْفَضْلِ ، إِلَّا أَنَّهُ فَضْلُ زَيْدٍ يَزِيدُ عَلَى فَضْلِ اقْرُونَ بِهِ ،
والماء لا يشارك (٤) الخمر في إرخاء المفصل •

والثالث : أَنَّهُ قال في الحكاية : فالخمر عصير العنب ، وقول
حسان : حَلَبَ الْعَصِيرَ يَنْعَمُ مِنْ هَذَا لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَصِيرُ الْخَمْرَ
وَالْحَلَبُ هُوَ الْخَمْرُ فَقَدْ أَضْفَتْ (٥) الْخَمْرُ إِلَى نَفْسِهَا ، وَالشَّيْءُ لَا يُضَافُ
إِلَى نَفْسِهِ •

والقول في هذا عندي : أَنَّهُ أَرَادَ كِلْتَا الْخَمْرَتَيْنِ (٦) ، الصَّرْفُ
وَالْمُزَوَّجَةُ حَلَبَ الْعَنْبِ فَنَاولَنِي (٧) أَشَدَّهُمَا إِرْخَاءً لِلْمَفْصَلِ •

(١) ل : « موضع » تحريف •

(٢) « في معنى » ليست في م •

(٣) « به » ليست في ه •

(٤) ف ، ل : « يشاركه » في الأخير •

(٥) ف ، ل ، الأماي : « أضيفت » وفي م والغزاة : « أضيف » تحريف في
الأخير ، وما أثبت عن د ، ه •

(٦) كذا في د وفي سائر النسخ والأماي : « الخمرين » ، قال في اللسان
(خمر) : « والأعراف في الخمر التأنيث ، يقال : خَمْرَةٌ صِرْفٌ وَقَدْ
يَذْكَرُ » اه •

(٧) م : « فناولتني » تحريف •

قال ابن الشجري في المجلس الرابع والستين (١) :

مسألة سئلت عنها : « المُعَلِّمُ والمُعَلِّمَةُ زيدٌ » عمراً خيرَ الناس إِيَّاهُ أنا ، الجواب : أنَّ المُعَلِّمَ مبتدأ والمُعَلِّمَةُ معطوف عليه ، وهو يقتضي اسماً فاعلاً ويقتضي التعدي إلى ثلاثة مفاعيل (٢) ، كما يقتضي ذلك فعله الذي هو أَعْلَمَ ، فزيد فاعله والهاء المفعول الأول ، و « عمراً » الثاني و « خير الناس » الثالث ، و « إِيَّاهُ » ضمير مصدره الذي هو الإعلام [أضمره] (٣) وإن لم يجر له ذكر ، لأنَّ المصدر (٤) يحسن إضماره إذا ذكر فعله (٥) أو اسم فاعله (٦) كقوله (٧) :

-
- (١) الأمالي : ٢٠٩/٢ ، والمسألة المذكورة في المجلس الخامس والستين في الأمالي .
- (٢) الأمالي : « مفعولين » تحريف .
- (٣) زيادة عن الأمالي وليست في د سائر النسخ .
- (٤) الأمالي : « فاعل » تحريف .
- (٥) هـ : « فاعله » تحريف .
- (٦) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره أربعة أسطر من الأمالي .
- (٧) عجزه : « وخالف والسفيه الى خلاف » ولم أقف على نسبة للبيت وهو في معاني القرآن : ١٠٤/١ وتأويل مشكل القرآن : ١٧٦ ، وأمالي ثعلب : ٦٠ والخصائص : ٤٩/٣ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٢٤٤ وأمالي المرتضى : ٢٠٣/١ وأمالي ابن الشجري : ١١٣/١ ، ٣٠٥/١ والانصاف : ١٤٠ والهمع : ٦٥/١ والدرر : ٦٥/١ والدرر : ٤٤/١ والغزاة : ٢٢٩/٢ ، ٣٨٣/٢ بلا نسبة .

[ه: ٧٣] إذا تهيَّ السَّقْفِيَّةُ جَرَى إِلَيْهِ

• • • • •

وقولك : « أنا » خبر المبتدأ الذي هو المعلم ، والمُعَلِّمُ وإن
كان عطفاً على المعلم فإنه هو المعلم (١) لأنه وصف له ، فلذلك كان
[أنا] (٢) خبراً عنهما (٣) معاً والتقدير : المعلمُ المُعَلِّمُ زيدٌ عمراً
خيرَ النَّاسِ أنا (٤) •

(١) « فإنه هو المعلم » ليست في ه •

(٢) زيادة عن الأمالي وليست في د وسائر النسخ •

(٣) كذا في ه والأمالي ، وفي د وسائر النسخ : « فيهما » تحريف •

(٤) للمسألة تنمة في الأمالي ، مقدارها خمسة أسطر •

قال الامام أبو محمد بن السيد البطليوسي

في كتاب المسائل والأجوبة

جمعني مجلس مع رجل من أهل الأدب ، فنازعني في مسألة من مسائل النحو ، ثم دَبَّت الأيام وَكَرَجَت الليالي ، وأنا لا أغيرها فكري ولا أخطرهما على بالي ، ثم اتَّصل بي أَنَّ قومًا يتعصَّبون له ويقرظونه يعتقدون (١) أَنِّي أنا المخطيء فيها دونه ، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام ، ليُعلمَ من المزجي البضاعة وبالله التوفيق .

كان مبتدأ الأمر أَنَّ هذا الرجل المذكور قال لي (٢) : إِنَّ قومًا من نحوي سرقسطة اختلفوا في قول كثير (٣) :

(١) هـ : « ويعتقدون » .

(٢) « لي » ليست في م .

(٣) البيتان في ديوانه : ٣٦٩ وإصلاح المنطق : ١٨٤ ، ٢٧٤ والمعاني الكبير ٥٠٥ وتفسير غريب القرآن : ٤٤٣ والدرر : ٦٣/١ ، وهما بلا نسبة في الأضداد : ٣٦٢ وشرح المفصل : ٣٧/٦ والبيت الأول في الهمع : ٨٦/١ والمخصص : ١٢٩/١٦ والثاني في الهمع : ١٠٢/١ بلا نسبة .

يقال : امرأة قصيرة وقصورة إذا كانت محبوسة محجوبة ، والبعاتر جمع بُحْتَرَة وهي القصيرة المجتمعمة الخلق ، والعجال جمع حَجَلَة وهي بيت يزيّن بالثياب والستور .

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ
إِلَيَّ وَمَا تَدْرِي بِذَلِكَ الْقَصَائِرِ

عَنَيْتِ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ
قَصَارَ الْخَطَا شَرَّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرِ

فقال بعضهم : البحاطر مبتدأ وشرُّ النساء خبره ، وقال بعضهم :
يجوز أن يكون شرُّ النساء هو المبتدأ (١) والبحاطر خبره ، وأنكرت
أنا هذا القول وقلت : لا يجوز إلا أن يكون البحاطر هو المبتدأ وشرُّ
النساء هو الخبر ، فقلت له : الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله
النحوي الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع ، فقال : وكيف يصح
ما قال ؟ وهل غرض الشاعر إلا أن يخبر أن البحاطر شرُّ النساء ؟
وجعل أكثر من ذكر (٢) الموضوع والمحمول ، ويورد الألفاظ المنطقية
التي يستعملها أهل البرهان ، فقلت له : أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق
في صناعة النحو ، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات
لا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل
صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها ، وكانوا يريدون [هـ : ٧٤]
أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلم أو
عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى . إذا
ضائق عليه طرق الكلام ، وصناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة
للمعاني ، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد
في اللفظ إلى شيء (٣) وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم

(١) من « شر » إلى « المبتدأ » ليس في م .

(٢) ف : « ذلك » تحريف .

(٣) د : « الشيء » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة ، فيجيز النحويون في صناعتهم : « أعطي درهم ” زيداً » ، ويرون أن فائدته كفائدة قولهم : « أعطي زيد [د : ٢٣٠] درهماً » ، فيسندون الإعطاء إلى الدرهم في اللفظ ، وهو مسند في المعنى (١) إلى زيد (٢) ، وكذلك يجيزون : ضرب بزید الضرب (٣) ، وخرج بزید اليوم ، ووُلِدَ لزید ستون عاماً (٤) ، وقد عثلم أن الضرب (٥) لا يضرب واليوم اكتمالا على فهم السامع ، وليس هذا لضرورة (٦) شاعر ، بل هو للمعاني ، لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شيء آخر اكتمالا على فهم السامع ، وليس هذا لضرورة (٦) شاعر ، بل هو كلام (٧) العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها ، وهذا أشهر عند النحويين [من أن ° يحتاج فيه إلى بيان ، ومما يبين هذا أن ° النحويين] (٨) قد قالوا : إذا اجتمعت معرفتان جعلت

(١) م : « وهو في المعنى مسند الى زيد » .

(٢) انظر شرح المفصل : ٧٧/٧ والأشموني : ٦٨/٢ .

(٣) انظر شرح المفصل : ٧٣/٧ .

(٤) قال سيبويه : ٢١١/١ « ومن ذلك أن تقول : كم وُلِدَ له ؟ فيقول : ستون عاماً ، فالمعنى وُلِدَ له الأولادُ ووُلِدَ ستين عاماً » وانظر الكتاب : ٢٢٣/١ .

(٥) من « وخرج بزید » الى « الضرب » ليس في م .

(٦) هـ : « بضرورة » .

(٧) ف : « لكلام » تعريف .

(٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

أيتهما (١) شئت الاسم وأيتهما (٢) شئت الخبر ، فتقول : « كان زيد أخاك » و « كان أخوك زيدا » (٣) ، فإن قال قائل : الفائدة فيهما مختلفة ، لأنه إذا قال : « كان زيد أخاك » أفادنا الأخوة ، وإذا قال : « كان أخوك زيدا » أفادنا أنه زيد ، فالجواب : أن هذا جائز صحيح (٤) لا ينازع فيه منازع ، ويجوز أيضاً أن يقال : « كان أخوك زيدا » والمراد : كان زيد أخاك ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو في المعنى إلى زيد ، والدليل على ذلك أن القراء قرؤوا « فما كان جواب قومه إلا أن قالوا » (٥) برفع الجواب ونصبه ، فتارة يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر ، وتارة يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر ، وليس يشك أحد أن الغرض في كلتا القراءتين واحد وأن الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب ، وكذلك قوله تعالى : « فكان عاقبتهما أتكهما في النار » (٦) ، قرئ برفع

(١) ف ، ل ، م : « أيتهما » وما أثبت عن د ، هـ .

(٢) ف ، ل ، م : « وأيتهما » وما أثبت عن د ، هـ .

(٣) انظر شرح المفصل : ٩٥/٧ .

(٤) ف ، ل ، م : « هذا غير جائز صحيح » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٥) النمل : ٥٦/٢٧ ، العنكبوت : ٢٤/٢٩ ، العنكبوت : ٢٩/٢٩ ، قال

أبو حيان في البحر المحيط ١٤٨/٧ : « وقرأ الجمهور جواب بالنصب

والحسن وسالم الأقطس بالرفع اسماً لكان وقرأ الحسن وأبو حيوة

وابن أبي عتبة وأبو عمرو في رواية الأصمعي والأعمش عن أبي بكر

بالرفع » اهـ .

(٦) الحشر : ١٧/٥٩ .

العاقبة ونصبها [ه : ٧٥] ، ولا فرق بين الأمرين عند أحد من
البصريين والكوفيين ، وكذلك قول الفرزدق (١) :

لقد شهدت قيس فما كان نَصْرُها

قَتِيْبَةً إِلَّا عَضَّهَا بِالْأَبَاهِمِ

ينشد برفع النصر ونصب العض ، و برفع العض ونصب النصر ،
والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة ، وكذلك قول الآخر (٢) :

وقد عليم الأقوام ما كان داؤَّها

بشَّهْلانٍ إِلَّا الخِزْيَ مَسْنً يَقيدُها

ينشد برفع الداء ونصب الخزي وبنصب الداء ورفع الخزي ،
والفائدة فيهما جميعاً واحدة، وإثما تساوى ذلك لأنَّ المبتدأ هو الخبر في
المعنى ، ومثلاً يبيِّن ذلك بياناً واضحاً أنَّ القائل إذا قال : « شرُّ
النَّاسِ الفاسِقُ » أو قال : « الفاسقُ شرُّ النَّاسِ » فقد أفادنا في
كلا (٣) الحالين فائدة واحدة ، وكذلك إذا قال : « أبوك خيرُ النَّاسِ » ،
فأدلته (٤) كفاً فائدة قوله (٥) : « خيرُ النَّاسِ أبوك » ، لا يمكن أحداً

(١) ديوانه : ٨٥٥ واللسان (بهم) ، وورد البيت في المقتضب : ٩٠ /
بلا نسبة ، قال اللسان (بهم) : « فإنما أراد بالأباهيم غير أنه حذف
لأن القصيدة ليست مرْدَفَةً ... الابتهام : الاصْبَعُ الكبرى والجمع
الأباهيم » .

(٢) ورد البيت في سيبويه : ٥٠ / ١ والمحتسب : ١١٦ / ٢ وشرح المفصل :
٩٦ / ٧ بلا نسبة ، وثهلان : جبل معروف .

(٣) « كلا » ليست في م .

(٤) ف ، م : « فإن أدلته » .

(٥) « قوله » ليست في م .

أن° يجعل بينهما فرقاً ، ويشهد لذلك قول زهير (١) :

وإمّا أن° يَقُولُوا قَدْ أَبَيْنَا

فَشَرُّ مَوَاطِنِ الْحَسْبِ الْإِبَاءُ

فهذا البيت أشبه الأشياء بيت كثير ، وقد جعل زهير « شر » هو المبتدأ والإباء هو الخبر ، وإمّا غرضه أن يخبر أن° الإباء هو شرُّ مواطن الحسب ، ولا يجوز لزاعم أن يزعم أن° الإباء هو المبتدأ وشرُّ خبره ، لأن° النفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ ، إلا أن° يتضمن المبتدأ معنى الشرط (٢) ، ألا ترى أنه لا يجوز : « زيد فقائم » ، وكذلك من° رواه « وشرُّ مواطن » (٣) بالواو (٤) لأن° الواو لا تدخل على الأخبار ، لا (٥) يجوز : « زيد وقائم » ، وممّا يبيّن لك تساوي الأمر عند النحويين باب الإخبار بالذي وبالألف واللام (٦) ، فمن

(١) شعر زهير بن أبي سلمى : ١٣٨ ، وجاء البيت في المخصص : ٢٦/١٦ بلا نسبة .

(٢) من ذلك قولهم : « كلُّ رجل يأتيك فهو صالح والذي يأتيني فله درهم » وانظر سيبويه : ١٣٩/١ - ١٤٠ والهمع : ١٠٢/١ .

(٣) م : « الناس » تحريف .

(٤) ل : « الواو » تحريف .

(٥) م ، هـ : « ولا » .

(٦) قال ابن هشام : « ويسميه بعضهم باب السبك ، وهو باب وضعه التحويون للتدريب في الأحكام النحوية » انظر أوضح المسالك : ٢٠٩/٣ وشرح المفصل : ١٥٦/٣ فما بعدها .

تأمل قول النحويين فيه رأى ما قلناه نصاً ، لأن القائل (١) إذا سأل فقال : أخبرني عن زيد من قولنا : قام (٢) زيد فجوابه عند النحويين أجمعين أن يقال : الذي قام زيد ، والقائم (٣) زيد ، ألا ترى أن المجيب قد جعل زيدا خبراً ؟ وإثنا سأل السائل [ه : ٧٦] أن يخبر عنه ولم يسأله أن يخبر به ، فلو جاء الجواب على حد السؤال لقال : زيد الذي قام ، وزيد القائم ، وباب الإخبار كله مطرد على هذا ، وإثنا جاز ذلك عندهم لأن الفائدة في قولك : « الذي قام زيد » كالفائدة في قولك : « زيد » (٤) الذي قام ، وكذلك الفائدة في قولك (د) : « زيد القائم » كالفائدة في قولك : « القائم زيد » ، ولولا أن الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا ، ومن أظرف ما في هذا الأمر أن جماعة من النحويين لا يجيزون [تقديم خبر المبتدأ عليه (٦) إذا كان معرفة ، فلا يجيزون] (٧) أن يقال : « أخوك زيد » والمراد : زيد أخوك (٨) ، واحتجوا بشيئين :

-
- (١) م : « السائل » ولعله الأصح .
 - (٢) د ، ه : « قائم » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، م .
 - (٣) ف ، ل : « أو القائم » .
 - (٤) « زيد » ليست في م .
 - (٥) « في قولك » ليست في م .
 - (٦) ف : « لا يجيزون تقديم الخبر عليه » تحريف .
 - (٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .
 - (٨) انظر شرح المفصل : ٩٩/١ والهمع : ١٠٢/١ .

أحدهما : أن المعرفتين متكافئتان ، ليست إحداهما أحقّ بأن
يسند إليهما من الأخرى ، وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة إذا
اجتمعتا •

والحجة الأخرى : أنّه يقع الإشكال فلا يعلم السامع أيّهما
المسند (١) وأيّهما المسند إليه ، فلمّا عرض فيهما (٢) الإشكال لم يجر
التقديم والتأخير ، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمنفعل إذا وقع الإشكال
فيهما لم يجر تقديم المنفعل ، كقولك : « ضرب موسى عيسى » ، وهذا
قول قوي جداً ، غير أنّ النحويين كلهم لم يتفقوا عليه ، فعلى مذهب
هؤلاء لا يجوز أن يكون « شرّ النساء » خبراً مقدّماً بوجه من
الوجوه ، فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما توجه
صناعة النحو ، وإن كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع
المنطقيين لا أخفّ في ذلك خلافاً بينهم : إنّ في القضايا المنطقية قضايا
تنعكس ، فيصير موضوعها (٣) محمولاً ومحمولها موضوعاً ، والفائدة
في كلا الحالين واحدة ، وصدقها وكيفيتها محفوظة علىها ، قالوا :
فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمّي ذلك (٤) انقلاب
القضية لا انعكاسها ، ومثال المنعكس من القضايا قولنا : « لا إنسان
واحد بحجر » ، ثم نعكس فنقول : « لا حجر واحد إنسان » ، فهذه
قضية (٥) قد انعكس موضوعها (٣) محمولاً ومحمولها موضوعاً ،

(١) « أيّهما المسند » ليست في م •

(٢) د ، م : « تعريف ، وما أثبت عن سائر النسخ •

(٣) م : « موضعها » تعريف •

(٤) م : « بذلك » تعريف •

(٥) م : « القضية » •

والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة، ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا :
«كلُّ إنسان حيوان» ، فهذه قضية صادقة ، فإنَّ صيِّرنا موضوعها (١)
محمولاً ومحمولها موضوعاً [ه : ٧٧] ، فقلنا : « كلُّ حيوانٍ
إنسان » عادت قضية كاذبة ، فهذا يسمونه انقلاباً لا انعكاساً ،
وبالله التوفيق .

في كتاب المسائل للبطلانيوسي أيضاً ما نصه (٢) :

سأل سائل (٣) أدام الله عزك (٤) مَنْ (٥) بقي (٦) عندنا من طلبة
النحو عن مسألة وقعت، وهي (٧) : إذا سميت رجلاً بالالف من ما كيف
يكون بناء (٨) الاسم من ذلك وصورته في الخط ؟ فجاوب عن ذلك
المسؤول بما هذه (٩) نسخته :

-
- (١) « موصفها » تحريف .
 - (٢) المسائل والأجوبة الورقة : ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ .
 - (٣) المسائل : « السائل » ،
 - (٤) المسائل : « تأييدك » .
 - (٥) المسائل : « لمن » تحريف .
 - (٦) ف : « يبقى » .
 - (٧) المسائل : « منه » تحريف .
 - (٨) د ، ف ، ل : « بناؤه » تحريف . وما أثبت عن م ، ه ، المسائل .
 - (٩) « هذه » ليست في المسائل . وفي م : « بما في هذه » زيادة لا يقتضيها السياق .

تَأَمَّلْتُ أَعَزَّكَ اللَّهُ هَذَا السُّؤَالُ (١) ، وَالْقِيَاسُ النُّحَوِيُّ يَقْتَضِي
 أَنْ لَا يَشْتَرَطُ التَّسْمِيَةُ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ مِثْلَ هَذَا ، إِذْ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُبْنَى
 الْأَسْمُ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْمَذْكُورُ أَوَّلَ ذَلِكَ الْأَسْمِ ، فَإِنْ كَانَ
 كَمَا شَرَطَ سَاكِنًا (٢) فَلَا بَدَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى النُّطْقِ بِهِ ،
 فَيَخْتَلِّ (٣) الْحَرْفُ السَّاكِنُ عَلَى حَالِهِ الَّتِي كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يُغَيَّرَ عَنْهَا
 فِي التَّسْمِيَةِ [بِهِ] (٤) لَثَلَا تَشْتَبِهَ التَّسْمِيَةُ بِمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ ،
 مِثْلَ ذَلِكَ كَمَنْ قَالَ : سَمَّ لِي رَجُلًا بِالْأَلْفِ مِنْ إِكْرَامٍ (٥) أَوْ مَا كَانَ
 مِثْلَهُ إِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْحَرْفَ السَّاكِنَ (٦) الْمَذْكُورَ يَحْرُكُ (٧) بِالْفَتْحِ ،
 فَلِهَذَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَسْتَنَعَ التَّسْمِيَةُ بِالْأَلْفِ مِنْ « مَا » ، وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ
 يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى رَجُلٌ بِالْأَلْفِ مِنْ « مَا » فَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ قِيَاسِ
 النُّحُوِّ أَيْضًا وَمَجَارِيِ التَّعْلِيلِ فِيهِ (٨) ، فَيَنْبَغِي عَلَى [د : ٢٣١] تَجْوِيزَ
 ذَلِكَ أَنْ تَحْرُكَ الْأَلْفُ السَّاكِنَةُ مِنْ « مَا » بِالْفَتْحِ لِمَا سَنَذْكُرُهُ (٩) بَعْدَ

-
- (١) بَعْدَهَا فِي الْمَسَائِلِ : « وَقَلِمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ فِيمَا اطَّلَعْتُ مِنْ كُتُبِ النُّحُوِّ غَيْرِ
 أَنْ الْقِيَاسَ » .
- (٢) الْمَسَائِلُ : « فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا كَمَا شَرَطَ » .
- (٣) ل : « فَيَخْتَلِّ » تَصْحِيفٌ .
- (٤) زِيَادَةٌ عَنِ الْمَسَائِلِ وَلَيْسَتْ فِي دُوسَائِرِ النَّسَخِ .
- (٥) كَذَا فِي الْمَسَائِلِ ، وَفِي دُوسَائِرِ النَّسَخِ : « أَكْرَمَ » تَحْرِيفٌ .
- (٦) « السَّاكِنُ » أَيْسَتْ فِي م .
- (٧) ف : « يَجْرِي » تَحْرِيفٌ .
- (٨) بَعْدَهَا فِي الْمَسَائِلِ : « وَمَدَاخِلُ تَصَارِيفِهِ وَمَبَانِيهِ فَيَنْبَغِي ... » .
- (٩) الْمَسَائِلُ : « نَذْكُرُهُ » .

إن شاء الله تعالى ، فتصير همزة (١) مفتوحة ، ثم يزداد عليها من جنسها ألف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبنياً على أقلّ حروف الأسماء الأعلام المتمكّنة ، وذلك ثلاثة أحرف ، كما قالوا إذا سمّيت رجلاً بالسّين من « سوف » ، فإنّك تزيد على السين ألفاً وهمزة ليكون (٢) الاسم على أقلّ البناء في المتمكّن العلم كما قلنا ، فتقول (٣) : « جاءني ساءٌ » و « رأيت ساءً » و « مررت بساءٍ » ، وكذلك فعلنا في مسألتنا لمّا (٤) حرّكنا الألف الساكنة من « ما » بالفتح لما نذكره بعدد ، وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة ألفاً وهمزة من جنسها ليكمل البناء الأقلّ المذكور ، فجاء على وزن بَكْرٍ فنقول منه في الرفع [هـ : ٧٨] « جاءني أأٌ » [وفي النصب] (٥) : « رأيت أأٌ » [وفي الخفض] (٥) : « مررت بأأٌ » ، فهذا بناؤه وصورته في الخط ، وإن شئت كتبه بالعين وأسقطت (٦) الثالثة التي هي عين الوزن استخفافاً ، لئلا يجتمع ثلاث ألفات في كلمة واحدة (٧) ، فإن قيل : فكيف (٨) استجزت إسقاط هذه الألف من

(١) هـ : « همزته » تحريف .

(٢) المسائل : « ليكمل » وسترّد بعد قليل بهذا اللفظ .

(٣) المسائل : « قالوا » : فتقول في ذلك « . »

(٤) المسائل : « ما » تحريف .

(٥) زيادة عن المسائل ، وليست في دوائر النسخ .

(٦) ل : أسقط . تحريف .

(٧) بعدها في المسائل : « فقد كرهوا ذلك » .

(٨) م : « كيف » .

مثل (١) هذا الاسم وأنت قد بنيت على ثلاثة أحرف ، وهو أقل البناء (٢)
فقد أدخلت بينائك في الخط ؟ فالجواب (٣) : أنا وجدنا مثل هذا
الاسم من الوزن والتمكش قد أسقط منه ألف عين الوزن في الخط ،
وأبقوه على حرفين ، وذلك الاسم "أل" ، فقد اتفقوا في المصحف وغيره
على كنهه بألف واحدة ، وكان فيه ألفان (٤) ، إذ وزنه أال فسهلوا
الهمزة الوسطى (٥) ثم أسقطوها فبقي من الاسم حرفان ، وإنما
استجازوا مثل ذلك لدلالة الباقي على الذهاب ، وطلباً (٦) للاختصار
الذي كلام (٧) العرب مبني عليه ، ولذلك جوزنا نحن كتباً إلى
بالعين قياساً على ذلك (٨) ، وإنما قلنا : إن تحرك الألف الساكنة (٩)
من « ما » بالفتح لأتتها لما كانت أول الاسم ساكنة ، واحتاجت إلى
حركة ليتوصل إلى النطق بها ، كانت الفتحة أولى بها من الكسرة
والضمة (١٠) ، لأن الألف تتوالد من الفتحة إذا أشبعت ،

-
- (١) « مثل » ليست في م .
 - (٢) بعدها في المسائل : « في مثل هذا » .
 - (٣) بعدها في المسائل : « عن ذلك أنا ... » .
 - (٤) م : « لأن فيه ألفين » تحريف .
 - (٥) بعدها في المسائل : « الساكنة ثم ... » .
 - (٦) المسائل : « طلباً » .
 - (٧) د : « كلم » وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
 - (٨) المسائل : « على مثل ذلك » .
 - (٩) « الساكنة » ليست في م .
 - (١٠) المسائل : « ومن ضمة » .

وتنقلب (١) بسببها إذا كانت (٢) بعدها حركة على ياء أو واو ، نحو : قال (٣) ونام ، فكانت الفتحة أولى بتحريك (٤) الألف من غيرها لذلك ، وأيضاً فهذه الألف المسمّى بها من « ما » قد صارت أولاً (٥) وأصلاً وفاء الوزن من هذا الاسم ، فصارت كألف أخ وأب (٦) وهما ألفا قطع ، وأصل حركة ألف القطع الفتح إلا ما شذّ لمعنى ، وأيضاً فلا تكسر وتصح (٧) من (٨) الألفات السواكن عند الحاجة إلى ألف الوصل (٩) ، وهذه الألف ليست كذلك ، فصحّ بذلك كله (١٠) ما قلنا (١١) . وفي هذا (١٢) اللَّمَع كفاية فيما قصده (١٣) ، فهذا

-
- (١) هـ : « وتنقلب » تحريف .
(٢) ف ، ل ، المسائل : « كان » .
(٣) هـ : « قام » .
(٤) هـ : « لتحريك » .
(٥) رسمت في د : « طولا » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
(٦) المسائل : « وألف أب » .
(٧) المسائل : « ويضم » تحريف .
(٨) م : « مع » تحريف .
(٩) هـ : « إلا ألفات الوصل » .
(١٠) ف ، ل : « كل » تحريف .
(١١) المسائل : « قلته » .
(١٢) ف ، المسائل : « هذه » . واللَّمَع : الطَّرْح والرمي ، واللَّمَع : تلميع يكون في الحجر والثوب واحده : لَمَعَة .
(١٣) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من المسائل والأجوبة .

أدام الله تأييدك نصّ الجواب ، وما كان من الواجب (١) أن يكتب
 مثل هذا الجواب لمثلك إلا نص السؤال مجرداً ، إلا أنه تعيّن كسب
 السؤال والجواب لأمر وقع ، وذلك أنّه وقف (٢) على هذا السؤال
 والجواب رجل ينتمي إلى علم النحو ، فقال : إن هذا الجواب ناقص
 عمّا يجب ، وزعم (٣) أن على المسؤول في هذه المسألة أن يجاب فيها
 على كل وزن [هـ : ٧٩] جاء في كلام العرب من الثلاثية إلى السباعية ،
 وزعم أنه يجوز (٤) أن يسمى بالألف من ما رجل (٥) فيبنى منه الاسم
 على كل وزن حتى على وزن اشهب (٦) ، وأن لا يقتصر في التسمية
 به على أقل الأوزان المتمكنة ، بل يجوز على كل وزن ، وعضد (٧)
 قوله بأن قال : ابن لي من ألف ما مثال جَحْمَرِش لصح البناء على
 ذلك (٨) المثال وغيره ، وهذا فيما رأينا خلاف مقاييس

-
- (١) المسائل : « فهذا أدام الله تأييد الفقيه الأجل الأستاذ نص جواب بعض
 الطلبة وما كان الواجب » .
 (٢) م : « أنه إذا وقف » زيادة لا يقتضيها السياق .
 (٣) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من المسائل والأجوبة .
 (٤) المسائل : « في كلام العرب من الأوزان الثلاثية وما فوقها الى السباعية
 وأنه يجوز .. »
 (٥) « رجل » ليست في المسائل .
 (٦) د ، هـ ، المسائل : « اشهبات » تصحيف ، وما أثبت عن ف ، ل ، م .
 وجاء بعدها في المسائل : « واغديدان » .
 (٧) المسائل : « بل يجوز على كل وزن ويجب وزعم أن ذلك كله جائز بل
 واجب وعضد ... » .
 (٨) المسائل : « البناء من ذلك على ذلك » .

النحو (١) ونحن واقفون عند قليل علمنا منه ، لا تتجاوز (٢) قول هذا المدعي (٣) إلا عن دليل واضح نميل إليه ، أو هدى من مثلك نعول عليه ، فعسى أدام الله تأييدك أن تمنّ بالوقوف على هذه الجملة ، وتسطّوّل على الجميع بإشارة كافية منك إلى ما يجوز من هذا كله (٤) ، والله يبيّنك للعلوم تحيّيها وللقلوب تكشف عنها وتجلّوها (٥) بحوله وطوّله .

الجواب : وقتت (٦) على سؤال السائل وإجابة المجيب (٧) واعتراض المعارض ، والذي تقتضيه صناعة النحو والتصريف (٨) أنّه (٩) إذا سمي بحرف من الحروف (١٠) لزم أن يزداد عليه حتى يبلغ

-
- (١) بعدها في المسائل : « وحزم أهله ونحن » .
(٢) م : « لمثل » تحريف ، المسائل : « مثل » .
(٣) بعدها في المسائل : « الزاعم » .
(٤) بعدها في المسائل : « وما لا يجوز » .
(٥) م : « وتجوّلها » ، هـ : « وتحوّيها » وكلاهما تحريف ، وبعد هذه الكلمة في المسائل : « سلام الله تعالى من الكاتب والسائلين على الفقيه الأستاذ » وقوله : « بحوله وطوله » ليس في المسائل .
(٦) المسائل : « وأجاب الفقيه الأستاذ أبو محمد أدام الله عزه وقتت » .
(٧) « وإجابة المجيب » ليست في المسائل .
(٨) د : « والتصرف » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ ، وليست الكلمة في المسائل .
(٩) « أنّه » ليست في المسائل .
(١٠) م : « الحرف » تحريف .

بصيفته أقل ما تكون عليه صيغ الأسماء المتمكنة ، وذلك ثلاثة أحرف ،
ويُتْرَاد على كل حرف حرف من نوعه ، فيقال في ما : ماء وفي لا : لاء وفي
لو : لوء وفي إي : إي ، وإنما فعل النحويون ذلك لأنهم رأوا العرب
قد فعلت مثل ذلك فيما أعربت به وصيَّرتُه اسماً من هذه الحروف ، ألا
تري قول التَّمْرِ بن تَوَلَّب (١) :

عَلِقْتُ لَوْأً تَكَرَّرُهُ إِنَّ لَوْأً ذَاكَ أَعْيَانًا

وقال القطامي (٢) :

وَلَكِنْ أَهْلَكْتَ لَوْأً كَثِيراً

وَقَبْلَ الْيَوْمِ عَالَجَهَا قِدارُ

وإنَّ أراد مريد أن يسمي من حرف قد سمي به مثل (٣) جعفر
أو جَحْمَرٍش ونحوهما (٤) من أمثلة كلام (٥) العرب كان له ذلك .
وأما قول المعترض : إن جواب المجيب لا يصح ولا يكمل حتى
يتكلَّف أن يصوغ من الحرف الذي يسأل عنه على جميع أوزان كلام

(١) ديوانه : ١٢٠ ورسائل أبي العلاء : ٨١ والمختصر : ٥٠/١٧ .
والبيت بلا نسبة في المختضب ١/٢٣٥ .

(٢) لم أجد البيت في طبعتي ديوانه (طبعة ليدن وطبعة العراق) ، وهو
من قصيدة في ديوان عدي بن زيد العبادي : ١٣٣ ، وورد بهذه النسبة
في مجمع البيان للطبرسي : ٤٩٩/١٠ ، وقدار المذكور في البيت هو
قدار بن سالف عاقر الناقة .

(٣) المسائل : « مثال » .

(٤) م : « ونحو مما مر » تحريف .

(٥) « كلام » ليست في م .

العرب [ه : ٨٠] فَإِنَّهُ تَعَسَّفٌ وَغَيْرُ لَازِمٍ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ عَلَيْهِ السَّائِلُ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِهِ ، وَأَمَّا التَّسْمِيَةُ بِالْأَلْفِ مِنْ مَا وَلَا فَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ جَنِيٍّ ، وَفِيهِ خِلَافٌ لِمَا قَاسَهُ هَذَا الْمُجِيبُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ (١) ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُصَيِّرَ الْأَلْفَ مِنْ « لَا » اسْمًا زِدْتَ عَلَى الْأَلْفِ أَلْفًا ثَانِيَةً ، فَتَجْتَمِعُ الْأَفَانُ سَاكِنَتَانِ فَتَحْرُكُ الْأُولَى مِنْهُمَا (٢) بِالْكَسْرِ لِالتَّجَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَتَنْقَلِبُ الثَّانِيَةُ [يَاء] (٣) بَانْكَسَارٍ (٤) مَا قَبْلَهَا فَتُصَيِّرُ إِيَّاهُ ، وَلَا يَكُونُ اسْمٌ مُتِمِّكِنٌ عَلَى حَرْفَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ ، فَتُرِيدُ عَلَى الْيَاءِ يَاءٌ أُخْرَى وَتَدْغَمُ الْأُولَى فِيهَا ، فَتَقُولُ : إِيَّاهُ ، كَمَا تَقُولُ إِذَا صَيَّرْتَ فِي الْخَافِضَةِ اسْمَ رَجُلٍ : رَفِيَّاهُ .

قال ابن جني (٥) : وإن (٦) بنيت من هذه الكلمة فعلاً على حدِّ قولك : كَوَّفَتْ كَافًا وَقَوَّفَتْ قَافًا وَسَيَّيْتُ وَعَيَّيْتُ عَيْنًا لَزِمَكَ أَنْ تَقُولَ : آوَيْتُ أَلْفًا . قال (٧) : وَإِنَّمَا جَعَلْنَا قِيَاسَ عَيْنِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنْ تَكُونَ وَآوَاءً دُونَ أَنْ تَكُونَ يَاءً لِأَنَّ لَنَا زِدْنَا عَلَى الْأَلْفِ أَلْفًا وَاحْتِجَاجَ

-
- (١) انظر سر صناعة الاعراب الورقة : ٣٣٠ نسخة الظاهرية ، ويبدو أن ابن السيد نقل كلام ابن جني بتصريف .
- (٢) « منهما » ليست في م .
- (٣) زيادة عن م والمسائل وليست في د وسائر النسخ .
- (٤) م ، ه . المسائل : « لانكسار » .
- (٥) قوله : « ابن جني » ليس في المسائل ، وانظر كلام ابن جني في المنصف : ١٥٤/٢ .
- (٦) ف ، م ، ه . المسائل : « فإن » .
- (٧) « قال » ليست في م .

إلى زيادة حرف ثالث ليتم الاسم (١) ثلاثة أحرف صارت الألف الزائدة
 [واقعة موقع عين الفعل ، وإذا كانت الألف] (٢) المجهولة ثانية (٣)
 عيناً أو في موضع العين وجب على ما وصّانا به سيويه أن نعتقد فيها
 أنها منقلبة عن واو ، حملاً على باب طوَيْت وشَوَيْت لأنّه أكثر من
 باب حَيَّيت وعَيَّيت ، فصارت إيّ كأنّها من باب رقيّ وسيّ
 ونحوهما مما عينه واو ، فكما أنّك لو بنيت من القِيّ والسّيّ
 فعَلْتَ لقلت : قَوَيْت وسَوَيْت ، فأظهرت العينين واوين (٤) ، فكذلك
 تقول في فعَلْتَ (٥) من إيّ التي أدّى إليها القياس : آوَيْت .

فهذه [مسألة] (٦) قد كفانا (٧) ابن جني فيها (٨) التعب وأرانا
 وجه (٩) القياس فيها ، فينبغي لمن أراد أن يصوغ منها مثلاً على
 بعض (١٠) أمثلة كلام العرب أن يجربها مجرى أوى يأوي ، ويركب
 على ذلك قياسه ، فيقول في مثال جعفر منها : آيّا وفي مثال سفرجل :

-
- (١) م : « لئاسم » .
 (٣) زيادة عن المسائل وليست في د وسائر النسخ .
 (٣) كذا في هـ والمسائل ، وفي د وسائر النسخ : « ثابتة » تصحيف .
 (٤) ف : « العينين من واوين » ، زيادة لا يقتضيها السياق .
 (٥) جاء مكان « فعلت » في ل « فعلتين » تحريف .
 (٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .
 (٧) المسائل : « كفى » .
 (٨) م : « قد كفانا فيها ابن جني » .
 (٩) المسائل : « وأرى » .
 (١٠) هـ : « على صورة بعض » .

أَوَيْكَ فِي مِثَالِ جَحْمَرٍ ش : أَتَيْتَنِي [د : ٢٣٢] فِي مِثَالِ
إِوَزَةٍ : إِيَّكَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَبِاللَّهِ الْيَوْفُتُق .

وَفِي الْمَسَائِلِ لِلْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطَلِيِّ وَسِي :

مَسْأَلَةٌ (١)

وَرَدَتْ مِنَ الشَّعْرِ مَنَظُومَةٌ فِي أَيْيَاتٍ مِنْ شَعْرِ وَهِيَ [ه : ٨١] :

جَوَابُكَ يَا ذَا الْعِلْمِ إِنِّي لَسَائِلُ
عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ ذَا النَّحْوِ تَخْفَى وَتَعْظُمُ
فَأُورِدُ عَلَيْهَا مِنْ كَلَامِكَ شَافِيًا
تُبَيِّنُ بِهِ كُلَّ الْبَيَانِ وَتُفَهِّمُ
فَمِثْلُكَ لِلِإِفْهَامِ يُدْعَى وَتُرْتَجَى
فَوَائِدُهُ إِنَّ جَلَّ أَوْ عَنْ (٣) مُبْهَمُ
عِلَامَ تَعْلِيلِ الشَّيْءِ عِلَّةٌ غَيْرُهُ
فَتَسْقِطُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُسَلَّمُ
وَيَبْرَأُ إِنْ أَضْحَى سِوَاهُ مُسَلَّمًا
مِنْ إِعْلَالِهِ وَهُوَ الْعَلِيلُ الْمُسَقَّمُ

(١) هي المسألة الثالثة والخمسون من المسائل والأجوبة .

(٢) المسائل : « علينا » .

(٣) هـ : « عز » تعريف ، وعن « يعين » : اعترض .

وما القول في « لا بأس » إنَّ يَكُ مُعْرَباً
فَخَذَفْتُكَ للتَّوِينِ تَكْرُ « معظَّم »
وإنَّ يَكُ مَبْنِيّاً فَقَوْلُكَ نَصْبُهُ
بِلا خَطَاٍ يُحْصَى عَلَيْكَ وَيُثْرَسَمُ
وإنَّ يَكُ مَبْنِيّاً لَدَيْكَ وَمُعْرَباً
فَذَا التَّشْكُرُ أَذْهَى (١) فِي النُّفُوسِ وَأَعْظَمُ
فَبِرْدٌ غَلِيلاً فِي تَفُوسٍ كَأَنَّهَا
طَيُّورٌ ظِمَاءٌ حَوْلَ عِلْمِكَ حَوْثٌ
وَلَمْ صَرَفُوا مَا كَانَ وَصفاً مُؤَثَّلاً
كَعَاقِلَةٍ وَالْوَصْفُ بِالْمَنْعِ يُحْكَمُ
وَلَمْ يَصْرِفُوهُ (٢) اسماً لِدَاتٍ مُعْرَفَةً
وَذَلِكَ بِطَنْلٍ يَبْطُلُ الْبَابَ مُعْظَمُ
أَيُّصْرَفُ وَالتَّأْنِيثُ (٣) فِيهِ مُحَقَّقٌ
وَيُثْمِنُهُ إِنْ كَانَ لَغَوّاً وَيُحْزَرَمُ
فَقَرَطِيسٌ بِسَهْمٍ الْعِلْمِ آغْرَاضٍ مَطْلَبِي
وَلَا تَكُ فِيهِ الظَّنُّ بِالْغَيْبِ تَرْجُمُ

(١) ل : « أَوْهَى » تحريف .

(٢) د ، ف « وَلَمْ يَصْرِفُوا » ، هـ : « وَلَمْ صَرَفُوا » وكلاهما تحريف . وما أثبت عن ل ، م ، المسائل .

(٣) ف : « أَيَصْرِفُ ذُو التَّأْنِيثِ » تحريف .

فأجاب أبو محمد بن السيّد رحمه الله (١) :

سألتَ لعمري عن مسائلٍ تقضي
جواباً وتفهيماً (٢) لمن يتعلّم
لأنّ اطراء الحُكْم ليس يلزِم
إذا أُوجِبَتْه علةٌ ليس تلزِم
وقد أُوجِبُوهُ في مواضع جمّةٍ
بلا علة تقضي بذلك وتَحْكُم
سوى علّةٍ لفظيّةٍ وتناسبٍ
خفيٍّ يراه الماهر المتقدّم
لأنّ تصاريّف الكلام شبيهة
بنشئ فروع عن أصول تقسّم
فيُشْرَك منها الجزء (٣) أقسامه التي
تناسبه فيما يصحّ ويستقيم
وفي كل علمٍ إنْ ظُرتْ تسامُح
كثيرٌ وإقناعٌ وظنٌّ مُرَجَّمٌ
وما النحو مختصاً بذلك وحده
لمنْ يُكثِرُ التَّنْقِيرَ عنه ويُنْعِمُ

(١) رحمه الله لم تذكر في ف .

(٢) المسائل : « وتعريفاً » .

(٣) كذا في المسائل ، وفي د وسائر النسخ : « الجر » . تحريف .

ولَكِنْ لَهُ فِيمَا وَجَدْنَا ظَائِرٌ
 يراها بعين اللُّبِّ مَنْ يَتَوَسَّمُ
 فَلَا تَطْلُبَنَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةً
 فَإِنَّكَ تَعْدُو (١) إِنْ فَعَلْتَ وَتَظْلِمُ [هـ: ٨٢]
 سَاءَ ضَرْبُ أَمْثَالٍ لِمَا أَنَا قَائِلٌ
 لَهَا مَوْقِعٌ فِي لُبِّ مَنْ يَتَقَهَّمُ
 أَلَمْ تَرَ أَنَّ الدَّاءَ يَسْرِي دَفِيقَهُ
 فَيُضْئِي بَعْدَوَاهُ الصَّحِيحَ وَيُؤَلِّمُ
 وَيَنْزِعُ عِرْقَ الشَّوْءِ مِنْ بَعْدِ غَايَةٍ
 فَيَسْرِي بِهِ فِي النَّسْلِ دَاءً وَيَعْظُمُ
 [كَحَذْفِهِمْ لِلْهَمْزِ مِنْ يَكْرُمُ الْفَتْى
 مُشَارَكَةً فِيمَا جَنَى الْمُتَكَلِّمُ] (٢)
 وَحَذْفُكَ وَאוِ الْوَعْدِ (٣) حَمَلًا عَلَى الَّتِي
 تَعْلُ ثَوْدًا حُكْمٌ مِنَ النُّحُورِ مُحْكَمٌ (٤)
 كَذَاكَ قَرِينَ الشَّوْءِ يَرُدِّي قَرِينَهُ
 وَيُنْجِي مِنَ الشَّرِّ الْبِعَادَ وَيَعْصِمُ

-
- (١) في دوائر النسخ : « فلم تك تعدو » تعريف ، وما أثبت عن المسائل .
 (٢) ليس في د ، وأثبتته عن سائر النسخ والمسائل .
 (٣) ف : « العمد » تعريف .
 (٤) م : « يعكهم » .

لذلك أرّدى من جهينة ياءها
 مقارنة الهاء التي تهضم
 ونجى قرشاً أن يصاب بياؤه
 تنائي قرين الشوء فهو مسلم
 ألم تر صواماً نجت إذ تباعدت
 عن اللام من داءٍ غلت فيه صيّم (١)
 وللجار أسباب يراعى مكانها
 وللرحم الدنيا حقوق تقدم
 كصحة عين الفعل من عور الفتى
 لصحتها في اعور والله أعلم
 وكاجتوراوا صحت لأجل تجاوزوا
 شفاعته ذي القربى لمن هو مجرم (٢)
 وقد زعموا التصحيح للواو فيهما
 إرادة تنبيه على الأصل منهن
 كأعولت يا تكلّى وأطولت يا فتى
 وأجودت (٣) ياسعدى وأغيلت تكتم

(١) انظر في ذلك شرح الشافية : ١٤٣/٣ .

(٢) كذا في المسائل ، وفي دوائر النسخ : « محرم » تصحيف .

(٣) د ، ل ، هـ : « وأجوت » تحريف وما أثبت عن ف ، م ، المسائل .

وإن شئت أجريت التحريك فيهما
كمجرى حروف اللين إن كنت تفهم
كما أن يرمى القوم أو يقعد الفتى
سواء إذا جازت أو حين تجزم
ومثل حباري في الإضافة عندهم
غدت جمرى في ما به النحو يحكم
ومكوزة (١) شبه بذلك (٢) ومحجب (٣)
وثهليل (٤) إن حصلت قولي ومريم
وقد جعلوا للإسم سيمى لكونه
على مثل وزن الفعل (٥) فيما تيمسوا
فقالوا لمن يشكي الخليل ويشكي
إلام ولكن أنت يا صاح ألوم (٦)
وقد يلحقون (٧) الضدّ طوراً بضدّه
كربّ فتى أو دى (٨) وكم نيل مغنم

-
- (١) هـ : « ومكوزة » تحريف - انظر المنصف : ٢٧٥/١ ، ٢٩٦/١ .
(٢) المسائل : « لذلك » .
(٣) د : « ومجب » تصحيف ، وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
(٤) قال في القاموس (التهليل) : « تهليل : جبل ورجل والضلال بن تهليل ممنوعاً كجعفر وقتنقذ » اهـ .
(٥) م ، هـ : « على وزن مثل الفعل » .
(٦) د ، ف ، ل هـ : « الام ولكن يا أنت ألوم » ، م : « للام ولكن ما أنت ألوم » وكلاهما تحريف وما أثبت عن المسائل .
(٧) م ، هـ : « يلجئون » تحريف .
(٨) ل : « أمدى » تحريف .

جواب المسألة الثانية :

و « لا بأس » في إعرابه وبنائه
 بأيّهما قلت اعتراض " مثلزم " [ه : ٨٣]
 لحذفك تنوين الذي هو معرب
 وذلك رأيي " عندنا لا يسلم
 وإن يك (١) مبنياً فقيم وصفته
 على لفظه والشكر في ذاك أعظم
 وجمعك للضدين أعظم شناعة
 ولم يتوهم فيه ذا (٢) متوهم
 وقد أكثروا فيه المقال وشققوا (٣)
 إلى أن أمكثوا الساطرين وأبرموا
 وأكثر ما قالوه ما فيه طائل
 لقارئه إلا الكلام المنتم
 فمن قائل ظن البناء وقائل
 [يظن به الإعراب فيما يرجم
 ورأي ذوي التحقيق أن بناء] (٤)
 يضارع إعراباً وذا الرأي أحكم

(١) م : « كان » .

(٢) م : « ذو » تحريف .

(٣) ه : « وشتوا » .

(٤) ليست في د وسائر النسخ ، زدتها عن المسائل .

كما ضارع الإعراب في غيره (١) البناء
إذا قلت : جارات لأسماء أكترم
توسط بين الحالتين فأمره
خفي على غير التحارير منهم
لذا كثر الإشكال فيه فلم يبين
وخلط فيه كل من يتكلم
وبشبهه حال المنادى كلاهما
من النحو فخصوص " بهذا ومعلم (٢)
لذلك جاز الحمل للوصف فيهما
على اللفظ والمعنى كما جاء عنهم
فهذا الذي أختار فيه لأثمه
لمبصره أهدي سيلاً وأقوم

جواب المسألة الثالثة :

وليست (٣) تعدّ التاء في النجوة
لشيء سوى الأعلام إن كنت تعلم
وما كان فرقاً لم يعدّ بعلّة
كذا قال ذو الفهم النيل المعظم

-
- (١) م : « وغير » تعريف .
(٢) كذا في المسائل وفي دوسائر النسخ : « ويعلم » .
(٣) هـ : « ولست » .

يراعون في ذاك اللزوم كطلحة
وليس يراعى منه ما ليس يلزم
وعليه أن الصفات مقيسة
على الفعل في تصرفها إذ تقسم
فقام وقامت منهما صيغ قائم
وقائمة فيما تقول وتزعم
لذا أكتوا الأوصاف طوراً وذكرها
لما أرجؤوا في الفعل منها وقدّموا
وما لم يصح منه فليس مؤثراً
كقولهم: هند ولود ومثم^(١)
وتأيننا للفعل ليس حقيقة
ولا لازماً بل ضده فيه ألزم
فأضعفها (٢) ضعف الذي هو أصلها
كذا ضعف أصل الشيء يوهي (٣) ويهدم
وقوى التي في (٤) الاسم أن ليس جارياً
على الفعل فالتأنيث فيه مخيّم [هـ : ٨٤]

-
- (١) د، ل : « ومقيم » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
(٢) كذا في هـ والمسائل ، وفي د وسائر النسخ : « فأضعفها » تحريف .
(٣) د، ف ل : « يوهي » ، م : « يرمي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن هـ والمسائل .
(٤) « في » ليست في م .

وَعِلَّةٌ سَكْرَى أَوْ جَلْثَوَاءَ (١) فَرْدَةٌ
 وَلَكِنَّهَا كَالْعِلَّتَيْنِ لَدَيْهِمْ
 كَذَا عِلَّتَا (٢) تِلْكَ الصِّفَاتُ كَعِلَّةٍ
 قَضَى فِيهِ بِالْعَكْسِ الْقِيَاسُ الْمَقْدَمُ (٣)
 إِذَا عُدَّ فِي ذَاكَ اللَّزُومُ بَعِلَّةٍ
 مُسَلَّمَةٌ فَالضَّدُّ فِي ذَا مُسَلَّمٍ
 فَدُونُكُمَا تَحْوِي غَوَامِضَ جَمَّةٍ
 مِنْ (٤) الْعِلْمِ لَا يَبْدُو عَلَيْهِنَّ مِيسَمٌ
 ضَرِبَتْ لَهَا أَمْثَالُهَا بِنِظَائِرٍ
 مِنْ الْحَسَنِ (٥) عَنْ مَعْقُولَيْنَّ تَتَرَجِّمُ
 وَزِدَتْ أَمْوَرًا قَادَهَا الطَّبْعُ سَمْحَةً
 وَسَاعَدَنِي فِيهَا الْقَرِيبُ الْمُنَظَّمُ
 وَأَكْثَرُ أَهْلِ النُّحُوِّ عَنْهُمْ نَائِمٌ
 وَأَفْقَاهِمُ عَنْهُمْ تَكْبُو وَتَكْهَمُ
 تَتِجَّةُ ذَهْنٍ صَاغَ مِنْهُمْ حَلِيَّةٌ
 تَحُلَّى بِهَا لِلْعِلْمِ جِيدٌ وَمِعْصَمٌ

-
- (١) معجم البلدان : ١٠٧/٢ .
 (٢) المسائل : « علة » تعريف .
 (٣) ف : « القياس من المقدم » زيادة لا يقتضيها السياق .
 (٤) المسائل : « ترى » تعريف .
 (٥) المسائل : « الجنس » ولعله الأصح .

تُبَاهِي بِطَلْيُونُسَ بِهَا كُلَّ بَلَدَةٍ
وَتَشْهَرُ (١) أَتَى وَجْهَتْ وَتَكَرَّمَ

فِي أَمَالِي ثَعْلَب (٢) : أَنْشَدَ الْفَرَزْدَقُ (٣) :

يَا أَيُّهَا الْمَشْتَكِي عُكْلًا وَمَا جَرَمَتْ
إِلَى الْقَبَائِلِ مِنْ قَتْلِ وَإِبَاسٍ
إِنَّا كَذَلِكَ إِذْ كَانَتْ هَمْرَجَةَ

نَسْبِي وَنَقْتُلُ حَتَّى [د: ٣٣٣] يُسَلِّمَ النَّاسُ

قال : قلت له : لَمْ (٤) قلت : مِنْ قَتْلِ وَإِبَاسٍ ؟ فقال :
وَيَحْك ! فَكَيْفَ (٥) أَصْنَعُ وَقَدْ قُلْتُ : حَتَّى يُسَلِّمَ النَّاسُ ؟ قال :
قلت : فَبِمَ رَفَعْتَهُ ؟ قال : بِمَا يَسُوءُكَ وَيَنْوَعُكَ (٦) ، قال ثَعْلَبُ : وَإِنَّمَا
رَفَعَهُ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَظْهَرِ بَعْدَهُ كَمَا تَقُولُ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا » ،

(١) كَذَا فِي لِ وَالْمَسَائِلِ ، وَفِي د ، ف ، م ، هـ : « وَتَشْهَد » .

(٢) أَمَالِي ثَعْلَب : ٤٠ .

(٣) لَمْ أَجِدِ الْبَيْتَيْنِ فِي دِيْوَانِهِ وَلَا فِي النِّقَاطِضِ ، وَهُمَا فِي الْمَحْتَسِبِ : ١٨٠/١

مَنْسُوبِينَ إِلَى الْفَرَزْدَقِ ، وَوَرَدَا بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْأَضْدَادِ : ١٠١ ، وَرَوَى

صَاحِبُ اللِّسَانِ (هَمْرَج) الشَّطْرَ الْأَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ الثَّانِي بِلَا نِسْبَةٍ .

وَعُكْلٌ : قَبِيلَةٌ فِيهِمْ غِبَاوَةٌ وَقَلَّةٌ ، وَالْهَمْرَجُ : الْإِخْتِلَاطُ .

(٤) د : « ثُمَّ » تَحْرِيفٌ ، وَمَا أَثْبَتَ عَنْ سَائِرِ النُّسخِ .

(٥) هـ : « كَيْفَ » .

(٦) سَاءَهُ مِنَ الْمَسَاءَةِ ، وَنَاءَهُ : أَثْقَلَهُ ، انْظُرْ كِتَابَ الْأَمْثَالِ لِأَبِي عَكْرَمَةَ

النَّضْبِيِّ : ٤٧ ، وَإِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ : ١٤٧ وَاللِّسَانُ (نَوَا) .

ولم (١) يظهر الفعل ، فرفعت كما تقول : « ضربت زيدا وعمر »
مضروب » •

في تذكرة ابن هشام :

حضر الفرزدق مجلس عبد الله (٢) بن أبي إسحاق ، فقال له :
كيف تنشده هذا البيت (٣) :

وعَيْنَانِ قَالَ اللَّيْلُ كُنَّا فَكُنَّا

فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

فأنشده : فعولان ، فقال له عبد الله (٤) : ما عليك (٥) لو قلت
فعولين ؟ فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبِّح لسبَّحت ونهض ، فلم
يعرفوا مراده ، فقال عبد الله : لو قال : فعولين الأخبر أن الله خلقهما
وأمرهما ، ولكنه أراد : هما (٦) يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر •

(١) الأمالي : « لم » •

(٢) ل : « مجلس أبي عبد الله » • تحريف • انظر مجالس العلماء : ٨٥ •

(٣) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه : ٢٩٧ وديوان المعاني : ٢٣٥/١
وأمالي المرتضى : ٢٠/١ وسمط اللآلي : ٤٠٨ ، وورد بلا نسبة في
الخصائص : ٣٠٢/٣ ، ورواية الديوان وسمط اللآلي بلفظ :
« فعولين » ورواية الخصائص وأمالي المرتضى وديوان المعاني بلفظ :
« فعولان » •

(٤) م : « فقال : فرفعت عبد الله » تحريف •

(٥) هـ : « ما كان عليك » •

(٦) هـ : « أنهما » •

قال أبو علي الفارسي في التذكرة : [ه : ٨٥]

سأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن
أَوَلَقَ (١) فقال الكسائي : أَفْعَل (٢) ، فقال مروان : اسْتَحْيَيْتُ
لك يا شيخ ، قال أبو علي : وذلك أن أَوَلَقَ (٣) يحتمل وجهين :
أحدهما : أن يكون فَوْعَلًا (٤) من تَأَلَّقَ البرق ، فتكون
همزته أصلاً .

والثاني أن يكون (٥) أَفْعَل من وَلَقَ إذا أسرع ، لأنَّ
الأَوَلَقَ الجنون ، وهي توصف بالسرعة ، ويكون (٦) أَلِقَ فهو
مألوق إذا أخذه الأَوَلَقُ (٧) من البذل اللازم ، كما قالوا عِيدُ
وأعياد (٨) . انتهى .

قال أبو حيان : ولا ينكر على الكسائي لأَنَّهُم قالوا : أولق فهو

-
- (١) جاءت في د وسائر النسخ : « ألف » ولعل ما أثبت هو الصواب .
 - (١) ف : « فعل » تحريف .
 - (٢) هـ : « ألق » تحريف .
 - (٣) م : « فعلا » تحريف .
 - (٤) « يكون » ليست في ف ، ل .
 - (٥) « ويكون » ليست في م .
 - (٦) م : « إذا أسرع لأن الأولق » تحريف .
 - (٧) انظر كلام ابن يعيش على البذل اللازم وغير اللازم في شرح المفصل : ١٢٢/٥ .

مألوق (١) ، قال : ولو ادَّعى مدَّع أنَّ الأصل الواو ، وأنها أبدلت
 همزة كقولهم في وُعِدَ : أُمِعِدَ (٢) ثم لزم البدل في مألوق وكثر (٣)
 هذا أكثر من أصله لكان قولاً • انتهى •

قال أبو حيان في شرح التسهيل :

من المسائل التي جرى فيها الكلام بين أبي العباس بن ولاد
 وأبي جعفر النحاس مسألة :

كيف تبنى من رجا مثل افعلكت ؟ سأل أبو جعفر عن ذلك ،
 فقال (٤) : ارْجَوْوْ ، فقال أبو جعفر : هذا خطأ ، لأنَّ (٥) لا نعلم
 خلافاً بين النحويين أنَّ الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من
 الفعل أنَّها تقلب ياء ، كما قالوا في أَفْعَلْتُ من غَزَوْتُ : أغزيت (٦)
 وفي استفعلت : استغزيت ، والوجه : ارجويت أرجوي ارْجواءً
 وأنا مُرْجَوٍ ، مثل احمررتُ أَحْمَرْتُ احمراراً وأنا مُحْمَرٌّ ،
 إلا أنَّك تقلب في ارجويت أرجوي وتدغم في احمرَّ يحمرُّ •

وقال محمد بن بدر (٧) البغدادي : قول أبي العباس في افعللت :

-
- (١) هـ : « مألوق » تحريف •
 (٢) ف : « أوعد » تحريف •
 (٣) د ، هـ : « وكثير » وما أثبت عن ف ، ل م •
 (٤) ف ، ل ، م : « فقال : أقول ... » •
 (٥) « لأنَّ » ليست في م •
 (٦) ل : « غزيت » تحريف •
 (٧) د : « وقال أبو محمد بن بدر » تحريف •

ارجووت (١) تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كل
 مسئل أن يتكلم بالمثل على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعد ، فافعلكت
 على الأصل ارجووت وعلى الإعلال : ارجووت ، ومن قال فيثولة (٢)
 كيثولة : فيثولة ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيثولة (٣)
 ذهب إلى [ه : ٨٦] اللفظ ، وإذا بنوا مثل عصفور من « غزا »
 قالوا (٤) : غزوؤ ، فالقراء يتركه على هذا ولا يعليه (٥) ، وسيبويه
 يعليه بعد ذلك ويقول : غزوي (٦) ، وقد ردد (٧) على ابن بدر
 مصنف كتاب سفر السعادة ، فقال : قول ابن بدر في ارجووت :

(١) م : « ارجووت » تحريف .

(٢) ف ، ه : « فيعلولة » تحريف ، د ، ل ، م : « فيمولة » تحريف ، ولعل
 ما أثبت هو الأصح قال ابن جني في المنصف : ١٠/٢ : « اعلم أن أصل
 هذه المصادر فيعلولة ، لأنها كانت في الأصل كيونونة وقيدودة
 وصيودورة بوزن عيضموز وحيزيون فاجتمعت الواو والياء وسبقت
 الأولى بالسكون فقبلوا الواو ياء وأدغموا فيها الياء الأولى فصارت في
 التقدير كيئونونة وقيدودة فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي
 هي عين الفعل فصارت قيدودة وكيئونونة » ا ه .

وذهب بعضهم إلى أن الياء المحذوفة من كيئونونة هي الزائدة وأن الباقية
 هي عين الكلمة انظر شرح شواهد الشافية : ٣٩٢ .

(٣) د ، ف ، ل : « قال » تحريف ، وليست في م أثبت عن ه .

(٤) ل : « يعلله » تحريف .

(٥) انظر الكتاب : ٤٠٧/٤ .

(٦) م : « ورد » تحريف .

إنه تمثيل على الأصل (١) غير صحيح ، لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما تُطَق بكَيَّنونة كما قال (٢) :

يَا لَيْتَ أَتَا ضَمَّنَا سَفِينَهُ
حتى يعود الوَصْلُ كَيَّنُونَهُ

وإِنَّمَا يُمَثَّل (٣) بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ ، كقولك في عدة إنه فعلة ، ولا تقول : عِلَّةٌ ، وفي غد إنه فعل ولا تقول فع ، ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن تمثيل الأصل ، [وإِنَّمَا سأل عما يصح أن ينطق به ، فما للمسؤول اقتصر على تمثيل الأصل] (٤) وترك ما ينبغي أن يقال ؟

قال أبو حيان : وما ردد به صاحب سفر السعادة لا يلزم ، ألا ترى ما قاله أبو بكر ابن الخيط في وزن ارْعوى : إنه يجوز أن يقال فيه : افْعَعَلْ وافْعَعَلِي ؟ فافْعَعَلْ (٥) على الأصل وافْعَعَلِي على الفرع (٦) ، قال : وذكر وزنه على الأصل أقيس ، فأدغم افْعَعَل في نحو احمر فصار افْعَلْ وأَعْل في نحو ارْعوى ، فجاز أن يقال : وزنه افْعَعْلْ وافْعَعَلِي •

(١) م : « الأصح » تحريف •

(٢) أنشد صاحب اللسان (كيون) البيتين وقال : « قال أبو العباس : أنشدني النهشلي » ووردا بهذه النسبة في شرح شواهد الشافية : ٣٩٢ وهما بلا نسبة في المنصف : ١٥/٢ والانصاف : ٧٩٧ والمتع : ٥٠٥ •

(٣) يوصل : تحريف •

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •

(٥) د : « فاعلل » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ •

(٦) د ، ف : « النوع » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ •

في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي (١) :

أنشدنا بعض الأدباء لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا المعروف بالقلقاط (٢) :

يا سائلي عن وزن مسحنك (٣)
 من أن آئنا وأنتي يأنني
 تقديره من أن مؤينتن (٤)
 ومن أني قولك مؤنني (٥)
 فهكذا تقديره منهما
 ليس على ذي بصر يعيبي (٦)
 [ثم الكسائي وتصغيره
 أسهل شيء أي شها الملقى] (٧)
 تصغيره لا شك (٨) فيه كسيت

- (١) طبقات الزبيدي : ٢٨٠ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة : ٢٥٣ .
- (٢) طبقات الزبيدي : « وأنشد بعض الأدباء لمحمد بن يحيى . . » .
- (٣) المسحنك من كل شيء : الشديد السواد واسحنك الليل : إذا اشتدت ظلمته .
- (٤) الطبقات : مؤينتن تحريف .
- (٥) الطبقات : « مؤنني » تحريف .
- (٦) هـ : « يعيبي » ، قال في اللسان (غبا) : « وغبي الأمر عني : خفي فلم أعرفه » .
- (٧) أثبت هذا البيت عن الطبقات والبلغة ، وليس في دوسائر النسخ .
- (٨) دوسائر النسخ : « تصغيره لا شك لاشك فيه » زيادة لا يقتضيها السياق ، وفي البلغة : « ولا شك » تحريف وما أثبت عن الطبقات .

سِيَّ (١) فَمَنْ فِي مِثْلِ ذَا يُخْطِي
 أَرْبَعِ يَاءَاتٍ وَأَنْتَ امْرَأٌ
 نَقَصْتَهُ (١) يَاءٌ وَلَمْ تَدْرُ
 وَبَعْدَ هَذَا فَعَيْنٌ وَاسْتَمَعَنْ
 فَإِنِّي إِيَّاكَ مُسْتَقْتِي
 عَنْ وَزْنٍ فَيَعْمُولُ وَعَنْ وَزْنٍ قُتِعَ
 لَوْلِ (٢) جَمِيعاً مِنْ طَوِي يَطْوِي (٣) [هـ: ٨٧]
 وَعَنْ فَعُولٍ مِنْ قَوِي (٤) وَمَفْ
 عُولٍ أَجَبٌ وَاعْجَلٌ وَلَا تَبْطِي
 وَكَيْفَ تَصْفِيرٍ مَطَايَا اسْمٍ إِنْ
 سَانَ وَمَا الْحَرْفُ الَّذِي ثَلَّثِي (٥)
 مِنْهُ فَإِنْ كُنْتُ امْرَأً (٦) جَاهِلًا
 فَلَسْتُ تُحْلِي لَا وَلَا تُمْرِي (٧)

-
- (١) الطبقات : « كسلي » تحريف .
 (٢) البلغة : « أنقصته » .
 (٣) ل : « عَنْ وَزْنٍ فَيَعْمُولُ وَعَنْ وَزْنٍ فَعْمُولِي وَعَنْ وَزْنٍ فَعْمُول » تحريف .
 (٤) انظر الخصائص : ٧/٣ - ٨ .
 (٥) هـ : « قرى » تحريف .
 (٦) م : « تلفي » .
 (٧) الطبقات والبلغة : « فَإِنْ كُنْتُ بِهِ جَاهِلًا » .
 (٨) قَالَ فِي اللِّسَانِ (حَلَى) : « حَلَى الشَّيْءَ بَعَيْنِي إِذَا اسْتَحْسَنْتَهُ » وَقَالَ فِي مَادَّةِ (مَرَا) : « مَرَا الشَّيْءَ وَامْتَرَاهُ اسْتَخْرَجَهُ وَالرِّيحَ تَمْرِي السَّحَابَ وَتَمْتَرِيهِ : تَسْتَخْرَجُهُ » .

وعن خطايا اسماً مسمًى (١) به
 إن كنت تصغيراً له تدري
 هل ياءه قل بدل "لازم"
 أنت لها لا بد مستبقي
 أم هل تعود الياء (٢) مهموزة
 فَرِّ لنا تفسير مستقصي
 إن كان تصغير مطايا كتص
 غير خطايا قل ولا تخطي (٣)
 فإن ثصب هذا فأت امرؤ
 أعلم من خليل النحوي

قال أبو بكر الزبيدي : لم يصنع شيئاً في قوله : **أَنَ أَيْنَا** وفي
مُؤَيِّنَ (٤) **لَأَنَ** اشتقاق يئين (٥) من الألوان ، فإن قال قائل (٦) :
 كيف يكون **فَعِلَ** **يَفْعَلُ** من ذوات الواو وقد حظر (٧) ذلك جماعة

(١) الطبقات والبلغة : « تسمي » .

(٢) كذا في هـ والطبقات والبلغة ، وفي د وسائر النسخ : « الهاء » تحريف .

(٣) من أجل تصغير خطايا ومطايا انظر سيبويه : ٤٧٣/٣ والمنصف :
 ٨٦/٢ وشرح الشافعية : ٢٥٨/١ .

(٤) الطبقات : « مؤيِّنِي » والبلغة : « مؤنني » ، وبعدها في الطبقات
 والبلغة : « والصواب : أن يئين أونا ، وتقدير **مُسَحَّكِك** منه
مُؤَوِّن » .

(٥) البلغة : « أين » تحريف .

(٦) « قائل » ليست في م .

النحويين (١) ، قيل له : آن (٢) يثين على مثال فَعِلَ يَفْعِلُ ، مثل
حَسِبَ يَحْسِبُ وكذلك زعم سيبويه نصاً (٣) ، ولذلك (٤) انقلبت
الواو ياءً (٥) ، وذكر (٦) القتيبي (٧) أَنَّ (٨) يثين مقلوب (٩)
من أَنى يَأْنِي (١٠) ، وذلك غلط لما بيّناه (١١) ، فأما أَنى يَأْنِي
فمن ذوات الياء ومنه اشتق الإني لواحد الآناء (١٢) ، وكذلك
قوله : ولا تَمْرِي إِيَّاهُ هو ولا تَمِرْ (١٣) ، والذي قاله من كلام
العامة . انتهى .

-
- (١) د : « حضر » ، ف : « حظي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن سائر
النسخ والطبقات .
- (٢) ف : « جماعة من النحويين » .
- (٣) الطبقات : « إن » تحريف .
- (٤) قال سيبويه : ٣٤٥/٤ : « آن يثين فهو فَعِلَ يَفْعِلُ من الأوان وهو
الحين » .
- (٥) م : « وكذلك » .
- (٦) قوله : « ولذلك انقلبت الواو ياءً » ليس في ف .
- (٧) الطبقات : « وقد ذكر » .
- (٨) انظر أدب الكاتب : ٣٨١ .
- (٩) « آن » و « مقلوب » ليستا في هـ .
- (١٠) الطبقات : « أنا ناني » تحريف .
- (١١) الطبقات : « لما قد بيّناه » .
- (١٢) العبارة في الطبقات : « ومنه اشتق الإني والآناء لواحد الآنية » قال في
اللسان (أنى) : « وقال ابن الأنباري : واحد آناء الليل على ثلاثة
أوجه : إني يسكون النون وإني بكسر الألف وآنى بفتح الألف » .
- (١٣) قال في اللسان (مرر) : « وفلان ما يَمِرُّ وما يَحْلِي أي ما يضر
ولا ينفع » .

وقال الزبيدي (١) : حدثني محمد بن يحيى الرّباحي قال : بلغني أنّ بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولّاد وبين أبي جعفر بن النحاس وأمرهما بالمناظرة ، فقال ابن النحاس لأبي العباس : كيف (٢) تبني مثال افعلكوت^٣ من رميت^٤ ؟ فقال أبو العباس : ارميت^٥ ، فخطأه أبو جعفر وقال : ليس في كلام العرب افعلكوت ولا افعلكت^٦ ، فقال أبو العباس : إنما سألتني أنّ أمثّل لك بناءً ففعلت (٣) .

قال الزبيدي : وأحسن ابن ولّاد في قياسه حين قلب الواو [ياء (٤)] وقال في ذلك بالمذهب المعروف ، لأنّ الواو تقلب (٥) [ياء (٦)] في المضارعة لوقيل ، ألا ترى أنك كنت [هـ : ٨٨] تقول فيه : يرميني (٧) ؟ فلذلك قال : ارميت (٨) ، والذي ذكره أبو جعفر أنّه لا يقال افعلوت ولا (٩) افعليت صحيح ، فأمّا

(١) طبقات النحويين واللفويين : ٢١٩ .

(٢) د ، ف : « فكيف » ، وما أثبت عن ل ، م ، هـ ، الطبقات .

(٣) بعدها في الطبقات : « وإنما تغفله بذلك أبو جعفر » .

(٤) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .

(٥) الطبقات : « تنقلب » .

(٦) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .

(٧) الطبقات : « يرمي » تحريف .

(٨) بعد ذلك في الطبقات : « ولم يقل ارميت » .

(٩) « افعلوت ولا » ليست في الطبقات .

ارْعَوَيْتَ واجْتَاوَيْتَ* (١) فهو (٢) على مثال افعللت مثل احْمَرَّرْتَ ، فانقلبت الواو الثانية ياء لانقلابها [د : ٢٣٤] في المضارعة ، أعني يَرْعَوِي ، ولم يلزمها الإدغام كما لزم احمر لانقلاب المثال (٣) الثاني ألفاً في ارعوى ، وقد كان سعيد الأخفش يبيّن من الأمثلة ما مثّل له وسئل أن يبيّن عليه ، وإنّ لم يكن ذلك في كلام العرب ، وفي ذلك حجة لابن ولاد ، وإن كان قولاً قد رغب عنه جماعة النحويين (٤) .
 انتهى .

في شرح التسهيل لأبي حيان :

قال أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط ، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي ، ومن أصحاب أبي العباس أحمد بن يحيى : أقمت سنين أسأل عن وزن ارْعَوَى فلم أجِدْ مَنْ يعرفه ، ووزنه له فرع وأصل ، فأصله أن يكون افْعَلَّ مثل احْمَرَّ كَأَنَّهُ ارْعَوَى ، وكرهوا أن يقولوا ذلك ، لأن الواو المشددة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع ، ولو نطقوا بارْعَوَى ثم استعملوه مع (٥) التاء لوجب إظهار الواوين ، كما أنّهم إذا ردّشوا احْمَرَّ إلى التاء (٦)

(١) جَاءَ الشيء جَاءِيًا : ستره ، واجْتَاوَى مثل ارْعَوَى .

(٢) « فهو » ليست في م .

(٣) الطبقات : « المثل » تحريف .

(٤) الطبقات : « جماعة من النحويين » .

(٥) م : « من » تحريف .

(٦) رسمت في م : « كالتاء » تحريف .

قالوا : احمَرَرْتُ وأظهروا المدغم ، فلم يقولوا ارْعَوْتُ فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا قَوَوْتُ (١) ، فقلبوا الواو الثانية منه (٢) ، ولا ريب أن أحدى الواوين زائدة ، كما لا ريب في أن أحدى الرأين في احمَررت زائدة ، قال : فإن قيل فما الحاصل في وزن ارْعوى ؟ قال : فجائز أن يقول : افْعَلْ ، قال : ولو قال قائل : افْعَلْ لكان وجهاً ، والأول أقيس ، ولو قيل : ابن من الغزو مثل احمَرَّ لقليل : اغزَوَى كما قيل ارْعوى ، وكذا جميع ذوات الثلاثة التي ياءها في موضع الواو جارية هذا المجرى . انتهى كلامه .

في التعليقة على المقرب للشيخ بهاء الدين بن النحاس :

قال المبرد (٣) : بلغني (٤) أن ابن قتيبة قال (٥) : إنَّ مُهَيِّمًا تصغير مؤن ، والهاء بدل من الهمزة ، فوجهت إليه أن اتَّقِ الله ، فإنَّ هذا خطأ يوجب الكفر على مَنْ تَعَمَّدَه (٦) [ه : ٨٩] وإكَّما هو مثل مسيطر .

(١) كذا في م ، وفي دوسائر النسخ : « قرووت » تحريف .

(٢) جاء في شرح الشافية : ١٩٣/٣ « فلذلك لم يبنوا مثل قَوَوْتُ وقَوَوْتُ فلا بد لو كانا في كلمة من انكسار الأولى لتقلب الثانية ياء ، نحو قَوَيْت » وانظر المنصف : ٢٠٩/٢ .

(٣) م : « قال ابن المبرد » تحريف .

(٤) « بلغني » ليست في م .

(٥) انظر تفسير غريب القرآن : ١١ - ١٢ .

(٦) د : « تعمده » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

قال صاحب المغرب (١) : قال الحميدي في جذوة
المقتبس (٢) : قال لي أبو محمد علي بن أحمد : كتب الوزير أبو الحسن
جعفر بن عثمان المصحفيّ إلى أبي بكر (٣) محمد بن الحسن الزبيدي
اللغوي كتاباً فيه « فاضت (٤) نفسه » بالضاد ، فجأوبه الزبيدي
بمنظوم بيّن له فيه الخطأ دون تصريح ، وهو :

قُلْ للوزير السنيّ محتدّة
لي ذمّة (٥) منك أنت حافظها
عناية بالعلوم معجزة (٦)
قد بهظ الأولين باهظها
يقرّ لي عمرها ومعمّرها
فيها (٧) ونظائرها وجاظها (٨)

-
- (١) م ، هـ : « المقرب » تصحيف ، ولم أجد الخبر في كتاب « المغرب في
حلى المغرب » .
- (٢) انظر جذوة المقتبس : ٤٣ - ٤٤ ومعجم الأدباء : ١٨/١٨٢ والمقاصد
للديناني : ٥٧٣/١ .
- (٣) جذوة المقتبس ومعجم الأدباء : « إلى صاحب الشرطة أبي بكر » .
- (٤) د : « فاضت » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والجذوة .
- (٥) م : « قدمة » . القَدَمُ والقَدَمَة : السابقة في الأمر ، يقال : لفلان
قدم صدق أي أثرة حسنة ، اللسان (قدم) .
- (٦) جذوة المقتبس : « مفخرة » .
- (٧) كذا في جذوة المقتبس ونفع الطيب ومعجم الأدباء ، وفي د وسائر النسخ
« فينا » تحريف .
- (٨) م : « وحافظها » .

قَدْ كَانَ حَقًّا قَبُولُ حُرْمَتِهَا (١)
 لَكِنَّ صَرْفَ الزَّمَانِ لَا فِطْهَ
 وَفِي خُطُوبِ الزَّمَانِ مَوْعِظَةٌ (٢)
 لَوْ كَانَ يَشْنِي النُّفُوسَ وَاعْظُمَا
 إِنْ لَمْ تَحَافِظْ عَصَابَةً تَسِبَّتْ
 إِلَيْكَ قَدْماً فَمَنْ يُحَافِظُهَا
 لَا تَدْعُنْ حَاجَتِي مُطَرِّحَةً (٣)
 فَإِنَّ تَقْسِيَّ قَدْ فَازَ فَائِظُهَا
 فَأَجَابَهُ الْمُصَحِّفِيُّ :

خَفِضَ فَوَاقًا (١) فَأَنْتَ أَوْحَدُهَا
 عَلِمًا وَنَقَّابَهَا (٢) وَحَافِظُهَا

-
- (١) هـ : « قد كان ما في قبول حرمتها » تحريف .
 (٢) جذوة المقتبس ونفع الطيب ومعجم الأدباء : « لي عظة » .
 (٣) م : « نصبت » تحريف .
 (٤) هـ : « مطرفة » قال في اللسان (طرف) « وطرفه عنا شغل : حبسه
 وصرفه وطرففت الناقة بالكسر إذا تطرففت أي رعت أطراف المرعى » .
 وفي نفع الطيب : « بمطرحة » وهذا تحريف .
 (٥) العيني : « قليلاً » ، قال في اللسان (فوق) : « وفيه لغتان من فَوَاقٍ
 وفَوَاقٍ وفَاق الرجل صاحبه علاه وغلبه » .
 (٦) العيني : « وفقهاً بها » .

كيف تَضِيعُ العلوم في بِلَدٍ
 أبناؤه (٣) كلَّهم يُحَافِظُهَا
 ألفاظُهم كلَّها مُعْطَلَةٌ
 ما لم يُعَوَّلْ عَلَيْكَ لِأَفِظُهَا
 مَنْ ذَا يُساوِيكَ إِنْ نَطَقْتَ وَقَدْ
 أَقَرَّ بِالْعِزِّ عَنْكَ جَاحِظُهَا (٤)
 عِلْمٌ ثَسَّى الْعَالَمِينَ عَنْكَ كَمَا
 ثَسَّى سَنَا (٥) الشَّمْسُ مَنْ يَلَاظُهَا
 وَقَدْ أَتَسَّنَى فَدَيْتَ شَاغِلَةً
 لِلتَّقْصُصِ أَنْ قُلْتَ : فَاطَ فَائِظُهَا
 فَأَوْضَحْنَهَا (٦) تَقْزُ بِنَادِرَةٍ
 قَدْ بَهَظَ الْأَوَّلِينَ بِاهِظُهَا
 فَأَجَابَهُ الزَّيْدِيُّ وَضَمَّنَ شَعْرَهُ الشَّاهِدَ عَلَى ذَلِكَ :

أَنَا نِيَّ كِتَابٍ مِنْ كَرِيمٍ مُكْرَّمٍ
 فَتَقَسَّصْتُ عَنْ نَفْسٍ تَكَادُ تَفْطِظُ - [هـ : ٩٠]

-
- (١) نفح الطيب والعيني : « أبناؤها » تحريف .
 (٢) م : « حافظها » .
 (٣) كذا في معجم الأدباء ، وفي د وسائر النسخ والجدوة : « عن » .
 (٤) د ، ف : « فأوضحها » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والجدوة .

فَسَّرَ جَمِيعَ الْأَوَّلِيَاءِ (١) وَرُودُهُ
 وَسِيَّءٌ رَجَالٌ آخَرُونَ وَغِيْظُوا
 لَقَدْ حَفِظَ الْعَهْدَ الَّذِي قَدْ أَضَاعَهُ
 لَدِيَّ سَوَاهٍ وَالْكَرِيمُ حَفِيزٌ
 وَبَاحَثٌ عَنْ فَاطِمَةَ (٢) وَقَدْ قِيلَ: قَالَهَا (٣)
 رَجَالٌ لَدَيْهِمْ فِي الْعُلُومِ حُظُوظٌ
 رَوَى ذَلِكَ عَنْ كَيْسَانَ سَهْلٍ وَأَنْشَدُوا (٤)
 مَقَالَ أَبِي (٥) الْغِيَاظَ وَهُوَ مَغِيْظٌ (٦):

- (١) ل : « الأولين » .
 (٢) د : « فاطمة » تعريف وما أثبت عن سائر النسخ والجذوة .
 (٣) جذوة المقتبس ونفح الطيب ومعجم الأدباء : « وقبلي قالها » ،
 والعيني : « وقبلي أفادها » .
 (٤) العيني : « رواه ابن كيسان وسهل وأنشدوا » . وكيسان هو أبو
 سليمان كيسان بن معرف بن دهثم . ترجمته في طبقات النحويين :
 ١٧٨ وإنباه الرواة : ٣/٣٨ وبغية الوعاة : ٢/٢٦٧ .
 (٥) د وسائر النسخ : « تعالى الى » وفي العيني : « يقال أتى » وكلاهما
 تعريف ، وما أثبت عن الجذوة ونفح الطيب ومعجم الأدباء ، وأبو
 الغياظ هو الحُضَيَيْن بن المنذر .
 (٦) البیتان في أمالي القسالي : ١٩٨/٢ والتاج (غيظ) منسوبين الى
 الحُضَيَيْن بن المنذر في هجاء ابنه غياظ وهما في الابدال لأبي الطيب
 اللغوي : ٢/٢٦٩ واللسان (فيظ) بلا نسبة ، وورد الثاني منهما
 في شروح سقط الزند : ٩٢٢ غير معزو .
 الزند : ٩٢٢ غير معزو .

« وَسُمِّيتَ غِيَاظًا وَلَسْتَ بِغَائِظٍ
 عَدُوًّا وَلَكِنَّ الصَّادِقَ تَغِيظُ
 وَلَا رَحِمَ الرَّحْمَنِ رَوْحَكَ حَيَّةً
 وَلَا هِيَ فِي الْأَرْضِ وَاحٍ حِينَ تَغِيظُ »

في تذكرة أبي حيان :

كيف يَخْفَى عَنْكَ مَا حَلَّ بِنَا
 أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا (١)

أنا الأول مبتدأ وأنت الأول مبتدأ ثان ، والألف واللام لأنا
 وقاتلي لأنت ، فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي
 أنا ، فأبرز ضميره وهو أنت ، فأنت يرتفع (٢) بقاتلي ، وأنا خبر عن
 الألف واللام ، وهي وما بعدها خبر عن أنت الأول ، وهو وما بعده
 خبر عن (٣) أنا الأول ، والعائد إلى أنا الأول أنا الثاني ، وإلى أنت
 الأول أنت الثاني (٤) والياء في قاتلي (٥) عائدة على الألف واللام ،
 وموضع أنت الثاني وما بعده رفع لأنه خبر مبتدأ ، وموضع الألف

(١) انظر سفر السعادة الورقة : ١٣٢ نسخة المدينة المنورة ، والغزاة :
 ٥٢٧/٢

(٢) م ، هـ : « مرتفع » .

(٣) من « الألف واللام وهي » الى « عن » ليس في ف .

(٤) من « وإلى » الى « الثاني » ليس في الغزاة .

(٥) الغزاة : « القاتلي » .

واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنا ، وأنت فاعل قاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام (١) ، [وقال (٢) ابن بري : فيه وجهان :

أحدهما : أن يجعل الألف واللام] (٣) لأننا ، والفعل أنت ، فأنا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي مبتدأ ثالث لأنه غير أنت ، إذ (٤) الألف واللام لأننا (٥) ، والعائد على الألف واللام الياء في قاتلي لأنها (٦) أنا في المعنى ، وأنت فاعل بالقاتلي (٧) أبرزه لما جرى على غير (٨) من هو له ، إذ الألف واللام لأننا والفعل أنت ، وأنا خبر القاتلي ، والقاتلي وخبره خبر أنت وأنت وخبره خبر أنا (٩) .

والثاني : أن تكون الألف واللام والقاتلي (١٠) أنت (١١) ، فأنا على هذا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي خبر أنت ، ولا يبرز

(١) من « وموضع أنت الثاني » الى « واللام » ليس في الخزانة ، والظاهر إسقاطه .

(٢) « وقال » ليست في ل .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٤) د ، ف ، ل : « أو » ، م : « والألف واللام » وكلاهما تحريف وما أثبت عن ه والخزانة وسفر السعادة .

(٥) م : « لأن » تحريف .

(٦) د ، ف ، ل سفر السعادة : « لأننا » وما أثبت عن م ، ه ، الخزانة .

(٧) ه : « في القاتلي » تحريف .

(٨) الخزانة : « أبرز لما جرى الوصف على غير » .

(٩) م : « أنت » تحريف ، والعبارة في ه : « وأنت خبره خبر أنا » تحريف .

(١٠) م ، ه ، سفر السعادة : « والفعل » .

(١١) من « وأنا خبر القاتلي » الى « لأنت » ليس في الخزانة .

الضمير فيه (١) لأنه جرى على مَنْ هو له [هـ : ٩١] ويكون الكلام قد تم عند قوله : القاتلي ، [ويكون] (٢) أنت أنا على طريقة المطابقة للأول ، ليكون آخر الكلام دالاً وجارياً على أوامره ، ألا تراه قال في أول الكلام : أنا أنت ؟ ولهذا قال في آخره : أنت أنا ، أي (٣) : كيف أشكو [ما حلَّ بي منك وأنا أنت وأنت أنا ؟ فإذا شكَّوتك فكأنما (٤) أشكو نفسي] (٥) ، قال : ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسألة لأنا لقلت : أنا أنت القاتلك أنا (٦) ، فأنا مبتدأ وأنت ثانٍ والقاتلك ثالث (٧) لأنه غير أنت ، وفيه ضمير يعود على الألف واللام التي هي أنا في المعنى ، ولم يبرز الضمير الذي في القاتلك ، والقاتلك وخبره خبر أنت وأنت وخبره خبر أنا • قال السخاوي في سفر السعادة : هذا البيت وضعه النحاة للتعليم •

-
- (١) « فيه » ليست في ف •
 - (٢) زيادة عن الخزانة ، وليست في د وسائر النسخ •
 - (٣) « أي » ليست في م •
 - (٤) م : « فإنما » •
 - (٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والخزانة وسفر السعادة •
 - (٦) « أنا » ليست في ل •
 - (٧) الخزانة وسفر السعادة : « والقاتلك مبتدأ ثالث » •

المسائل التي جرت بين السهيلي وابن خروف
رحمهما الله تعالى

منقولة من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم

ذكر بعض الناس محجورين في عَقْد له يتضمَّن ذكوراً وإناثاً ،
فاحتاج في خلال العَقْد إلى ذكره أثنى منهم ، فقال : إحدى
المحجورين ، فمنع من ذلك السهيلي وقال : قول الشاعر :

... .. إحدى بني الحارث

هو كقول النابغة (٢) :

إحدى بليّ

(١) البيت بتمامه :

« إني أتيت لي يمانيّة » إحدى بني الحارث من مذحج »

وقائله العرجي ، وهو في ديوانه : ١٧ - ١٩ وأمالى الزجاجي : ٢٣٠
والأغاثي : ٣٧٩/١ وأنشد البغدادي البيت في الخزنة : ٤٢٩/٢
مع أبيات أخرى ونسبها إلى العرجي نقلاً عن الأمالى الوسطى للزجاجي ،
ونسب البيت في درة الفواص : ٩١ إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم
أجده في طبعتي ديوانه بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد وبشرح
محمد العناني .

(٢) البيت بتمامه :

« إحدى بليّ وما هام الفؤاد بها
إلا السّفاه وإلا ذكّرة حُلُمنا

وقول الآخر (١) :

إحدى ذوي يمن • • • • •

وليس في شيء منها شاهد لمن زعم أنه يجوز إحدى المسلمين وأنت تعني مسلماً ومسلمة أو إحدى (٢) المسلمين وأنت تعني مسلمة ومسلمين ، لأنَّ الجمع الذي على حَدِّ التثنية هو بمنزلتها ، ولو جاز أن تقول في حمار وأتان : هذه (٣) إحدى الحمارين ، وما تقدّم من (٤) الآيات إنما هو على حذف مضاف ، كما قال [د : ٢٣٥] الله تعالى : « فَلَكَ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا » (٥) ، فأثبت لأنه أراد عَشْرَ حسنات ، ولو قال أيضاً : هي أحد (٦) قريش أو أحد بلي لم

وهو في ديوان النابغة الذبياني: ١٠٥ والهمع: ٢/١٥٠ والدرر ٢/٢٠٥
وبليّ حي من اليمن، وهناك بيت آخر لأبي تمام ينتهي ب إحدى بليّ هو:
أياويل الشجيّ من الغليّ وبالي الرّبع من إحدى بليّ

انظر ديوانه بشرح التبريزي : ٣/٣٥١ .

(١) ف . ل م : « آخر » .

(٢) ف : « واحد » تحريف .

(٣) « هذه » ليست في ف .

(٤) م : « في » .

(٥) الأنعام : ٦/١٦٠

(٦) م : « إحدى » تحريف .

يُمْتَنَعُ ، وَأَمَّا الَّذِي لَا بَدْءَ فِيهِ مِنْ لَفْظٍ أَحَدٍ فَمَا (١) تَقْدِمُ مِنْ قَوْلِهِ :
أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ وَأَنْتَ تَعْنِي مُسْلِمًا وَمُسْلِمَةً (٢) ، وَقَوْلُكَ : أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ
وَأَنْتَ تَعْنِي كَذَلِكَ ، وَشَاهِدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ :
« أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْ تَائِبٍ » (٣) ، وَلَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً لَقِيلَ :
أَحَدُهُمْ امْرَأَةٌ لِأَنَّ لَفْظَ التَّذْكِيرِ [هـ : ٩٢] قَدْ شَمَلَهُمْ ، فَحُكِمَ الْجُزْءُ
إِذَا حُكِمَ الْكُلُّ ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ (٤) الْجُزْءُ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا
مُضَافًا وَالْأَصْلُ فِي هَذَا النَّفْيِ الْعَامِ ، تَقُولُ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ ، فَيَقَعُ
عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَإِنَّمَا قَالَتِ الْعَرَبُ : أَحَدُ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ
مَعْنَى النَّفْيِ ، كَأَنَّ الْمَعْنَى : لَا أَعْيَنَ أَحَدًا مِنْهُمْ دُونَ آخَرٍ ، وَيَدُلُّ
أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَغْلِيْبَ الْمَذْكَرِ عَلَى الْمَوْثُوتِ وَتَغْلِيْبَ مَنْ يَعْقِلُ عَلَى
مَا (٥) لَا يَعْقِلُ بَابٍ وَاحِدٍ ، وَتَغْلِيْبَ الْمَذْكَرِ أَقْوَى فِي الْقِيَاسِ ، لِأَنَّ
لَفْظَ الْمَذْكَرِ أَصْلٌ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهِ التَّأْنِيثُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لَفْظُ مَنْ يَعْقِلُ ،
وَقَدْ تَعَدَّى تَغْلِيْبَ مَنْ يَعْقِلُ الْجُمْلَةَ إِلَى جُزْئِهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
« قَمِئَتْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ » (٦) لَمَّا كَانَ جُزْءًا مِنَ الْجُمْلَةِ
الَّتِي غَلَّبَ (٧) فِيهَا مَنْ يَعْقِلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَمِنْهُمْ » ، وَإِذَا

(١) دوسائر النسخ : « كما » تحريف ، وما أثبت عن هـ .

(٢) م : « مسلمة ومسلمًا »

(٣) الحديث في البخاري ، سورة النور ص : ٤ ، وفي صحيح مسلم ،

كتاب اللعان : ٦ ، ص : ١١٣٢

(٤) « ذلك » ليست في م .

(٥) ف ، م : « من » تحريف .

(٦) النور : ٢٤/٤٥

(٧) هـ : « غلبه » تحريف .

جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز في أحد (١) الأربعة (٢) أوجه :
أحدهما : أن أحداً يقع على الذكر والأنثى ، لكونه في معنى
النفي كما تقدم في قولك : أحد الثلاثة •

والآخر : أن تغليب المذكر (٣) أقوى من تغليب من يعقل (٤) ،
لأن المذكر والمؤنث جنس واحد ، بل نوع واحد تميّز أحدهما
بصفة عَرَضِيَّة ، ألا ترى أنك لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة
الأنثى من ذكر (٥) في القرآن مذكراً ؟ و [ما] (٦) لا يعقل مخالف
لجنس من يعقل •

والثالث : أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد •
والرابع : أن أحداً مع أنك مضاف (٧) لا يستعمل منفصلاً ،
لا يقال : هذه المرأة إحدى ، ولا رجل أحد •

قال ابن خروف : « إحدى المحجورين » صحيح يعنضده
السَّماع والقياس ، قال تعالى : « قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لَأُولَاهُمْ » (٨)

- (١) د م ، هـ : « إحدى » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل •
- (٢) هـ : « أربعة » تحريف •
- (٣) م : « الذكر » •
- (٤) ف : « من لا يعقل » زيادة لا يقتضيها السياق •
- (٥) هـ : « لأجل ذكره » • وما أثبت عن د وسائر النسخ ، ولعل الوجه :
« من ذكره » •
- (٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •
- (٧) م : « يضاف » •
- (٨) الأعراف : ٣٨/٧

فجمع بين تذكير وتأنيث في مضاف ومضاف إليه وهو بعضه (١) ،
 وإحدى المحجورين أخرى لأنَّ تأنيث الآية غير حقيقي ، ويشبهه قوله
 سبحانه : « هِيَ حَسْبُهُمْ » (٢) ، وقوله (٣) :

• • • • • ما هذه الصَّوْتُ

وقوله (٤) :

• • • • • وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

(١) م : « يعضده » تحريف •

(٢) التوبة : ٦٨ ٩

(٣) البيت بتمامه :

يا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمَزْجِي مَطِيئَتُهُ

سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ

وقائله رُوَيْشِدُ بْنُ كَثِيرٍ الطَّائِي ، وهو في سر الصناعة : ١٣ وشرح
 الحماسة للمرزوقي : ١٦٦ وشرح المفصل : ٩٥/٥ واللسان (صوت)
 والدرر : ٢١٦/٢ ، وورد بلا نسبة في الخصائص : ٤١٦/٢ والمخصص :
 ١٣٠/٢ والانصاف : ٧٧٣

(٤) البيت بتمامه :

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

وورد منسوبة إلى حميد الأرقط في المقاصد للعيني : ٥٠٤/٤ وشرح
 التصريح على التوضيح : ٢٨٦/٢ ، وجاء غير منسوب في سيبويه :
 ٢٢٦/٤ والخصائص : ٣٠٧/٢ والمخصص : ١٤، ٣٨/٦، ١٦، ٨٠/١٦
 واللسان (فرع) ، وقوس فرع أي غير مشتق •

فذكر بعض الجملة وأكث بعضاً (١) ، وهما جميعاً شيء واحد ،
ومن ذلك قولهم : أربعة بنين وثلاثة رجال ، فأكثوا المضاف والمضاف
إليه مذكر ، وقالوا في أربعة [هـ : ٩٣] رجال وامرأة : خمسة ، فإذا
أشاروا إلى المرأة قالوا : خمسة خمسة ، ومما يدل عليه أننا وجدنا
العرب راعت المعنى المؤنث ولم تراعى اللفظ المذكر في كثير من
كلامها ، قال (٣) :

• • • تَقُولُ هَزِيرُ الرِّيحِ مَرَّتٌ بِأَثَابِ

وقوله (٤) :

• • • تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ • • •

(١) ف ، م : « بعضها » .

(٢) « قولهم » ليست في م .

(٣) ل : « يقول » تصحيف ، وصدر البيت :

إِذَا مَا جَسَى شَاوَيْنَ وَابْتَسَلَ عِطْفُهُ

وقائله امرؤ القيس وهو في ديوانه : ٤٩ وطبقات فحول الشعراء :

٩١ والصناعتين : ٩٦ ٣ والمقرب : ٢٩٥/١ وشرح التصريح على

التوضيح : ٢٦٢/١ والمقاصد للعيني : ٤٣١/٢ ، والشاؤ : الطلق

والشوط ، وأثاب شجر واحدته : أثابة .

(٤) البيت بتمامه :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزَّيْرِ تَوَاضَعَتْ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخَشْبُ

وقائله جرير ، وهو في ديوانه : ٩١٣ وسيبويه : ٥٢/١ ومجاز

←

ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعي في المعنى ، فهو أشد^(١) مما نحن بصده ، وإحدى^(٢) بلي وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما زعم السهيلي ، لكن لما كانت قبائل تجمع الذكور والإناث جاز ذلك فيها ، وإجازته « هي أحد قریش » و « هي أحد بلي » [عطف]^(٣) ولو قيل أحد المجورين على قوله^(٤) سبحانه : « لَسْتَنَ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ »^(٥) لم يجز لأنه في الآية الكريمة بعد النفي ، والمراد به نفي العموم ثم^(٦) يبيّن بقوله « من النساء » ، فأما استشهاده بقوله في المتلاعنين : « أحدهما^(٧) كاذب » فغفلة ، لأن المقصد^(٨) هنا^(٩) أحدهما^(١٠) لا بعينه ، ولو عني

القرآن : ١٩٧/١ والكمال : ١٤١/٢ والأضداد : ٢٩٦ والخزانة : ١٦٦/٢ ، وورد بلا نسبة في معاني القرآن : ٣٧/٢ والمقتضب : ١٩٧/٤ والخصائص : ٤١٨/٢ .

- (١) ل : « أشبه » تحريف
- (٢) ل : « واحد » تحريف .
- (٣) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .
- (٤) كذا وردت العبارة في د وسائر النسخ ، ولعل في الكلام سقطاً ، والتقدير : « قياساً على قوله » أو « على حد قوله » .
- (٥) الأحزاب : ٣٢/٣٣ .
- (٦) « ثم » ليست في ف .
- (٧) ل : « أحدهما » ولفظ الحديث « أحدهما » كما سبق .
- (٨) م : « المقصد » .
- (٩) « هنا » ليست في ل .
- (١٠) م : « أحدهم » تحريف .

المؤنث (١) «لَأَكْتُثُ» ، فهو كقوله سبحانه : «إِنَّمَا يَبْتَلِغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا» (٢) ومنع من أفراد أحد وإحدى ، وقد قال سبحانه : «قَتْلُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» (٣) وقالوا : أحد وعشرون وإحدى وعشرون (٤) ، وقوله : «لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأثى» قد ذهب (٥) إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ، ولم يدلّ عندنا على تحريمها إلاّ فحوى الخطاب وكون الألف واللام للجنس

قال السهيلي : لا دليل في قوله سبحانه : «قَالَتْ أَخْضَرَاهُمْ لِأَوَّلَاهُمْ» «لَأَكْتُثُ» لم يجتمع في الآية مؤنث ومذكر فغلب المذكر ، يعني أنّ أحاد الأمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمة ، وليس في جمع أمة على أمم نقل مؤنث إلى مذكر ، ولكنّ هذا هو باب جمع هذا المؤنث ، فإذا قلت أخراهم فلم ينقص (٦) كما فعلته في إحدى المحجورين ، لأنك في إحدى المحجورين نقلت مؤنثاً إلى مذكر ، وجعلت محجورة محجوراً كأنه شيء محجور ، فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أن تقول أحد من حيث قلت فيه محجور ، وقد يتعقب (٧) هذا

(١) هـ : «المؤنثة» .

(٢) الاسراء : ٢٣/١٧ .

(٣) الاخلاص : ١/١١٢ .

(٤) انظر شرح المفصل : ٣١/٦ .

(٥) م : «فذهب» تحريف .

(٦) كذا وردت في دوائر النسخ ، ولعلها «ينقل» .

(٧) ل : «يعقب» تحريف .

بأنَّ ضميرهم ضمير مذكرين نساءً ورجالاً (١) بلا شك ، فوجب (٢)
الجمع بين [ه : ٩٤] إحدى المحجورين وبين أخراهم أنَّ لفظ هم
لم يستعمل حتى صيِّرَ مَنْ كان ينبغي أن يقال فيه هي يقال فيه (٣)
هو كما نقلت محجورة إلى محجور فانظروا ، وأيضاً فإنَّ أَوَّلَى وَأُخْرَى
قد تستعملان منفصلتين بخلاف إحدى ، وقوله سبحانه : « هِيَ
حَسْبُهُمْ » وقول الشاعر : « وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ » لا دليل فيهما ،
وليسا في شيء ممَّا نحن بصدده ، بل يشبهان قولك : هي أحد (٤)
المسلمين ، فإنَّنا نقول هي ثم نقول أحد (٥) ، وقوله سبحانه
« هي حسبهم » كقولك : امرأةٌ عدلٌ ، وقوله : « وَهِيَ فَرَعٌ »
كقولك للمرأة إنسان ، وأمَّا قوله : « ما هذه الصوتُ » فلا حجة
فيه ، وليس ممَّا نحن فيه في شيء ، وإلَّا ما اضطررنا فأتت لإرادة
الصيحة ، واستدلالة أيضاً بثلاثة بنين وأربعة رجال ليس من الباب
في شيء ، واستدلالة بخامسة خمسة كذلك ، لأنَّ خامسة من باب
اسم الفاعل كقائمة وقاعدة ، واسم الفاعل يجري على أصله إن كان
لمذكر فهو مذكر وإن كان لمؤنث فهو مؤنث ، فقولك : خامسة خمسة
كقولك : ضاربة الرجل .

قال ابن خروف في هذا : إذا كان اسم الفاعل ينبغي أن يجري

(١) ف ، ل ، ه : « ورجال » تحريف .

(٢) ه : « فوجه » ولعله الأصح .

(٣) « هي يقال فيه » ليست في م .

(٤) كذا في ه و د في وسائر النسخ « إحدى » تحريف .

(٥) ه : « إحدى » تحريف .

على أصله فكذلك أحد وإحدى واللَّبْس الذي كان يدخل في اسم
التعامل لو لم يؤنث هو اللَّبْس الذي يدخل في إحدى •

قال السهيلي : وأمّا استشهاده بنحو « هزير الريح » والأبيات
التي أشدها سيبويه فلا حجة في شيء من ذلك ، وأمّا قوله :
« وإحدى بليّ وأمثاله لا يحتاج » (١) إنّما قصدت أنّه لا يلزم
غير وجود إحدى بليّ أن تقول : إحدى المحجورين ، فإنّ بينهما
فرقاً وهو أنّ المحجورين لا يشتمل على جملة نساء كما يشتمل
عليها القبيلة •

وأمّا ردّه عليّ في قوله عليه السلام : « أحدهما كاذب »
فهذان لأنّي لم أستشهد (٢) بالحديث إلاّ على تغليب المذكر خاصّة ،
وأمّا ردّه المنع من أفراد أحد وإحدى واستشهاده بقوله : « قتل هو
الله أحد » فليست الآية مما نحن فيه ، وأمّا قوله : قد ذهب إلى
تحليلها دون الذكور (٣) طوائف من الفسّاد (٤) « فتعقب
سخيف • انتهى •

قال ابن الحاج : وردّ ابن خروف هذه الفصول كلّها بما
لا يشفي وأبان أنّه لم يفهم عن السهيلي شيئاً ، ولم يذكر ابن الحاج
الرد • [هـ : ٩٥] •

(١) رسم مكان « لا يحتاج » في هـ « لخراج » تعريف •

(٢) هـ : « لأنه لم يستشهد » تعريف •

(٣) « دون الذكور » ليست في ل ، م •

(٤) هـ : « النقاد » تعريف •

مسألة

« أَكَلٌ » (١) [كَلٌّ] (٢) ذي تابٍ من السَّبَّاحِ حرامٌ » (٣) : قال : [د : ٢٣٦] ابن خروف : للسَّهْلِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ سُوءِ التَّأْوِيلِ وَالْهَذَرِ وَالْإِفْتِيَاتِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَا لَا خَفَاءَ بِهِ (٤) ، أَعَاذَنَا اللَّهُ مِمَّا ابْتَلَى بِهِ ، وَإِنَّهَا لَزَكَّةٌ عَظِيمَةٌ يَجِبُ اسْتِنَابَةُ قَائِلِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : يَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى أَصْلِ رَابِعٍ وَهُوَ (٥) الْمُضَارَعَةُ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ الشَّرِيعَةُ مَا يُضَارَعُهُ ، كَمَا حَرَّمَ مَا يُضَارَعُ الزَّنا. مُضَارَعَةُ قَرِيبَةٍ وَكَرِهَ مَا يُضَارَعُهُ مِنْ مُبْعَدٍ ، كَالنَّظَرَةِ (٦) وَالْقَعُودِ فِي مَوْضِعِ امْرَأَةٍ قَامَتْ عَنْهُ (٧) حَتَّى تَزْدَ (٨) ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَالتَّلَذُّ بِشَمِّ طِيبٍ (٩) عَلَى امْرَأَةٍ ، وَظَنَائِرُ كَثِيرَةٌ ، فَلَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ الْخَنْزِيرَ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِيزَارَهُ وَيُشَارِكُهُ فِي النَّابِ وَالصَّفَّةِ

(١) « أَكَلٌ » لَيْسَتْ فِي ل

(٢) لَيْسَتْ فِي د ، م وَأُثْبِتَتْهَا عَنْ ف ، ل هـ .

(٣) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ : ٢/٢٥ بِرَقْم : ١٣ ، ١٤ وَسَنَنُ النَّسَائِيِّ : ٢/٢٠٠ - ٢٠١ .

(٤) م : « فِيهِ » .

(٥) كَذَا فِي ل وَفِي د وَسَائِرِ النُّسخ : « وَهِيَ » تَحْرِيفٌ .

(٦) هـ : « كَالنَّظَرِ » .

(٧) م : « عِنْدَهُ » تَحْرِيفٌ .

(٨) كَذَا فِي هـ وَفِي د وَسَائِرِ النُّسخ : « يَرُدُّ » تَصْحِيفٌ .

(٩) هـ : « الطِّيبِ » .

الخنزيرية (١) ، فحرّم الله سبحانه الأصل وحرّم رسوله الفرع ، والكلّ من عند الله ، كما حرّم الله الجمع بين الأختين ، وحرّم رسول الله الجمع بين العمة وابنة أخيها وبين الخالة وابنة أختها (٢) وبين العمتين والخالتين بناء منه عليه السلام على الأصل الثابت في كتاب الله تعالى والتفاهة إليه (٣) ، كذلك حرّم كل ذي ناب بناء على الأصل الثابت (٤) من تحريم الخنزير استنباطاً منه ونظراً إليه .

قال ابن خروف : هذا (٥) الرجل يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم شيئاً بالاستنباط (٥) من غير أن يؤمر بتحريمه ، وقوله : « والكل من عند الله » كلام ملغى (٦) إذ لا يجتمع مع ما قبله ولرسول الله عليه وآله وسلم البراءة والتنزيه مما نسب إليه .

قال الشَّهْهَيْلِيّ : ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد ، وهو مسطور في مختصر الطليطي (٧) ، لأن مؤلفه ذكر أنه صلى الله عليه وآله وسلم يستنبط الشرائع (٨) ، وهذا الجاهل من

(١) م : « الخنزيرة » تحريف .

(٢) م : « أخيها » تصحيف .

(٣) « إليه » و « الثابت » ليستا في م .

(٤) ل : « عندنا » تحريف ، ه : « فهذا » .

(٥) م : « الاستنباط » تحريف .

(٦) م : « ملغى » .

(٧) ذكره ابن خير في فهرسته : ٢٤٨ ، وهو كتاب في الفقه على مذهب

الامام مالك .

(٨) د : « الرابع » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

جُفَاةُ الْمُقْلِدِينَ فليقنعه على طريقة التقليد كلام الطليطي ، واستنباط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيح لا يدفع (١) في ثبوته ، ولا ينكره إلاَّ جِلْفٌ جافٌ ، وكلُّ ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم مما لم ينطق به القرآن وإن كان متضمناً لكل شيء فهو على هذا المنحى ، وإذا لم يستنبط [ه : ٩٦] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمن ذَا يستنبط ؟

مسألة

قال السَّهَيْلِيُّ في قوله تعالى : « وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ (٢) » : الألف واللام يدلان على معنى الاتعاض والاعتبار ، وفهم ابن خروف عنه أنه يثبت للألف واللام معنى ثالثاً أو رابعاً ، وهو معنى الاتعاض ، فردَّ عليه بآئته قال ما لم يقله أحد .

قال السَّهَيْلِيُّ راداً عليه : إنما أردت أن الله سبحانه لمَّا خاطب أهل الكتاب بهذا ، فأشار إلى الجنس المعروف (٣) من (٤) القِرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ التي مسخ من سلف من الأمم على هيئتها وصورتها لم يكن بدُّ من الألف واللام الدالَّتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الاتعاض والاعتبار والتخويف ، ولو قال (٥) قردة وخنازير لم يكن فيه ذلك .

(١) ل ، هـ « مدفع » تحريف .

(٢) المائة : ٦٠/٥ .

(٣) ف ، ل : « المصروف » تحريف .

(٤) م : « إلى » تحريف .

(٥) د : « كال » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

مسألة

من تخريج ابن العريف تبلغ من وجوه الإعراب ألفي ألف وجه
وسبعمائة ألف وجه وأحداً (١) وعشرين ألف وجه وستمائة وجه ،
وهي هذه : « ضَرَبَ الضَّارِبَ الشَّاتِمُ الْقَاتِلُ مُحِبُّكَ (٢)
وَادَّكَ (٣) قَاصِدُكَ مُعْجِباً خَالِداً فِي دَارِهِ يَوْمَ عِيدٍ » ، فترفع الضارب
بالفعل والشاتم نعته والقاتل نعت ثانياً ومحبك نصب بالقاتل
ووادَّكَ (٤) نعته وقاصدك نعت ثالث (٥) وتنصب معجِباً بضرب
وخالداً بمعجب ، ولك رفع قاصدك بالابتداء وخبره محذوف ، أو
هو خبر محذوف المبتدأ ونصبه بأعني وعلى الحال من القاتل أو من
الضارب أو لوادَّكَ (٦) ، فهذه سبعة لك مع كل واحد منها نصب
وادَّكَ (٧) بأعني أو الحال للقاتل أو الضارب (٧) أو مفعولاً ، ولك
رفعه بآتيه خبر وبالعكس ، فذلك (٤٢) لك في محبِّكَ النصب
بالقاتل وبأعني والرفع بالابتداء وبالخبر ، فذلك (١٦٨) لك مع كل

(١) د ، ل : « واحد » ، هـ : « وحدا » وكلاهما تحريف . وما أثبت

عن ف ، م .

(٢) « محبك » ليست في ل .

(٣) م : « وادرك » .

(٤) ل : « ثان » ولعله الأصح .

(٥) م : « لواردك » تحريف .

(٦) م : « وادرك » تحريف .

(٧) كذا في ل وفي د وسائر النسخ : « وللضارب » تحريف .

منها نصب القاتل بالشاتم وبأعني ورفع بالابتداء وبالخير وخفضه (١)
تشبيهاً بالحسن الوجه (٢) ورفع بنعت (٣) ما قبله [هـ : ٩٧] فذلك
(١٠٠٨) لك مع كل منها نصب الشاتم بالضارب وبأعني ورفع
بالابتداء وبالخير وجره (٤) تشبيهاً بالحسن الوجه (٥) ورفع بالنع
(٦٠٤٨) مع كل منها نصب معجباً بالحال لقاصدك وبالحال للكاف
من قاصدك وبالحال من الضارب ونعتاً لقاصدك (٦) ونصبه بضرب
(٣٠٢٤٠) مع كل منها نصب خالداً بضرب ورفع بضرب وبنصب
الضارب ولك جعل خالد بدلاً من الضارب ولك عطفه (٧) عليه عطف
البيان ونصبه بأعني ورفع بالابتداء وبالخير ونصبه بمعجب (٢٧٢١٦٠)
مع كل وجه (٨) منها أن تجعل « داره » متعلقاً بالضارب أو بمحبك
(٥٤٤٣٢٠) [أ] (٩) و بوارذك أو بقاصدك أو بخالد ، وكذلك
القول في « يوم عيد » فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور .

(١) م : « أو الخير وجره » تحريف .

(٢) د وسائر النسخ : « بالوجه الحسن » تحريف ، ولعل ما أثبت هو
الصواب .

(٣) كذا في هـ وفي د وسائر النسخ : « نعت » تحريف .

(٤) د ، ل : « وجوه » تحريف ، وليست في م ، وما أثبت عن ف ، هـ .

(٥) من « وبالحال للكاف » إلى « لقاصدك » ليس في ف

(٦) ل : « عطف » تحريف .

(٧) « وجه » ليست في م .

(٨) ليست في د ، هـ ، وأثبتها عن ف ، ل ، م . وفي م : « أو بوارذك »
تحريف .

قال ابن الصائغ في تذكّره :

سئل العلامة مجد الدين الرّوذْراوَرِي عن قوله تعالى :
« إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ » (١) ، فتكلم عليه
ابن مالك فامتعض (٢) الرّوذْراوَرِي لكلامه ، وطعن في كلام ابن مالك ،
وهذا تلخيص (٣) كلامهما مع حذف مالا تعلق له بالمسألة من
الطعن والإزراء .

قال الشيخ مجد الدين : استشكل الأئمة تذكير القريب مع
تأنيث الرحمة ، وتخيّل الفضلاء (٤) من قدمائهم في الجواب وجهين :
أحدهما : أن الرحمة بمعنى الإحسان ، وهو (٥) مذكر .

الثاني : أن الرحمة مصدر ، والمصادر لا تجمع ولا تؤنث (٦) ،
هذان ذكرهما الجوهري والزمخشري في كتابيهما .

وقال الفراء : القريب إذا كان للمكان وكان ظرفاً كان بلا هاء ،
وإذا ضمّن معنى النسبة والقراءة دخلت الهاء ، تقول في الأول : كانت
فلانة قريباً مني ، وفي الثاني : قريبتني (٧) ، قال : وهذا كله تصرف

(١) الأعراف : ٥٦/٧ .

(٢) قوله : « مالك فامتعض » ليس في ف .

(٣) هـ : « ملخص » .

(٤) هـ : « الأفاضل » .

(٥) ل : « وكل » تحريف .

(٦) هـ : « والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث » .

(٧) هـ : « فلانة قريبتني » .

في كلام الله تعالى بمجرّد الظن ، وهلاّ كانوا كالأصمعي ، فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب ، وكان إذا سئل عن [ه : ٩٨] شيء من كلام الله تعالى سكت ، وقال : لو أنّك غير كلام الله تعالى تكلمت (١) فيه ، والقرآن إنّما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع أشعارهم ، فقد كان عِكْرِمَةُ وهو تلميذ ابن عباس إذا سئل عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه بيت من شعر العرب ، ثم يقول : الشعر ديوان العرب •

والجواب الحق أن القريب على وزن فعيل، والفعيل والفعول (٢) يستوي فيهما المذكر والمؤنث حقيقةً كان أو غير حقيقي ، قال امرؤ القيس (٣) :

بِرَهْرَهة رَمُودَة رَخْصَة
كَخَرْعُوبَة البائَة المَنعَطِرَة
فَسَوْرُ القِيَامِ قَطِيعُ الكَلالِ
م تَفْتَرُّ عَنْ ذِي غُرُوبٍ خَصِر

(١) م : « لتكلمت » •

(٢) م : « والمفعول » تحريف •

(٣) البيتان في ديوانه : ١٥٧ وورد الأول منهما منسوباً إليه في المنصف : ٣١/٣ وأما في المرتضى : ٧١/١ ، وهو بلا نسبة في أمالي ثعلب : ٤٢٢ ومقاييس اللغة : ٢٥١/٢ ، وجاء البيت الثاني منسوباً إلى امرئ القيس في الصناعتين : ٢٧١ ، ٣٩٠ . والبِرَهْرَهة : رقيقة الجلد والرؤدة : الرخصة الناعمة والغرعوبة : القضيبة الغض . والغروب : حدة الأسنان ، وخصر : بارد •

وقال في لفظ القريب (١) :

لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمُّ هَاشِمٍ
قَرِيبٌ وَلَا الْبَسْبَاسَةُ بِنَةُ يَشْكُرَا

وقال جرير (٢) :

أَتَنَفَّعَكَ الْحَيَاةُ وَأُمُّ عَمْرِ
قَرِيبٌ لَا تَزُورُ وَلَا تَزَارُ

وأغرب من ذا أن لفظاً واحدة قد اجتمع فيها التأنيث (٣)
الحقيقي وغير الحقيقي ، وهي (٤) لفظة هُنَّ ، ومع ذلك حمل عليها
فعل بلا هاء ، وهي في (٥) قول جميل (٦) :

كَأَنَّ لَمْ تُحَارِبْ يَا بَيْتَيْنُ لَوَاكُهَا
تَكْشِفُ غُمَّاهَا وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقال جرير (٧) :

دَعَوْنَ النَّوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا
بِأَسْنِهِمْ أَعْدَاءُ وَهْنٌ صَدِيقُ

(١) أي امرؤ القيس ، ديوانه : ٦٨ .

(٢) ديوانه : ١٣٤ .

(٣) كذا في هـ وفي دوسائر النسخ : « الباب » تحريف .

(٤) ل : « والى » تحريف .

(٥) « في » ليست في م .

(٦) ديوانه : ١٥١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٣٤٨ ، والغمى :
الشديدة من شدائد الدهر .

(٧) ديوانه : ٣٧٢ وطبقات فحول الشعراء : ٤١١ وشروح سقط الزند :

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات كما وقعوا في ذلك .
 وقال العلامة جمال الدين بن مالك (١) : **فَعِيلٌ** و**فَعُولٌ**
 مشتبهان في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى
 مفعول ، إلاَّ أنَّ **فَعِيلًا** أَخَفُّ من **فَعُول** ، فلذلك فاقه (٢)
 بأشياء (٣) منها :

كثرة الاستغناء به عن فاعل في المضاعف (٤) ، ك**جَلِيل** (٥)
 و**خَفِيف** و**صَحِيح** و**عَزِيز** و**كَذَلِيل** ، وإثما **حَقَّ** هذه الصفات
 أن (٦) تكون على زنة فاعل لأنها من **فَعَلَ** [هـ : ٩٩] **يَفْعَلُ** ،
 فاستغني فيها بفعيل ولا حظَّ لفعل في ذلك .

٧٨٨ وشواهد الشافية : ١٣٨ ، ونسب البيت الى مزاحم العقيلي في
 زهر الآداب : ٥١/١ ، ونسبه صاحب أساس البلاغة « صدق » الى
 نصيب بن رباح ، وانظر ديوان نصيب : ١٠٩ وتخريج البيت ص :
 ١٩١ منه ، وورد البيت بلا نسبة في الخصائص : ٤١٢/٢ والخزانة :
 ٤٦٧/٢ .

(١) ما نقل عن ابن مالك هنا مسألة أملاها على قوله تعالى : « إن رحمة الله
 قريب من المحسنين » وهي في مجموع محفوظ في المكتبة الظاهرية
 برقم : ١٥٩٣ .

(٢) كذا في المسألة ، وفي د وسائل النسخ : « فارقه » تحريف ، وستأتي
 بلفظ « فاقه » بعد قليل .

(٣) ف. ل : « أشياء » تحريف .

(٤) م : « المضاف » تحريف .

(٥) ل : « كجَمِيل » تحريف .

(٦) د : « لمن » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسألة .

ومنها اطراد بناءه من فَعَّل كَشَرِيف وظَرِيف وكَرِيم (١) ،
وليس لَفَعُول فعل يَطْرُد بناؤه منه • ومنها كثرة (٢) مجيئه في صفات
الله تعالى وأسمائه ، كَسَمِيع وبَصِير وَعَلِيّ (٣) وَغَنِيّ ورَقِيب ،
ولم يجيء منها فَعُول إِلَّا رَعُوف وودود وَعَقُوفٌ وَغَمُورٌ
وشَكُور ، وإذا ثبت أنه فائق لَفَعُول في الاستعمال فلا يليق (٤) أن
يكون له تَبَعاً ، بل الأولي أن يكون الأمر بالعكس ، أو ينفرد كل
منهما بحكم هو به أولى ، وهذا هو الواقع ، فَإِنَّهُمْ خَصَّشُوا فَعُولاً
المفهم معنى فاعل بأن (٥) لا تلحقه التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وأن
يشتراك فيه ، فيقال : رجل صبور (٦) وامرأة صبور (٦) ، وكذا شكور
ونحوهما إِلَّا ما شذَّ (٧) من عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ ، فَإِنْ قُصِدَ بالتاء
المبالغة لحقت المذكر والمؤنث ، فقل : رجل ملولة وفروقة ، وامرأة
ملولة وفروقة ، ولا يُقَدَّم على هذا الوزن (٨) إِلَّا بنقل ، وإن لم
يُقَصَد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التاء (٩) أيضاً ، كحَلُوبَةٍ

(١) بعدها في المسألة : « وعظيم وجميل ونبيلى وليس ... » •

(٢) « كثرة » ليست في م •

(٣) المسألة : « كثرة مجيئه في أسماء الله تعالى كسميع وبصير ونصير وقدير

وخير وعليم وحليم وعزيز وحكيم ومجيد وحמיד وعظيم وعليّ » •

(٤) ٢ : « ينبغي » •

(٥) م : « بانه » •

(٦) بعدها في المسألة : « وشكور » في الموضعين •

(٧) المسألة : « وكذلك ما أشبههما إلا ما شذ » •

(٨) المسألة : « النوع » تحريف •

(٩) « انتاء » ليست في المسألة •

وركوبةٍ ورغوثةٍ (١) ، وليس في شيء من هذا إلا للنقل ، فلمّا كان لفعل على فعول من المزية ماذرتّه استحقّ أن يختصّ (٢) بأحْوَ الاستعمالَيْن ، وهو التمييز بين المذكر والمؤنث ، كجميل وجيلة وصبيح وصبيحة (٣) ووضي ووضيئة (٤) ونحوه ، وإن كان فعيل بمعنى مفعول وصحب الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث ، كرجل قتل وامرأة قتل ، وإن لم يصحب الموصوف وقصد تأنيثه أنث (٥) نحو : [رأيت] (٦) قتيلة (٧) بني فلان ، هذا هو المعروف ، وما ورد بخلاف (٨) ذلك عهد نادراً ، أو تَلَطَّف في توجيهه بما يلحقه بالنظائر ويبعده عن الشذوذ ، فمن ذلك قوله تعالى : « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْحَسَنِينَ » ، ومنه ستة أقوال :

أحدها : أن فعلاً وإن (٩) كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى

-
- (١) كذا في المسألة ، وفي هـ : « ورغوثة » وفي سائر النسخ : « ورعوبة » وكلاهما تصحيف ، والرغوثة هي المرضع ، وستأتي بلفظ رغوثة .
 - (٢) المسألة : « يختص » .
 - (٣) م : « وصحيح وصبيحة » .
 - (٤) بعدها في المسألة : « ومليح ومليحة وشريف وشريفة وظريف وظريفة » ولم ترد كلمة « ونحوه » في المسألة .
 - (٥) « أنث » ليست في هـ .
 - (٦) زيادة عن هـ والمسألة وليست في د وسائر النسخ .
 - (٧) هـ : « قبيلة » تصحيف .
 - (٨) المسألة : « خلاف » .
 - (٩) المسألة : أن فعلاً فيه وإن « .

فعل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التاء ، كما جرى هو مجراه في لحاق التاء حين قالوا : خصلة حميدة وفعلة ذميمة بمعنى محمود ومذمومة ، فحمل (١) على جميلة وقبيحة في لحاق التاء ، وكذلك قريب في (٢) الآية الكريمة حمل على « عين كحيل » و « كف خضيب » [هـ : ١٠٠] وأشباهما (٣) في (٤) الخلو من التاء ، وظير ذلك : « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » (٥) •

الثاني : أنه من باب تأوّل المؤنث بمذكر موافق في المعنى ، كقول الشاعر (٦) :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّما

يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا

فتأوّل كفًّا وهو مؤنث بعضو فذكر صفته لذلك ، وكذلك الرحمة متأولة (٧) بالإحسان فذكر (٨) خبرها ، وتأوّلها

(١) المسألة : « فحملًا » ولعله الصواب •

(٢) هـ : « من » •

(٣) م : « وأشباهما » تحريف •

(٤) كذا في المسألة وفي دوسائر النسخ : « من » تحريف •

(٥) يس : ٧٨/٣٦ •

(٦) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ١١٥ ومعاني القرآن :

١٢٧/١ والمعاني الكبير : ٨٤٩ والكامل : ٢٥/١ والمخصص : ٣٨/١٦

وأما ابن الشجري : ١٥٨/١ ، وورد بلا نسبة في أمالي ثعلب : ٣٨

والانصاف : ٧٧٦ والخزانة : ١٥٦/٣ • والأسيف : العزير •

(٧) هـ : « متأول » تحريف ، وفي المسألة : « وكذلك تتأول الرحمة

بالاحسان » •

(٨) المسألة : « فيذكر » •

بالإحسان (١) أولى من تأوّل الكفّ بالعضو (٢) لوجهين :

أحدهما : أنّ الرحمة (٣) معنى قائم بالراحم ، والإحسان برّ
الراحم (٤) المرحوم (٥) ، ومعنى البرّ في القريب (٦) أظهر منه في الرحمة .
الثاني : أنّ ملاحظة الإحسان في الرحمة [الموصوفة] (٧)
بالقرب (٨) من المحسنين مقابلة للإحسان الذي تَضَمَّنَه ذكر المحسنين ،
فاعتبارها (٩) يزيد المعنى قوة (١٠) ، فصَحَّتْ الأولويّة ، ومن تأوّل
المؤنث بمذكر ما أنشده القراء (١١) :

وقائِعُ في مُضَرِّ تِسْعَةٍ
وفي وائِلٍ كانتِ العاشِرَةُ

-
- (١) المسألة : « وتأول الرحمة بالاحسان » .
 - (٢) المسألة : « بعضو » .
 - (٣) هـ « الوجه » تحريف .
 - (٤) هـ : « الرحم » تحريف .
 - (٥) المسألة : « بالمرحوم » .
 - (٦) هـ : « القرب » والعبارة في المسألة : « ومعنى القرب في البر أظهر منه في الرحمة » ولعل هذا هو الصواب لأن العبارة سترد بهذا اللفظ ،
 - (٧) زيادة عن المسألة وليست في د و سائر النسخ .
 - (٨) ف : « بالقريب » تحريف .
 - (٩) م : « فاعتبارهما » تحريف .
 - (١٠) بعدها في المسألة : « واللفظ جزالة » .
 - (١١) لم أقف على نسبه للبيت وهو في معاني القرآن : ١٢٦/١ وآمالى ثعلب : ٤٢٢ والانصاف : ٧٦٩ والهمع : ١٤٩/٢ والدرر : ٢٠٤/٢ بلانسية .

فتأوّل الوقائع بأيام الحرب ، فلذلك ذكر العدد الجاري عليها
فقال : تسعة (١) ، وإذا جاز تأوّل المذكر بمؤنث في قول من قال :
« جاءته كتابي فاحتقرها » (٢) أي : صحتي ، وفي قول الشاعر (٣) :

يا أيّهما الرّاكبُ المُرْجِي مطيّتُهُ

سائلٌ بني أسدٍ ما هذِهِ الصّوْتُ

أي : الصيحة مع ما في ذلك من حمل أصل (٤) على فرع ، فلاَن°
يجوز تأوّل مؤنث بذاكر لكونه حمل فرع على أصل أحقّ وأوّل°
الثالث : أن يكون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه
مع الالتفات إلى المحذوف فكأنه قال : إن مكان رحمة الله قريب (٥) ،
كما قال حسان (٦) :

(١) بعدها في المسألة : « فلولا ذلك لقال : تسع لأن الوقائع مؤنثة وإذا ... » .

(٢) انظر ما تقدم .

(٣) تقدم البيت .

(٤) المسألة : « مع أنه حمل أصل » .

(٥) بعدها في المسألة : « ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره

كما ... » .

(٦) ديوانه : ٣٦٥ والشعر والشعراء : ٣٠٦ والمغرب : ٥٩ وشرح المفصل :

٢٥/٣ والدرر : ٦٤/٢ والخزانة : ٢٣٦/٢ ، والبيت بلا نسبة في

التصحيح والتحريف : ٦٩ وشرح المفصل : ١٣٣/٦ والأشمونى :

٢٧٢/٢ والهمع : ٥١/٢ . يصفق : يمزج ، والبريص : نهر بدمشق .

وجاء بعد البيت في المسألة : « فقال يصفق بالتذكير ويردى مؤنثة لأنه

أراد ماء يردى ، ومثله ... » .

يَسْتَقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِّصَ عَلَيْهِمْ
بِرَدِّي يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم مشيراً إلى الذهب والحرير (١) :
« هذان [هـ: ١٠١] حرام » على ذكرور أمتي « (٢) أي : استعمال هذين :
الرابع : أن يكون من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ،
أي (٣) إن رحمة الله شيء قريب أو لطف أو برّ أو إحسان ، وحذف
الموصوف سائغ ، من ذلك قوله (٤) :

قَامَتْ تَبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ
مَنْ لِي مَنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكَتَنِي فِي الْحَرْبِ (٥) ذَا غَرْبَةٍ
قَدْ خَابَ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

أي : شخصاً (٦) أو إنساناً ذا غربة (٧) ، ومثله

-
- (١) انظر سنن ابن ماجه : ٣٥٩٥ كتاب اللباس وسنن أبي داود : ٤٠٥٧ كتاب اللباس .
 - (٢) بعد ذلك في المسألة : « فقال حرام بالافراد والمخير عنه في اللفظ اثنان لأنه أراد استعمال هذين » .
 - (٣) جاء مكان « أي » في المسألة : « كأنه قال » .
 - (٤) تقدم البيتان فيما سبق .
 - (٥) المسألة : « في الحي » وفي د وسائل النسخ : « في الحرب » ، وفيما تقدم : « في الدار » .
 - (٦) المسألة : « أراد تركتني شخصاً » .
 - (٧) بعدها في المسألة : « ولولا ذلك لقال : ذات غربة » .

قول الآخر (١) :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتي
فراقك لم أبخل وأنت صديق

أي : شخص صديق ، وعلى ذلك حمل (٢) سيويه قولهم (٣) :
حائض وطامث ، قال : كأنهم قالوا : شيء (٤) حائض (٥) .

الخامس : أن يكون من باب اكتساب (٦) المضاف حكم المضاف
إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني (٧) ، والوجه (٨)
في هذا تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور

(١) لم أقف على نسبة البيت ، وهو في المنصف : ١٢٨/٣ والمخصص :
١٤٨/١٧ والانصاف : ٢٠٥ وشرح المفصل : ٧١/٨ - ٧٣ والمقرب :
١١١/١ واللسان (صدق) و (حرر) والمفني : ٢٩ والمقاصد
للعيني : ٣١١/٢ والهمع : ١٤٣/١ والدرر : ١٢٠/١ والخزانة :
٤٦٥/٢ ، يوم الرخاء : أي قبل إحكام النكاح .

(٢) المسألة : « أرادت وأنت شخص صديق أو إنسان وعلى مثل هذا حمل ... »

(٣) المسألة : « قولهم للمرأة » .

(٤) م : « شخص » .

(٥) ل : « طامث » ، وفي المسألة : « شيء حائض وشيء طامث » ، وانظر

الكتاب : ٣٨٣/٣ .

(٦) المسألة : « اكتساب » .

(٧) هـ : « بالباقي » .

(٨) المسألة : « والمشهور » .

كقولہ (۱) :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَزَتْ رِمَاحٌ تَسْقُطُ
أَعَالِيهَا مَرَّةَ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

ومثله (۲) :

بَغْيُ الثَّقُفِ مَعِيْدَةٌ نَعْمَاءُهَا
نَقْمًا وَإِنْ عَمِيَتْ (۳) وَطَالَ غُرُورُهَا

وإذ كانت الإضافة (۴) تعطي المضاف تأنيثاً لم يكن فيه (۵) على
الوجه المذكور (۶) فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له كما في الآية الكريمة

-
- (۱) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه : ٦٩٥ وسيبويه : ٥٢/١ والكمال :
١٤١/٢ والمحتسب : ٢٣٧/١ والمقاصد للعيني : ٣٦٧/١ والخزانة :
١٦٩/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب : ١٩٧/٤ وشرح السبع الطوال : ٤٢٤
والخصائص : ٤١٧/٢ والأشمنوني : ٢٤٨/٢ . وتسففت : استغفت ،
وتنسفت الريح أي تنفست وهو أول هبوبها . وجاء بعد البيت في
المسألة : « فقال تسففت والفاعل مذكر لأنه اكتسب تأنيثاً من الريح
إذ الاستغناء بها عنه جائز » ا هـ .
- (۲) المسألة : « ومثله قول الآخر » ولم أقف على البيت ولا على نسبة له .
- (۳) هـ : « عميت » . وجاء بعد البيت في المسألة : « فانت خبر البغي
لاضافته الى النفوس مع الصلاحية للاستغناء بها عنه وإذا . . . » .
- (۴) بعدها في المسألة : « على الوجه المذكور » .
- (۵) المسألة : « له » .
- (۶) « على الوجه المذكور » ليست في المسألة .

أحق وأولى ، لأن التذكير أصل (١) فالرجوع إليه أسهل من الخروج عنه .

السادس : أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون (٢) الآخر تَبَعاً له أو معنى من معانيه ، ومنه في أحد (٣) الوجوه قوله تعالى : « فَظَلَّكَتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ » (٤) أي : فظلت أعناقهم خاضعة ، وظلثوا لها خاضعين ، فهذا منتهى ما حضرنى .

وبلغني أن بعض الفقهاء زعم أن إخلاء «قريب من الحسنين» (٥) المشار إليه [هـ : ١٠٢] من التاء لم يكن إلا لأجل أن فعلاً يجري مجرى فعول في الوقوع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وضعف هذا [د : ٢٣٨] القول بيّن وتزييفه هيّن ، وذلك أن قائل هذا القول إمّا أن يريد أن فعلاً في هذا الموضع وغيره يستحق ما يستحقه فعول من الجرّ على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإمّا أن يريد أن فعلاً في هذا الموضع خاصة محمول على فعول .

فالأول مردود لإجماع أهل العربية على التزام التاء في ظرفية وشرفية وأشباههما (٦) ، ولذلك احتاج علماؤهم [إلى] (٧) أن يقولوا

(١) المسألة : « أولى » .

(٢) ل : « يكون » تعريف .

(٣) ف : « احدى » تعريف .

(٤) الشعراء : ٤/٢٦ ، وجاء بعد الآية في نسخة المسألة ما مقداره ستة أسطر تجاوزها السيوطي .

(٥) « من الحسنين » ليست في م والمسألة .

(٦) بعدها في المسألة : « وزناً ودلالة » .

(٧) زيادة عن ف ل ، المسألة ، وليست في د ، م ، هـ .

في قوله تعالى : « ولم أكن بغيياً » (١) : إن أصله بَغْيُوِي على فِعُول ،
فلذلك لم تلحقه التاء (٢) .

والثاني أيضاً مردود لأنه قد تقدم التنبيه على ما لفعيل على
فعول (٣) من المزاييا ، ولأنه (٤) لا يليق أن (٥) تَبَعاً لفعول ، بل الأولى
أن يكون أمرهما بالعكس ، ولأن ذلك القائل حمل فعيلاً على فَعْعُول ،
وهما مختلفان لفظاً ومعنى ، أمّا اللفظ فظاهر ، وأمّا المعنى فلا (٦)
قريباً لا مبالغة فيه لأنه يوصف به كلّ ذي قرب (٧) وإن قلّ ، وفعول
المشار إليه لا بدّ فيه من مبالغة ، وأيضاً فإنّ الدّالّ على المبالغة لا بدّ
أن يكون له بُنية لا مبالغة فيها ، ثم يقصد به المبالغة فتغيّر بنيته
كضارب وضرّوب وعالم وعليم ، وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه ،
والظاهر أنّ ذلك القائل إنّما أراد حمل فعيل على فعول مطلقاً واستدل
على ذلك بقول الشاعر :

فتور القيام قطيع الكلا

م تَقْتَرُّ عن ذي غرّوبٍ خَصِرٌ

والاحتجاج بهذا ساقط من وجوه :

- (١) مريم : ٢٠/١٩ .
- (٢) تجاوز السيوطي ما مقداره سطر من نسخة المسألة .
- (٣) المسألة : « على ما لفعول » .
- (٤) م ، المسألة : « وانه » .
- (٥) المسألة : « لا يليق به أن .. » .
- (٦) المسألة : « أما المخالفة لفظاً فظاهرة وأما المخالفة معنى فلأن .. » .
- (٧) كذا في ف والمسألة ، وفي د وسائر النسخ : « قريب » تحريف .

أحدهما : أنه نادر والنادر لا حكم له ، ولو كثرت صورته وجاء على الأصل كاستحوذ واعوَرَ واستنوق البعير ، فما ندر (١) ولم تكثر صورته ولا جاء على الأصل أحق (٢) .

الثاني : أن يكون قطيع الكلام أصله قطيعة الكلام (٣) ثم حذفت التاء للإضافة ، فإنها مسوَّغة لحذفها عند الفراء وغيره من العلماء (٤) ، وحمل على ذلك قوله [هـ : ١٠٣] تعالى : « وإِقَامَ الصَّلَاةِ » (٥) ومثل ذلك قوله (٦) :

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُّوْا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا
وَاخْلَقُواكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

وعلى هذه اللغة قرأ بعض القراء « ولو أرادوا الخروجَ لَأَعَدُّوا

-
- (١) المسألة : « مما يدور » تعريف .
(٢) بعدها في المسألة : « بأن لا يكون له حكم » .
(٣) المسألة : « أن يكون من قال : قطيع الكلام أراد قطيعة الكلام » .
(٤) انظر معاني القرآن : ٢٥٤/٢ .
(٥) الأنبياء : ٧٣/٢١ ، النور : ٣٧/٢٤ ، وجاء بعد الآية في المسألة ما مقداره خمسة أسطر .
(٦) نسب البيت الى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب في شواهد الشافعية : ٦٤ والمقاصد للعيني : ٥٧٣/٤ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٩٦/٢ وورد بلا نسبة في معاني القرآن : ٢٥٤/٢ وشرح السبع الطوال : ٩٧ والخصائص : ١٧١/٣ والمختص : ١٥٠/١٥ وشرح الشافعية : ١٥٨/١ واللسان (خلط) (وعد) .
والخليط : صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره ويستوي فيه الواحد والجمع .

له "عُدَّة" (١) أراد عدته (٢) .

الثالث : أن يكون فعيل في قوله : قطع الكلام بمعنى مفعول لأنَّ صاحب المحكم (٣) حكى أنه يقال : « قطعته وأقطعه إذا بكته وقطع هو (٤) ، وقطع فهو قطع القول » ، فقطع على هذا بمعنى مقطوع أي "مبكت" (٥) ، فحذف التاء على هذا التوجيه ليس مخالفاً للقياس ، وإن جعل « قطع » مبنياً على قطع كسريع من سرع فحقه على ذلك أن تلحقه التاء عند جريه على المؤنث ، إلا (٦) أنه شبهه (٧) بفعيل الذي بمعنى مفعول فأجري (٨) مجراه والله أعلم (٩) .

(١) التوبة : ٤٦/٩ وانظر البحر المحيط : ٣٤٨/٥ انظر كلام ابن جني على هذه القراءة في المحتسب ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ ، وأبي حيان في البحر المحيط : ٤٨/٥ ، والعُدَّة : بئر يكون في الوجه ، وقيل : العُدَّة والعُدَّة : البئر يخرج على وجوه الملاح . اللسان (عدد) .

(٢) بعدها في المسألة : « فحذف التاء » .

(٣) قال في المحكم : ٩٠/١ « وقطعه قطعاً وأقطعه : بكته ، وهو قطع القول وأقطعه وقد قطع وقطع قطاعة » ، وقال في اللسان (قطع) : « وقطعه قطعاً أيضاً : بكته وهو قطع القول وأقطعه ، وقد قطع وقطع قطاعة » اهـ .

(٤) « وقطع هو » ليست في م ، و « هو » ليست في المسألة .

(٥) كذا في المسألة وفي د وسائر النسخ : « سكت » تحريف .

(٦) كذا في المسألة وفي د وسائر النسخ « لا » تحريف .

(٧) كذا في المسألة وفي د وسائر النسخ : « شبيه » تحريف .

(٨) م : « فأجراه » .

(٩) « والله أعلم » لم تذكر في ل .

فأجاب الشيخ مجد الدين وقال (١) : حقّ على مَنْ مارس شيئاً من العلم إذا سئل عن مشكلاته (٢) أن يتجنّب في جوابه الإيجاز المخلّ والتطويل الممل ، ويتوقى الزوائد التي لا يحتاج إليها (٣) ، فإنّ العالم مَنْ إذا سئل عن عويص أوضحه بأوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان ، وقد سئل العبد الضعيف عبد المجيد بن أبي الفرج (٤) الرثوذّر الكورّي عن هذه الآية بناء على (٥) استغراب مَنْ (٦) قصّر في (٧) إتيان (٨) كلام العرب بابه (٩) ، فاستبعد حمل المذكر على المؤنث فكان جوابه أنّ القرآن المجيد عربيّ (١٠) ، وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقي فكيف لا يسوّغ إطلاقه على غير الحقيقي ؟ قال امرؤ القيس (١١) :

-
- (١) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره سطر من نسخة المسألة .
(٢) هـ : « عن بعض مشكلاته » .
(٣) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره أربعة أسطر من نسخة المسألة .
(٤) في د وسائر النسخ : « عبد المجيد أبو الفرج » وما أثبت عن المسألة وشذرات الذهب : ٣٢٤/٥ .
(٥) كذا في هـ والمسألة وفي د وسائر النسخ : « عن » تحريف .
(٦) المسألة : « استغراب يختلج في ضمير من .. » .
(٧) المسألة : « عن » .
(٨) هـ : « إمعان » .
(٩) ل : « بابه » .
(١٠) بعد ذلك جاء في المسألة : « قال الله تعالى : إنا أنزلناه قرآناً عربياً » .
(١١) تقدم البيت فيما سبق .

له الويل إنْ أمبى

وقال جرير (١) :

أتنفك الحياة

ومع هذه الحجة الواضحة لا حاجة (٢) إلى التأويلات والتعسفات، وقد كتب في ذلك بعض النحاة المشهورين العصريين (٣) هذه الأوراق المتقدمة وذكر فيها ما تقتضيه (٤) صناعة النحو ، وحكى ما قيل في المسألة مع أنه لا يشفي [هـ : ١٠٤] الغليل ، لأن العرب لم تقل ذلك ولا نعلم لو (٥) عرض عليهم هل كانوا يرتضونه أم لا ؟ بخلاف ما أوردت من الشواهد ، فإنه نص قولهم ، ولا ريب (٦) في صحته وكونه حجة ، والذي أورده من الأقوال الستة مستنبط من الظن والقياس ، وقد يكون حقاً (٧) وقد لا يكون (٨) ، وقد ألح عليّ

(١) تقدم البيت فيما سبق .

(٢) المسألة : « لا يحتاج » .

(٣) المسألة : « المعتبرين » .

(٤) م : « تقتضي » .

(٥) المسألة : « ولا نعلم أنه لو » .

(٦) المسألة : « ولا ارتياب » .

(٧) كذا في المسألة وفي هـ : « جمعاً » وفي د ، ف ، ل م : « معاً » وكلاهما

تحريف .

(٨) المسألة : « وقد يكون باطلاً » ، وتجاوز المؤلف هنا ما مقداره ثلاثة

أسطر من نسخة المسألة .

جماعة أن° (١) أُورِدَ على فوائده هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات ،
فكنت أبى ذلك خيفةً سقطت (٢) تنفق حتى غلبوا على رأيي (٣) ،
وقالوا : هذا لا يُعَدُّ قَدْحًا في فضله ، فشرعت في التنبيه على ما يرد
على قوله :

أمّا ما ذكره من اشتباه فعيل وفِعُول في الوزن والدلالة على
المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، وأنَّ فعلاً أخفَّ من
فعول وأنته فاقه بأشياء منها (٤) : اطراد بنائه من فَعَلَ ، وكثرة مجيئه
في أسماء الله تعالى ، وإذا فاقه (٥) لا يكون تبعاً له ، وهل الأمر
[إلا] (٦) بالعكس أو مستويان (٧) ؟ إلى آخره ، فكلّ هذه دعاو
تَعَسَّر إقامة الحجة عليها خصوصاً مع المنازعة (٨) ، ولئن سَلِمَتْ
فهي خارجة (٩) عن مسألتنا (١٠) ، لأنَّ السؤال وقع (١١) عن جواز

(١) هـ والمسألة : « في أن » ، جاء في اللسان (لحن) : « وألحَّ عليه
بالمسألة وألحَّ في الشيء : كثر سؤاله إيَّاه ... وقيل : ألحَّ على
الشيء أقبل عليه » .

(٢) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره سطر من نسخة المسألة .

(٣) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره سطران من نسخة المسألة .

(٤) منها « ليست في المسألة » .

(٥) المسألة : « وأنه إذا فاقه » .

(٦) زيادة عن هـ ، وليست في د وسائر النسخ والمسألة .

(٧) المسألة : « يستويان » .

(٨) المسألة : « مع المنازع الفطن المحقق » .

(٩) المسألة : « ولئن سلمناها تبرعاً وتساهلاً ولكنها خارجة ... » .

(١٠) ل : « مستثنى » تحريف وجاء بعدها في المسألة : « نازحة عن غرضنا » .

(١١) المسألة : « إنما وقع » .

إطلاق القريب على الرحمة ، فجوابه : ذلك جائز لدلالة (١) كذا وكذا عليه (٢) ، فبقية المقدمات ضائعة مبذولة (٣) ، ولا مدخل لها فيما وقع السؤال عنه ، ومثاله (٤) من سئل عن زيارة الكعبة المعظمة هل تجب أم لا ؟ فأجاب بأن المتوجّه إليها لا بد أن يكون محرّماً (٥) ، وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة وعدّد له المواقيت ، فيقول له السائل : أنا لم أسألك (٦) إلا عن وجوب زيارتها ، وما ذكرته بمعزل عن ذلك ، ويجري مجرى هذا قول المتكلم في فاعل وفعل : أبواب المصادر ستة : فَعَلَ يَفْعُل كَحَلَبَ يَحْلُب ، وَفَعَلَ يَفْعِل كَضَرَبَ يَضْرِب ، وَفَعَلَ يَفْعَل كَذَهَبَ يَذْهَبُ وَفَعَلَ يَفْعَل كَقَرَّمَ يَقْرِم ، وَفَعَلَ يَفْعَل كَكَرَّمَ يَكْرِم ، وَفَعَلَ يَفْعَل كَوَثَّقَ يَثْقِ ، ، وكلّه يشتق (٧) منه فاعل ، إلا أن أكثره من فعل يَفْعَل ويكون بمعنى فاعل كشریف وظریف وکریم وعظیم ، وقد يرد من غيره بمعنى المفعول ، كصریع وجریح وکلیم (٨) وهزیم (٩) ،

(١) هـ : « لمن لاله » تعريف .

(٢) د : « وعليه » ، وما أثبت عن سائر النسخ والمسألة .

(٣) المسألة : « مستدركة » .

(٤) م : « ومثله » ، المسألة : « ومثال ذلك » .

(٥) بعدها في المسألة : « وللاحرام مواقيت وميقاته . . . » .

(٦) هـ : « نسأل » .

(٧) ل ، م ، هـ : « مشتق » .

(٨) د : « وكلهم » تعريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسألة .

(٩) هـ : « وهزيم » تعريف ، واهندم : القطع ، وهزيم الرعد : صوته .

وتتكلم في فعول (١) بما يناسب ذلك أو يقاربه عند الشروع في مسألتنا في لفظة (٢) القريب ، [والعاقل يعلم] (٣) أن (٤) هذه المباحث لا مدخل لها فيما نحن فيه ، وإن كانت من (٥) [هـ : ١٠٥] تفاريع لفظة القريب (٦) ، وقوله في فعول : « إن لم يقصد [به] (٧) معنى (٨) فاعل لحقته تاء كحلوبة وركوبة » منقوض بقولهم : ناقة عسوب (٩) للتي تُعْصَب ركبناها عند الحلب ، وسَلُوب وعَجُول للتي اخْتَرِمَ ولدها (١٠) ، فإنَّ وزنه فعول وليس للفاعل ولا تلحقه التاء ، وكذا الجزور (١١) والخلج (١٢) والبسوس (١٣) ،

(١) م : « مغيل » .

(٢) ف ، م ، المسألة : « لفظ » .

(٣) زيادة عن المسألة وليست في د و سائر النسخ .

(٤) جاء قبلها في د و سائر النسخ : « في » وليست في المسألة .

(٥) م : « مع » تحريف .

(٦) المسألة : « الفعيل » .

(٧) زيادة عن المسألة وليست في د و سائر النسخ .

(٨) ل : « بمعنى » تحريف .

(٩) هـ : « جنوب » تحريف .

(١٠) في اللسان (سلب) : والسَلُوب من النوق : التي أُلْفَت ولدها لغير تمام والسَلُوب من النوق التي ترمي ولدها وجاء فيه أيضاً (عجل) : « والعجول من النساء والابل : الواله التي فقدت ولدها لعجلتها في جيئها وذهابها » .

(١١) الجزور : الناقة المجزورة والجمع جزائر وجزور .

(١٢) ناقة خلج : غزيرة اللبن والجمع خلج .

(١٣) ناقة بسوس : تدثر عند الانساس .

والْحَضُّونَ (١) وَالشُّطُورَ (٢) وَالتَّلُوثَ (٣) ، وكل هذه صفات للناقة والشاة ، ووزنها فعول لم تلحقها التاء وليست (٤) للفاعل ، وأمّا الأقوال الستة التي ذكرها (٥) فإنني أشير إلى ما يرد على كل (٦) واحد منها إشارة لطيفة :

أمّا قوله : « قريب بمعنى فاعل أَجْرِي مُجْرَى فاعل بمعنى مفعول (٧) كما أجري ذلك مُجْرَى هذا في لحاق التاء فلا شك أنه من قول [د : ٢٣٩] النحاة ، لكن ما الدليل عليه ؟ فإنه مجرد دعوى ، ويرد عليه أن أحد الفعلين مشتق من فعل لازم والآخر من فعل متعدّد ، فلو أجري على أحدهما حكم الآخر (٨) لبطل الفرق بين اللّازم

-
- (١) هـ : « والعصوف » تحريف ، د ، ف ، ل ، م : « والعصون » تصحيف .
وما أثبت عن المسألة ، والحضون من الابل والمعزى : التي قد ذهب أحد طبنينها والاسم « الحضان » .
 - (٢) كذا في المسألة وفي د سائر النسخ : « السطور » تصحيف ، والشطور من الابل : التي يبس خلفان من أخلافها .
 - (٣) د ، هـ : « والتلوب » ، ف ، ل ، م : « والتلوب » وكلاهما تصحيف وما أثبت عن المسألة . والتلوث : الناقة التي يبس ثلاثة من أخلافها .
 - (٤) ل ، المسألة : « وليس » .
 - (٥) بعدها في المسألة : « في قوله تعالى : إن رحمة الله قريب » .
 - (٦) ل : « جملة » تحريف .
 - (٧) المسألة : « مغيل الذي هو بمعنى مفعول » .
 - (٨) ف : « يشتق » .
 - (٩) ل : « مغل » تحريف .

والمتعدي ، إن كان على وجه العموم ، وإن كان على وجه الخصوص
فأين الدليل عليه (١) ؟ والحق أن كلاً من الفعلين يطلق على المذكر
بلا تاء (٢) ولا خلاف فيه ، وعلى المؤنث تارة مع التاء وأخرى بلا تاء
أصالة ، كما ورد في أشعار الفصحاء ، لا على سبيل التبعية ولا على
وجه الشذوذ والندرة ، وتشبيه أحدهما بالآخر كما زعموا لأن (٣)
الأصل في الكلام [الحقيقة] (٤) وقد كثرت (٥) شواهد ذلك ، قال جرير
يرثي خالدة (٦) :

نَعَمْ الْقَرَيْنُ وَكُنْتُ عَلِقَ مَضِيَّةٍ
وَارَى بِنَعْفٍ بَلِيَّةَ الْأَحْجَارِ

[وقال] (٧) :

فَسَقَاكَ حِينَ حَلَلْتُ غَيْرَ فَقِيدَةٍ
هَزَجَ الرِّوَّاحِ وَدِيْمَةَ لَا ثَقْلِعُ

-
- (١) المسألة : « فأين دليل الخصوص » .
(٢) بعدها في المسألة : « أصالة » .
(٣) ل : « لأنه » .
(٤) زيادة عن المسألة وليست في د وسائل النسخ .
(٥) المسألة : « كثرت » .
(٦) ديوانه : ٨٦٢ والنقائض : ٨٤٨ ، قوله مضنة أي يضن به لنفاسته ،
والنعف : أسفل الجبل وأعلى الوادي وبليّة : اسم بلد .
(٧) زيادة عن ف ، ل ، المسألة وليست في د ، م ، ه . والبيت في ديوان
جرير : ٩١١ ومعاهد التنصيص : ٢٦٤/١ والهزج : الخفة وسرعة
وضع القوائم والريّاح : نقيص الصباح والديمة : المطر الذي ليس
فيه رعد ولا برق .

وقال الفرزدق (١) :

فداوَيْتَه عامَينَ وَهْيَ قَرِيَّةٌ

أَراها وتَدْنُو لي مِراراً وآرْشُفٌ

- وامرأة قَبِين (٢) وسَرِيح (٣) وَهَرِيَّت (٤) ، وفَرَّوْك (٦) وهَلْوْك (٧) ورَشُوف (٨) وآثُوف (٩) ورَصُوف (١٠) وامرأة مَكْوَلَة (١١) وفَرَّوْقَة (٢٢) وامرأة عَرَّوْب (٢٣) وسحابة دَلْوُج (١٤) ،

(١) ديوانه : ٥٥٤

(٢) القَبِين : المنكمش في أموره .

(٣) شيء سريح سهل .

(٤) م : « وَهَرِيْب » تصحيف . والهِرِيَّت : الواسع الشَّدَقَتَيْن .

(٥) فَرَّكَت المرأة زوجها : أَبْغَضَتْه .

(٦) هـ : « وِملوك » تحريف . والهَلْوْك من النساء : الفاجرة الشَّيْقَة .

(٧) الرَشُوف : المرأة الطيبة الفم .

(٨) الأَثُوف : المرأة الطيبة ريح الأَنْف .

(٩) الرَصُوف : الصغيرة الفرج .

(١٠) مَلَّت المرأة زوجها : سَمَّتْه .

(١١) الفَرَّوْقَة : شديدة الخوف .

(١٢) العَرَّوْب : المرأة الضاحكة

(١٣) د ، م ، هـ : « وَلُوج » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، المسألة . جاء في

اللسان (دالَج) : « ودَلْجَ بِحَمْلِهِ يَدَلْجُ دَلْجاً ودَلْوَجاً فهو

دَلْوُج : ينهض به مُشَقَّلاً » اهـ .

(١٤) كذا في المسألة . وفي د ، ف ، ل ، م : « اسْتَراب » تحريف وفي هـ :

« اسْتِرابَة » .

ولا استغراب (١) في إطلاق رميم على العظام مع أنها جمع تكسير (٢)
مؤنث فهو على وفاق كلام فصحاء [هـ : ١٠٦] العرب ، قال جرير
مع فصاحته ولم ينكر عليه (٣) :

أَلَمْ يَتَهَلَّبْ جَذَّةً اللَّهُ دَابِرَهُمْ

أَمْسُوا رَمِيماً فَلَا أَصْلَ وَلَا طَرْفَ

وأما الاعتراض على القول الثاني فهو أننا لا نسلم تأويل (٤)
المذكر بمؤنث يوافقه أو يلزمه ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : رأيت
زيداً فَكَلَّمْتَنِي وَأَكْرَمْتَنِي ، ورأيت هنداً فَكَلَّمْتَنِي وَأَكْرَمْتَنِي
بناء على أن زيداً نفس وجثة وهنداً شخص وشبح •

وأما قوله : « كَفّاً مُخَضَّباً » (٥) ، فالكف قد يذكر كما
في هذا البيت (٦) لفقدان علامات التأنيث (٧) ، وقد يؤنث كما في
أكثر موارد ، وهذا أولى من التأويل كيلا تلزم المفسدة التي
ذكرناها ، وحمل الرحمة على الإحسان بعيد ، لأن اللفظ إذا دلَّ
على معنى فإمّا أن يدلَّ عليه على وجه (٨) الحقيقة أو المجاز ،

(١) « تكسير » ليست في ل •

(٢) ديوانه : ١٧٦ ومجاز القرآن : ٤٠/٢ والكمال : ١٣٥/٣ • ورواية
الديوان ومجاز القرآن : « أمسوا رماداً ٠٠٠ » والكمال : « أضحوا
رماداً ٠٠ » •

(٣) المسألة : « لا نسلم جواز تأويل ٠٠ » •

(٤) قطعة من بيت تقدم •

(٥) كذا في المسألة ، وفي رسائل النسخ : « الكف » تعريف •

(٦) بعدها في المسألة : « فيه » •

(٧) المسألة : « سبيل » •

(٨) المسألة : « خطور » •

والقسمان متفيان هنا لأن حضور (١) المعنى بالبال لازم عند إطلاق اللفظ في كلا القسمين (٢) لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الآخر ، لأن الرحمة قد توجد وافرة فيمن لا يتمكن من الإحسان أصلاً ، كالوالدة الفقيرة بالنسبة إلى ولدها ، وقد يوجد الإحسان منن لا رحمة في طباعه ، كالملك القاسي فأئته قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحة نفسه أو ملكه ولا تلفى (٣) عنده رحمة ، وإذا تبين جواز انفكاك كل [واحد (٤)] عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر ، ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضواً ، لأن كل كف عضو وإن لم يكن كل عضو كفاً ، فينبهما ملازمة الخاص والعام والملازمة مصححة للمجاز ، ولا ملازمة بين الرحمة والإحسان كما بينا (٥) ، فيتعذر تأويل الرحمة بالإحسان ، وقد سلمنا أن معنى القرب (٦) في البر أظهر منه في الرحمة ، ولكن هذا جواز إطلاق اسم أحدهما على الآخر ، لأن جواز الإطلاق منحصر في الحقيقة والمجاز ، وكلاهما معدوم فيما نحن فيه (٧) .

(١) بعدها في المسألة : « وهو منتف هنا لجواز .. » .

(٢) المسألة : « مع أنه لا تلفى .. » .

(٣) زيادة عن م وليست في د وسائر النسخ . وفي المسألة : « كل منهما عن الآخر » .

(٤) ل : « عن » تحريف .

(٥) المسألة : « على ما بينا » .

(٦) م : « القريب » .

(٧) تجاوز المؤلف هنا مامقداره سطر من نسخة المسألة .

[وَأَمَّا (١)] قوله ثالثاً : « إِنَّهُ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ » فذلك (٢) إِنَّمَا يَصِحُّ حَيْثُ يَحْسُنُ وَيَتَعَيَّنُ ، كقوله تعالى : « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ (٣) » فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ إِضْمَارُ أَهْلِهَا ، وَههنا لَا يَصِحُّ إِضْمَارُ الْمَكَانِ وَلَا يَحْسُنُ وَلَا يَتَعَيَّنُ ، أَمَّا أَكْثَرُهُ (٤) لَا يَصِحُّ فَلِأَنَّ (٥) الرَّحْمَةَ (٦) صِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْمُوصُوفُ لَا مَكَانَ لَهُ ، لِأَنَّ الْبَرَاهِينَ الْقَاطِعَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ رَبَّنَا لَا يَحِلُّ مَكَاناً [هـ : ١٠٧] وَإِلَّا لَكَانَ جَسَماً أَوْ مُفْتَقِراً إِلَى جِسْمٍ ، فَكَذَلِكَ صِفَتُهُ لَا يَكُونُ لَهَا مَكَانٌ . انتهى .

قال الشيخ علاء الدين التركماني (٧) : هذا غلط وغفلة لأنَّ الرحمة من صفات الفعل لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان . انتهى .

وَأَمَّا أَكْثَرُهُ لَا يَحْسُنُ وَلَا يَتَعَيَّنُ فَلِأَنَّهَا فِرْعَا الصِّحَّةُ ، وَبُطْلَانُ الْأَصْلِ يَقْتَضِي بُطْلَانُ الْفِرْعِ ، وَأَمَّا الظَّوَاهِرُ الْمَشْعُورَةُ بِإِثْبَاتِ الْمَكَانِ كقوله : « وَارْتِفَاعُ مَكَانِي (٨) » فَيَجِبُ تَأْوِيلُهَا جَزْماً ،

(١) زيادة عن م والمسألة . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) المسألة : « حَذْفُ الْمُضَافِ فَعَلْفٌ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا . . » .

(٣) يوسف : ٨٢/١٢ .

(٤) المسألة : « أَمَا بَيَانُ أَنَّهُ » .

(٥) المسألة : « لِأَنَّ » تَحْرِيفٌ .

(٦) هـ : « الْوَجْهَ » تَحْرِيفٌ .

(٧) هـ : « علاء الدين بن التركماني » تَحْرِيفٌ .

(٨) ما ذكر هنا قطعة من حديث رواه الحافظ الذهبي في كتابه « العلو

وإلاَّ لبطل حكم العقل ، ويلزم من بطلانه بطلان الشرع ، لأنَّ صحته لم تثبت إلاَّ بالعقل ، نعم لو أضمر أثر رحمة الله لكان قريباً (١) .

وأما قوله : « رابعاً : إنه من باب حذف الموصوف » الى آخره ، وما ذكر عن سيبويه [في] (٢) طامث وحائض فبالله أحلف إنَّ هذا التقدير والتقرير لا يرتضيه فصيح بدوي ولا بليغ حضري ، وأي حاجة الى أن يضم (٣) في الآية (٤) شيء فيقال : شيء قريب ؟ ولا يكفي في تقدير (٥) مباني كلام الله عز وجل وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال (٦) الإعرابي ، بل لابد من رعاية الفصاحة القصوى والبلاغة العليا ، وآية (٧) فصاحة في أن يقول القائل : شيء قريب ؟ وأي ش

← للمعلي الغفار » ص : ٥٣ ، وانظر بحث الشيخ الفاضل ناصر الدين الألباني في هذا الحديث في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » المجلد الأول (١ - ٥٠٠) برقم : ١٠٤ .

- (١) من « الموصوف لا مكان له » الى « قريباً » ليس في المسألة .
- (٢) ليست في د ، هـ وأثبتها عن سائر النسخ والمسألة .
- (٣) هـ : « يضمن » تحريف .
- (٤) م : « في الحاجة » تحريف .
- (٥) المسألة : « تقرير » .
- (٦) هـ : « ولا إسمال » تحريف . و « الاحتمال الاعرابي » ليست في المسألة .
- (٧) م : « وأي » . قال في اللسان (أيا) : « وتقول : أي امرأة جاءتك وجاءك وآية امرأة جاءتك ، ومررت بجارية أي وجئتكم بملاءة أي ملاءة وآية ملاءة ، كل جائز » اهـ .

لطفٍ في أن يقال : المرأة شيء حائض ، مع أن الشيء أعظم المعلومات ؟ ولذلك يشتمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم ، ومن الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام في المستهجن (١) ؟ وهؤلاء قيل : الهاء (٢) والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان (٣) بين المذكر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها (٤) إمالة للالتباس ، أمّا الصفة المختصة بالنساء كالحيض فلا حاجة فيها الى العلامة المميزة ، والناس لفروط جمودهم على ما ألفوه يظنون أن ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وأن [الى] (٥) قوله المنتهى في معرفة كلام العرب ، ولا خفاء في أنه الجواد السابق في هذا المضمار (٦) فأمّا أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب وأنه لاحق إلا ما قاله فليس الأمر كذلك ، فما من أحد إلا ويقبل قوله ويؤكد منه ، ولو لم يكن لسيبويه إلا قوله في باب الصفة المشبهة : « مررت برجل حسن وجهه » بإضافة حسن الى الوجه وإضافة الوجه الى الضمير [ه : ١٠٨] العائد على (٧) الرجل ، فقد خالفه جميع البصريين

(١) ه : « المستهتر » .

(٢) « الهاء » ليست في المسألة .

(٣) م : « للفرق » .

(٤) كذا في هـ والمسألة ، وفي د وسائر النسخ : « فيه » تحريف .

(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٦) جاء بعد هذه الكلمة ما مقداره ثمانية أسطر في نسخة المسألة .

(٧) ف ، م « الى » .

والكوفيين (١) في ذلك ، لأنه قد أضاف الشيء الى نفسه ، فكيف يعتقد مع هذا صحة قوله في كل شيء ؟ •

وأما قوله : خامساً يكتسب (٢) المضاف حكم المضاف إليه (٣) لا سيما التأنيث فله نظائر صحيحة فصيحة يوثق بها لتقدم قائلها وشهرتهم ، قال النابغة (٤) :

حَتَّى اسْتَعْشَنَ بِأَهْلِ الْمِلْحِ ضَاحِيَةً
يَرُكُضْنَ قَدْ قَلِقَتْ عَقْدُ الْأَطَانِيبِ

وقال الأعشى (٥) :

-
- (١) « والكوفيين » ليست في م •
(٢) ف ، ل ، المسألة : « يكتسي » •
(٣) « إليه » ليست في م •
(٤) البيت في ديوان النابغة الذبياني : ٨٩ ومعجم ما استعجم : ٩٢٥
وأساس البلاغة (طنب) ونسبه ابن دريد في جمهرة اللغة : ٣١٠/١
وصاحب اللسان (طنب) الى سلامة بن جندل انظر ديوانه : ٢٣٥ ،
وبحثت عن البيت في شعر النابغة الجعدي فلم أجده ، وروايته في جمهرة
اللغة بلفظ « استغاثت » ، وذكر ابن منظور رواية أخرى للبيت هي :

فَهْنٌ مُسْتَبْطِنَاتٌ بَطْنِ ذِي آرَلٍ
يَرُكُضْنَ قَدْ قَلِقَتْ عَقْدُ الْأَطَانِيبِ

وأهل الملح هم بنو فزارة لأن ماءهم يسمى الملح وهو ماء مر ،
والاطنابة : سَيْرٌ يَشْدُ في طرف الحزام ليكون عوناً ليسيره إذا قلق
وجمعها الأطانيب • والبيت في وصف الخيل •

- (٥) صدر البيت : « وتشرق بالقول الذي قد أذعته » وهو في ديوانه :
١٢٣ وسيبويه : ٥٢/١ ومعاني القرآن : ٣٧/٢ والكمال : ١٤١/٢

←

..... كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ

وقال لبيد (١) :

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً

منه إذا هي عَرَدَتْ إِقْدَامَهَا

وقال جرير (٢) :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الرُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

فيمثل هذا ينبغي أَنْ يَتَمَسَّكَ لَا بِأَشْعَارِ (٣) المجاهيل الخاملين التي تمسك بها وأظنُّها للمحدثين ، فأَمَّا اكتساب التأنيث من المؤنث فقد صح [د : ٢٤٠] بقولهم ، وَأَمَّا عكسه (٤) ، فيحتاج الى الشواهد ، ومن ادَّعى جوازه فعليه البيان .

← والمقاصد للعيني : ٣٧٨/٣ والدرر : ٥٩/٢ والغزاة : ٣٣٠/٢ وورد بلا نسبة في المقتضب ١٩٧/٤ والخصائص : ٤١٧/٢ وشرح المفصل : ١٥١/٧ والمغني : ٥٦٧ والهمع : ٤٩/٢ . وقوله تشرق من شرق بريقه إذا غص ، وصدر القناة : الرمح ويجمع على قنا وقنوات .
(١) البيت في شرح ديوانه : ٣٠٦ والخصائص : ٤١٥/٢ وسر الصناعة : ١٤ وأما لي ابن الشجري : ١٣٠/١ والانصاف : ٧٧٢ وورد البيت بلا نسبة في الخصائص : ٧٠/١ . وقوله : مضى أي الحمار وقدم الأثان وعَرَدَتْ : حادت عن الطريق .

(٢) تقدم البيت .

(٣) م : « بأعشار » تحريف .

(٤) هـ : « وأما تمسكه » تحريف .

وأَمَّا قوله : « سادساً أنه يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر » الى آخره فإنَّ قوله : « فَظَلَّكَتْ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ » (١) ليس من هذا القبيل ، لأنَّ المراد بأعناقهم رؤسائهم ومعظميهم (٢) ، وأيضاً فإنَّ الخبر محكوم به على الاسم ، فكيف يعرض عنه ويحكم [به] (٣) على المضاف إليه ؟ ولو جاز ذلك لساغ أن تقول : كان صاحب الدَّرْعِ سابعاً ، فظلَّ مالكُ الدارِ متسعةً • وقوله : رحمة الله قريبٌ وهو قريب ، وحذف الخبر من الجملة الأولى والمبتدأ من الثانية ، واجتزأ (٤) بالخبر في الثانية عن الخبر في الأولى فكلام عجيب تقصّر (٥) عبارتي عن شرح ضعفه •

وأَمَّا ما نمي إليَّ من جرِّي فعيل مجرى فعول ، وقوله : إمَّا أن يدعى ذلك على العموم في جميع الصور الى آخره فهذا لم أقصده ولا ذكرت الأصلة والتبعية ، ولا أنَّ هذا بمعنى فاعل وذلك بمعنى مفعول ، بل لمَّا سئلت عن جرِّي قريب على الرحمة أجبت بأنَّه لا غَرَوَ (٦) ولا استبعاد ، لأنَّ أفاضل العرب وفصحاءهم قد أطلقوا الفعيل والفعول (٧) على المؤنث الحقيقي ، فعلى غير الحقيقي أولى ،

(١) الشعراء : ٤/٢٦ •

(٢) الى هنا انتهى الكلام في نسخة المسألة •

(٣) ليست في د ، م وأثبتها عن ف ، ل ، هـ •

(٤) م : « واحترز » تحريف •

(٥) د : « تقتصر » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ •

(٦) م : « غرور » •

(٧) م : « والمفعول » تحريف •

ومن جملتهم امرؤ القيس ، قوله : « الاستدلال به ضعيف » ليس كذلك لأن الفتور (١) على وزن فعول (٢) ، وقد أطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت كليهما على امرأة والتأنيث فيهما (٣) حقيقي .

وقوله : « إنه نادر » ، قلنا (٤) : لا نسلم ، بل ظائره كثيرة ، وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها (٥) ، ولئن سلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربي ، على أنك تقول : إن ساغ الاستشهاد بالنادر فلا وجه لإنكار ما ذكرنا و [إن] (٦) لم يسغ فكيف احتج بقوله : « وقائع في مضر تسعة (٧) » ؟

وقوله : « يجوز أن يراد بالقطيع القطيعة والإضافة تسقط التاء » قلنا : لو جاز ذلك لجاز أن يقال : « مات ابن فلان » يريد ابنته ، وقوله : « وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع » إلى آخره ، قلنا : يدعي جواز الإطلاق ، وهو أعم من أن يكون فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ، وكذب الخاص لا يوجب كذب العام ، فالوجهان الآخران اللذان ذكرهما آتفاً بتقدير صحتهما لا يقدحان في استدلالنا ، وقوله : « إن كان سرع فإنما يحذف منه التاء تشبيهاً

(١) م : « العبور » تحريف .

(٢) « فعول » ليست في م .

(٣) م : « فيها » تحريف .

(٤) م : « قلت » تحريف .

(٥) ل : « نعددها » .

(٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٧) تقدم البيت .

له بفعيل الذي في معنى (١) مفعول « مدخول (٢) ، لأن هذا مشتق من
اللازم وذاك من المتعدي ، وقوله فيما كتب « لأجل » صوابه أن
يقول : من أجل ، قال الله تعالى : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (٣) » ، وقال
الشاعر (٤) :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَمَّتْ حُبِّي
وقال آخر (٥) :

عليهم وقار الحليم من أجل آتني
به اتعتني باسمها غير متعجيم

وقوله : « إن قصد به المبالغة » ليس بصحيح ، فإن (٦) « قصد »

(١) ل : « بمعنى » .

(٢) م : « مدفوع » .

(٣) المائة : ٣٢/٥ .

(٤) عجز البيت : « وأنت بخيلة بالودّ عني » وهو من الخمسين التي لم

يعرف قائلوها ، وهو في سيبويه : ١٩٧/٢ والمقتضب : ٢٤١/٤

والانصاف : ٣٣٦ وشرح سقط الزند : ١١٦ وشرح المفصل : ٨/٢

والهمع : ١٧٤/١ والدرر : ١٥٢/١ والغزاة : ٣٥٨/١ .

(٥) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٧٠٦ ومجاز القرآن : ٩١/٢

والشعر والشعراء : ٥٧٣ والكامل : ٢٩٥/١ ، ٢٩٠/٢ ، ورواية

البيت فيها جميعاً : « أحب المكان القفر من أجل أنني ... » .

(٦) ف ، ل ، م : « لأن » .

لا يعدّي بنفسه بل باللام وإلى ، قال جرير (١) :

إِنَّ الْقَصَائِدَ يَا أُخَيْطِلُ فَأَعْتَرَفُ
قَصَدَتْ إِلَيْكَ مُجَرَّةً الْأَرْسَانَ

وقال آخر (٢) :

وَأَوْقِدْ لِلضُّيُوفِ النَّارَ حَتَّى
أَفُوزَ بِهِمْ إِذَا قَصَدُوا لِنَارِي
ونقله رغوثة غير موثوق به ولا بدّ له من شاهد ، قال الراعي
النسيري (٣) :

فَجَاءَتْ إِلَيْنَا وَالِدُجَى مُدْ لِهَمَّةً
رَغُوثُ شَتَاءٍ قَدْ تَتَرَّبَ عَوْدُهَا
آخر ذلك .

وإذا وصلنا إلى هنا فلتنتم الفائدة ، فإن الشيخ جمال الدين
ابن هشام ألف في هذه القضية رسالة (٤) ، فلنسقها ، قال رحمه
الله تعالى :

-
- (١) ديوانه : ١٠١٣ .
(٢) ورد البيت في شرح ديوان أبي تمام للتبريزي : ١٦١/٣ منسوباً إلى
الراعي ، وليس في ديوانه ، والرغوثة : كل مَرَضعة .
(٣) قابلت هذه الرسالة على نسخة مخطوطة لها في مجموع في المكتبة الظاهرية
محفوظ برقم : ٣١٤٢ - عام ٠ وتبدأ من الورقة ٨١ ب وتنتهي في
الورقة : ٨٤ آ ورمزت لها بحرف ح .

قال الله تعالى (١): «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ»،
 في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور ، الأدب في إيراد وإيراد أمثاله
 أن يقال : ما الحكمة في كذا ؟ تأدباً مع كتاب الله تعالى ، فيقال :
 ما الحكمة في تذكير قريب مع أنه صفة مُخْبِر بها عن المؤنث وهو
 الرحمة ، مع أن الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث ؟ تقول :
 هند كريمة ، ولا تقول (٢) : كريم ولا ظريف ، وإنما بيّنت كيفية
 السؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تقرير (٣)
 السؤال أنكرتها ، اللهم ألهمنا الأدب مع كلامك ولا تردنا (٤) على
 أعقابنا بأهوائنا وحسن السؤال نصف العلم ، وقد أجاب العلماء
 رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها (٥) ، فوقفت منها على أربعة عشر وجهاً
 منها قوي وضعيف ، وكل مأخوذ من قوله ومتروك ، ونحن نسرُدُ
 ذلك بحول الله وقوته متتبعين له بالتصحيح (٦) والإبطال بحسب
 ما يظهره الله تعالى ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

الوجه الأول : أن الرحمة في تقدير الزيادة ، والعرب (٧) قد
 تزيد [ه : ١١١] المضاف ، قال الله سبحانه : « سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ »

-
- (١) جاء بعدها في ح : « وهو أصدق القائلين » .
 - (٢) كذا في ح وفي د وسائر النسخ : « يقال » .
 - (٣) هـ : « تفسير » .
 - (٤) ف : « ولا نرد » .
 - (٥) ح : « تتبعتها » .
 - (٦) ح : « بالصحيح » .
 - (٧) هـ : « والقرب » تحريف .

الأعلى « (١) أي سَبَّحَ رَبَّكَ ، ألا ترى أنه (٢) لا يقال في التسييح : سبحان اسم ربي ، إنما يقال : سبحان ربي ؟ والتقدير : إنَّ الله قريب ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم الأعظم ، إنَّ الله قريب من المحسنين .

قلت : وهذا [الوجه] لا يصح عند علماء البصرة ، لأن الأسماء لا تزداد في رأيهم ، إنما تراد الحروف ، وأمَّا « سَبَّحَ اسمَ رَبِّكَ الأعلى » فلا يدلّ على ما قالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى : نَزَّهَ أسماءه عمّا لا يليق بها ، فلا تُجَرَّ (٤) ، عليه اسماً لا يليق بكماله ، أو لا تُجَرَّ عليه اسماً غير مأذون فيه شرعاً ، وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة ، وإذا أمكن الحمل على مَحْمَلٍ صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له لأنَّ الأصل عدم الزيادة .

الثاني : أنَّ ذلك على حذف مضاف ، أي : إن مكان رحمة الله قريب ، فالإخبار إنما (٥) هو عن المكان ، وظهيره قوله صلى الله عليه وسلم مشيراً إلى الذهب والفضة (٦) : « إنَّ هذينَّ حرامَّ » فأخبر عن المشتى بالمفرد ، لأنَّ حقيقة الكلام وأصله : إنَّ استعمال هذينَّ

(١) الأعلى : ١/٨٧ .

(٢) ف ، ل : « ألا ترى في أنه » .

(٣) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ .

(٤) ح : « يعني فلا تجر .. » .

(٥) ح : « فالإخبار في الحقيقة إنما .. » .

(٦) كذا في د وسائر النسخ وح والصواب : « إلى الذهب والحريير » .

حرام (١) ، وكذلك قول حسان بن ثابت (٢) :

يَسْتَقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ
بِرَدَى يَصْفَقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أي : ماء بردى ، فلهذا قال « يصفق » بالتذكير ، مع أن بردى مؤنث . انتهى .

وهذا المضاف الذي قدّمه في غاية البعد ، والأصل عدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا [المضاف] (٣) أحسن منه مع وجوده .

الثالث : أنه على حذف الموصوف ، أي إن « رحمة الله شيء قريب ، كما قال الشاعر (٤) :

قَامَتْ تَبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ
مَنْ لِي مَنْ بَعْدَكَ يَا عَامِرُ
تَرَكَتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غَرْبَةٍ
قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ فَاصِرُ

أي : تركتني في الدار شخصاً ذا غربة ، وعلى ذلك يخرج (٥) سيبويه قولهم : « امرأة [هـ : ١١٢] حائض » (٦) ، أي : شخص

(١) من : « فأخبر عن » الى : « حرام » ليس في ح .

(٢) تقدم البيت ص : ١٢٩ .

(٣) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ .

(٤) تقدم البيتان ص : ١٢٩ .

(٥) بعدها في ف ، ل ، م ، ح : « قول » وليست في د ، هـ .

(٦) انظر الكتاب : ٢٢٧/٣ ، ٣٨٣/٣ .

ذو حيض ، وقول الشاعر أيضاً (١) :

فلو أنكِ في يومٍ الرِّخاءِ سألْتِني
طلاقكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقٌ

أي : وأنتِ شخص صديق ، وهذا القول في الضعف كالذي قبله ، بل هو أشدّ [د : ٢٤١] منه ضعفاً ، لأنّ تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ ينزّه كتاب الله عنه ، ثم الأصل عدم الحذف .

الرابع : أنّ العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صحّ الاستغناء عنه ، فمثال إعطائه حكمه في التأنيث قولهم : « قُطعت بعض أصابعه » فَأَعْطَوْا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث ، ومنه القراءة الشاذة : « تَكَتْقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » (٢) ، ومثال إعطائه حكمه في التذكير قوله (٣) :

إِفَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَعِ هَوَى

ومنه الآية الكريمة . انتهى . وهذا الوجه قال فيه أبو علي

(١) تقدم البيت .

(٢) يوسف : ١٢/١٠ وانظر البحر المحيط : ٢٨٤/٥ .

(٣) عجز البيت : «وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا » ولم أقف على اسم قائله ، وإنما قال العيني : قيل إن قائله من المولدين ، والبيت في المغني : ٥٦٦ والأشمونى : ٢/٢٤٨ والمقاصد للعيني : ٣/٣٩٦ وشرح التصريح على التوضيح : ٢/٣٢ والخزانة : ٢/١٦٩ ، ٢/٣٣٠

الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه ما نصه : « هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد فاسد (١) ، إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر » .

الخامس : أن « فَعِيلًا » بمعنى مفعول يستوي (٢) فيه المذكر والمؤنث ، كرجل جريح وامرأة جريح ، نقل هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه (٣) ، وأقره قائله عليه ، وهو خطأ فاحش ، لأن « فَعِيلًا » هنا ليس بمعنى مفعول .

السادس : أن « فَعِيلًا » بمعنى فاعل قد يشبهه (٤) بفعيل بمعنى مفعول ، فيُمنع من التاء في المؤنث ، كما قد (٥) يشبهون فعيلًا بمعنى مفعول بفعيل (٦) بمعنى فاعل فيلحقونه (٧) التاء ، فالأول كقوله سبحانه : « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » (٨) ، ومنه « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْحَسَنِينَ » والثاني كقولهم : « خَصَلَتْ ذِمَّةُ ذِمِّمَةٍ » وصفة حميدة حملاً على قولهم (٩) : « قبيحة وجميلة » .

السابع : أن « العرب قد تخبر عن المضاف إليه وتترك المضاف ،

(١) ح : « كالفاسد » .

(٢) ح : « فيستوي » .

(٣) انظر إملاء مامن به الرحمن : ٢٧٦/١ .

(٤) هـ : « شبه » .

(٥) « قد » ليست في ف .

(٦) « بفعيل » ليست في ح .

(٧) ف : « فيلحقون به » .

(٨) يس : ٧٨/٣٦ .

(٩) ح : « قوله » .

كقوله [هـ: ١١٣] تعالى: « فَطَلَّكَتْ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ » (١)،
 فـ « خاضعين » خبر عن الضمير المضاف إليه الأعناق لا عن الأعناق ،
 ألا ترى أنك إذا قلت : « الأعناق خاضعون » لا يجوز (٤) لأنَّ جمع
 المذكر السالم إنما يكون من صفات العقلاء ، لا تقول : أيدٍ طويلون
 ولا كلابٍ نابحون ؟ انتهى •

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزيادة وقد يئسنا ما عليه ،
 وقد قيل : إنَّ المراد بالأعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء ، وقيل :
 الجماعة ، وإنه يقال : جاء زيد في عُنُق من الناس أي في جماعة •

الثامن : الرحمة والرحم متقاربان لفظاً ، وهذا واضح ،
 ومعنى (٥) بدليل النقل عن أئمة اللغة فأعطي أحدهما حكم (٦) الآخر ،
 وهذا القول ليس بشيء ، لأنَّ الوغظ والموعظة [والعظة] (٧) تتقارب
 أيضاً ، [فينبغي أن يجيز هذا القائل (٨) أن يقال : موعظة نافع وعظة
 حسن ، وكذلك الذكر والذكرى] (٩) ، فينبغي أن يقال : ذكرى نافع
 كما يقال : ذكر نافع •

(١) الشعراء : ٢٦ / ٤

(٢) « فخاضعين » ليست في ل •

(٣) ح : « لو » • و « إذا قلت » ليست في ف •

(٤) ح : « لم يجز » •

(٥) هـ : « معنى » تحريف •

(٦) م : « معنى » تحريف •

(٧) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ •

(٨) ف : « التأويل » تحريف •

(٩) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ و ن •

التاسع : أَنْ فَعِيلًا هنا بمعنى النَّسَب، فقريب هنا (١) معناه : ذات قرب ، كما يقول الخليل في حائض : إِنَّهُ بمعنى ذات حيض (٢) ، وهذا أيضاً باطل لأنَّ اشتمال (٣) الصفات على معنى النَّسَب مقصور على أوزان خاصة ، وهي : فَعَّال وفَعِّل (٤) وفاعِل .

العاشر : أَنْ فَعِيلًا مطلقاً يشترك فيه المذكر والمؤنث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض مَنْ عاصره ، وهذا القول من أفسد ما قيل ، لأنه خلاف الواقع في كلام العرب ، يقولون : امرأة ظريفة وامرأة عليمية ورحيمة ، ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك ، ولهذا قال أبو عثمان المازني في قوله تعالى : « : » « وما كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا » (٥) : إِنَّهُ مفعول والأصل (٦) : بَغَوِي ، ثم قلبت الواو الياء والضممة كسرة وأدغمت الياء في الياء (٧) ، فأما قول الشاعر (٨) :

فَتُورُ الْقِيَامِ قَطِيعُ الْكَلَا
مِ تَفْتَرُّ عَنْ ذِي غُرُوبٍ خَصِرٍ

فالجواب عنه من أوجه : [هـ : ١١٤] .

-
- (١) « هنا » ليست في ح .
 - (٢) انظر الكتاب : ٣ / ٣٨٤
 - (٣) هـ ، ح : « استعمال » تحريف .
 - (٤) ل : « وفعليل » تحريف .
 - (٥) مريم : ٢٨ / ١٩
 - (٦) « والأصل » ليست في ح .
 - (٧) انظر طبقات النحويين واللغويين : ٨٩
 - (٨) تقدم البيت

أحدها أنكه فادر •

ساي : أن أصله قطيعة ، ثم حذفت التاء للإضافة ، كقوله
سبحانه : « وإقام الصلاة » (١) وأصله : وإقامة الصلاة (٢) ،
والإضافة مجوزة لحذف التاء ، كما توجب حذف النون والتنوين ،
نص على ذلك غير واحد من القراء (٣) •

الثالث : أنه إنما (٤) جاز لمناسبة قوله (٥) : فتور ، ألا ترى أن
فتوراً فَعْمُول ، وفِعُول يستوي فيه المذكر والمؤنث ؟

الحادي عشر : أنهم يقولون : « فلانة قريب من كذا » يفرقون
بذلك بين قريب من قرب (٦) التَّسَبُّب وقريب من قرب المسافة ، فإذا
قالوا : هذه (٧) قريبة [من] (٦) فلان ، فمعناه قرب (٩) المسافة ، وإذا
قالوا : قريب فمعناه من القرابة •

وهذا القول عندي باطل لأنك مبنياً على أنك (١٠) يقال في القرب

(١) الأنبياء : ٧٣/٢١ ، النور : ٣٧/٢٤

(٢) « الصلاة » ليست في ه •

(٣) انظر البحر المحيط : ٣٢٩/٦

(٤) « إنما » ليست في ح •

(٥) د ، ف : « لمناسبة في قوله » ، وما أثبت عن سائر النسخ و ح •

(٦) ف ، ل ، م : « معنى » وكلاهما تحريف • وما أثبت عن د ، ه •

(٧) ه ، ح : « هي » •

(٨) زيادة عن ه وليست في د سائر النسخ و ح •

(٩) ه : « من » ، ومن « فإذا قالوا » إلى « قرب المسافة » ليست في م •

(١٠) ف : « أن » •

النسبي « فلان قريبي » ، وقد نص الناس على أن ذلك خطأ ، وأن الصواب أن يقال : فلان ذو قرابتي ، كما قال :

يَبْكِي الْغَرِيبُ عَلَيْهِ لَيْسَ يَعْرِفُهُ
وَذُو قَرَابَتِهِ فِي الْحَيِّ مَسْرُورٌ

الثاني عشر : أن هذا من تأويل المؤنث بمذكر موافق في المعنى ، واختلف هؤلاء ، فمنهم من يقدّر : إِنَّ إِحْسَانَ اللَّهِ قَرِيبٌ ، ومنهم مَنْ يَقْدَرُ : لَطْفُ اللَّهِ قَرِيبٌ ، ومن مجيء ذلك في العريّة قول الشاعر (٢) :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا
يُضْمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا

(١) اختلف في اسم قائل هذا البيت فقد نسبه أبو حاتم السجستاني في المعمرين والوصايا : إلى حريث بن جبلة العذري ونسبه الزمخشري في المستقصى : ٣٠٥/١ إلى جبلة بن الحريث وأنشد أبو البركات الأنباري البيت مع أبيات أخرى في نزهة الألباء : ٢٧ ونسبها عثمان بن لبيد العذري ، وحكى صاحب اللسان (دهر) الاختلاف في نسبته وقال : « وأنشد أبو عمرو بن العلاء لرجل من أهل نجد وقال ابن بري : هو لعثير بن لبيد العذري وقيل : هو لحريث ابن جبلة العذري » ، ونسبه صاحب الدرر : ١٧٣/١ إلى عثير بن لبيد العذري وقال : « وقيل اسمه حريث بن جبلة » وورد البيت بلا نسبة في أمالي ثعلب : ٢٢١ وأمالي القالي : ١٨١/٢ ، وانظر القصة المتعلقة به في كتاب المعمرين والوصايا : ٥٠ - ٥٢ والمستقصى : ٣٠٥/١ .

(٢) تقدم البيت فيما سبق .

فأَوَّلَ الكف على معنى العضو ، وهذا الوجه باطل ، لأنَّه إنَّما يقع هذا (١) في الشعر ، وقد قدَّمنا أنَّه لا يقال : موعظة حسن ، وإنَّما يقال كما قال سبحانه : « وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ » (٢) ، هذا مع أنَّ الموعظة (٣) بمنزلة الوَعْظ في المعنى ، وهذا يقاربه في اللفظ ، وأمَّا البيت الذي أنشده (٤) فَنَصَّ النجاة على أنَّه ضرورة شعر ، وما هذه سبيله لا يُخْرِج عليه كتاب الله تعالى .

الثالث عشر : أنَّ المراد بالرحمة هنا المطر ، والمطر مذكر ، وهذا القول [هـ : ١١٥] يؤيِّده عندي ما تتلوه من قوله سبحانه : « وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ » (٥) ، وهذه الرحمة هي المطر ، فهذا تأنيث معنوي ، إلاَّ أنَّه قد يعترض عليه من أوجه :

أحدها : أن يقال : لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهرة لأنَّ هذا موضع الضمير ، فإن قيل : إنَّ ذلك ليس بواجب قلت : نعم ، ولكنَّه مقتضى الظاهر ، وبهذا يصح الترجيح .
الثاني : [أنَّه (٦)] إنَّ أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يُعَدَّل إلى الخاص ، لا يقال هذا إذا لم يعارض معارض يقتضي

(١) « هذا » ليست في م ، وجاء بعدها في ح « النحو » .

(٢) النحل : ١٢٥/١٦ .

(٣) جاء بعدها في د ، ف ، ل : « الحسنة » وليست في م ، هـ ، ح .

(٤) كذا في ح ، وفي د وسائر النسخ : « أنشدته » تحريف .

(٥) الأعراف : ٥٧/٧ .

(٦) زيادة عن ل ، ح وليست في د وسائر النسخ .

الحمل على الخاص ، كالتذكير [هنا (١)] لَأَنَّا نقول هذا إِنَّمَا يقال إذا لم يكن للتذكير وجه إلا الحمل على إرادة المطر كما ذكرت ، وليس الأمر هنا كذلك .

الثالث : أَنَّ الرحمة التي هي المطر لا تختص بالمحسنين ، لَأَنَّ الله تعالى تكفَّل برزق العباد طائعهم وعاصيهم ، وأَمَّا الرحمة التي هي الغفران والتجاوز فَإِنَّهَا تختص في خطاب الشرع بالمحسنين المطيعين ، وإن كانت غير موقوفة عليهم لا شرعاً ولا عقلاً عند أهل الحق (٢) ، إلا أَن ذلك يذكر على سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف للعاصين ، وهذا فيه لطف ، وقلَّما يتنبَّه له إلا الأفراد ، ومن ثم زلت أقدام المعتزلة ، فَإِنَّهُمْ يجدون في خطاب الشرع (٣) ما يقتضي (٤) تخصيص الغفران والتجاوز والإحسان بالمطيعين ، فينفون رحمة الله عن أصحاب العصيان ، فيَحْجَرُونَ (٥) واسعاً : « أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ » (٦) « وَاللهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ » (٧) « يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » (٨) « يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ » (٩) ، هذا الذي

(١) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ .

(٢) م : « هذا هو الحق » مكان « عند أهل الحق » .

(٣) ح : « الشارع » .

(٤) بعدما في ح : « بظاهره » .

(٥) ل : « فيتعجرون » ، ف : « فيعجبدن » وكلاهما تحريف .

(٦) الزخرف : ٣٢/٤٣ .

(٧) البقرة : ١٠٥/٢ .

(٨) آل عمران : ٤٠/٣ ، الحج : ١٨/٢٢ .

(٩) المائدة : ١/٥ .

فطرنا الله عليه من حسن الاعتقاد ، وإيَّاه نَسأل التوفية (١) عليه بسنة
وكرمه [د : ٢٤٢] •

وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيص الخطاب
بالغفران بالمحسنين على سبيل الترغيب كذلك [يجوز (٢)] تخصيص
المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيباً في الإحسان •

الرابع : أنك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذه الإضافة
[ه : ١١٦] تمجثها الأسماع وتنبو عنها الطباع ، بخلاف « إن رحمة
الله » ، فدلَّ على أنك ليس بمنزلته في المعنى ، وهذا الوجه يمكن
الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لا ندعي أن الرحمة بمعنى المطر ، بل
إن مجموع رحمة الله استعمل مراداً به المطر •

والثاني : أن المطر معلوم أنك من جهة الله سبحانه ، فإضافته
إليه (٣) كأنها غير مفيدة ، بخلاف قولك : رحمة الله ، فإن الرحمة عامة ،
فإن للعباد رحمة خلقها الله سبحانه يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت
الرحمة إليه سبحانه أفاد أنه ليس المقصود الرحمة المضافة إلى العباد ،
وتظيره أنك تقول : كلام الله لأن الكلام عام ، ولا نقول : قرآن الله
لأنك خاص بكلام الله سبحانه ، والإنصاف أن يقال في هذا القول :
إنك لا يخلو أمر قائله من أمرين ، وذلك لأنه إما أن يدعي أن

(١) د ، ل ، ه : « التوفيق » تحريف ، وما أثبت عن ف ، م ، ح •

(٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وح •

(٣) كذا في ح وفي د وسائر النسخ : « إليها » تحريف •

الرحمة (١) لفظ مشترك بين المطر وغيره ، وأنه موضوع بالأصالة (٢) للمطر كما أنه موضوع لغيره بالأصالة ، أو يدعي أنه موضوع لغيره بالأصالة أو يدعي أنه موضوع (٣) لغير المطر بطريق الأصالة ، ثم (٤) تجوز به عن الرحمة ، فإن ادعى الأول فقد يمنع ذلك بأنّ الذهن إنما يتبادر عند إطلاق (٥) الرحمة إلى غير المطر ، والمشارك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبة إلى معنيه أو معانيه ، لا يكون أحدها (٦) أو أولى من غيره وإلّا يتعيّن المراد بالقرينة ، ثم إنا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرحمة يقولون :

ومن معانيها المطر ، فلو كانت موضوعة له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك ، وإن ادعى الثاني فيلزمه أن يجيز في فصيح الكلام : أرض مخضر ، وسماء مرتفع ورحمة واسع ، ويقول : أردت بالأرض المكان وبالسما السقف وبالرحمة الإحسان ، وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين ، وإلّا يقع ذلك في الشعر أو في نادر من (٧) الكلام

(١) د ، ف ، ل ، م : « الرد » تحريف ، وما أثبت عن هـ ، ح .

(٢) ل « بالاضافة » تحريف .

(٣) قوله : « لغيره بالأصالة أو يدعى أنه موضوع » ليس في ح . وبسقوط هذه العبارة يستقيم السياق .

(٤) ح : « يتجوز » .

(٥) د ، ح : « الاطلاق » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) كذا في ح ، وفي د وسائر النسخ : « أحدهما » تحريف .

(٨) « من » ليست في ح .

وما هذه سبيله (١) لا يخرج عليه كتاب (٢) الله تعالى الذي نزل بأفصح اللغات وأرجح العبارات وألطف الإشارات •

فإن قلت : فإني أجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آيات (٣) من التنزيل على مثل ذلك ، كما قالوا في قوله سبحانه : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ (٤) » ثم قال تعالى : [هـ : ١١٧] « فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ (٥) » : إِيَّاهُ (٦) جاز حملاً على المعنى القسمة وهو المقسوم •

قلت : الذي عليه أهل التحقيق أَنَّ الضمير عائد على ما من قوله تعالى : « مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ » [أي : فارزقوهم من الذي تركه الوالدان (٦)] على أَنَّ الْقِسْمَ وَالْقِسْمَةَ واقعان في العربية على المقسوم وقوعاً كثيراً ، فلا يمتنع عود الضمير على القسمة مذكراً ، يدل ذلك على ذلك قوله سبحانه : « وَبَيَّسْتَهُمْ أَنْ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ (٧) » أي مقسوم بينهم •

واعلم أَنَّه لا بُعْدَ فِي أَنْ يَقَالَ : إِنَّ التَّذْكِيرَ فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ « قَرِيبٌ » لِمَجْمُوعِ أُمُورٍ مِنَ الْأُمُورِ قَدِمْنَاهَا •

-
- (١) ف « وما قصده سبيله » تحريف •
 - (٢) « كتاب » ليست في ف •
 - (٣) « من المفسرين تخريج آيات » ليست في ف •
 - (٤) النساء : ٨ / ٤ •
 - (٥) ح : « فلو » •
 - (٦) النساء : ٧ / ٤ •
 - (٧) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ •
 - (٨) القمر : ٢٨ / ٥٤ •

فنقول : لما كان المضاف يكتسب (١) من المضاف إليه التذكير ، وهي مقاربة للرشح في اللفظ ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر ، وكانت (٢) « قريب » على صيغة مفعيل ، وفعل الذي بمعنى فاعل قد يحمل على فعل الذي (٣) بمعنى مفعول جاز (٤) التذكير ، وليس هذا نقضاً لما قدمناه ، لأنه لا يلزم من انتقاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقلاً انتقاء اعتباره مع غيره .

هذا آخر ما تحرر لي في (٥) هذه الآية الكريمة والله تعالى أعلم بغيه . انتهى كلام ابن هشام .

قال ابن الصائغ في تذكرته :

تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ تقي الدين الشبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة « والذاريات » : « فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ ، وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ (٦) » ، ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأول : أن المعنى : تَوَلَّ عَنْ أُولَئِكَ الْكَفَّارِ وَأَعْرِضْ عَنْهُمْ فَمَا (٧) تلام على ذلك ، وارفع التذكير فَإِنَّ الذِّكْرَ تنفع

(١) ف : « يكسب » .

(٢) ح : « وكان » .

(٣) « الذي » ليست في ح .

(٤) كذا في ه ، ح ، وفي د وسائر النسخ « جاء » .

(٥) ف ، ل : « من » تعريف .

(٦) الذاريات : ٥٤/٥١ - ٥٥ .

(٧) م : « فلا » .

المؤمنين ، « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ » (١) .
 الثاني : أَنَّ المعنى : تَوَلَّى عن الكفار وَأَعْرَضَ عنهم
 وَذَكَّرَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّ الذِّكْرَى تنفع المؤمنين ، قال : وعلى القول الثاني
 يحتمل أَنْ تكون الآية من باب التنازع ، فاعترض على هذا بِأَنَّ
 شرط باب التنازع إِمْكَانُ (٢) تسليط العاملين السابقين على المعمول
 المتنازع فيه ، ولذا (٣) لم يُجزَّ سبويه أَنَّ (٤) بيت امرئ القيس
 من باب [هـ : ١١٨] التنازع ، أعني قوله (٥) :

كفاني وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنْ الْمَالِ

ومن أجاز ذلك فلما (٦) ذكره المازني ، ليس هذا موضع ذكره ،

(١) ق : ٣٧/٥٠ .

(٢) « إِمْكَانٌ » ليست في ل .

(٣) ف ، ل : « وَلِذَلِكَ » ، م ، « وَكَذَلِكَ » .

(٤) ف ، هـ : « كُونَ » .

(٥) صدر البيت : « فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ » وهو في ديوان

امرئ القيس : ٣٩ وسيبويه : ٧٩/١ والانصاف : ٨٤ وسمط اللآلي :

٨٥ وشرح المفصل : ٧٩/١ والمغني : ٥٦٢ والمقاصد للعيني : ١٥٨/١

والهمع : ١١٠/٢ والغزاة : ١٥٨/١ ، وورد بلا نسبة في المقتضب :

٧٦/٤ والخصائص : ٣٨٢/٢ والمقرب : ١٦١/١ والمغني : ٢٨٣ ،

٢٩٨ . قال سيبويه بعد أن أنشد البيت : « فَإِنَّمَا رَفَعَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ

القليل مطلوباً وَإِنَّمَا كَانَ الْمَطْلُوبُ عِنْدَهُ الْمَلِكُ وَجَعَلَ الْقَلِيلَ كَافِئاً وَلَوْ

لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » .

(٦) ف ، ل ، م : « فِيمَا » تحريف .

أو لما (١) ذكره ابن مكلثون وقد رُدَّ (٢) عليه ، وإذا تحرر هذا فالآية لا يمكن أن تحمل على التنازع ، لأنَّ « ذكر » لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما بالفاء وإنَّ ، وكلُّ منها له صدر الكلام ، [وما له صدر الكلام (٣)] لا يعمل ما قبله فيما بعده ، وقد نقل عن ابن عصفور أنه قال : « كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده » ، فنازع في أنَّ الفاء مانعة ، واستند في منعه إلى ما حكى من قولهم : « زيداً فاضرب » ، وقال : « هذه الفاء للسببية كالتي هنا لا فرق بينهما ، إذ المعنى : تنبه فاضرب زيداً » •

وقال أيضاً : إنَّ المعربين اتفقوا على تعلُّق يوم من قوله : « إنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ » ، ما له مِنْ دافعٍ ، يَوْمَ تَمْشُرُ السَّمَاءُ مَوْراً (٤) « بواقِع (٥) » ، مع أنَّ ما لها صدر الكلام ، ولم يمنع من ذلك ما عدا الإمام فخر الدين ، واستند الإمام فخر الدين في ذلك إلى أنَّ العذاب (٦) المكنِّي عنه لم يقع في ذلك اليوم ، بل بعد ذلك في يوم البعث وهذا اعتراض قريب لأنَّ اليوم يطلق على تلك الأزمنة جميعها ، وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السابقة من

(١) ل : « ما » تحريف •

(٢) م : « ورد » تحريف •

(٣) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ •

(٤) الطور ٥٢/٧ ، ٨ ، ٩

(٥) ل : « الواقع » تحريف •

(٦) هـ : « عذاب »

باب التنازع ، واستند بعضهم في منع (٧) التنازع في الآية الى أن ذلك يتخرج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جواباً هل لها موضع من الإعراب أم (١) لا ؟ فإن قلنا : إن لها موضعاً من الإعراب ينبغي أن لا يجوز التنازع ، لأنه يشترط (٢) في باب التنازع أن يكون كل من العاملين له استقلال ، ولا أدري كيف قيل (٣) بذلك ، فإن النحاة جمهوراً هم يعدّثون قوله تعالى : « أَتَوْنِي أَفْقِرَ عَلَيْهِ قِطْرًا » (٤) من باب الأعمال مع صريح الجزم فيه ، وكذلك قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ » (٥) ، ثم إن شرط الاستقلال تحجير في المسألة لم نرَ مَنْ قيد (٦) بذلك (٧) ، وبل مَنْ جَوَّز ذلك حيث لا استقلال (٨) فقد ردّه ابن الصنائع (٩) على (١٠) ابن عصفور [ه : ١١٩] استدلاله —

(١) ل : « معنى » تحريف .

(٢) كذا في ل . وفي د وسائر النسخ : « أو » تحريف .

(٣) د : « لا يشترط » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) « قيل » ليست في م .

(٥) الكهف : ٩٦/١٨ .

(٦) المنافقون : ٥/٦٣ .

(٧) د ، ف ، ل : « قيده » ، وما أثبت عن م ، ه :

(٨) ل : « كذلك » .

(٩) ه : « حيث الاستقلال » تحريف .

(١٠) كذا في د ، وفي سائر النسخ : « ابن الصنائع » تصحيح .

(١١) ف : « عن » تحريف .

أعني ابن عصفور — على استعمال (١) عسى تامة (٢) بقوله (٣) تعالى :
« عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا » وجعله ذلك
دليلاً قاطعاً من جهة أنه لا يجوز أن يعتقد أن ربك مرفوع بعسى
و « يبعثك » متحمل (٥) للضمير لثلا يلزم الفصل بين أبعاض الصلة
بمعمول غيرها •

وقال : [د : ٢٤٣] أعني ابن الضائع (٦) : يمكن أن تكون
الآية من باب التنازع بأن يعمل الثاني ويجعل في الأول ضمير يعود
على ربك ، فهو كما تراه قد (٧) أجاز التنازع مع أن العامل الأول لم
يستقل ، وإثماً ذلك شيء كان يقوله شيخنا أثير الدين في قوله تعالى :
« وَأَنَّهُ كَانَ يَاقُولُ سَفِيهًا (٨) » ، ويقول : كيف يجعل هذا
من باب التنازع ولا استقلال في كلا الجملتين (٩) ؟ وهل مثل (١٠) هذا
جائز ؟ فيذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب •

-
- (١) م : « استعماله » •
(٢) « تامة » ليست في ه •
(٣) ه : « في قوله » •
(٤) الاسراء : ٧٩/١٧ •
(٥) ه : « محتمل » •
(٦) كذا في د ، وفي سائر النسخ : ابن الصائغ « تصحيف » •
(٧) م : « فقد » تعريف •
(٨) الجن : ٤/٧٢ •
(٩) ه : « المحتملين » تعريف •
(١٠) « مثل » ليست في ل •

قال ابن الصائغ : وأقول : إنَّ مَنْ منع أنَّ تكون هذه الآية من باب التنازع فلم يستند لأقوى من أنَّ « إنَّ » والفاء لهما صدر الكلام ، وماله صدر الكلام (١) يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، فكذلك ينبغي أنَّ (٢) يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريته ، وإذا استقرَّ ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلط (٣) العامل على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدم في النقل عن سيبويه والعامل هنا - أعني الأول - لا يمكن أن يعمل في المتنازع فيه لما مرَّ ، وقد يتقوى (٤) ذلك بما ذكره الخفاف في شرح الكتاب ، فإنه (٥) قال فيه بعد إنشاد قول الشاعر (٦) :

كَأَنَّهِنَّ خَوَّافِي أَجْدَلٍ قَرَمٍ
وَلَيْ لَيْسَبِقَهُ بِالْأَمْعَزِ الْخَرْبُ

وقال : لا يجوز أن يعمل « ولَّى » في الخرب ، لأنَّ لام كي تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ، فيمنع ما قبلها أن يعمل فيما

(١) « وماله صدر الكلام » ليست في هـ .

(٢) « أنَّ » ليست في م .

(٣) د : « تسليط » وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) م : « يتوقى » تحريف .

(٥) هـ : « وانه » .

(٦) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه : ٢٣ والمعاني الكبير : ٢٨٥ وأما القالي : ١٦٣/٣ . قوله : كأنهن يريد العمر في سرعتهن ، والخرب ذكر الحبارى ، والأمعز : موضع ، والضمير في « لسبقه » يعود إلى الصقر .

بعدها . انتهى ، فأقول : **إِنْ مَنْ** (١) منع التنازع في الآية لم يأت بشيء
 إِنْ كان مستنده ذلك ، **لأنَّ** معنى قول سيبويه وغيره من النحاة : **إِنْ**
 العاملين يشترط فيهما في هذا الباب إمكان تسلطهما على المعمول ، إنما
 يراد ذلك من جهة المعنى لا من [هـ : ١٢٠] جهة اللفظ ، ثم **إِنْ** الذي
 يقول **بأنَّ** ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله أن يعمل فيما بعده **إِنْ**
 كان من **أَجْلَاءِ** النحاة فلا يعني به **إِلَّا** **أَنَّهُ** لا يصح أن يقول : ضربت
 ما زيداً ، كما لا يصح أن يقول : زيداً ما ضربت (٢) ، وإن كان من
 غيرهم فلا **يَعْوَلُ** عليه ، كيف (٣) ومَنْ نقل عنه ذلك وهو ابن
 عصفور قد (٤) جعل قول الشاعر (٥) :

قَطُوبٌ فَمَا تَلَقَّاهُ إِلَّا كَأَنَّهُ

زَوَى وَجْهَهُ أَنْ لَا كُهُ قُتُوهُ حَظْلٌ

وقول الآخر (٦) :

(١) « من » ليست في م .

(٢) م : « أن تقول : ضربت زيداً ما ضربت » تحريف .

(٣) « كيف » ليست في ف .

(٤) م : « وقد » تحريف .

(٥) هو عيسى بن يحيى بن سعيد أبي عمران الأعمى مولى آل طلحة بن
 عبيد الله ، والبيت في كتاب العققة والبررة لأبي عبيدة معمر بن المثنى
 في نوادر المخطوطات المجموعة السابقة ص : ٣٥٢ - ٣٥٣ ، وورد في
 التمام في تفسير أشعار هذيل : ٧٧ بلا نسبة . قوله **قَطُبٌ يَقْطُبُ** :
 جمع ما بين عينيه ، وزوى الشيء : قبضه وجمعه .

(٦) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه : ٥٢٧ والتمام في تفسير أشعار هذيل :

→

ولم أمدَحْ لِأَرْضِيهِ بِشِعْرِي

لثِيماً أَنْ يَكُونَ أَفَادَ مَالاً

من باب التنازع على إعمال (١) الأول ، ولا شك أن ناصب الفعل عنده من أدوات الصدور (٢) ، وكذلك جعل قول الشاعر (٣) :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا عَلَى بَابِهَا

بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِداً

منه أيضاً على إعمال الثاني ، وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النحاة كلهم أو غالبهم في هذا الباب أن يكون للجملة الثانية بالأولى تعلق ، إما بالعطف أو نحوه (٤) ، نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

٧٧ وأما ابن الشجري : ١٧٦/١ ومعاهد التنخيص : ٢٥٧/١ ، وورد بلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي : ٣٤٣ ، وروايته في الديوان : »

ولست بمدح أبداً لثيماً بشعري أن يكون أفاد مالا

والرواية المثبتة عن شرح ديوان ذي الرمة : ١٥٣٤ وشرح الحماسة للمرزوقي والأماشي ومعاهد التنخيص .

(١) د : « الاعمال » تعريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ف « الصدر » .

(٣) أنشد الجاحظ البيت في البيان والتبيين : ٢٤٩/١ مع بيتين آخرين وقال : « وقال امرأة من غامد في هزيمة ربيعة بن مكرم لجمع غامدة وحده » وورد البيت في الكامل : ٢٣/١ بلا نسبة غير أن المحقق أشار إلى أن بعض النسخ ذكرت أن القائل هو ربيعة بن مكرم ، وذكره صاحب اللسان (فحمد) بلا نسبة .

(٤) انظر كلام ابن هشام في مغني اللبيب : ٥٦٢

« كما صَلَّيْتُ وَبَارَكْتُ وَرَحِمْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ » ، ومن إثبات العطف في ذلك قول الشاعر (٢) :

ولكنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَبَنِي
بنو عَبْدٍ شَمْسٍ من منافٍ وهاشمٍ

وقوله (٢) :

وهل يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى
ثَلَاثُ الْأَثَا فِي الرُّشُومِ الْبَلَاقِعِ

وقوله (٣) :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
بِمَا لَاقَتْ لَبْثُونَ بَنِي زَيَْادٍ

-
- (١) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه : ٨٤٤ وسيبويه : ٧٧/١ والمقتضب : ٧٤/٤ والانصاف : ٧٨ وشرح المفصل : ٧٨/١ ومعاهد التنصيص : ٤٧/١ . والنصف : العدل والانصاف .

(٢) تقدم البيت

- (٣) ورد البيت منسوباً الى قيس بن زهير بن جذيمة العبسي في نوادر أبي زيد : ٢٠٣ وأمالى الشجري : ٨٤/١ ، ٢١٥/١ وشرح شواهد الشافية : ٤٠٨ والمقاصد للعيني ، ٢٣٠/١ والخزانة : ٥٣٤/٣ وجاء بلا نسبة في سيبويه : ٣١٥/٣ - ٣١٦ وشرح السبع الطوال : ٧٨ والخصائص : ٣٣٣/١ والنصف : ٨١/٢ ، ١١٤/٢ والانصاف : ٣٠ وشرح المفصل : ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والمغني : ١١٤ ، ٤٣٢ والهمع : ٥٢/١ .

وقوله (١) :

أَرْجُو وَأَحْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا
عَفْوَاً وَعَافِيَةً فِي الرُّشُوحِ وَالْجَسَدِ

وقوله (٢) :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهاراً فكن في الغيب أحفظ لولاد [هـ: ١٢١]

وَأَلْفُ أَحَادِيثِ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا
يُحَاوِلُ وَاشِرٌ غَيْرَ هِجْرَانٍ ذِي عَهْدٍ

وقوله (٣) :

وَكَمْتُاً مُدَمَّاءٌ كَأَنَّ مَثَوْنَهَا
جَرَى قَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْ أَنَّ مَذْهَبَ

(١) ورد البيت في شرح شذور الذهب : ٤٢١ بلا نسبة .

(٢) لم أعثر على نسبة للبيتين ، وهما في المقاصد للعيني : ٢١/٣ والدرر :
١٤٤/٢ ، والأول منهما في شرح شذور الذهب : ٤٢٣ والأشموني :
١٠٥/٢ والهمع : ١١٠/٢ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٢٢/١ ،
قال في اللسان (جهر) : « يقال : جاهرهم بالأمر مجاهرة وجهاراً :
عالتهم ، وجاهرني جهاراً أي علانية ولقيه نهاراً جهاراً بكسر الجيم
وفتحها وأبى ابن الأعرابي فتحها » اهـ .

(٣) هو طفيل الغنوي ، والبيت في ديوانه : ٢٣ وسيبويه : ٢٧/١
والانصاف : ٨٨ وشرح المفصل : ٧٨/١ وورد في المقتضب : ٧٥/٤
بلا نسبة . وقوله : كمْتُاً جمع أكمْتُ وليس بجمع كميْتُ لأن المصغر

وقوله (١) :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ
وَعَزَّةٌ مَطْطُوطٌ مُعْتَى غَرِيمُهَا

وقوله (٢) :

وَإِذَا تَنَوَّرَ طَارِقٌ مُسْتَطَرِقٌ
نَبَحَتْ فَدَلَّكَهُ عَلَيَّ كِلَابِي

وقول الآخر (٣) :

جَقَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ إِتْنِي
لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ

لايجوز جمعه لزوال علامة التصغير بالجمع ، ومداة من دمي ينأى
أي شديدة الحمرة واستشعرت : جعلت شعاراً والشعار من الشياح
مايلي الجسد ومذهب من أسماء الذهب .

(١) هو كثير عزة ، والبيت في ديوانه : ١٤٣ وعيون الأخبار : ٩٢/٤ وزهر
الآداب : ٢٢٢/١ وشرح المفصل : ٨/١ والمقاصد للعيني : ٣/٣
والهمع : ١١١/٢ : ١٤٦/٢ وشرح التصريح على التوضيح : ٣١٨/١
والخزانة : ٣٨٢/٢ ، وأنشده صاحب الانصاف : ٩٠ بلا نسبة .
وقوله : مططوط من المطل وهو التسوييف والمدافعة : من غرِمَ يَغْرِمُ
إذا لزمه دين ، ومعنى من التعنية وهو الأسر .

(٢) هو ابن هرمة ، والبيت في ديوانه : ٧٧ والحيوان : ٣٨٤/١ وأمالى المرتضى :
١١٣/٢ والخزانة : ٥٨٤/٤ - قوله : تنوَّر : بحث عن النار
والطارق : الآتي بالليل .

(٣) لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو في المغني : ٥٤٢ والأشموني : ٦٠/٢ ،

وقول الآخر (١) :

هَوَيْتَنِي وَهَوَيْتُ الْغَايَاتِ إِلَى
أَنْ شَبَّتُ فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهُمْ آمَالِي

وقول الآخر (٢) :

يَرْتَوِي إِلَيَّ وَأَرْتَوِي مَنْ أَصَادِفُهُ
فِي النَّكَايَاتِ فَأَرْضِيهِ وَيَرْضِيَنِي
وقول الآخر (٣) :

سئِلْتُ فلم تبخلْ ولم تعطِ طَائِلًا
فَسَيَّانٍ لَا حَمْدَ لَدَيْكَ وَلَا ذَمَّ

حتى إنَّ ابن الدهان نقل عن البغداددي (٤) اشتراط العطف في هذا الباب ، ولا شك أنَّ حرف العطف يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله ، والمشتراط ذلك محجوج بقوله تعالى : « هَاؤُمُ اقْرَءُوا

← ١٠٣/٢ - ١٠٤ والمقاصد للعيني : ١٤/٣ والهمع : ٦٦/١ ،
١٠٩/٢ والدرر : ٤٥/١ ، ١٤٣/٢ وشرح التصريح على التوضيح :
٣٢١/١ بلا نسبة .

(١) ورد البيت في الأشموني : ١٠٤/٢ والمقاصد للعيني : ٣١/٣ بلا نسبة .

(٢) لم أجد البيت في شيء مما وقفت عليه من المصادر .

(٣) هو الحطيئة ، والبيت في ديوانه : ٣٢٩ والفاخر : ٢١٣ وديوان المعاني :

٣٩/١ ومحاضرات الراغب : ١٤٨/١ وجاء بلا نسبة في المقرب :

٢٥٠/١ ، ورواية عجزه في الديوان والفاخر وديوان المعاني : « المقرب :

« فسيان لافقر لديك ولا ذم » اهـ .

(٤) هـ : « البغداديين » .

كِتَابِيهِ» (١) وقوله تعالى: «آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطِرًا» (٢)،
وقول الشاعر (٣):

ولقد أَرَى تَعْنَى بِهِ سَيْفَانَةً
تُصْبِي الحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ
وبقول الشاعر (٤):

بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرَ
نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شِعَاعَهُ
وبقوله (٥):

عَلَّمُونِي كَيْفَ أَبْكِي
هَمْ إِذَا خَفَّ القَطْرَيْنُ [ه: ١٢٢]

-
- (١) الخاقعة : ١٩/٦٩ .
(٢) الكهف : ٩٦/١٨ .
(٣) نسب البيت في سيبويه : ٧٧/١ والانصاف : ٨٩ الى رجل من باهلة ،
وهو بلا نسبة في المقتضب : ٧٥/٤ ، ورجل سيفان : طويل ممشوق
كالسيف والأنثى سيفانة .
(٤) نسب البيت الى عاتكة بنت عبد المطلب في شرح الحماسة للمرزوقي :
٧٤٣ والمقاصد للدعي : ١١/٣ والدرر : ١٤٢/٢ وشرح التصريح
على التوضيح : ٣٢٠/١ ، وجاء غير منسوب في المقرب : ٢٥١/١
والفني : ٦٧٦ والأشمونى : ١٠٦/٢ والهمع : ١٠٩/٢ . وقوله
يعشي من الاعشاء ومنه الأعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر
بالنهار .
(٥) ورد البيت في أمالي القالي : ١٦٣/١ والمقرب : ٢٥١/١ بلا نسبة ،

٥٠٠

وكان من سنين وقع الكلام في قوله تعالى : « وَأَتَّهَمَ ظَنُّهُمْ كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا » (١) ، وأنه يجوز أن يكون ذلك من باب التنازع ولا أثر للموصول في منع ذلك ، ولا يقال : إنَّ « أَنْ » والفعل لا يضر فلا يجوز التنازع لأنَّ من شرط باب التنازع [صحة] (٢) عمل المهمل في الضمير ، لأنَّنا نقول : لا يمتنع أن يعود الضمير على مثل ذلك ، ومنه قوله تعالى : « وَأَنْ تَصْصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » (٣) ، وقوله تعالى : « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (٤) ، وكان أيضاً تقدم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى : « رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ » (٥) ، وأنه يجوز أن يكون من ذلك على تقدير على السنة رسلك .

وإذا استقرَّ جواز التنازع في الآية فاعلم أنَّه على إعمال الثاني ، والقاعدة في مثل ذلك أنَّ الأول إذا طلب منصوباً حذف على المختار ، إنَّ كان ممكناً يجوز الاستغناء عنه ، ولكن بقي النظر هل تقدره ضميراً أو ظاهراً ؟ والأولى أن تقدره مضمراً لأن ذلك شأن باب التنازع ،

يقال : قطن بالمكان : أقام فيه والقطين : المقيمون في الموضع لا يكادون يبرحونه .

(١) الجن : ٧/٧٢ .

(٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٣) البقرة : ١٨٤/٢ .

(٤) البقرة : ٢٣٧/٢ .

(٥) آل عمران : ١٩٤/٣ .

فإن قلت : قد تقرر أنك متى دار الأمر بين شيئين وكان أحدهما هو الأصل وجب المصير إليه ، قلت : نعم الأمر كذلك إلا لعارض ، وههنا ثم (١) ما يمنع من ذلك ، وهو أنك إذا كان من باب التنازع وجب القول بأن الأول ضمير ، وساغ (٢) لتثبت الجملة الثانية بالأولى ولم يقبح (٣) من جهة أنه ليس مذكوراً لفظاً ، ولو لم (٤) يكن ذلك لاستحالت المسألة ، ولم يكن إذ ذاك من باب التنازع ، وهذا فرق ما بين المحذوف للدلالة أو التفسير (٥) ، فتنبه لذلك فإني لم أجد أحداً نبه عليه ، وممّا يقوّي ذلك منع النحاة كالخفاف في الشرح (٦) التنازع في الحال والتمييز ، فلا يقال : « جاء زيد » وقعد عمر « ضاحكاً » على التنازع ، والسبب في ذلك أنك لا بد في التنازع من أنك إذا عملت الواحد أضمرت في الآخر إمّا تحذفه وإمّا تبقّيه (٧) ، وإذا فلا شك أنك يجوز : « جاء [هـ : ١٢٣] زيد » وقعد عمر « ضاحكاً » على أنك حذفت من الأولى لدلالة الثاني [عليه] (٨) هذا ما لا أعتقد [د : ٢٤٤] فيه خلافاً . انتهى .

-
- (١) « ثم » ليست في م .
 - (٢) ف : « وشاع » تصحيف وليست الكلمة في م .
 - (٣) ف : « يفتح » تصحيف .
 - (٤) « لم » ليست في م .
 - (٥) ف : « والتفسير » تحريف .
 - (٦) م : « في شرح الكتاب » .
 - (٧) ل : « اما وبخذه واما بنفيه » ، ف ، م : « اما وتحذفه واما وتبقّيه » وكلاهما تحريف وما أثبت عن د ، هـ .
 - (٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم

في تذكرته ومن خطه نقلت

سئل شيخنا أبو حيان : هل يجوز مثل « قام زيد وعمر وبكر »
وخالد كلثهم » ؟ فأفتى بالجواز قياساً على التشية ، قال (١) :

أولاً بَنَوْ خَيْرٌ وَشَرٌّ كِلَيْهِمَا

وقياساً على النعت نحو : « قام زيد وعمر وبكر » العقلاء
لاشتراكهما في أنَّهما تابعان بغير واسطة . انتهى .

قال ابن مكتوم : ويقتضي النظر عدم الجواز ، لأن مثل ذلك
لا يحتاج إلى التأكيد لكونه نصاً في المراد منه ، فليتأمل .

وفي هذه التذكرة : قال ابن الأبرش : سألني الوزير أبو الحسين
ابن السراج عن قول طفيل (٢) :

وراكِضَةً ما تَسْتَجِنُ بِجَنَّةٍ

بَعِيرٍ حِلَالٍ غَادَرَتْهُ مُجَعْفَلٌ

فقال : ألم يقل النحاة : إنَّ اسم الفاعل إذا وصف بطل عمل

(١) عجز البيت : « جميعاً ومعروفٍ أَلَمَ ومنكر والبيت منسوب إلى
مسافع العبيسي في شرح الحماسة للمرزوقي : ٩٩٠

(٢) ديوانه : ٦٨ والمعاني الكبير : ٨٨٩ وأما القالي : ١٠٤/١ وسبط
الذلي : ٣١٩ ، وجاء البيت بلا نسبة في المخصص : ١٤٧/٧ وسبط
الذلي : ٣٦٠ ومقاييس اللغة : ٢٢/٢ ، والحلال : مركب من مراكب
النساء ومجعفل : مصروع .

وقد وصف هذا بقوله : « ما تستجن بجنة » وأعمل في بعير حلال ، وكان يجب أن لا يعمل ؟ قلت له : الذي قال ذلك قال : إذا نوي الإعمال قبل الصفة ، وكذلك فعل ههنا فاستحسنه ، قال ابن الأبرش : ثم إني رأيت لابن جني أن هذه الجملة في موضع نصب على الحال من الضمير في راکضة وليست بصفة . انتهى .

وفي التذكرة المذكورة (١) : قال عالي بن عثمان بن جني : سألت أبي (٢) عن إعراب قوله (٣) :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ
يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فأجاب : إن المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله ، فكأنه قال : زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، فزمان مبتدأ وما بعده صفة له وغير خبر الزمان ، ثم حذف المبتدأ مع صفته وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف [هـ : ١٢٤] لأنك إنما جئت بالهاء لما (٤) تقدمها ذكر ما ترجع إليه ، فصار اللفظ بعد (هـ) الحذف والإظهار : غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ، قال : وإن شئت قلت :

(١) انظر شرح أبيات المغني للبغدادى : ٥/٤ .

(٢) « أبي » ليست في م .

(٣) نسب البيت الى أبي نواس في المغني : ١٧١ ، ٧٥٣ والمقاصد للعيني :

٥١٣/١ والدرر : ٧٢/١ والخزانة : ١٦٧/١ ولم أجده في ديوانه ،

وورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري : ٣٢/١ والهمع : ٩٤/١

والأشموني : ١٩١/١ .

(٤) كذا في هـ وشرح أبيات المغني . وفي د وسائر النسخ : « كما » تحريف .

(٥) هـ : « بين » تحريف .

إنه محمول على المعنى كما حملت (١) « أقل امرأة تقول ذلك » على المعنى ، فلم تذكر في اللفظ خبراً لأقل [مع] (٢) أنه مبتدأ (٣) ، وقد أضفت أقل إلى (٤) امرأة ووصفت المرأة بـ تقول ، ذاك كأنك قلت : قل امرأة تقول ذلك ، فلم تحتج « أقل » إلى خبر لأنها في معنى « أقل » ، وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال : « خطيئة يوم لا أراك فيه » (٥) على معنى : يوم خطأ لا أراك فيه (٦) ، وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام . انتهى كلام أبي الفتح رحمه الله .

وقال (٧) ابن الحاجب في إعرابه (٨) : لا يصح أن يكون (٩)

-
- (١) م : « جعلت » تحريف .
(٢) زيادة عن شرح أبيات المغني ، وليست في دوسائر النسخ .
(٣) انظر توجيهه أبي علي الفارسي حذف هذا الخبر في الخزانة : ٢٦/٢ - ٢٧ .
(٤) « الى » ليست في ف .
(٥) انظر الكتاب : ٨٤/١ والمثال الذي ساقه سيبويه هو « خطيئة يوم لا أصيد فيه » .
(٦) هـ : « يوم خطأ يوم لا أراك فيه » .
(٧) ف : « قال » .
(٨) ما نقله السوطي عن ابن الحاجب مسألة أملاها على البيت المذكور ، وهي في أماليه اللوح : ١١٩ - ١٢٠ من النسخة المصورة المحفوظة في معهد المخطوطات العربية ، وقد صرح ناسخ هذه النسخة في اللوح الأخير بأن السيوطي وقف عليها وانتقى منها ، وستاتي هذه المسألة ذاتها منقولة عن ابن الحاجب في هذا الجزء .
(٩) بعدها في الأمالي : « له » .

عامل (١) لفظيّ هنا يعمل في غير ، وإذا لم يكن (٢) عامل لفظي (٣) فإنّما أنّ يكون مبتدأ وإمّا أنّ يكون خبراً (٤) ، فلا يصح (٥) أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له (٦) ، لأنّ الخبر إمّا أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، الثابت لا يستقيم لأنّه إمّا « على زمن » وإمّا « ينقضي » ، وكلاهما [مفسد (٧)] للمعنى ، وأيضاً فإنك إذا جعلته مبتدأ (٨) لم يكن بدءاً من أن تقدر قبله موصوفاً ، وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدءاً من أن يكون « غير » له ، و « غير » ههنا ليست له وإنما هي لزمن ، ألا ترى أنّك لو قلت : « رجل غير مرّ بي » لكان في غيرك (٩) ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : « رجل غير متأسف (١٠) على امرأة مرّ بي » لم يستقيم لأنّ غيراً لمّا جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أنّ يكون صفة لما قبله ، ولو قلت : « رجل غير متأسف

-
- (١) د : « فاعل » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والأمالى .
 - (٢) بعدما في الأمالى : « له » .
 - (٣) من « هنا يعمل » الى « لفظي » ليس في ف .
 - (٤) الأمالى : « خبر مبتدأ » .
 - (٥) الأمالى : « ولا يصح » .
 - (٦) « لأنه لا خبر له » ليست في م .
 - (٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأمالى .
 - (٨) كذا في هـ والأمالى وفي د وسائر النسخ : « مسنداً تحريف . وستأتي بلفظ « مبتدأ » .
 - (٩) كذا في الأمالى ، وفي د وسائر النسخ : « غير » .
 - (١٠) م : « مستأسف » .

عليه مرّ بي « جاز لأثّته (١) في المعنى للضمير ، والضمير عائد على
المبتدأ فاستقام ، فتبين أيضاً (٢) أنّه لا يكون مبتدأ لذلك . وإن
جعلت (٣) الخبر محذوفاً لا يستقيم لأمرين :

أحدهما أنّنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنّ لا قرينة تشعر بحذفه ، ومن شرط صحة حذف
وجود القرينة ، وإن جعلته خبر (٤) مبتدأ مقدر (٥) لم يستقم لأمر :
منها أنّك إذا جعلته خبراً (٦) لم يكن بدّ من ضمير يعود منه إلى
المبتدأ ، لأنّه في معنى مغاير ، ولا ضمير (٧) فلا يصح أن يكون خبراً ،
[هـ : ١٢٥] .

الثاني : أنّنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثالث : أنّ حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ، ولا قرينة ، فتبين
إشكال إعرابه كذلك .

وأوّل ما يقال فيه أنّه أوقع المظهر موقع المضمّر لما حذف
المبتدأ من أول الكلام ، فكان « التقدير : زمن » ينقضي بالهمّ والحزن

(١) الأمالي : « لأنها » وستأتي بهذا اللفظ .

(٢) « أيضاً » ليست في الأمالي .

(٣) الأمالي : « جعل » .

(٤) ف : « غير » تعريف .

(٥) د ، ل : « يبدأ » ، ف : « يبدأ » وكلاهما تعريف وليست الكلمة في م

وما أثبت عن هـ .

(٦) الأمالي : « خبر مبتدأ » .

(٧) بعدها في الأمالي : « يعود على ما تقدّمه فلا . . » .

غير مأسوف عليه ، فلمّا حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به انتهى به ظاهراً مكان المضمر ، فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ولا بُعد في مثل ذلك ، فإنّ العرب تجيز : « إنَّ يكرمُنِي زيدٌ » إنَّي أكرمه » وتقديره : إنَّي أكرم زيدا إنَّ يكرمُنِي ، فقد أوقعت زيدا [موقع المضمر لما اضطررت إلى إعادة الضمير إليه وأوقعت المظهر (١)] لما أخرته عن الظاهر ، فتبين (٢) لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه [ويحتمل (٣)] أن يقال : إنَّهم استعملوا غيراً بمعنى (٤) لا كما استعملوا لا بمعنى غير ، وذلك واسع في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته ، ويدل (٥) على استعمالهم غيراً بمعنى لا (٦) قولهم : « زيدٌ » (٧) عمراً غير ضارب » ولا يقولون : « زيدٌ » عمراً مثل ضارب « لأنَّ المضاف [إليه (٨)] لا يعمل فيما قبل المضاف (٩) ، ولكنه لما كانت (١٠) غير تحمل على لا جاز فيها ما

(١) زيادة عن الأمالي وجاء مكانها في د وسائر النسخ : « مقام الضمير » ووردت العبارة في هذا الجزء .

(٢) الأمالي : « فقد تبين » .

(٣) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٤) ل : « لمعنى » تحريف .

(٥) الأمالي : « ويدلك » .

(٦) « لا » ليست في م .

(٧) د ، م : « زيدا » وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٨) زيادة عن الأمالي وليست في د وسائر النسخ .

(٩) د وسائر النسخ : « المضاف إليه » تحريف ، وفي الأمالي : « المضاف » وما أثبت عنها .

(١٠) كذا في الأمالي وفي : وسائر النسخ : « كان » .

[لا] (١) يجوز في مثل ، وإن (٢) كان بابهما واحداً ، وإذا كانوا قد (٣) استعملوا « أَقْلُ رجلٍ يقولُ ذلك » بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فَكُلَّانِ° يستعملوا غيراً بمعنى لا مع موافقتها لها (٤) في المعنى أجدر ، فإن قيل : فإذا (٥) قدرتموه (٦) بمعنى لا فلا بد له (٧) من إعراب من حيث إنه (٨) اسم فما إعرابه ؟ قلنا : إعرابه كإعراب « أَقْلُ رجلٍ يقولُ ذاك » فهو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه ، لأنَّ المعنى : ما (٩) رجلٌ يقولُ ذاك ، فإذا (١٠) كان كذلك صحَّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له إذا كان المعنى (١١) بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم (٢٢) : « آقائم »

(١) زيادة عن هـ والأماي وليست في دوسائر النسخ .

(٢) ف : « مثل ذلك وإن » .

(٣) « قد » ليست في هـ .

(٤) كذا في الأماي ، وفي دوسائر النسخ : « لا » تحريف .

(٥) د : « قال » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأماي .

(٦) الأماي : « قدرتموها » .

(٧) « له » لست في ف .

(٨) الأماي : « كونه » .

(٩) ل : « يا » تحريف .

(١٠) م : « فإن » .

(١١) الأماي : « إذا كان في المعنى » وستأتي كذلك .

(١٢) : « كقولهم » .

الزبدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ ولا يقدر (١) محذوف ، والزبدان فاعل به (٢) ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام لأنه في معنى (٣) أي يقوم (٤) الزبدان ؟ وكذلك (٥) قول بعض النحويين في مثل تراك (٦) ونزال : إنه مبتدأ وفاعله [هـ : ١٢٦] مضمّر ، ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه انزل [واترك (٧)] ، وهذا هو الصحيح فيه (٨) ، وقد ذهب (٩) كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر (١٠) ، لأنه قيل في نزال (١٢) : انزل نزولاً ، وهذا عندي (١٢) ضعيف لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معرباً بمشابهة سقياً ورعيّاً (١٣) ، ونحن نفرّق بين سقيّاً وبين

-
- (١) هـ والأماي : « مقدر » .
(٢) بعدها في الأماي : « ليس بخبر » وستأتي بهذا اللفظ .
(٣) الأماي : « المعنى » وستأتي بهذا اللفظ .
(٤) م والأماي : « يقوم » تحريف .
(٥) كذا في هـ - والأماي وفي دوسائر النسخ : « وذلك » .
(٦) دوسائر النسخ : « دراك » تحريف وما أثبت عن الأماي ، وستأتي بلفظ « نزال » .
(٧) زيادة عن الأماي وليست في دوسائر النسخ .
(٨) « وهذا هو الصحيح فيه » ليست في الأماي .
(٩) « ذهب » ليست في ل .
(١٠) كذا في الأماي وفي دوسائر النسخ : « مصدر » .
(١١) « نزال » ليست في ف .
(١٢) الأماي : « عندنا » .
(١٣) قوله : « بمشابهة سقيّاً ورعيّاً » ليس في الأماي .

نَزَالَ ، فكيف يمكن (١) حملها على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبني ؟ والله أعلم .

وقال ابن مكتوم في موضع آخر من تذكرته : مأسوف مفعول من الأسَف وهو الحزن ، و « على » متعلق به ، كقولك أَسِفْتُ على كذا أَسَفًا وحزرت عليه حزناً وَلَهِفْتُ عليه لهفًا وَأَسِيت [د : ٢٤٥] عليه أَسَى ، وموضع قوله « بالهم » نصب على الحال ، والتقدير : ينقضي مشوباً بالهم ، و « غير » رفع بالابتداء ، ولكنا أضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسند إلى الجار والمجرور ، استغنى المبتدأ عن خبر كما استغنى قائم ومضروب في قولك (٢) : « أقائم أخواك » و « ما مضروب (٣) غلاماك » عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بهما مسد الخبر ، لأن « قائم » و « مضروب » قاما (٤) مقام يقوم ويضرب ، فتزول كل واحد منهما مع المرفوع به (٥) منزلة الجملة ، وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجار والمجرور سد الجار والمجرور (٧) مسد الاسم الذي يرتفع به ، كقولك :

(١) ل : « يكون » .

(٢) ل : « قولنا » .

(٣) من د « في قولك » الى « مضروب » ليس في ه .

(٤) د : « قائما » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) « به » ليست في م .

(٦) م : « وكذلك أيضاً إذا . . » .

(٧) « سد الجار والمجرور » ليست في م .

« أَيْحْزَن (١) عَلَى زَيْدٍ » وَ « مَا يُؤْسَفُ عَلَى عَمْرٍو » فَلَمَّا كَانَتْ غَيْرَ
لِلْمُخَالَفَةِ فِي الْوَصْفِ فَجَرَتْ (٢) لِذَلِكَ مَجْرَى حَرْفِ النْفِي ، وَأَضْيَفَتْ
إِلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَى الْجَارِ (٣) وَالْمَجْرُورِ (٤) وَالْمُتَضَايِفَانِ
بِمَنْزِلَةِ الْإِسْمِ الْوَاحِدِ سَدٌّ ذَلِكَ مُسَدُّ الْجُمْلَةِ (٥) حَيْثُ أَفَادَ قَوْلُكَ :
غَيْرَ (٦) مَأْسُوفٍ عَلَى زَيْدٍ مَا يَفِيدُهُ قَوْلُكَ : مَا يُؤْسَفُ عَلَى زَيْدٍ (٦) ،
قَالَ أَبُو حَيَّانَ (٨) : وَظَيِّيرُهُ فِي الْإِعْرَابِ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي (٩) :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا
غَيْرُ مَكْدُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

قَالَ ابْنُ مَكْتُومٍ فِي تَذَكُّرِهِ :

ذَكَرَ لِي شَيْخُنَا أَبُو حَيَّانَ أَنْ بَعْضَ الطَّلَبَةِ سَأَلَ ابْنَ الْأَخْضَرِ

- (١) د ، ل ، م : « الحزن » تحريف وما أثبت عن هـ .
- (٢) هـ : « جرت » .
- (٣) « إلى الجار » ليست في م .
- (٤) من « سد الجار والمجرور » إلى « والمجرور » ليست في ف .
- (٥) د : « سبيل ذلك مسند الجملة » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .
- (٦) من « الاسم الواحد » إلى « غير » لس في ل .
- (٧) م : « ذلك » تحريف .
- (٨) ما نقل عن أبي حيان هنا تذكُّرته ، انظر الخزانة : ١٦٧/١ .
- (٩) ديوانه : ١٣٢ والمقاصد للعيني : ٥١٥/١ ومعاهد التنصيص : ٥٣/٣ وشرح أبيات المفني للبغدادي : ٤/٤ . والعرباب من الخيل : المضمرات المعدّات للسير .

عن نصب مقالة في قول الشاعر (١) :

مقالةً أنْ قَدْ قُلْتُ [ه : ١٢٧]

فأنشده ابن الأخضر (٢) :

..... ولا تَصْحَبِ الْأَرْدَى فَتَرْدَى مع الرّدي

قال : فكرر الطالب عليه السؤال وذلك بحضرة ابن الأبرش ،
فقال ابن الأبرش : قد أجابك لو عَقَلْتُ (٣) .

قال ابن مكتوم : وذكر لي شيخنا أنه كُتِبَ بذلك من غَزَّة
وأَنَّهُ أَجَابَ عن ذلك على الفور بما حاصله : إنَّ مقالة بدل من فاعل
فعل (٤) في بيت قبل البيت الذي (٥) هي فيه ، وهو قول النابغة
الذبياني :

(١) البيت بتمامه :

« مقالة أن قد قلت سوف أناله »

وذلك من تلقاء نفسك رائع

وقبله :

أَسَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنِ أَنْكَ لِمَسْنِي

وتلك التي تستك منها المسامع »

والبيتان في ديوان النابغة الذبياني : ٤٨ والمغني : ٥٧٣ .

(٢) صدر البيت : « إِذَا كُنْتُ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبُ خِيَارِهِمْ » ، وهو لعدي بن

زيد العبادي ، ديوانه : ١٠٧ ، وورد بلا نسبة في المغني : ٥٧٣ .

(٣) من « قال ابن مكتوم في تذكرته » الى « لو عقلت » ليس في ف .

(٤) « فعل » ليست في م .

(٥) كذا في ه وفي د وسائر النسخ : « التي » تعريف .

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنِ أَتَكَ لَمْتَنِي
وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِحُ

مقالة أَنْ قَدْ قُلْتُ

فمقالة بدل من فاعل أتاني وهو « أَتَكَ لَمْتَنِي » ، وهي تروى بالرفع والنصب ، فَمَنْ رفع فظاهر ، وَمَنْ نصب بناها على الفتح لإضافتها إلى مبني ، وصار ذلك نظير قوله تعالى : « لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ » (١) و « مِثْلَ مَا أَتَّكُم تَنْطِقُونَ » (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

. . . مِثْلَ مَا أَتَّمَرَ حُمَّاضُ الْجَبَلِ

و (٤) : وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرِّ

(١) الأنعام : ٩٤/٦ .

(٢) الذاريات : ٢٣/٥١ .

(٣) صدر البيت : « وتداعى مَنْخِرَاهُ بَدَم » ، ولم أقف على نسبة له ، وهو في أمالي ابن الشجري : ٢٦٦/٢ وشرح الفصل : ١٣٤/٨ والمقرب : ١٠٢/١ واللسان (حمض) بلا نسبة ، والحمَّاض نبت جبلي شديد الحمض واحده حمَّاضة .

(٤) البيت بتمامه :

« فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعْبَادَ اللَّهِ نَعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرِّ »

وقائله الفرزدق ، وهو في ديوانه : ٢٢٣ وسيبويه : ٦٠/١ والمقتضب :



و (١) : لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

• • • • •

انتهى معنى جواب شيخنا وهو محكي عن أبي الحجاج الأعمى ،
وفي هذا الجواب نظر ، فَإِنَّهُمْ نَصَّوْا عَلَى أَكْثَرِهِ (٢) ليس كل ما يضاف
إلى مبنيٍّ يجوز بناؤه ، وإِنَّمَا ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِمَا كَانَ مَبْهُمًا ، نحو :
غير ومثل وبين ودون وحين ونحوها ، وقد ذكرت له ذلك بعد

١٩١/٤ والمقرب : ١٠٢/١ والجنى الداني : ١٨٩ والمغني : ٤٠٢ ،
٥٧١ والمتاخذ للمعني : ٦/٢ والهمع : ١٢٤/١ والدرر : ٩٥/١
والخزانة : ١٣٠/٢ •

(١) عجز البيت : « حمامة في غصون ذات أوقال » وهو لأبي قيس صيفي
ابن الأسلت الأوسي الجاهلي ، وهو في ديوانه : ٨٥ وجمهرة اللغة :
٤٩٣/٣ والدرر : ١٨٨/١ والخزانة : ٤٥/٢ - ٤٦ ونسبه سيبويه
٣٢٩/٢ . إلى رجل من كنانة وأورده ابن يعيش في شرح المفصل :
٨٠/٣ منسوباً إلى أبي قيس بن رفاعه وحكى البغدادي الاختلاف في
نسبه إلى الشماخ وإلى رجل من كنانة وإلى أبي قيس بن رفاعه
الأنصاري ، وانظر تفصيل ذلك في الخزانة : ٤٩/٢ ، وورد البيت
بلا نسبة في معاني القرآن : ٣٨٣/١ وأمالى ابن الشجري : ٤٦/١ ،
٢٦٤/٢ والمرتبج : ١٠٩ والانصاف : ٢٨٧ وشرح المفصل : ١٣٥/٨
والمغني : ١٧١ ، ٥٧١ والهمع : ٢١٩/١ وشرح التصريح على
التوضيح : ١٥/١ - والأوقال جمع وقل وهو ثمر الدوم اليابس •

(٢) د : « ان » وما أثبت عن سائر النسخ •

فأذعن له ، فإن كان ابن الأخضر أراد ذلك ففيه ما ذكرناه (١) وإن كان أراد غيره فيفكر في وجهه • انتهى •

قال ابن مكتوم : سألتني بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال في قول أبي الطيب المتنبى (٢) :

وَأَقْسِمُ لَوْ صَلَّحْتَ يَمِينَ شَيْءٍ

لَمَا صَلَّحَ الْعِبَادُ لَهُ شِمَالًا [هـ : ١٢٨]

فأعربتني تمييزين ، ثم ظهر لي بعد ذلك أنهما حالان ، وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبا حيان فقال لي : سألتني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبهما فقلت له : على الحال كقولي (٣) : أَصْلَحَ (٤) لك غلاماً وتلميذاً ، فقال : يظهر لي أنه تمييز ، قلت له : التمييز الذي عن (٥) تمام الكلام ، وهذا البيت منه على تقديره لا بدءاً أن يكون منقولاً من فاعل أو [من (٦)] مفعول على رأيي (٧) ، وهذا لا يصلح فيه ذلك ولا في قولي : أَصْلَحَ لك (٨) تلميذاً ، فقال : يصح أن

(١) م : « ذكرنا » •

(٢) ديوانه : ١٣١ •

(٣) م : « كقولك » •

(٤) هـ : « صلح » •

(٥) هـ : « على » تحريف •

(٦) ليست في د ، م وأثبتها عن ف ل ، هـ •

(٧) هـ : « رائتي » تحريف ، ف ، ل : « رأي » •

(٨) « لك » ليست في م •

تقدر (١) يصلح لك تلميذي (٢) فقلت له : لفظ التلميذ هو الفاعل
أو المفعول (٣) ، والتلميذ (٤) مصدر ، ولو قدرناه (٥) :

يصلح لك تلميذي لم يكن معناه معنى أصْلَحْ لك (٦) تلميذاً ،
قال : وحكى لي الشيخ بهاء الدين أنَّ بعضهم حكى عن المُخْلِص
الطشوقي أنَّه أعربه خبر صلح (٧) وجعلها من أخوات صار وبمعناها
قلت له : هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه فلا نقول به ،
انتهى كلام أبي حيان •

في تذكرة ابن مكتوم : قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله
محمد بن محمد بن عمرو الحلبي (٨) في شرحه لمفصل الزمخشري (٩) ،
وانتهى فيه إلى قوله : الوزن الرابع عشر نجده (١٠) في المصادر في
قول الحسن البصري : « كَأَنَّكَ بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم

(١) هـ : « يصح لك أن تقدر » •

(٢) ف ، ل ، هـ : « تلمذي » تعريف •

(٣) ف : « والمفعول » تعريف •

(٤) هـ : « والتلمذ » تعريف •

(٥) م : « قدرنا » •

(٦) « لك » ليست في ف •

(٧) م : « أصلح » تعريف •

(٨) انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى : ١٧٥/٤ •

(٩) « الزمخشري » ليست في م •

(١٠) كذا في م ، هـ ، وفي د ، ، ف ، ل : « فمده » •

تَزَلْ ° (١) « يحتمل الضمير في « تكن » أن يكون للمخاطب وأن يكون للدنيا ، وكذا الضمير في « لم تزل » وتقديره على الأول : كأنك لم تكن بالدنيا ، ويكون التشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال (٢) ، ومثله : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، فقد ظهر أَنَّ التشبيه لا يفارق كَأَنَّ ، وليس (٣) قول مَن ° قال : إنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً ، وأما إذا (٤) كان فعلاً أو ظرفاً أو حرف جر فظنٌ وتخيُّلٌ ، ليس بشيءٍ لِأَنَّ ما ذكرنا (٥) من التأويل لا يبقى إشكالا وجريها على حقيقتها أو لى ، وتقديره : إِنْ حَالِكٌ فِي الدُّنْيَا يَشْبَهُ (٦) حَالِكٌ زَائِلًا عَنْهَا ، وَكَأَنَّ حَالِكٌ فِي الْآخِرَةِ الْكَائِنَةُ عَنْ حَالِكٌ فِي الدُّنْيَا بِحَالَةٍ لَمْ تَزَلْ فِي الْآخِرَةِ ، وَالْأَوَّلُ أو لى ، فإذا كان الضمير للمخاطب (٧) يكون « بالدنيا » ظرفاً وكان تامة وهي خبر كَأَنَّ ، وإذا جعلت في « تكن » للدنيا فيحتمل أن يكون « بالدنيا » الخبر ،

(١) ذكر الجاحظ في البيان والتبيين : ٧٠/٢ ، ١٣٨/٣ أن هذا القول كتب به الحسن البصري الى عمر بن عبد العزيز ، وفي الشعر والشعراء : ٨٦٨ أن عمر بن عبد العزيز كتب به الى بعض عماله ، وانظر مغني اللبيب : ٢١٠ وشرح بانت سعاد : ٣٤ .

(٢) شرح أبيات المغني : « لا لذي الحال » .

(٣) شرح أبيات المغني : « وأما » تحريف .

(٤) شرح أبيات المغني : « وأما إذا كان خبرها فعلاً .. » .

(٥) شرح أبيات المغني : « ذكرناه » .

(٦) هـ : « شبه » و « يشبه مالك » ليست في م .

(٧) من « وكان حالك » لى « للمخاطب » ليس في شرح أبيات المغني .

و « لم تكن » في موضع نصب على الحال من الدنيا ، أو على (١) أَلَيْسَ
صفة لمحذوف إذا لم يجوز أن تقع الماضية حالاً بجعلها صفة (٢)
تقديره : دنيا لم تكن [هـ : ١٢٩] ونصب دنيا [إمّا] (٣) على الحال
وإمّا على تقدير واو الحال ، وكذا لم تزل ، فإن قيل : إن « بالدنيا »
لا يتم به الكلام والحال فضلة فالجواب : إن من الفضلات ما (٤)
لا يتم الكلام إلا به ، كقوله تعالى : « فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ
مُعْرِضِينَ » (٥) و « مُعْرِضِينَ » حال من الضمير المخفوض ، ولا
يستغني الكلام عنها ، لأن الاستفهام في المعنى إيتنا هو عنها .

ومّا يبين ذلك أيضاً قولهم : ما زلت بزيدٍ حَسَى فَعَلْ ،
لا يتم الكلام بقولك : بزيد ومّمّا يبين صحة الحال جواز دخول الواو
فتقول : كَأَنَّكَ بِالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ ، وعلى ذلك يحمل قول
الحريري (٦) :

كَأَنَّيْ بِكَ تَنْحَطُّ

يكون « بك » الخبر ، و « تنحط » حال ، هذا هو الوجه (٧) ،

-
- (١) شرح أبيات المغني : « إما على .. » تحريف .
(٢) « يجعلها صفة » ليست في شرح أبيات المغني ، ولعل هذه العبارة مقحمة .
(٣) زيادة عن ل ، وليست في د وسائر النسخ وشرح أبيات المغني .
(٤) ف : « بما » تحريف .
(٥) المدثر : ٤٩/٧٤ .
(٦) تمام البيت : « إلى اللَّحْدِ وَتَنْحَطُّ » وهو في مقامات الحريري : ٧٥
المقامة العادية عشرة والمغني : ٢١٠ وشرح بانت سعاد : ٣٤ .
(٧) هـ : « وتنحط جاء في هذا هو الوجه » تحريف .

وخرجه المطرزي في شرح المقامات (١) : كَأَتِي أَبْصِرُ بك ،
إلا أنه ترك الفعل لدلالة الحال ، وما ذكرته أولى ، لأنّ فيما ذكره
إضمار فعل وزيادة حرف جر لايحتاج إليه فيما ذكرته (٢) . انتهى وفي
تذكرة ابن مكتوم : قال ابن جني فيما نقلته من تعاليقه (٣) : أنشدنا أبو
علي لمخلد الموصلي يهجو طقيلياً :

لو طَبِخْتَ قِدْرَ على فَرَسَخٍ (٤)

أَوْ بِذَرَى (٥) نَيْقٍ (٦) بَأَعْلَى الثَّغُورِ (٧)

وكانَ يَحْمِي القِدْرَ كلَّ الوَرَى

يَكُلُّ ماضِي الحَدِّ عَضْبٍ بَثُورٍ

وكنْتَ في السَّندِ (٨) لوَا فَيْسَهَا

يا عالمَ الغَيْبِ بما في القُدُورِ

(١) انظر شرح أبيات المصنف للبغدادي : ١٧٤/٤ .

(٢) هـ : « ذكرت » .

(٣) هـ : « في تعلية من تعاليقه » .

(٤) الفرسخ : ثلاثة أميال أو ستة سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشي قعد

واستراح من ذلك كأنه سكن ، ويقال للشيء الذي لا فرجة فيه فرسخ .

(٥) ذروة كل شيء : أعلاه .

(٦) النيق : أرفع موضع في الجبل .

(٧) م ، هـ : « التنور » تحريف ، والثغر : موضع المخافة من فروع

البلدان .

(٨) د ، ف ، م : « السد » تحريف وما أثبت عن ل ، هـ .

ثم سألنا عن قوله : « يا عالم الغيب بما في القدور » أين موضع [د : ٢٤٦] السؤال منه ؟ فرجعنا إليه فقال : قوله : « بما في القدور » بدل من الغيب وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدى الى مفعول واحد ، والتقدير : يا عالماً بما في القدور ، مثل : « يا ضارب زيد أخا عمر » تقديره (١) : يا ضارباً أخا عمر ، ولا يكون « بما في القدور » مفعولاً ثانياً بعالم (٢) الذي بمعنى عارف ، لأنك تقول : عرفت زيدا ، فقوله : بما في القدور مفعول به ، تقول : علمت زيدا وعلمت زيدا وعلمت يزيد .

وفيها : قال ابن جني : آخر بيت ألقاه أبو علي على أصحابه قوله :

لَمْ يُطِيقُوا أَنْ يَنْزِلُوا فَتَزَلُّنَا

وَأَخُو الْحَرْبِ مَنْ أَطَاقَ الشَّرُّ وَلَا [هـ : ١٣٠]

ولم يذكر شيئا وقال : سلوني (٤) عنه في وقت آخر ، قال ابن جني : اكتفى بالمسبب عن السبب لأن تقديره : فأطلقنا فنزلنا .

وفيها : قال ابن جني : دخلت على (٥) أبي علي يوما وبين يديه كانون فقال لي : كيف تبني من ضرب مثل كانون على رأي من جعله

(١) ف : « وتقديره » .

(٢) هـ : « لعالم » .

(٣) نسب البيت الى مهلهل في الحيوان : ٤٢٩/٦ ومحاضرات الراغب : ٥٧/٢ وشروح سقط الزند : ٦٦ والخزانة : ٣٠٥/٢ ، وورد بلانسية في سمط اللآلي : ٧٨٩ وشرح ديوان أبي تمام للتبريزي : ١٩٣/١ .

(٤) كذا في ل وفي دوسائر النسخ : « سلني » .

(٥) ف ، ل : « الى » .

من الكِنِّ وعلى رأي من جعله من كَوْن الكانون ؟ فقلت : إذا أخذته من الكِنِّ تقول : ضاروب ، وتوقفْتُ في الآخر ، فقال ضَرَبُون لِأَن كانون على هذا فَعَلُون .

وفيها : قال ابن جني : جرى حديث مَبْرَمان عند أبي علي فقال : ذكر مَبْرَمان أنه سأله (١) المبرد عن قوله (٢) :

فَعَضَّ الطَّرْفَ

فقال : إن كنت تلفظت بها وحدها أو أولاً فَإِنِّي أُجَوِّز فيها الأوجه الثلاثة ، مثل مُدَّة مُدَّة ومُدَّة ، والرفع على هذا أجود ، ثم دخلت الألف واللام في الاسم الذي يليها ، وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للإتباع ، فَإِن أُوَلِّيتُهَا اسماً فيه الألف واللام قبل أن تحرك الضاد الثانية (٣) فَإِنِّي أجوز الكسر ولا أُجَوِّز الضم ، لِأَنَّ التحريك الآن للساكن الثالث ، وهو لام التعريف ، ولا يصح فيه إتباع (٤) لِأَنَّ التحريك من الثالث لا من الثاني ، قال :

(١) ف ، م : « سأل » .

(٢) البيت بتمامه :

فعض الطرف إنك من نمير فلاكعباً بلغت ولا كلاباً .

وقائله جرير ، وهو في ديوانه : ٨٢١ وشرح المفصل : ١٢٨/٩ وشواهد

الشافعية : ١٦٣ والمقاصد للعيني : ٥٩٤/٤ والدرر : ٢٤٠/٢ وجاء

بلا نسبة في سيبويه : ٥٣٣/٣ والهمع : ٢٢٧/٢ .

(٣) « الثانية » ليست في م .

(٤) م : « الاتباع » .

لي (١) المبرد : ما كان عندي أَنّ الآخر يفهم مثل هذا .

وفيها : قال ابن جني (٢) : قال أبو علي الفارسي : سألت ابن خَالَوَيْه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أَن أعدته ثلاث مرات ، وهو : كيف تبني من « وَآي » مثل كوكب على قراءة من قرأ « قَدْ أَفْلَحَ » (٣) « بفتح الدال على تخفيف الهمزة والقاء حركتها على ما قبلها ، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك ؟

وجوابها أَنّه في الأصل وَوَآي نحو كوكب ، فانقلبت الياء ألفاً لتحريكها وافتتاح ما قبلها ، فصار وَوَآي ثم خفت الهمزة ، فألقيت حركتها على الواو الساكنة [هـ : ١٣١] فصار وَوَآي واجتمع معك (٤) ، واوان في الأول فقلبت الأولى همزة فصار أوي (٥) ، ثم جمعته بالواو والنون أَوَيُّون مثل : مصطفىون في الأصل ، فانقلبت الياء ألفاً لتحريكها وافتتاح ما قبلها فصار : أَوَوَوْن (٦) فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أَوَوَوْن مثل (٧) : مصطفىون ، ثم أضفته إلى نفسك فقلت : أَوَوَي وحذفت النون لأنها

(١) « لي » ليست في ل .

(٢) انظر شرح الشافية : ٣/٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٣) المؤمنون : ١/٢٣ وانظر الانحاف : ٣١٧ .

(٤) م : « مع » تحريف .

(٥) ل : « وأوا » ف : « وأو » وكلاهما تحريف .

(٦) ف : « واون » تحريف .

(٧) « مثل » ليست في م .

لا تجمع في الإضافة ، فاجتمع حرفا عله (١) وسبق أحدهما بالسكون
فقلبته ياء وأدغمته ياء بعدها فصار أَوِيّ ، وهو الجواب .

قال ابن جني : أنشد أبو علي للمتنبي (٢) :

مِنْ كُلِّ مَنْ ضَاقَ الْفَضَاءُ بِجَيْشِهِ

حَتَّى ثَوَى فَحَوَاهِ لِحَدِّ ضَيْقٍ

وقال لأصحابه : كم مجروراً في هذا البيت ؟ فقال بعض
الحاضرين : خمسة وقلت (٣) أنا : ستة ، فتعجبوا من قولي وقالوا :
قد عرفنا ، كل ومن وجيش والهاء المتصلة به وثوى فأين الآخر ؟
قلت : الجملة من الفعل والفاعل ، وهي (٤) : ضاق الفضاء ، لأن
مَنْ نكرة غير موصولة ، لأن كلاً لا تضاف إلا إلى النكرة التي
في معنى الجنس ، « وضاق الفضاء » مجرور الموضع لأثنته صفة
لمن ، فقال الشيخ : هو كما قال .

قال ابن جني : سأل بعضهم الشيخ أبا علي عن قولنا : زيد
منطلق ، فقال : زيد معرفة ومنطلق نكرة ، والمنطلق هو زيد نفسه ،
فكيف صار معرفة ونكرة في حين واحد ؟ فأجاب بأن العين واحدة
والحال مختلفة ، ومعنى هذا أن « منطلق » هو زيد عيناً ، ولكن
فيه بيان حال وإخبار بأمر مجهول (٦) غير زيد وهو الانطلاق .

(١) ف ، ل : « عليه » تحريف ، وليست الكلمة في م .

(٢) ديوانه : ٢١ ومحاضرات الراغب : ٢١٧/٢ .

(٣) ل : « فقلت » .

(٤) ل : « وهو » تحريف .

(٥) م : « لأن » تحريف .

(٦) هـ : « وإخبار ما هو مجهول » تحريف .

قال ابن جني : قال لنا أبو علي : سقط على فكري البارحة شيء جيد يدل على شدة اتصال تاء التأنيث بالكلمة (١) ، وهو قولك : دَحْرَجَة وبابه ، الاستدلال من ذلك أنك قد (٢) ثبت أنك المشتق يجب أن يكون لفظه مخالفاً للفظ المشتق منه ، لأنك لو كان مثله ولم يكن مخالفاً له كان إيتاءه ، ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلاً أولى من الآخر ، وقد ثبت (٣) أن الفعل مشتق من المصدر ، فيجب أن (٤) يكون لفظهما مخالفاً ، ولا مخالفة بين دحرج الذي هو فعل ماضٍ مشتق وبين دحرجة إلا بالتاء ، ولو [ه : ١٣٢] جعلتها منفصلة زال الخلاف بينهما ، فدل هذا على شدة اتصال التاء بها ، وللتاء تأثير في تغيير الكلمة ، ألا ترى أنك تقول : ليس في الكلام مَفْعَل نحو مَكْرُم ، وتجد هذا المثال مع تاء التأنيث نحو المَقْبُرَة ؟ قال (٥) بعض الحاضرين : مَضْرَب مثل ضرب فعبس وجهه وقال : أريد تغييراً أكثر من التحريك والتسكين ؟

قال ابن جني : سألت (٦) أبا علي (٧) عن قولنا : إن لم تفعل ° ،

(١) « بالكلمة » ليست في ل .

(٢) « قد » ليست في م .

(٣) ه : « بينت » .

(٤) « أن » ليست في م .

(٥) م : « وقال » .

(٦) كذا في م وفي د وسائر النسخ : « سألنا » .

(٧) ل : « أبو علي » .

ما العامل في تفعل ؟ فقال : له ؟ فقلت : فإنَّ للشرط والمعنى عليه فما عملها (١) ؟ فقال (٢) : إنها عاملة في « لم تفعل (٣) » كلها بمجموعها ، لأنَّ لم تنزلت منزلة بعض أجزائه ، والدليل على صحة ذلك (٤) قول سيبويه (٥) : « زيدا لم أضرب » ، وحرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله (٦) ، إلاَّ أنَّ لم تنزلت منزلة بعض الفعل [فعمل (٧)] كما عمل لو لم يكن معه لم (٨) ، ولا خلاف ولا إشكال في جواز « إنَّ لم تفعل » ، والجازم لا يدخل على الجازم كما لا يدخل على الناصب ولا الجار على الجار ، إذ الحرف لا يكون وحده معمولا ، ولا بد من هذا التنزيل ، ولكنَّ لا علامة (٩) لجزم إنَّ في اللفظ ، وإثما هو مجزوم الموضع (١٠) بأنَّ .

قال ابن مكتوم في تذكرته : مسألة : قال جرير يرثي عمر بن

(١) « فما عملها » ليست في م .

(٢) هـ : « قال » .

(٣) ف : « في الفعل » تحريف .

(٤) هـ : « هذا » .

(٥) انظر الكتاب ١/ ١٣٥ .

(٦) من « والدليل » الى « قبله » ليس في م .

(٧) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٨) « لم » ليست في ف ، م .

(٩) ل : « للعلامة » تحريف .

(١٠) ف ، ل « الوضع » تحريف .

عبد العزيز (١) :

الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ
تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

اختلف الرواة في رواية هذا البيت ، فرواه البصريون هكذا ،
ورواه الكوفيون : الشمس كاسفة ليست بطالعة ، ورواه بعض
الرواة : تبكي عليك نجوم الليل والقمر » برفع نجوم ونصب القمر ،
ورواه بعضهم بنصبهما معاً ، وقد اختلف أصحاب المعاني وأهل العلم (٢)
من الرواة ، وذوو المعرفة من النحاة في تفسير وجوه هذه الروايات
وكتابتها (٣) في العربية ، فأما مَنْ روى : الشمس طالعة ليست بكاسفة
فإنَّه ينصب نجوم الليل بكاسفة ويعطف القمر عليها ، وتبكي يحتمل
أن يكون في موضع رفع على أنَّه خبر بعد خبر ، ويحتمل أن يكون
في موضع نصب على الحال إمَّا من الشمس وإمَّا من اسم ليس ، ونصب
نجوم الليل [د : ٢٤٧] بكاسفة [هـ : ١٣٣] أشهر الجوابات وأعرفها وأقربها
مأخذاً (٤) ، والمعنى أن الشمس لم تَقَوَّ على كسف النجوم والقمر

(١) البيت في ديوانه : ٧٣٦ وشرح السبع الطوال : ٤٥٨ وأمالى المرتضى :

٥٢/١ وشواهد الشافية : ٢٦ وجاء بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن :

١٢٨ وإعراب أبيات ملفزة : ١١٨ ، وأورده العسكري في الصناعتين :

١٦٨ منسوبة إلى الفرزدق ، وروايته في الديوان وشرح السبع الطوال :

« فالشمس كاسفة ليست بطالعة » .

(٢) « وأهل العلم ليست في ميم » .

(٣) هـ : « وقياسها » .

(٤) ل : « أخذنا » .

لإظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم ، وقيل : نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب الطرف ، أي : تبكي عليك مُدَّة نجوم الليل والقمر ، كما قالوا : « لا (١) أَكَلَمَكَ سَعْدُ الْعَشِيرَةِ » و « لا أَكَلَمَكَ هُبَيْرَةُ بْنُ سَعْدٍ (٢) » و « القَارِ ظَلَيْن » ونحو ذلك ، وهذا الإعراب موافق لرواية الكوفيين : الشمس كاسفة ليست بطالعة ، وقيل : إنَّ نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب المفعول به ، ومعنى تبكي تَغْلِبُ في البكاء فهو من باب المغالبة (٣) الآتي على فاعلته ففعلته (٤) أفعله بضم العين إلا في باب وعدت وبعث ورميت ، فإنه يجيء على أفعله بكسر العين ، قالوا : وعلى هذا فيحتمل أن يراد بالنجوم والقمر السادات والأمائل كما قال النابغة (٥) :

فإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبُ

إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَكِبُ

وأما من (٦) رفع نجوم الليل ونصب القمر فإنَّ ذلك من باب

(١) م : « الا » تحريف .

(٢) هـ : « مسيرة بن سعد » تحريف .

(٣) م : « المغالبة » ، هـ : « المغالب » وكلاهما تحريف .

(٤) م : « فعلته » .

(٥) البيت في ديوان النابغة الذبياني : ٧٨ والشعر والشعراء : ١٦٥

والكامل : ٣٣/٣ والصناعتين : ٢٠٤ ، ٢٥٤ وأمالى المرتضى :

٤٨٧/١ والعقد الفريد : ١٦٣/٢ ومعاهد التنصيص : ١/٣٥٩ .

(٦) د : « في » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

المفعول معه (١) ، نحو : استوى الماء والخشبة ، وهذا الإعراب أيضاً موافق رواية الكوفيين ، وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي في رواية مَنْ نصب نجوم الليل والقمر أَنَّ المعنى : تبكي عليك ونجوم الليل والقمر ، أي : تبكي الشمس عليك مع نجوم الليل (٢) والقمر فحذف الواو وهو يريد ، وهو أغرب الوجوه المقولة في هذا البيت .
وأما رواية الكوفيين : الشمس كاسفة ليست بطالعة ، فإنه استعظم أن تَطْلُع الشمس ولا تَكْسِفُ لمثل هذا المصاب العظيم ، كما قالت الخارجية :

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكٍ مُوَرِّقًا
كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ
قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال ابن الطراءوة في المقدمات في قول سيبويه : باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب : كلامه في هذا الباب صحيح وعارضوه بأوهام كثيرة يوقف (٤) عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين ،

(١) « معه » ليست في م .

(٢) كذا في ه وفي د وسائر النسخ : « بالليل » تحريف .

(٣) البيت لليل بنت طريف الخارجية ، وهو بهذه النسبة في زهر الآداب : ١٠٥/٤ والحماسة الشجرية : ٣٢٨ وشواهد الشافية : ٢٧ ومعاهد التنصيص : ١٥٩/٣ والدرر : ١١١/١ ، وحكى البكري في سمط اللآلي : ٩١٣ الاختلاف في نسبة البيت الى ليل بنت طريف والى محمد ابن بنجرة ، وورد البيت بلا نسبة في أمالي القالي : ٢٧٤/٢ والصناعتين : ١٧١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٠٤٤ والمغني : ٤٧ والهمع : ١٣٣/١ .

(٤) ه : « فوقفت » .

وإنما أوقع لهم الشك توهمهم أَنَّ الواو عاطفة ولم يعرضوا للجامعة بحرف ، وقد أشرت إليها في قوله :

« ما مثل زيد ولا أخيه (١) يقول ذاك (٢) » و « يقولان ذاك (٣) » على معتقدي في الواو [ه : ١٣٤] وأظرف ما رأيت من هذا الجهل بالواو الجامعة شيء نصَّه الفسوري في الإيضاح ، فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير ، فكان فيما ذكر أَنَّ التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان ، وعد منه ضروباً ثم (٤) قال : « وجمع الشمس والقمر (٥) » ، فأدخله في باب ما يحذف منه التاء والأصل استعمالها ، ولم يَقْطُنْ لِمَا هو بسبيله من الواو الجامعة وَأَنَّ التاء لا تجوز هنا البتة ، وإنما أخبرتك (٦) بهذا نعلم أَنَّ هذه الأصول التي أغفلت من أَوَّكِد الواجبات إحكامها والأخذ بما يتوهم فيه نقضها وإبرامها ، وهذه الحال نفسها أَوَّقعت (٧) خواصَّ أهل الأندلس في طرح الواو من قولك : وصلى الله عليه وسلم ، إذ توهموها

(١) ل : « ولا أخص » تحريف .

(٢) انظر الكتاب : ٦٥/١ - ٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٦/٣ - ٢٨ .

(٣) المثال الذي في الكتاب وشرح المفصل : « ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك » .

(٤) ه : « ضروبات » وسقطت « ثم » .

(٥) القيامة : ٩/٧٥ . وانظر الإيضاح لأبي علي الفارسي الجزء الثاني الورقة : ١٢٣ مخطوطة الظاهرية بدمشق .

(٦) د ، م ، ه « اخترت » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل .

(٧) ه : « نفسها هي أوقعت » .

عاطفة ، فاختلفت آراؤهم [فيما (١)] وضعوا مكانها واتفقوا على إسقاطها تقصيراً بالسلف وتمرساً (٢) بالخلف (٣) مع العجب بأنفسهم والغفلة عما تورطوا فيه من جهلهم ، ومن الحق على مَنْ لا يعلم أن يقتدي بمن تقدّمه ولا يرسل في الباطل قدمه لا سيّما فيما نقلته الكافّة وأطبقت عليه الأمة ، انتهى •

رأيت بخط ابن القمّاح قال : ذكر (٤) القفطي في كتاب إنباه الرواة على أنباه النحاة (٥) أن القاضي إسماعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيّسان : ما وجه قراءة مَنْ قرأ « إنّ هذان لساحران (٦) » على ما جرى به عادتكم من الإغراب في الإغراب ؟ فأطرق ابن كيّسان مكيّاً ثم قال : جعلها مبنية لا معربة وقد استقام الأمر ، [قال (٧)] : فما علة بنائها ؟ قال : لأنّ المفرد منها هذا وهو مبني ، والجمع هؤلاء ، وهو مبني ، فتحمل (٨) التثنية على الوجهين ، فأعجب (٩) القاضي ذلك وقال : ما أحسنه لو قال به أحد ، فقال ابن كيّسان : ليقل به القاضي وقد حسن •

-
- (١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •
(٢) ل : « وتمر بنا » تحريف •
(٣) د : « بالغلق » تصحيف وما أثبت عن سائر النسخ •
(٤) م : « كتب » •
(٥) إنباه الرواة : ٥٨/٣ •
(٦) طبعه : ٦٣/٢٠ وانظر النشر : ٣٠٨/٢ والتيسير : ١٥١ والاتحاف : ٣٠٤ •
(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •
(٨) إنباه الرواة : « فيحتمل » تحريف •
(٩) إنباه الرواة : « فعجب » •

في كتاب سفر السعادة وسفير الافادة

للامام علم الدين السخاوي (١)

مسألة (٢)

سأل عنها علي بن [أبي] (٣) زيد الفصيح^س أبا محمد (٤)
القاسم بن علي الحريري قال : ما يقول سيّدنا أدام الله توفيقه في
انتصاب لفظي (٥) بعض [هـ : ١٣٥] الشعراء ، وهو قوله (٦) :

تعيّرنا أكنّا عالّة

ونحن صعاليك أقتّم ملوكا

وعلى (٧) ماذا عطف قوله : ونحن ، وعلى أيّ وجه يُعمل المتنبي

- (١) قابلت هذه المسائل على نسخة مخطوطة لكتاب سفر السعادة محفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة ورمزت لها بحرف ط ، وتبدأ هذه المسائل من الورقة ٩٩ وتنتهي في الورقة ١١٢
- (٢) نقل البغدادى هذه المسألة في شرح أبيات المغني : ٢٣٠/٦ - ٢٣١
- (٣) زيادة عن ط وشرح أبيات المغني وليست في د وسائر النسخ .
- (٤) « محمد » لم تذكر في ط وشرح أبيات المغني .
- (٥) د ، ل : « يعطي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ف ، ط ، هـ شرح أبيات المغني .
- (٦) نسب البيت إلى النابغة في شرح أبيات المغني : ٢٢٩/٦ ولم أجده في ديوان النابغة الذبياني وورد بلا نسبة في الغيث المسجم : ٢٩١/١ ومغني اللبيب : ٤٩٠
- (٧) ط وشرح أبيات المغني : « فعلى » .

وغيره من الشعراء نحو (١) :

• • • أَسْمَرَ مُقْبَلَهَا أَبْيَضَ مُجَرَّدَهَا • • •

وهل هما (٢) من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين (٣) أم (٤) لا ؟
فإن الشريطة (٥) في الصفة المشبهة باسم الفاعل أن لا تكون جاية على
يفعل من فعلها ، نحو : حَسَنَ وكرِيمَ ، فإنَّ حَسَنًا ليس على زنة (٦)
يحسن (٧) ، وأسمر على زنة يَسْمُرُ وَيَسْمُرُ ، فإنَّ اللغتين قد
حكيتا وليس هذا شرطها ، نعم بإيضاحها •

الجواب : اللهمَّ إنا نعوذ بك أن نَعْنَتَ كما نستعيذك أن
نعنت (٨) ، ونبرأ (٩) إليك [من] (١٠) أن نَقْضَحَ كما نستعصمك

(١) البيت بتمامه :

« رِيْحَلَةٌ أَسْمَرَ مُقْبَلَهَا سِيْبَحَلَةٌ أَبْيَضَ مُجَرَّدَهَا »

وهو في شرح ديوان المتنبي للعكبري : ٢٩٨/١ ، والربَّحَلَةُ :
اللحيمة الطويلة العظيمة وكذلك السَّبَحَلَةُ ، والمقبَّل : موضع
التقبيل ، والمجرد : ما تعرَّى من الثوب وهو الأطراف •

(٢) « وهل هما » ليست في م •

(٣) ف : « باسم الفاعل » •

(٤) كذا في ط وشرح أبيات المغني • وفي د وسائر النسخ : « أو » تحريف •

(٥) م ، ط : « الشرطية » •

(٦) شرح أبيات المغني : « حسن » تحريف •

(٧) هـ : « نعنت » تصحيف •

(٨) هـ : « ونبوء » •

(٩) زيادة عن ط وشرح أبيات المغني وليست في د وسائر النسخ •

من أن نَقْضَح، ونستمنحك (١) بصيرة تشغلنا بالمهمات عن الشرّعات
وتنزّهنا عن التعلّم للمباهاة والمباراة ، ونسألك اللهم أن تجعلنا (٢)
ممكن إذا رأى حسنة رواها، وإن عثر على سيئة واراها برحمتك يا أرحم
الراحمين . وقفت على السؤالين الملتوِّح بشرّ (٣) مُصَدِّرهما وهجئة
مُصَدِّرهما (٤) ، إذ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نَهَى
عن الأَغْلُوطات وزَجَرَ عن تَطَلُّب السَّقَطات والعُثَرَات ، وكان
ابن سيرين إذا سئل عن عويص (٥) اشْمَازَ منه (٦) ، وقال : « سَكْ
أخاك إبليس عن هذا » ، ومع هذا فَإِنِّي كرهت رَدَّ السَّائِل ، ولرُبَّ
عَبِيٍّ أَفْصَح من لسن (٧) ، لا سِيَّما إذا لم يَأْت بِحَسَن .

أمّا السؤال الأول فهو من مسائل المُعَايَاة وأسْوَلة الإِغْنَات ،
ولا عيب أن يجهله النحويّ المدرّس فضلاً عَمَّن لا يدّعي
ولا يُلَبِّس ، وهو (٨) من الأبيات التي جرى فيها التّقديم والتأخير
لضرورة الشعر (٩) ، وتقديره : تعيّرنا أَتَنَّا عالة صعاليك ملوكاً

(١) شرح أبيات المفني : « ونستمنحك » .

(٢) « أن تجعلنا » ليست في م .

(٣) ل : « بشرح » تحريف .

(٤) « وهجئة مصدرهما » ليست في ط .

(٥) ل : « العويص » .

(٦) م : « عنه » .

(٧) م : « أسن » تحريف .

(٨) ف : « وهي » تحريف .

(٩) « الشعر » ليست في م .

أنتم (١) ونحن « وعالة فيه (٢) جمع عائل المشتق من عال يَعُول ، وانتصاب صعاليك به وملوكاً صفتهم ، وأما أَسْمَرُ وأَبْيَضُ فَإِنَّمَا أَعْمِلَا (٣) لمجيء الفعل (٤) منهما على افْعَلَ وافْعَالُ المخالفين لزنتيهما (٥) ، فهذا ما حضرني من الجواب ، ولعلي (٦) نَكَّبْتُ فيه عن طريق الصواب •

قال السخاوي : وما أرى هذا الجواب مستقيماً لأنَّ الملوك لا تكون صفة للصعاليك ، وقوله في تقديره : « صعاليك ملوكاً أنتم ونحن » لا معنى له وإنما [هـ : ١٣٦] الصواب [أن يقال] (٧) : إنَّ عالة بمعنى عالني الشيء إذا أثقلني ، أي : تُعَيِّرُنَا بَأَنَّا عالة ملوكاً ، أي : تثقلهم بطرح كلِّنا عليهم في حال التصعك ، فصعاليك منصوب على الحال ، وقوله « ونحن » مبتدأ وأنتم [د : ٢٤٨] خبره ، أي : ونحن مثلكم فكيف تعيرنا؟ قال الله تعالى : « وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ » (٨) ، وتقول (٩) النحاة : أبو يوسف أبو حنيفة (١٠) ، وتقدير الشعر :

- (١) م : « صعاليك أنتم ملوكاً » تحريف •
- (٢) « فيه » ليست في ط •
- (٣) م : « عملاً » •
- (٤) ط : « الفصل » تحريف •
- (٥) ل « لزنتيهما » •
- (٦) ط وشرح أبيات المغني : « ولعلني » • نون الوقاية غالبية الحذف مع لعل ، انظر في ذلك مغني اللبيب : ٣٨٠ •
- (٧) زيادة عن ط وشرح أبيات المغني • وليست في د وسائر النسخ •
- (٨) الأحزاب : ٦/٣٣ •
- (٩) كذا في ط وشرح أبيات المغني ، وفي د وسائر النسخ : « وقول »
- (١٠) انظر شرح المفصل : ٨٧/١ والهمع : ١٠٢/١ •

« تَعْيَرْنَا أَنَا عَالَةً مُلُوكًا صَعَالِيكَ وَنَحْنُ أَتَمُّ » ، وفي عالٍ بمعنى
أثقل جاء قول أُمَيَّةَ بن أَبِي الصَّلْتِ (١) :

سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عَشَرٌ مَا
عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْتُورَا

أي (٢) : أثقلت البقر بما حُمِّلَتْ في (٣) أذنابها من السَّلَعِ
والعَشَرِ (٤) .

وَأَمَّا أَسْمَرٌ وَأَبْيَضٌ وَأَحْمَرٌ فَأَيْتَهُمْ أَجْرُوا هَذَا
الضَّرْبَ مُجَرَّى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَ [مِنْ] (٥) ذَلِكَ
« أَجَبٌ » فِي قَوْلِهِ (٦) :

(١) ديوانه : ٣٩٩ والحيوان : ٤٦٧/٤ وتأويل مشكل القرآن : ٦٩ وأمالي
ابن الشجري : ٢٤٦/٢ والمغني : ٣٤٨ ، وورد البيت بلا نسبة في
المزهر : ٣٥٦/٢ . والسَّلَعُ : ضرب من الشجر ، والعَشَرُ : شجر له
صنغ والبيقور : البقر والمائل : الفقير .

(٢) جاء قبلها في ط : « يصف سنة مجدبة » .

(٣) « في » ليست في م .

(٤) تجاوز السيوطي هنا ما قدره سطران من سفر السعادة .

(٥) زيادة عن هـ ، وليست في د وسائر النسخ ، وفي ط : « وكذلك » .

(٦) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٢٣٢ وسيبويه : ١٩٦/١
ومعاني القرآن : ٤٠٩/٢ وأمالي ابن الشجري : ١٤٣/٢ وشرح
المنفصل : ٨٣/٦ والمقاصد للميني : ٥٧٩/٣ ومعاهد التنصيص :
٢٣٩/١ والخزانة : ٣٦١/٣ ، ٩٥/٤ ، وجاء بلا نسبة في المقتضب :
١٧٩/٢ والانصاف : ١٣٤ . والذَّنَابُ بكسر الذال : عَقَبُ كُلِّ

وَنَمْسِكُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ

أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

يجوز في الظهر الرفع والنصب والجر ، وكذلك تقول في مؤنث أحمر مررت برجل حمراء جاريتُهُ ، كما تقول : حَسَنَةُ جاريتُهُ (١) ، أجروا حمراء مجرى حسنة ، وشبَّهت هذه بالصفة المشبهة باسم الفاعل في أنَّها تذكر وتؤنَّث وتثنَّى وتجمع وأَنَّها تدلُّ على معنى ثابت ، وشبَّه (٢) أفعال التفضيل أيضاً (٣) بالصفة المشبهة إذا لم يكن مصحوباً بمن وكان صفة لما ذكرناه نحو أجب •

وفي سفر السعادة أيضاً : هذه مسائل جرت بين أبي جعفر النحاس وبين أبي العباس بن ولَّاد ، وبُعِث قولهما إلى ابن بدر ببغداد ومال مع أبي العباس على أبي جعفر مَيْلاً مُقَرَّطاً وكَأَنَّهُ قد ارْتَشِي ، وقال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي رحمه الله ، وقد وقفته (٤) على هذه المسائل واغتنبط بها غاية الاغتنباط : أبو جعفر النحاس يسلكُ في كلامه طريق النجاة ، وأبو العباس له ذكاء وصدق رحمه الله ،

شيء وهو جمع مفردة ذَنْب ، والأجيب : الجمل المقطوع السنام ،
والسنام : حذبة البعير •

(١) « كما تقول : حسنة جاريتُهُ » ليست في ط •

(٢) جاء بعدها في هـ : « أيضاً » •

(٣) « أيضاً » لم تذكر في هذا الموضع في هـ •

(٤) د : « وقفت » ، هـ : « أوقفته » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن سائر

النسخ و ط • قال في اللسان (وقف) « وليس في الكلام أوقفت

إلا حرف واحد أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه أي أقلعت » أ هـ •

وستقف من كلام الرجلين على (١) ما يدل على صحة ذلك (٢) .

ابتدأ أبو جعفر فقال لابن ولأحد (٣) : كيف تبني من « رجا
يرجو » افعلكت وافعلكت وافعلكت ؟ فقال أبو العباس :
أمّا افعلكت فارجويت ، وأما [هـ : ١٣٧] افعلوت فارجووت ، وأمّا
افعللت فارجووت أيضاً .

فقال أبو جعفر : هذا كله خطأ ، أما ارجويت في افعلكت
فلا يعرف في كلام العرب افعليت ، ولو جاز أن يكون ارجويت افعليت
للزم أن تقول في أعزيت (٤) : أفعتيت ، لأن من زعم أن الراء
من جعفر زائدة لزمه أن يقول : هو فعلر (٥) ، وأن يقول في ضرب
فعلب (٦) ، ولا يقوله أحد .

قال السخاوي : هذه العبارة في قوله : « لأن [من] » (٧) زعم
أن الراء من جعفر زائدة « ليس (٨) بجيدة (٩) ، لأنها توهم أن من
الناس من يقول ذلك ، وكان الصواب أن يقول : إذ لو زعم زاعم أن

(١) « على » ليست في ف .

(٢) ط : « على صحة ما قال » .

(٣) تقدمت هذه المسألة منقولة عن شرح التسهيل لأبي حيان .

(٤) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « اغويت » تحريف .

(٥) ط : « فلعر » تحريف .

(٦) ط : « في ضرب هو فعب » ، وفي د وسائر النسخ : « في ضرب فعب »
وكلاهما تحريف ، انظر المصنف : ١٨٢/١ .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط .

(٨) كذا في د وسائر النسخ وط ، ولعل الصواب : « ليست » .

(٩) ف ، ل ، م : « بجيد » تحريف .

الراء من جعفر ، ثم قال : وأما ارجووت في افعلوت وافعللت فأعجب في الخطأ من الأول ، لأننا لا نعلم خلافاً بين النحويين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أثبت قلب ياء ، كما قالوا في أفعَلت من غزوت : أَغْزَيْتُ ، وفي استفعلت : استغزيت ، والوجه عند أبي جعفر لا يثبت من «رجا» إلا أفعَلت ، فيقال ارجَوَيْتَ (١) ارجَوِي ارجِوَاءً فأنا مَرَجَوِي ، مثل احمَرَرْتُ احمَرُّ احمِراً فأنا مُحَمَّرٌ ، إلا أنك تفك (٢) في ارجويت ارجِوِي وتلغيم في احمَرَّ يحمَرُّ ، وهو كثير في كلام العرب ، نحو ابيضضت واصفررت .

قال محمد بن بدر : إنما قال في افعَلت : ارجَوَيْتَ بالياء لأنَّها مبدلة من الواو ، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل والزائد يمثل على لفظه .

قال السخاوي : هذا خطأ لأنَّ هذا لو صحَّ لقليل في قال وباع وزنه فال (٣) .

قال ابن بدر : وأما جوابه في افْعَلَكُوتَ ارجَوُوتَ وفي افْعَلَكُتَ ارجَوُوتَ أيضاً فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كل مثل أن يتكلم بالمشال على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعدد ، فافْعَلَكُتَ (٤) على الأصل : ارجَوُوتَ وعلى الإعلال : ارجويت ،

(١) بعدها في ط : « فتقول ارجويت » .

(٢) ط : « قلب » تحريف .

(٣) د ، م : « قال » تصحيف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .

(٤) م : « فان افعللت » .

ومن قال كَيْسَنُونَةُ فَيَعْمَلُونَهُ (١) ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيلولة (٢) ذهب إلى اللفظ ، وإذا بنوا مثال عَصْفُور من غزا قالوا : غَزَوْوْهُ ، فالفراء يتركه على هذا ولا يُعِلُّهُ ، وسيبويه يعلمه بعد ذلك فيقول : غَزَوْوِيَّ (٣) ، وقال ابن بدر : وقول أبي جعفر : « لو جاز أن يكون ارجووت افعليت » [هـ : ١٣٨] إلى قوله : « لا يقوله أحد » فَغَثَّ لا معنى له ولا للإتيان به وجه (٥) .

قال السخاوي : قول ابن بدر في ارجووت : إنه تمثيل على الأصل غير (٦) ، لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما نطق بكَيْسَنُونَةُ ، كما قال (٧) :

يَا لَيْتَ أَتَا ضَمَّنَا سَفِينَهُ

حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْسَنُونَهُ

وإنما يُمَثَّلُ بالأصل مالا يصح تمثيله على اللفظ (٨) ، كقولك

- (١) ط : « فيعولة » ، وفي د وسائر النسخ : « يفعلولة » وكلاهما تحريف .
وما أثبت هو الصواب .
- (٢) د وسائر النسخ وط : « فيعلولة » تحريف ، وما أثبت هو الصواب .
وانظر ما تقدم .
- (٣) الكتاب : ٤٠٧/٤ .
- (٤) ل : « وقال أبو جعفر » تحريف .
- (٥) « وجه » ليست في هـ ، وجاء بعدها في ط « لأنه يجري كالهذيان ثم تمادى في آذاه والاسخاف به » .
- (٦) ط : « فقير » .
- (٧) تقدم البيتان .
- (٨) ل : « الأصل » تحريف .

في عدة: إنه فعلة ، ولا تقول: علّة (١) وفي غدٍ إنه فعّل ، ولا تقول: هو فعّ ، ثم إنه لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنما سأل عما يصح أن ينطق به (٢) ، فماله اقتصر على تمثيل الأصل (٣) وترك ما ينبغي أن يقال ؟

المسألة الثانية

قال أبو جعفر : سألتني هذا الفتى فقال : كيف تقول : ضرب زيد ؟ فقلت : ضرب زيد ، فقال : كيف تتعجب من هذا الكلام ؟ فقلت : ما أكثر ما ضرب زيد ، فقال : فلمَ لم تجز التعجب من المفعول بلا زيادة (٤) ، كما جاز التعجب من الفاعل بلا زيادة ؟ فقلت : لأن التعجب يكون الفعل فيه لازماً ، فإذا قيل : أخرجته إلى باب التعجب فمعناه اجعل الفاعل مفعولاً ، كما تقول : قام زيد ، ثم تقول : ما أقوم زيدا ، فمعناه على مذهب الخليل : شيء أقوم زيدا ، فإذا جئنا إلى ما لم يسم فاعله لم يجز أن نتعجب منه حتى نزيد في الكلام ، لأنه لا فاعل فيه (٥) ، فقال : ليس يخلو المتعجب منه في حال الزيادة من أن يكون فاعلاً (٦) في الأصل أو مفعولاً ، فإن كان مفعولاً في الأصل فقد نقضت قولك بأن لا نتعجب إلا من الفاعل ، وإن كان فاعلاً

(١) ط : « فلة » تحريف .

(٢) بعدها في ط : « فيه » .

(٣) من « وإنما سئل » إلى « الأصل » ليس في ف .

(٤) هـ : « وسادة » تحريف .

(٥) م : « له » .

(٦) د : « من أن يكون كان فاعلاً » زيادة لا يقتضيها السياق .

فقد لزمك أن تتعجب منه على ما قدّمت من القول بلا زيادة (١) ،
 فقلت : ألزمتني ما لم أقتل ° ، إلاّ أنّه قال : إن كان مفعولاً في الأصل
 فقد (٢) نقضت قولك ، وإلا فقد قلت : إني لا أتعجب منه إلا على
 كلام آخر ، فكيف تلزمني أن أتعجب (٣) منه ؟ فقال : أما قولك :
 إني ألزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا بيّنة (٤) معها •

وأما قولك : إني لا أتعجب منه بزيادة فليس يخلو تعجبك
 من أن يكون واقعاً عليه في نفسه (٥) أو على الزيادة ، فإن كان واقعاً
 عليه [هـ : ١٣٩] فقد لزمك ما ألزمتك ، وإن كان واقعاً على الزيادة
 فقد تعجبت ممّا لم أسألك عن التعجب منه ، فإن قلت : إني إنكما
 تنكبت التعجب منه وتعجبت من الزيادة التي لم تسألني التعجب
 منها لأنه لا يجوز التعجب (٦) منه (٧) إذ كان مفعولاً ، قلنا : ولم
 لا (٨) جاز ذلك ، وصرت في هذا إذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت

-
- (١) « بلا زيادة » ليست في م • وفي د وسائر النسخ : « فلا زيادة » وتحريف
 وما أثبت عن ط •
 (٢) « فقد » ليست في م •
 (٣) ط : « تعجبت » تحريف •
 (٤) د : « يتغير » ، م : « سعة » ، ل « ننصر » وكلها تحريف ، ف ، هـ :
 « ننصر » وما أثبت عن ط •
 (٥) هـ : « في تعيينه » •
 (٦) « التعجب » ليست في ط •
 (٧) من « وتعجبت من الزيادة » إلى « منه » ليس في ل •
 (٨) « لا » ليست في م •

من غيره وهي الزيادة ؟ قلت : قد أجبتك فيما مضى من الكلام لِمَ لا يجوز أن يتعجب منه ، فليس لإعادتنا إيَّاه [د : ٢٤٩] معنى ، قال : وقد نقضت العلة التي اعتللت بها في منع (١) الجواز أنه مفعول ، وأرسلناك (٢) أن ذلك فاسد ، فإن كانت عندك زيادة فزد ، قلت : هذه المطالبة مُحال أن يتعجب من المفعول بما (٣) يَسْتَكُنُّ من أن المفعول لا يَتَعَجَّبُ منه ، فيجب (٤) على مَنْ أنكر هذا أن يتعجب من المفعول ، فكأنه يجعل المفعول مفعولاً ، وهذا مُحال ، فقال : نحن إذا قلنا : اجعل (٥) الفاعل مفعولاً ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجبنا منه ، ولم يكن في الأصل مفعولاً كان ذلك جائزاً فيما (٦) قام مقامه ، وهو ما لم يَسْمُ فاعله ، وإلا لم يكن في موضعه ولا في مقامه ، قلت : هو وإن (٧) قام مقامه في آتينا نحدث عنه كما نحدث عن الفاعل فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل ، فكيف يقال : أقمه مقام المفعول ؟ وأيضاً فإن أقمناه مقام المفعول فإنَّ الفاعل هو المحدث للفعل (٨) ، وليس كذلك ما يقوم مقامه ، فقال : قد لزمك بهذا القول

(١) ط : « ترك » .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « وان يقال » ، هـ : « وقد يقال » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ط .

(٣) هـ : « لما » .

(٤) « فيجب » ليست في م .

(٥) م : « يجعل » تحريف .

(٦) ل : « فلما » تحريف .

(٧) م : « إن » .

(٨) م : « الفعل » .

أَن لا تتعجب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة ، فإنك إن زدت فيه (١) فهو مفعول في الحقيقة ، اللهم إلا أن تكون تزعم أنك لم تتعجب منه البتة وإنما تعجبت من غيره ، ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره (٢) ، قلت : هذا الذي ألزمتني من قولك : « فقد لزمك بهذا القول أن لا تتعجب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة » بغير زيادة (٣) بغير بعضه (٤) أنك لا يجوز أن [هـ : ١٤٠] تقول (٥) : ما أحمر زيداً ، فإذا زدت فيه وقع التعجب [منه (٥)] ، فقلت : ما أشد حمرة زيد ، فقال : أما تشبهك أحمر ونحوه بباب الثلاثي فإنه خطأ ، وذلك أنهم (٦) قد أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة مالم يكن لوثاً ولا خلقة ، وذلك أن الخليل زعم في (٧) قوله : ما أحمر زيداً ، وما أشبه أنهم لم يتكلموا به إلا أنه صار عندهم بمنزلة اليد والرجل ، إلا أنك لا تقول : ما أيده ولا أرّجله (٨) ، فخالف باب الثلاثي لهذه العلة ، فقد بان بقول الخليل

(١) « فيه » ليست في ط .

(٢) قوله : « ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره » ليس في ط .

(٣) م ، هـ : « تبين بعضه » ، تحريف في « تبين » ، وفي ط : « تبين نقضه » وما أثبت عن د ، ف ، ل .

(٤) ل : « يقال » .

(٥) زيادة عن ف ، ل وليست في د ، م ، هـ ، ط .

(٦) ل : « أنه » تحريف .

(٧) م : « أن » .

(٨) قال سيبويه : ٩٨/٤ : « وزعم الخليل أنهم إنما منهم من أن يقولوا

الفرق بين هذين (١) ، وشبّهت بين شيئين (٢) غير مشتبهين (٣) ، قلت : هذا الكلام فيه تطويل ، لأنني إنما شبّهته بالألوان من أنهما (٤) جميعاً لا يجوزان ، وليس يلزماني إذا شبّهت به من جهة أن أشبه (٥) به من كل الجهات ، فأنا أقول إذا سئلت (٦) كيف يتعجب من قولنا : انطلق زيد : لا يجوز ، فقد صار « لا يجوز » في هذا كما لا يجوز « ما أحسر زيدا » ، فهل يلزماني أن أكون شبّهت اللون بغير اللون ، وأنا إنما شبّهته (٧) به من أن هذا لا يجوز كما أن هذا لا يجوز ؟ ، وأما قوله : « قد أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة (٨) ما لم يكن لوفاً أو خلقه » فاستثناؤه ما لم يكن لوفاً أو خلقه (٩) من أعجب

في هذه ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو ، ألا ترى أنك لا تقول : ما أيده ولا ما أرجله إنما تقول : ما أشدّ يده وما أشدّ رجله ونحو ذلك « اهـ .

- (١) ل : « هذه » تحريف .
- (٢) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « بشيئين » تحريف .
- (٣) كذا في ط ، هـ . وفي د ، ف : « مستبين » ، وفي ل ، م : « مسيين » وكلاهما تحريف .
- (٤) ل ، هـ : « لأنهما » .
- (٥) د ، ف : « اشتبه » تحريف ، ط : « أشبهه » وما أثبت عن ل ، م ، هـ .
- (٦) م : « سألت » تحريف .
- (٧) هـ : « شبّهت » .
- (٨) د ، ف ، ل ، م : « بزيادة » تحريف ، وما أثبت عن ط ، هـ .
- (٩) قوله : « فاستثناؤه ما لم يكن أو خلقه » ليس في م .

الكلام ، لأنه لا يتعجب إلا (١) من الثلاثي أو ممّا (٢) يكون أصله (٣) الثلاثي وزيد عليه ، مثل أعطى وشبهه [وأيضاً (٤)] فإنّك لا تعرف في الألوان فعل ثلاثي ، فكيف يستثنى ما لم يعرف في الكلام ؟ وأمّا ما كان خلقة وهو ثلاثي فلم يترك التعجب منه عند الأخفش ، إلاّ أنّ أصله أكثر من الثلاثي ، وذلك عَوْرَ وحَوَل ، والأصل عنده : اعْوَرَّ واحْوَلَّ واعْوَارَّ واحْوَالَّ ، فلما رأيناه ثلاثياً ولم ندر ما أصله استثنيناه (٥) من الثلاثي ، ولو كان من الثلاثي لما قيل : عَوْرَ ولا حَوَل ، ولكن يقال : عار وحال ، فتقلب الواو ألفاً لحركتها (٦) واحتاج ما قبلها ، وقولهم (٧) : عور وحول يدلّ على أنّ أصله اعْوَارَّ واحْوَالَّ واعْوَرَّ واحْوَلَّ ، والذي نقول في هذا : إنه لم (٨) يتعجب منه وهو ثلاثي لا يعرف أصله ، وهذا القول مشهور من قول الأخفش •

قال : أما قولك : إنه (٩) استثنى اللون والخلقة من الثلاثي إنه

-
- (١) « إلا » ليست في م •
(٢) م : « أو ما » •
(٣) « أصله » ليست في ف •
(٤) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ •
(٥) ط : « فلما رآه ثلاثياً ولم يدر ما أصله استثناه » •
(٦) ف : « لتحركها » •
(٧) م : « وقوله » •
(٨) « لم » ليست في ه •
(٩) هـ : « بانه » •

من أعجب العجب ، فليس ذلك بعجب ، لأنني إنما استثنيت ذلك من الثلاثي لأنه قد يأتي شيء [هـ : ١٤١] بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثياً ، كقولك : عور (١) الرجل ، فاستثنيت ذلك لهذه العلة .

وأما قولك : « انطلق زيد لا يجوز أن يتعجب منه » فهذا نقض لما قدمته ، وذلك (٢) أنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه ، وجعلت ذلك (٣) علة التعجب منه ، وهو أنه فاعل ، وجعلت علة الامتناع من التعجب أن يكون مفعولاً ، فقد لزمك أن تتعجب من زيد في قولك : انطلق زيد ، قلت : قوله : « إنما استثنيت من الثلاثي لأنه قد يأتي شيء بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثياً كقولك : عور الرجل » يدل على أنك (٤) لا يدري ما أصل عور ، وقد بينا أن أصله عند النحويين اعْوَرَّ واعْوَارَ ، وإنكاره منعنا أن نتعجب من « انطلق زيد » فهذا شيء قد أجمع النحويون على منعه إلا بزيادة ، فما معنى إنكاره ما أجمع النحويون عليه ؟

وأما قولك (٥) : إنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة للتعجب منه وهو أنك فاعل فنحن لم نقل : إنا تعجبنا منه لأنه فاعل ، وإنما قلنا : إنه لا يتعجب من المفعول وبيننا [ليم (٦)] ذلك ،

(١) د ، ف ، ل : « عوي » تحريف وما أثبت عن م ، هـ ، ط .

(٢) ط : « لما قدمته في الكتاب وذلك » .

(٣) « ذلك » ليست في م .

(٤) « أنه » ليست في م .

(٥) ل : « قوله » .

(٦) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

وأما الفاعل فإنه يتعجب منه في أكثر المواضع ، وإنما منع الفاعل في قولك : انطلق زيد أن يتعجب منه لأنَّ الفعل قد جاوز ثلاثة أحرف ، فلا يجوز أن ينقل إلاَّ بزيادة ، نحو قولك : ما أكثر انطلاق زيد وما أشبهه .

قال محمد بن بدر النحوي : أعطى أبو جعفر علة قياسية في التعجب فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً ، ونحن نجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجباً ، نحو : أقمته وأجلسته ، ونجد معنى التعجب [والفاعل] (١) موجود ، كقولنا : جلَّ الله وعزَّه الله على معنى : أما أجلَّ الله وما أعزَّه (٢) ، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلاً ولا بأنه صار (٣) عزيزاً ، وهكذا عظم شأنك وعكست منزلتك إذا لم تترد الخبر ، قال الله تعالى : « كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ » (٤) وقال تعالى : « كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ » (٥) ، وقال ساعدة (٦) :

(١) زيادة عن ط و ليست في د وسائر النسخ .

(٢) م : « وما أعز الله » .

(٣) ل : « ولا بمعنى أنه صار » .

(٤) الكهف : ٥/١٨

(٥) الصف : ٣/٦١

(٦) عجز البيت : « وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيِّكَ تَشْعَبُ » وقائله ساعدة

ابن جُوَيَّة الهذلي ، وهو في نوادر أبي زيد : ٢٧ وشرح أشعار الهذليين : ١٠٩٧ وأمالى القالي : ٢٢٩/٢ ، وأنشده صاحب اللسان (غضب) بلا نسبة . وغضوب : اسم امرأة والعوادي : الصوارف ، والولئي : المدانة والقرب ، وتشعب : تخالف قصدك .

هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَغَضَّبُ . . .

أي : ما أَحَبَّهَا متغضبة [هـ : ١٤٢] .

وقال الشاعر (١) :

لَمْ يَمْنَعْ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا

أَعْطَيْتُهُمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدَبَا

أي : ما أحسن هذا أدباً ، ومما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه التعجب : سبحان الله ولا إله إلا الله ، والله درّشه ، والله أنت ، وبالله ، والله ، وأنشد سيبويه (٢) :

(١) هو سَهْمُ بن حنظلة الفنوي ، والبيت في الأصمعيات : ٥٦ وسمط اللآلئ : ٧٤٠ والخزانة : ١٢٣/٤ ، وجاء بلا نسبة في إصلاح المنطق : ٣٥ والخصائص : ٤٠/٣

(٢) نسبه سيبويه : ٤٩٧/٣ إلى أمية بن أبي عائذ ، وأنشده في شرح أشعار السكري في شرح أشعار الهذليين : ٢٢٧ مع أبيات وقال : « وقال أبو ذؤيب أيضاً . قال أبو نضر : وإنما هي لمالك بن خالد الخناعي » وعزاه ابن يعيش في شرح المفصل : ٩٩/٩ إلى أمية بن أبي عائذ وقال : « وقيل لأبي ذؤيب الهذلي وقيل للفضل بن العباس الليثي » ، وحكى البغدادي الاختلاف في نسبة البيت إلى أبي ذؤيب الهذلي وإلى مالك بن خالد الخناعي وإلى أمية بن أبي عائذ الهذلي وقال : « وقد وقع المصراع الأول كما رواه الشارح المحقق في قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي ميمية هكذا :

تالله يبقى على الأيام ذو حيد أَدْفَى صِلُودٌ من الأوعال ذو خَدَمٍ »

وانظر الخزانة : ٣٦١/٢ ، ٢٣١/٤ ، أو جاء البيت بلا نسبة في

←

لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَّامِ ذُو حَيْدٍ

بِمُشْمَخَرِّ بِهِ [د: ٢٥٠] الظَّيَّانُ وَالْأَسْ

وقال : هذا الرجل (١) تعجب ، ويا لَكَمَاءٍ تعجب ، وأنشد (٢):

كَخَطَّابٍ لَيْلَى يَا لَبْرَثْنٍ مِنْكُمْ

أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سَلْيَكِ الْمَقَانِبِ

وأعطى علة أخرى ماشية (٣) فقال : لا يتعجب مما لم يسم فاعله

المقتضب : ٣٢٤/٢ وأمالى ابن الشجري : ٣٦٩/١ والهمع : ٣٢/٢
والأشموني : ٢١٦/٢ ، وروايتيه في الخزانة : ٣٦١/٢ وشرح أشعار
الهدليين :

« يا مبيء لا يُعْجِزُ الْآيَّامُ »

وفي أمالي ابن الشجري والخزانة : ٢٣١/٤ :

تَالِلُهُ يَبْقَى عَلَى الْآيَّامِ

والحَيْدُ : جمع حَيْدٍ وهو كل نتوء في القَرْنِ والجبل وغيرهما
والمُشْمَخَرِّ : الجبل العالي ، والظيان : ياسمين البر ، والأس : الريحان .

(١) ط : « رجل » .

(٢) أنشد سيبويه : ٢١٧/٢ البيت ونسبه إلى فرّار الأسدي وعزاه ابن

دريد في جمهرة اللغة : ٣٢٣/١ إلى أنس بن مدرك الخثعمي وذكره
صاحب اللسان (برثن) منسوباً إلى قيس بن الملوّح وليس في ديوانه ،
وجاء البيت بلا نسبة في المستقصى : ٣٦٧/١ وشرح المفصل : ١٣١/١
والمقرب : ١٨٣/١ ، وبرثن : قبيلة كانت أفسدت امرأة الشاعر
وسليك المذكور في البيت هو سليك بن سلكة منسوب إلى أمه سلكة
وكان معدوداً في عدائي العرب .

(٣) ه : « قياسية » .

لأنَّه لا فاعل فيه ، ويثبُطِل هذه العلة قول العرب في « جُنَّ زيد » :
« ما أَجَنَّتْه » وما أَعْتَه (١) وما أشبه ذلك •

وأما قوله : « أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة (٢) » ما لم يكن لونهاً أو خلقه ، فاستثناؤه ما لم يكن لونهاً ولا خلقه من أعجب الكلام : « لأنه لا يتعجب إلا من الثلاثي أو ما يكون أصله الثلاثي ثم زيد عليه مثل : أعطى » وليس في قوله : « إنما يتعجب من الثلاثي » دليل على أنه أراد : لا يتعجب إلا من الثلاثة ، ألا ترى أن قائلاً لو قال : إنما صلاة الظهر أربع ، لم يكن في قوله دليل (٣) على أن غيرها من الصلوات لا يكون أربعاً ، أو قال : إنما في الرقة ربع العشر ، لم يكن هذا دليلاً على أن غير الرقة لا يكون (٤) فيه ربع العشر (٥) •

قال السخاوي : لا يخفى على العلماء (٦) مِثْل هذا الرجل وحيِّفه على أبي جعفر وتخليطه فيما يتكلَّم به ، ألا تراه يقول : وليس في قوله : « إنما يتعجب من الثلاثي دليل على أنه أراد لا يتعجب إلا من الثلاثة » ظناً منه أن هذا كلام أبي العباس ، وأخذ في الجواب عنه ، وهذا إنما هو كلام أبي جعفر ، وأما أبو العباس فإنما (٧) قال : قد

(١) « أشبهه » تحريف •

(٢) كذا في ط ، هـ ، وفي دوسائر النسخ : « بزيادة » تحريف •

(٣) ل : « في غيره دليل » تحريف •

(٤) « لا يكون » ليست في م •

(٥) بعدها في ط : « وهذا موضع من مفهوم الخطاب أنت معذور في جهله إذ لست من أهله » •

(٦) « على العلماء » ليست في م •

(٧) ل : « فانه » •

أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لوفاً أو خِلقة، فأفكر عليه [هـ : ١٤٣] أبو جعفر استثناءه اللّون والخلقة من الفعل الثلاثي لأنّ الألوان ليس فيها فعل ثلاثي ، ولو قال أبو العباس : إنما يتعجب من الثلاثي لأنّ الحصر التعجب (١) في الثلاثي ، وليس هذا كقوله : إنما صلاة الظهر أربع ، إنما ذلك لمن يمنع أن تكون أقلّ من أربع أو أكثر (٢) ، وقوله : أعطى أبو جعفر علة قياسية في التعجب ، فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً قال : ونحن نجعل الفاعل مفعولاً (٣) ثم لا يكون تعجباً ، نحو : أقمتُهُ وأجلستُهُ ، وهذا لا يلزمه (٤) ، لأنّه لم يقل : لا يصير الفاعل مفعولاً إلا في التعجب ، إنما قال : إن (٥) قولك : ما أحسن زيداً ، أخرجت فيه الفعل الذي كان لازماً فجعلته متعدياً ، وكان (٦) الأصل : حسن زيد ، فصار فاعل حسن مفعول أحسن ، وما أورد (٧) عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا يرد عليه ، لأنّه إنّما يتكلم (٨) في التعجب المبوّب له ، ألا ترى أن من تكلم في باب التأكيد لا يرد عليه ما يجيء فيه

(١) « التعجب » ليست في ط .

(٢) تجاوز السيوطي هنا ما قدره سطر من ط .

(٣) « ونحن نجعل الفاعل مفعولاً » ليست في م .

(٤) هـ : « يلزم » .

(٥) ل : « إنما » .

(٦) ل : « ولان » تحريف .

(٧) ط : « أورده » وسقطت « ما » .

(٨) ف : « تكلم » .

معنى التأكيد من إن واللام وما أشبه هذا (١) .

ثم قال محمد بن بدر : وقوله مثل « ما أعطى » و « وما أشبهه » ركاك في العبارة ، كما قال : لا يجوز التعجب من قولنا : انطلق زيد كما لا يجوز « ما أحمر زيدا » ، فهلاء قال : لا يجوز كما لا يجوز أن يصلّى الظهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً فإنه أظهر .

قال السخاوي : وأين هذا من ذاك ؟ إنما شبه ممتنعاً في التعجب بممتنع فيه ، وإنه يتعجب من القبيلين بأشدّ ونحوه .

ثم قال محمد بن بدر : على (٢) أن بعض النحويين قال : لا يجوز التعجب من أفعل إلا على شريطة . قال : وأمّا قوله : « أيضاً فلا يعرف في الألوان فعل ثلاثي » فقد قال سيبويه (٣) : « أدّم يأدّم أدّمه وأدّم يأدّم وشهّب يشهّب (٤) وشهّب يشهّب شهبة ، وقهّب يقهّب [قهبة] (٥) وكهّب يكهّب [كهبة] (٥) وصدأ يصدأ صدأة وسود يسود » ،

وأنشد لنصيب (٦) :

(١) م : « ذلك » .

(٢) « على » ليست في ه .

(٣) الكتاب : ٢٥/٤

(٤) « وشهب يشهب » ليست في الكتاب .

(٥) زيادة عن الكتاب وليست في دوسائر النسخ وط .

(٦) ديوانه : ١١٠ وسيبويه : ٧٥/٤ والخصائص : ٢١٦/١ وشرح الملوكي

في التصريف : ٨٥ وزهر الآداب : ٤٤/٢ وسمط اللآلئ : ٧٢٠ وشرح

المفصل : ١٥٧/٧ ، ١٦٢/٧ ، ورواية الديوان وزهر الآداب وسمط

سَوِدَتْ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ
 قَمِيصٌ "من القَوْهِيّ رِيضٌ" بِنَائِقَتِهِ
 وقال غيره : ذَرِئْتُ عَيْنَهُ ذُرّاً ، والذُرْءُ : البياض ،
 وقال الراجز (١) : [هـ : ١٤٤]

وقد عَلَتْنِي ذُرْءُهُ بَادِي بَدْيِي
 وَرَثِيَّةٌ تَنْهَضُ فِي تَشْدِيدِي
 وقال الشاعر (٢) :

لَقَدْ زَرَقْتُ عَيْنَاكَ يَا بَنَ مَكْعَبَرٍ
 كَمَا كُلُّ ضَبْيٍّ مِنَ الثَّوْمِ أَزْرَقُ

← اللّآلِي : « كَسَيْتَ وَلَمْ أَمْلِكْ . . . » والبنائِق جمع بَنِيْقَة وهي رقعة
 تكون في الثوب والقوْهيّ : ضرب من الثياب .

(١) ورد البيتان منسوبين إلى أبي نخيلة السعدي في سيبويه : ٣/٣٠٥ والمعاني
 الكبير : ١٢٢٣ والمقتضب : ٤/٢٧ وجمهرة اللغة : ٢/٣١٢ واللسان
 (ذرأ) ، وهما بلا نسبة في إصلاح المنطق : ١٧٢ وأمالِي القالي :
 ١/٢٠٠ ، وجاء الأول منهما غير معزوّ في مجاز القرآن : ١/٢٨٨
 والخصائص : ٢/٣٦٤ ، والرثية : ألم يصيب الركب والمفاصل ،
 وقوله : تنهض في تشددي ، أي أن هذه الرثية تؤلّه عند قيامه وتهدا
 عند قعوده .

(٢) أنشد ابن دريد البيت في جمهرة اللغة : ٢/٣٢٤ ونسبه إلى سويد بن
 أبي كاهل اليشكري ، والبيت بلا نسبة في كتاب الأمثال : ١٢٣
 والحيوان : ٥/٣٣٢ وعيون الأخبار : ٢/٢١٤ وأمالِي ثعلب : ٣٦٧
 والمختصص : ١/١٠٠ وسط اللّآلِي : ٨٦٢ وشروح سقط الزند : ٨٠١
 واللسان (زرق) .

وأما قوله : إنما ترك الأخفش التعجب في عَوْرٍ وَحَوْلٍ لأنَّ
أصله اعْوَرَّ واحْوَلَّ فخلاف ما عليه أهل العلم ، لأنَّهم مجمعون
على أنَّ الأصل الثلاثي ، وما فيه زيادة (١) فرع ، فحول أصل (٢)
لاحْوَلَّ واحوالٌ ، قال سيبويه (٣) : « وأما الفعل فأمثلة أخذت
من لفظ أحداث الأسماء » فضرب واستضرب مأخوذان من الضرب ،
لا أنَّ ضرب (٤) من استضرب ولا استضرب من ضرب (٥) .

قال السخاوي : وهذا لا يلزم أبا جعفر لأنَّه ردُّ على الأخفش
لا عليه ، وإنَّما يُلام لو نقل عن الأخفش ما لم يقل ، وأيضاً فإنَّ
ما ذكره عن (٢) سيبويه لا يلزم منه تخطئة الأخفش فيما ذهب إليه ،
لأنَّه لم يقل : إنَّ عور مأخوذ من اعور (٦) واعوارٌ ، ولا إنَّ حول
مأخوذ من احْوَلَّ واحوالٌ ، وإنَّما قال : إنَّه في معناه ، فكما (٧) لم
يتعجب من ذلك (٨) لم يتعجب من هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وأما قوله : « لو (٩) كان من الثلاثي لما

(١) ط : « الزيادة » .

(٢) « أصل » ليست في م .

(٣) الكتاب : ١٢/١

(٤) ف : « لان ضرب » تحريف .

(٥) من « لا أن ضرب » إلى « ضرب » ليست في ل .

(٦) « عن » و « اعور » ليستا في م .

(٧) هـ : « وكما » .

(٨) ف ، ل : « ذاك » .

(٩) ط : « وئو » .

قيل : حَوَّلَ وَعَوَّرَ وَلَقِيلَ : حال وعار بالقلب « فليس كما توهم (١) ،
 وإنما صححت الواو لأنهم أرادوا بِحَوَّلٍ من المعنى ما ما أرادوا بِاحْوَالٍ ،
 فأَجْرَوْه مجراه لا أن أصل فَعِيلُ افْعَلٌ ولا افعالٌ ، ألا ترى أنهم
 قالوا : احتال واعتاد واقتاد بالإعلال ، وإنما أصحوه (٢) حين أرادوا
 معنى ما يصح ، فقالوا (٣) : اجتوروا (٤) واعتنوا واحتوشوا ، لأنهم
 أرادوا معنى تجاوزوا وتعاونوا وتحاشوا ، لا أن (٥) أحدهما أصل
 الآخر ، فهكذا عور وحول ، يدل على هذا أنهم (٦) إذا أرادوا غير
 هذا المعنى أعلشوه فقالوا : عار زيدٌ عينَ عمرٍ وسادها [ه : ١٤٥] ،
 قال : وأما قوله : « فقلب (٨) الواو لحركتها وحركة ما قبلها » فيلزمه
 أن يقول في أدلّو : أدلّوا لحركتها وحركة ما قبلها ، والوجه
 لحركتها (٩) وانفتاح ما قبلها ، قال : وأما قول الأَخفش فإنما أراد به
 أن « افعلٌ وافعالٌ الأصل في الاستقبال (١٠) لأنّ حول (١١) مأخوذ

- (١) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ : « فليس ذا بوهم » تحريف .
- (٢) ط : « أوضحوه » تحريف .
- (٣) هـ : « فقال » تحريف .
- (٤) د ، ف ، م ، هـ : « اختنوا » تحريف ، وما أثبت عن ل ، ط .
- (٥) ف ، ل : « لان » ، ط : « الا ان » وكلاهما تحريف ، وجاء بعد « ان » في
 د ، ف ، ل ، م كلمة « أصل » . وليست في هـ ، ط .
- (٦) ف ، ل ، م : « يدل هذا على أنهم » .
- (٧) بعد ذلك في ط ما مقداره سطر تجاوزه السيوطي .
- (٨) د ، م : « فنقلت » تصحيف وما أثبت ف ، ل ، هـ ، ط .
- (٩) ف : « تحركها » .
- (١٠) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « الاستقبال » تصحيف .
- (١١) ف : « لان حول » تحريف .

منهما ، وهذا قول سيويه (١) : استغنوا عن حَمِرَ باحمرَّ كما استغنوا عن فَقَّرَ بافتقر ، والمستغنى به هو الفرع والمستغنى عنه هو الأصل •

قال السخاوي : قوله : إِنَّ الْأَخْفَشَ أرادَ أَتَّهَمَا الأصل في الاستئصال (٢) ، فَأَيُّ استئصال (٣) فِي عَوْرٍ وَحَوْلٍ ؟ وليس ما قال سيويه في حمر واحمَرَّ ، ثم استدرك خطأه فقال : على أَنْ أَفْعَلَ وافعالٌ مطَّردان في الألوان ، نحو اسودَّ واسودَّ وابيضَّ وابيضَّ واصفَرَّ واصفَرَّ ، إِلَّا أَنْ (٤) أَفْعَلَ أَكْثَرُ الْأَتَّهَمِ الأصل (٥) في الاستئصال (٦) ، قال : وَأَمَّا حَوْلٍ وَعَوْرٍ فَمِنْ بَابِ الْأَدْوَاءِ لِأَتَّهَمَا عِيَانٍ [د : ٢٥١] والعيب أشبه بالأدواء ، وليس أَفْعَلَ وافعالٌ في (٧) بَابِ الْأَدْوَاءِ كَثِيرًا لَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ (٨) فِي اجْرَبَ : اجْرَابٌ وَلَا فِي اجْذَمَ اجْذَامٌ ، وَإِنَّمَا يَجْرُوهَ مَجْرَى الداء ، نحو : جَرَبَ وَضَلَعَ وَشَتَرَ ، وهو أدخل في الداء منه فِي الْأَلْوَانِ ، إِلَّا أَتَّهَمَ يشبهون الشيء بالشيء إذا قاربه ، فيقولون :

(١) انظر الكتاب : ٢٦/٤ ، ٣٣/٤

(٢) كذا في ط وفي د وسائر النسخ « استقبال » تصحيف •

(٣) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ : « استقبال » تصحيف •

(٤) ل : « لا ان » تحريف •

(٥) ط : « أصل » •

(٦) كذا في ط وفي د وسائر النسخ « استقبال » تصحيف •

(٧) ل : « من » •

(٨) ط : « يكادون لا يقولون » •

حَوْلَ وَعَوَّرَ [وَجَرِبَ (١)] كما قالوا : وَجِيعَ وَضَمِنَ (٢) وَزَمِنَ (٣) ، ولا تكاد تجد في الألوان اسماً على فَعِلَ ، فلا (٤) يقولون : حمر ولا صفر ولا شهب ، قال : فهذا يقوِّي أَنَّ العيوب مخالفة للألوان التي لا يمتنع فيها افعلٌ وافعالٌ ، وافعالٌ (٥) لا يسنع من الألوان إلاَّ أنه مبنيٌ له ، وأَمَّا العيوب فأقرب إلى الأكْدواءِ ، هكذا ذكر سيويوه (٦) .

قال محمد بن بدر : إنما لم يتعجبوا من « ضرب زيد » وأشباهه إلاَّ بالزيادة كراهةً أَنْ يلتبس ، ففرَّقوا بين التعجب من فعل الفاعل والمفعول ، وذلك أَنَّهم فرَّقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب ، فأرادوا أَنْ يفرَّقوا بينهما أيضاً في التعجب ، فلو قالوا في « ضرب زيد » : ما أَضرب زيداً لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول ، فأَكُوْا بالزيادة ليصلوا إلى الفرق بينهما ، فَإِنْ قال : فقد قالت العرب [في (٧)] « جُنَّ زيدٌ » : ما أَجَنَّهُ ، وهذا يطل علتك ، قيل له : إِنْ قولهم : ما أَجَنَّهُ محمول على المعنى ، فاستجازوا فيه ما استجازوا

(١) زيادة عن ط ، وليست في د وسائر النسخ .

(٢) هـ : « وضمر » تحريف . والضُمْنَةُ : المرض وككتِف : العاشق .
القاموس : (ضمن) .

(٣) رجل زَمِنَ : مبتلى بِمَنِّ الزَّمانَةِ ، والزَّمانَةُ : العاهة .

(٤) ط : « لا » .

(٥) « وافعال » ليست في م .

(٦) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من ط .

(٧) زيادة عن هـ ، ط ، وليست في د وسائر النسخ .

فيما حمل [ه : ١٤٦] عليه ، ألا ترى أنَّ « جُنَّ زيد فهو مجنون » داخل في حيِّز الأوصاف التي لا تكون أفعالاً وإنما تكون خصالاً في الموصوفين (١) بغير اختيارهم (٢) ؟ مثل كرم فهو كريم ولؤم فهو لئيم ، خصال لا يفعلها الموصوف ، فهكذا جُنَّ زيد فهو مجنون ، إنَّما هي خَصْلَةٌ في الموصوف لا اختيار له فيها ، فأجرى مجرى رَقَعَ فهو رقيق وبَكَدَ فهو بليد إذ (٣) كان داخلًا في معناه ، والدليل على صحة هذا أنَّ العرب لا تتعجب من افعَلْ ، لا يقولون : ما أحمره ولا ما أسوده ولا أفضسه ، ويتعجبون من أحقق وأرعن وألدَّ وأثوك ، فيقولون : ما أحمقه وما أرعنه وما ألدَّه وما أنوكه ، لأنَّ أحقق بمنزلة بليد ، وألدَّ بمنزلة مَرَس وأثوك (٤) بمنزلة جاهل ، فحملوه على المعنى ، فهكذا جُنَّ زيد حمل على المعنى ، لأنَّ العرب تشبه الشيء بالشيء ، وتحمل على المعنى إذا وافقه واقترب منه ، فمن ذلك قولهم : حاكم زيد عمر برفع الاثنين جميعاً لأنَّ كل واحد منهما فاعل ، قال أوس (٥) :

ثَوَاهِقُ رَجُلَاهَا يَدَاهُ ورَأْسُهُ

لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيَّةِ رَادِفٌ

(١) ه : « الموضعين » تحريف .

(٢) ه : « اختيار » .

(٣) ل ، ه ، ط : « إذا » تحريف .

(٤) من « فيقولون » إلى « وأنوك » ليس في ط .

(٥) ديوان أوس بن حجر : ٧٣ وسيبويه : ٢٨٧/١ وأمالى القالي : ٦٥/٢ والمنخصص : ١١٣/٧ وسمط اللآلى : ٧٠٠ وشرح ديوان أبي تمام

وقال القطامي^١ :

فَكَرَرْتُ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقْتَهُ

عَلَى دَمِهِ وَمَضَّرَعِهِ السَّبَاعَا

لأنَّ السَّبَاعَا قَدْ دَخَلَتْ فِي الْمَصَادِفَةِ ، وقال (٢) :

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا

وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّءُوسِ طِيَا

لأنَّ الطَّيِّبَ قَدْ دَخَلَ فِي الرُّوْيَةِ •

قال السخاوي : إِنَّمَا قَالُوا : مَا أَجَنَّتْ لِأَنَّ جُنَّ لَا فَاعِلَ لَهُ ،

←
للتبريزي : ١٠٣/٢ ، وورد البيت بلا نسبة في المقتضب : ٢٨٥/٣
وأمالي ثعلب : ٢٥١ والخصائص : ٤٢٥/٢ ، وروايته في الديوان
والمقتضب : « تواهق رجلاها يديه » وفي سيبويه والخصائص
وشرح التبريزي : « تواهق رجلاها يداها » وفي أمالي ثعلب « تواهق
رجلاها يديها إذا مشت » وفي أمالي القالي « تواغد رجلاها يديه
ورأسه » والمواغدة والمواضخة : أن تسير مثل صاحبك وتكون المواغدة
للفاغة الواحدة لأن إحدى يديها ورجليها تنوغد الأخرى ، وروايته في
سمط اللآلئ : « تواغد رجلاها يديه » والمواهقة : أن تسير
مثل سير صاحبك ، والقَتَبُ : إكفاف البعير •

(١) ديوان : ٤١ وسيبويه : ٢٨٤/١ ونوادر أبي زيد : ٢٠٤ والمحتسب :

٢٨٠/١ ، والبيت غير معزو في الخصائص : ٤٢٦/٢ والمخصص : ٣٨/٨

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت في ديوانه : ١٧٦ وسيبويه :

٢٨٥/١ ، وهو بلا نسبة في المقتضب : ٢٨٤/٣ والخصائص : ٤٢٩/٢

وشرح المفصل : ١٢٥/١

(٣) د ، م : « كَانَ » وما أثبت عن سائر النسخ وط •

فهو في المعنى تعجب من الفاعل ، لأنه لا يقال : جَنَّةٌ إنما يقال :
أَجَنَّتْهُ .

قال محمد بن بدر : فإن قال : [فقد (١)] قالوا : ما أَسْرَنِي
بكذا وكذا ، وهذا دليل على أنه يجوز أن يَتَعَجَّبَ مَنْ « ضَرَبَ
زيد » ، قيل له : ليس في هذا دليل [يدل (٢)] على جواز التعجب
من ضَرَبَ زيد (٣) ، لأنه يجوز أن يكون « ما أَسْرَنِي » تعجباً
من سُرَرْتُ ، ويكون (٤) محمولاً على ما قدّمنا ذكره [هـ : ١٤٧]
في « جُنَّ زيد » ، فيكون بمنزلة « برَّ حَجَّكَ فهو مبرور » ،
قال : ويجوز أن يكون « ما أَسْرَنِي بكذا » تعجباً من سارَّ [كما
يقال : زيد سارَّ (٥)] أي : حَسَنَ الحال [في نفسه وأهله وماله ،
وفرس سارَّ ، أي : حسن الحال (٦)] في جسمه ولحمه ، وضَيْعَةٌ
سارَّة بمعنى أهلة عامرة ، فيكون سارَّ بمعنى قولك : ذو سرور ،
ثم (٧) يتعجب منه على هذا ، كما قالوا : عَيْشُهُ راضية أي : ذات
رضى ، ورجل طاعم كاسٍ أي : ذو طعام وكِسْوَةٍ (٨) ، فيكون

-
- (١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط .
 - (٢) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .
 - (٣) من « قيل » إلى « زيد » ليست في م .
 - (٤) هـ : « فيكون » .
 - (٥) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .
 - (٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط .
 - (٧) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ « لم » تعريف -
 - (٨) جاء بعد ذلك في ط بيت الخطيئة : دع المكارم لا ترحل . . . البيت .

« ما أسرني » جاريًا على ما قدّمنا غير خارج عما رتبنا (١)

المسألة الثالثة

قال أبو جعفر : كيف تأمر من قوله تعالى : « لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا » (٢) ومن قوله تعالى : « وَلَا يَكُونُ دُودُهُ حِفْظُهُمَا » (٣) ؟ فقال أبو العباس : هاتان (٤) مسألتان ، أمّا « إِدًّا » فلا يؤمر منه ، لأنّه اسم موضوع للدّهية والأمر العظيم ، قال أبو جعفر : فقد (د) قالت العرب : أدّ يَكُونُ فنطقت بالفعل ، ثم صرّفه النحويون فقالوا في الأمر منه : أدّ يا هذا ، بالإدغام والضم والكسر وبالإظهار ، نحو : اودد مثل : اردد ، قال أبو العباس : التصريف فيها دعوى تحتاج إلى برهان ، قال أبو جعفر : لا يحتاج إلى ذلك وقد حكوا لها ظائر من المضاعف ، منها قول أحمد بن يحيى : « تقول : ازرد عليك قميصك وزرّه وزرّته وزرّته ، مثل مدّه ومدّه ومدّه » (٦) ، قال أبو

(١) م : « بينا » .

(٢) مريم : ٧٩/١٩ .

(٣) البقرة : ٢٥٥/٢ .

(٤) م : « هما » .

(٥) د ، ف ، ل ، ه : « قد » ، وما أثبت عن م .

(٦) قال في اللسان (زرر) : ازرد عليك قميصك وزرّه وزرّته وزرّته ، قال ابن بري : هذا عند البصريين غلط ، وإنما يجوز كان بغير الهاء نحو قولهم : زرّ وزرّ وزرّ ، فمن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، ومن فتح فلطلب الخفة ومن ضم فعلى الاتباع لضمه الزاي .

العباس : هذه الأشياء لا تصرف قياساً ، ولا يشبهه بعضها ببعض (١) إلا بسماع من العرب ، إذ كان هذا لجاز أن نقول : وَذَرَّ يَذَرُّ وَكَدَعَ يَكْدَعُ قياساً على قام يقوم وضرب يضرب ، وإنما نصرّف منه ما صرفت العرب ، وترك منه ما لم تصرفه العرب اقتداءً بها ، قال أبو جعفر : ليس هذا قول أحد من النحويين علمناه ، وذلك أنّه لا يمتنع القياس في شيء من المضاعف على رَدَّ يَرُدُّ ، فنقول : سَنَّ يَسْنُ وَأَدَّ يُوَدُّ ، كما قلنا رَدَّ يَرُدُّ ، ولو كنا لا نطق إلا بما نطق به (٢) العرب ولا نقيس على كلامها (٣) لبطل [هـ : ١٤٨] أكثر الكلام ، ولا يجوز قياس وذر يذر وودع يدع على المضاعف لأنّه معتل قلّ استعمالهم الماضي فيه (٤) لاستثقالهم الواو حتى تبدل ، فيقولون في واحد : احد ، فلمّا استثقلوا الواو (٥) وكان « ترك » في معنى (٦) وَكَدَعَ وَوَذَرَ استغنوا عنه بترك و [إن] (٧) كان بعض العرب قد قال : ودع ووذر على القياس فلا معنى لقوله : لجاز أن تقول وذر وودع لأنّه قد قيل ، قال أبو العباس : إنّنا (٨) لم نشبه مضاعفاً بمضاعف ،

(١) ل : « بعضاً » .

(٢) « به » ليست في ط .

(٣) ل : « ولا نقيس إلا على كلامها » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٤) « فيه » ليست في ط .

(٥) من « حتى تبدل » إلى « استثقلوا » ليست في ف .

(٦) ط : « بمعنى » .

(٧) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

(٨) د ، ف ، ل ، م : « إنما » ، وما أثبت عن ط ، هـ .

وإنما أردنا أن نريك أن العرب قد تصرف شيئاً وتمنعه في ظيره ،
وأما قولك : « إن هذا معتل » فليس بالاعتلال منع من أن يبنى له
ماض ، مثل وزن يزن ، قال أبو جعفر : هذا الذي ألزمتيه من أتّي
قلت (١) : إنّه (٢) لم يبن منه ماض لأنّه معتل غير لازم ، وكلامي
يبين خلاف هذا لأنّي قلت : لم يبن منه ماض لعله (٣) ، فكيف ألزمت
أتّي (٤) اعتلت بأنه لم يقع منه ماض لأنه معتل ؟ قال أبو جعفر : ولم
يُجب عن المسألة الأخرى وهي : « ولا يؤده » ، والجواب أن يقول :
أدّ يا هذا ظير قتل لأنّ أدّ يؤود مثل قال يقول (٥) .

قال محمد بن بدر (٦) : قول أبي العباس : « لا يجوز أن يؤمر
من قوله تعالى « إدّأ » لأن العرب لم تبس منه فعلاً » الذي عليه عامة
أهل العلم (٧) ، لأنّ (٨) الإدّ وصف غير جارٍ على فعل ، وإنما هو
موضوع في كلام العرب للأمر العظيم ، فحكمه حكم الأسماء التي
جاءت غير جارية على فعل ، وإذا كان هكذا (٩) لم يجوز أن يبنى منه

-
- (١) ط : « ألزمتيه من أنه قال » تحريف .
(٢) هـ : « قلت : من أنه » زيادة لا يقتضيها السياق .
(٣) ف : « فعله » تحريف .
(٤) ل : « بأنّي » .
(٥) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره ثلاثة عشر سطراً من ط .
(٦) بعدها في ط : « النحوي » .
(٧) بعدها في ط : « والدين ، قلت : قوله : والدين ههنا عجيب ، ثم قال :
لأن الاد ... » .
(٨) هـ : « أهل العلم لا لأن » زيادة لا يقتضيها السياق .
(٩) ط : « وإذا كان هذا هكذا » .

منه فعل من حيث إنَّ الأسماء ليست مأخوذة من الأفعال وإنما الأفعال [د : ٢٥٢] تصدر عنها (١) ، ولو كانت الأسماء كلها مشتقة لارتفع أن يكون في الكلام اسم البتة (٢) ، والدليل على هذا أنك نيس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع وفرس ولا من جعفر وحبرج (٣) وضفدع ، ولا من الأوصاف التي ليست بجارية على فعل ، نحو خَوْد (٤) وبكر ولص وسكَّهَب (٥) وعَرَطَل (٦) وجَعَشَم (٧) لأنَّ هذه الأسماء غير جارية على فعلها ، يدل على أنَّ من الأوصاف ما لا يجوز أن يبنى له فعل متصرف في الأمر والدعاء والخبر وغير ذلك الأسماء المبنية للمبالغة ، نحو : أكال وأكول ، لا يجوز أن يصرف منها فعل لأنَّ هذه الأبنية وإنَّ كانت تعمل عمل الأفعال فهي غير جارية على الفعل [هـ : ١٤٩] ، وإذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز أن يصرف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل أولى أن لا يصرف له فعل ، هذا قول أهل التحصيل من أهل صناعة النحو ،

(١) م ، هـ : « وإنما تصدر الأفعال عنها » وتجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من ط .

(٢) بعدها في ط : « قال » .

(٣) الحبرج : ذكر الحبارى .

(٤) الخَوْد : الفتاة الحسنة الخلق .

(٥) السكَّهَب : الطويل .

(٦) ط : « وعَرَطَل » تصحيف ، والعَرَطَل : الفاحش الطول .

(٧) ل : « وجعشم » ، قال في اللسان (جعشم) : « الجعشم والجعثن : أصول الصلتيان » والجعشم : الصغير البدن القليل لحم الجسد .

ولا يقال : أَدَّ يُوْدُّ فهو إِدٌّ ، إِنَّمَا (١) يقال : أَدَّ يُوْدُّ أَدَّ فهو آدٌّ ،
وليس الإِدُّ هو الآدُّ ، لأن (٢) الآدُّ جار على الفعل ، والإِدُّ وصف
غير جار على فعل ، وقول أبي جعفر : « قد (٣) صرَّفه النحويون »
تقوُّل منه ، والذين يقولون : أَدَّ يُوْدُّ فهو آدٌّ إذا ألقاه في الإِدِّ
فهو (٤) بمنزلة لحمه يلحمه فهو لاحم إذا أطعمه اللحم ، فلو قيل لنا :
كيف تأمرون من اللحم لقلنا : لا يجوز ، لأنَّ اللحم اسم غير مشتق
من فعل ، ولا هو وصف جارٍ على فعل ، ولا تُكثَّم من لفظه بفعل ،
فيكون هو اسماً لذلك الفعل ، وكذلك شحمه وزبدته إذا أطعمه الشحم
والزَّبْد ، وقولك : أدَّه بمنزلة قولك : زبده ، وقولك : يُوْدُّه
بمنزلة قولك : يزبده ، وقولك آد كقولك (٥) : زابد ، والإِدُّ الذي (٦)
هو الأمر العظيم بمنزلة الزَّبْد الذي هو اللبن ، فكما لا يجوز أن
تأمر من الزَّبْد كذلك لا يجوز أن تأمر من الإِدِّ ، ولا تصرِّف له
فعلاً يكون هو اسماً له ، هذا هو الذي عليه أهل العلم باللغة ، ومعنى
قولهم : كيف يؤمر (٧) من الأسماء إِنَّمَا (٨) هو مجاز ، لأنَّ الأسماء

(١) هـ : « كما تحريف » .

(٢) هـ : « فإن » .

(٣) « قد » ليست في ل .

(٤) « فهو » ليست في ف ، ل ، ط .

(٥) ل ، م : « بمنزلة قولك » .

(٦) « الذي » ليست في م .

(٧) هـ : « تأمر » .

(٨) ل : « مما » تحريف ، وقوله : « إِنَّمَا » ليس في م .

لا يؤمر بها وإنما يؤمر بالفعل إذا كان غير واقع ، فإذا قال قائل : كيف يؤمر من ضارب أو من طويل فإنما معناه : كيف يؤمر من الفعل الذي هو جارٍ عليه أو اسم له ، فتقول : اضربْ ° وطلْ ° ، لأتَّهم (١) يقولون : ضرب وطل ، فإن قيل لنا (٢) : كيف يؤمر من بكر وخو ° ؟ قلنا : لا يجوز لأنَّه ليس اسماً للفعل ولا جار على فعل (٣) ، فسييله الأسماء التي هي (٤) موضوعة غير مشتقة ، وكذلك قتال وأكال (٥) وضروب (٦) لا أفعال (٧) لها ، وهكذا سَلَّهَب [وجُعْشِم] (٨) وعكروت وما أشبهه ، وهو كثير ، فهذا حقيقة ما ذهب إليه خصمك ، ولا حجة لك (٩) فيما حكيتَه عن ثعلب لأنَّه لا نخالفك فيه ، وحكايتك عن النحويين أنَّه لا يمتنع شيء من الأسماء من أن (١٠) نقيسه على

(١) هـ : « لا أنهم » تحريف .

(٢) « لنا » ليست في ل .

(٣) م : « الفعل » .

(٤) ل : « تجيء » .

(٥) د ، م : « الحال » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .

(٦) ط : « وصروت » تصحيف ، ولم يتعرض صاحب الصحاح واللسان والتاج لهذه الكلمة .

(٧) د ، ف ، ل : « الافعال » ، م : « الا افعال » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ط ، هـ .

(٨) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

(٩) « لك » ليست في هـ .

(١٠) « أن » ليست في ل .

رَدَّةٌ كِرْدَةٌ كَذِبٌ عَلَيْهِمْ ، وقولك : « لو كنا لا ننطق إِلَّا » بما نطقت به العرب ولا نقيس على كلامها لِبَطْلٍ أَكْثَرَ الْكَلَامِ » يدل على جهل [هـ : ١٥٠] باللغة لأن من الكلام ما لا يقاس ومنه ما يقاس (١) ، ولو قيل : كيف يؤمر بإدّ أو بكر أو صارورة (٢) أو قتال أو ما أشبه ذلك مما ليس بجارٍ على فعل لقننا : العرب لا تأمر من هذه الأوصاف بلفظ الصفة إِلَّا أن يكون له فعل منطوق به ، نحو : طُلّ واقْصُر واسْهَلْ واكْثُرْ ، لأنهم يقولون : طال وقَصُرَ وسَهَّلَ وكَثُرَ ، ولا يأمر من بكر ولا خَوَد ولا لص (٣) ولا إدّ وما أشبهه (٤) ، لأنّها لا فعل لها ، فإنّ آثرنا أن تأمر بشيء منها ألزمناه كان وجعلناه خبراً لها ، فتقول : كن إدّاً أو كوني خَوْداً ، وذلك أن معنى اضرب كن ضارباً ، فهكذا ينبغي إذا أمرت بهذه الأوصاف ، وكذلك الأسماء يؤمر بها على هذا ، فيقال : كن عليه سيفاً وكن له حجراً وكن فيها أسداً ، قال الله تعالى : « قُتِلَ كُوثُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً » (٥) [في الأسماء ، وقال عز وجل] (٦) : « وَقَاتِلُوا كُوثُوا

(١) قوله : « ومنه ما يقاس » ليس في هـ ، وتجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطر من ط .

(٢) هـ : « صارِد » تحريف ، ط : « صَرورة » ، قال في اللسان (صرر) : « ورجلٌ صَرُورٌ وصَرُورَةٌ » : لم يَحْجُ قَطُّ ، وأصله من الصَّرَّ : الحبس والمنع ، ورجل صارورة وصارور لم يحجّ » اهـ .

(٣) ل : « ولا نصر » تحريف .

(٤) ط : « ولما أشبهه » .

(٥) الاسراء : ٥٠ / ١٧ .

(٦) زيادات عن ط ، وليست في د وسائر النسخ .

هُوداً أَوْ نَصَارَى» (١) ، [وقال عز وجل] (٢) : « وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ » (٣) [في الأوصاف] (٢) ، وقال الشاعر (٤) :

أَحَارِ بَنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيتَ وَلَايَةَ
فَكُنْ جُرْذًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ

فَإِنْ قَالَ (٥) : فكيف يؤمر من طريق (٦) ما يتكلم عليه (٧) أهل

(١) البقرة : ١٣٥/٢ .

(٢) زيادات عن ط. وليست في د و سائر النسخ .

(٣) آل عمران : ٧٩/٣ .

(٤) اختلف في اسمه بسبب ما وقع فيه من التصحيف والتحريف ، فقد أنشد الجاحظ البيت في الحيوان : ١١٦/٣ ونسبه الى أنس بن أبي إياس الديلمي ونسبه ابن قتيبة في عيون الأخبار : ٥٨/١ الى أنس الدؤلي وفي الشعر والشعراء : ٧٣٨ الى أنس بن أبي أناس بن زُنَيْم وعزاه صاحب زهر الآداب : ٥٨/٤ الى أبي الأسود الدؤلي وهو في ديوانه : ٢٤٣ ، وورد البيت في الكامل : ٣١٦/١ والعقد الفريد : ٣٤١/٦ منسوباً الى أنس بن أبي أنيس ونسبه الشريف المرتضى في أماليه : ٣٨٤/١ الى أنس بن أبي أنس ثم قال : « وقيل : ابن إياس الديلمي » ونسبه العيني في المقاصد : ٢٩٦/٤ الى أنس بن زنيم ، وأورد صاحب الدرر : ١٥٩/١ ما قاله المبرد والعيني في نسبة البيت ، وجاء غير منسوب في الأشموني : ١٧٤/٣ والهمع : ١٨٣/١ .

(٥) ل : « قيل » .

(٦) رسمت في هـ : « حراين » تحريف .

(٧) م : « عليها » تحريف .

اللغة من (١) التصريف من الأبينية قياساً لم يتكلّم به ؟ قيل له (٢) :
إذا تكلّفنا ذلك فإنّ إدّأ (٣) ليس بعمل ولا داء (٤) ولا علة ولا لون
ولا خِلقة ، وإنّما هو خَصْلَة ، وأفعال الخصال لا تكون (٥) إلّا
على فَعَلٍ يَفْعِل ، فيكون الفعل من إدّ كالفعل من حلّ فيكون إدّ
بكسر الهمزة كقولك : حلّ ، فإن شئت (٦) قلت : إدّ بكسر الهمزة
والدال ، كقولك حلّ (٧) ، وإن شئت قلت (٨) : إيّد كما تقول :
إحليل وقولك : إدّ كقولك : حلّ ، هذا هو القياس الذي يُعمل
عليه ، وبالله (٩) الثقة .

المسألة الرابعة

سأل أبو العباس فقال : كيف تقول : مررتُ برجلٍ أسهل خدّ
غلام [ه : ١٥١] أشدّ سواد طرّة ؟ فقال أبو جعفر : في هذه المسألة

-
- (١) ط : « في » .
 - (٢) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من خمسة وعشرين سطراً من ط .
 - (٣) ط : « فإذا تكلّفنا أن نقيس إذا على هذا نظرنا فإذا إدّ .. » .
 - (٤) ه : « ليس بعمل ذا ولا داء » زيادة لا يقتضيها السياق ، وفي ط :
« ولا هو داء » .
 - (٥) بعد ذلك في ط : « على ما قدمنا » .
 - (٦) ل ، ط : « وإن » .
 - (٧) من « فإن شئت » الى « حل » ليس في ل .
 - (٨) « قلت » ليست في ط .
 - (٩) ه : « ويألفه » .

وجوه أجودها (١) أن تزيد فيها ألفاً ولاماً ، فتقول : مررتُ برجلٍ أسهل خدَّ الغلام أشدَّ سواد الطثرة ، وإِثْمًا قلنا : إن هذا أجود الوجوه لأنَّ سيبويه قال (٢) « اعلم أنَّ كَيْنُونَةَ الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أنَّ لا يكون فيه الألف واللام ، لأنَّ الأوَّل في (٣) الألف واللام وغيرهما (٤) ههنا على حالة واحدة » ، يعني سيبويه أنَّ الأوَّل لا يتعرَّف بإدخالك الألف واللام في الثاني ، ألا ترى أنَّ قولك : مررت برجل أسهل خدَّ الغلام أشدَّ سواد الطثرة ، أنَّه لم (٥) يتعرف أسهل ولا أشد ، فاختر دخول الألف واللام ليكونا بدلاً من الهاء ؟ وإن شئت جئت بالهاء فقلت : مررت برجل أسهل خدَّ غلامه أشدَّ سواد طثرته •

قال أبو العباس : في هذه الأجوبة (٦) ما قد أحلت به (٧) على قول النحويين أجمعين ، وليس فيها جواب عما سألناك عنه ، وذلك أنَّنا سألناك فيها (٨) بلا ألف ولام (٩) ولا هاء ، فزدت فيها ما ليس فيها ،

-
- (١) م : « أحدهما » •
(٢) الكتاب : ١٩٦/١ •
(٣) ف : « فيه » تحريف •
(٤) الكتاب : « وفي غيرهما » •
(٥) م : « لا » •
(٦) م : « المسألة » •
(٧) ط : « فيه » •
(٨) ط : « فيه » تحريف •
(٩) ط : « ولا لام » •

وكان ينبغي أن تردّ المسألة فتقول : هي خطأ على هيئتها إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء (١) ، وتبين من أيّ وجه كانت خطأ أو تجيب فيها إذا (٢) كانت صواباً على هيئتها كما (٣) أُلقيت (٤) .

قال أبو جعفر : أمّا قولي : « مرت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطثرة » فهو بمنزلة قولك : « مرت برجل أحمر خدّ الغلام » وما أشبهه ، وهو كثير في كلام العرب ، أنشد سيبويه (٥) :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ مُطَّرِقٌ

ريشَ القَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشَّبِكُ

فقوله : أسفع الخدين بمنزلة أسهل خدّ الغلام ، وأمّا قولي (٦) : مرت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طثرته فأسهل مرفوع بالابتداء وخدّ غلامه خبره ، والجملة فيه (٧) [في] (٨) موضع

(١) ف ، ل : « وانهاء » تحريف .

(٢) ط : « إن » .

(٣) كذا في ط ، وفي دوسائر النسخ : « إذا » .

(٤) هـ : « أجبت » تحريف .

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه : ٧٩ وسيبويه : ١٩٥/١ ،

وورد بلا نسبة في المخصص : ١٥٠/٨ ، لها أي للمقطاة والسفّعة :

السواد والشحوب ، واطرّق جناح الطائر : التف ، وريش طيراق إذا

كان بعضه فوق بعض ، والقوادم : ريش مقدم الجناح .

(٦) ط : « قوله » تحريف .

(٧) « فيه » ليست في م ، هـ ، ط .

(٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط .

جرّ ، وكذا الجملة الثانية ، كما تقول : مررت برجل [د : ٢٥٣] أسود غلامه (١) أحمر أبوه ، وهذا أشهر من أن يحتاج إلى (٢) أن يستشهد له ، ونظيره قوله عز وجل : « أُمُّ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » [ه : ١٥٢] سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ » (٣) ، على قراءة من قرأ بالرفع ، وهو أحسن ، وكذلك الرفع في المسألة أحسن ، وكذا (٤) كل (٥) ما لم يكن جارياً على الفعل ، فهذا حكمه ، وأما قلبي : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّفته ، فعلى أن أجعل أسهل نعتاً لرجل (٦) وأجعله بمعنى يسهّل فأرفع خدّ بأسهل ، وكذلك الجملة الثانية ، كما تقول : مررت برجل أحمر أبوه ، والرفع أجود ، وإنما جاز أن تجربيه (٧) على الأول لأنّه بمعنى ما هو جارٍ على الفعل ، ونظيره القراءة : « سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ » ، وأمّا قولك : إني زدت في المسألة ألفاً ولاماً وهاءً فقد يَبْتَنّا لَمْ زدنا الألف واللام (٨) على مذهب سيبويه ، وقد ذكرناه .

(١) من « خبره والجملة » الى « غلامه » ليس في م .

(٢) « الى » ليست في ه .

(٣) الجاثية : ٢١/٤٥ ، وانظر النشر : ٣٥٦/٢ والتيسير : ١٩٨ والاعتاف : ٣٩٠ .

(٤) ه : « وكذلك » .

(٥) ه : « سهل » تحريف .

(٦) م : « نعت الرجل » .

(٧) « أن تجربيه » ليست في م .

(٨) « الألف واللام » ليست في م .

قال محمد بن بدر : ذكر أن سيوييه قال : « وكنونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن » ثم جملة في غير موضعه ، وإنما الذي ينبغي أن لو جعلها في موضعها لو كان من أهل العلم لعرف (١) الموضع الذي يجعل الألف واللام في الآخر منه دون ما لا تجعلون فيه ، قال سيوييه (٢) : « وتقول فيما لا يقع إلا » منوفاً عاملاً في نكرة وإثماً وقع منوفاً لأنك فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً ، وذلك قولك : هو خير منك أبداً وأحسن (٣) منك وجهاً (٤) وإن شئت [قلت (٥)] : هو خير عملاً وأنت تريد (٦) منك » ، فالفصل الذي قال (٧) هو لازم أبداً في والإظهار هو من ، وأكده بأن قال (٨) : « ولا يعمل إلا في نكرة لأنك لم يَقتو قوة الصفة المشبهة » ، هذا ظهير كلامه ، وأين حكايتك (٩) عنه : « إن كنونة الألف في الاسم الآخر أكثر وأحسن

-
- (١) كذا في ط ، هـ وفي د وسائر النسخ : « يعرف » .
(٢) الكتاب : ٢٠٢/١ .
(٣) الكتاب : « وهو أحسن » .
(٤) جاء بعدها في الكتاب : « ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه إن شئت » .
(٥) زيادة عن الكتاب وليست في د وسائر النسخ وط .
(٦) الكتاب : « تنوي » .
(٧) « قال ليست » في م .
(٨) الكتاب : ٢٠٣/١ ، والعبارة فيه : « ولا يعمل إلا في نكرة كما أنه لا يكون إلا نكرة ولا يقوى قوة الصفة المشبهة » .
(٩) م : « حكايته » تحريف .

من أن لا يكونا فيه » وقد قال : « إنه لا يعمل إلا في فكرة » ، والنكرة سواء كانت مفردة أو مضافة ، إلاثنا نقول : هذه عشرون مثقالاً وعشرون مثقال مسك ، فلا يتغير عن أن يكون تمييزاً ؟ فقولك : أسهل كقولك : أحسن ، وقولك : وجهاً كقولك : خدّ غلام ، كما كان « عشرون مثقالاً » و « مثقال مسك » سواءً ، والصفة المشبهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خصالاً أو ألواناً أو خلقاً في الموصوفين [هـ : ١٥٣] ولا تكون أفعالاً لهم ، نحو : كريم وكريمة ولثيم وليمة وأحمر وحمراء وأعرج وعرجاء ، والفاعل الذي هو أشبه به (١) نحو : ضارب وقاتل ومكرم ومستمع ، والأول غير عمل يعمله الموصوف ولا يقع باختياره ، والثاني عمل يعمله الموصوف ويقع باختياره ، والشبه الذي (٢) بينهما في اللفظ (٣) أن تقول : مررت برجل حسن الوجه ، فيكون كقولك : مررت برجل ضارب زيد ، ومررت برجل حسن الوجه ، فيكون كقولك (٤) : مررت برجل ضارب زيداً ، وكذلك : مررت بامرأة حسنة الوجه ، كقولك : مررت بامرأة ضاربة زيد ، وحسنة الوجه ، كقولك : ضاربة زيداً ، وكذلك (٥) : مررت برجل أحمر الوجه وبامرأة حمراء الوجه ،

(١) ط : « والفاعل الذي هذا مشبه به » .

(٢) « الذي » ليست في م .

(٣) ل : « الأصل » تحريف .

(٤) هـ : « كقوله » تحريف ، ومن قوله : « مررت برجل ضارب » الى « كقولك » ليس في ل .

(٥) ف : « وهو كذلك » زيادة لا يقتضيها السياق .

وما أشبهه ، وكذلك : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ، كقولك : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ، فهذه الصفة التي قال سيبويه : « وكنونة الألف واللام في الثاني أحسن وأجود » إلا أن هذه الصفة لا تعمل إلا فيما كان منها أو من سببها ، واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه ومن غيره (١) ، فأمّا ما كان من الأوصاف على وزن أفعل يراد به التفضيل ويلزمه الفصل على ما شرط سيبويه فإنه لا يعمل إلا في نكرة (٢) ، وينصبها على التمييز ، نحو : هذا أحسن منك وجهاً وأكثر منك مالاً ، وإن شئت قدمت (٣) فقلت : « أحسن وجهاً [منك] » (٤) وإن شئت حذفته الفصل (٥) وأنت تريده كما قال ، فتقول : « أنت خيرٌ أباً » تريد منه ، قال الله عز وجل : « هُم أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرَثَةً » (٦) يريد : منهم ، وإن شئت حذفته المعمول فيه وجئت بالفصل (٧) ، فتقول : زيد أفضل من عمرٍ ، ولا يجوز أن تحذفهما جميعاً ، إلا أن يكون [ذلك] (٨) مشهوراً في الخلق ، كقولهم :

(١) ط : « يجول » تحريف .

(٢) « قدمت » ليست في ف .

(٣) ليست في د ، ف ، م ، وأثبتها عن ل ، ه ، ط ، وجاء بعدها في ط : « وأكثر مالاً » .

(٤) ف : « الفعل » تحريف .

(٥) مريم : ٧٤ / ١٩ .

(٦) ف ، ل : « بالفعل » تحريف .

(٧) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

الله أكبر ، لأنه قد علم أن الأمر كذلك ، فكأنه قد فُتق بالفعل ،
أو يكون شائعا في أمته (١) ، نحو قول الفرزدق (٢) :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وأما قول مَنْ يقول : إن هذا قد يكون بمعنى فاعل أو غيره
فليس عندنا بشيء (٣) ، لأنه لا نجد عليه دليلا ، فإذا أردت إضافة
أفعل هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب لم تضفه إلا إلى جمع معرف
بالألف واللام يكون جنسا للأول (٤) ويكون [هـ : ١٥٤] الأول
بعضا للثاني ، نحو قولك : زيد "أفضل الرجال" ، ولا تكون
الإضافة في هذه الأوصاف التي في هذا المعنى إلا على هذا ، ألا ترى
أنك لا تقول : زيد "أفضل الخيل" ولا فرسك أفضل الناس ، لأن
الناس ليسوا جنسا للفرس ولا الفرس بعضا لهم ؟ وهكذا جميع (٥)
هذا ، وقد يجوز أن تحذف الألف واللام وبناء (٦) الجمع من الجنس

(١) ط : « أمة » .

(٢) ديوانه : ٧١٤ وشرح المفصل : ٩٧/٦ - ٩٩ والمقاصد للعيني : ٤٣/٤
ومعاهد التنصيص : ١٠٣/١ والخزانة : ٤٨٩/٣ ، والبيت بلا نسبة
في الأسموني : ٥١/٣ ، سمك : رفع ، والبيت هو الكعبة .

(٣) ط « شيء » تعريف .

(٤) جاءت العبارة في دوسائر النسخ : « لم تضفه إلا إلى جمع والألف واللام
لا تكون جنسا للأول » وفي ط : « لم تضفه إلى جمع والألف واللام
تكون جنسا للأول » وكلاهما تعريف . انظر شرح المفصل : ٤/٣ - ٥٥ .

(٥) كذا في ط وفي دوسائر النسخ : « جمع » .

(٦) هـ : « وتبدل » تعريف ، وانظر الكتاب : ٢٠٣/١ .

استخفافاً (١) ، فتقول : زيد "أفضل رجل" وأنت تريد : أفضل الرجال :
كما قلت (٢) : هذه مائة درهم وأنت (٣) تريد : من الدراهم ، وكل
رجل تريد الرجال ، ولا يشبه (٤) ، أفعّل الذي يكون بلا فصل (٥) ،
أفعّل الذي يلزمه الفصل ، ولا هو منه في شيء ، لأنّ الذي لا يلزمه
الفصل يثبتي ويجمع ويؤكّث ويذكّر ، والذي يلزمه الفصل
لا يثبتي ولا يجمع ولا يؤكّث ، تقول : زيد "أفضل" من
عمّره ، والزيدان أفضل من عمّره ، والزيدون أفضل من عمّره
وهذا أفضل من دعد ، وما أشبه ذلك ، ولأفعّل الذي يلزمه الفصل
وجوه كثيرة تدل على أنّه ليس (٦) من أفعّل الذي لا يلزمه الفصل
بشيء (٧) وليس بها خفاء على من اعتبرها أدنى (٨) اعتبار ، والذي
يدل على تمويهه أنّه قال (٩) : ألا ترى أنّ قولهم : مررت برجل
أسهل خدّ الغلام أشدّ صواد الطشرة أنّه لم يتعرف « أسهل »

-
- (١) ط : « استحقاقاً » تصحيف .
(٢) ل : « تقول » .
(٣) « وأنت » ليست في ط .
(٤) كذا في ط ، هـ وفي د وسائر النسخ : « ولا شبه » تحريف .
(٥) قوله : « أفعّل الذي يكون بلا فصل » ليس في ط .
(٦) ط : « على ذلك أنه ليس » زيادة لا يقتضيها السياق .
(٧) العبارة في هـ : « تدل على أنه ليس بينه وبين أفعّل الذي لا يلزم الفصل
معنى » تحريف .
(٨) ط : « غاية » .
(٩) ط : « أن قوله » .

ولا « أشد » فيحتاج إلى أن يتعلم من قاله ، فإنه كذب لم يقله أحد ، وقوله : أمّا قولي : مررت برجل أسهل خد الغلام أشد سواد الطرة ، فهو كتقولك : مررت برجل أحمر خد الغلام وما أشبهه وهو (١) كثير في كلام العرب ، وأنشد سيبويه البيت الذي ذكره ، وإن « أسفع الخدين » بمنزلة أسهل خد الغلام ، فمحال كله .

أما قوله : هو مثل « مررت برجل أحمر خد الغلام » وهو كثير ، فكذب ، وكان ينبغي أن يذكر من (٢) ذلك ولو حرفاً واحداً ، « وأسهل خد الغلام » لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم لما تقدم من الفرق بين أفعل (٣) الذي لا يلزمه [د : ٢٥٤] الفصل [هـ : ١٥٥] والذي يلزمه ، وليس أسفع مثل أسهل ، لأن أسفع إنما الصفة واقعة فيه على الثاني و [هو] (٤) الخدان ، والسفعة لهما دون الأول ، وأفضل الناس الصفة هي للأول دون الثاني ، والفصل له دون المضاف إليه ، فإذا قلت : أسهل الخد فإنما تعني موضعاً من الخد ، كما تقول : الصدر أجود الدجاج والشرّة أطيب الحوت ووجه أخيك أحسنه ، ولو أردت بأسفع ما أردت بأسهل لم يجز ، لأنك تقول : مررت برجل أسهل خدّاً من زيد ، ولا تقول : مررت برجل أسفع خدّاً من زيد ، وإن « أسهل خد الغلام » معرفة وقد وصفت به النكرة ، ويدل على أن أفعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة إذا

(١) ط : « فهو » .

(٢) د : « مع » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .

(٣) ل : « الفرق الذي بين أفعل » .

(٤) زيادة عن ط . هـ وليست في د وسائر النسخ .

أضفته إلى الألف واللام أُنْكَ لا تدخل عليه الألف واللام ، فتقول : « هذا الأفضل الناس » ولا « هذا الأسهل خدّ الغلام » وأنت تقول : هذا الأحمر الوجه والأسفع الخدين ، وأمّا البيت فإنّ سيّويه قال في الصفة المشبهة: « إِنْهَا تَنْوَنُ فَتَنْصَبُ وَيَحْذِفُ التَّنْوِينَ فَتَضْيِفُ (١) » في الصفة المشبهة : « إِنْهَا تَنْوَنُ فَتَنْصَبُ وَيَحْذِفُ التَّنْوِينَ فَتَضْيِفُ (١) » ، ثم قال : « ومما جاء منوفاً قول زهير : أهوى لها... » فذكر البيت على أنّ الشاهد "مطرق" لا غير ، كذا قال أهل العلم (٢) ، قوله : « وأما قولي : مررت برجلٍ أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته » فأسهل مرفوع بالابتداء ، وخدّ غلامه خبره ، وكذلك الجملة الثانية ، يدخله الخطأ من وجوه :

أحدها : أنّه رفع أسهل بالابتداء ، وهو نكرة ، و«خدّ غلامه» الخبر ، وهو معرفة ، وأنّ « أسهل » للمفاضلة لا يجوز أن يحذف منه الفصل (٣) والمعمول فيه معاً ولا دليل على ذلك ، وأنّه جعل (٤) الجملتين وصفاً للرجل (٥) ، والجمل إذا كانت أوصافاً أو أخباراً أو أحوالاً يعطف (٦) بعضها على بعض ، فتقول : مررت برجلٍ قام أبوه وقعد ، ولا تقول : قام أبوه قعد ، وأنه إنّ جعل الهاء في طرّته للرجل

(١) د ، ل ، م : « فتصف » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ه ، ط .

(٢) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من السطر من ط .

(٣) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ : « المفعول » تحريف .

(٤) ف ، ل : « فعل » تحريف .

(٥) ل : « لرجل » .

(٦) ف ، ط : « لا يعطف » تحريف .

أحال ، إكماً (١) المراد أن الغلام هو الأسهل الخدّ الأسود الطشمة
ليس الرجل ، وإن جعلها للغلام أحال (٢) لأن الإعراب يصير لحناً ،
ولا يجوز (٣) أن يكون أشدّ مجروراً ، ولكن يكون منصوباً ، كما
تقول : هذا رجل أسهل خدّ غلام أشدّ سواد طشمة ، فتجعل أشدّ
منصوباً على الحال ، [كما] (٤) قالوا : مررت برجل مقيمة (٥) أمّه
منطلقاً أبوه (٦) ، لا غير ، وقوله : هذا أشهر من [هـ : ١٥٦] أن
يستشهد له (٧) كذب ، قوله : « أمّا قولي : مررت برجل أسهل خدّ
غلامه أشدّ سواد طشمة ، فعلى أن أجعل (٨) أسهل (٩) نعتاً لرجل ،
بمنزلة سهّل (١٠) ، فأرفع (١١) خدّ بأسهل ، وكذا الجملة الثانية »
قد أحال فيه (١٢) ، لأنّه لم يأت لأسهل ولا لأشدّ بالفصل ولا بالمعول

-
- (١) كذا في ط ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « ان » .
(٢) د : « أصلاً » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .
(٣) ط : « ويجوز » تحريف .
(٤) زيادة عن ط ، وليست في د وسائر النسخ .
(٥) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « مقيمة » تحريف .
(٦) كذا في ل . وفي د وسائر النسخ وط : « أبوها » تحريف .
(٧) ل : « به » تحريف .
(٨) هـ : « جعل » تحريف .
(٩) « أسهل » ليست في ف ، م .
(١٠) تقدمت « يسهل » فيما سبق .
(١١) ف ، ل : « فاوقع » تحريف .
(١٢) ف : « فيها » تحريف ، وليست الكلمة في ل .

فيه ورفع به الظاهر ، وإثباتا سبيله أن يرفع [به] (١) المضمر لأن هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع إلا المضر لا غير (٢) ، ومثله بقولهم : « ما رأيت أحدا أحسن في عينه (٣) الكل منه في عينه » ، و« ما من أياهم أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » (٤) والكلام على الهاء ههنا كالكلام عليها قبل (٥) .

المسألة الخامسة

قال أبو جعفر : كيف (٦) تقول : إن سار سار حديثك كلامك ؟ قال أبو العباس : تقديره هذه المسألة : إن حديثك سار سار كلامك ، قال أبو جعفر : هذا التقدير خطأ بإجماع النحويين ، لأنهم قد أجمعوا على (٧) أنه لا يفرق بين « إن » واسمها إلا بالظرف أو ما قام مقامه ، فإن قال قائل : إني أقدم حديثك وأجمله يلي إن ، قلت : هذا فرار من المسألة ومجيء بمسألة أخرى ، وأيضا فإنه (٨)

(١) زيادة عن م ، وليست في د وسائر النسخ وط .

(٢) من « الظاهر » إلى « غير » ليس في ف .

(٣) انظر سيبويه : ٣١/٢ ، وأوضح المسالك : ٣٠٢/٢ .

(٤) ورد الحديث بهذا اللفظ في كتاب سيبويه : ٣٢/٢ ، وهو بالفاظ

مختلفة في مسند الإمام أحمد برقم : ١٩٦٨ ، ٣١٣٩ ، ٣٢٢٨ .

(٥) للمسألة تنمة في سفر السعادة تجاوزها السيوطي ، وتقدر بثلاث

أوراق ونصف وهي من الورقة : ١٠٨ آ إلى الورقة ١١١ ب .

(٦) « كيف » ليست في هـ .

(٧) « على » ليست في ط .

(٨) هـ : « فان » تعريف .

لم يقدر في جواب تقدير المسألة فيفهم ما بناه عليه من الجواب ، قال :
 أمّا قوله : إنَّ هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر (١) ، إذ كنّا لم
 نفرّق بين إنَّ وبين اسمها في حال التقدير ، وإنّما كان تفريقنا (٢)
 بينهما في حال الإلقاء ، والتقدير صواب ، وأمّا قوله : إنَّ هذا التقدير
 أيضاً خطأ فقد أخطأ (٣) ، وقد كان يجب أن يبيّن من أيّ وجه (٤)
 كان خطأً ، لأنّ الفائدة في الحجّة لا في الدعوى (٥) ، قال : قد
 يبيّنّا بقولنا : إنّه لا يفرق بين إنَّ وبين اسمها إلا بالظرف أو
 ما أشبهه •

وجواب هذه المسألة : إنَّ سارّاً سارّه حديثك كلامك ،
 والتقدير : إنَّ قولاً سارّاً رجلاً سارّه حديثك كلامك ، فسارّاً
 منصوب لأنّه نعت لقول [ه : ١٥٧] وقول اسم إنَّ ، وقولك سارّه
 نعت لرجل ورجل منصوب بوقوع سار عليه ، وحديثك مرفوع بقولك
 سارّه وكلامك خبر إنَّ •

قال محمد بن بدر : هذا نص ما ذكرته عن خصمك وارتضيته
 عن (٦) قولك ، وليس فيما عبت عليه شيء تنكره العلماء ، ولا يعدل
 عنه الفهاء (٧) •

(١) ط : « ذكرنا » •

(٢) ه : « تفريقهما » تحريف •

(٣) ط : « فهذا خطأ » •

(٤) « كان يجب أن يبين من أيّ وجه » ليست في ط •

(٥) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من سفر السعادة •

(٦) ف ، ل ، م ، ط : « من » ، وما أثبت عن د ، ه ، في اللسان (رضا) :

« ورضيت عنك وعليك رضى مقصور » •

(٧) للمسألة تنمة في سفر السعادة ، تجاوزها السيوطي •

المسألة السادسة

ثم سأل أبو العباس فقال : كيف تقول : « هذه ساعة أنا فرح »
 بغير (١) تنوين ؟ فقال أبو جعفر : أقول : هذه ساعة أنا فرح ، فتكون
 هذه في موضع رفع بالابتداء ، وقولك ساعة خبره و « أنا فرح »
 مبتدأ أو خبر في موضع جر ، ويجوز أن تقول : هذه ساعة أنا فرح ،
 على كلام قد جرى ، كأنت قلت : هذه القضية ساعة أنا فرح ، تريد :
 إن هذا الأمر ساعة أنا فرح ، قال الله تعالى : « هذا يومٌ » يَنْفَعُ
 الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ (٢) الفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره
 عند أهل العربية .

قال أبو العباس : سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب
 ويحيلونه ، وذلك أنهم لا يضيفون إلى الابتداء والخبر والفعل والفاعل
 إلا ظرفاً في معنى المضي ، كقولك : جئتك يوم زيد أمير ، وجئتك
 يوم يقوم زيد ، وذلك أنك إذا كان ماضياً كان بمعنى إذ ، كقولك (٣) :
 جئتك إذ زيد أمير ، وجئتك إذ يقوم زيد ، فإذا كان في معنى الاستقبال
 لم يضاف إلا إلى الفعل ، ولا تجوز إضافته إلى المبتدأ أو الخبر ، لأنه
 يكون حينئذ بمعنى إذا ، كما تقول : أنا آتيك يوم يقوم زيد ، مثل :
 أنا آتيك إذا (٤) يقوم زيد ، لأن إذا في معنى الجزاء ، وإنما تضيف

(١) « بغير » ليست في م .

(٢) المائدة : ١١٩/٥

(٣) م : « قولك » تحريف .

(٤) هـ : « يوم » تحريف .

الظرف إذا كان في معناها إلى الفعل ، ولا تضيفه إلى الابتداء (١) والخبر ، لأنَّ حروف الجزاء (٢) لا تقع على الابتداء والخبر ، وهذه المسألة مسطورة لسيبويه ، وهذا الاعتلال اعتلاله ، وهي (٣) منه مأخوذة (٤) ؛

قال أبو جعفر : جوابنا عن المسألة على معنى المضي ، والدليل عليه قولنا على كلام قد جرى وقولنا (٥) : كَأَنَّكَ قُلْتَ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ سَاعَةَ أَنَا فَرَحَ .

(١) م : « ولا تضيفه إلا إلى المبتدأ » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٢) م : « الجر » تحريف .

(٣) « وهي » ليست في م .

(٤) انظر الكتاب : ١١٩/٣ .

(٥) « وقولنا » ليست في م ، والظاهر أنها مقعنة هنا .

[هـ : ١٥٨] قال السخاوي في سفر السعادة :

وهذه عشر مسائل (١) سمّاها أبو نزار الملقّب بملك النحاة :
المسائل العشر المتبعت إلى الجسر ، وتحدّى بها (٢) .

المسألة الأولى

سأل عن قوله تعالى : « أَيْعِدْكُمْ أَتَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَتَّكُمْ مُخْرَجُونَ » (٣) ، فقال : « إنَّ »
« أنَّ » الأولى لم يأت لها خبر ، وسأل عن العامل في إذا ثم قال : إذا
بمعنى الوقت ، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، فإذا قلت :
تقديره (٤) : مخرجون وقت موتكم كان مُحَالًا لأنَّ الإخراج وقت
الموت لا يتصور لأنّه جمع بين ضديّين ، ثم أجاب هو [عمّا سأل] (٥) .

(١) قابلت هذه المسألة على نسختين مخطوطتين لكتاب سفر السعادة ،
الأولى منهما محفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة ، ورمزت
لها بحرف ط ، وتبدأ المسائل العشر فيها من الورقة : ١٤١ الى الورقة :
١٥٦ ، والثانية محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم : ٣١٨٥ -
جام ، ورمزت لها بحرف ع ، وتبدأ المسائل العشر من الورقة : ١٣٩
الى الورقة : ١٦٤ .

(٢) « بها » ليست في ع ، وتجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطرين
من ط . ع .

(٣) المؤمنون : ٢٣/٣٥ .

(٤) م : « تأويله » ، تحريف .

(٥) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

فقال : والجواب (١) : أمّا الأول (٢) ، فنقول : إنّ العرب قد حذفت خبر أنّ كثيراً في شعرها وكلامها ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ، لا سيما إذا دلّ على الخبر مثله ، وهنا خبر الثانية دلّ على خبر الأولى ، ونوي (٣) عاملاً في إذا ، والتقدير : أيعدكم أنكم مخرجون بعد وقت مماتكم، إلا أنّ « بعد وقت » حذفت وأريدت، ألا ترى إلى قوله تعالى : « وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَتَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ » (٤) ، و « ينفعكم » لا يعمل في ظرفين مختلفين أحدهما : حال ، والآخر : ماضٍ ، فذلك (٥) محال، ولكنّ المعنى : ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم ، وكذلك يضارع (٦) هذا (٧) قوله تعالى : « إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا » والعسر ضدّ اليسر، والضدان لا يجتمعان ، ولكنّ الأصل : إنّ مع انقضاء [د: ٢٥٥] العسر يُسرًا ، إلا أنّ المضاف حذف ، وأمّا فائدة (٨) تكرير أنّ

-
- (١) ف ، ل : « الجواب » .
(٢) « أما الأول » ليست في ل .
(٣) كذا في ط ، ع . وفي د ، ف ، ل ، م : « وقوي » تحريف . وفي هـ : « وهو » .
(٤) الزخرف : ٣٩/٤٣ .
(٥) ط ، ع : « وذلك » .
(٦) كذا في ط - ع ، هـ : وفي د وسائر النسخ : « مضارع » .
(٧) « هذا » ليست في ع .
(٨) ل : « وفائدة » وسقطت « أما » ، وفي ط ، ع : « فأما فائدة » .

فالعرب (١) تكرر الشيء في الاستفهام استبعاداً ، كما يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد : أنت تجاهد (٢) ؟ أأنت (٣) تجاهد ؟ فكذا ههنا (٤) ، قالوا : أيعدكم أنكم مخرجون (٥) أنكم مخرجون استبعاداً •

فقيس له (٢) : أمّا سؤالك الأول عن خبر أنّ وكونه لم يأت فهو (٧) سؤال منّ قطع بما (٨) حكاه ، ولم يعدّ (٩) وجهاً سواء ، وهذا قول منّ لم يتقدّم له بهذا العلم فضل دراية ، ولا وقف على ما سطره فيه أولو النقل والرواية ، إذ كان معظم النحويين [هـ : ١٥٩]

(١) د ، ف ، ل ، هـ : « والعرب » تحريف ، وفي م : « فإن العرب » وما أثبت عن ط ، ع •

(٢) « أنت تجاهد » ليست في ف •

(٣) ف ، ط ، ع : « أنت » •

(٤) ف ، ل : « هنا » •

(٥) قوله : « أيعدكم أنكم مخرجون » ليس في ف •

(٦) لعل الزاد على أبي نزار في هذه المسائل هو ابن بري ، فقد قال القفطي في ترجمته في إنباه الرواة : ١١١/٢ : « وكان قليل التصنيف لم يشتهر له شيء سوى مقدمة سماها اللباب وجواب المسائل العشر التي سأل عنها أبو نزار ملك النعجة » وانظر اللسان (كلل) والخزانة : ٩١/٣ - ٩٢ وإقليد الخزانة : ١٠٢ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٠٤/٥ •

(٧) ع : « فهذا » •

(٨) كذا في ط ، ع ، هـ • وفي د وسائر النسخ : « ما » تحريف •

قد أجمعوا على أن خبر أن في هذه المسألة ثابت غير محذوف ، فلو قلت : يُسأل عن خبر أن لم حذف في هذه الآية على قول بعض النحويين لأنيت بعذر مبين (١) وللنحويين في هذه الآية أربعة أقوال :

الأول [منها] (٢) : قول المبرد ومن تابعه [وهو] أن يجعل موضع « أنكم مخرجون » رفعاً بالابتداء « وإذا » ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة في موضع خبر أن ، فيصير التقدير :

أيعدكم أنكم (٤) إذا متم إخراجكم ، كما تقول : أيعدكم أنكم يوم الجمعة إخراجكم ، فيكون إخراجكم مرفوعاً بالابتداء ويوم الجمعة في موضع خبر أن الأولى (٥) ، وهذا مذهب بكين ظاهر لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف .

الثاني (٦) : قول الجرّمي ، أن تجعل مخرجون خبر أن الأولى ، وتكون الثانية كثررت تأكيداً لتراخي الكلام على حد قوله تعالى : « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ » (٧) ، فكرر « رأيتهم » تأكيداً

(١) ط ، ع : « يعرف » وليست الكلمة في م .

(٢) ل : « بين » .

(٣) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ ، وانظر المقتضب : ٣٥٦/٢ - ٣٥٧ وشرح الكافية : ٣٥٨/٢ .

(٤) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٥) « أنكم » ليست في ط .

(٦) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « الأول » وتجهيف .

(٧) ط ، ع : « والقول الثاني » .

(٨) يوسف : ٤/١٢ .

لترأى الكلام ، ويكون انتصاب ساجدين بـ « رأيت » الأولى ،
كأنه قال : رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر ساجدين ،
ومثل (١) قوله سبحانه : « لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا
بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا
تَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ (٢) » ، فيكون
« تَحْسِبْنَهُمْ » توكيدا لترأى الكلام ، ومن ذلك قوله (٣)
في النداء (٤) :

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

الثالث : قول أبي الحسن الأخفش ، أن تجعل « أنكم » في موضع رفع إذا على أن يكون فاعلاً به ، على حدّ قياس مذهبه في الرفع بالظرف في نحو قولك : يوم الجمعة الخروج ، فالخروج عنده مرتفع بالظرف ، كما أنه قال : يستقرّ الخروج يوم الجمعة (٥) ، ومذهب سيبويه وأصحابه أن « الخروج مرفوع (٦) بالابتداء لا غير . (هـ : ١٦٠)

(۱) هـ : « ومثله » .

(٢) آل عمران : ١٨٨/٣ .

(٣) كذا في ع ، وفي د وسائر النسخ وط : « قولهم » .

(٤) البيت بتمامه :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُوْقِعَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ غَمُورٍ ۝

وقائله جرير بن عطية الخطفي ، وهو في ديوانه : ٢١٢ وسيبويه :

١/٥٣ والخزانة : ١/٣٥٩ .

(٥) « يوم الجمعة » ليست في ع .

(٦) م : « مرتفع » .

الرابع (١) : قول سيبويه (٢) [وهو (٣)] « أَنْ تجعل » أنكم مخرجون » بدلا من « أَنْ » الأولى على حدّ قوله تعالى : « وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَ يَمُوتُ الْفَاسِقُونَ » (٤) ، فقوله : يَوْمَ يَمُوتُ بدل من قوله : يوم تقوم الساعة ، ويحتاج في هذا القول إلى حذف شيء يتم به الكلام ، لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يبدل من « أَنْ » إلا بعد تمامها وتكملتها من اسمها وخبرها ، وقد وجّه أبو علي قول سيبويه في هذه الآية على وجهين :

أحدهما : أَنْ يكون قد حذف مضافا من « أَنْ » الأولى ، تقديره : أَيْعِدْكُمْ أَنْ إخراجكم إذا متم ، فيصح حينئذ أن يبدل « أَنْ » مخرجون » من « أَنْ » (٥) الأولى لَأَنَّهَا قد تَمَّتْ ، وإِنَّمَا يحتاج (٦) إلى حذف هذا المضاف من جهة « أَنْ » « إذا » ظرف زمان ، وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث (٧) ، فإذا حملت قوله : « أَنْ » إخراجكم إذا متم » على تأويل : أَنْ (٨) إخراجكم إذا متم ، تمّ الكلام ، وصارت « إذا » خبرا لَأَنَّ على حدّ قولهم : « اللَّيْلَةُ الْهَالِكَةُ »

(١) ط ، ع : « القول الرابع » .

(٢) انظر الكتاب : ١٣٢/٣ .

(٣) زيادة عن ط ، ع وليسقت في د وسائر النسخ .

(٤) الجاثية : ٢٧/٤٥ .

(٥) « أَنْ » ليست في هـ .

(٦) ط ، ع : « احتاج » .

(٧) م : « الجثة » .

(٨) « أَنْ » ليست في م .

يريدون (١) : [الليلة (٢)] حدوث الهلال ، أو ظهوره ، ولولا ذلك لم يَجْزُ ، لأنَّ الهلال جُثَّة ، والليلة ظرف زمان ، ومثل الآية (٣) في حذف المضاف قوله عز وجل : « هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (٤) » ، لأنَّه (٥) لا بد (٦) من تقدير مضاف محذوف تقديره : هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون (٧) ، فحذف الدعاء وهو يريد .

والثاني من (٨) توجيه أبي علي لقول سيبويه : أن يكون (٩) خبر أن محذوفاً ، تقديره : أيعدكم أنكم إذا متم [مخرجون] (١٠) ، ثم حذف خبر أن لدلالة أن الثانية عليه ، على حذف قوله تعالى : « وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ » (١١) فحذف خبر المبتدأ الأول استغناءً عنه بخبر الثاني ، وعلى ذلك قول

-
- (١) كذا في هـ ، وفي د وسائر النسخ وط ، ع : « يريد » تحريف .
 - (٢) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .
 - (٣) « الآية » ليست في ع .
 - (٤) الشعراء : ٧٢/٢٦ .
 - (٥) « لأنه » ليست في ط ، ع .
 - (٦) ل : « لا بين » تحريف .
 - (٧) من « لأنه لا بد » الى « تدعون » ليس في ف .
 - (٨) ط ، ع : « في » .
 - (٩) ط ، ع : « وهو أن يكون » .
 - (١٠) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .
 - (١١) التوبة : ٦٢/٩ .

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما
عندك راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفٌ

تقديره : نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض ، إلا
أنه حذف (٢) استغناء عنه (٣) بالخبر الآخر (٤) ، وهذا الوجه وحده
هو الذي لم يُفتح عليك أيُّها المتقمص بقميص الزَّهْوِ التائه في
غِيَابَةِ (٥) السَّهْوِ الملقب (٦) بملك النحو إلا به (٧) .

(١) جاء البيت منسوباً الى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي في مجاز
القرآن : ٣٩/١ وجمهرة أشعار العرب : ٣ ومعجم الشعراء : ٥٦
والخزانة : ١٨٩/٢ وورد منسوباً الى قيس بن الخطيم في سيبويه :
٧٥/١ والدرر : ١٤٢/٢ والمقاصد للعيني : ٥٥٧/١ لكن العيني
حكى عن ابن هشام اللخمي أن صاحب البيت هو عمرو بن امرئ القيس
الأنصاري ، وقد صحح الدكتور ناصر الدين الأسد نسبة هذا البيت
بمع أبيات أخرى الى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي ، انظر ديوان
قيس بن الخطيم : ٦٣ ، وعزاه صاحب الانصاف : ٩٥ الى درهم بن
الشجري : ٢٩٦/١ ، ٣١٠/١ والمفني : ٦٨٧ والهمع : ١٠٩/٢ .

(٢) بعد ذلك في هـ : « الأول » .

(٣) « عنه » ليست في ع .

(٤) ط ، ع : « الأخير » .

(٥) ف : « غاية » .

(٦) بعدها في ع : « نفسه » .

(٧) « إلا به » ليست في هـ .

وأما قولك بعد السؤال الأول : وكذلك (١) يسأل عن العامل في « إذا » ثم [هـ : ١٦١] يثبت (٢) في جوابك أنك محذوف ، فقولك هذا مبني على ما قام في نفسك من كون خبر أن محذوفاً ، وقد يثبت أنه غير محذوف ، إلا على أحد الوجهين الموجه بهما قول سيبويه ، وإلا فهو موجود غير محذوف (٣) على المذاهب المتقدمة ، أمّا على مذهب المبرد فالعامل عنده في « إذا » الاستقرار لأَنَّها في موضع خبر المبتدأ ، وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدر (٤) في كل ظرف رفع (٥) فاعلاء ، وأمّا على (٦) مذهب الجرّمي فإنّ العامل عنده (٧) فيها مخرجون التي هي خبر أن ، على ما تقدم ذكره .

وأما قولك بعد السؤال الثاني : إن « إذا » بمعنى الوقت ، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أن المعنى يستحيل إذا جعلت (٨) العامل في « إذا » مخرجون ، لأنّه يصير التقدير : أنكم مخرجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتصور ، وإجابتك عن ذلك بتقدير حذف مضاف قبل « إذا » وهو « بعد » ، فإنك أتيت في هذا المكان بضرب من الهديان .

(١) « وكذلك » ليست في هـ .

(٢) ع « ثبت » ، وفي هـ : « تكتب » .

(٣) من « إلا على أحد » الى « محذوف » ليس في م .

(٤) ع : « المتقدم » تحريف .

(٥) هـ : « وقع » تحريف .

(٦) « على » في ط ، ع .

(٧) « عنده » ليست في ع .

(٨) ع : « أدخلت » تحريف .

أما (١) قولك : « إن » إذا « بمعنى الوقت وهو يضاف إلى
الجميل على تأويل المصدر « فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر
بصحيح ، وذلك ممتنع (٢) فيها وفي إذ (٣) وفي لما خاصة ، ألا ترى
أنه يحسن أن تقول في نحو (٤) : « آتيك يوم يقدم زيد » (٥) :
آتيك يوم قدوم زيد ، فتقدر ما بعد (٦) يوم بتقدير المصدر ؟ ولو
قلت : « آتيك إذا يقوم زيد » لم يحسن أن تقول : آتيك إذا قيام
زيد ، وكذلك [إذ] (٧) ، تقول : آتيتته إذ قام ولا تقول : آتيته
إذ قيامه ، وكذلك لما (٨) ، تقول : أكرمته لما قام (٩) ، ولا تقول :
أكرمته لما قيامه ، لأن هذه الظروف لا تضاف إلى مفرد ولا تستعمل
إلا مضافة إلى الجمل ، وأما قولك : « لأتته » (١٠) لا بد من تقدير
حذف مضاف قبل إذا وهو بعد ليصح (١١) المعنى ويسلم من الإحالة «

(١) هـ : « وأما » .

(٢) ل : « وذلك غير ممتنع » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٣) ع : « إذا » تحريف .

(٤) « في نحو » ليست في م .

(٥) « آتيك يوم يقدم زيد » ليست في ط .

(٦) هـ : « فتقدرها بعد » تحريف .

(٧) زيادة عن ط ، ع . وليست في د و سائر النسخ .

(٨) « لما » ليست في ل .

(٩) هـ : « أكرمته لما قام زيد » .

(١٠) ط ، ع ، هـ : « أنه » .

(١١) د ، ف ، ل : « لتصحح » ، وفي م : « ليصحح » ، وما أثبت عن ط ، ع ، هـ .

فهو قول يبيّن الفساد لا محالة ، وذلك أن المتقرر عند جميع النحويين أنه لا يصح أن يضاف [إلى] (١) إذا ولا إلى لك ، وذلك لتوغلها في البناء وقلة تمكنهما ، ولا يجوز (٢) على هذا (٣) أن تقول : أكرممتك بعد إذا أكرممتني ، ولا قبل إذا أكرممتني ولا بعد لك (٤) أكرممتني ، ولا يجوز (٥) ذلك في (٦) ظروف الزمان ولا غيرها [هـ : ١٦٢] ولم يسمع من ذلك شيء إلا في إذ ، والمعنى في الآية يصح على غير هذا التقدير ، إذ في مفهوم الخطاب من قوله عز وجل : « وَكُنْتُمْ بُرَابًا وَعِظَامًا » أن الإخراج ليس هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمان متراخ يقتضي الاستحالة (٧) من اللحمة والدّموية إلى الترابية ثم الإخراج بعد ذلك ، وإذا وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزم [أن يكون] (٨) وقوع الفعل في أوّل ذلك الوقت دون آخره (٩) ، مثال ذلك قولهم : إذا جاء (١٠) زيد أحسنت إليه ، ومعلوم من

(١) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

(٢) ل : « ولا يصح » ، ف هـ : « فلا يجوز » .

(٣) ع : « هذه » تحريف .

(٤) ط : « إذا » تحريف .

(٥) ع : « ولا نحو » ولعله الأصح .

(٦) ط ، ع : « من » تحريف .

(٧) « الاستحالة » ليست في ع .

(٨) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٩) « دون آخره » ليست في ل .

(١٠) م : « جاءك » .

جهة المعنى أن الإحسان لم يكن في أوّل المجيء ، وإنما كان بعده ،
وتقدير الإعراب يوجب أن وقت المجيء وقت الإحسان ، لأنّ إذا (١)
ظرف ، والعامل فيه « أحسنت » ، فيصير التقدير : أحسنت (٢)
[د : ٢٥٦] إليه وقت مجيئه ، وليس الأمر كذلك ، وسبب ذلك أنّه
لمّا تقارب الزمانان وتجاوز الحالان صارا كاتّهما وقعا في زمان واحد ،
وإنّ كان لا بدّ أن يقدر أنّ زمان (٣) الإحسان (٤) بعد زمان المجيء ،
إذ الإحسان مسبّب (٥) عن المجيء ، والسبب يتقدّم المسبّب ، ويكون
تقدير الآية على هذا : أَيْعِدْكُمْ أَتَّكُمْ مَخْرَجُونَ آخَرَ وَقْتِ
مَوْتِكُمْ وَكُوفِيكُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا ، ثم قلت بعد هذا : « وأمّا (٦) فائدة
تكرير أنّ فإنّ العرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعاداً ، كما يقول
الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد : أنت تجاهد ، أنت
تجاهد » ، وهذا قول غير محقّق ولا محرّر ، وهذه العبارة بتكرير
الاستبعاد شيء خارج عن المألوف المعتاد ، وإنّما التكرير في كلام العرب
لمعنى (٧) التأكيد ، على ذلك جاء (٨) في كتاب الله عز وجل وفي الكلام

(١) د ، م : « إذ » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .

(٢) قوله : « فيصير التقدير أحسنت » ليس في ط .

(٣) قوله : « لا بد أن يقدر أن زمان » ليس في ع .

(٤) العبارة في ل : « وإن كان لا بد أن يفيدك الزمان الاحسان » تحريف .

(٥) هـ : « سبب » تحريف .

(٦) ط ، ع : « فأما » .

(٧) « لمعنى » ليست في م .

(٨) كذا في ط ، ع . وفي د وسائر النسخ : « كما » تحريف .

الفصيح ، كقوله (١) تعالى : « إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا » (٢) ،
فكرر (٣) دَكًّا على جهة التأكيد بدلالة قوله تعالى في الأخرى :
« فَدُمُكُنَا ذُكَّةً وَاحِدَةً » (٤) ، وقوله تعالى : « فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا
يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا » (٥) وقوله تعالى : « إِنِّي رَأَيْتُ
أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي
سَاجِدِينَ » (٦) ، كرر (٧) « رَأَيْتُهُمْ » توكيداً (٨) ، وقوله تعالى (٩) :
« لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ
يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ
الْعَذَابِ » (١٠) ، وليس في شيء من ذلك (١١) استبعاداً (١٢) [هـ: ١٦٣]

(١) ط ، ع : « فَمِنْهُ قَوْلُهُ » .

(٢) الفجر : ٢١/٨٩ .

(٣) هـ : « تَكَرَّرَ » تحريف ، وقوله : « فَكَرَّرَ دَكَّا » ليس في م .

(٤) العاقبة : ١٤/٦٩ .

(٥) الشرح : ٥/٩٤ - ٦ .

(٦) يوسف : ٤/١٢ .

(٧) ل : « فَكَرَّرَ » .

(٨) « تَوَكَّيْدًا » ليست في هـ .

(٩) من « إِنِّي رَأَيْتُ » الى « تعالى » ليس في ف .

(١٠) آل عمران : ١٨٨/٣ ، وتجاوز السيوطي هنا ما يقرب من ستة أسطر

من ط ، ع .

(١١) ط ، ع : « هَذَا » .

(١٢) للمسألة تنمة في ط ، ع ، تقدر بعشرة أسطر ، تجاوزها السيوطي .

المسألة الثانية

قال أبو نزار : روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) :
 « مَنْ جَمَعَ مَالًا مِنْ نَهْلَوْشٍ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَائِرٍ » ،
 يسأل عن مادة هاتين الكلمتين وزيادتهما (٢) ومكان استعمالهما •

فأول ذلك (٣) أن تعلم أن نَهْلَوْشًا (٤) واحد قدَّر (٥) أثَّه
 جمع على نَهْلَوْشٍ ، وهو من (٦) النَهْلَوْش بمعنى الاختلاط ، قال :
 وكذلك نَهَائِرٍ هو جمع واحد نَهْبَرٍ (٧) وهو من (٨) النَهْبَر بمعنى
 القِطْع المتدارك ، والمعنى مَنْ جَمَعَ مَالًا مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِطَةٍ لَا يَعْلَمُ
 جِهَاتِ حِلِّهَا وَحَرْمَتِهَا قطع الله عليه ، قال : ظَنُّ قِيلٍ : ما سمعنا في
 الواحد نَهْبَرًا وَنَهْلَوْشًا قلنا : قد نصَّ سيبويه على أنَّ العرب تأتي

(١) ذكر الحديث في النهاية في غريب الحديث : ١٣٣/٥ - ١٣٧ ، وفي
 الفتح الكبير ضم الزيادة الى الجامع الصغير : ١٦١/٣ ، وذكره
 السخاوي في المقاصد الحسنة : ١٠٦١ •

(٢) ل : « وزيادة » تحريف •

(٣) ط ، ع : « قال : فأول » •

(٤) كذا ضبطت في ط ، ع •

(٥) كذا في ط ، ع ، وفي دوسائر النسخ : « فقدّر » •

(٦) « من » ليست في م في الموضعين •

(٧) جاء في اللسان (نهبر) : « يقال : غَشِيَتْ بِي النَّهَائِرُ أَي : حملتني
 على أمور شديدة صعبة ، وواحد النهابير نهبور ، والنهابير مقصور
 منه كَأَنَّ واحده نَهْبَرٌ » اهـ •

بمجموع لم تنطق بواحدھا (١) ، ثم قال : إنَّ قياس (٢) واحد ملامح ومحاسن مَكْمَحَة ومَحْسَنَة ، وما سمعنا بملحمة ، وكذلك قد روا (٣) أنَّ واحد أباطيل إِبْطِيل أو أَبْطُول ، وأباطيل جمع لم ينطق بواحدہ .

فأجيب بأن قيل له : أبدیتَ عوارك لمناظرک وأبرزت (٤) مقاتلك لسهام مناضلك ، إنَّ هذه اللفظة تروى على أوجه مختلفة وجميعها يرجع إلى أصل واحد وعدة أوجهها أربعة :

يُروى : مَنْ جَمَعَ مالا من مَهاوِش بالميم ، وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغة ، ويروى من تَهاوِش بالتاء وكسر الواو وقد صححوه أيضاً ، ويروى من تَهاوِش بالتاء وضم الواو (٥) ، وهو صحيح أيضاً ، ويروى من نَهاوِش بالنون وكسر الواو ، وهذه هي التي أنكرها أهل اللغة ولم يثبتوا صحتها ، والظاهر من كلامهم أنها (٦) من غلط الرواة ، وجميع ذلك على اختلاف الرواية فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهَوِش الذي هو الاختلاط ، فليس الإشكال في تَهاوِش (٧) من جهة تفسيرها كما ظننته ولا من جهة (٨) كونها

(١) انظر الكتاب : ٢٨١/٢ - ٢٨٢

(٢) « إن قياس » ليست في ط .

(٣) ط : « قدروي » تحريف .

(٤) ل : « وأبدیت » .

(٥) ط : « ويروى من بهاوش بالباء وضم الواو » تصحيف .

(٦) ط : « من كلامهم أيضاً أنه » تحريف .

(٧) ط ، ع : « ننهاوش » تصحيف .

(٨) « جهة » ليست في ط .

جميعاً لواحد لم يُنطق به ، ألا ترى أن مهكوش ونهكوش هما
 بمعنى الاختلاط ، وكلاهما جمع لم يستعمل واحده ؟ وإثنا المشكل
 في هذه اللفظة (١) هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل
 اللغة أو هي على خلاف ذلك ؟ فهذا الذي كان (٢) حقا أن تبيّنه (٣)
 وثبت صحته ، وإذا (٤) صح [ه : ١٦٤] فست حقيقة معناها
 واشتقاقها ، وبيئت (٥) هل هي جمع أو مفرد وما الزائد منها (٦)
 وما الأصل ، فأما قولك في نهابير : إنه مشتق من النهبر وهو القطع
 المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللغة ، وإنما هو مستعار من
 النهابير والنهابير وهي تلال الرمل المشرفة ، فسميت المهالك نهابير
 من ذلك ، ولذلك قال عمرو بن العاص لعثمان بن عفان رحمه الله :
 « إني ركبت بهذه الأمة [نهابير من الأمور فتب عنها] أراد (٧)
 أنك ركبت بهذه الأمة أمورا شاقة مهلكة بمنزلة من كلتهم
 ركوب التلال من الرمل ، لأن المشي في الرمل يشق على من ركب ،
 وقولك : « إن واحد النهابر نهبر وإن لم يُنطق به » ليس بصحيح ،
 بل الصحيح أن واحدها نهبرور على ما ذكره أهل اللغة ، لأنهم جعلوا

(١) م : « في كون هذه اللفظة » .

(٢) ط : « الذي قد كان » .

(٣) ط : « تثبته » .

(٤) ط ، ع : « فإذا » .

(٥) ط : « ويثبت » تصحيف ، ع : « وثبت » .

(٦) « وما الزائد منها » ليست في ف .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

التَّهَابِرُ التي هي المَهَالِكُ مستعارة من التَّهَابِرِ التي هي الرمال المشرفة وواحدها تَهَبُورٌ ، وأسأت العبارة بقولك : « لا يعرف جهات حلَّها وحرَّمتها » ، وكان الصواب أن تقول : وحرَّمتها ، لأنه يقال : حلَّ وحلال وحرَّم وحرَّام ، وأخطأت أيضاً في تنظيرك تَهَاوِش في كونها جمعاً لواحد لم يُنطق به بقولهم : ملامح وأباطيل ، وكان حقك أن تنظرها بعباديد (١) ونحوها (٢) ممَّا لم ينطق له بواحد من لفظه ولا من غير لفظه ، ألا ترى أن ملامح لها واحد مستعمل من لفظها وهو كَلْحَةٌ ، وكذلك أباطيل واحده المستعمل باطل ، وكذلك مشابه واحده المستعمل مشبَّه ، وإن كنتَ نقدّر أن واحد الجموع (٣) من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل ، إلاَّ أنَّه وإن كان الأمر على ذلك فلا بدَّ أن يقال : إنَّ هذه الآحاد لهذه الجموع وإنَّ هذه الجموع لهذه الآحاد من جهة الاستعمال ، ألا ترى أن أبا عليّ الفارسيّ قال في كتابه العضدي (٤) : « هذا باب ما بناء جمعه على غير بناء (٥) واحده المستعمل ، وذلك باطل وأباطيل وحديث وأحاديث وعروض وأعاريض » ولم يختلف أحد من العلماء في أن أعاريض

(١) القبايد والعبايد : الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ولا واحد له في

ذلك كله ولا يقع إلا في جماعة ولا يقال للواحد : عبديد - اللسان (عبد)

(٢) ط ، ع : « ونحوه » .

(٣) ل : « المجموع » تحريف .

(٤) انظر الايضاح للفارسي ، الجزء الثاني الورقة : ١٥١ ، مخطوطة

الظاهرية وهي محفوظة برقم : ٨٥١٣ عام .

(٥) د ، ف ، ل ، م : « ما » تحريف ، وما أثبت عن ط ، ع ، هـ : الايضاح

وأحاديث واحدها : عروض وحديث من جهة الاستعمال ، [كما أن قولهم : ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال] (١) ، وإن كان في التقدير كانه جمع ليلاء ، ولو [هـ : ١٦٥] قلت : إن العرب قد تأتي بجمع لم تنطق بواحد الذي يجب من جهة القياس لكنت قد سلمت في قولك من الوهم والإلباس ، ثم أسألك أولاً : ما معنى قولك في صدر مسألتك : « فأول ذلك أن تعلم أن نهوشاً واحد قد جمع على نهوش » ؟ فإثته كلام (٣) لم يستعمله من أهل الجمل والغباوة إلا من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة (٤) .

المسألة الثالثة

قال أبو نزار : روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهم قالوا : ليس الطيب إلا المسك (٥) برفع المسك ، والقياس نصبه لأنه خبر ليس ، و « ليس » لا يبطل (٦) عملها بنقض النفي ، إلا أن سيبويه والسيرافي تخبطا في هذا وما أكينا بباطل ، فأول ذلك أن سيبويه قال : لغة في ليس ، إنها لا تعمل وإثها مثل ما في لغة بني تميم ، وهذا لا يعرف ، فقد أخطأ سيبويه ، ثم قال السيرافي :

(١) ليست في د ، ف وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

(٢) د وسائر النسخ : « وأول » وما أثبت عن ط ، ع .

(٣) « كلام » ليست في ط .

(٤) للمسألة تنمة في ط ، ع ، تقدر بسة أسطر ، تجاوزها السيوطي .

(٥) انظر الكتاب : ١/١٤٧

(٦) د : « يبطلها » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .

« والصحيح أن اسمها الشأن والحديث في موضع رفع ، والطيب مبتدأ والمسك خبره » ، وقيل له : هذا باطل ، فإن (١) إلا الناقضة خبر (٢) ، إذ (٣) قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية ، واعتذر السيرافي بأن قال : « إلا أكتها على الجملة قد تقدمها بقي » ، وهذا كله متهافت ، والذي صح أن قولهم : ليس الطيب ، ليس واسمها إلا ناقضة للنفي والمسك مبتدأ وخبره محذوف وتقديره (٤) : ليس الطيب إلا المسك أفخره ، والجملة من المبتدأ (٥) والخبر في موضع النصب لأنها خبر ليس ، وفيه [د : ٢٥٧] وجه آخر وهو أن تكون إلا بمعنى غير ، وذلك وجه في إلا معروف ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلاً (٦) أو مرغوباً فيه ، أو ما شابه ذلك فاعرفه . فقليل له في الرد عليه (٧) :

أيها المتعالي المتعالم والمتعاطي المتعاطم قد نسبت سيويه
[ه : ١٦٦] والسيرافي إلى أنكهما تخطبطا [في (٨)] هذه المسألة
ولم يأتيا بطلان ، وقلت حكاية عنهما ، فأول ذلك أن سيويه قال

-
- (١) ط ، ع : « بأن » .
 - (٢) « خبر » ليست في ل .
 - (٣) د : « وقد جاءت » وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .
 - (٤) هـ : « بتقديره » .
 - (٥) من « وخبره محذوف » إلى « المبتدأ » ليس في م .
 - (٦) « مفضلاً » ليست في ف .
 - (٧) هكذا في ط ، ع وفي د وسائر النسخ : « فصل في الرد عليه » .
 - (٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

لغة في ليس : إِنْهَا لا تعمل ، وإِنْهَا مثل ما في لغة بني تميم ، وهذا لا يَعْرِف (١) ، وكان (٢) تَخْبِطُكَ فيما عنه نقلته وإليه نسبته بما أَسْقَطْتَهُ من كلامه وزدته ، وهو (٣) عين التَخْبِط الحقيقي ، والذي ذكره سيبويه على فصّه ومنقولاً عن نصه هو (٤) : « وقد زعم بعضهم أَنْ ليس تجعل كما وذلك قليل لا يكاد يَعْرِف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أشْعَرَ منه ، وليس قالها زيد » ، وقول (٥) حَمِيدُ الأَرْقَط (٦) :

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مَعْرِسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينَ

- (١) « وهذا لا يعرف » ليست في ل .
- (٢) هـ : « فكان » .
- (٣) ط ، ع : « هو » ولعله الأصح .
- (٤) انظر الكتاب : ١٤٧/١
- (٥) د ، م ، هـ : « وقال » ، الكتاب : « قال » ، وما أثبت عن ف ، ل ، ط ، ع :
- (٦) ورد اسمه في نسخ الأشباه ونسختي سفر السعادة : « حميد بن ثور » ولم أجد البيت في ديوان حميد بن ثور الهلالي ، وعزاه سيبويه : ٦٩/١ وصاحب العقد الفريد : ٣٠٢/٦ - ٣٠٣ وابن الشجري في أماليه : ٢٠٣/٢ إلى حميد الأرقط ، وذكره العيني في المقاصد : ٨٢/٢ منسوباً إلى حميد بن ثور الأرقط والصواب ابن مالك الأرقط ، والبيت بلا نسبة في المقتضب : ١٠٠/٤ وشرح المفصل : ١٠٤/٧ والأشتوني : ٢٣٩/١ والخزانة : ٥٨/٤ والمراس : المكان الذي ينزله المسافر آخر الليل ، والنواة : عَجَمَةُ الثمر والجمع : ثَوَى وَثَوَى وَثَوَى .

وقول (١) هشام (٢) :

هِيَ الشِّقَاءُ لِدَاكِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا
وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

والوجه (٣) والحد (٤) فيه أن تحمله على (٥) أن في ليس
إضماراً ، وهذا مبتدأ كقوله : إِنَّهُ لَمَعَهُ اللَّهُ ذَاهِبَةٌ ، إِلَّا أَنَّهُمْ
زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، وَمَا كَانَ
الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ » إِلَى هَذَا انْتَهَى كَلَامُ سَيُوبِيه ، فَأَحَلَّتْ عِبَارَتُهُ
عَنِ الصَّوَابِ (٦) فَقُلْتُ : قَالَ سَيُوبِيه : لَعْنَةُ فِي لَيْسَ إِنَّهَا لَا تَعْمَلُ ،
فَبَدَأَتْ بِنَكْرَةٍ فِي اللَّفْظِ لَمْ (٧) تَأْتِ لَهَا بِخَيْرٍ ، وَزِدَتْ فِي كَلَامِهِ (٨)
أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَيُوبِيه ذَلِكَ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَذْكُرَهُ ،
لَآ تَه (٩) لَمْ يَقْطَعْ بِكُونِهَا غَيْرَ عَامِلَةٍ ، ثُمَّ قُلْتُ عَنْهُ : وَإِنَّهَا مِثْلُ مَا فِي
لَعْنَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، فَزِدْتُ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ ، وَكَيْفَ يَجْعَلُهَا مِثْلَ مَا التَّمِيمِيَّةُ الَّتِي
قَدْ حَصَلَ الْقَطْعُ بِإِبْطَالِ عَمَلِهَا ، وَهُوَ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ : وَالْوَجْهَ أَنَّ

(١) ط ، ع ، الكتاب : « وقال » .

(٢) تقد البيت ص : ٤٤

(٣) الكتاب : « هذا كله مسموع من العرب ، والوجه ... » .

(٤) هـ : « الحد » تحريف .

(٥) هـ : « أن كله على » تحريف .

(٦) بعدما في ط ، ع : « بتعريفك وتعريفك » .

(٧) هـ : « ولم » .

(٨) ل : « كلامها » تحريف .

(٩) هـ : « لا » .

يكون فيها إضمار الشأن ؟ ثم قلت عنه أيضاً : وهذا لا يعرف ، فأسقطت يكاد ، وإسقاطها يتناقض الكلام ، لأنَّ سيويه قد ثبت عنده معرفة هذا ، وهو قولهم : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، بدليل قوله (١) : إنه يجوز أن يكون عليه قولهم : ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه ، وصَحَّ ذلك بما حكاه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : ليس في الأرض حجازيٌّ إِلَّا وهو ينصب [هـ : ١٦٧] ولا تسميُّ إِلَّا وهو يرفع ، وساق المجلس السابق بين أبي عمرو وعيسى ابن عمر (٢) ، ثم قال : فقد ثبت من هذه الحكاية أنَّ قولهم : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ [بالرفع (٣)] معروف في كلام العرب ، فلا يصح إذا أنَّ يكون كلام سيويه إِلَّا بزيادة يكاد (٤) ، وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيويه بزعمك : ثم قال السيرافي : والصحيح أنَّ اسمها شأن (٥) وحديث (٦) في موضع رفع ، والطَّيِّب مبتدأ والمسك خبره ، وقيل له : هذا باطل فإنَّ « إِلَّا » الناقضة خبر إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية ، واعتذر السيرافي بأن قال : إِلَّا أنَّها على الجملة قد تقدَّما نفي ، فإذا بك فيما حكيتك عن

(١) « قوله » ليست في ط .

(٢) ساق السخاوي هنا المجلس الذي دار بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى ابن عمر ، وتقدم المجلس سابقاً .

(٣) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٤) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سبعة أسطر من ط ، ع .

(٥) م : « الشأن » .

(٦) هـ : « والحديث » .

السيرافي أيضاً (١) قد مسخت ما نسخت وغيّرت ما عنه عبّرت ، وذلك أنّ نصّ كلام السيرافي في هذه المسألة هو ذا : « وقد احتجوا (٢) بشيء آخر هو (٣) أقوى من الأوّل ، وهو قول بعض العرب : ليس الطيّب إلاّ المسك ، قالوا : ولو (٤) كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ونحن لا نقول : الطيب إلاّ المسك ، وليس الأمر كما ظنّوا ، لأنّ الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد (٥) وقع عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ما زيد أبوه قائم ، فقد قيت قيام أبيه ، كما لو قلت : ما زيد قائم ، فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيد أبوه إلاّ قائم ، كأنك قلت : ما أبو زيد قائم » ، هذا كلام السيرافي رحمه الله ، فأمّا توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك ، وهو أن تجعل الطيّب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره : ليس على الطيب إلاّ المسك أفخره أو على (٦) أن تكون « إلاّ » بمعنى غير ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فشيء لم يسبقك إليه أحد ، ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر ، وهو تقديرك الاسم (٧) مبتدأ وخذف خبره ، وهو أفخره

(١) من « بأن قال » إلى « أيضاً » ليس في م .

(٢) بعدما في ط ، ع : « له » .

(٣) هـ : « وهو » .

(٤) ط ، ع : « فلو » .

(٥) ط : « وقد » .

(٦) ف : « وعلى » تعريف .

(٧) « الاسم » ليست في ط .

مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه ، وتقديرك في الوجه الآخر **إِلَّا** بمعنى غير تشير بها (١) إلى **أَنَّهَا** وما بعدها صفة للطَّيِّب على حدِّ قوله عز وجل : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ (٢) » أي : غير الله ، وجعلك الخبر محذوفاً وهو مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فيكون المعنى عندك : **أَنَّ** الطَّيِّب لا يرغب الناس فيه ، وإثما يرغبون في المسك ، **لَأَنَّ** هذا [هـ : ١٦٨] تقدير قولك : ليس الطيب غير المسك مرغوباً فيه ، وعلى **أَنَّ** سبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التوقف عمّا أجازوه من **أَنَّ** الوجه أن يكون في ليس إضمار ولا يكون حذفاً ، فقال بعد أن قدم الوجه في قوله (٣) :

..... وليس منها شفاء الداء مبذول

وقولهم : ليس خلق الله أشعر منه : **إِلَّا** **أَنَّ** زعموا **أَنَّ** بعضهم قال : ليس الطيب **إِلَّا** المسك ، وما كان الطيب **إِلَّا** المسك ، ووجه توقفه عن (٤) أن يحمل ليس في لغتهم على ضمير الشأن والقصة **أَنَّ** وجدهم يرفعون المسك في ليس وينصبونه في كان ، فيقولون : ما كان الطيب **إِلَّا** المسك ، فلو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً ، فكونهم يختصون (٥) الرفع بليس دون

(١) « بها » ليست في م ، ط ، ع .

(٢) الأنبياء : ٢٢/٢١

(٣) تقدم البيت فيما سبق .

(٤) د : « على » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .

(٥) ف ، ل : « يخفضون » تحريف ، وفي م : « يخفضون » .

كان حتى لا يوجد منهم مَنْ يرفع (١) المسك في كان ولا ينصب (٢) في ليس دليل على أن ليس ههنا حرف لا عمل لها ، وبهذا يبطل قولك : إنه لو كان على إضمار أفخره في الوجه الأول أو (٣) إضمار مرغوباً فيه أو مفضلاً في الوجه الثاني لوجب مثل (٤) ذلك في كان ، فيقال : ما كان الطيب إلا المسك ، على تقدير : إلا المسك أفخره ، أو على تقدير : غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ، ولو وجهت أيها المتعسف هذه المسألة على (٥) ما وجهه النحويون لأرحت واسترحت ، وهو أن تجعل الطيب اسم ليس وإلا المسك بدلاً منه ، والخبر محذوف ، وتقديره ليس في الدنيا الطيب إلا المسك ، وعلى ذلك حصلوا قول الشاعر (٦) :

لَهْمِي عَلَيْكَ لِلْهَقَّةِ مِنْ خَائِفٍ
يَبْنِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ

- (١) ط ، ع : « لا يوجد أحد منهم يرفع » .
(٢) هـ : « ينصبه » .
(٣) ل : « إذ » تحريف .
(٤) « مثل » ليست في ط .
(٥) هـ : « بما وجهه » .
(٦) هو حارثة بن بدر كما في شعراء أمويون : ٣٤٧/٢ وأمالى المرتضى : ٣٨٧/١ ، واكتفى المرزوقي بنسبته إلى التميمي في شرح الحماسة : ٩٥٠ ، وورد البيت منسوباً إلى الشمردل الليثي في الحماسة البصرية : ٢٣٠/١ والمقاصد للعيني : ١٠٣/٢ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٠٠/٢ . وذكره البغدادي في الخزائن : ١٤٦/١ بلا نسبة واكتفى

يريد : حين ليس في الدنيا مجبر ، وقد أجاز أبو علي أن تكون اللام في الطيب زائدة على حَدِّ زيادتها في قولهم : ادْخُلُوا الْاَوَّلَ فَالْاَوَّلَ ، فيصير التقدير : ليس طيب إلا المسك ، على تأويل ليس في الوجود طيب إلا المسك ، أي أن كل طيب غير المسك فليس بطيب على طريق المبالغة في وصف المسك ، وبالجملَة فإنّ هذا القول الذي ذهب إليه النحويون لا يصح بما حكاه سيويّه من قولهم : وما كان الطيب إلا المسك على ما قدمت ذكره ، وليس ذلك لغتين ، فيقال : إنّ « ليس الطيّبُ إلا المسك » لغة قوم ، و « ما كان الطيب إلا المسك » لغة قوم آخرين ، بل القوم (١) الذين يقولون : ليس الطيب إلا المسك ، فيرفعون ، هم القائلون : ما كان [هـ : ١٦٩] الطيب إلا المسك ، فينصبون على ما حكاه سيويّه ، وبهذا السبب توقف عن حمل ليس في لغتهم على أنّ فيها إضماراً ، وهذه اللغة ليست هي المشهورة ، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب (٢) إبطال الأصول (٣) .

← بأن قال : « في قول الحماسي » ، ونسبه صاحب الدرر : ٨٥/١ إلى التميمي الحماسي والبيت بلانسية في ديوان المعاني : ١٧٤/٢ والمغني : ٧٠٠ والأشموني : ٢٥٦/١ والهمع : ١١٦/١ ، وروي في الأشموني وشرح التصريح والمقاصد والدرر والخزانة بلفظ : « حين لات مجبر »

(١) « القوم » ليست في ف .

(٢) هـ : « موجب » .

(٣) للمسألة تنمة في ط . ع تقدر بثلاثين سطراً تجاوزها السيوطي .

المسألة الرابعة

قال أبو نزار : قال الله عز وجل : « وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً (١) » ، وقد ذكر في نصب كلاله أشياء كلثها فاسدة ، وخُكِّلَ [د : ٢٥٨] ابن قتيبة غاية التخليط ، والذي يقال : إنَّ الكلاله قد فسَّرت بتركة ليس فيها ولد ، لا جرم (٢) أنَّ الإعراب ينطبق على هذا ، فإنَّ المعتاد أنَّ الإنسان إنما يَدَّأب ليرك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموتُ ولا ولد له ظهر تبعه ، فقوله : يورث يقدر بعده كالا (٣) ، فإنَّ كلَّ قد جاء بمعنى تعب ، والمعنى (٤) يورث (٥) في حال ظهور تبعه وكلاله ، وكلال مصدر كلَّ ، وقد قال سيبويه : إنَّ تاء التأنيث تدخل على المصدر المجردة وذوات الزوائد دخولا مطرداً ، فهي تدل على المرة الواحدة ، فنَصَّب (٦) كلاله لأخته مصدر منقلب عن حال ، وما أكثر ذلك في كلامهم ، ومنه : أرَّسَكها العيراك فقال الرادُّ عليه :

يا هذا غلِطْتَ أوْلاً في التلاوة بإسقاط الواو من قوله عز وجل : « وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً » ثم قلت : إنَّ العلماء قد (٧) ذكروا في نصب كلاله أشياء جميعها عندك فاسدة ، وإنَّ

(١) النساء : ١٢/٤ والآية في ط ، ع : « إِنْ كَانَ يورث . . » .

(٢) هـ : « ولا جرم » .

(٣) ع : « يورث بعد كونه كالا كلاله » تحريف .

(٤) ع : « فالمعنى » .

(٥) من « يقدر بعده » إلى « يورث » ليس في ط .

(٦) هـ : « وينصب » .

(٧) « قد » ليست في ط ، ع .

تخليط (١) ابن قتيبة فيها على تخليطهم (٢) زائد ، وسأبئين صحة أقوال العلماء فيها ، وأن الفساد إنما جاء من قلقة فهمك لمعانيها (٣) :

وَمَنْ يَكُ ذَا قَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ
يَجِدُ مَرًّا بِهِ الْمَاءَ الزَّلَالَا

اعلم أن الكلالة فيما نحن بصدده هي في (٤) الأصل مصدر قولك : كل الميث يكل (٥) كلاله فهو كل ، وذلك إذا لم يرثه والد ولا ولد ، وكذلك أيضاً يقال : رجل (٦) كل إذا لم يكن له والد ولا ولد ، فهذا أصل الكلالة ، أعني كونها حدة لا عينا ، ثم يوقعونها على العين ولا يريدون بها الحدث ، كما يفعلون ذلك بغيرها [هـ : ١٧٠] من المصادر ، فيقولون : هذا رجل كلاله أي : كل (٧) ، كما يقولون : عدل أي : عادل ، وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قول الله عز وجل :

« وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُشْرِكُ كِلَالَةً » ، فجعلوا الكلالة اسم المورث ، ولم يريدوا أنها بمعنى الحدث ، فيكون نصب كلاله على هذا من وجهين :

- (١) كذا في ف وفي د وسائر النسخ وط ، ع : « تخليط » .
- (٢) كذا في ف وفي د وسائر النسخ وط ، ع : « تخبيطهم » .
- (٣) البيت لأبي الطيب المتنبي ، وهو في ديوانه : ٢٣٠ وشرح مشكل شعر المتنبي : ١٤٠ ، وهذا مثل يضرب لمن يجد الماء الزلال مرًا من مرارة فمه
- (٤) « في » ليست في ط .
- (٥) هـ : « ويكل » .
- (٦) هـ : « هو رجل » .
- (٧) « كل » ليست في ع .

أحدهما : أن يكون خيراً كان .

والثاني : أن يكون حالاً من الضمير في « يثورت » على أن تقدير (١) كان هي التامة ، فيكون التقدير فيه : وإن وقع أو حضر رجل يورث [وهو (٢)] كلاله أي : كل .

وعلى هذين الوجهين أعني في نصب الكلاله ذهب أبو الحسن الأخصس ، وأجاز (٣) غيره أن تكون الكلاله في الآية على بابها ، أعني أن تكون اسماً للحديث دون العين ، فيكون انتصابها أيضاً من وجهين :

أحدهما : أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالاً ، نحو : جاء زيد ركضاً (٤) ، والعامل فيه يورث على حكيمة ما تقدم ، و كلاله ههنا مصدر في موضع الحال كما كان في (٥) قولهم : هو ابن عمي دينة .

والوجه الآخر : أن يكون انتصاب كلاله في الآية انتصاب المصادر التي تقع أحوالاً ، ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره : يورث وراثته (٦) كلاله ، وعلى ذلك قولهم : ورثته كلاله ، وقول الفرزدق (٧) :

(١) كذا في د ، وفي سائر النسخ وط ، ع : « تقدر » .

(٢) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٣) هـ : « واختار » .

(٤) ف : « راكضاً » تحريف .

(٥) « في » ليست في ط ، ع .

(٦) ف : « وارثه » تحريف .

(٧) ديوانه : ٨٥٢ والكامل : ٣/٤٠٢ . واللسان (كلال) .

وَرِثْتُم قَنَاةَ الدِّينِ لَا عَنْ كَلَالَةٍ

عَنْ ابْنَيْ مَنَافٍ عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

أي : ورثتموها عن قرب واستحقاق ، فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في نصب الكلاله لا شبهة فيها ولا [إنكار (١)] على مستعملها .

وقد أجاز قوم من أهل اللغة أن تكون الكلاله اسماً للوارث وهو شاذ [والحجّة فيه ما روي عن الحسن أنّه قرأ (٢) : وإن كان رجلاً يورث ويورث كلاله (٣)] فإن (٤) صحّ [هذا الوجه (٥)] جاز [أن يكون (٦)] انتصابها على ما انتصب (٧) عليه أولاً ، وهو أن تكون خبر كان أو حالاً من الضمير في يورث إذا جعلت كان تامة ، إلا أنّه لا بدّ من تقدير حذف مضاف تقديره : وإن كان الميت ذا كلاله ، وهذا كله واضح بّين بعيد من التخليط والإشكال (٨) ، والكلام الذي هو جدير بالنبد والرفض هو قولك :

-
- (١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .
(٢) قال ابن جني في المحتسب : ١٨٢/١ « ومن ذلك قراءة الحسن : يورث كلاله ويورث أيضاً كالمقروء به في السبعة » وانظر البحر المحيط : ١٨٩/٣ .
(٣) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .
(٤) ط ، ع : « وإذا » .
(٥) زيادة عن ط ، ع ، هـ وليست في د وسائر النسخ .
(٦) هـ : « انتصب » تحريف .
(٧) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطر من ط ، ع .

« إن » [ه : ١٧١] الكلالة [قد (١)] فست بتركة ليس فيها ولد ، وإن المعتاد أن الإنسان إنما يكدّ أب ليرك لولده بعد وفاته ، فإذا حضره (٢) الموت ولا ولد له ظهر تعب » ، ثم ذكرت بعد ذلك أنّها من المصادر المنصوبة على الحال ، فنقضت كلامك وأوجبت على سامعك كلامك ، وذلك أنّك زعمت أنّ الكلالة قد فسرت بتركة الميت ، وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسماً للوارث دون الموروث ، فتكون على هذا (٣) اسماً للشخص دون الحدث ، ثم قلت : إنها من المصادر المنصوبة على الحال ، وإذا كانت مصدراً فهي اسم للحدث ، فهذا تناقض بين ، وقلت : إن الكلالة مشتقة من كل إذا تعب وإن التقدير : يورث ذا كلالة ، فغلطت ووهمت وفي مهامه الجهالة همت ، ولو كانت الكلالة مصدر كل إذا تعب لكان اسم الفاعل منها (٤) كالا أو كليلا ، ولجاز (٥) في المصدر أن يقال : كلالاً وكتلولاً ، والمعروف عند أهل اللغة إنما هو كل ، لأنه يقال : رجل كل لا ولده ولا والد ، وقد كل يكمل (٦) كلالاً ، فلمّا ألزموا المصدر بالكلالة (٧) واسم الفاعل [بالكل] علم أنّ الكلالة ليست مصدراً لكل إذ تعب .

(١) ليست في د ، ف ل وأثبتها عن م ، ه ، ط ، ع .

(٢) ط ، ع : « حضر » .

(٣) « اسماً للوارث دون الموروث فتكون على هذا » ليست في ع .

(٤) كذا في ط ، ع ، ه وفي د وسائر النسخ : « فيها » تحريف .

(٥) ل . « وكان » تحريف .

(٦) ه : « عمل » تحريف .

(٧) كذا في ط ، ع وفي د وسائر النسخ : « الكلالة » .

(٨) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : « إِنَّ الْمَعْتَادَ فِي الْإِنْسَانِ أَكْثَرُ » (١) [إِنَّمَا] (٢)
يَدْعُو أَبَ لِيَتْرَكَ لَوْلَدِهِ ، فَإِذَا حَضَرَ (٣) الْمَوْتَ وَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ظَهَرَ تَعْبُهُ ،
فَهُوَ بِحَمْدِ اللَّهِ كَلَامٌ غَيْرُ مُحْصَلٍّ ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ إِذَا كَانَ إِنَّمَا يَتَعَبُ
لَوْلَدِهِ فَيَنْبَغِي إِذَا وَرِثَ كِلَالَةً أَنْ لَا (٤) يَكُونَ لَهُ تَعَبٌ إِذَا لَا وَلَدَ
لَهُ (٥) ، وَأَمَّا قَوْلُكَ : إِنَّ سَبْيِيهِ قَالَ : إِنْ تَاءَ التَّائِيثُ تَدْخُلُ عَلَى
الْمَصَادِرِ الْمَجْرُودَةِ (٦) وَذَوَاتِ الزِّيَادَةِ دُخُولًا مُطَرِّدًا ، فَبِهِ تَدُلُّ عَلَى
الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ ، فَهَذَا مِنْكَ (٧) غَلَطٌ فَاضِحٌ ، وَطَرِيقٌ وَهْمٌ فِيهِ يَبِينُ
وَاضِحٌ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ بَيَّنْتَ (٨) أَنَّ الْكِلَالََةَ مُصْدَرٌ كَكُلٍّ إِذَا تَعَبَ ،
ثُمَّ وَقَعَ فِي تَهْسُكَ أَكْثَرُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصْدَرٌ كَكُلٍّ إِلَّا
الْكِلَالََةُ (٩) فَقُلْتُ : لَا يَنْكَرُ دُخُولُ الْهَاءِ لِأَنَّ سَبْيِيهِ قَدْ أَجَازَ
دُخُولَهَا عَلَى الْمَصَادِرِ فَغَلِطْتَ فِي ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ فِي بَابِ الْمَصَادِرِ الثَّلَاثِيَةِ إِنَّمَا يَأْبَاهَا
الْفَعْلَةُ كضَرْبَتْهُ ضَرْبَةً (١٠) ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَطَرُودُ فِيهَا ، وَأَنَّ

(١) د ، ف ، ل : « ان » تعريف ، وما أثبت عن ط ، ع هـ - وليست في م -

(٢) زيادة عن م ، هـ ، ط ، ع وليست في د ، ف ، ل -

(٣) ط ، ع ، هـ : « حضر » -

(٤) « لا » ليست في هـ -

(٥) تجاوز السيوطي هنا من المسألة في ط ، ع ما يقرب من ستة أسطر -

(٦) ل : « المجرورة » تعريف -

(٧) ع : « مثل » تعريف -

(٨) ع : « تثبت » تصحيف -

(٩) ط ، ع : « الكلام » تعريف -

(١٠) بعد ما في ط ، ع : « وقتلته قتلة » -

المصدر الذي هو الجنس يختلف الى أوزان مختلفة ، ألا ترى أنك تقول : قعدتُ قَعُوداً وجلستُ جُلُوساً ؟ ولا يجوز (١) [هـ : ١٧٢] غير ذلك ، لا تقول : جلست جُلُوسة ولا قعدت قَعُودة ، ولو كانت الكلالة يراد بها المرة الواحدة لم يجوز هنا إلا الكَلَّة .

والوجه الثاني من غلطك هو جهلك بكون الكَلالة جنساً لا واحداً من جنس (٢) يراد بها المرة ، وذلك قول الأعشى (٣) :

فَكَلَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ
وَلَا مِنْ حَقَى حَسَى تَزُورَ مُحَمَّداً

ألا ترى أن الكَلالة هنا بمعنى الكلال ، وليس يراد بها المرة الواحدة ؟

وأما قولك : إن كلاله (٤) مصدر منقلب عن حال فكلّام يبيِّن الاضطراب مبني على غير الصواب ، إذ المصدر إذا صار حالاً فإثباته يقال : انقلب إليها لا انقلب عنها ، لأنه منتقل عن انتصابه على أنه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنه حال .

المسألة الخامسة

قال أبو زرار : قال سيويه : لو بَنَيْتَ مِنْ شَوَى مِثْلِ عَصْفُورٍ لَقَلْتَ : شَوَوِي ، ووجه مذهبه أن الأصل شَوَوِي

(١) ط ، ع : « لا يجوز » .

(٢) ط : « لا واحد له من جنس » تعريف .

(٣) ديوانه : ١٣٥ وجمهرة أشعار العرب : ٨٤ وشرح المفصل : ١٠٠/١٠ - ١٠٢ ومعاهد التنصيص : ٢٠١/١ والخزانة : ٨٦/١ .

(٤) هـ : « الكلاله » .

لا خلاف فيه ، فهو يقلب الياء الأولى واواً كما يفعل في رحي ، فأثـه
 رَحَوِيٌّ ، ثم يفتح الواو قبلها ، وما قبلها (١) واواً إلا معتماً
 كسرهما كما في التَّسَبُّب ، فلمَّا فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها
 ياء (٢) ، وهذا لا يليق بصنعة (٣) البناء ، ولا يجوز أن يتظاهر بهذا
 من له صنعة تامة وقوة في علم (٤) التصريف ، والذي ذكره سيوريه
 لا يشهد له أصل ولا يناسب الصنعة ، وإنما هو تحكُّم منه ، والصحيح
 أن يقال : إن الأصل شَوِيْثُوِيٌّ ، ويجب أن يمضي القياس في
 قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون (٥) ،
 فصار إلى شَيْثِيٍّ ، فاخترلت حركة (٦) الياء الثانية وهي الضمة ، ثم
 حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الياء الأخرى لأثـه بقي ساكنان
 أيضاً ، فبقي شَيِّ ، فقلبت (٧) الضمة التي على الشين إلى الكسرة
 [د : ٢٥٩] فصار إلى شَيِّ ، كما فعلوا في بَيْض جمع أبيض ، وإثـما
 هو بَيْضٌ بضم الباء ، ثم كسرت الباء المجاورة للياء ، فإن قيل (٨) :
 فقد أجمعت بالكلمة بهذه الحذوف [هـ : ١٧٣] قلت : العرب تمضي
 القياس وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمة ، وشواهد ذلك كثيرة .

(١) هـ : « قبلها » تحريف .

(٢) « ياء » ليست في ف .

(٣) ع : « بصيغة » تصحيف .

(٤) ع : « تعليم » .

(٥) هـ : « بالكون » تحريف .

(٦) هـ : « فاخترلت له حركة » .

(٧) ع : « فصارت » .

(٨) هـ : « قلت » .

قال الرادّ عليه :

يا هذا لقد خُضت بحراً لستَ من خوّاضه ، وركبت جامحاً
لست من رُؤّاضه ، إِيّاكَ قلت (١) هذه المسألة عن سيويه فخرّفت
وخرّفت (٢) ، وأحكمتَ إذ عليه بخطائك أملت وأنا أنصتُ كلام
سيويه ، ثم أظهر بعد ذلك فساد ما ذهب إليه ، وأوجّه هذه
المسألة على الوجه الصحيح المطرّد الجاري على طريق كلام العرب
بمشيئة الله وعونه •

أمّا نصّ كلام سيويه فيها فهو (٣) : «وتقول في فععلول
من شوّيت وطوّيت : شوّويّ وطوّويّ ، وإِنّما حدّثها
وقد قلبوا الواوين طيّيّ وشيّيّ ، ولكك كرهت الياءات كما
كرهتها في حييّ حين أضفت إلى حيّة فقلت : حيّويّ » •
وهذا كلام قد جمع مع (٤) الاختصار البيان ، فاستغنى (٥) عمّا
أوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان (٦) •

(١) هـ : « نقلت » •

(٢) ط ، ع : « فخرّفت وجرّفت » ، قال في اللسان (جرف) : « رجلٌ
مجلوف وهو الذي لا يكسب خيراً » وقال أيضاً (جزف) : « الجزف :
أخذ الشيء مجازفة وجرّافاً فارسيّ معرّب » •

(٣) الكتاب : ٤٠٨ / ٤ •

(٤) ع : « من » تحريف •

(٥) ط ، ع : « واستغنى » •

(٦) « من الهذيان » ليست في ل •

وأما قولك : « والصحيح في هذا شؤيثوئي » ويجب أن
يَمْضَى (١) في القياس في قلب الواوين ياءين ، فتصير « شِيثِي »
ثم تختزل حركة الياء الثانية وهي الضمة ، ثم تحذف لالتقاء الساكنين ،
ثم تحذف الياء الأخرى لالتقاء الساكنين (٢) ، فتصير إلى شِيَّ ، ثم
ثم تكسر الشين فتصير إلى شِيَّ ، كما فعلوا في بيض « فأثك صرفت
في (٣) هذا التصريف عن وجه الصواب ، وأتيت فيه بما لا يَصْدُر
مثله عن ذوي الأبواب ، ما خلا قولك : إن الواوين قلبتا ياءين
لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، وهو قول سيويه الذي
بدأنا به ، ألم تعلم أنه تقرر عند جميع النحويين أن كل اسم
كانت فيه ياء أو واو وسكن ما قبلها (٤) أن حركتها (٥) لا تختزل
لأنها كانت أم (٦) عينا ؟ فمثال اللام قولنا : طَبِيٌّ ودَلُو
وكرسي (٧) وعدو ، ومثال العين : أَبَيْت (٨) وأَعْيَسَ (٩)

(١) كذا في ط ، ع ، م . وفي د ، ف ، ل ، هـ « يجيء » تحريف .

(٢) بعدما في ع : « فيه » .

(٣) « في » ليست في هـ .

(٤) د ، ف ، هـ : « قبلهما » ، وما أثبت عن ل ، م ، ط ، ع .

(٥) هـ : « حركتهما » تحريف .

(٦) ط ، ع ، هـ : « أو » .

(٧) قال ابن جني في المنصف : ١٢٢/٢ « قالوا الأولى من مغزوة وعثو
ساكنة بمنزلة الزاي من عزو ، كما أن الياء في كرسي وصبي
ساكنة بمنزلة الباء من طبي » .

(٨) كذا وردت في د وسائر النسخ وط ، ع . ولعلها : « أبين » .

(٩) رجل أعين أي : واسع العين .

وَأَدَوْنَ (١) وَأَسْوَقَ (٢) وَأَعْيِنَةَ (٣) وَأَخْوَنَةَ (٤) وَمَخِيْطَ (٥) وَمِقْتَوْلَ (٦) ، وربما نقلوا حركة الياء [هـ : ١٧٤] أو الواو إلى الساكن الذي قبلها (٧) ، إذا كان يقبل (٨) الحركة ، وذلك مثل مَعِيْشَةٍ وَمَشْوَرَةٍ ، ولهذا (٩) قياس يذكر في التصريف ، فيعلم بهذا فساد قولك : إنَّ حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً ، وقد تقرّر أنّه إذا سكّن ما قبل الياء والواو في هذا النحو صَحَّحْنَا (١٠) ،

(١) هـ ، ط ، ع : « وأدور » تحريف ، قال صاحب اللسان (دون) : « وقال ابن جني في شبيء دون ، ذكره في كتابه الموسوم بالمعرب ، وكذلك أقلّ الأمرين وأدَوْنَهُمَا ، فاستعمل منه أفعل وهذا بعيد لأنه ليس له فعل فتكون هذه الصيغة مبنية منه ، وإنما تصاغ هذه الصيغة من الأفعال كقولك : أَوْضَعَ مِنْهُ وَأَرَفَعَ مِنْهُ » اهـ . وانظر سيبويه : ١٠٠/٤

(٢) الْأَسْوَقَ : الطويل عظم الساق .

(٣) قوله : أَعْيِنَةَ جمع العِيَان ، والعِيَان : حَلَلَقَةٌ عَلَى طَرَفِ اللَّوْثَةِ وَالسَّلْبِ وَالدُّجْرَيْنِ .

(٤) الْخَوَانُ بِالْكَسْرِ : الَّذِي يُؤْكَلُ عَلَيْهِ ، وَثَلَاثَةُ أَخْوَنَةٍ وَالْكَثِيرُ خَوْنٌ .

(٥) الْمَخِيْطُ : مَا خِيْطَ بِهِ .

(٦) الْمَقْوَلُ : اللَّسَانُ .

(٧) هـ : « قبلهما » .

(٨) ط : « ثَقِيلٌ » تحريف .

(٩) هـ : « وهذا » .

(١٠) كَذَا فِي ط ، ع . وَفِي دَوَسَائِرِ النَّسَخِ : « فَتَحْنَا » تحريف .

وإنما (١) تختزل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل : القاضي ، فإنَّ الياء تكون ساكنة في الرفع والجبر لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها ، ولو سكن ما قبلها (٢) لصَحَّتْ (٣) ، وكذلك الواو أيضاً تختزل حركتها إذا انضم (٤) ، ما قبلها في مثل يغزو ، والأصل فيها أن تكون متحركة [بالضم (٥)] إلاَّ أنَّه كره ذلك فيها لثقل الضمة عليها مع تحرُّك ما قبلها ، وإذا ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف المجعفة الملبسة التي يمنعها جميع النحاة ، ثم قلت : « العرب (٦) تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم حروف (٧) الكلمة » فليس هذا القول بصحيح على الإطلاق ، إنما ذلك في مثل الأمر من وَعَى وَوَشَى ، فإنَّه يرجع إلى حرف واحد من قبَلْ أَنْ فعل الأمر من كل فعل (٨) معتل اللام لا بدَّ من حذف لامه ، وكل واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل : يعد ويزن فلا بدَّ من حذفها ، فالضرورة (٩) قادت إلى ذلك مع زوال اللَّبَسِ ، وأما مثل : قاتل

(١) ط : « وإن لم » تحريف .

(٢) « ولو سكن ما قبلها » ليست في ف .

(٣) كذا في ط ، ع . وفي د وسائر النسخ : « لفتحت » تحريف .

(٤) كذا في ط ، ع . وفي د وسائر النسخ : « إذ لا يضم » تحريف .

(٥) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .

(٦) ط : « إن العرب » .

(٧) « حروف » ليست في ف .

(٨) « من كل فعل » ليست في م .

(٩) ف : « الضرورة » .

وبايع وما يجري (١) مجراه فليست (٢) فيه ضرورة موجبة
للحذف كوجوبه (٣) في الأمر من وَعَى وَوَشَى •

ثم قال الرادّ عليه : اعلموا أنّ معرفة هذه المسألة إنما تصح
بعد معرفة النسب إلى حيّة ، فإذا عُرِف كيف ينسب إليها عُرِف
كيف (٤) يبنى من « شوى » مثل عَصْفُور ، وذلك أنّ قياس
التَّسَبُّب إلى حيّة يوجب أنّ يقال فيها على الأصل : حَيَّيٌّ ، فتدخل
ياء النسبة المشدّدة على ياء حيّة المشدّدة (٥) ، فيجتمع أربع ياءات ،
إلا أنّ العرب كرهت اجتماع الياءات ، ففتحوا الياء الأولى الساكنة
لتنقلب الياء الثانية (٦) ألفاً لكونها قد تحركت واشتتح ما قبلها ، فإذا
صارت ألفاً على هذه الصورة وهي [هـ : ١٧٥] حَيَّايٌّ وجب قلب
الألف واواً لأنّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، والألف
لا تقبل الحركة ، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف
يقبل الحركة وهو الواو ، كما فعلوا ذلك في رَحَى وعَصَا حين قالوا :
رَحَوِيَّ وَعَصَوِيَّ ، وإنما (٧) لم يقلبوها ياء كراهة اجتماع ثلاث
ياءات ، فقد صار الأصل في حَيَوِيٍّ : [حَيَّيٍّ (٨)] وحَيَّايٍّ

(١) ط : « جرى » •

(٢) هـ : « فليس » •

(٣) ط ، ع : « كوجوبها » •

(٤) « كيف » في ع •

(٥) قوله : « على ياء حية المشدّدة » ليس في ط •

(٦) ف : « الساكنة » تعريف •

(٧) ط : « وإذا » تعريف •

(٨) زيادة عن ط ، ع • وليست في د وسائر النسخ •

ثم حَيَوِيَّ ، فهذا هو الأصل المطَّرد الجاري في كلام العرب ، وعلى هذا يصح (١) لكم كيف يُبنى من شويت (٢) مثل عُصْفُور ، وذلك أَنَّ حقه إذا جاء على الأصل : شَوَيْتُوِي ، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، فيصير « شَيِّي » مثل قولك : حَيَّ وحيِّي قد وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة ثم قلب الياء الثانية ألفاً ثم قلبها واواً بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حَيَوِيَّ ، وكذلك في قولهم : شي فتحو الياء الأولى الساكنة ، فلمَّا تحرَّكت عادت إلى أصلها أن تكون واواً لأنَّها عين الكلمة من شوى ، وإنَّما قلبت ياء لسكونها ، فقلت : شَوَيْي (٣) ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (٤) شَوَاي ، ثم وجب قلب الألف واواً لمُشابهة الياء المشدَّدة التي بعد الألف (٥) المشدَّدة التي للتَّسَبُّب ، فلمَّا كانت ياء النسبة تقلب الألف التي قبلها واواً في مثل : رَحَوِيَّ إذا نسب (٦) إلى رحي فكذلك تقلب هذه الياء المشدَّدة الألف واواً وإنَّ لم تكن للنسب لأنَّها صورتها

-
- (١) د ، ف ، ل : « لا يصح » تحريف . وما أثبت عن م ، ه ، ط ، ع .
 (٢) « شويت » ليست في ع .
 (٣) جاءت في د وسائر النسخ وط ، ع : « شوي » تحريف . وما أثبت هو الصواب .
 (٤) ط ، ع : « فصارت » .
 (٥) ط : « بالياء » .
 (٦) ط ، ع : « نسبت » .

في مثل هذا الموضع (١) ، فلذلك قلت (٢) : شَوَوِيَّ ، والأصل : شَيَّيَّ ثم شَوَوِيَّ ثم شَوَايَّ ثم شَوَوِيَّ على مساق (٣) الأمر في النسب إلى حَيَّة ، فهذا عليه جميع فضلاء النحاة ، ولم نعلم أَنَّ أحدًا منهم تَعَدَّاه إلى سواه •

المسألة السادسة

قال أبو نزار : قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة ، وذلك كثير في القرآن العزيز : « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي (٤) » بمعنى (٥) : لطف بي ، وكذا قوله : « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا (٦) » ، فَإِنَّ ابن السَّرَّاج حمله على المعنى ، لِأَنَّ مَنْ بَطَرَ فَقَدْ كَرِهَ ، والمعنى : كرهت معيشتها ، وهذا أكثر من أن [هـ : ١٧٦] يحصى ، وعليه قول المتنبي (٧) :

لَوْ اسْتَطَعْتُ رَكِبْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ

إلى سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بُعْرَافَا

قالوا : معناه لو استطعت جعلت الناس بُعْرَافًا فركبتهم إليه ،

(١) د ، ف ، ل : « الوضع » • وما أثبت عن م ، ه ، ط ، ع •

(٢) كذا في ط ، ع • وفي دوسائر النسخ : « قلب » تصحيف •

(٣) ل : « سياق » •

(٤) يوسف : ١٢/١٠٠ ، والآية في ط : « لقد أحسن بي » •

(٥) « بمعنى » ليست في ل •

(٦) القصص : ٥٨/٢٨ •

(٧) ديوانه : ١٦٨ •

لأنَّ في « ركبت » ما يؤدي معنى « جعلت » وليس في « جعلت »
معنى « ركبت » •

ف قيل (١) في جوابه : غَيَّرَ لفظ التلاوة ونقلت معنى الكلمة
عمَّا وضعت له ، أمَّا لفظ التلاوة فهو : « وقد أحسن بي » ، وأما
نقل الكلمة فهو تأولك « أحسن بي » على « لطف بي » ، وإِنَّمَا
حملك على ذلك أَنَّكَ وجدت « أحسن » تَعَدَّى (٢) يَأِي في مثل
قول القائل : قد أحسنت إليه ، ولا تقول : قد (٣) أحسنت به ،
وَجَهَلْتُ أَنَّ الفعل قد يتعدَّى بعدَّة من حروف الجر على مقدار
المعنى المراد من وقوع الفعل ، لأنَّ هذه المعاني كامنَةٌ (٤) في الفعل ،
وإنَّمَا يثيرها ويظهرها حروف الجر ، وذلك أَنَّكَ إِذَا قلت : خرجت ،
فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت (٥) : خرجت من الدار فإنَّ أردت
أن تبين أَنَّ خروجك مقارن لاستعلانك قلت : خرجت على الدابة ،
فإنَّ أردت المجاوزة للمكان قلت : خرجت عن الدار ، وإنَّ أردت
الصحبة قلت : خرجت [د : ٢٦٠] بسلاحي ، وعلى ذلك قال
المتنبي (٦) :

-
- (١) ف ، ل : « فصل » •
(٢) ط ، ع ، هـ : « يتعدَّى » •
(٣) « قد » ليست في ف ، ل ، م ، ط ، ع •
(٤) هـ : « كائنة » •
(٥) قوله : « خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت » ليس في ع •
(٦) ديوانه : ٣٩٧ ومعاهد التنصيص : ٩٢/٣ والخزانة : ٦٧٣/٣ ،
والاقتطاع : ما أقطعه من البلاد ، والطَّرْف : الفرس •

أَسِيرٌ إِلَى إِقْطَاعِهِ فِي ثِيَابِهِ عَلَى طَرَفِهِ مِنْ دَارِهِ بِحُسَامِهِ

فقد وَضَحَ بهذا أَنَّهُ ليس يلزم في كل فعل أَن لا يتعدى
إِلَّا بحرف واحد ، أَلَا تَرَى أَنَّ « مررت » المشهور فيه أَنه (١)
يتعدى بالباء ، نحو : مررت به ، وقد يتعدى إِلَى وعلى ، فتقول :
مررت إِلَيْهِ ومررت عَلَيْهِ ، وكذلك قوله سبحانه : « وقد أحسن بي » ،
وذلك أَنَّ الباء قد جاءت متصلة بحسَن وأحسن (٢) ، فتقول :
حسَن به ظَنِّي ، ثم تنقله بالهمزة : أحسنت به الظن ، وكذلك في
الإساءة ، فيكون التقدير في الآية : وقد أحسن الصنع بي ، ثم حذف
المفعول لدلالة المعنى عليه ، وحذف المفعول في العربية كثير ، من ذلك
قوله تعالى : « وَأَمْثَرُ بِالْمَعْرُوفِ وَاثَهُ عَنِ الْمُنْكَرِ (٣) » ،
يريد : وأمر الناس بالمعروف واثههم عن المنكر ، وكذا قوله تعالى :
« رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ (٤) » أي : يحيي الموتى ويميت
الأحياء ، فيصير المعنى في قوله تعالى (٥) : [هـ : ١٧٧] « أحسن بي »
أي : أوقع جميل صنعه بي ، وإذا عَدَيْتَهُ إِلَى يصير المعنى فيه الإيصال ،
كَأَنَّهُ (٦) قال : أَوْصَلَ إِحْسَانَهُ إِلَيَّ ، والمعنى متقارب ، وإن كان

(١) هـ : « ان » .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « بحسن أو حسن » تحريف وما أثبت عن ط ، ع ، هـ .

(٣) لقمان : ١٧/٣١ .

(٤) البقرة : ٢٥٨/٢ .

(٥) أقحمت بعدها في هـ كلمة « الذي » .

(٦) هـ : « فإنه » تحريف .

تقدير كل واحد منهما غير تقدير الآخر ، فليس ينبغي أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله ، كقوله تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ (١) » ، والشائع في الكلام : يخالفوه أمره (٢) ، فحمل على معنى : يخرجون عن أمره ، لأن المخالفة خروج عن الطاعة ، وكذا قوله تعالى : « وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ (٣) » ، والشائع في الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى أنصتوا (٤) .

قال : وأما قولك في بيت أبي الطيب : « إِنَّكَ عَلَى مَعْنَى « جَعَلْتَ » فَيَصِيرُ « رَكِبْتَ » قَدْ تَعَدَّى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ » ، فهو غلط منك ، وإنما غلطك في ذلك أنك رأيت بُعْرَاءَ اسماً جامداً لا يصح نصبه على الحال ، وإنما يُنصب على الحال عندك ما كان مشتقاً من فعل كضاحك ومسرع ، وهذا وهم منك ، وهبَ آتَا سَلَّمْنَا لك هذا التوجيه الذي وجهت به بيته هذا ، فكيف تصنع في بيته الآخر (٥) :

بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ

وَفَاحَتْ عَنبَرًا وَرَكَتْ غَزَالًا

-
- (١) النور : ٦٣/٢٤ .
(٢) قوله : « والشائع في الكلام يخالفون أمره » ليس في ل .
(٣) الأعراف : ٢٠٤/٧ .
(٤) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سبعة أسطر من ط ، ع .
(٥) بعدها في هـ : « وهو قوله » ، والبيت في ديوان المتنبي : ١٢٩ وأمالى المرتضى : ١٢٩/٢ وأمالى ابن الشجري : ٢٧٤/٢ ومعاهد التنصيص : ٨٣/٢ والخزانة : ٥٣٧/١ والخوط : القضيبي وجمعه خيطان .

أترك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات ، وتتصيد في كل فعل (١) من هذه الأفعال معنى يصير به متعدياً إلى مفعول به ؟ وكيف تصنع في قولهم : بعثُ الشاءَ شاةً بدرهم ، وبيّنت له حسابه باباً باباً ، وكلّمته فاه إلى في ؟ فهذه الأسماء الجامدة كلها عند النحويين أحوال ، ويكون تقديره قوله : بدت قمرأ : مضيئة كالقمر ، ومالت خُطوطُ بان : متشّية ، وفاحت عنبراً أي : طيّبة النشّير كالعنبر ، ورت غزالاً أي : مليحة النظر (٢) كالغزال ، وممّا يدلّك على أنّها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت جملة ، كقولك : بدت وهي قمر ، ومالت وهي خُطوطُ بانٍ ، وكذلك بيّنت له حسابه باباً باباً ، المعنى : مبوّباً مفصّلاً ، وبعث الشاءَ شاةً بدرهم ، أي : مُسَعَّراً (٣) ، ويكون قول أبي الطيب على ذلك : ركبت الناس بعراً بمعنى مركوبين لي وحاملين (٤) ، وممّا يدلّ على أنّ بُعْراً [في بيت أبي الطيب (٥)] حال لا مفعول ثانٍ للجعل كونه يجوز إسقاطه [هـ : ١٧٨] ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه (٦) ، ألا ترى أنّه لو قال : ركبت الناس كلهم إلى سعيد لم يحتج إلى زيادة ، ولو قال : جعلت الناس

(١) « فعل » ليست في ع .

(٢) ط ، ع : « المنظر » تحريف .

(٣) د ، ف ، ل ، م : « سطر » تحريف . وما أثبت عن ط ، ع ، هـ .

(٥) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من ستة أسطر من ط ، ع .

(٤) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .

(٦) قوله : « ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه » ليس في ط .

كلّهم إلى سعيد (١) وسكت لم يتمّ الكلام ؟ وهذا مما يشهد (٢)
بفساد ما ذهبت إليه ، وأيضاً فإنّ الركوب لم يجرى في كلام العرب
بمعنى الجعل كما جاء الترك في مثل الشاعر (٣) :

وَتَرَكْتَنَا لَحْماً عَلَى وَضَمِّ

لَوْ كُنْتَ تَسْتَبْقِي عَلَى اللَّحْمِ

فعدت « تركت » لك حمله على معنى « جعلت » ، فأما
الركوب بمعنى الجعل فليس بموجود في شيء من كلام العرب .

المسألة السابعة (٤)

قال أبو نزار : وهذه المسألة سئلت عنها بغزوة (٥) لك دخلتها ،
فبيّنت مشكلتها للجماعة وأوضحتها ، وذلك أني سئلت عن قول
الراجز (٦) :

وَقَوْلُ الْإِلَادَةِ فَلَادَهُ

- (١) من « لم يحتج » إلى « سعيد » ليس في ع .
- (٢) ل : « لا يشهد » تحريف .
- (٣) هو الحارث بن وعلّة الذّهلي ، والبيت مع أبيات أخرى في شرح
الحماسة للمرزوقي : ٢٠٦ والوضم : كل شيء يوضع عليه اللحم .
- (٤) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة : ٩٢/٣ .
- (٥) انظر معجم البلدان ٧٩٨/٣ .
- (٦) هو رؤبة بن العجاج ، والبيت في ديوانه : ١٦٦ ومجاز القرآن : ١٠٦/١
وشرح المفصل : ٨١/٤ ، وقوله : دم يفتح الدال وكسرهما فارسية
معناها الضرب ، استعملها العرب في كلامهم ، وأصله أن الموتور يلقي
واتره فلا يتعرض له فيقال له : إلهه فلاده ، أي إنك إن لم تضربه

←

فذكرت أن هذه من باب كلمات فابت عن الفعل فعملت عمله ،
وبعضها في الأمر وبعضها في الخبر ، نحو : صه ومه ، وبكته
زبدًا ، وهيهات بمعنى بُعد ، و « ده » في كلام العرب بمعنى صح
أو يصح ، ألا ترى أن قومًا جاؤوا إلى سطح الكاهن وخبؤوا
له خبيثة (١) فسألوه فلم يصرح فقالوا : لادهم ، أي لا يصح
ما قلت ، فقال لهم : « إلا دهم فلا دهم ، حبة برّ في إحليل
مُهر » فأصاب ، فكأنه قال : إلا يصح فلا يصح أبدًا ، لكنني
أقول في المستقبل ما تشهد له الصحة (٢) ، وكان (٣) كما قال ، إلا
أن التنوين الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التنوين
الداخل على رجل وفرس ، ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير (٤) .

قال الرادّ عليه : قولك : « دهم اسم من أسماء الفعل » ليس
بصحيح (٥) على مذهب الجماعة ومن له حذق بهذه الصناعة ،
والصحيح في هذه الكلمة أنّها اسم فاعل (٦) من دهّي يدّهني
فهو دهم وداه ، والمصدر منه الدّهاء (٧) والدّهّي فيكون المراد

← الآن فإنك لا تضربه أبدًا ، ثم اتسعوا فيه فضربوه مثلاً في كل شيء
لا يقدم عليه الرجل وقد حان حينه .

(١) هـ : « خبأ » . خبأ الشيء يخبؤه خبأ : ستره .

(٢) هـ : « للصحة » تحريف .

(٣) م : « وكأنه » تحريف . وفي الخزانة : « فكان » .

(٤) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطرين من ط ، ع .

(٥) هـ : « يصح » .

(٦) ط ، ع ، الخزانة : « الفاعل » .

(٧) ل : « الدهي » تحريف . جاء في اللسان (دها) : « الدّهو' الدّهاء : العقل

[هـ : ١٧٩] بَدَمَ أَتَتْهُ فَطِنٌ ، لَأَنَّ الدَّهَاءَ الْفِطْنَةُ وَجُودَةُ
الرَّأْيِ (١) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : : إِلَّا أَكُنْ دَهِيًّا أَي : فَطِنًا فَلَا آدَهِي
أَبْدًا ، هَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ أَمْجَرَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِثْلًا إِلَى أَنْ صَارَتْ يُعْبَّرُ
بِهَا عَنْ كُلِّ فَعْلٍ تَقْتَضِيهِ الْفُرْصَةُ فِي فَعْلِهِ ، مِثَال (٢) ذَلِكَ أَنَّ يَقُولُ
الْإِنْسَانُ لِصَاحِبِهِ وَقَدْ أَمَكَّنْتَ (٣) الْفُرْصَةَ فِي طَلْبِ ثَأْرِ : إِلَّا دَمِ فَلَادَمِ
أَي تَطْلُبْ ثَأْرَكَ الْآنَ فَلَا تَطْلُبْهُ (٤) أَبْدًا ، وَهَذَا الرَّجْزُ لِرُؤْيَا ، وَقَبْلَهُ (٥) :

فَالْيَوْمَ قَدْ تَهْنَهَيْ تَهْنَهِي
وَأَوَّلُ حِلْمٍ لَيْسَ بِالنَّسْفَةِ
وَقَوْلُ إِلَّا دَمِ فَلَادَمِ

وَمَعْنَاهُ : إِلَّا تَقْلَحِ الْيَوْمَ فَمَتَى تَقْلَحِ ؟ أَي : إِلَّا تَنْتَهَ (٦)
[الْيَوْمَ (٧)] فَلَا تَنْتَهِي أَبْدًا ، فَهَذَا مَعْنَى دَمِ فِي هَذَا (٨) الْمَثَلِ •

← وَقَدْ دَهِيَ فُلَانٌ يَدَيْهِ وَيَدَهُ دَهَاءً وَدَهِيًّا فَهُوَ دَاهٍ مِنْ قَوْمٍ
دَاهَاةٍ • • • وَدَهِيَ دَهِيًّا فَهُوَ دَمٌ مِنْ قَوْمٍ دَهِينٍ •

- (١) الْغِرَانَةُ : « الْذَهْنُ » •
- (٢) الْغِرَانَةُ : « مِثْلُ » •
- (٣) هـ : « أَمَكَّنْتَهُ » •
- (٤) هـ : « تَطْلُبُ » •
- (٥) دِيْوَانُ رُؤْيَا : ١٦٦ ، وَتَهْنَهُ : كَفٌّ وَزَجْرٌ ، الْأَوَّلُ : الرَّجُوعُ ، آلُ
النَّشِيءِ يَرْزُولُ أَوَّلًا وَمَا لًا : رَجَعَ •
- (٦) هـ : « إِلَّا تَقْلَحْ تَنْتَهَ » زِيَادَةُ مَقْعَمَةٍ •
- (٧) زِيَادَةُ عَنْ ط ، ع وَلَيْسَتْ فِي دَوَائِرِ النُّسْخِ •
- (٨) « هَذَا » لَيْسَتْ فِي ع •

وأما إعرابه فإنه في موضع نصب على خبر كان المحذوفة ،
تقديره : **إلا** أكن دهيّا فلا أدهى [أبداً] (١) ، وظير ذلك من
كلام العرب : مررت برجلٍ صالحٍ **إلا** صالحاً فطالح ، تقديره :
إلا يكنّ صالحاً فهو طالح (٢) ، وإثما أسكن الياء وكان من حقها
أن تكون منصوبة من قبل أن الأمثال تنزل منزلة المنظوم ،
وهذه الياء حسن إسكانها في الشعر (٣) ، كقوله (٤) :

يا دارَ هِنْدٍ عَقَّتْ **إلا** أَثافيها
.....

فقد ثبت بهذا أن « دَهٍ » اسم فاعل لا اسم فعل (٥) ، وهي
معربة لا مبنية ، وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التكرير ، ويدلّك
على أنّها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعة بعد حرف الشرط (٦) ،
ألا ترى أنّه لا يحسن **إلا** صهٍ فلا صهٍ **وإلا** مهٍ فلا مهٍ **وإلا**

- (١) زيادة عن ط وليست في دوسائر النسخ وع .
- (٢) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطر من ط ، ع .
- (٣) بعد ذلك في ط ، ع : « وهو عندهم من الضرورات المستحسنة » .
- (٤) عجز البيت : « بين الطّويّ فصّاراتٍ فوادِها » ، وقائله هو الحطيئة .
والبيت في ديوانه : ٢٠١ ونسبة سيبويه : ٣٠٦/٣ الى بعض السعديين ،
وورد بلا نسبة في المنصف : ١٨٤/٢ والخصائص : ٣٠٧/١ ، ٢٩١/٢
والمحتسب : ٣٤٣/٢ وأمالى ابن الشجري : ٢٩٦/١ وشرح الفصل :
١٠٢/١٠ وشواهد الشافية : ٤١٠ . وجاء بعد البيت في ط ، ع :
« وكقول الآخر : كفى بالتّاي من أسماء كاف » .
- (٥) ط ، ع : « لا اسما للفعل » و « لا اسم فعل » ليست في ل .
- (٦) الخزانة : « ويدل على انها ليست من أسماء الأفعال أنها لاتقع بعد
حرف الشرط » .

هيهات فلا هيهات (١) •

المسألة الثامنة

قال أبو نزار : أنشدني (٢) شيخي الفصيح للأعشى (٣) :

أَكْسَ طِمْلًا مِنْ جَدِيلَةٍ مَشَتْ

خَفَوفًا بَنُوهُ بِالسَّمَارِ غَيْلٌ

فسأل عن غَيْلٍ ، فقلت : قد جاء مادتها (٤) سَاعِدٌ غَيْلٌ
للمتلى ، ألا ترى إلى قوله (٥) : [هـ : ١٨٠] •

بَيْضَاءُ ذَاتُ سَاعِدَيْنِ غَيْلَيْنِ • • • • •

والسَّمَار : اللبن ، كما قاله يقول : إِنَّ بني هذا الصائد امتلأوا
من شرب اللبن ، إِلَّا أَنْ الرَّاجِزَ (٦) بناه على فِعَالٍ ، فقدر غَيْلًا
على زنة حمار وكتاب ثم جمعه على غَيْلٍ كما قالوا : حُمِرَ وَكُتِبَ ،

(١) للمسألة تنمة في ط ، ع تقدر بثمانية أسطر تجاوزها السيوطي •

(٢) ط ، ع : « أنشدنا » •

(٣) لم أجد البيت في كتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس
الأعشى والأعشى الآخرين ، ولا في ديوان الأعشى ميمون بن قيس ، والطَّمْلُ :
اللص ويطلق على الفقير ، وجديلة : اسم قبيلة ، والسَّمَار : اللبن
الممدوق بالماء ، وإبل وبقر غَيْلٍ بضمين كثيرة أو سمان •

(٤) ط ، ع ، هـ : « مادتها » تصحيف •

(٥) صدر البيت : « إكعاب مائلة في المعطفين » وأنشده صاحب التاج
(غيل) ونسبه إلى منظور بن مرثد الأسدي وورد بلا نسبة في المخصص :
١٦٨/١ واللسان والصحاح (غيل) •

(٦) ط ، ع : « الواحد » • وفي م : « إلا أن هذا الراجز » •

فإن قيل (١) : فما سمعنا غيالا قيل : قد أسلفنا أن العرب تنطق
بجمع لم يأت واحده ، فهي تقدّر وإن لم يسمع .

وأجيب بأن قيل (٢) له : قد أتعبت الأسماع بلبغطيك وغلطك ،
وأزعجت الطباع بخطائك وسقطك يا هذا ، إن تفسيرك للغيث (٣)
بأنهم الذين امتلأوا من شرب (٤) اللبن قياساً على الغيث وهو الساعد
المتلئ شيء لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة ، وإنما ذهبوا إلى أن
الغيث هو (٥) أن ترضع المرأة ولدها [د : ٢٦١] وهي حامل ،
واسم ذلك اللبن أيضاً الغيث ، ولم يقل أحد منهم : إن الغيث هو
الامتلاء من شرب اللبن ، وإنما فسّرت لفظة الغيث في بيت الأعشى
على غير هذا ، وهو (٦) :

إني لعمر السدي خطت مناسمها
تخددي وسيق إليه الباقر الغيث

-
- (١) « فإن قيل » ليست في ط .
 - (٢) هـ : « يقال » .
 - (٣) جاء بعدها في هـ « بضم الفاء والياء » زيادة مقحمة .
 - (٤) « شرب » ليست في ط .
 - (٥) ط ، ع ، ل : « هي » تحريف .
 - (٦) البيت في ديوانه : ٦٣ والمعاني الكبير : ٦٥٩ والشعر والشعراء : ٢٦٥
وأما ثعلب : ٥٠٨ والتنبيهات : ٨٠ وشرح السبع الطوال : ١٤٨
والتصنيف والتحريف : ٢١٤ والمتنصف : ٤٦/٣ والمزهر : ٣٥٨/٢
والخزانة : ١٣٣/٤ ، وروي بلفظ : « وسيق إليه الباقر العث » في
المعاني الكبير والشعر والشعراء والمزهر ، وقد اختلفت رواياته

على وجهين : أحدهما : أنَّها الكثيرة من قولهم : غَيْلٌ أي : كثير ، وقيل : الغَيْلُ ههنا السَّمان من قولهم : ساعد غَيْلٌ أي : سمين ، والغَيْلُ بمعنى الكثير هو المراد في البيت الأول ، لأنَّه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الأولاد ، وأنَّهم ليس لهم غذاء إلاَّ السَّمَّار ، وهو اللبن الرقيق ، وأما قولك : إنَّ غَيْلاً جمع غِيال واحد لم ينطق به فمن أفحش (١) غَلَطَاتِكَ وأفصح سَقَطَاتِكَ ، بل هو جمع غَيْلٍ ، والغَيْلُ : الماء الكثير وجمعه غيل ، وظهيره سَقَفٌ وسَقَفٌ ، وكذلك الغَيْلُ السَّمان واحدها غَيْلٌ أيضاً ، وإنما غلطك في ذلك أنَّ الغالب في (٢) فَعَلٌ أن يكون جمعاً لفِعَالٍ أو فَعْعَالٍ ، مثل حِمَارٍ وحُمُرٍ وقَذَالٍ وقَذُلٍ ، فقضيت أنَّ غَيْلاً جمع غِيال ، وأمّا تفسيرك السَّمَّار بأنَّه اللبن على الإطلاق فغلط يجوز على مثلك من أهل التحريف (٣) ، وإنما صوابه أن تقول :

اختلافاً شديداً حتى إن ابن قتيبة قال في الشعر والشعراء : ٢٦٥ في ترجمة الأعشى : « ولم تختلف الرواة في ألفاظ بيت اختلافها في بيت له وهو : إني لعمر ٠٠ البيت » .

وذكر العسكري في التصحيف والتحريف عشر روايات للبيت ، وقوله : خَطَّ بالخاء المعجمة : شَقَّ التراب وحطَّ بالحاء : اعتمد على أحد شقيه وخدى البعير والفرس يَخْدِي خَدْيًا وخَدْيَانًا : أسرع وزَجَّ بقوائمه ، والباقر : جماعة البقر .

(١) ل : « فهو من أفحش » .

(٢) هـ : « على » .

(٣) ل : « التحريف » .

السَّمَار : اللبن الرقيق أو اللبن المخلوط بالماء لأن [ه : ١٨١]
تسمير اللبن هو خلطه بالماء ، فَإِنْ أَكْثَر فِيهِ الْمَاءُ سَمَّوْهُ الْمُضَيِّحُ (٤) ،
وتفسير البيت على وجه الصواب أَنَّهُ يَصِفُ حِمَارَ وَحْشٍ أَوْ ثَوْرَ
وَحْشٍ أَوْ نَسِ طِمْلًا أَيْ : صَائِدًا ، وَالطَّمْلُ : الذَّبُّ شَبَّهَ بِهِ (٢) ،
يقول : هذا الثور الوحشي آنس صائداً له عائلة وأطفال ليس لهم غذاء إلا
اللبن المخلوط بالماء ، فهو لذلك أشدُّ الناس اجتهداً في أَنْ يَنَالَ
صيد هذا الثور الوحشي ، لِيُشْبِعَ بِهِ عِيَالَهُ وَأَوْلَادَهُ .

المسألة التاسعة (٣)

قال أبو نزار : وسئلت في بغداد عن قول الشاعر (٤) :

غَيْرُ مَا سَوْفَ عَلَى زَمَنِ
يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فَلَمْ يَتَّعَرَفْ وَجْهَ رَفْعِ (٥) غَيْرَ ، وَأَوَّلَ مَنْ أَخْطَأَ فِيهِ شَيْخُنَا
الْفَصِيحِيُّ فَعَرَفْتَهُ (٦) ذَلِكَ ، وَالَّذِي ثَبَتَ الرَّأْيَ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَعْنَى :
لَا يُؤَسَفُ عَلَى زَمَنِ ، فَغَيْرُ مَرْفُوعِ (٧) بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَقَدْ تَمَّ الْكَلَامُ

(١) بعدها في ط ، ع : « وعليه قول الشاعر :

فبات ابن سماخ يفسخ عجوه ولم يستقنا غير السمار المضيق » .

(٢) بعدها في ط ، ع : « والطمل أيضاً اللص » .

(٣) انظر شرح أبيات مغني اللبيب : ٤/٤ .

(٤) تقدم البيت فيما سبق .

(٥) « رفع » ليست في م ، ه .

(٦) ه : « فعير فيه » تعريف .

(٧) ه : « فعير فيه مرفوع » .

وحصول الفائدة مسدّد الخبر ، ولا خبر في اللفظ ، كما قالوا : أقائم أخواك (١) ، والمعنى : أيقوم أخواك (٢) ، فقائم مبتدأ ، وسدّد تمام الكلام مسدّد الخبر ولا خبر في اللفظ .

ف قيل له : عَجِبْنَا (٣) أَنْ أخطأت مرة بالصواب ، وجريت في [توجيه (٤)] هذه المسألة على سَنَنِ الإعراب .

المسألة العاشرة

قال أبو نزار : تقول العرب : جئت من عنده ، لَأَنَّ مَنْ قَضَى وَطَرًا من شخص فقد صار المعنى عنده غير مهمّ في ظره ، لَأَنَّ الذي انقضى قد خرج عن حدّ الاهتمام به ، وبقي اختصاص الشخص بالموضع المختص بَمَنْ كان الغرض متعلقًا به ، فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصه ، فقلت : من عنده ، فأمكنّا إذا كان الإنسان قد اعتزم أمرًا يريد من شخص فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يَهْمُهُ ، وإنما المهم ذكر الإنسان الذي حاجتك عنده ، فالحكمة (هـ) تقتضي أن تقول : إليه ولم يجر إلى عنده ، هذه حكمة العرب ، فأمكنّا سبويه فقال : استغنوا بإليه عن « عنده » كما استغنوا بمثل وشبهه عن ك (٦) .

فقال الرادّ عليه : [هـ : ١٨٢]

- (١) ف ، ل ، هـ : « أخوك » .
- (٢) ط ، ع ، هـ : « قد عجبنا » .
- (٣) ليست في د ، م وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .
- (٤) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « فالحكم » .
- (٥) بعد ذلك في هـ : « ابتداء » .

يا هذا كانت إصابتك في مسألتك آتفاً فكلتة اغتفلتها ، وجميع ما وجهت به (١) في مسألتك هذه خارج عن الأصل المنقول ، ولم يذهب إليه أحد من ذوي العقول ، وذلك أنّ الذي ذهب إليه المحصّلون من أهل هذه الصناعة هو أنّ (٢) الظروف التي ليست بمتسكنة مثل : عند ولدن ومع وقبل وبعد (٣) حكمها أنّ لا يدخل عليها شيء من حروف الجر لعدم تمكنها وقلة استعمالها استعمال الأسماء ، وإنما أجازوا دخول من عليها تأكيداً لمعناها وتقوية له ، ولما لم يجز في شيء منها أن يكون انتهاءً إلاّ بذكر إلى (٤) لم يجز دخولها عليه تأكيداً لمعناه (٥) ، كما كان ذلك في من ، وقد قدمت أنّ حكم هذه الظروف أنّ لا يدخل عليها شيء البتة من حروف الجر للزومها الظرفية وقلة (٦) تصرّفها ، ولولا قوة الدلالة فيها على الابتداء وقوة من على سائر حروف الجر بكونها ابتداء لكل غاية لما جاز دخول من عليها ، ألا ترى أنّه قد (٧) جاء في كلامهم كون « من » يتراد بها الابتداء والانتها في مثل : رأيت الهلال من خلكل السحاب ، فخلكل السحاب هو ابتداء الرؤية ومنتهاها ، فهذا

(١) « به » « ان » ليستا في ط .

(٢) « وبعد » ليست في ف .

(٣) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي دوسائر النسخ : « اذا » تحريف .

(٤) هـ : « لمعناها » تحريف .

(٥) ل : « وقوة » تحريف .

(٦) « قد » ليست في ط .

(٧) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي دوسائر النسخ « ما » .

مما (١) يدل على قوة من وضعت إلى ، فذلك أجازوا : من عنده ومن معه ومن لانه ومن قبله ومن بعده ولم يجيزوا إلى عنده وإلى قبله وإلى بعده ، فهذه خمسة الظروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارة سوى من ، وسبب ذلك ما تقدم ذكره .

وأما قولك : « إن سبب ذلك هو أن من قضى وطراً إلى آخره (٢) فهذان المبرسمين (٣) ودعوى المتحكّمين ، وذلك أنّه لو كان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول : رجعت إلى داره ، فينبغي على هذا أن يكون الصواب : رجعت إليه وعدت إليه ، فيكون (٤) قول من قال : رجعت إلى داره وعدت إلى منزله ، لا يصح كما لا يصح « إلى عنده » (٥) ، لأنّ المهم إنّما هو الشخص دون محكّه ، وإذا امتنع ذلك مع عنده فكذلك يمتنع مع البيت والمنزل وغيرهما ، وأمّا قولك : « إنّ المكان القريب من ذلك الشخص لا يهتمّه » فإنّ هذا الكلام يقتضى [منه (٦)] أنّه إذا بعُد مكانه [هـ : ١٨٣]

(١) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « ما » .

(٢) لغص السخاوي هنا كلام أبي نزار في أول المسألة ، وتجاوز السيوطي ذلك .

(٣) د ، م : « المترسمين » تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع . والمبرسم : المصاب بمرض البرسام وهو حمى تصيب الانسان ، قال في اللسان (برسم) : « وكأنه مغرب وبر : هو الصدر ، وسام : من أسماء الموت » .

(٤) ط ، ع : « ويكون » .

(٥) ط ، ع : « رجعت الى عنده » .

(٦) زيادة عن ع وليست في د وسائر النسخ وط .

منه احتيج إلى ذكره فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك لأنه إنما جاز إسقاطه لقرب المكان الذي فيه الشخص ، واستغنى (١) عن ذكره لقربه ، فيلزمه أن لا يسقطه عند بعده ، ولو قدرنا أن جميع ما ذكرته من جواز دخول من على عند وامتناع دخول إلى عليها صحيح لوجب عليك أن تستأفف جواباً آخر عن امتناع دخول إلى على قبل وبعد ومع ولدن وجواز دخول من عليها ، وليس في جميع ما ذكرته جواب (٢) عن ذلك ، وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدّمناه فافهم ذلك . انتهت المسائل العشر (٣) .

قال السخاوي في سفر السعادة : من أبيات المعاني المشكلة الإعراب ، قال : ولسنا نعني بأبيات المعاني (٤) ما لم يعلم [ما (٥)] فيه من الغريب ، وإنما يعنون بأبيات المعاني ما أشكل ظاهره وكان باطنه مخالفاً لظاهره ، وإن لم يكن فيه غريب ، أو كان غريبه معلوماً ، قوله (٦) :

وَمِنْ قَبْلُ آمَتَا وَقَدْ كَانَ قَوِّمُنَا
يُصَلُّونَ لِلْأَوَّانِ قَبْلُ مُحَمَّداً

- (١) ط : « فاستغنى » .
- (٢) ط ، ع : « في جميع ما ذكرته ما يكون جواباً » .
- (٣) « انتهت المسائل العشر » ليست في م .
- (٤) من « المشكلة » إلى « المعاني » ليس في م .
- (٥) ليست في د ، م ، هـ . وأثبتها عن ف ، ل ، شرح أبيات المفني لبغدادي : ١٣/٤ نقلاً عن سفر السعادة .
- (٦) نسب البيت إلى العباس بن مرداس السلمي في التوجيه في شرح أبيات

←

نصب محمداً بآمتنا لأنه بمعنى صدقنا محمداً ، وقيل :
بإسقاط الخافض ، وهذا أحسن ، وقوله (١) :

لقد قال عبد الله شرّ مقالَةٍ
كفى بك يا عبد العزيز حسيبها

عبد الله مثني حذف نونه للإضافة وألفه لالتقاء الساكنين وعبد
منادى مرخم (٢) عبدة ، ثم ابتداء فقال : العزيز حسيبها ، كما تقول :
الله حسيبك ، انتهى .

في تفسير الثعلبي : كان لهارون الرشيد غلام نصراني جامعاً
لخصال الأدب وكان الرشيد يحاوله ليسلم فيأبى ، فألح عليه يوماً
فقال : إن في كتابكم حجة لما (٣) أتتله ، قوله تعالى : « وكَلِمَتُهُ
أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ » (٤) ، فدعا الرشيد العلماء
وسألهم عن جوابها ، فلم يجد فيهم مَنْ يزيل الشبهة ، ف قيل له :
قدّم حجاج خراسان وفيهم عليّ بن الحسين بن واقد ، إمام في
علم القرآن ، فدعاه وذكر النصراني (٥) الشبهة ، فاستعجم عليه الجواب

ملغزة : ٩٣ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة : ١/١٢٤ ولم أجده
في ديوانه ، وورد بلا نسبة في شرح السبع الطوال : ١٤٩ وأمالى ابن
الشجري : ١/١١٢ واللسان (أمن) .

(١) لم أقف على نسبة للمبيت وهو في التوجيه : ٣٤ بلا نسبة .

(٢) م : « ترخيم » .

(٣) م : « لمن » تحريف .

(٤) النساء : ١٧١/٤ .

(٥) م ، هـ : « وذكر له النصراني » .

فقال : يا أمير المؤمنين قد سبق في علم الله أن هذا الخبيث يسألني عن هذا ، ولم يَحْضُرِ الله كتابه [د : ٢٦٢] عن جوابه ولم يحضرني الآن ، والله عليّ أن لا أَطْعَمَ [هـ : ١٨٤] حتى آتني بحقها (١) ، ثم أغلق عليه بيتاً مظلماً ، واندفع يقرأ القرآن ، فبلغ من سورة الجاثية « وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ » (٢) ، فصاح أقيموا (٣) الباب ، ففتح وقرأ الآية على الغلام بين يدي الرشيد ، وقال : إن كان قوله : « ورُوحٌ » منه « يوجب كون عيسى بعضاً منه فيجب أن يكون ما في السماوات وما في الأرض بعضاً منه ، فانقطع النصراني وأسلم ، وفرح الرشيد وأعظم جائزة علي بن واقد وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له :

قال : من مراسلات شيخنا العلامة ضياء الدين أبي العباس أحمد ابن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الأنصاري القرطبي إلى بعض الحكام بقوص (٤) وقد جرى كلام في مسألة نحوية جواباً عنها ، كان سيدنا متّع الله ببركتي علمه وعمله ،

(١) هـ : « بجوابها » .

(٢) الجاثية : ١٣/٤٥ .

(٣) هـ : « افتحوا » .

(٤) د : « ببوص » تحريف . وبوص : جبل حذاء فيند . وفي ف ، ل ،

م : « ببرص » تحريف . وبرص : موضع بأرض بابل ، انظر معجم

البلدان : ٥٦٥/١ . وما أثبت عن هـ . وقوص : مدينة كبيرة وهي

قصة صعيد مصر ، انظر معجم البلدان : ٢٠١/٤ .

ومنحه راحتي طاعته وأَمَلَه في بَراحتِه (١) التي أَشْرَق دُجَاهُهَا
بِأَسْرَعَتِهِ ، وَوَضَحَ سَنَاهَا بِفَرَّتِهِ ، نثر من جوهر فضله الشَّفَافُ
وَدَّرَرَهُ التي (٢) تَلَجَّ حَشَا الْأَصْدَافِ ، وَضَوَّعَ مِنْ عَرَفَ
علمه الذي هو أَضْوَعُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَفِ (٣) وَنَشَرَ مِنْ أَرْدِيَةِ لَفْظِهِ
كَلَّ رَقِيقِ الْحَاشِيَةِ مُعَلِّمِ الْأَطْرَافِ ، وسأل عن أبيات مساور
العبيسي (٤) :

قَدْ سَالِمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجْعَمَا

- (١) م : « براحته » تحريف .
(٢) هـ : « ودرة الذي » .
(٣) م : « الساف » تحريف .
(٤) أنشد سيبويه : ٢٨٧/١ الأبيات الثلاثة ونسبها الى عبد بني عباس ،
وأورد العيني في المقاصد : ٨٠/٤ البيت الأول والثاني وحكى
الاختلاف في نسبتها الى أبي حيان الفقيسي ومساور العبيسي والعجاج
والدَّيْرِيّ وعبد بني عباس ، وأنشد البغدادي البيت الأول في الخزانة :
٢٩٣/٤ ونسبة الى أبي حناء ولعله محرف عن أبي حيان ، والأبيات
الثلاثة في ملحقات ديوان العجاج : ٣٣٣/٢ ، وهي في الخصائص :
٤٠٣/٢ والمنصف : ٦٩/٣ بلا نسبة والبيت الأول والثاني في
المقتضب : ٢٨٣/٣ والمختصر : ١٠٥/١٦ بلا نسبة أيضاً .
والأول غير منسوب في الهمع : ١٦٥/١ . والأفعوان : ذكر الأفعاي
والشجاع هو الحية والشجعم : الطويل مع عظم ، والشموز :
السكنة الخبيثة المطرقة فإذا عرّض لها إنسان ساورته وثباً . وأفعى
خير زرم شديدة العض . يصف رجلاً بخشونة القدمين .

وَذَاتُهُ قَرَنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْزِمًا

عن ناصب الأفعوان والشجاع ورافع الحيات ، وما معنى ضَمُوزًا وِضِرْزِمًا ؟ فَسَقِيًا لفضيلته التي نَوَّرَ كِمَامُهَا واشتدَّتْ تمامها (١) ، وأمطر غَمَامُهَا واشتمل على الفضل بَدَوُهَا (٢) وختامها ، أَمَّا الْحَيَّاتُ ففاعل والأفعوَان والشجاع بديل منه منصوب اللفظ ، فَإِنْ قِيلَ : كيف يكون بدلًا ؟ ومن شأن البديل (٣) مشابهة المبدل منه في إعرابه ، وقد قلتم : إِنَّ الْحَيَّاتَ مرفوع وهذا منصوب ؟ قلنا : كل واحد من الأفعوَان والشجاع فيه معنى الفاعلية والمفعولية [هـ : ١٨٥] فالحَيَّاتُ ارتفع لفظه بما (٤) فيه من معنى الفاعلية واتصب الأفعوَان والشجاع بما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية ، وإِنَّمَا قلنا : إِنَّ كِتْلًا منهما (٥) فاعل ومفعول لأنَّ لفظ سالم يقتضي الفاعلية من فاعلته ، فلزم أن يكون كلُّ منهما (٦) فاعلاً بما صدر من فعله مفعولاً بما صدر من فعل صاحبه ، لأنَّ الْحَيَّاتَ سألت القدم وسألتها فلم تَطَأْهَا ، فالحَيَّاتُ فاعلة مفعولة ، والقدم فاعلة مفعولة ، فجاز أن يحمل اللفظ في الأفعوَان

(١) هـ : « ثَمَامُهَا » تصحيف . والثَّمَام : شجر واحدته ثَمَامَةٌ وَثَمَّةٌ .

وقوله : « ولشَّدتْ تمامها » ليس في م .

(٢) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « يداتها » تحريف .

(٣) ل : « المبدل » .

(٤) ل : « لما » .

(٥) ل : « ان كل واحد منهما » .

(٦) ل : « كل واحد منهما » .

والشجاع على ما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية ، وصح به معنى
البدل ، وأَمَّا « ذَاتُ قَرْنَيْنِ » فارتفع بالعطف على لفظ (١)
الحيات، ولو انتصب لجاز، وأَمَّا ضَمُوزاً فهو الساكت ، « وَضِرْزِمًا »
فهو الصلب ، وهما حالان .

قال الصلاح الصفدي (٢) :

اختلفت أنا والمولى شرف الدين حسين بن ريان في قول
الحريري (٣) :

فَلَمْ يَزَلْ يَبْتَزُّهُ دَهْرُهُ

مَا فِيهِ مِنْ بَطْشٍ وَعُودٍ صَلِيبٍ

فذهب هو في إعراب قوله : « مَا فِيهِ » إلى أَنَّهُ في موضع نصب
على أَنَّهُ مفعول ثان ، وذهبت أنا إلى أَنَّهُ بدل اشتغال من الهاء التي
في قوله : يَبْتَزُّهُ ، فكتب (٤) ، شرف الدين فُتِيَا من صفد وجهزها إلى
الشيخ كمال الدين بن الزمِّلَكَاني ، وهي : مَا تقول السادة علماء
الدهر وفضلاء هذا العصر ، لا برحوا لطالبي (٥) العلم الشريف
قَبْلَهُ ، وموطن السؤال وَمَحَلَّتْهُ في رجلين تجادلا في مسألة نحوية ،

(١) « لفظ » ليست في م .

(٢) الوافي بالوفيات : ٢٢٠/٤ .

(٣) م ، هـ ، الوافي بالوفيات : « في قول أبي القاسم الحريري » . وانظر
المقامة الفارقة العشرين ص : ١٩٥ .

(٤) م : « قلت » تحريف .

(٥) هـ ، الوافي بالوفيات : « لطالب » .

وهي (١) في بيت من المقامات الحريية ، وهو :

فَلَم يَزَلْ يَتَزَهْ دَهْرَهْ

ما فيه مِنْ بَطْشٍ وَعُودٍ صَلِيبْ (٢)

ذهب إلى أنّ معنى يتزّه يسئله ، وكلّ منهما وافق في هذا
مذهب خصمه (٣) مذهبه ، ومواطن سؤالهما الغريب إعراب (٤) قوله :
« ما فيه مِنْ بَطْشٍ وَعُودٍ صَلِيبْ » [هـ : ١٨٦] لم يختلفا في
نصبه ، بل ختلفهما فيما انتصب به ، فذهب أحدهما إلى أنّه بدل
اشتغال من الهاء المنصوبة في يتزّه ، وله على (٥) ذلك استدلال ،
وذهب الآخر إلى أنّه مفعول ثانٍ لبيتزه ، وجعل المفعول الهاء ، واختلفا
في ذلك (٦) ، وقاصداكم جاء (٧) وقد سألا الإجابة عن هذه المسألة
فقد اضطرّا في ذلك إلى المسألة ، فكتب الشيخ كمال الدين : الجواب (٨) :
الله يهدي إلى الحق ، كلّ من المختلفين المذكورين قد فهج

(١) « وهي » ليست في م .

(٢) من قوله : « فذهب هو في إعراب » إلى « وعود صليب » ليس في ف .

(٣) ل : « صاحبه » .

(٤) « إعراب » ليست في ل .

(٥) « على » ليست في م .

(٦) « واختلفا في ذلك » ليست في ل .

(٧) « وقاصداكم جاء » ليست في هـ . ووردت في د وسائر النسخ والوافي

بالوفيات : « وقاصديكم جاء » تحريف .

(٨) الوافي بالوفيات : « الجواب ونقلته من خطه » .

تَهْجَ (١) الصواب (٢) ، وأتى بحكمة وفصل خطاب ، ولكل من القولين مَسَاغٌ في النظر الصحيح ، ولكن النظر إنما هو في الترجيح ، وجعل ذلك مفعولاً أقوى توجيهاً في الإعراب (٣) ، وأدق بحثاً عند ذوي الأبواب ، أما من جهة الصناعة العربية فلأن المفعول متعلق بالفعل بذاته التي بوقوع الفعل عليه معنية (٤) ، والبدل مبين يكون (٥) الأول معه مطروحاً في النية ، وهذا الفعل بهذا المعنى متعدٍ إلى مفعولين ، و « ما فيه من بطش » هو أحد ذينك الاثنين ، لثلا يفوت متعلق الفعل المستقل ، والبدل بيان يرجع إلى تأكيد بتأسيس المعنى مخيل ، وأما من جهة المعنى فلأن (٦) المقام مقام تشكك وأخذ بالقلوب ، وتمكين هذا المعنى أقوى إذا ذكر ما سلب (٧) منه مع بيان أنه المسلوب ، فذكر المسلوب منه مقصود كذكر (٨) ما سلب ، وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على ذوي الإرب ، ووراء هذا بسط لا تحتمله هذه الحالة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) م : « منهج » .

(٢) ف ، ل ، هـ ، الوافي بالوفيات : « صواب » .

(٣) م : « في توجيه الاعراب » .

(٤) م : « مبينة » تحريف .

(٥) ل م : « يكون » تصحيف ، هـ : « لكون » تحريف .

(٦) م : « فإن » .

(٧) هـ : « يسلب » .

(٨) د : « وكذكر » تحريف . وهذا أثبت عن سائر النسخ والوافي بالوفيات .

قال الصلاح الصفدي : لا أعلم أحدا يأتي بهذا الجواب غيره ،
لمعرفته بدقائق النحو وبعوامض علمي المعاني والبيان ودُرْبته
بصناعة الإنشاء .

قال القاضي تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى (١) :

ومن الفوائد المتعلقة بالمقامات : سأل ابن يعيش النحوي (٢)
زيد بن الحسن الكندي عن قول الحريري في المقامة العاشرة (٣) :
« حتى إذا لاأَلَّ الأفق ذنب السرحان وآن انبلاج الفجر
وَحَانَ » ما يجوز في قوله : « الأفق ذنب السرحان » (٤) من الإعراب ؟
وأشكل (٥) عليه الجواب ، حكى ذلك ابن خلكان (٦) ، وذكر أن
البندهيّ جوز (٧) في [هـ : ١٨٧] شرح المقامات رفعهما ونصبهما
ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه .

قال ابن خلكان : ولولا خوف الإطالة لأوردت ذلك ، قال :
والمختار نصب الأفق ورفع ذنب (٨) قال ابن السبكي : وقال الشيخ
جمال الدين بن هشام ومن خطه نقلت : كأن رفعهما (٩) على حذف مفعول

(١) طبقات الشافعية الكبرى : ٢٦٩/٧ .

(٢) الطبقات : « سأل يعيش النحوي » .

(٣) مقامات الحريري : ٧٠ .

(٤) من « وآن » الى « السرحان » ليس في م .

(٥) هـ : « فأشكل » .

(٦) وفيات الأعيان : ٤٧/٧ .

(٧) ذكر كلمة « جوز » بعد قوله : « في شرح المقامات » في هـ .

(٨) م . هـ : « الذنب » .

(٩) الطبقات : « يرفعهما » .

الْأَفْءُ وَتَقْدِيرُ ذَنْبٍ بَدَلًا ، أَي (١) : حَتَّى إِذَا الْاَلُ الْوُجُودَ وَالْاَفْءُ
 ذَنْبُ السَّرْحَانِ ، وَهُوَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ ، وَظَيْرُهُ : سُرْقُ زَيْدٍ فَرَسُهُ ،
 وَيُضَعِّقُهُ أَوْ يَرُدُّهُ عَدَمُ الضَّمِيرِ ، وَقَدْ يُقَالُ : إِنْ اَل (٢) خَلَفَ عَنِ
 الْإِضَافَةِ أَي : ذَنْبُ سَرْحَانِهِ ، وَمِثْلُهُ : « قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ ،
 النَّارِ » (٣) أَي : نَارِهِ ، أَوْ عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ كَمَا قَالُوا فِي الْآيَةِ ،
 أَي : ذَنْبُ السَّرْحَانِ فِيهِ ، وَالنَّارِ فِيهِ .

وَأَمَّا فَضْبُهُمَا فَعَلَى أَنْ الْفَاعِلُ ضَمِيرُ اسْمِهِ تَعَالَى ، وَالْأَفْءُ مَفْعُولٌ
 بِهِ ، وَذَنْبٌ بَدَلٌ مِنْهُ أَي : الْاَلُ اللَّهُ الْأَفْءُ ذَنْبُ السَّرْحَانِ ، أَي :
 سَرْحَانِهِ أَوْ السَّرْحَانِ فِيهِ ، وَرَفَعَ الذَنْبَ وَنَصَبَ الْأَفْءَ وَاضِحًا ، وَعَكْسُهُ
 مُشْكَلٌ جَدًّا ، إِذِ الْأَفْءُ لَمْ (٤) يَنْوَرِ الذَنْبَ ، نَعَمْ إِنْ كَانَ تَجْوِيزُهُ
 عَلَى أَتَى مِنْ بَابِ الْمَقْلُوبِ اتَّجَهَ [د : ٢٦٣] كَمَا قَالُوا : كَسَرَ
 الزَّجَاجُ الْحَجَرَ وَخَرَّقَ الثَّوبُ الْمَسْمَارَ ، لِأَمْنِ اللَّبْسِ (٥) .

(١) « أَي » لَيْسَتْ فِي ل

(٢) ل : « اِنْ » تَحْرِيفٌ .

(٣) الْبُرُوجُ : ٤/٨٥ - ٥ .

(٤) هـ : « لَا » .

(٥) « لِأَمْنِ اللَّبْسِ » لَيْسَتْ فِي ف ، وَجَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي هـ : « هَذَا مَا قِيلَ

فِيهِ وَانَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْتَبُ » .

بيننا وبينكم

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى (١) :
سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر (٢) عن توجيه
النصب في نحو (٣) قول القائل : فلان لا يملك درهماً فضلاً
عن دينار ، وقوله : الإعراب لغة البيان واصطلاحاً تغيير (٤) الآخر
لعامل ، والدليل لغة المرشيد ، والإجماع لغة العزم والسنة
لغة الطريقة ، وقوله : يجوز كذا خلافاً لفلان ، وقوله : وقال أيضاً ،
وقوله : هل هم جبراً ، وكل هذه التراكيب مشككة ، ولست على

(١) ما نقله السيوطي عن ابن هشام هنا رسالة ألفها حول الفاظ يكثر
دورانها ، وقد قابلت هذه الرسالة على نسختين مخطوطتين ، أولاهما
في مجموع محفوظ في المكتبة الظاهرية برقم : ٧٦٢٥ - عام وتبدأ
فيه الرسالة من الورقة : ١٣٦ وتنتهي في الورقة : ١٤٣ ، ورمزت لها
بحرف « ر » ، والثانية في مجموع محفوظ في مكتبة الأوقاف ببغداد
برقم : ٦١٢٨/٢ مجاميع ، ورمزت لها بحرف « ق » وتتألف من ١١
ورقة ، وقد اختصر عبد الرحمن بن أحمد الصناديقي الدمشقي
الشافعي ٠٠٠ - ١١٦٤ هـ هذه الرسالة ، وفي المكتبة الظاهرية نسخة
مخطوطة لهذا المختصر محفوظة برقم : ٨٨٦٦ - عام .

- (٢) ق : « سفر » .
- (٣) « نحو » ليست في ف .
- (٤) ف ، ل هـ : « تغير » .

ثقة من أئمتها عربية وإن كانت مشهورة في عرف الناس ، وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له ، ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفي عيلاً ولا يُبرّد غليلاً ، وها أنا مورد في هذه الأوراق ما تيسر لي معذراً بضيق الوقت وسقّم (١) خاطر ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب [هـ : ١٨٨] •

أما قوله : « فلان » لا يملك درهماً فضلاً عن دينار ، فمعناه أنه لا يملك درهماً ولا ديناراً ، وأن عدم ملكه الدينار (٢) أولى من عدم ملكه الدرهم (٣) ، فكأنه قال : لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً ؟ وهذا التكيّب زعم بعضهم أنه مسموع ، وأنشد عليه :

قَلَمَّا يَبْقَى عَلَى هَذَا الْقَلَقِ
صَخْرَةٌ صَمَاءٌ فَضْلاً عَنْ رَمَقِ

الرمق : بقية الحياة (٤) ، ولا تستعمل « فضلاً عن (٥) » هذه إلا في النفي ، وهو مستفاد في (٦) البيت من « قَلَمَّا » ، قال بعضهم ، حدث لقلّ حين كُفِّت بما إفادة النفي ، كما حدث لأنّ المكسورة

(١) ر ، ق : « وبغم » •

(٢) ر ، ق : « للدينار » وجاء بعد هذه الكلمة فيهما « بالنسبة الى قيمة الدرهم لا الى جنسه » •

(٣) ر ، ق : « للدرهم » •

(٤) قوله : « الرّمق : بقية الحياة » ليس في ر ، ق •

(٥) « عن » أثبتتها عن دوليست في سائر النسخ و ر ، ق •

(٦) هـ : « من » •

المشدة حين كُفَّت إفاضة الاختصاص ، قلت : وهذا خطأ ، فإنَّ
 قُلَّ تستعمل للنفي مثل الكفِّ ، يقال : قُلَّ أحدٌ يعرف (١) هذا إلا
 زيد ، بمعنى لا يعرف (٢) هذا إلا زيد (٣) ، ولهذا صحَّ استعمال
 أحد (٤) ، وصحَّ إبدال المستثنى ، وهو بدل إما من أحد أو من
 صغيره ، و « على » في البيت للمعينة ، مثلها في قوله تعالى : « وإنَّ
 رَبَّكَ لَذُو مَعْفَرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » (٥) « الْحَمْدُ لِلَّهِ
 الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ » (٦) ،
 واتصاف « فضلاً » على وجهين محكيَّين عن الفارسي :

الأول : أن يكون مصدراً لفعل محذوف (٧) ، وذلك الفعل
 نعت للنكرة (٨) .

الثاني : أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور ، هذا (٩)
 خلاصة ما نقل عنه ويحتاج إلى بسط يوضحه اعلم أنَّه يقال : فَضِّلْ

(١) كتب تحتها في ق كلمة « يفعل » .

(٢) ر ، ق « يفعل » .

(٣) من « بمعنى » الى « زيد » ليس في ل .

(٤) ف : « ولهذا لا تستعمل أحد » تحريف . وفي د ، ل : « ولهذا تستعمل

أحد » ، هـ : « ولهذا تستعمل مع أحد » وما أثبت عن م ، ر ، ق :

(٥) الرعد : ٦/١٣ .

(٦) إبراهيم : ٣٩/١٤ .

(٧) هـ : « مصدر الفعل محذوفاً » تحريف .

(٨) ق : « النكرة » .

(٩) ق : « وهذا » .

عنه وعليه بمعنى زاد (١)، فإن قدّرته مصدراً فالتقدير (٢) : لا يملك درهماً
يَفْضُلُ فَضْلاً عن دينار ، وذلك (٣) الفعل المحذوف صفة ل :
« درهماً » ، كذا حكى عن الفارسي ، ولا يتعين كون الفعل صفة ،
بل يجوز أن يكون حالاً ، كما جاز في « فضلاً » أن يكون حالاً
على ما سيأتي تقريره ، نعم ، وجه الصفة أقوى لأن نعت النكرة كيف
كانت (٤) أقيس من مجيء الحال منها ، وإن قدّرته حالاً فصاحبها
يحتمل وجهين (٥) :

الأول : أن يكون ضميراً لمصدر محذوف (٦) ، أي : لا يملكه ،
أي : لا يملك الملك على حدّ (٧) قوله : [هـ : ١٨٩]

(١) ق : « زاده » . قال في القاموس (فضل) : « وأفضل عليه في الحسب
وعنه زاد » ، وقال في الأساس (فضل) : « ومال فلان فاضل : كثير
يفضل عن القوت » ، وفي اللسان (فضل) : « فَضِّلَ فلان على
فلان إذا غلب عليه » اهـ .

(٢) د ، ف ، ل ، هـ : « بتقدير » تحريف . وفي ق : « فتقدّره » . وما
أثبت عن م ، ر .

(٣) هـ : « فذلك » .

(٤) هـ : « كان » تحريف .

(٥) ق : « فصاحبها من وجهين » .

(٦) كذا في ر . وفي م : « ضمير الأول محذوفاً » وفي د وسائر النسخ وق :
« ضمير المصدر محذوفاً » وكلاهما تحريف .

(٧) « حد » ليست في ر .

هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

أي : يدرس الدرس ، إذ ليس الضمير للقرآن ، لأنّ اللام متعلقة بيدرّس ، ولا يتعدّى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً ، ولهذا وجب في « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » تقدير عامل على (٢) الأصح ، وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون نحو (٣) قوله (٤) : ساروا سريعاً ، أي : ساروه ، أي : ساروا السير سريعاً ، وليس « سريعاً » عندهم نعتاً لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره ، ولأنّ الموصوف لا يحذف إلا إن (٥) كانت الصفة مختصة بجنسه ، كما في « رأيت كاتباً » أو حاسباً أو مهندساً ، فإنّها مختصة بجنس الإنسان ، ولا يجوز : « رأيت طويلاً » ، و [لا (٦)] « رأيت أحمر » ، وفي هذا الموضع (٧) بحث ليس هذا موضعه .

(١) عجز البيت : « والمرء عند الرشاش إن يلقها ذيب » وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها ، وهو في سيبويه : ٦٧/٣ ، وأما ابن الشجري : ٣٣٩/١ والمقرب : ١١٥/١ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٢٦/١ والنهم : ٣٣/٢ والدرر : ٣٢٢ والخزانة : ٢٢٧/١ .
وسراقة : رجل قارئ نسب إليه قبول الرشاش والرياء .

- (٢) ق : « في » .
(٣) ر : « وعلى تخريج سيبويه والمحققين نحو » ، ل : « ولهذا خرج سيبويه والمحققون » .
(٤) « قوله » ليست في م ، ر .
(٥) ر : « إذا » .
(٦) زيادة عن م ، ر . وليست في د و سائر النسخ وق .
(٧) ق : « وفي هذه المواضع » .

[الثاني (١)] : أن يكون قوله : درهماً حالاً (٢) ، فإن قلت : كيف جاز مجيء الحال من النكرة ؟ قلت : أما على قول سيبويه فلا إشكال ، لأنه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة ، وإن لم يمكن الابتداء بها ، ومن أمثلته (٣) : « فيها رجل قائماً » ، ومن كلامهم : « عليه (٤) مائةً بيضاً » ، وفي الحديث : « وصلى وراءه رجالاً قياماً » (٥) ، وأما على المشهور من أن الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوِّغ فلها مسوِّغان :

الأول : كونها (٦) في سياق النفي ، والنفي يخرج النكرة من (٧) حيز الإبهام إلى حيز العموم ، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها •

الثاني : ضعف الوصف ، ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساع مجيئها من النكرة ، فالأول كقوله تعالى : « أو كالتذي

-
- (١) ليست في د ، ل • وأثبتها عن سائر النسخ و ر ، ق •
 - (٢) كذا في د وسائر النسخ و ر ، ق • ولعل كلمة « حالاً » مقحمة في هذا الموضع •
 - (٣) الكتاب : ١١٢/٢ ، ١٢٢/٢ •
 - (٤) ق : « عندي » • قال سيبويه : « ومثل ذلك : عليه مائةً بيضاً ، والرفع أوجه • وعليه مائةً عيناً والرفع أوجه » •
 - (٥) ورد الحديث في جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري : ٦٢٤/٥ بلفظ « وصلى وراءه قوم قياماً » •
 - (٦) ر : « كونه » تعريف •
 - (٧) ق : « عن » •

مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ « (١) ، وقول الشاعر (٢) :

مضى زمن والناس يستشفعون بي
.....

فإن الجملة المقرونة بالواو (٣) لا تكون صفة خلافاً للزمخشري (٤) ،
وقولك : « هذا خاتَمٌ حديدٌ » عند مَنْ أعربه جالاً (٥) ، لأنَّ (٦)
الجامد المحض لا يوصف به ، والثاني كقولهم : « مررتُ بماءٍ
قعيدةٍ رجلٍ (٧) » ، فإنَّ الوصف بالمصدر [هـ : ١٩٠] خارج
عن القياس .

-
- (١) البقرة : ٢٥٩/٣ .
(٢) عجز البيت : « فهل لي الى ليل الغداة شفيح » وقائله قيس بن الملوح
وهو في ديوانه : ١٩١ وأما القالي : ١٢٧/١ وسميط اللآلي :
١٢٢ - ١٣٣ ، وورد بلا نسبة في المغني : ٤٨٢ والهمع : ٢٤٠/١ .
(٣) ر : « بالفاء » تعريف .
(٤) حكى ابن هشام في المغني : ٤٨٢ أنَّ الزمخشري بمن يرى أن الواو
تعترض بين الموصوف وصفته .
(٥) ذهب المبرد في المنتخب : ٢٧٢/٣ الى أن « حديداً » منصوب على التمييز .
(٦) ر : « فإن » .
(٧) قال سيبويه : ١١٢/٢ : « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون :
مررتُ بماءٍ قعيدةٍ رجلٍ ، والجر الوجه ، وإنما كان النصب هنا
بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول ، فكبرهوا أن يجعلوه
جالاً حين قالوا : هذا زيد الطويل ، وهذا عمر أخوك ، والزموا
صفة النكرة النكرة كما ألزموا المعرفة المعرفة ، وأرادوا أن يجعلوا
حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة من اسمها » . وانظر
شرح المفصل : ٥٠/٣ .

فإن قلت : هــئلا أجاز الفارسي في « فـضـلاً » كونه صفة
لـ « درهماً » ، قلت : زعم أبو حيان أن ذلك [لا يجوز (١)] ، لأنه
لا يوصف بالمصدر إلا إذا (٢) أُريدت المبالغة لكثرة (٣) وقوع (٤)
ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمرادٍ هنا •

قال : وأمّا القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو
على تقدير المضاف فليس قول المحققين •

قلت : هذا كلام عجيب ، فإنَّ (٥) القائل بالتأويل الكوفيون ،
فيؤوّلون (٦) عدلاً بـعادل ، ورَضَى بِمَرْضَى ، وكذا (٧) يقولون
في ظائرهما ، والقائل بالتقدير البصريون ، يقولون : التقدير : ذو
عدْلٍ وذو رَضَى ، وإذا (٨) كان كذلك فمنَ المحققون (٩) ؟ ثم
اختلف النقل عن الفريقين ، والمشهور أنَّ الخلاف مطلق ، وقال ابن
عصْفُور : « وهو الظاهر ، إنما الخلاف حيث لا (١٠) تُقصد المبالغة ،
فإن قصدت فالالتفاق على أنّه لا تأويل ولا تقدير » •

(١) زيادة عن ر وليست في دوسائر النسخ و ق •

(٢) هـ : « إن » •

(٣) ق : « بكثرة » •

(٤) « وقوع » ليست في هـ •

(٥) ر : « لأن » •

(٦) ف ، ل ، ق ، هـ : « ويؤولون » •

(٧) هـ : وهكذا •

(٨) ف ، ل : « وان » •

(٩) ر : « فمن هم المحققون » •

(١٠) ق : « لم » •

وهذا الذي قاله ابن عَصْفُور^(١) هو الذي في ذهن أبي حَيَّان ،
ولكنه نسي فتوَهُمَ أَنَّ ابن عَصْفُور قال : إِنَّهُ لا تَأْوِيلَ مطلقاً ،
فمن هنا - والله أعلم - دخل عليه الوَهُم ، والذي يظهر (٢) لي أَنَّ
الفارسيَّ إِنَّمَا لم يَجْزِ في « فضلاً » الصفة لِأَنَّهُ رآه منصوباً أبداً
سواء كان ما قبله منصوباً كمال في المثال أم مرفوعاً كما في البيت ،
أم مخفوضاً كما في قولك : فلان لا يهتدي إلى ظواهر النحو فضلاً
عن دقائق البيان .

فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسيّ ، وآمناً تنزيهه
على المعنى المراد فَعَسِرَ ، وقد خُرِّجَ على آتته من قوله (٣) :

على لا حِبِّ لا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك ، وقال (٤) :

(١) من « وهو الظاهر » إلى « ابن عصفور » ليس في ف .

(٢) ف ، ل ، ق : « ظهر » .

(٣) عجز البيت : « إذا سافه العودُ الدِّيَافِيّ جَرَجَرًا » ، والبيت
لامرئ القيس ، وهو في ديوانه : ٦٦ وشرح السبع الطوال : ١٥٢
والخصائص : ٣/٣٢١ وأمالِي المرتضى : ١/٢٢٨ وسمط اللآلئ :
٩١٨ وأمالِي ابن الشجري : ١/١٩٢ والخزانة : ٤/٢٧٣ ، وورد
بلا نسبة في المعاني الكبير : ٢٩٩ والخصائص : ٣/١٦٥ . واللاحب :
الطريق الواسع ، وسافه : شمه ، والعود : المسن من الابل ،
والجرجرة مثل الهدير ، والدِّيَافِيّ : منسوب إلى دياف قرية بالشام ،
أراد أن العود إذا شمه جَرَجَرَ جزءاً من بعده وقلة مائه . والمراد
في البيت أن الطريق لامنار بها فيتهدى به .

(٤) من هنا إلى قوله : « والمثال المبحوث فيه يتخرج على هذه القاعدة فيما

وقد (١) يَسْكُطُونَ النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجلٌ عاقلٌ ، أي : لا رجلٌ عاقلٌ فيقوم ، ثم أنشد بيت امرئ القيس المذكور (٢) ، فقال : ألا ترى أنه لا يريد إثبات منارٍ للطريق وينفي الاهتداء به (٣) ؟ إنما يريد نفي المنار فتتفي الهداية به ، أي : لا منار لهذا الطريق فيتهتدى به ، وقال الأودبي (٤) :

يَمَهَّمُهُ مَا لِأَنْيَسٍ بِهِ

حَسْبُ مَا فِيهِ لَهُ مِنْ رَسِيسٍ [ه : ١٩١]

لا يريد أن بهذا القصر أنيساً لا حسباً له ، إنما يريد : لا أنيس به فيكون له حسبٌ ، وعلى هذا خرج « فما تَنَفَّعْتُهُمْ شَفَاعَةً الشَّافِعِينَ » (٥) ، أي : لا شافعَ لهم فتتفعهم شفاعته ، و « لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا » (٦) ، أي : لا سؤالَ فيكون إلحافاً ،

← زعموا ، ص : ٢٥٢ سقط من ر . وجاء فيها كلام غيره يقترب من ٢٥ سطرًا ، وما جاء لا يخرج في معناه على ماورد هنا .

- (١) ق : « قد » .
- (٢) المذكور « ليست في ل .
- (٣) كذا في ق وفي د وسائر النسخ : « عنه » تحريف .
- (٤) ديوانه : ١٨ ، وأما إلى القالي : ١٢٥/١ وسقط اللآلي : ٣٦٤ .
الرئيس والرئيس : الشيء من الخبر .
- (٥) المدثر : ٤٨/٧٤ .
- (٦) البقرة : ٢٧٣/٢ .

قال (١) : وعلى هذا يُخْرَج (٢) المثل المذكور ، أي : لا يملك درهماً
فَيَقْضَلُ عن دينار له ، وإذ اتفَى ملكه الدرهم (٣) كان انتفاء ملكه
للدنار أولى .

قلت : وهذا الكلام الذي ذكره لا تحرير (٤) فيه ، فإن الأمثلة
المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين أُميّزَ كلاهما عن
الأخرى ، ثم أذكرُ أن التخرِيج المذكور لا يتأتى على شيء
منهما :

القاعدة الأولى : أن القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع ،
بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه ، فإذا قيل : ما جاءني
[د : ٢٦٤] قاضي مكة ولا ابنُ الخليفة ، صدقت القضية ، وإن
لم يكن بمكة قاضٍ ولا للخليفة (٥) ابن ، وهذه القاعدة هي التي
يتخرج عليها « فما تَشْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَافِعِينَ » وبيت امرئ
القيس ، فإن شِفاعَةَ الشافعين بالنسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم
القيامة ، لأن الله تعالى لا يأذن لأحدٍ في أن يشفع لهم ، لأنَّه لا
يأذن فيما لا ينتفع لتعالیه عن العَيْث ، ولا يشفع أحد عند الله (٦)
إذا لم يأذن الله له « مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا

(١) « قال » ليست في ق .

(٣) هـ : « يتخرج » .

(٢) ف ، ق : « الدرهم » .

(٤) هـ : « تحريف » تحريف .

(٥) من قوله : « صدقت القضية » إلى « للخليفة » ليس في ف .

(٦) ق : « عنده » .

بإذنه (١) ، وكذلك المنار غير موجود في التلاجب المذكور ، لأن المراد التمدشح بآله يقطع الأرض المجهولة من غيرها ويهتدي به ، ففرضه إكثما تعلق (٢) بنفي وجود ما يهتدي به في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي وجود الهداية عن شيء نصب (٣) فيها للاهتداء به ، وأما قول أبي حيان وغيره : المراد لا شافع لهم فتتفعهم شفاعته ولا منار فيهتدى به (٤) فليس بشيء ، لأن النفي إنما يتسلط على المسند لا على المسند إليه ، ولكنهم لما رأوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا أن ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا ، وفرق بين قولنا : الكلام صادق مع عدم المسند إليه وقولنا : إن الكلام اقتضى عدمه .

[هـ : ١٩٢]

القاعدة الثانية : أن القضية السالبة المشتملة على مقيّد نحو :

ما جاءني رجل شاعر ، تحتل وجهين :

الأول : أن يكون نفي المسند باعتبار القيد (٥) ، فيقتضي

فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود (٦) مجيء رجل ما (٧) غير شاعر ، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر ، ألا ترى أنه لو كان

(١) البقرة : ٢٥٥/٢ .

(٢) ل . ق : « يتعلق » .

(٣) « نصب » ليست في هـ .

(٤) « به » ليست في ف ، هـ .

(٥) ل ، هـ : « المقيد » .

(٦) « وجود » ليست في م .

(٧) « ما » ليست في ق .

المراد تفيه عن الرجل مطلقاً لكان ذكر الوصف ضائعاً ، ولكن زيادة في اللفظ ونقضا (١) في المعنى المراد ؟ •

الثاني : أن يكون تفيه باعتبار التقييد وهو الرجل ، وهذا احتمال مرجوح لا يثصار إليه إلا بدليل (٢) ، فلا مفهوم حيثئذ للتقييد (٣) ، لأنه لم يذكر للتقييد ، بل ذكر لغرض آخر ، كأن يكون المراد مناقضة من أثبت ذلك الوصف ، فقال : جاءك رجل شاعر ، فأردت التنصيص على بقي ما أثبتته ، وكأن يتراد التعريض كما أردت (٤) في المثال المذكور أن تعرّض بمن (٥) جاءه (٦) رجل شاعر ، وهذه (٧) هي القاعدة التي يخرج عليها « لا يسألون الناس إلحافاً » (٨) فإن الإلحاف قيد في السؤال المنفي ، والمراد من الآية - والله أعلم - بقي السؤال البتة بدليل : « يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف » (٩) ، والتعفف لا يجمع المسألة ، ولكن أريد بذكر الإلحاف - والله أعلم - التعريض بقوم ملحقين تويخاً لهم على صنيعهم ، والتعريض (١٠) بجنس الملحقين ،

(١) ف ، ل ، هـ : « ونقصاً » تصحيف ، ق : « نقصاً » تصحيف •

(٢) هـ : « لدليل » •

(٣) هـ : « للتقييد » •

(٤) ق : « كما إذا أردت » زيادة مقحمة •

(٥) « بمثل » تحريف •

(٦) كذا في هـ ، وفي د و سائر النسخ ور ، ق « جاء » تحريف •

(٧) هـ : « من » تحريف •

(٨) البقرة : ٢٧٣/٢ •

(٩) هـ : « أو التعريض » •

وذهبهم على الإلحاف لأنَّ النقيض للوصف المدحوم مذموم ، والمثال
المبحوث فيه يتخرج (١) على هذه القاعدة فيما زعموا (٢) .

فإنَّ فضلاً مقيّد للدرهم (٣) ، فلو قدّر النفي مسلطاً على القيّد
اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنّه (٤) يملك الدرهم ولكنه
لا يملك الدينار ، ولما امتنع هذا (٥) ، تعيّن (٦) الحمل على الوجه
المرجوح ، وهو تسليط النفي على المقيّد وهو الدرهم ، فينتفي الدينار
لأنَّ الذي لا يملك الأقلّ لا يملك الأكثر ، فإنَّ المراد بالدرهم
ليس الدرهم العرفي ، لأنَّه يجوز (٧) أن يملك الدينار من لا
يملكه ، بل المراد ما يساوي من النقود درهماً ، فهذا توجيه التخرّيج .

وأما للاعتراض عليه فمن جهة أنّ القيّد ليس قس الدينار
حتى يصير المعنى : لا يملك درهماً فكيف [يملك (٨)] ديناراً ؟ وإنما
القيّد قوله : فضلاً عن دينار ، [فيصير المعنى لا يملك درهماً فكيف
يملك زائداً عن دينار] (٩) ، والكلام لم [ه : ١٩٣] يسقّ .

(١) ه : « متخرج » .

(٢) الى هنا انتهى السقط من ر .

(٣) جاء بعد ذلك في ر : « أو معمول للمقيّد له على الاعرابين السابقين
فاو . . . » .

(٤) ر : « ان » .

(٥) « هذا » في ر .

(٦) ر : « تعيّن » تحريف .

(٧) ق « لأنه لا يجوز » تحريف .

(٨) زيادة عن ر ، ق وليست في د وسائر النسخ .

(٩) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ و ق .

لنفي (١) ملك الزائد عن الدينار ، بل لنفي ملك الدينار نفسه ، ثم يلزم من (٢) ذلك انتفاء ملك (٣) ما زاد عليه ، والذي يظهر لي (٤) في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلتان (٥) ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه ، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر قال : أيملك فلان ديناراً (٦) ؟ أو (٧) ردياً على مخبر قال : فلان يملك ديناراً ، فقليل في الجواب : فلان لا يملك درهماً ، ثم استأنف (٨) كلاماً آخر ، ولك في تقديره (٩) توجيهان :

الأول : أو يقال (١٠) : أخبرتك بهذا زيادة عن (١٢) الإخبار

(١) ر : « لم يسبق بنفي » تحريف .

(٢) كذا في ر ، ق . وفي د وسائر النسخ : « عن » وجاء بعدها في ق كلمة « ذكر » .

(٣) « ملك » ليست في ر ، ق .

(٤) ر : « ظهر لي » .

(٥) ق : « مستأنفتان » تحريف .

(٦) ر : « درهماً » تحريف .

(٧) « أو » ليست في ق .

(٨) ر : « استأنف » .

(٩) ق : « تقريره » .

(١٠) ر : « يقدر » .

(١١) ق : « على » .

عن دينار استفهمت عنه [أو (١)] زيادة عن دينار ، وأخبرت بملكك له (٢) ، ثم حذفت جملة « أخبرتك بهذا » وبقي معمولها وهو « فضلاً » كما قالوا : حينئذٍ [الآن ، بتقدير : كان ذلك حينئذٍ (٣)] واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كل منهما معمولها (٤) ، ثم حذف مجرور عن وجار دينار (٥) وأدخلت عن الأولى الدينار ، كما قالوا : « ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكُحْلُ من عين زيد (٦) » ، والأصل : منه في عين زيد (٧) ، ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجارُّ العين وهو في ودخلت من على العين (٨) .

الثاني : أن يقدر : فضلاً اتقاء الدرهم عن فلان عن اتقاء الدينار عنه ، ومعنى ذلك أن تكون حال (٩) هذا المذكور في الفقر (١٠) معروفة عند الناس ، والفقير إنما يُنْقَى عنه في العادة ملك الأشياء

(١) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ . و « أو زيادة عن دينار » ليست في ق .

(٢) ر : « أخبرت بملكه له » .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ و ر ، ق .

(٤) هـ : « معمولهما » .

(٥) ر : « الدينار » .

(٦) انظر ما تقدم .

(٧) بعدها في ر : « منه » زيادة مقحمة .

(٨) ق : « على عين زيد » .

(٩) ر : « حالة » .

(١٠) كذا في ر وفي د وسائر النسخ وق : « النفي » .

الحقيرة لا ملك الأموال (١) الكثيرة ، فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن (٢) وقوع نفي [ملك (٣)] الدينار عنه أو (٤) أو أكثر منه ، و « فضلاً » على التقدير الأول حال وعلى الثاني مصدر ، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي ، لكن توجيه الإعرابين مخالف لما ذكر ، وتوجيه (٥) المعنى مخالف (٦) لما ذكروا ، لأنه (٧) إنما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على (٨) ما وجهوا ، ولعل من لم يققوا أسنّه (٩) بتجويزات العرب في كلامهم يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف ، وهو كما قيل (١٠) :

إذا لم يكن إلا الأسنة مَرَكَبٌ

فلا أرى للمحتاج إلا ركوبها [ه : ١٩٤]

وقد بينت (١١) في التوجيه الأول أن مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم ، قال أبو الفتح :

(١) ل ، ر : « الأشياء » .

(٢) ف : « من » تعريف .

(٣) زيادة عن ق وليست في د وسائر النسخ ور .

(٤) كذا في ق . وفي د وسائر النسخ : « أي » تعريف .

(٥) قوله : « الاعرابين مخالف لما ذكر وتوجيه » . ليس في ق .

(٦) قوله : « لما ذكر وتوجيه المعنى مخالف » ليس في ف .

(٧) ر : « فأنه » .

(٨) ر : « لاغير » وسقط منها « ما وجهوا » .

(٩) م : « سنه » ق : « أسنه » وكلاهما تعريف .

(١٠) البيت في زهر الآداب : ٨٢/٢ .

(١١) ر : « ثبت » .

« قال لي أبو علي : مَنْ عَرَفَ أَلِفَ وَمَنْ جَهْلَ
استوحش » •

وَأَمَّا [قوله (١)] : الإعراب لغة البيان ونحوه (٢) فيتبادر
إلى الذهن فيه أربعة أوجه :

الأول : وهو أقربها تبادراً أَنْ يكون على نوع الخافض ،
والأصل (٣) : الإعراب في اللغة البيان ، ويشهد لهذا أنهم قد
يصرّحون بذلك ، أعني بأن يقولون : الإعراب في اللغة البيان وفي
هذا الوجه نظر من وجهين :

الأول : أَنْ إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس ،
واستعمال مثل هذا التركيب مستمرّ في كلام العلماء (٤) •

والثاني : أَلَيْسَ قد التزموا في هذه الألفاظ التذكير ، ولو كانت
على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض ،
كما بقي التعريف في قوله (٥) :

(١) زيادة عن ر وليست في دوسائر النسخ وق •

(٢) « ونحوه » ليست في ر •

(٣) ر : « وأصله » •

(٤) هـ : « العرب » •

(٥) عجز البيت : « كلامكم عليّ إذا حرام » ، وقائله جرير ، وهو في
ديوانه : ٢٧٨ والكامل : ٣٤/١ والمقاصد للمعيني : ٥٦٠/٢ والدرر :
١٠٧/٢ والخزانة : ٦٧١/٣ ، وورد بلا نسبة في شرح المفصل :
٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، والمقرب : ١١٥/١ والمغني : ١٠٧ ، ٥٢٦ والهمع :
٨٢/٢ • ورواية الديوان : « أتمضون الرسوم ولا تحيى » • وعاج
رأس البعير إذا عطفه بالزمام •

تَمْرُونُ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعْمُوجُوا

وأصله : تمرون على الديار أو بالديار ، وقد يزداد على هذين الوجهين وجهان آخران :

الأول (١) : أنه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض .
والثاني (٢) : أن سقوط الخافض (٣) لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض ، بل من حيث إن العامل الذي كان الجار متعلقاً به لما زال من اللفظ ظهر (٤) أثره لزوال ما كان يعارضه (٥) ، فإذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب ، ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في « ما زيد » قائماً : إن ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع زيد على أنه مبتدأ ونصب « قائماً » على إسقاط الباء ، وهذان الوجهان لو صحا لاقتضيا أن لا يجوز (٦) الإعراب في اللغة البيان ، ولكن (٧) نجيزه على التعليق (٨) بأعني مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر ، والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقاً ، فإن قلت : هـ لا قدرت

(١) « الأول » ليست في هـ . وفي ر : « أحدهما » .

(٢) بعد ذلك في ر : « وهو الرابع » وكلمة « والثاني » ليست في هـ .

(٣) ق : « سقوط هذا الخافض » .

(٤) د ، ف : « ظهور » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ و ر ، ق .

(٥) هـ : « ما كان الخافض يعارضه » .

(٦) ق : « يصح » .

(٧) ر : « ولكننا » .

(٨) ر ، ق : « التعليق » .

الجارة المحذوف أو المذكور متعلقاً بالخبر (١) المؤخر [هـ : ١٩٥]
 عنه فإن فيه معنى الفعل ، قلت : لفساده معنى وصناعة ، أمّا معنى
 فلائكة يصير المعنى : الإعراب البيان الحاصل في اللغة [لا البيان
 الحاصل في غير اللغة ، وليس المراد هذا ، وأما صناعة (٢)] فلائكة
 البيان ونحوه مصادر ، ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفاً ،
 ولهذا قالوا في قول الحماسي (٣) :

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانٌ

إنّ اللام متعلقة بإذعان محذوف يدل (٤) [د : ٢٦٥] عليه (٥)

(١) هـ : « بالجزء » تحريف .

(٢) هو الفئند الزماني واسمه : شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان

الحنفي ، والفئند القطعة من الجبل ، والبيت منسوب إليه في شرح

الحماسة الممرزوقي : ٣٨ ومجمع الأمثال : ٩٨/٢ والدرر : ١٢٤/٢

والخزانة : ٥٧/٢ . وورد بلا نسبة في أمالي القالي : ٢٦٠/١

والأشموني : ٢٩١/٢ والهمع : ٩٣/٢ والاذعان : الانقياد .

(٣) كذا في ر وفي د وسائر النسخ وق : « أبدل » تحريف .

(٤) كذا في ر . وفي م ، هـ : « منه » . وفي د ، ل ، ق : « من » وكلاهما

تحريف .

(٥) جعل ابن هشام قول الشاعر « للذلة » متعلقاً بإذعان المذكور وقيّد

عدم جواز تقدم معمول المصدر عليه بصحة حلول أن والفعل محله

وقال في شرح بانت سعاد : ٥٩ : « ومن ظن أن المصدر لا يتقدمه

معموله مطلقاً فهو واهم ، وعلى هذا فاللام من قول الحماسي : وبعض

العلم . . البيت متعلقة بإذعان المذكور لا بإذعان آخر مقدر » . وانظر

المقتضب : ١٥٧/٤ .

الإذعان المذكور ، وليست متعلقة بالإذعان المذكور (١) ، فإذا امتنعوا من ذلك (٢) حيث لم يظهر تأثير المصدر للنصب ولم يتجاوزوا (٣) في الجار بالحذف فهم عن تجويز التقديم عند وجود هذين أبعد ، فإن قلت : هَبْ أَنْ هذا امتنع حيث (٤) الخبر مصدر ، لكنّه لا يمنع حيث هو وصف كقوله (٥) : الدليلُ لغةُ المرشد ، قلت : بل يمتنع (٦) لأنّ اسم الفاعل صلة الألف واللام (٧) ، أي : الدليل الذي يرشد ، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولو كان ظرفاً ، ولهذا يؤول (٨) قول الله سبحانه وتعالى : « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ (٩) » « إِنِّي لَكُمْ لِمَنِ النَّاصِحِينَ (١٠) » « إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ » (١١) ولو قدرنا « ال » في ذلك لمحض التعريف ، كما يقول الأخفش ، لم نخلص من الإشكال الثاني وهو فساد (١٢)

(١) جاء بعدها في م : « من » .

(٢) ه : « يجوزوا » .

(٣) بعدها في ر : « إن » .

(٤) ق : « كقولك » .

(٥) ر : « يمنع » .

(٦) ر : « للألف واللام » .

(٧) ر : « تولوا » .

(٨) يوسف : ٢٠ / ١٢ .

(٩) الأعراف : ٢١ / ٧ .

(١٠) الشعراء : ١٦٨ / ٢٦ .

(١١) ن : « فاسد » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ ور ، ق .

المعنى ، إذ (١) المعنى حينئذ : الدليل الذي يرشد في اللغة لا الذي يرشد في غير اللغة ، وأيضاً فإذا امتنع التعليق (٢) بالخبر حيث (٣) يكون الخبر مصدراً امتنع في الباقي لأنّ هذه الأمثلة باب واحد ، فإن قلت : قدّر التعليق بمضاف محذوف ، أي : تفسير الإعراب في اللغة البيان ، كما قالوا : أنت مني فرسخان على تقدير : بعدك مني فرسخان ، وقدر في (٤) مثلها في قولهم : الاسم ما دلّ على معنى في نفسه ، أي : ما دلّ على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ، فإنه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون (٥) معنى الاسم وهو المسمى موجوداً في لفظ الاسم وهو مُحال ، ولذا (٦) يكون المعنى : شرح الإعراب [هـ : ١٩٦] باعتبار اللغة البيان ، قلت : هذا تقدير صحيح ، ولكن يبقى الإشكالان الأوّلان وهما أنّ إسقاط الجارّ ليس بقياس وأنّ التزام التنكير حينئذ لا وجه له .

الوجه الثاني : أن يكون تمييزاً ، وحينئذ فلا يُشكل التزام تنكيره ، ولكنه ممتنع (٧) من جهة أنّ التمييز إمّا تفسير للمفرد (٨)

(١) ق : « ان » تحريف .

(٢) ر : « التعلق » .

(٣) ر : « حين » .

(٤) « في » ليست في ل ، م . ولعلها مقحمة .

(٥) « يكون » ليست في ر .

(٦) هـ : « ولهذا » ، ق : « وكذا » .

(٧) ق : « يمتنع » .

(٨) ر : « لمفرد » .

كرطل زيتاً أو تفسير للنسبة كطاب زيد نفساً ، وهنا لم تتقدم (١)
نسبة البتة ، ولا اسم (٢) مبهم وضعاً ، فإن قلت : أليس الإعراب
في الحَدِّ المذكور يَحْتَمِلُ (٣) اللغوي والأصطلاحي فهو مبهم ؟
قلنا (٤) : الألفاظ المشتركة لا يجيء التمييز باعتبارها ، فلا (٥) نقول :
رأيت عيناً ذهباً على التمييز ، وسرَّ (٦) ذلك أنَّ (المشترك موضوع
للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته ، وإنما يجيء الإلباس لعدم
القرينة أو للجهل بها ، وأسماء العدد ونحوها ممَّا يميِّز لم توضع
للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل (٧) بالتمييز ، فإنه لا يفهم من
عشرين إلا عشرين من أيِّ معدود كان (٨)) ، فهو موضوع على
الإبهام فافتقر إلى التمييز والمشارك إنما وضع لمعيَّن ، والاشتراك
إنما حصل عند السامع ، فإن قلت : يمكن [أن يكون (٩)] من تمييز
النسبة بأنَّ يُقدَّر قبله مضاف ، أي : شرح الإعراب ، فيكون من
باب : أعجبي طيبه أبا ، فإنَّ كون « أبا » تمييزاً إنما هو باعتبار

(١) ق : « تتقدر » تحريف .

(٢) كذا في ق . وفي د وسائر النسخ ور : « والاسم » تحريف .

(٣) ر : « محتمل » .

(٤) ر ، ق : « قلت » .

(٥) ف ، ل ، هـ ، ق : « لا » .

(٦) ل : « وسوى » تحريف .

(٧) ق : « التي لا تحصل » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٨) ما بين القوسين هو كلام ابن الحاجب بحروفه في أمالية اللوح : ١٦٠ .

(٩) زيادة عن م ، هـ ، ر ، ق . وليست في د ، ف ، ل .

قولاك : طيبه لا (١) باعتبار الجملة كلها ، قلت : تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين (٢) لا يكون إلا فاعلاً في المعنى ، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة باعتبار الأصل فيكون محوً لا عن المضاف إليه (٣) ، نحو : أعجبنى طيب زيد أباً ، إذا كان المراد الثناء على أبي زيد ، فإن أصله : أعجبنى طيب أبي زيد ، وقد لا يكون كذلك فيكون صالحاً لدخول من ، نحو : الله در شه فارساً ، وويحه رجلاً ، وويته إنساناً ، فإن الدر بمعنى الخير ، والويح والويث بمعنى الهلاك ، ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله ، ومنه : أعجبنى طيب زيد أباً (٤) ، إذا كان الأب نفس زيد ، وتعلق الفعل [ه : ١٩٧] بالمفعول لا بالفاعل ثم إننا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما •

والوجه الثالث : أن يكون مفعولاً مطلقاً ، والأصل (٥) : الإعراب تغيير (٦) الآخر لعامل اصطلاحوا على ذلك اصطلاحاً ، ثم حذف العامل واعترض (٧) بالمصدر بين المبتدأ والخبر ، وهذا الوجه مردود أيضاً لأنه ممتنع (٨) في قولك : الإعراب لغة البيان ، فإن اللغة

(١) ف ، ل : « ولا » تحريف •

(٢) ر : « المضافين » تحريف •

(٣) « إليه » ليست في ف ، ل ، م ، ر ، ق •

(٤) ر : « أعجبنى طيبه أباً » •

(٥) هـ : « وأصل » تحريف •

(٦) هـ : « تغير » •

(٧) ر : « واعترضوا » تحريف •

(٨) ر ، ق : « يمتنع » •

ليست مصدراً لأنها ليست اسماً لحدث (١) [وإنما هي اسم للفظ المسموع (٢)] ، ولهذا توصف بما توصف به الألفاظ المسموعة فيقال : لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة (٣) ، وزعم أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله في أماليه أن ذلك على المفعول المطلق ، وأنه من (٤) المصدر المؤكد لغيره ، قال (٥) : « ذلك لأن معنى قولنا : الإجماع لغة العزم (٦) ، مدلول الإجماع لغة : العزم (٧) ، والدلالة تنقسم إلى دلالة شرع وإلى دلالة عرّف ، فلمّا كانت محتملة وذكر أحد المحتملات كان مصدراً من باب المصدر المؤكد لغيره » ، وفيما قاله نظر من وجهين :

الأول : ما ذكرنا من أن اللغة ليست مصدراً لأنها ليست اسماً لحدث (٨) •

والثاني : أن ذلك لو كان مصدراً مؤكداً (٩) لغيره لكان إكّماً

-
- (١) ر : « للحدث » • وفي ق : « لأنها ليست من أسماء الحديث » •
(٢) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق •
(٣) ر : « قبيحة » وبعدها في د وسائر النسخ وق : « اسم للفظ المسموع » • وهي مقحمة في هذا الموضع •
(٤) هـ : « في » تحريف •
(٥) أمالي ابن الحاجب اللوح : ١٤٧ •
(٦) جاء بعدها في الأمالي : « أي » • وفي اللسان (جمع) : « الإجماع الاحكام والعزيمة على الشيء » •
(٧) « مدلول الإجماع لغة : العزم » ليست في ف •
(٨) ر : « للحدث » •
(٩) « مؤكداً » ليست في ف •

يأتي بعد الجملة ، فإنه لا يجوز أن يتوسط ولا أن يتقدم لأثره (١) لا يقال : زيدٌ حقاً ابني ، ولا حقاً زيدٌ ابني ، وإن كان الزَّجَّاج يجير ذلك ، ولكن الجمهور على خلافة (٢) .

والوجه الرابع : أن يكون مفعولاً لأجله ، والتقدير : تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح ، أي : لأجل بيان الاصطلاح ، وهذا الوجه أيضاً لا يستقيم لأن المتصّب على المفعول له لا يكون إلا مصدراً كقمتُ إجلالاً له ، ولا يجوز : جئتُك الماء والعُشبَ بتقدير مضاف أي : ابتغاء الماء والعُشب .

الوجه الخامس : وهو الظاهر (٣) ، أن يكون حالاً على تقدير مضاف إليه (٤) من المجرور ومضافين من المنصوب (٥) ، والأصل : تفسير الإعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المتضايقان على حد حذفهما (٦) في قوله [هـ : ١٩٨] تعالى : « فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَكْثَرِ الرَّسُولِ (٧) » ، أي : من أثر

(١) « لأنه » ليست في ر .

(٢) « ولكن الجمهور على خلافة » ليست في ل .

(٣) ف : « النظر » تحريث .

(٤) « إليه » ليست في ر ولعله الظاهر .

(٥) ق : « من المجرور أو مضاف من المنصوب » تحريث .

(٦) ر : « حذفهما » .

(٧) طه : ٩٦/٢٠ .

حافر قوس (١) الرسول ، ولما أُتيب الثالث (٢) عثما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيايته عن لا زم التنكير ، كما في قولهم : « قضية ولا أبا حسن لها (٣) » والأصل ولا مثل أبي الحسن لها ، فلتأ أنيب أبو حسن عن مثل جرّد عن أداة التعريف ، ولك أن تقول : الأصل : موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللغة أو الاصطلاح (٤) مجازاً ، وحينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد ، ويصير ظير قول بعض العرب (٥) :

« كنتُ أَظُنُّ الْمُقَرَّبَ أَشَدَّ لِسَعَةِ مِنْ الزُّبُورِ
فإذا هو إِيَّاهَا » على تأويل ابن الحاجب (٦) فإنه أعزب إياها خالاً ،
على أن الأصل : فإذا هو موجودٌ مثلاً ، فحذف الخبر كما حذف (٧)
من (٨) « خرجتُ فإذا الأسدُ » ، ثم حذف (٩) المضاف وهو مثل
وقام المضاف إليه مقامه ، فتحول الضمير المجرور ضميراً (١٠) منصوباً ،

-
- (١) ل : « أثر » ، وليست في ف .
 - (٢) ل : « الثائب » تعريف .
 - (٣) انظر الكتاب : ٢٩٧/٢ والمقتضب : ٣٦٣/٤ .
 - (٤) هـ : « إلى الاصطلاح » .
 - (٥) ر : « قول بعض العرب » .
 - (٦) انظر أمالي ابن الحاجب اللوح : ١٦٧ .
 - (٧) « حذف » ليست في ر .
 - (٨) هـ : « في » .
 - (٩) ر : « فحذف » .
 - (١٠) « ضمير » ليست في ر ، ق .

بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهل ، لأن لفظ الضمير معرفة ، فاتصابه على الحال بعيد .

والظاهر (١) في المثال المذكور أنه مفعول الفعل محذوف هو الخبر ، والتقدير : فإذا هو يشبها ولكنا حذف الفعل انفصل الضمير ، أو أنه هو الخبر (٢) ، كما في قول الأكثرين : فإذا هو هي ، ولكن أنيب ضمير النصب عن ضمير الرفع .

وأما قوله : يجوز (٣) كذا وكذا (٤) خلافاً لفلان ، فقد يقال : إنه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون مصدراً ، كما أن قولك : يجوز كذا اتفاقاً أو إجماعاً (٥) ، بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقاً وأجمعوا عليه (٦) إجماعاً ، ويشكل على هذا أن فعله المقدر إما اختلفوا أو خالفوا أو خالفتم ، فإن كان اختلفوا أشكل عليه أمران :

أحدهما : أن مصدر اختلف إنما هو الاختلاف لا الخلاف .
والثاني : أن ذلك [د : ٢٦٦] يأتي أن تقول بعده : لفلان ، وإن كان خالفوا أو خالفتم أشكل عليه أن « خالف (٧) » لا

(١) ه : « والنظر » .

(٢) العبارة في د ، ف ، ل ، ه : « أو انه الضمير أو انه هو الخبر »
تحريف . وما أثبت عن م ، ر ، ق .

(٣) ر : « نحو » تحريف .

(٤) « وكذا » ليست في ه .

(٥) ف : « وإجماعاً » .

(٦) ر : « على ذلك » .

(٧) ر : « خالفتم » .

يتعدى باللام بل بنفسه ، وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال : قدّر (١) اللام مثلها في سقياً له ، أي (٢) : متعلقة (٣) بمحذوف تقديره : أعني له أو إرادتي له ، ألا ترى أنّها لا تتعلّق بسقياً لأنّ سقى (٤) [هـ : ١٩٩] يتعدى بنفسه ؟

والوجه الثاني : أنّ يكون حالاً ، والتقدير : أقول [ذلك (٥)] خلافاً لفلان أي (٦) مخالفاً له ، وحذف القول كثير جداً حتى قال أبو علي : « هو من حديث البحر قتل ولا حرج (٧) » ، ودلّ على هذا العامل أنّ كل حكم ذكره المصنّفون فظاهر (٨) [أمرهم أنّهم (٩)] قائلون به ، وكأنّ (١٠) القول مقدّر قبل (١٢) كلّ مسألة ، وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسّع فيها ، وذلك أنّهم قالوا (١٢) إنّ منزلة من الأشياء منزلة أنفسهم

(١) هـ : « هذه » .

(٢) « أي » ليست في ر .

(٣) كذا في ر ، هـ . وفي د وسائر النسخ وق : « متعلقاً » تحريف .

(٤) ر : « سقياً » تحريف .

(٥) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .

(٦) ر : « أو » تحريف .

(٧) من قوله « وحذف القول » الى « حرج » ليس في ر .

(٨) ف ، ل : « هم » د ، م ، هـ ، ق : « فهم » . وما أثبت عن ر .

(٩) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .

(١٠) ر : « حتى كان » .

(١١) « قبل » ليست في ر .

(١٢) « أنّهم قالوا » ليست في ر .

لوقوعها فيها ، وإيها لا تنفك عنها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .
 وأمّا قوله : « وقال أيضاً » فاعلم أنّ أيضاً مصدر آض ،
 وآض فعل (١) يستعمل (٢) وله معنيان :
 الأول : رجع ، فيكون تاماً ، قال صاحب المحكم : « وآض
 إلى أهله : رَجَعَ إِلَيْهِمْ » انتهى في وكذا قال ابن السكيت (٣) وغيرهما :
 وهذا هو المستعمل مصدره هنا :
 والثاني : صار ، فيكون ناقضاً عاملاً عمل كان ، ذكره ابن مالك
 وغيره (٤) وأنشدوا (٥) قول الراجز (٦) :

رَبَّيْنَاهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا
 وآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا
 كان جزائي بالعصا أن أجلدَا
 ورواه الجوهري : وصار نهداً ، يقال تعدد الغلام :

-
- (١) « فعل » ليست في ف ، ل .
 - (٢) ر : « مستعمل » .
 - (٣) انظر إصلاح المنطق : ٣٤٢ - ٣٤٣ .
 - (٤) « وغيره » ليست في ف ، ل ، ق .
 - (٥) بعدها في ر : « عليه » .
 - (٦) هو العجاج والأبيات في ملحقات ديوانه : ٢٨١/٢ والخزانة : ٥٦٢/٣
 ووردت بلا نسبة في المنصف : ٢٠/٣ والمقاصد للعيني ٤١٠/٤ وجام
 الأول والثالث في المنصف : ١٢٩/١ وشرح المنصف : ١٥١/٩ وشواهد
 انشافية : ٢٨٥ بلا نسبة ، وأنشد السيوطي الأول والثاني في الهمع :
 ١١٢/٢ من دون عزو .

إذا شَبَّهَ وَغَلَطَ ، والتَّهْدُ : عظيم (١) ، الجسم من الخيل ، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التشبيه ، والأَجْرَدُ الذي لا شعر عليه .

وانتصاب « أيضاً » في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير « قال » كما توهمه جماعة من الناس فزعموا أَنَّ التقدير : وقال أيضاً أي : راجعاً [إلى القول (٢)] وهذا لا يَحْسُنُ تقديره إلا إذا كان هذا القول إنَّما صَدَرَ من القائل بعد صدور القول السابق [له (٣)] حتى يصحَّ أَنْ يقال : إنَّه [قال (٤)] راجعاً إلى القول بعد ما فَرَغَ منه ، وليس ذلك بشرط في استعمال أيضاً ، ألا ترى أَنَّكَ تقول : قُلْتُ اليومَ كذا وقُلْتُ أَمْسَ أيضاً [كذا (٥)] ؟ وكذلك تقول : كُتِبَ اليومَ وكُتِبَ أَمْسَ أيضاً (٦) [هـ : ٢٠٠]

والذي يظهر لي أَنَّه مفعول مطلق حُذِفَ عامله ، أو حال حُذِفَ عاملها وصاحبها ، وذلك أَنَّكَ قلت : وقال فلان ، ثم استأنفت جملة فقلت أَرَجِعْ إلى الإخبار رجوعاً ولا أقصر على ما قدَّمت ، فيكون مفعولاً مطلقاً ، أو التقدير (٧) : أُنْخِرَ أيضاً أو أَحْكَمَ أيضاً ، فيكون

(١) د ، ف : « عظيم » . ر « العظيم » . وما أثبت عن ل ، م ، هـ ، ق : جاء في اللسان (نهْد) : « وفرس نهْد : جسيمٌ مشرفٌ » النهْد في نعت الخيل : الجسيم المشرف » .

(٢) زيادة عن ر ، هـ . وليست في دوسائر النسخ وق .

(٣) زيادة عن ر وليست في دوسائر النسخ وق .

(٤) ليست في د ، ف ، ل ، ق . وأثبتها عن م ، هـ ، ر .

(٥) زيادة عن م ، هـ وليست في دوسائر النسخ و ر ، ق .

(٦) ف ، ل : « وكتبته أحسن أيضاً » تحريف .

(٧) د ، ف ، ل ، ق « والتقدير » تحريف ، وما أثبت عن م ، هـ ، ر .

حالا من ضمير المتكلم ، فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع (١) ،
ومثلاً يؤنسك بما ذكرته من أن العامل محذوف أنك تقول :
عنده مال" وأيضاً علم" ، فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها ، فلا
بدحيثنا من التقدير ، وعلى ذلك قال الشاطبي رضي الله عنه وقد
ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم (٢) أو [تاء (٣)]
مخاطب أو منوفاً أو مشدداً (٤) :

ككُنْتُ ثَرَايَا أَنْتَ تَكْرَهُ وَاسِعٌ

عَلَيْمٌ وَأَيْضاً تَمْ مِيقَاتٌ مُثَلَا

قال أبو شامة رحمه الله تعالى : « قوله : أيضاً أي : أمثل
النوع الرابع ولا أقصر على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهو مصدر آض
إذا رَجَعَ » انتهى كلامه ، فأيضاً على تقديره حال من ضمير أمثل
الذي قدره ، واعلم أن هذه الكلمة إنما تستعمل (٥) مع ذكر شيئين
بينهما توافق ، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر ، فلا يجوز :
جاء زيد أيضاً ، إلا أن يتقدم ذكر شخص آخر أو تدل (٦) عليه
قرينة ، ولا جاء زيد ومضى عمر أيضاً لعدم التوافق ، ولا اختصم
زيد وعمر أيضاً لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر .

(١) ر : « المواطن » .

(٢) ل : « لتكلم » .

(٣) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .

(٤) انظر شرح الشاطبية : ٦٣ وشرح شعلة على الشاطبية : ٧٦ .

(٥) ق : « واعلم أنها تستعمل » .

(٦) ف ، ل ، ق « ويدل » تعريف .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : هَلُمَّ جَرًّا ، فَكَلَامٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْعُرْفِ كَثِيرًا ،
 وَذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي صَحَاحِهِ ، فَقَالَ فِي فَصْلِ الْجِيمِ بَابُ الرَّاءِ :
 « وَتَقُولُ : كَانَ ذَلِكَ عَامَ كَذَا وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى الْيَوْمِ (١) » ، هَذَا
 جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ ، وَذَكَرَ (٢) الصَّاعِقَانِي فِي عِبَابِهِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الصَّحَاحِ
 وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ « هَلُمَّ جَرًّا » فِي كِتَابِ
 الزَّاهِرِ ، وَبَسَطَ الْقَوْلَ فِيهِ وَقَالَ : « مَعْنَاهُ : سِيرُوا عَلَى هَيْئَتِكُمْ (٣) » ،
 أَيْ : تَشَبَّهُوا فِي (٤) سِيرِكُمْ ، وَلَا تَجْهَدُوا أَنْفُسَكُمْ » قَالَ : « وَهُوَ
 مَأْخُوذٌ مِنَ الْجَرِّ وَهُوَ أَنْ تَتْرَكَ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ تَرْعَى فِي السَّيْرِ
 [هـ : ٢٠١] ، قَالَ الرَّاجِزُ (٥) :

لَطَّالَمَا جَرَّرْتُكُنَّ جَرًّا
 حَتَّى نَوَى الْأَعْجَفُ وَاسْتَمَرًّا

-
- (١) الصَّحَاحُ : ٦١١/٢ .
 (٢) ق : « وَجَمَعَ » .
 (٣) ر : « هَيْئَتِكُمْ » تَحْرِيفٌ .
 (٤) ق : « عَلَى » ، جَاءَ فِي اللِّسَانِ (جَرَر) : « وَقَوْلُهُمْ : هَلُمَّ جَرًّا مَعْنَاهُ :
 عَلَى هَيْئَتِكُمْ ، وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي قَوْلِهِمْ : هَلُمَّ جَرًّا أَيْ : تَعَالَوْا
 عَلَى هَيْئَتِكُمْ كَمَا يَسْهَلُ عَلَيْكُمْ مِنْ غَيْرِ شِدَّةٍ وَلَا صَعُوبَةٍ » .
 (٥) وَرَدَتْ الْأَبْيَاتُ الثَّلَاثَةُ فِي كِتَابِ الْفَاخِرِ : ٣٣ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ : ٤٠٣/٢ .
 وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (جَرَر) بِلا نِسْبَةٍ . وَالْأَلُو : الْإِسْطَاعَةُ وَالتَّقْصِيرُ ،
 وَالرَّكَّابُ : الْإِبِلُ الَّتِي يَسَارُ عَلَيْهَا ، وَاحِدَتُهَا رَاحِلَةٌ وَلَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ
 لَفْظِهَا » .

فَالْيَوْمَ لَا تَأْكُلُوا الرِّكَابَ (١) شَبْرًا (٢)

قلت : **الْأَعْجَفُ** : الهزيل (٣) ، **وَنَوَى** : صار له نِيَّةٌ (٤)
 بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحم ، **وَأَمَّا النَّيَّيْءُ** بكسر النون
 وبالهمز (٥) بعد الياء ساكنة (٦) فهو اللحم الذي لم يَنْضَجْ ،
وَأَسْتَمَرَّ كأنه استعمل من المِرَّةِ بكسر الميم ، وهو القُوَّةُ (٧) ،
 ومنه قوله : « **ذُو مِرَّةٍ** » (٨) ، قال : وفي اقتصاب « **جِرَاءً** »
 ثلاثة أوجه :

- (١) ق : « الزمام » تحريف . والزمام : ما زُمَّ به والجمع آزِمَةٌ .
- (٢) ر : « شبرا » وفي كتاب الفاخر ومجمع الأمثال واللسان والتاج :
 « شبرا » .
- (٣) جاء في اللسان (عَجَف) : « الأَعْجَفُ : الهزيل والجمع : عَجَافٌ ، قال
 الأزهري : وليس في كلام العرب أفعل وفعللاء جمعاً على فِعْعَالٍ غير
 أَعْجَفَ وَعَجَفَاءَ ، وهي شاذة حملوها على لفظ سِمان فقالوا : سِمان
 وعِجَافٌ » .
- (٤) ق : « نوى » . قال في اللسان (نوي) : النِّيَّةُ : الشحم من نوت الناقة
 إذا سمتت والنِّيَّيْءُ بكسر النون والهمز اللحم الذي لم ينضج ،
 الجوهري : النِّيَّةُ : الشحم وأصله نَوَى » .
- (٥) ر : « وبهمزة » .
- (٦) ق ، هـ : « الساكنة » .
- (٧) قال في اللسان (مرر) : « والمِرَّةُ : القوة وجمعها المَرَرُ ، ويقال :
 اسْتَمَرَّتْ مَرِيرَةُ الرجل إذا قويت شكيمته » .
- (٨) النجم : ٦/٥٣ .

الأول : أن يكون مصدراً وضع موضع الحال ، والتقدير : هَلُمَّ (١) جارِّين ، [مثبتين (٢)] •

الثاني : أن يكون على المصدر لأنَّ في « هَلُمَّ » معنى جَرُّوا (٣) ، فكأنه قيل (٤) : جَرُّوا جَرًّا ، وهذا على قياس قولك : جاء زيدٌ مَشْيًا، فإنَّ البصريين يقولون : تقديره : ما شياً، والكوفيون [يقولون (٥)] : المعنى (٦) : مشى مشياً ، وقال بعض النحويين : « جَرًّا » نصب على التفسير (٧) انتهى كلام أبي بكر ملخصاً •

وقال أبو حيان في الارتشاف : « وهَلُمَّ جَرًّا معناه : تعال على هَيْئَتِكَ [مثبتاً (٨)] ، واقتصاب جَرًّا على أنه مصدر في موضع الحال ، أي : جارِّين ، قاله البصريون ، وقال الكوفيون : مصدر لأنَّ معنى هَلُمَّ جَرُّوا (٩) ، وقيل : اقتصب على التمييز (١٠) ،

(١) م ، ر : « وهلم » •

(٢) « أي مثبتين » ليست في ف ، ل • ومثبتين ليست في د وأثبتها عن م ، ه ، ر ، ق •

(٣) كذا في م ، ق • وفي د وسائر النسخ ور : « جرا » تحريف •

(٤) ر : « قال » •

(٥) زيادة عن م ، ه ، ر ، ق • وليست في د ، ف ، ل •

(٦) « المعنى » ليست في ق

(٧) ر ، ق : « التمييز » •

(٨) زيادة عن ر ، ه • وليست في د ، ف ، ل ، ق • والعبارة في م : « معناه : يقال على هَيْئَتِكُم مثبتين » تحريف •

(٩) ر : « التفسير » •

وَأَوَّلَ مَنْ قَالَه عَابِدُ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ (١) :

فَإِنْ جَاوَزْتَ مُتَقَفِرَةً رَمَتْ بِي
إِلَى أُخْرَى كَتَلِكَ هَلُمَّ جَرًّا

وقال آخر من تغلب (٢) :

الْمُطْعِمِينَ لَدَى الشَّيْثَا
عِ سَدَائِفًا مِلَّ نَيْبٍ غُرًّا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ سُوءُ
دُؤْدُؤِ وَأَيْلٍ فَهَلُمَّ (٣) جَرًّا [هـ : ٢٠٢]

انتهى ، وبعدُ فعندي توقف في كون (٤) ، هذا التركيب عربياً
محضاً ، والذي راينى منه أمور :

(١) ورد اسمه في مجمع الأمثال : ٤٠٣/٢ : عائذ بن يزيد اليشكري « وهو
الذي استطعم عمرو بن حنمران الجعديّ زبدًا وتامكًا حتى قال له
عمرو : « كلاهما وتمرأ » . والبيت المذكور من أبيات قالها الشاعر
مجيئاً أخاه جندلة بن يزيد اليشكري ، أوردها الميداني في مجمع
الأمثال : ٤٠٣/٢ .

(٢) ر : « وقال آخر من بني ثعلبة » ق « وقال الراجز من تغلب »
ونسب السيوطي البيت الأول الى المؤرج التغلبي ، انظر الهمع :
٢٠٠/٢ والدرر : ٢٣٢/٢ . والسدائف مفردها سدّيف وهو لحم
السنام .

(٣) ق : ل : « وهلم » .

(٤) ر : « ان » .

الأول : أَنْ إجماع النحويين واللغويين (١) منعقد على أَنْ هَلَمْ معنيين :

الأول : تعالَ ، فتكون قاصرة ، كقوله تعالى : « هَلَمْ إِلَيْنَا (٢) » ، أي : تعالوا إلينا •

الثاني : أَحْضِرْ ، فتكون متعدية ، كقوله تعالى : « هَلَمْ شَهِدَاءَكُمْ (٣) » أي : أحضروهم ، ولا مَسَاغَ (٤) لأحد المعنيين هنا (٥) •

الثاني (٦) : أَنْ إجماعهم منعقد على أَنْ فيها لغتين : حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل ، وتسمية وهي أَنْ يتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هَلَمْنَا وَهَلَمَّيْ وَهَلَمْشُوا ، فتكون فعلاً ، ولا نعرف لها موضعاً (٧) أجمعوا فيه على التزام كونها [اسم (٨)] فعل ، ولم يقل أحد : إنه سمع هَلَمْنَا جَرّاً ولا هَلَمَّيْ (٩) جَرّاً ولا هَلَمْشُوا جَرّاً •

(١) « واللغويين » ليست في ه •

(٢) الأحزاب : ١٨/٢٣ •

(٣) الأنعام : ١٥٠/٦ •

(٤) كذا في ر وفي د وسائر النسخ وق : « امتناع » تحريف •

(٥) جاء بعدها في ر : « لأمرين » •

(٦) ر : « أحدهما » •

(٧) « التزام » ليست في ر •

(٨) ر : « ولا يعرف لها موضع » •

(٩) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق •

الثالث (١) : أَنَّ تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر
ممتنع أو ضعيف ، وهو لازم هنا إذا قلت : كان ذلك عام كذا
[وكذا (٢)] وهكُمَّ جَرًّا •

الرابع (٣) : أَنَّ أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا
التركيب حتى صاحب المحكم مع كثرة استيعابه (٤) وتتبعه (٥) ،
وإنما ذكره صاحب الصحاح ، وقد قال أبو عمرو بن الصلاح في
شرح مشكلات الوسيط : إنه لا يقبل ما تفرّد به ، وكان علة (٦)
ذلك ما ذكره في أوّل كتابه من أنّه ينقل (٧) عن العرب الذين سمع
منهم ، فإنّ زمانه كانت اللغة فيه قد فسّدت ، وأمّا صاحب العباب
فإنّه قلّد صاحب الصحاح فنسخ كلامه ، وأمّا ابن الأنباري فليس
كتاباه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب (٨) ، بل وضعه
أن يتكلّم على ما يجري (٩) في (١٠) محاورات الناس ، وقد يكون

-
- (١) ق : « هلمن » •
(٢) كذا وردتا في ر •
(٣) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق •
(٤) ف ، ل : « استيفائه » •
(٥) ر : « وتتبعاته » •
(٦) كذا في م ، ر ، المزهر : ١٣٦/١ - ١٣٧ حيث نقل السيوطي هذه
الفقرة • وفي د وسائر النسخ وق : « على » تحريف •
(٧) ر : « نقل » •
(٨) « من العرب » ليست في ن •
(٩) ر : « جرى » •
(١٠) كذا في ر ، ق ، المزهر • وفي د وسائر النسخ : « من » تحريف •

تفسيره له على تقدير أن يكون عربياً ، فإنه لم يصريح بأنه عربي ،
وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلم عليها غيره .

ولخص أبو حيان في الارتشاف أشياء من كلامه (١) ، وَوَهِمَ
فيه ، [فإنه (٢)] ذكر أن [د : ٢٦٧] الكوفيين قالوا : إِنْ جَرَّ (٣)
مصدر ، والبصريين قالوا : إنه حال ، وهذا يقتضي أن الفريقين
تكلموا في إعراب ذلك ، وليس كذلك ، وإنما قال أبو بكر : إِنْ
[ه : ٢٠٣] قياس إعرابه على قواعد البصريين أن يقال : إنه حال ،
وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر ، هذا معنى كلامه ، وهذا
هو الذي فهمه عنه (٤) أبو القاسم الزجاجي (٥) ، وردَّ عليه فقال :
البصريون لا يوجبون في نحو « رَكُضًا » أن يكون مفعولاً مطلقاً ،
بل يجيزون أن يكون التقدير : جاء زيد يركض ركضاً ، فلذلك (٦)
يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير : هَلُمَّ يَجْرُ جَرًّا (٧) ،
انتهى . ثم [أقول (٨)] : قول أبي بكر : « معناه سيروا على

(١) ر ، ق : « كلامهم » تحريف .

(٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق .

(٣) ر ، ق : « قالوا في جر : إنه » .

(٤) « عنه » ليست في ه .

(٥) ر ، ق : « أبو القاسم الزجاج » تحريف .

(٦) كذا في ر ، ق . وفي د وسائر النسخ : « فكذلك » .

(٦) ر : « هلم جراجرا » تحريف .

(٧) زيادة عن ر . وليست في د وسائر النسخ وق .

هَيِّنْتِكُمْ (١) أي : اثبتوا (٢) في سَيْرِكُمْ فلا تَجْهَدُوا أَنْفُسَكُمْ «
معترض من وجهين :

الأول : أَنَّ فيه إثبات (٣) معنى لَهُمْ (٤) لم يثبت لها أحد .
الثاني : أَنَّ هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب ،
إنما يتراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم ، فلهذا قال صاحب
الصحاح : « وهَلُمَّ جَرًّا إِلَى الْآنَ (٥) » .
وقول أبي حيان : معناه : « تعال على هَيِّنْتِكُمْ (٦) » عليه
أيضاً اعتراضان :

الأول : أَنَّهُ تفسير لا ينطبق على المراد .

الثاني في إفراده « تعال » مع أَنَّهُ خطاب للجماعة ، [وَإِنَّمَا
يَقَالُ : تَعَالَوْا ، كما قال الله تعالى ، حكاية : « تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ
سَوَاءٍ (٧) »] (وكَأَنَّهُ تَوْهَمٌ ٨) [[أَنَّ (٩)] « تعال » اسم

(١) ر : « هَيِّنْتِكُمْ » تعريف .

(٢) ر ، ق : « تثبتوا » .

(٣) « إثبات » ليست في ر ، ق .

(٤) « لهم » ليست في هـ .

(٥) في الصحاح : ٦١١/٢ « اليوم » .

(٦) ف ، ل : « هينتك » .

(٧) زيادة عن م ، ر ، ق . وليست في د وسائر النسخ . والآية من سورة
آل عمران : ٦٤/٣ .

(٨) ليست في د ، وجاء مكانها فيها : « وانما » . وما أثبت عن سائر
النسخ ور ، ق .

(٩) زيادة عن ر ، ق وليست في د وسائر النسخ .

فعل ، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة (١) ، وقد توهّم ذلك بعض النحويين فيها وفي « هات » ، والصواب أنّهما فعلاّن بدليل الآية وقوله تعالى : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ » (٢) وقول الشاعر (٣) :

إذا قلتُ هاتي نوّليني تمّايلتُ

وقوله : « الآن هكّم » في معنى جرّشوا [منقول من كلام ابن الأنباري ، وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي (٤) في مختصره ، وقال : لم يقل أحد : إن هكّم في معنى جرّشوا (٥)] ، وفيه دليل على ما قدّمته من أنّ الإعرابين المذكورين لم يقلّهما [البصريون والكوفيون ، وإنّما قالهما ابن الأنباري قياساً على قولهم (٦)] (٧) في جاء زيد ركضاً .

وتقدير البيت الأول : فإن تجاوزت أرضاً مقفرة أي : ليس

-
- (١) ر ، ق : « لا تلحقه الضمائر البارزة » تحريف .
 (٢) البقرة : ١١١ / ٢ ، الأنبياء : ٢٤ / ٢١ .
 (٣) عجز البيت : « علّي هضيم الكشّح ريتا المخلخل » وهو لامرئ القيس . ديوانه : ١٥ نوّليني من النوال وهو العطية ، والتضيم : الضامر .
 (٤) ر ، ق : « الزجاج » تحريف .
 (٥) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق .
 (٦) جاءت : « قولهما » ولعل الصواب ما أثبت .
 (٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق .

بها أَنيس رمت (١) بي تلك الأرض المقفرة إلى [أرض (٢)] أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة ، [وجواب الشرط إمّا « رمت بي » أو البيت بعده إنْ كانت « رمت » صفة لمقفرة (٣)] [هـ : ٢٠٤] •

وأمّا البيتان الآخران فمعناهما الشاء على قوم بالكرم والسيادة ، والعرب تمدح بالإطعام في الشتاء لأنّه زمن يقل فيه الطعام، ويكثر الأكل لاحتباس الحرارة في الباطن (٤) ، والسّدائف جمع سَدِيفَة (٥) ، وهي مفعول بمطعمين (٦) ، ومعناها شرائح (٧) سنام البعير المقطّع وغيره ممّا غلب عليه من (٨) السمن ، وقوله : مِلْ نيب أصله مِنْ النَّيب ، والنَّيب (٩) جمع ناب وهي الناقة (١٠) ، سمّيت بذلك لأنّه

-
- (١) د ، ف ، ل : « رमित » تحريف • وما أثبت عن م ، هـ ، ر ، ق •
 (٢) زيادة عن ر • وليست في د وسائر النسخ وق •
 (٣) زيادة عن ر ، ق ، هـ • وليست في د وسائر النسخ •
 (٤) « في الباطن » ليست في ف •
 (٥) في اللسان (سَدِيف : سَدَائِف وسِدَاف) •
 (٦) ر ، ق هـ : « للمطعمين » •
 (٧) هـ : « شرائح » تصحيف • في اللسان (شرح) : « الشَّرْح والتشريح : قَطَن اللحم عن العضو قَطْناً وقيل : قَطَن اللحم على العظم قطعاً والقطعة منه شَرَحَة وشريحة ، وقيل : الشَّرِيحة : القطعة من اللحم المَرْقَقَة ... وكل سمين من اللحم ممتد فهو شَرِيحة وشَرِيح » •
 (٨) « من » ليست في ر ، ق ، هـ •
 (٩) « والنَّيب » ليست في هـ •
 (١٠) جاء في اللسان (ينب) : « والنَّب والنَّيُوب : النَّاقَة المسِنَّة ،

يَسْتَدِلُّ عَلَى عَمَرِهَا بِنَابِهَا ، وَحَذَفَ نُونٌ مِنْ لَأَنَّه أَرَادَ التَّخْفِيفَ
 حِينَ التَّقَى الْمُتَقَارِبَانَ ، وَهُمَا النُّونُ وَاللَّامُ ، وَتَعَذَّرَ الْإِدْغَامُ لِأَنَّ
 السَّلَامَ سَاكِنَةً وَقَطِيرَهُ قَوْلُهُمْ فِي بَنِي الْحَارِثِ : بِلْحَارِثَ ، وَهُوَ شَاذٌ ،
 وَالَّذِي فِي الْبَيْتِ أَشَدُّ مِنْهُ لِأَنَّ شَرْطَ هَذَا الْحَذْفِ أَنْ لَا تَكُونَ اللَّامُ
 مَدْغَمَةً فِيمَا بَعْدَهَا ، فَلَا يُقَالُ فِي بَنِي النَّجَارِ وَبَنِي التَّضْيِيرِ : بَنَجَّارَ
 وَبَنَضْيِيرَ ، وَعَلَّلَ ابْنُ جَنِي ذَلِكَ بِكَرَاهَةِ تَوَالِي الْإِعْلَالَيْنِ (١) ، فَإِنَّ
 اللَّامَ قَدْ أُعْلِلَتْ بِإِدْغَامِهَا فِيمَا بَعْدَهَا ، أُعْلِلَتْ النُّونُ الَّتِي قَبْلَهَا
 بِالْحَذْفِ تَوَالِي الْإِعْلَالَانِ (٢) ، وَقَدْ يَثْرُدُ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَسْتَجَبِبُ (٣)
 فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَيَجَابُ بِأَنَّ كَثَلًا مِنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ وَالْجَارِ
 وَالْمَجْرُورِ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَأَعْطِيَ (٤) حُكْمَهَا ، وَقَوْلُهُ : غَرَّأَ حَالٌ مِنَ
 النَّيِّبِ ، وَهُوَ جَمْعُ غَرَّاءَ (٥) كَحُمْرَاءَ وَحُمْرٍ وَسُودَاءَ وَسُودٍ ، وَفِي «الْجَاهِلِيَّةِ»
 خَبَرٌ كَانَ إِنْ قَدَّرْتَ نَاقِصَةً أَوْ مُتَعَلِّقَةً (٦) بِهَا إِنْ قَدَّرْتَ تَامَةً بِمَعْنَى
 وَجَدَ ، وَقَوْلُهُ : فَهَلَكْتُمْ جَرًّا مُتَعَلِّقَ الْمَعْنَى (٧) بِقَوْلِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ،

← سَمَّوْهَا بِذَلِكَ حِينَ طَلَّقَ نَابِهَا وَعَظُمَ وَالنِّيُوبُ كَالنَّابِ وَجَمْعُهَا
 مَعًا أَنْيَابٌ وَنِيُوبٌ وَنَيْبٌ » اهـ .

(١) ر ، ق : « إِعْلَالَيْنِ » .

(٢) ر ، ق : « إِعْلَالَانِ » .

(٣) ق : « يَجْتَنِبُ » .

(٤) هـ : « وَأَعْطِيَ » تَحْرِيفٌ .

(٥) « وَهُوَ جَمْعُ غَرَاءَ » لَيْسَتْ فِي ل .

(٦) ر ، ق : « مُتَعَلِّقَةٌ » تَحْرِيفٌ .

(٧) ق : « فِي الْمَعْنَى » .

أي (١) : كان سؤدد وائل في الجاهلية (٢) فما بعدها •

وإذ قد أتينا على حكاية (٣) كلام الناس وشرحه وبيان ما [ذكر (٤)] فيه من نقد (٥) فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً ، فنقول : هكلم هذه هي القاصرة التي بمعنى أئت وتعال ، **إِلاَّ أَنْ** فيها تجويزين :

الأول : آئته ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحسي ، بل الاستمرار على الشيء والمداومة (٦) عليه ، كما تقول : امش على هذا الأمر ، وسر على هذا المنوال [ه : ٢٠٥] ومنه قوله تعالى : **« وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهِتِكُمْ »** (٧) ، المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الألسنة بالكلام ، ولهذا أعربوا أَنْ تفسيرية وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول [دون حروفه (٨)] كقوله تعالى : **« فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَّك »** (٩) ، والمراد بالمشي ليس بالأقدام (١٠) ،

(١) د ، ل ، هـ : « ان » تحريف • وما أثبت عن م ، ر ، ق •

(٢) من « أي » الى « الجاهلية » ليس في ف •

(٣) « حكاية » ليست في ر ، ق •

(٤) زيادة عن ر ، ق وليست في د وسائر النسخ •

(٥) هـ : « نقل » • ف : « تقدير » وكلاهما تحريف •

(٦) ر ، ق : « والملازمة » •

(٧) ص : ٦ / ٣٨ •

(٨) زيادة عن ق • وليست في د وسائر النسخ ور •

(٩) المؤمنون : ٢٣ / ٢٧ •

(١٠) ر ، ق « على الأقدام » •

بل الاستمرار والدوام ، أي : دوموا على عبادة أصنامكم واجبسوا أنفسكم على ذلك •

الثاني : [أَلَيْسَ] ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ، وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى : « وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ » (٢) « فَلَئِمَدُدُّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا » (٣) ، و « جَرًّا » مصدر جَرَّه يجرُّه إذا سَحَبَه ، ولكن (٤) ليس المراد الجرَّ الحِسِّيَّ ، بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى ، ألا [ترى (٥)] أَلَيْسَ يقال : هذا الحكم منسحب على كذا أي شامل له ؟ فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهَلَمْ جَرًّا فكَلَيْتَ قيل : واستمرَّ ذلك في بقية الأعوام استمراراً ، فهو مصدر (٦) ، واستمر مستمراً فهو حال مؤكدة (٧) ، وذلك ماشٍ في جميع الصور ، وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام ، وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ، فإنَّ هَلَمْ حيثُذ خبر (٨) ، وإشكال (٩) التزام

(١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق •

(٢) العنكبوت : ١٢/٢٩ •

(٣) مريم : ٧٥/١٩ •

(٤) « ولكن » ليست في ف •

(٥) زيادة عن ر ، ق • وليست في د وسائر النسخ •

(٦) « فهو » مصدر « ليست في ر ، ق •

(٧) ر : « واستمر يستمر على الحال المؤكدة » تحريف • وفي ق : « واستمر

مستمراً على الحال المؤكدة » •

(٨) ف : « رحر » تحريف •

(٩) ل : « واستعمال » • ف « واسعال » وكلاهما تحريف •

إفراد الضمير ، إذ فاعل هَلُمَّ هذه مفرد أبداً ، كما تقول : واستمرَّ
ذلك أو (١) واستمرَّ ما ذكرته •

فإن قلت : قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجَّهت بها هذه
المسألة على تقديرات كثيرة وتأويلات متعقدة (٢) ولم يُعْهَد في كلام
النحويين مثل ذلك ، قلت : ذلك لِأَنَّكَ لم تقف لهم على كلام على (٣)
مسائل متعقدة (٤) مشكلة اجتمعت في مكان واحد ، ولو وقفت لهم
على ذلك لوجدت (٥) في كلامهم (٦) مثل ذلك وأمثاله ، والله تعالى
أعلم ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم •

(١) « أو » ليست في ر ، ق •

(٢) ر ، ق « متعددة » •

(٣) ر ، ق : « في » •

(٤) ر ، ق : « متعددة » •

(٥) ر ، ق : « ولو نظرت كلامهم لوجدت » •

(٦) « في كلامهم » ليس في ر ، ق •

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام [هـ : ٢٠٦] العلامة (١) المحقق كمال الدين محمد الشهير بابن الهيثم الحنفي رحمه الله تعالى :

الحمد لله ، اللهم صلّ على سيّدنا محمد عبدك ونيك ورسولك محمد وآله وسلم ، وبعد :

فقد دخلت عليّ امرأة بورقة ذكرت أنّ رجلاً دفعها إليها يسأل الجواب عمّا فيها ، فنظرت فإذا فيها سؤال عن إعراب صلى الله عليه وآله وسلم : « كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم (٢) » .

هل « كلمتان » مبتدأ « وسبحان الله » الخبر أو قلّبه ؟ وهل قول مَنْ يجيز (٣) « سبحان الله » للابتداء لتعريفه (٤) صحيح أم لا ؟ وهل قول مَنْ رَدّه للزوم « سبحان الله » النصب صحيح أم لا ؟ وهل الحديث ممّا تعدّد (٥) فيه الخبر أم لا ؟ فكتب العبد

(١) هـ : « الامام العالم العلامة » .

(٢) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار برقم : ٣١ ، وفي سنن ابن ماجه ، كتاب الادب : ٣٠٨٦ .

(٣) هـ : « عين » .

(٤) ف ، ل ، م : « لتعريفه » .

(٥) د : « تعدّد » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

الضعيف على قلّة البضاعة وطول التّرك وعجّلة الكتابة في الوقت
ما نصّته :

الوجه الظاهر أنّ « سبحان الله » إلى آخره الخبر ، لأنّه
مؤخّر لفظاً ، والأصل عدم مخالفة اللفظ محلّه إلّا لموجب يوجبه ،
وهو من قبيل الخبر المفرد بلا تعدّد ، لأنّ كلّاً من « سبحان
الله » مع عامله المحذوف الأول والثاني مع معموله الثاني إنّما أُريد
لفظه ، والجُملة الكثيرة إذا أُريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد ،
ولذا لا تتحمل ضميراً ولأنّه محطّ الفائدة بنفسه بخلاف عكسه ، فإنّه إنّما
يكون محطّها باعتبار وصفه ، ألا ترى أنّ في عكسه يكون الخبر « كلمتان » ؟
ومن البين أنّ ليس متعلق الفرض بالإخبار من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن سبحان الله الخ ... بأنّهما كلمتان ، بل بملاحظة
وصفه ، أعني : خفيفتان ثقيلتان حبيبتان فكان اعتبار سبحان الله الخ ...
خبراً أوّلي ، فهو مثال « هجّيرى أبي بكرٍ لا إله إلّا
الله » ، ونحوه ممّا أوردوه مثلاً للإخبار بالجملة التي أُريد لفظها .

وأما منع كونه خبراً أو مبتدأ بسبب لزوم نصب [ه : ٢٦٨]
« سبحان الله » فإنّما يصدّر ممّن لم يفهم معنى قولنا : إنّما
أريد (١) بالجملة لفظها ، وعلامة إعراب الخبر في مثله وهو الرفع في
محله ، فالحاصل أنّ كلّاً من حيث العربية يجوز ، وأما من حيث
[ه : ٢٠٧] الأوّلويّة بالنظر إلى المعنى فكلّمتان مبتدأ مسوّغ
بالأوصاف المختصة ، ولفظ « سبحان الله » وما بعده خبره ، وأما
جعل « سبحان الله » معرفة فإنّ أراد به حال كونه مراداً به (٢) معناه

(١) د : « يريد » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ل : « في » تعريف .

فصحيح ، وتعريفه بالإضافة ، وهو ما كان المتكلم ذاكرة مسبّحاً ، وإنّ أراد (١) به حال كونه أُريد به مجرد لفظه على معنى أنّ الكلمتين الموصوفتين بتعلق حبّ الله تعالى بهما هاتان اللفظتان اللتان هما سبحان الله صادرتين من مريد معناهما وهو تنزيه الله تعالى فلا ، فإنّ أنواع المعارف محصورة وليس هو منها ، إذ (٢) لم يرد على هذا (٣) التقدير معنى الإضافة ولا خصوص (٤) النسبة التي باعتبارها يحصل التعريف ، فإن ادّعي أنّه من قبيل العلم بناء على أنّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره كما ذكر ابن الحاجب فليعلم أنّه على تقدير صحة هذه الدعوى لم يُعط لهذا الوضع حكم الوضع (٥) للدلالة على غيره ، ولذا (٦) لم يقل أحد بأن (٧) كل لفظ مشترك وهو لازم من جعل كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره ، فعلم أنّ إعطاء اسم المعرفة والنكرة والمشارك وسائر الألقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع للدلالة على غيره ، والله سبحانه وتعالى أعلم •

(١) هـ : « أريد » •

(٢) كذا في ف • وفي د وسائر النسخ : « اذا » تحريف •

(٣) هـ : « بهذا » •

(٤) هـ : « حصول » •

(٥) « حكم الوضع » ليست في م •

(٦) د : « وكذا » • هـ : « ولهذا » • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٧) م : « أن » •

ثم دفعت الورقة للمرأة ، ثم بعد أن مضى على هذا نحو من خمسة أشهر سمعت أن بعض الإخوان ذهب بجوابي هذا مقترناً بثلاثة أجوبة لأهل العصر مخالفة لجوابي ، وجواب رابع للذهاب إلى بعض ملوك الدنيا لما كان من أهل العلم والفهم في الاصطلاحات ليوقف على (١) خطأ المخطيء وإصابة المصيب ، وحاصل ذلك اتفاقهم على أن الوجه الذي رجحنته جعلوه متعيناً بناءً على أن محط الفائدة يتعين أن يكون « سبحان الله وبحمده » إلى آخره ، ومنهم من ذكر أوجهاً لإبطال قلبه :

منها : أن « سبحان الله » لزم الإضافة إلى مفرد ، فجرى مجرى الظروف ، والظرف لا يقع إلا خبراً ، ولأنه ملزوم النصب ، ولأنه مركب من معطوف ومعطوف عليه ، وهذه الأوجه الثلاثة يستقل بدفعها على ما في بعضها من [هـ : ٢٠٨] التحكم ما ذكرناه (٢) من أن الكلام الواقع خبراً إنما أريد به لفظه ، ومن أمثلتهم من (٣) ابتدائية المتعاطفين إذا أريد به مجرد اللفظ : « لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة (٤) » .

ومنها : أن « سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » كلمة ، إذ المراد بالكلمة في الحديث اللغوية ، فلو جعل مبتدأ لزم الإخبار

(١) هـ : « ليوقف به على » .

(٢) م : « من التحكم على ما ذكرناه » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٣) هـ : « في » .

(٤) هو حديث شريف ، ذكره الامام أحمد بن حنبل في مسنده : ١٥٦/٥ (الطبعة الاولى) .

عمّا هو كلمة بأئنه كلمتان ، ولا يَخْفَى على سامع أن المراد اعتبار « سبحان الله وبحمده » كلمة و « سبحان الله العظيم » كلمة (١) ، فالمجموع كما يصح أن يعبر عنه بكلمة كذلك يصح أن يعبر عن كل جملة منه بكلمة ، غير أنّه لما كان كل من الجملتين ، أعني « سبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم » - ممّا يستقل ذكرهما تاماً ويثرد بالقصد إليه وبقوله اعتبر كلمة وعبر عنهما بكلمتين ، على أن ما ذكره لازم على تقدير [جعل (٢)] « سبحان الله » الخبر كما هو لازم على تقدير (٣) [جعله مبتدأ] ، لأنّه كما لا يصح أن يخبر عمّا هو كلمة بأئنه كلمتان بما هو (٤) كلمة ، فإنّ الحاصل على تقدير كون « كلمتان » المبتدأ أن الكلمتين اللّتين هما (٥) كذا وكذا هما الكلمة التي هي « سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » .

وبجوابنا اندفع عن الشّقين لا بما قيل في جوابه : إن سبحان الله إلخ . . . تضمن عطفًا فيقوم مقام المتعدد ويخبر عنه بكلمتين ، وهذا إن أُريد به الكائن في « وبحمده » فهو (٦) على تقدير كونه خبراً محضاً ، وإلا فإن جعل « سبحان الله » نقل إلى الإنشاء (٧) - وإن

(١) « كلمة » ليست في ل .

(٢) « جعل » ليست في م .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٤) م : « بانه » .

(٥) « هما » ليست في ل .

(٦) « فهو » ليست في ف .

(٧) د : « إلى أن الإنشاء » زيادة لا يقتضيها السياق .

كان إخباراً — صيغة كصينغ العقود كبت ، وبحمده مع متعلقه خبراً لم يكن عطفاً عليه لأنه إنشاء ، وعلى تقدير حذف العاطف ، أي : وسبحان الله وهو قليل ومختلف فيه ، وعلى تقدير صحتها لا يندفع السؤال ، فإن السائل قال (١) : المراد بالكلمة اللغوية ، فالمجموع من « سبحان الله » إلى آخر الكل كلمة ، ومعلوم أن وجود العطف في أثناء الكلام الكثير لا يمنع من إطلاق لفظ كلمة عليه ، أ [لا (٢)] ترى قولنا : له كلمة شاعر ، يعنون القصيدة ، لا يصح إلا (٣) أن تكون قصيدة لم يقع في مجموعها عطف ، أئى يكون هذا ؟ وحينئذٍ فالمجموع من المتعاطفين كلمة ، فلا يخبر عنه بأنه كلمتان ، ويعود السؤال فلا يفيد إلا أن يعود إلى جواب (٤) ، الفقير إن شاء الله تعالى •

[هـ : ٢٠٩] ومنها : « أن » جعل المبتدأ « سبحان الله » الخ • • يفوت نكته ، وهي إرادة حصر الخبر في المبتدأ ، وأنت لا يخفى عنك أن الحصر إما أن يكون بالأداة أو بتقديم الخبر أو المعمول ، والتقديم إنما هو في جعل « سبحان الله وبحمده » المبتدأ والكلمتان (٥) الخبر ، فيصير من قبيل : « تسمي أنا » لا في جعل « كلمتان » المبتدأ و « سبحان الله » الخبر ، وهو متراده إذ لا تقديم فيه ، وإذا لم يكن تقديم فإنما يجيء الحصر في المَعْرِف بلام الجنس للاستغراق لزوماً

(١) م : « على » تعريف •

(٢) زيادة عن ل وليست في د وسائر النسخ •

(٣) « إلا » ليست في م •

(٤) « جواب » ليست في م •

(٥) هـ : « وكلمتان » •

عقلياً ، كقولنا : العالم زيد" ، إذا جعلنا العالم مبتدأ ، واليمين على المدعى عليه ، فيفيد أن لا يمين على غيره بسبب جعل الكل عليه ، لأنه ليس وراء الكل شيء ، وكأنه ذهب عليه أن المذكور في الحديث الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان سبحان الله الخ ، وليس مثله (١) بعجيب على الإنسان كما ذهب على الذهاب بجوابي ليرى غلظه آتني جعلت كون الفائدة في جعل « سبحان الله » مبتدأ باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجهاً لردّ ابتدائية سبحان الله الخ ٠٠ ، فأورد عليه لزوم عدم صحة « زيد رجل صالح » وأنا لست من هذا ، وإنما جعلته كما هو صريح (٢) في كتابتي وجه مرجوحته وأولوية (٣) كونه خبراً فليرجع إلى نظر الكتابة (٤) ، غير أن النفس إذا ملئت بقصد (٥) الرد يقع لها نحو (٦) هذا السهو في الحسن ، وإذا كان المذكور في الحديث « كلمتان » بلا تعريف جنس استغراقي لم يكن حصر ، بل المراد الإخبار بسبحان (٧) الله وبحمده ٠٠ إلخ عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين ، أو عن سبحان الله وبحمده بأنهما حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان ، والمعنى

(١) « مثله » ليست في م .

(٢) م : « صرح » تحريف .

(٣) م : « وأولويته » تحريف .

(٤) هـ : « الكتاب » .

(٥) د : « بقصر » وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) د : « مثل » .

(٧) هـ : « لسبحان » تحريف .

أَنَّ اللفظ الذي عهدتموه وتقولونه وهو سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم له من المقدار عند الله أَكْثَهُ لا يَرَادُ (١) مطلق ثقلٍ ما ومحبة ما ، لأن ذلك معلوم للمؤمنين غير مجهول لهم في كل ذكر الله هذا وغيره أنه (٢) كذلك ، فلو أريد ذلك لم تكن الجملة (٣) الخبرية كلها مجددة فائدة عند السامعين ، سواء جعلت « سبحان الله » مبتدأ أو خبراً ، بل هي (٤) حينئذ بمنزلة « النار حارة » ونحوه ، ومثله يجب صَوْنُ كلام بعض البلغاء عنه ، فكيف بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ سواء [هـ : ٢١٠] جعلت تجدّد الفائدة شرطاً لكون الجملة كلاماً أو لم تجعل ، فإن الذي لا يشترطه لا يقول : إنه قد حصل فائدة تامة ، إلا أَكْثَهُ لا يشترطها (٥) في مسمى الكلام اصطلاحاً ، وحينئذ يجب كون المراد زيادة ثقل وزيادة محبة ممّا لا يلزم كل مؤمن (٦) يعلم أَنَّ للذكر ثواباً ، وإذا ظهر أَنَّ كَلَاماً من « ثقيلتان » [و (٧)] حبيبتان وسبحان الله وبحمده ، يَصْلُحُ مَحْطَةً فائدة يكون بها خبراً ،

(١) د : « ان يرد » ، م : « ان ل يرد » ، ف : « ان لا يرد » ، ل :

« ان له يرد » وكله تحريف . وما أثبت عن هـ .

(٢) م : « وانه » تحريف .

(٣) « الجملة » ليست في ل .

(٤) ل : « فهي » .

(٥) هـ : « يشترطها » .

(٦) هـ : « لا يلزم على كل مؤمن » .

(٧) زيادة عن م ، هـ . وليست في د ، ف ، ل .

ويزداد جعل « سبحان الله » مبتدأ [د : ٢٦٩] قدّم خبره بنكته بلاغية لأجلها قدّم الخبر ، وهي التشويق إلى المبتدأ ، وكلّما طال الخبر حسن هذا النوع ، لأنّه كلّما طال بذكر الأوصاف ازداد الشوق إلى المحدث عنه بها ، كما هو في الحديث الكريم حيث قال : « كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن » فإنّ النفس كثر تشوّقها (١) بذلك إلى سماع المحدث [عنه (٢)] بها ، فلم يجيء « سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » إلّا والنفس في غاية الشوق إلى سماعه ، فهو مثل قوله (٣) :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا

شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

وهذا ما ذكره السكّاف الذين أعربوا « سبحان الله » مبتدأ ، ولم يرتضه من وجّه سمعه من أهل عصرنا بمثل ما أسمعك ، وأستغفر الله من شغلي سمعك بمثله ، ولولا ما فيه من كون محطّ الفائدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته في الجواب لكان أولى من جعل « كلمتان » مبتدأ ، وعسى أن يكون رجوعي عنه أولى ، لأنّ مراعاة مثل هذه النكته البلاغية هو الظاهر من تقديم الخبر

(١) ف ، ل ، م : « شوقها » .

(٢) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٣) هو محمد بن وهب ، والبيت بهذه النسبة في ديوان المعاني : ٢٨/١ والأغاني : ٤/١٩ - دار الثقافة ببيروت - وزهر الآداب : ٦٦/٣ ومعاهد التنصيص : ٢١٥/١ . وورد اسمه في معاهد التنصيص والأغاني : محمد بن وهيب .

حينئذ ، فلا يُعَدَّل عنه بعد ظهور بَطْلَانِ انحصار محطِّ الفائدة في (١) «سبحان الله» ، وبهذا تمَّ ما يتعلَّق بالحديث ، بقي أَكْثَره وقع لي (٢) بقي كون «سبحان الله» إذا أريد لفظه معرفة ، لأنَّ المعارف أنواعها محصورة ، وليس هو منها كما هو مسطور في أصل جوابي ، فارجع إليه •

ثم قلت : فإن ادَّعَى أَكْثَره يكون من قبيل العلم بناء على أَنَّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره ، فليُعلم أَكْثَره على تقدير صحَّة هذه الدعوى لم يُعْط لهذا الوضع حكم الوضع لغيره ، ولذا صرَّح بِأَكْثَره لا يصير كل لفظ مشتركاً [هـ : ٢١١] وهو لازم من وضع كل لفظ ليدل على نفسه ووضع ليدل على غيره ، فاعترض ذلك الأخ بِأَكْثَره من قبيل العلم ، قال الرضي : « وهو عندهم (٣) من قبيل المنقول لأَكْثَره نقل من مدلول هو معنى إلى مدلول هو اللفظ » ، ولا يَخْفَى عليك أَنَّ حاصل هذا الاعتراض لم يزد على نسبة ما ذكرت أَكْثَره ممَّا يقال ، ولم أَرْضَهِ إلى بعض النحاة أَكْثَره قال ، وخفي عليه أَكْثَره أَنقله عن خَلْق (٤) ، غير أَنَّ لي فيه بحثاً مكتتباً من نحو عشرين سنة مع القائلين به فبناء عليه ذكرت ما ذكرت •

وحاصل ذلك البحث كُتِبَته عند نقل المحققين قول ابن الحاجب

-
- (١) « في » ليست في هـ •
 - (٢) « لي » ليست في م •
 - (٣) « وهو عندهم » ليست في م •
 - (٤) م : « خلف » تصحيف •

في المنتهى (١) : « أكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير ، وقد يطلق والمراد اللفظ ، نحو : زيد مبتدأ وزي دلالة لهم لو وضعوا له أدنى إلى التسلسل (٢) ، ولو سلم نفسه أولى ، يعني لو سلم أن (٣) لا يلزم (٤) لو وضعوا له ، فإذا أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى » انتهى •

وذكر هنا أنه موضوع فخلق (٥) لي فيه هذا ، وهو أن الحاجة هنا ليست إلا إلى مجرد (٦) التعبير عن اللفظ وقد حصل بنفسه ، فإذا (٧) أمكن بطريق المجاز كان أولى ، لأنه بطريق الوضع يثبت به معنى الاشتراك ، والمجاز خير منه ، ويتأنس هذا بآثارنا إذا قلنا : زيد كذا وكذا فقل ذلك الخبر يتبادر إرادة معنى غير لفظ إلى أن يذكر المسند فيرى غير صالح إلا للفظ فيحكم به حينئذ للقرينة (٨) الملازمة (٩) للمسند ، فتبادر (١٠) معنى على التعيين من مجرد الإطلاق

(١) ذكره في كشف الظنون : ١٨٥٣/٢ •

(٢) هـ : « اللبس » •

(٣) هـ : « انه » •

(٤) بعدهما في هـ : « اللبس » •

(٥) م : « فخلق » تصحيف •

(٦) ل : « الا أن بحد » تحريف •

(٧) ف ، ل ، م : « فان » •

(٨) هـ : « بقرينة » •

(٩) م : « اللازمة » •

(١٠) م : « فيتبادر » •

ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة لأتته لازم ذلك بحسب الأصل ، والغالب (٢) التردد والتوقف ، وقد أمكن جعله مجازاً علاقته الاشتراك في الصورة ، فيكون كإطلاق (٣) لفظ الفرس على المثال المنقوش في حائط •

فبناء على بحثي هذا معهم قلت في أصل جوابي : فليعلم أتته على تقدير صحة هذه الدعوى يعني لو تنزلنا عن هذا وقلنا : إنه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة لا (٤) نكرة ، بل الألقاب الاصطلاحية إنما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير لأن ذلك الوضع هو القصدي ، وأما هذا الوضع [هـ : ٢١٢] فقد صرّح مَنْ قال به من المحققين بأتته ليس بوضع قصدي ، ولذا (٥) صرح بأتته لا يكون اللفظ به مشتركاً ، فلمّا تعدّد الوضع للمعاني المحتملة ولم يكن مشتركاً علّم أتته لم يعتبر في إطلاق الألقاب الاصطلاحية إلا الوضع القصدي ، ثم هذا لا ينفي تعيّن (٦) المعنى والعلم (٧) به لأنّ المنفي الاصطلاحي (٨) وهو لا يقتضي

(١) ف : « كان » تحريف •

(٢) م : « الغالب » •

(٣) ل : « لا إطلاق » تحريف •

(٤) د ، ف ، ل ، م : « ولا » تحريف • وما أثبت عن هـ •

(٥) ل : « لا » تحريف •

(٦) د : « وكذا » • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٧) د ، ف ، م : « تغير » تحريف • وما أثبت عن هـ •

(٨) م : « ولا العلم » •

(٩) د : « لأن المنفي الوصف الاصطلاحي »

عدم تعشّين المعنى ، أرايت لو لم يُسمَّ كل نوع باسم خاص أصلاً
 كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح أمّا كان يصح مبتدأ ؟
 وكذا (١) جعلنا « سبحان الله » مراد مجرد لفظة مبتدأ مع تقي
 الحكم بأنه (٢) معرفة ولا نكرة كما ذكرنا ، لأن صحة الابتدائية
 والحديث محلث عنه إنّما يقتضي تعشّين معناه كلياً كان ذلك المفهوم
 أو جزئياً لا تسميته ، وكم فكرة يتعين معناها (٣) في الاستعمال فتصير
 كمعنى المعرفة لا يتفاوتان إلا في أصل الوضع ، والله سبحانه وتعالى
 أعلم .

وقع سؤال في مجلس السلطان الملك الأشرف برسباني في مجلس
 قراءة (٤) البخاري في شعبان (٥) سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة ، سئل
 عنه الإمام العلامة كمال الدين بن الهمام ، وصورة السؤال من
 قواعد السادة الحنفية على رأي (٦) المحققين منهم أنّ النفي والإثبات
 إذا تعارضا وكان المنفي (٧) ممّا (٨) يعلم بدليله ، وهو أن يكون
 صريحاً في ردّ دعوى المّثبت فإنّه يقتضي على المّثبت كالحكم في دعوى
 امرأة على زوجها أنّه طلقها ثلاثاً ، وقالت : حصلت

-
- (١) كذا في د . وفي سائر النسخ : « ولذا » .
 (٢) هـ : « الحكم عليه بأنه » .
 (٣) هـ : « تتعين بمعناها » .
 (٤) هـ : « قرأه » .
 (٥) « في شعبان » ليست في هـ .
 (٦) هـ : « بل على رأي » زيادة لا يقتضيها السياق .
 (٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « النفي » .
 (٨) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « ما » .

الفرقة بيني وبينه ، وقال الزوج استثنيت استثناء متصلًا بلفظ الطلاق ، فأتت المرأة بشاهدين فشهدا (١) على الزوج أنه طلقها ثلاثًا ، قالوا (٢) : ما سمعناه استثنى ، قالوا : شهادتهم لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء لأنه يجوز أن تقول : قال زيد "كلاماً ولم (٣) أسمعه ، فلا يكون صريحاً في ردّ دعوى الزوج الاستثناء ، ولو قال الشهود : طلقها (٤) وما استثنى فشهداتهم صريحة (٥) في ردّ دعوى الزوج (٦) ، أشكّل على هذا الأصل فقيهم الجهر بالبسلة استدلالاً بحديث أنس رضي الله عنه في رواية أنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [هـ : ٢١٣] قال : فلم أسمعه يقرأ بيسم الله الرحمن الرحيم (٧) ، فأجاب الشيخ كمال الدين بما نصّه :

أَمَّا قوله : « إنَّ المنفي (٨) إذا كان ممثلاً يعرف بدليله يقدم (٩) على الإثبات » فغير صحيح ، بل الثابت عندهم أنه يعارضه حتى إنَّ

(١) هـ : « شهدا » .

(٢) هـ : « وقالوا » .

(٣) هـ : « وان لم » .

(٤) ف : « وطلقها » تحريف .

(٥) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « صريح » تحريف .

(٦) من « الاستثناء » الى « الزوج » ليس في م .

(٧) انظر صحيح مسلم : ٢٩٩/١ . كتاب الصلاة . الحديث رقم : ٥٢٠٥٠ .

(٨) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « النفي » .

(٩) ل : « يقوم » تحريف .

لم يوجد مرجح من خارج تساقطاً ، وأما قوله في تفسير هذا المنفي (١) : إنه (٢) الذي يكون صريحاً في ردّ دعوى المثبت تمييزاً له عن قسيمه (٣) من المنفي (٤) الآخر « فمخالف لتفسيرهم له ، وكلمتهم (٥) في تفسيره إنما هي دائرة على أنّ المراد به كون المنفي ممّا يصح (٦) بناؤه على استصحاب عدم متقرر الثبوت معلوم ، بل أنّ يكون ثابتاً بالبينة بدليل دلّ على طروئه (٧) وأفادوا أنّ ليس المراد بالنافي ما فيه صورة المنفي بل ما كان مبقياً (٨) للأصل يعنون الحالة المقررة المعلوم ثبوتها وأنّ المثبت هو الذي يثبت الأمر العارض على تلك الحالة وإنّ لم يكن في أحد الدليلين صورة نفي أصلاً ، وعلى هذا حكموا بأنّ رواية إعتاق بريرة وزوجها عبدٌ نافية لأكثها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها ، ورواية عتقها وهو حرٌّ مثبتة لإفادتها وقوع العارض على ذلك الأصل ، فقدّموا هذه تقديماً للإثبات ، وإنما حكموا بأنّ رواية [د : ٢٧٠] تزوجه عليه السلام ميمونة وهو حلال مثبتة ، ورواية تزوجه (٩) وهو محرم نافية ، للاتفاق على أنّ ليس المراد بالحلّ الذي تزوجها فيه على تلك الرواية الحلّ الأصلي ،

(١) « انه » ليست في م .

(٢) ف ، م : « قسيمه » .

(٣) هـ : « لتفسير قوله وكلمتهم » تحريف .

(٤) هـ : « كون المنفي ليس ممّا يصح » .

(٥) م : « ظرف » تحريف .

(٦) م : « منفياً » تصحيف .

(٧) ل : « تزويجه » تحريف .

بل الحِل الطارىء على الإحرام ، بمعنى أَلَّه تزوّجها بعد ما حَلَّ من إحرامه ، فكان إحرامه عليه الصلاة والسلام أصلاً بالنسبة إليه للعلم بوقوعه وتقرّره ، فكان المفيد له مفيداً للأصل فهو ناف (١) ، والمفيد للحل مفيد للعارض فكان مثبتاً ، فحكموا بمعارضته للنفي ثم رجحوها (٢) بالراوي وهو ابن عباس على يزيد بن الأصم (٣) ، وما ذكره السائل ليس موافقهم فيما ذكروه ، بل لا يَبْعُدُ أَلَّه لا معنى في هذا المقام ، وأمّا ما ذكره من فرع الشهادة في الطلاق فظاهره أَلَّهم أوردوه تقرّيعاً على الأصل المذكور ، وهو تقديم النفي (٤) على ما زعم حيث قدم قول (٥) الشهود : « لم يستثن » على قول الزوج : استثنيت ، وليس كذلك ، بل إنما أوردوه شاهداً على معارضة هذا النفي [هـ : ٢١٤] للإثبات ، وكلام فخر الإسلام البزدوي صريح فيه ، وقبول الشهادة ووقوع الحرمة بالشهادة بهذا النفي بناء على أَلَّه ممّا يعارض الإثبات لأَلَّه لو لم يكن يعارضه لم تُقْبَل الشهادة به أصلاً ، كما هو المشهور على الألسنة من أَلَّ الشهادة على النفي باطلة ، فلمّا كان بحيث يعارضه ويساويه تفرع قبول الشهادة عليه إذ لا خفاء في أن كلّ ما قامت به البيّنة وهو ممّا تصحّ به الشهادة

(١) « فهو ناف » ليست في م .

(٢) م : « رجحوا » .

(٣) انظر صحيح مسلم : ١٠٣١/٢ ، كتاب النكاح ، الحديث رقم ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

(٤) هـ : « المنفي » .

(٥) م : « انقول » تعريف .

يقدم على دعوى المشهود عليه الضد أو النقيض ، فظهر أن تقديم النفي (١) هنا فرع المعارضة لمرجع الشهادة لا للنفي ، وكلام الناس غير خفي في هذا .

وأمّا قوله : أشكل على هذا الأصل نفهم الجهر بالبسملة فإن أراد بالأصل ما مهده (٢) من أن ذلك النوع من النفي مقدم على الإثبات فلا إشكال ، لأنّه قد قدم النفي على ذلك التقدير عند معارضة (٣) الإثبات ، وإنما الكلام في تحقيق المعارضة ، ولا شك أن رجلاً لو وازب الصلاة خلف رجل في الجهرية سنة كاملة ، وهو مع ذلك حريص على استعلام أحواله في الصلاة ، ثم يقول بعد عدم شكه (٤) في سماعه جهره فيما جهر به في القراءة (٥) : لم أسمعه قرأ كذا ، مع فرض أن ذلك الذي ذكر (٦) أنه لم يسمعه ليس ممّا يقرأ أحياناً ويترك (٧) غالباً بل ممّا (٨) هو مواظب عليه في كل جهريّة يادر إلى كل عاقل سمعه أن ذلك المصلي لم يجهر بذلك ، وكان أقل الأمر أنّه كقوله : لم يجهر بكذا ، وكل احتمال يروّجه الوهم مع

(١) هـ : « المنفي » .

(٢) د، ل، م : « بهذه » تحريف . وما أثبت عن ف ، هـ .

(٣) ف ، ل : « معارضته » .

(٤) رسمت في د : « تسلمه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) هـ : « القراءة » تحريف .

(٦) ف : « ذكره » .

(٧) م : « ويتركه » .

(٨) د ، هـ : « بل هو ممّا » زيادة لا يقتضيها السياق .

هذه الحالة المفروضة من الراوي مما (١) يثبت (٢) العلم العادي فكيف يقرب مع العقل مع مواظبة أنس رضي الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم [على (٣)] الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من ألف (٤) مرة أن يسمعه ؟ هذا (٥) محال عادة ، فكان قوله : لم أسمع كقوله : لم يجهر فعارض رواية الجهر .

وإن أراد أنه يرد على شقي مسألة الشهادة في الطلاق وهي (٦) ما إذا قال الشهود : لم نسمعه استثنى وقال هو : استثنيت حيث قدم دعوى الإثبات على قولهم ، غير أن في عبارة المورد قصوراً عن إفادة مراده ، فليس بشيء ، فإن قبول قولهم لعدم المعارضة بين قوله : استثنيت وقولهم (٧) : لم نسمع لجواز الاستثناء مع [هـ : ٢١٥] عدم سماعه بأن يستثنى خفياً بحيث يسمع نفسه ومن توجه لاستعلام (٨) حاله ، فإذا كانا مما يجتمعان أعني الاستثناء وعدم

-
- (١) ف : « لم » تحريف .
(٢) د ، ل : « يشته » ، م : « يشته » ، ف : « يشته » وكله تحريف .
هـ : « يستثبته » . ولعل ما أثبت هو الصواب .
(٣) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .
(٤) هـ : « الآن » تحريف . وفي د وسائر النسخ : « آلاف » تحريف . ولعل ما أثبت هو الصواب .
(٥) هـ : « فذا » .
(٦) هـ : « وهو » .
(٧) ل : « وبين قولهم » .
(٨) م : « الاستعلام » تحريف .

السماع لم تكن شهادتهما تعارض دعواه ، وأين هذا من قول القائل :
جهر مع قول (١) المصغي إليه في عمره : لم أسمع ، قد (٢) بيّنّا ثبوت
المعارضة فيه بما لم يبق بعده إلاّ الشغب المحرم .

وإنما كان الإشكال يرد على مسألة الشهادة لو كان الزوج قد
قال : جهرت بالاستثناء فقال المتوجهون إليه للشهادة (٣) لم نسمعه ،
وحكمها على هذا التقدير غير مذكور ، ولنا أنّ نقول على هذا التقدير:
تقدم (٤) الشهادة ويحكم بالفرقة .

وإذ قد ظهر أنّ ما وقع في هذا السؤال من تمهيد الأصل وإيراد
التفريع عليه ثم إيراد الإشكال كله خطأ مع نسبتي ذلك إلى الكتابة
لا إلى المورد ، فإني لم أعلم أنّ الكتابة كتابته ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم .

في معجم الأدباء لياقوت الحموي (٥) :

قال (٦) أبو سعيد الضرير : سأني أبو دلف عن بيت امرئ
القيس (٧) :

كَبِكَرِ الْمُتَقَانَةَ الْبَيَاضَ بِصَفْرَةٍ

(١) « قول » ليست في ف .

(٢) هـ : « قد » .

(٣) بعدها في هـ : « عليه » .

(٤) بعدها في هـ : « إليه » .

(٥) معجم الأدباء : ٢٥/ وديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ٥٩/٢ .

(٦) المعجم : « وقال » .

(٧) عجز البيت : « غَدَاهَا تَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ الْمُحَلَّلِ » وهو في ديوانه :

قال : أخبرني عن البِكر ، المقناة أم غيرها ؟ قلت (١) : هيَ هيَ ، قال : أضيف الشيء إلى صفته ؟ قلت : نعم ، قال : فأين ؟ قلت : قال (٢) الله تعالى : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ (٣) » فأضاف الدار إلى الآخرة ، وهي هي بعينها ، والدليل على ذلك أنه قال في سورة أخرى « تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ (٤) » قال : أريد أشهر (٥) من هذا ، فأشدته لجري (٦) :

يَا ضَبَّ إِنَّ هَوَى الْقَيْثُونَ أَضَلَّكُمْ
كضلالِ شِيعَةِ أَعْوَرَ الدَّجَالِ

وفيه قال (٧) :

قرأت بخط عبد السلام البصريّ في كتاب محمد بن أبي الأزهر ، قال : حدثني وهب بن إبراهيم خال عبّيد الله بن سليمان

← ١٦ والشعر والشعراء : ٥٣٣ والمخصص : ١٤٤/٩ وشرح المفصل : ٩١/٦ . والبِكر : البِيضَةُ الأولى من بيض النعمان ، والمقناة : المخالطة والنمير : الماء العذب .

- (١) المعجم : « قال : قلت » .
- (٢) هـ والمعجم : « قد قال » .
- (٣) يوسف : ١٠٩/١٢ ، النحل : ٣٠/١٦ .
- (٤) القصص : ٨٣/٢٨ والآية في المعجم : « ولدار الآخرة » . ومن قوله : « وهي هي » إلى نهاية الآية ليس في م .
- (٥) ف ، ل : « أشهى » تحريف . وفي المعجم : « أشفى » .
- (٦) ديوانه : ٩٦٢ . وصَبَّةٌ حيٌّ من العرب .
- (٧) معجم الأدباء : ١٨/٣ - ٢١ ونكت الهميان في نكت العميان : ٩٧-٩٨ .

ابن وهب ، قال : كنتا يوماً بنيسابور في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضرير (١) ، وكان أبو سعيد عالماً باللغة (٢) [هـ : ٢١٦] إذ هجم علينا مجنون من أهل قَمٍّ (٣) ، فسقط على جماعة من أهل المجلس ، فاضطرب الناس لسَقَطَتِهِ ووَثَبَ أبو سعيد لا يَشْكُ أَنْ آفَةً قد (٤) لحقتنا [من سقوط جدارٍ أو شرود بهيمة] (٥) [فلمَّا رآه (٦) المجنون] (٧) على تلك الحال (٨) قال : الحمد لله رب العالمين ، على رِسْلِكَ يا شيخ لا تَرَعَ ، آذاني هؤلاء الصبيان ، وأخرجوني عن طبعي إلى ما لا أستحسنه (٩) من غيري ، فقال أبو سعيد : امنعوا (١٠) عنه عافاكم الله ، فوثبنا فشردنا (١١) من كان (١١)

-
- (١) المعجم : « في مجلس أبي سعيد المكفوف » .
 - (٢) جاء بعدها في المعجم : « جداً » .
 - (٣) قال ياقوت في معجم البلدان : ١٧٥/٤ « قم بالضم وتشديد الميم وهي فارسية ، مدينة تذكر مع قاشان » .
 - (٤) « قد » ليست في المعجم .
 - (٥) زيادة عن هـ والمعجم وليست في د وسائر النسخ .
 - (٦) ل : « رأنا » .
 - (٧) زيادة عن هـ ، ل ، المعجم . وليست في د ، ف ، م .
 - (٨) ف ، ل : « الحالة » .
 - (٩) م : « تستحسنه » .
 - (١٠) المعجم : « امتنعوا » تحريف .
 - (١١) المعجم : « وشردنا » .
 - (١٢) المعجم : « من مكان » تحريف .

ورجعنا ، فسكت ساعة لا يتكلم إلى أَن عدنا إلى ما كنا فيه من
المذاكرة ، وابتدأ بعضنا يقرأ (١) قصيدة من شعر نَهْشَل بن جرير
التميمي حتى بلغ قوله :

غلامان خاضا الموتَ مِنْ كُلِّ جانبٍ
فآبَا ولم تُعَقِّدْ وراءَهُمَا يدُ
متى يلتقيا قِرْناً فلا بدَّ أَثَره
سَيَلْتَقاه مَكْرُوهٌ مِنْ الموتِ أَسْوَدُ

فما استتم هذا البيت حتى قال : قِفْ يا أيها القارئ ، تتجاوز
المعنى ولا تسأل عنه ؟ ما معنى قوله : ولم تُعَقِّدْ وراءَهُمَا يدُ ؟ فأمسك
مَنْ حضر عن القول ، فقال : قل يا شيخ ، فَإِنَّكَ المنظور إليه
والمُقْتَدَى به ، فقال أبو سعيد : يقول إنهما رميا بأنفسهما في الحرب
أقصى مراميها (٢) وَرَجَعَا مَوْفُورَيْنِ (٣) لم يُثْوِ سراً فتعقد أيديهما
كتثفاً ، فقال : يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب ؟ فأنكرنا ذلك
على المجنون ، فنظر بعضنا إلى بعض ، فقال له (٤) أبو سعيد : هذا
الذي عندنا ، فما عندك (٥) ؟ فقال : المعنى يا شيخ : آبَا ولم تعقد
يد بمثل فعلها بعدهما ، لأنهما فعلا ما لم يفعله أحد ، كما قال
الشاعر (٦) :

-
- (١) المعجم : « بقراءة » .
 - (٢) هـ : « مراميها » .
 - (٣) « موفورين » ليست في ف .
 - (٤) « له » ليست في ف والمعجم .
 - (٥) م : « فما الذي عندك » .
 - (٦) أورد أبو هلال العسكري البيتين في ديوان المعاني : ٤٤/١ - ٤٥
بلا نسبة .

فتى (١) إذا عَدَّتْ تَمِيمٌ مَعَا

سَادَاتِهَا (٢) عَدُوَّهُ (٣) بِالْخِنْصَرِ

الْبَسَهُ اللَّهُ ثِيَابَ التَّكْدَى (٤)

فَلَمْ تَطُلْ عَنْهُ وَلَمْ تَقْصُرْ

أَي : خَلِقَتْ لَهُ ، وَقَرِيب (٥) مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ :

قَوْمِي بَنُو مَذْحِجٍ مِنْ خَيْرِ الْأُمَمِ

لَا يَصْعَدُونَ قَدَمًا عَلَى قَدَمٍ

يعنى آتَتْهُمْ يَتَقَدَّمُونَ النَّاسَ وَلَا [د : ٢٧١] يَطْوُونَ عَلَى عَقْبِ
أَحَدٍ ، وَهَذَا نَفْعًا مَا لَمْ يَفْعَلْهُ (٦) أَحَدٌ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ وَقَدْ
أَحْمَرَ وَجْهَهُ وَاسْتَحْيَى مِنْ أَصْحَابِهِ ، ثُمَّ غَطَّى الْمَجْنُونُ رَأْسَهُ وَخَرَجَ
وَهُوَ يَقُولُ : يَتَصَدَّرُونَ فَيَغْرَثُونَ (٧) النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَقَالَ أَبُو
سَعِيدٍ بَعْدَ خُرُوجِهِ : اطْلُبُوهُ ، فَإِنِّي أَظُنُّهُ إِبْلِيسَ ، فَطَلَبْنَاهُ فَلَمْ

(١) كَذَا فِي دِيْوَانِ الْمُعَانِي ، وَفِي دُوسَائِرِ النِّسْخِ وَالْمُعْجَمِ وَنَكَتِ الْهِيمَانِ :
« قَوْمٌ » تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي دِيْوَانِ الْمُعَانِي : « سَادَتِهَا » .

(٣) د ، ف نَكَتِ الْهِيمَانُ : « عَدُوَّهُمْ » تَحْرِيفٌ . وَمَا أَثْبَتَ عَنْ ل ، م ، هـ ،
مُعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ، دِيْوَانِ الْمُعَانِي .

(٤) فِي دِيْوَانِ الْمُعَانِي : « الْعَلَا » .

(٥) د : « وَقَرِيب » . وَمَا أَثْبَتَ عَنْ سَائِرِ النِّسْخِ وَالْمُعْجَمِ .

(٦) الْمُعْجَمُ : « يَعْطُلُهُ » .

(٧) الْمُعْجَمُ : « وَيَغْرُونَ » .

نَظَّمْ بِهِ [هـ : ٢١٧] • وفيه أيضاً (١) :

قال : وحَدَّثَ (٢) محمد بن إسحاق النَّدِيم (٣) ، قال : لما أراد المتوكِّل أن يتخذ المؤدِّين لوَلَدَه جعل ذلك إلى إيتاخ كاتبه أن يتولى ذلك ، فبعث إلى الطَّشَوَّال والأحمر وابن قادم وأبي عَصِيْدَة (٤) وغيرهم من أدباء ذلك العصر ، فأحضرهم مجلسه ، وجاء أبو عَصِيْدَة فقعده في آخر الناس ، فقال له مَنْ قَرُبَ منه : لو ارتفعتَ فقال : بل اجلس حيث انتهى بي المجلس ، فلمَّا اجتمعوا قال لهم الكاتب : لو تذاكرتم وقفنا على موضعكم من العلم واخترنا فالتقوا بينهم بيت ابن عنقاء الفَرَازي (٥) :

ذَرِينِي إِثْمًا خَطَّيْ وَصَوَّبِي
عَلَيَّ وَإِنَّ مَا أَنْفَقْتُ مَالًا

-
- (١) معجم الأدباء : ٢٢٨ وفهرست ابن النديم : ١١٥ ومجلس العلماء : ٦١ ونزهة الألباء ٢٠٨ وإنباء الرواة : ٨٥/١ والدرر : ٦٩/٢ •
- (٢) « وحدث » ليست في ل •
- (٣) بعد ذلك في المعجم : « قال : كان أبو عَصِيْدَة وابن قادم يؤدبان ولبد المتوكِّل » •
- (٤) بعدها في المعجم : « هذا » •
- (٥) كذا ورد اسمه في د وسائر النسخ والمعجم والصواب : ابن غلفاء ، وورد البيت منسوباً الى أوس بن غلفاء في نوادر أبي زيد : ٤٦ والشعر والشعراء : ٦٣٦ وشرح السبع الطوال : ٥٢٢ والمقاصد للعيني : ٢٤٩/٤ والدرر : ٦٩/٢ والغزاة : ٥١٥/٣ • وجاء بلا نسبة في مجاز القرآن : ٢٤١/١ والأضداد : ١٩٧ والمحتسب : ٢٠/٢ والهمع : ٥٣/٢ • وصوبي أي صوابي •

فقالوا : ارتفع مال يائسا إذ (١) كانت بمعنى الذي ، ثم سكتوا فقال لهم أبو عبيدة (٢) من آخر الناس : هذا الإعراب فما المعنى ؟ [فأحجم الناس عن القول ، فقليل (٣) : فما المعنى (٤)] قال : أراد ما لو مئك إيتاي وإن ما أنفقت مال ولم أئفق عرضا ؟ فالمال لا ألام على إيتاقه ، فجاءه خادم صدر المجلس فأخذ بيده (٥) حتى تخطى به إلى أعلاه ، وقال له : ليس هذا موضعك ، فقال : لأن أكون في مجلس أرفع (٦) منه إلا أعلاه أحب إلي من أن أكون في مجلس أخط عنه ، فاختبر هو وابن قادم . وفيه أيضاً (٧) :

حدث ابن عساكر في تاريخه بإسناد رفعه إلى إبراهيم بن أبي محمد اليزيدي عن أبيه (٨) ، قال : كنت مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس (٩) إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، فسأل عن رجل من أصحابه فقده ، فقال لبعض من حضره ،

(١) المعجم : « اذا » تحريف .

(٣) المعجم : « أحمد بن عبيد » .

(٢) ل ، المعجم : « قليل له » .

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمعجم .

(٥) م : « به » .

(٦) كذا في المعجم وفي د وسائر النسخ : « ارتفع » .

(٧) معجم الأدباء : ٩٨/٢ .

(٨) المعجم : « إبراهيم بن أبي أحمد عن أبيه » تحريف . وانظر ترجمة

أبي محمد اليزيدي في إنباه الرواة : ٣٠/٤ وابنه إبراهيم : ١٨٩/١ .

(٩) من « إبراهيم » إلى « مجلس » ليست في م .

أذهب فسك^١ عنه ، فرجع فقال : تركته يريد أن يموت ، فضحك^(٢) بعض القوم وقال : في الدنيا إنسان^٣ يريد أن يموت ؟ فقال إبراهيم : لقد ضحكتم منها غريبة^(٣) ، إن^(٤) « يريد » ههنا في معنى^(٥) « يكاد » ، قال الله تعالى : « جِدَاراً يَريدُ أَنْ يَنْقَضَ »^(٦) أي : يكاد^(٧) ، قال^(٨) : فقال أبو عمرو بن العلاء : لا تزال بخير ما دام فينا مثلك [هـ : ٢١٨] •

وفيه^(٩) :

قال ثعلب : الذي لا يُنسب إليه لأكفه لا يتم إلا بصيلة ، والعرب لا تنسب إلا إلى اسم تام ، والذي وما بعده حكاية ، والحكاية لا يُنسب إليها لئلا تتغير ، قال : وسئل ابن قادم عنها وأنا غائب بفارس ، فقال : اللذوري^(١٠) ، فلما قدممت سئلت عنها فقلت : لا يُنسب إليه ، وأتيت بهذه العلة فبلغته ، فلما اجتمعنا

(١) المعجم : « فاسأل » •

(٢) جاء بعدها في المعجم : « منه » •

(٣) المعجم : « غريبة » •

(٤) المعجم : « إذ » •

(٥) المعجم : « بمعنى » •

(٦) « الكهف » : ٧٧/١٨ •

(٧) « أي يكاد » ليست في المعجم •

(٨) « قال » ليست في ل •

(٩) معجم الأدباء : ١١٠/٥ •

(١٠) كذا في هـ والمعجم • وفي د وسائر النسخ : « اللذوني » تحريف •

تجاذبنا ثم رجع إلى قولي (١) .

وفيه (٢) :

قال ثعلب : كنت أصير (٣) إلى الرّياشي لأسمع منه (٤) ، فقال لي يوماً وقد قرىء عليه (٥) :

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانَ مِنِّي

بازِلَ عَامَيْنِ حَدِيثَ سِنِّي

لِمِثْلِ هَذَا وَلَدَتْني أُمِّي

كيف تقول : بازِلٌ أو بازِلٌ ؟ فقلت : أتقول لي هذا في العريية ؟
إنّما أقصدُك لغير هذا ، يروى بازِلٌ وبازِلٍ وبازِلَ ، الرفع على الاستئناف (٦) والخفض على الإلتباع والنصب على الحال ، فاستحيي (٧) وأمسك .

(١) د ، م « قوله » وما أثبت عن ف ، ل ، ه ، المعجم .

(٢) معجم الأدباء : ١١٠/٥ وشرح أبيات المغني للبغدادى : ٢٥٥/١ .

(٣) شرح أبيات المغني : « أسير » .

(٤) بعدها في المعجم : « وكان نقي العلم » .

(٥) نسب الرجز الى أبي جهل في كتاب الأمثال : ٤٤ وأمالى ابن الشجري : ٢٧٦/١ واللسان (عون) والخزانة : ٥٣٤/٤ وأنشد ابن منظور البيتين الأولين في اللسان (نقم) ونسبهما الى علي بن أبي طالب ، ووردت الأبيات بلا نسبة في الكامل : ٨٥/٣ والمقتضب : ٢١٨/١ والممتع : ٦٩٦ والمغني : ٧٥٩ . والحرب العوان : هي الحرب التي قوتل فيها مرة بعد مرة كأنهم جعلوا الأولى بكرة ، وبزل البعير : انشق نابه وذلك في السنة التاسعة .

(٦) د : « الاستثناء » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمعجم .

(٧) ف : « قال : فاستحيي » .

وفيه (١) :

قال ثعلب : بعث إليَّ عبيد الله ابن أخت أبي الوزير رُقْعَةً فيها خطُّ المبرد : « ضَرَبْتَهُ بِلَا سِيفٍ » قال : أيجوز هذا ؟ فوجهت إليه لا والله ما سمعت بهذا ، هذا (٢) خطأ البتة لأنَّ لا (٣) التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره ، لأنَّها أداة وما تقع أداة على أداة •

وفيه (٤) :

قال العَجْوزِيّ : صِرْتُ إِلَى الْمَبْرَدِ مَعَ الْقَاسِمِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ وَهْبٍ فَقَالَ لِي الْقَاسِمُ : سَكَتَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الشَّعْرِ ، فَقُلْتُ : مَا تَقُولُ أَغْزَاكَ اللَّهُ فِي قَوْلِ أَوْسٍ (٥) :

وَعَافِيَهَا عَنْ وَصَلِهَا الشَّيْبُ إِثْمَهُ

شَفِيعٌ إِلَى بَعْضِ الْخُدُودِ مُدْرَبٌ [هـ : ٢١٩]

فقال بعد ما (٦) تمكث وتمهل وتمطّق : يريد أنَّ النساءَ أَنْ يَسْنَنَ بِهِ فَصِرْنَ لَا يَسْتَرْنَ مِنْهُ ، ثُمَّ صِرْنَا إِلَى ثَعْلَبٍ ، فَلَمَّا غَضَّ الْمَجْلِسُ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَيْتِ فَقَالَ : قَالَ لَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ :
إِنَّ الْهَاءَ فِي « إِنَّهُ » لِلشَّبَابِ وَإِنْ (٧) لَمْ يَجْرَ لَهُ ذِكْرٌ لِأَنَّهُ

(١) معجم الأدباء : ١١٤/٥ •

(٢) المعجم : « قال أبو العباس : هذا ... » •

(٣) « لا » ليست في ف ، ل ، م •

(٤) معجم الأدباء : ١١٤/٥ •

(٥) ديوان أوس بن حجر : ٥ •

(٦) « ما » ليست في المعجم •

(٧) د ، هـ : « وانه » وما أثبت عن سائر النسخ والمعجم •

علم ، والتفتت إلى الحسن والقاسم فقلت : أين صاحبنا من صاحبكم ؟

وفيه (١) :

حدث محمد بن رستم الطَّبْرِيُّ قال : أخبرنا أبو عثمان المازني ، قال : كنت عند سعيد بن مسعدة الأَخْفَش أنا وأبو الفضل الرِّياشي ، فقال الأَخْفَش : إن « مُنْذُ » إذا رُفِعَ بها فهي اسمٌ مبتدأ وما بعدها خبرها ، كقولك : ما رأيته مُنْذُ يومان ، فإذا خُفِضَ بها فهي حرف معنى (٢) ، ليس باسم ، كقولك : ما رأيته مُنْذُ اليوم ، فقال له الرِّياشي : فلم لا تكون في الموضعين اسماً ؟ فقد نرى الأسماء تنصب وتخفُض ، كقولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً وضاربٌ زيدٌ أمس ، فلم لا تكون بهذه المنزلة (٣) ؟ فلم يأتِ الأَخْفَشُ بِمُتَقَنِّعٍ ، قال أبو عثمان : فقلت له : لا تشبهِ « منذ » ما ذكرت لَأَنَّا (٤) لم نَرَ الأسماء هكذا تلزم موضعاً إلا (٥) ، إذا ضارعت حروف المعاني ، نحو : أين وكيف ، فكذلك « منذ » هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعاً واحداً ، قال الطَّبْرِيُّ : فقال ابن أبي

(١) معجم الأدباء : ١٢٣/٧ وأمالِي الزجاجي : ١٤٤ .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « يعني » تحريف . وما أثبت عن المعجم والأمالِي وهـ .
والعبارة في المعجم : « فإذا خُفِضَ بها كقولك : ما رأيته منذ اليوم فحرف معنى » .

(٣) الأمالِي : « فلم لا تكون مذ بهذه المنزلة » .

(٤) الأمالِي : « ما ذكرت من الأسماء لانا » .

(٥) م ، هـ ، الأمالِي : « موضعاً واحداً إلا » .

زُرْعَة للمازني : أفرأيت حروف (١) المعاني تعمل عملين مختلفين (٢)
متضادين ؟ قال : نعم ، أقولك : قامَ القومُ حاشا زيدٍ ، وحاشا
زيداً ، وعلى زيدٍ ثوبٌ ، وعلا زيدٌ الفرس ، فتكون مرة حرفاً ومرة
فعلاً بلفظ واحد .

قال ياقوت (٣) :

نقلت من خطِّ الشيخ أبي سعيد البُسْتِي في كتاب ألفه ،
قال (٤) : قال الأستاذ أبو العلاء الحسين بن محمد بن سهلويه (٥) في
كتابه الذي سمَّاه أجناس الجواهر : كنت بمدينة السلام أختلف إلى
أبي علي الفارسي (٦) النحوي ، وكان السلطان رسم له أن ينتصب
في (٧) كل أسبوع يومين لتصحيح كتاب التذكرة لخزانة كافي
الكفاة (٨) ، فكتبت إذا قرأنا أوراقاً منه تجاريتنا (٩) في فنون

-
- (١) الأمالي : « حرف » تعريف .
(٢) « مختلفين » ليست في الأمالي .
(٣) معجم الادباء : ٢٤٢/٧ - ٢٤٧ والخزانة : ٢٣٨/٤ وشرح أبيات
المغني للبغدادي : ٦٠/٣ .
(٤) تجاوز السيوطي هنا من معجم الأدباء ما يقرب من ثلاثة أسطر .
(٥) المعجم : « مهرويه » .
(٦) ف ، ل : « إلى الشيخ أبي علي الفارسي » وفي المعجم : « الفارسي
النحوي » .
(٧) المعجم والخزانة وشرح أبيات المغني : « أن ينتصب لي في .. » .
(٨) هو كتاب في الأدب والنوادر والتواريخ ، يدخل في اثني عشر مجلداً .
انظر فوات الوفيات : ٣٧٧/٢ .
(٩) م : « تجاوزنا » .

الأدب (١) ، واجتئنا من فوائده (٢) ثمار الألباب ، ورَكَعْنَا في رياض
الفاظه ومعانيه ، والتقطنا [ه : ٢٢٠] الدرر المنثور من سِقَاط
فيه ، فأجرى يوماً بعض الحاضرين ذكر الأصمعي وأسرف في الثناء
عليه ، وفضله على أعيان العلماء في أيامه ، فرأيت — رحمه الله —
المنكر لما كان يورده ، وكان فيما ذكر من محاسنه ونشْر من
فضائله أنْ قال : مَنْ ذا الذي يَجْسُر أن يخطئ الفحول من
الشعراء غيره ؟ فقال أبو علي : وما الذي رده عليهم ؟ فقال الرجل :
أنكر على ذي الرثمة مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها ، وفضل معرفته
باغراضها ومراميها ، وأنته سلك نهج (٣) الأوائل في وصف المفاوز
إذا لعب السراب فيها ، ورقص الآل في نواحيها ، ونعت الحرباء (٤)
وقد سَنَحَ على جذله (٥) ، والظلم وكيف [ينفر (٦)] من ظلكه ،

-
- (١) هـ والخزانة وشرح أبيات المغني : « الآداب » .
(٢) الخزانة وشرح أبيات المغني : « فوائد » .
(٣) م : « منهج » .
(٤) المعجم : « الجريال » تحريف . والجريال : الخمر الشديدة الحمرة ،
والجريال فرس قيس بن زهير ، والحرباء ذكر أم حُبَيْن .
(٥) المعجم : « وقد سَبَحَ على جذله » تصحيف . قال في اللسان (سَنَح) :
« وسَنَحَ لي رأي وشعر : عرض لي أو تيسر » والجذل : جمع
جديل وهو جبل مقتول من آدم أو شعر يكون في عنق البعير أو الناقة .
(٦) ليست في د ، ف ، م . وفي ل : « نفر » وما أثبت عن هـ والمعجم
والخزانة .

[وذكر الرّكب (١)] وقد مالت طُـلاهم من غلبة المنام (٢) حتى
 كآتهم صرعتهم كؤوس المدام ، فطبّق مفصّل الإصابة في كلّ
 باب ، وسأوى الصّدر الأوّل من أرباب الفصاحة ، وجارى القُروم (٣)
 البزّل من أصحاب البلاغة ، فقال له أبو علي (٤) : وما الذي أنكر
 على ذي الرّمّة ؟ فقال : قوله (٥) :

وَقَفْنَا فَقَلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

لأنه كان يجب أن ينوّنه ، فقال : أمّا هذا فالأصمعي مخطئ
 فيه وذو الرّمّة مصيب ، والعجب أن يعقوب بن السّكّيت قد وقع
 عليه هذا السّهو في بعض ما أنشده ، فقلت : إن رأى الشيخ أن

-
- (١) زيادة عن هـ والمعجم والخزانة . وليست في د وسائر النسخ .
 (٢) د ، ف ، ل : « المدام » ، م : « المدام » وكلاهما تحريف . وما أثبت
 عن هـ والمعجم والخزانة .
 (٣) هـ : « القرون » . قرّن القوم : سيدهم . والقزوم جمع قَرَم وهو
 الفعل الذي يترك من الركوب والعمل ويودع للفحلة .
 (٤) المعجم : « فقال له الشيخ أبو علي » .
 (٥) عجز البيت : « وكيف بتكليم الديار البلاقع » وهو في ديوان ذي
 الرمة : ٤٤٥ وإصلاح المنطق : ٢٩١ ومجالس ثعلب : ٢٢٨ وشرح
 المنفصل : ٣١/٤ ، ٧١/٩ ، ٣٠/٩ والخزانة : ١٩/٣ . وورد البيت
 بلا نسبة في معاني القرآن : ١٢١/٢ والمقتضب : ١٧٩/٣ وشرح
 الملوكي في التصريف : ١٩٣ . والبلاقع : التي ارتحل عنها سكانها
 فهي خالية .

يصدع لنا بجكيلة (١) هذا الخطأ تفضل به ، فأملينا :

أنشد ابن السكيت لأعرابي من بني أسد (٢) :

وقائِلَة أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَنِيرٌ

أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ

أَصَابَهُمُ الْحِمَى وَهُمْ عَوَافٍ

وَكُنْ عَلَيْهِمْ نَحْسًا لَعْنَهُ

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأَ وَلَّا

فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ وَلَمْ يُجِِبْنَهُ

وَكَيْفَ تُجِيبُ أَصْدَاءَ وَهَامٍ

وَأَبْدَانٍ بَدَرْنَ وَمَا نَخِرَتْهُ

قال يعقوب : قوله : جَنِيرٌ أَي : حقاً ، وهي مخفوضة غير منونة فاحتاج إلى التنوين ، قال أبو علي : هذا سَهُوٌ منه لأنَّ هذا يجري منه مجرى الأصوات ، وباب الأصوات كلها والمبنيَّات بأسرها

(١) د ، ف ، ل ، م : « تجلية » تصحيف ، وما أثبت عن هـ والمعجم والخزانة وشرح أبيات المغني .

(٢) ورد البيت الأول بلانسبة في اللسان (أسى) والجنى الداني : ٤٣٥ والمغني : ١٢٨ والهمع : ٧٢/٢ والدرر : ٨٩/٢ وجاء البيت الثالث غير معزو في المغني : ٣١٠ ، وأنشد صاحب الدرر : ٥٢/٢ الأبيات الأربعة ولم ينسبها ، قوله : أَسَيْتَ : من الأسى وهو الحزن ، جَنِيرٌ : بمعنى آجل ، عَوَافٍ : جمع عافٍ شذوذاً أو جمع عافية بمعنى جماعة من عفا القوم بمعنى كثروا ، والأصداء جمع صدى بالقصر وهو ذكر اليوم وكذلك الهام وهو جمع هامة من طير الليل .

[لا يَتَنَوَّن (١)] إلا ما خُصَّ منها بعلّة (٢) الفرقان (٣) [د : ٢٧٢]
 فيها بين (٤) نكرتها ومعرفتها (٥) ، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين ،
 فإذا نكرته نوّته [هـ : ٢٢١] من ذلك أَتَكَت تقول في الأمر : صه°
 ومه° تريد السكوت (٦) فإذا نكّرت قلت : صه° ومه° تريد سكوتاً ،
 وكذلك قال (٧) الغراب : غاقٍ ، أي : الصّوت المعروف من صوته ،
 وقال (٨) الغراب : غاقٍ أي صوتاً ، وكذلك : إيه° يا رجل ، تريد
 الحديث ، وإيه° (٩) تريد حديثاً ، وزعم الأصمعي أنّ ذا الرّشمة
 أخطأ في قوله :

وقفنا فقلنا إيه° عن أمّ سالم

وكان يجب أن ينوّه ويقول : إيه° (١٠) ، وهذا من أوابد (١٢)

-
- (١) زيادة عن المعجم وشرح أبيات المغني وليست في د وسائر النسخ .
 - (٢) م ، ل ، المعجم « لعلّة » .
 - (٣) ل : « الفرقان » تحريف .
 - (٤) الغزاة : « من » تحريف .
 - (٥) جاء بعد ذلك في د وسائر النسخ والغزاة وشرح أبيات المغني
 كلمة « التنوين » وليست في المعجم ولعلها مقحمة .
 - (٦) المعجم والغزاة : « السكوت يافتى » .
 - (٧) المعجم وشرح أبيات المغني والغزاة : « قول » .
 - (٨) المعجم : « وقول » .
 - (٩) ل : « فإيه » .
 - (١٠) جاء بعدها في المعجم : « منونة » .
 - (١١) هـ : « آداب » تحريف . والآبدة : الكلمة أو الفعل الغريبة .

الأصمعي التي (١) يُتقدّم عليها من غير علم (٢) ، فقلوه : جَيَّرَ بغير تنوين في موضع قوله : فقلت (٣) الحق ، وتجعله نكرة في موضع آخر فتنوينه ، فيكون معناه : قلت (٤) حقاً ، ولا مدخل للضرورة في ذلك ، وإنما التنوين [للمعنى (٥)] المذكور ، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير ، وبالله التوفيق .

قال يعقوب : قوله أصابهم الحمى يريد : الحِمَام ، وقوله : بَدَرْنَ أَي : طَعِنَ في بواجرهم بالموت ، والبادرة : النحر (٦) ، وقوله : بَدَأَ أَي : سَيِّدَا ، ولَمَّا أَي : لم (٧) أكن سيِّداً إلا حين ماتوا فَإِنِّي سَدَّتْ بعدهم .

-
- (١) هـ : « الذي » تحريف .
(٢) جاء مكان قوله : « التي يقدم عليها من غير علم » في المعجم قوله : « فاحتاج الى التنوين ، قال أبو علي : هذا سهو من غير علم » .
(٣) « فقلت » ليست في المعجم . وفي د ، ف ، ل : « فقلت » ليست في وما أثبت عن م ، هـ ، الخزانة ، شرح أبيات المغني .
(٤) ف ، ل : « قلب » تصحيف .
(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمعجم والخزانة .
(٦) هـ : « الخير » تحريف . قال في اللسان (بدر) : « والبادرة من الانسان وغيره : اللحمة التي بين المنكب والعنق » .
(٧) ف ، ل ، م : « ولم » . والعبارة في المعجم والخزانة : « فجئت قبورهم بَدَأَ أَي : سَيِّدَا ، وبَدَأَ القوم : سَيِّدَهُم وبَدَأَ الجزور : خير أنصابتها وقوله : ولَمَّا أَي ولم .. » .

قال ياقوت (١) :

حدثني شيخنا (٢) الإمام علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي (٣) ،
قال: حدثني شيخنا تاج الدين أبو اليُمْن زيد بن الحسن الكِنْدِي (٤) ،
قال: بلغني أنَّ أبا سعيد السَّيرافي دخل على ابن دُرَيْد وهو
يقول: أَوَّل مَنْ أَقْوَى فِي الشَّعْر أَبُونَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي
قوله (٥) :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا
فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُعَبَّرٌ قَبِيحٌ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْ
وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ

فقال أبو سعيد: يُمْكِنُ إِنْشَادُهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِقْوَاءٌ ،
فقال: وكيف ذلك؟

-
- (١) معجم الأدباء : ١٨٦/٨ .
 - (٢) المعجم : « وحدثني الشيخ » .
 - (٣) بعدها في المعجم : « شيخنا » .
 - (٤) بعدها في المعجم : « شيخنا » .
 - (٥) عزي البيتان إلى سيدنا آدم عليه السلام وذلك لما قتل ابنه قابيل أخاه
هابيل ، وهما بهذه النسبة في جمهرة أشعار العرب : ٤٤ وأمالى ابن
الشجري : ٣٨٤/١ والانصاف : ٦٦٢ ومروج الذهب : ٢٠/١
والغزاة : ٥٥٦/٤ ، وأنشد صاحب معاهد التنصيص : ١٢٥/٣
صدر البيت الأول ونسبه إلى سيدنا آدم ، وذكر السيوطي عجز البيت
الثاني في الهمع : ١٥٦/٢ بلا نسبة .

قال : بَأَنّْ تنصِبْ بشاشة على التمييز وترفع [الوجه (١)]
 المَلِيح بقلّ ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما حذف
 في قوله (٢) [هـ : ٢٢٢] .

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
 وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه (٣) .
 قال ياقوت (٤) :

قرأت في كتاب الموضّح في العروض (٥) من تصنيف أبي القاسم
 عبّيد الله بن محمد بن جرّو (٦) الأَسَدِيّ أخباراً أوردها عن
 نفسه فيه ومناظراتٍ جرت له مع الشيوخ في العروض منها : قرأت

- (١) زيادة عن المعجم وليست في د و سائر النسخ .
- (٢) هو أبو الأسود الدؤلي ، والبيت في ديوانه : ٢٠٣ وسيبويه : ١٦٥/١
 ومعاني القرآن : ٢٠٢/٢ والمقتضب : ٢١٣/٢ والمنصف : ٢٣١/٢
 وشرح المفصل : ٣٤/٩ - ٣٥ والدرر : ٢٣٠/٢ - ٢٣١ والخزانة :
 ٥٥٤/٤ وورد بلا نسبة في مجاز القرآن : ٣٠٧/١ والخصائص :
 ٣١١/١ وأمالى ابن الشجري : ٣٨٣/١ والانصاف : ٦٥٩ والمفني .
 ٦١٢ ، ٧١٦
- (٣) قوله : « قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه » ليس في المعجم .
- (٤) معجم الأدباء : ٦٣/١٢ .
- (٥) ذكره السيوطي في بغية الوعاة : ١٢٧/٢ .
- (٦) هـ : « جرد » تحريف . والمباراة في المعجم : « من تصنيف ابن جرو
 هذا أخباراً » .

على شيخنا أبي سعيد السيرافي كتاب الوقف والابتداء (١) عن الفراء
روايته عن أبي بكر بن مجاهد عن ابن الجهم (٢) عنه فمر (٣) فيه (٤)
بيت أنشد الفراء (٥) :

بِأَبِي امْرُؤٍ وَالشَّامُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ

أَتَنِي بِبُشْرَى بَرْدُهُ وَرَسَائِلُهُ

قلت : هذا البيت لا يستقيم ، فقال أبو سعيد : أنشده (٦) ابن
مجاهد عن الفراء ، وهو كما قال قد أنشدناه غير واحد (٧) من
شيخنا عن أبي بكر وعن ابن بكير (٨) عن ابن الجهم (٩) ، وعن

-
- (١) ذكره السيوطي في بغية الوعاة : ٥٠٨/١ .
 - (٢) كذا في المعجم ، وفي د و سائر النسخ : « أبي الجهم » تحريف . وانظر
ترجمة محمد بن الجهم في طبقات القراء : ١١٣/٢ .
 - (٣) المعجم : « فمضى » .
 - (٤) « فيه » ليست في ل .
 - (٥) نسب البيت في ديوان المعاني : ٦٦/١ الى جرير وليس في ديوانه ولا في
النقائض ، وهو في رسالة الملائكة ١٥٥ بلا نسبة ، ويردده : جمع
يريد وهو الرسول خفف عن يرد .
 - (٦) المعجم : « كذا أنشده » .
 - (٧) د ، هـ ، المعجم : « غيره » . وما أثبت عن ف ، ل ، م .
 - (٨) د ، هـ : « ابني بكير » . م : « أبي بكير » وكلاهما تحريف ، وما أثبت
عن ف ، ل ، المعجم .
 - (٩) د ، م ، هـ : « عن أبي الجهم » . تحريف . وما أثبت عن ف ، ل ،
المعجم .

ابن الأنباري عن أحمد بن يحيى عن سلمة عن الفراء هكذا ، فقال أبو سعيد : ما عندك فيه ؟ فقلت : رأيت هذا البيت بخط أبي سهل النحوي في هذا الكتاب : بَأَبَوِي امْرُؤٌ ، وقال : رَدَّ اللَّابَ إِلَى أَصْلِهِ لِأَنَّ فِي الْأَصْلِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَبَوٌ عَلَى فَعْلٍ ، مثل : نَحَرُ (١) وَغَزَوْ ، فقال لي أبو سعيد : لا ينبغي أن تلتفت إلى هذا ، لِأَنَّ الرِّوَاةَ وَالنَّاقِلِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَكْتُوبَ بَأَبِي ، وَكَذَلِكَ لَفْظُوا بِهِ ، وَلَكِنْ إِصْطِلَاحُهُ أَنَّ يَكُونُ بِأَبِي امْرُؤٌ ، يَكُونُ بِأَبِيٍّ فَعُولُنَ (٢) ، وَسَكَنَ كَسْرَةَ الْبَاءِ مِنْ أَبِي لِأَنَّ قَدْرَهُ تَقْدِيرُ فَخِذٍ ، وَهَذَا لِعَمْرِي تَشْبِيهِ حَسَنٌ ، لِأَنَّكُمْ قَدْ أَجْرَوْنَا هَذَا فِي الْمَنْفَصِلِ مَجْرَى الْمَنْفَصِلِ ، فَقَالُوا : اشْتَرْنَا لَنَا (٣) ، جَعَلُوا (٤) تَرَلْ بِمَنْزِلَةِ فَخِذٍ ، وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا قِرَاءَةُ حَمْزَةً : «وَمَكَّرَ السَّيِّئُ وَلَا (٥)»

(١) المعجم : « نحو » .

(٢) هـ : « فعول » تحريف .

(٣) وردت هذه الكلمة في بيت من الرجز لعنذافير الكندي هو : « قالت اشتر لنا سويقاً » وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية : ٢٢٥ بعد أن أنشد البيت : « على أن الشاعر سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسرة ، كأنه توهم أنها لام فسكن للأمر » . وانظر المحتسب : ١/ ٣٦١ والخصائص : ٢/ ٢٤٠ .

(٤) هـ ، المعجم : « جعل » .

(٥) فاطر : ٤٣/ ٢٥ . قال في النشر : ٢/ ٣٣٧ « واختلفوا في « ومكر السيئ » فقرأ حمزة بإسكان الهمزة في الوصل لتوالي الحركات تخفيفاً كما أسكنها أبو عمرو في « بارئكم » وكان إسكانها في الطرف

جعل شيئاً بمنزلة فخذ (١) ثم أسكن (٢) كما يقال : فَخَذَ ، والحركة في السَّيِّء حركة إعراب ، وفي (٣) هذا ضربان من التجوُّز : جعله المنفصل بمنزلة المتصل ، وتشبيهه حركة الإعراب بحركة البناء . انتهى [هـ : ٢٢٣] .

قال ياقوت (٤) :

حدث أبو جعفر (٥) الجرَّجاني قال : قال لنا أبو الحسين المهلكي النحوي : وقع بيني وبين المتنبّي في قول العدائي (٦) :

يَا عَمْرُؤَ الْإِلَهَ تَدْعُ شَسْمِي وَمَنْقَصَتِي
أَضْرِبُكَ حَتَّى تَقُولَ الْهَامَةَ أَسْقُونِي

← أحسن لأنه موضع التغيير وقرأ الباقون بكسرها « وانظر الاتحاف : ٣٦٢ والتيسير : ١٨٢ »

(١) د ، ف ، ل : « يجعل بنوا بمنزلة فخذ » ، هـ : « جعل سوء بمنزلة فخذ » وكلاهما تحريف ، ومن قوله : « وأنشد من هذا » الى « فخذ » ليس في م . وما أثبت عن المعجم .

(٢) ل : « سكن » .

(٣) المعجم : « فني » .

(٤) معجم الأدباء : ٢٢٥/١٢ .

(٥) المعجم : « حدث بها أبو جعفر » .

(٦) هو ذو الاصبع العدواني ، والبيت في المفضليات : ١٦٠ والمعاني الكبير : ٩٧٧ وأمالى النقالى : ١٢٩/١ وأمالى المرتضى : ٢٥٢/١ وسقط اللآلئ : ٢٨٩ والمقاصد للعيني : ٢٨٦/٣ والخزانة : ٢٢٧/٣ .

وذلك أَنَّهُ المتنبّي قال : إِنَّ النَّاسَ يَخْلِطُونَ (١) فِي هَذَا الْبَيْتِ ،
والصواب : اسْتَقُونِي مِنْ شَقَاتٍ رَأْسَهُ بِالْمِشْقَاءِ وَهُوَ الْمِشْطُ ،
قال المَهْلِكِيُّ : فقلت له : أَخْطَأْتُ مِنْ (٢) وَجْوه ، أَحَدُهَا : أَكَّهَ لَمْ
يُثْرَوْ (٣) ، كَذَلِكَ ، وَالْآخِرُ : أَكَّهَ يَقَالُ : شَقَاتٍ بِالْهَمْزِ (٤) ، وَأَيْضاً
فَإِنِّي أَظُنُّكَ لَا تَعْرِفُ الْخَبَرَ فِيهِ وَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُهُ فِي الْهَامَةِ ،
إِنَّهَا إِذَا لَمْ يَثْأَرِ بِصَاحِبِهَا (٥) لَا تَزَالُ تَقُولُ : اسْتَقُونِي اسْتَقُونِي ،
فَإِذَا ثَأَّرُوا بِهِ سَكَنَ كَأَنَّكَ شَرِبَ ذَلِكَ الدَّمَّ •

قال ياقوت :

قال أبو عمر الخلال : أَتَقْذَنِي الصَّيِّدُ لَا نَبِيَّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْمَعْتَزَلِيِّ غَلَامُ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرَّامَهْرَمَزِيِّ
وقال لي : قل له : إِنِّي قَرَأْتُ الْبَارِحَةَ فِي كِتَابِ شَيْخِنَا أَبِي عَلِيٍّ فِي
تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ
عَدُوًّا » (٦) • أَي : بَيَّنَّا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا (٧) ، فَجَعَلَ بِمَعْنَى
بَيَّنَّ ، وَلَسْتُ أَعْرِفُ هَذَا فِي اللُّغَةِ ، وَاحْفَظْ جَوَابَهُ وَجِئَنِي بِهِ ،

(١) م : « يتخلطون » تحريف ، المعجم : « يغلطون » •

(٢) المعجم : « في » •

(٣) هـ : « يرد » •

(٤) المعجم : « بالهمزة » • قال في اللسان (شقأ) : « وَسَقَاءَهُ بِالْمِذْرَى
الْمِشْطُ شَقَاءٌ وَشَقُوْعًا : فَرَمَةٌ » •

(٥) هـ : « إذا لم يثأروا من صاحبه » تحريف •

(٦) الأنعام : ١١٢/٦ الفرقان : ٣١/٢٥ •

(٧) م : « عدوا » •

فجئت الى أبي الحسن فأخبرته بذلك فقال : نعم ، هذا معروف في لغة العرب ، وقد قال الغديني العنسي بالنون :

جعلنا لهم نهج الطريق فأصباحوا
على ثبت من أمرهم حيث يمشوا

فعدت إلى أبي عبد الرحمن فعرفته ذلك .
قال ياقوت (١) :

حدث المرزباني عن الأحمر التَّحَوِيَّ (٢) قال : دخل أبو يوسف القاضي أو محمد بن الحسن (٣) علي الرشيد وعنده الكسائي يحدثه ، فقال : يا أمير المؤمنين [ه : ٢٢٤] قد سَعِدَ بك هذا الكوفي وشغلك ، فقال الرشيد : النحو يستفزعني (٤) لا تأتي أستدل به على القرآن والشعر ، فقال (٥) : إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية (٦) صار معلماً ، والفقه إذا عرِفَ فيه (٧) الرجل جُمُلة أو صدراً (٨) صار قاضياً ، فقال الكسائي : أنا أفضل منك

(١) معجم الأدباء : ١٧٥/١٣ .

(٢) المعجم : « فيما رفعه الى الأحمر التحوي » .

(٣) المعجم : « وقال عبد الله بن جعفر محمد بن الحسن » تحريف .

(٤) كذا في د ، وفي ف ، ل : « يستفزعني » يقال : « استفزع القوم

الحديث وافتزعوا ، إذا ابتدؤوه » . وفي م ، ه ، المعجم : « يستفزعني »

(٥) المعجم : « فقال محمد بن الحسن أو أبو يوسف إن .. » .

(٦) ف : « الى الغاية » .

(٧) المعجم : « منه » .

(٨) « أو صدراً » ليست في المعجم .

لَا تَنِي أَحْسِنُ مَا تَحْسِنُ وَأَحْسِنِ مَا لَا تَحْسِنُ ، ثم التفت (١) إلى الرشيد وقال : إِنْ رَأَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ يَأْذَنَ لَهُ (٢) فِي جَوَابِي عَنْ مَسْأَلَةٍ (٣) مِنْ الْفَقْهِ ، فَضَحَكَ الرَّشِيدُ وَقَالَ : أَبْلَغْتَ يَا كَسَائِي إِلَى هَذَا ؟ ثُمَّ قَالَ لِأَبِي يُوسُفَ : أَجِبْهُ ، فَقَالَ الْكَسَائِيُّ : مَا تَقُولُ لِرَجُلٍ قَالَ لِمَرْأَتِهِ : « أَنْتِ طَالِقٌ » إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ؟ فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : إِذَا (٤) دَخَلْتَ الدَّارَ طَلَّقْتِ ، فَقَالَ الْكَسَائِيُّ : خَطَأً (٥) ، إِذَا فَتَحْتَ أَنْ فَقَدْ وَجَبَ الْأَمْرُ ، وَإِذَا كَسِرْتَ فَإِنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَعْدُ (٦) فَظَنَرَ أَبُو يُوسُفَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي النَّحْوِ .

وَحَدَّثَ أَيْضاً عَمَّنْ سَمِعَ الْكَسَائِيَّ يَقُولُ : اجْتَمَعَتْ [أَنَا] (٧) وَأَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي عِنْدَ هَارُونَ الرَّشِيدِ ، فَجَعَلَ أَبُو يُوسُفَ يَذْمُ النَّحْوَ وَيَقُولُ : مَا (٨) النَّحْوُ ؟ فَقُلْتُ وَأَرَدْتُ أَنْ أَعْلِمَهُ فَضَلَ (٩) النَّحْوِ : مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ : أَنَا قَاتِلُ غَلَامِكَ ؟ وَقَالَ لَهُ آخَرُ : أَنَا

(١) ل : « فالتفت » .

(٢) ل : « لي » تحريف .

(٣) جاءت العبارة في ف : « وقال : يا أمير المؤمنين ، ان يأذن لي في جوابي عن مسألة » تحريف .

(٤) المعجم : « إن » .

(٥) م : « أخطأ » .

(٦) المعجم : « فإنه لم يقع الطلاق بعد » .

(٧) زيادة عن المعجم وليست في د و سائر النسخ .

(٨) المعجم : « وما » .

(٩) ل : « قصص » .

قاتِلٌ غلامك ، أيّهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخِذُهما جميعاً ، فقال له هارون : أخطأت ، وكان له عِلْمٌ بالعربية ، فاستَحْيى وقال : كيف ذلك ؟ فقال (١) : الذي يَتَوَخَذُ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتِلٌ غلامك ، بالإضافة ، لأنّك فعلٌ ماضٍ ، فأما (٢) الذي قال : أنا قاتِلٌ غلامك ، بلا إضافة فإنّك لا يَتَوَخَذُ (٣) لأنّك مُسْتَقْبَلٌ لم يكن بعدُ ، كما قال الله تعالى : « وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا » ، إلاّ « أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » (٤) ، فلولاً أنّ التّوِين مُستقبل ما جاز فيه غداً ، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو .

قال أبو عبد الله بن مُقْلَة (٥) :

حدثني أبو العباس أحمد بن يحيى قال : اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد ، وكانا معه يقيمان بمقامه ويظعنان بظعنِهِ ، فأثد الكسائي (٦) :

-
- (١) ل ، المعجم : « قال » .
 - (٢) المعجم : « وأما » .
 - (٣) المعجم : « أنا قاتل غلامك بالنصب فلا يؤخذ » .
 - (٤) الكهف : ٢٣١٨ - ٢٤ .
 - (٥) معجم الأدباء : ١٧٣/١٣ وأمالى الزجاجي : ٥٠ وأمالى ابن الشجري : ٢٧/١ والخزانة : ٤٥٧/٤ وشرح أبيات المغني : ٢٤٧/١ .
 - (٦) البيت من قصيدة مفضلية لأفنون التغلبي ، وهو في المفضليات : ٢٦٣ والبيان والتبيين : ٩/١ وأمالى القالي : ٥١/٢ والدرر : ١٧٩/٢ والخزانة : ٤٥٥/٤ وورد بلا نسبة في الخصائص : ١٨٤/٢ .

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقَ بِهِ

رِثْمَانٌ أَتَفِ [د: ٢٧٣] إِذَا مَا ضُنِّ بِاللَّبَنِ [ه: ٢٢٥]

فقال الأصمعي : رثمان بالرفع ، فقال له الكسائي : اسكت ، ما أنت وهذا ؟ يجوز رثمان ورثمان ورثمان (١) ، ولم يكن الأصمعي صاحب عريضة ، فسألت أبا العباس كيف جاز ذلك ؟ فقال : إذا رفع رفع بـ ينفع ، أي : أم كيف ينفع رثمان أنف ، وإذا نُصِبَ نُصِبَ بتعطي ، وإذا جُرَّ جُرَّ جرَّ بردّه على الهاء في به ، قال : والمعنى : وما ينفعني إذا وعدتني بلسانك ثم لم تصدّقه بفعلك ؟ يقال ذلك للذي يبرّ ولا يكون منه نفع كهذه الناقة تشم بأنفها مع تمتع درّتها (٢) ، والعلق : التي علق عليها ولدها (٣) ، وبذلك أنّه نحر عنها ، ثم (٤) حشي جلده تبنّاً أو حشيشاً وجعل بين يديها حتى تشمه وتدّر عليه ، فهي تسكن إليه مرّة ثم تنفّر عنه ثانية ، تشمه بأنفها

والمخصص ٢٨/٧ وأما ابن الشجري : ٣٧/١ وشرح المفصل :

١٨/٤ والمخني : ٤٥ والهمع ١٣٣/٢ . والعلق : الناقة التي تأتي

أن ترام ولدها ، ورثمانها : عطفها .

(١) المعجم : « رثمان ورثمان ورثمان » .

(٢) المعجم : « درّها » . قال في اللسان (درر) : « والدرة : كثرة

اللبن وسيلانه . . . والدرة : اللبن ما كان » .

(٣) المعجم : « علق قلبها بولدها » .

(٤) د ، ف ، ل ، ه : « حتى » تحريف . وليست في م . وما أثبت عن

المعجم .

ثم تأباه بقلبها (١) ، فيقول : فما ينفع من هذا البؤ إذا تسمّته (٢) ،
ثم منعت درمها ؟ .

وحدث المرزباني (٣) عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال :
سأل الزبيدي الكسائي بحضرة الرشيد فقال : انظر ، في هذا الشعر
عيب وأنشده (٤) :

ما رأينا خرباً نققر عنه البيض صقراً
لا يكون العير مهراً لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي : قد أقوى الشاعر ، فقال له (٥) الزبيدي : انظر
فيه ، فقال : أقوى ، لا بد أن (٦) ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان ،

(١) المعجم : « مقلتها » .

(٢) ف : « تسمته منه » تحريف . هـ « شتمته » .

(٣) كذا في ، وفي د ، ل ، م ، هـ : « المرزبان » تحريف ، والخبر مروى على
لسان المرزباني مع أخبار أخرى في ترجمة الكسائي في معجم الأدباء :
١٧٨/١٣ ، وانظر ترجمة المرزباني في إنباه الرواة : ١٨٠/٣
وترجمة المرزباني في بغية الوعاة : ٥٠٧/١ .

(٤) لم أقف على نسبة للبيتين ، وهما في التصحيف والتحريف : ١٢٤
ومجالس العلماء : ٢٥٥ وشرح درة القواص : ٦٧ ووفيات الأعيان :
١٨٦/٦ والغيث المسجّم : ١٤٣/٢ وطبقات الشافعية الكبرى : ١٤٢/٣
والخرب : ذكر الخبائري وقيل هو الخبائري كلها والجمع : خرباب
وأخرب وأخربان ، والعير : العنار وقد غلب على الوحشي .

(٥) له « ليست في ل » .

(٦) أن « ليست في المعجم » .

فَضْرَبَ الْيَزِيدِي بِقَلَنْسُورِيهِ الْأَرْضَ وَقَالَ : أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ ، الشَّعْرُ صَوَابٌ ، إِثْمًا (١) . ابْتَدَأَ فَقَالَ : الْمَهْرُ مُهْرٌ ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ : أَتَكْتَنِي (٢) . بِحَضْرَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَكْشِفُ رَأْسَكَ ؟ وَاللَّهِ لَخَطَأَ الْكِسَائِي مَعَ أَدْبِهِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ صَوَابِكَ مَعَ سُوءِ فِعْلِكَ ، فَقَالَ : لَذَّةُ الْغَلْبَةِ أَنْسَتَنِي مِنْ هَذَا مَا أَحْسَنَ . اُنْتَهَى .

وَفِي طَبَقَاتِ الْكَمَالِ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (٣) :

قَالَ الدَّشَوْرِيُّ (٤) : كَانَ أَبُو يُوسُفَ يَقَعُ فِي الْكِسَائِيِّ وَيَقُولُ : أَيُّ شَيْءٍ يُحْسِنُ ؟ إِنَّمَا يُحْسِنُ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ (٥) الْكِسَائِي ، فَالْتَقَى عِنْدَ الرَّشِيدِ ، وَكَانَ الرَّشِيدُ يُعَظِّمُ الْكِسَائِي لِتَأْدِيبِهِ إِيَّاهُ (٦) ، فَقَالَ لِأَبِي يُوسُفَ : أَيُّ شَيْءٍ (٧) تَقُولُ [هـ : ٢٢٦] فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ ؟ قَالَ : وَاحِدَةٌ ، قَالَ : فَإِنْ قَالَ لَهَا : « أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ طَالِقٌ أَوْ طَالِقٌ » ؟ قَالَ : وَاحِدَةٌ ، قَالَ : فَإِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ ؟ قَالَ : وَاحِدَةٌ ، قَالَ : فَإِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ ؟ قَالَ وَاحِدَةٌ (٨) ، قَالَ

(١) المعجم : « وانما » .

(٢) ل ، المعجم : « أتكتني » .

(٣) نزهة الألباء : ٧٣ .

(٤) « قال الدشوري » : ليست في ل .

(٥) « ذلك » : ليست في ل .

(٦) هـ : « أنباءه » تحريف . قال ابن الأنباري في نزهة الألباء : ٧١ في

ترجمة الكسائي : « وكان معلم الرشيد والأمين » .

(٧) ل : « ما » . وفي النزهة : « لأبي يوسف يايعقوب أيش » .

(٨) « قال واحدة » : ليست في ل .

الكسائي : يا أمير المؤمنين أخطأ يعقوب في اثنتين (١) وأصاب في اثنتين (٢) ، أمّا قوله : أنت طالق طالق طالق فواحدة ، لأنّ التثنية الباقيتين تأكيد ، كما تقول : أنت قائم قائم قائم ، وأنت كريم كريم كريم ، وأمّا قوله : أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شك ، وقعت (٣) الأولى التي تَتَيَقَّنُ (٤) ، وأمّا قوله : أنت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث لأنّه نَسَقَ ، وكذلك قوله (٥) : أنت طالق وطالق وطالق .

وقال ياقوت (٦) :

قرأت (٧) بخط أبي سعيد عبد الرحمن بن علي اليزدادي اللغوي الكاتب في كتاب جلاء المعرفة (٨) من تصنيفه : قيل : اجتمع إبراهيم النظام وضرار بن يدي الرشيد ، فتناظرا في القدر حتى دقت مناظرتهما فلم يفهما ، فقال لبعض الخدم (٩) : اذهب بهذين

(١) النزهة : « اثنتين » .

(٢) كذا في ف ، ل . وفي د و سائر النسخ والنزهة : « اثنتين » .

(٣) النزهة : « فوقعت » .

(٤) هـ : « بيقين » .

(٥) « قوله » ليست في ل .

(٦) معجم الأدباء : ١٣ / ١٩٤ .

(٧) المعجم « وقرأ » .

(٨) ذكره البغدادي في هدية العارفين : ١ / ٥١٨ وذكر لقب مؤلفه باسم : اليزدادي .

(٩) ف ، ل : « الخدام » ، وفي المعجم : « فقال لبعض خدمه ومن يثق به ويرضى برأيه : اذهب » .

إلى الكسائي حتى يتناظرا بين يديّه ثم يخبرك لمن الفلجج (١) منهما ،
 فلما صارا إلى (٢) بعض الطريق قال إبراهيم (٣) : أنت تعلم أن الكسائي
 لا يحسن شيئا من النظر ، وإنما معوّله على النحو والحساب ،
 ولكن تهيّء له مسألة نحو ، وأهْيِّء له مسألة حساب ، فنشغلته
 بهما ، لأننا لا نأمن أن يسمع منك ما لم يسمعه ولم يبلغه فهمه
 أن ينسبنا إلى الزندقة فلمّا صارا إليه سلّما عليه ، ثم بدأ ضرار
 فقال : أسألك - أصلحك الله - عن مسألة النحو ؟ قال : هاتها ، قال :
 ما حدّث الفاعل والمفعول به ؟ فقال (٤) الكسائي : حدّث الفاعل الرفع
 أبداً وحدّث المفعول [به] (٥) النصب أبداً ، قال : فكيف تقول :
 ضرب زيد ، قال : ضرب زيد ، قال : فلم رفعت زيدا وقد
 شرطت أن المفعول به منصوب أبداً ؟ قال : لأنه لم يسم فاعله ،
 قال (٦) : فقد أخطأت في العبارة إذ لم تقل : إن من المفعولين ما (٧)
 إذا لم يسم فاعله كان مرفوعاً ، ومن جعل لك الحكم بأن تجعل
 الرفع لمن لم يسم فاعله ؟ قال : لأننا إذا لم نذكر الفاعل أقمنا المفعول

(١) م ، المعجم : « الفلج » والفلجج : الظفر والفوز ، والفلجج والفلاح :
 الفوز والنجاة .

(٢) م ، المعجم : « في » .

(٣) المعجم : « إبراهيم النظام لضرار » . وفي هـ : « قال إبراهيم لضرار » .

(٤) هـ والمعجم : « قال » .

(٥) زيادة عن المعجم وليست في د وسائر النسخ .

(٦) المعجم : « قال : له » .

(٧) كذا في د . وفي سائر النسخ والمعجم : « من » تحريف .

به مكانه (١)، لأنَّ الفعل الواقع عليه غير مُستحْكِم النقص و[عدم] (٢).
 النقص مطابق للرفع ، فإذا ذكرنا من فعل به وأفصحنا بذلك نصبناه
 [هـ : ٢٢٧] قال له : فإن (٣) كان النقص (٤) مطابقاً (٥) للنصب (٦)
 فمنَّ لم يُسمَّ فاعله أولى [به] (٧) لأنَّا إذا قلنا : ضَرَبَ زيدٌ فقد
 يمكن أن يكون ضَرَبَهُ مائة رجل ، وإذا قلنا : ضَرَبَ عبد الله زيداً
 فلم يضربه إلا رجل واحد ، فالذي أمكن أن يضربه مائة رجل أولى
 بالنصب والنقص ممَّن لم يضربه إلا واحد (٨) ، فوقف الكسائي فلم
 يدر ما يقول ، ثم قال له إبراهيم : أسألك - أصلحك الله - عن مسألة
 من الحساب ؟ قال : قتلٌ ، قال : كم جذر عشرة ؟ قال : أجمع (٩)
 الحُسَّاب على أنَّه لا جذر لعشرة (١٠) ، قال : فهل [علم] (١١) الله

-
- (١) المعجم : « مقامه » .
 - (٢) زيادة عن هـ والمعجم وليست في د ، ل ، م . و « وعدم النقص »
ليست في ف .
 - (٣) م ، هـ : « فاذا » .
 - (٤) كذا في ل ، م ، هـ . وفي د ، ف ، المعجم : « النصب » : « النصب »
تعريف .
 - (٥) « مطابقاً » ليست في م .
 - (٦) المعجم : « للنقص » تعريف .
 - (٧) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ والمعجم . وفي م : « به أولى » .
 - (٨) المعجم : « إلا رجل واحد » .
 - (٩) ل ، م ، المعجم : « اجتمع » .
 - (١٠) ل : « للعشرة » .
 - (١١) زيادة عن ل ، هـ ، المعجم . وليست في د ، ف ، م .

جذرها ؟ قال : الله تعالى عالم كل شيء ، قال : فما أنكرت أن يكون
الله تعالى إذ علم جذرها ألقاه (١) إلى نبيٍّ من أنبيائه ، ثم ألقاه ذلك
النبي إلى صَفِيٍّ من أصفِيائه ، ثم لم يزل (٢) ذلك العلم يَنْمِي حتى
صار علم جذر عشر عندي ، وأكون أنا أعلم جذرها ؟ قال : الله عالم (٤) ،
ولا تعلمه أنت وتكون مخطئاً (٥) فيما قلت .

قال ياقوت (٦) :

وحدث ابنُ بشْكُوّال في الصلّة (٧) قال : قال عليٌّ بن عيسى
الربّيعي : كان عبد الله بن حمّود الزبيدي (٨) الأندلسي قد قرأ يوماً
على أبي عليٍّ الفارسيٍّ في نوادر الأصمعي : أَكَّاتُ (٩) الرجل إذا

-
- (١) المعجم : « إذ علم كل شيء ألقاه » .
(٢) المعجم : « قلم يزل » .
(٣) « أنا » ليست في هـ والمعجم .
(٤) قوله : « قال : الله عالم » ليس في المعجم .
(٥) هـ : « بما » .
(٦) معجم الأدباء : ٨١/١٤ وإنباه الرواة : ١١٩/٢ . ولم أجد الخبر
في كتاب الصلة .
(٧) المعجم : « في كتاب الصلة » .
(٨) د ، ف ، ل ، هـ : « الرشيدي » وفي م : « الرشدي » وكلاهما تحريف .
وما أثبت عن المعجم والأنباه ، وانظر ترجمته في التكملة لكتاب
الصلة : ٧٨٣/٢ وإنباه الرواة : ١١٨/٢ .
(٩) كذا في المعجم والأنباه ، وأكأ إكأء وإكأء إذا أراد أمراً ففاجأته على
تسفة ذلك فهابك ورجع عنه ، وفي د وسائر النسخ : « أدات » تحريف .

ردّدته عنك (١) ، فقال أبو علي : ألحق هذه الكلمة بباب آجأ (٢)
فإني لم أجد لها نظيراً غيرَها ، فسارع مَنْ حوله إلى كتابتها ، قال (٣)
الرَّبْعِيّ : فقلت : أيشها الشيخ ليس أكأت (٤) من آجأ في شيء ،
قال : وكيف ذلك ؟ قلت (٥) لأنّ (٦) إسحاق بن إبراهيم الموصليّ
وقطّر ربّاً النحويّ حكياً (٧) أنه يقال : آجأ (٨) الرجل إذا جبن ،
فخجل الشيخ وقال : إذا كان كذا فليس (٩) منه ، فضرب كل واحد
منهم على ما كتب •

قال ياقوت (١٠) :

حدث المرزبانيّ في أخبار الكسائيّ ممّا (١١) أسنده إلى

ولعلها : « أزأت » وأزاعن الحاجة : جبن ونكص • ولم يذكر صاحب
اللسان وصاحب التاج مادة (أدا) •

- (١) ف ، ل ، م : « عنه » •
- (٢) أجأ الرجل كجعل : فرّ • وهرب • التاج (أجأ) •
- (٣) المعجم : « وقال » •
- (٤) في د وسائر النسخ : « أدأت » تحريف • وفي الانبياء : « آكا » •
وما أثبت عن المعجم •
- (٥) المعجم والانبياء : « قال : قلت » •
- (٦) ل : « قال » تحريف •
- (٧) الانبياء : « حكما » •
- (٨) المعجم : « كياً » الانبياء : « كاء » • وفي ف ، ل : « جأ » وكله تحريف •
- (٩) ف ، م : « قليل » تحريف •
- (١٠) انظر مجالس العلماء : ٢٥٤ •
- (١١) هـ : « فيما » •

المغيرة بن محمد عن أبيه قال : لما دخل الكسائي البصرة أولَ
دخلة جلس في حلقة يونس ينتظر خروجه ، فسأله (١) ابن أبي
عُيَيْنة : عن أولق هل ينصرف أو لا ينصرف ؟ فقال : أفعل
لا ينصرف ، فقال ابن أبي عُيَيْنة : خطأ والله ، وخرج يونس ،
فسئل عن أولق فقال : [ه : ٢٢٨] هو فَوَعَلَ (٢) وليس بأفعل
لأنَّ الهمزة فاء الفعل ، لأنك تقول : أَلِقَ (٣) الرجل فهو مَأْلُوق ،
فتبتت (٤) الهمزة ، وكذلك (٥) أَرَبَ مصروف لأنه فَعَلَلَ لأَنَّكَ
تقول : أرض مُؤَرَّبة (٦) فتبتت الهمزة ، قال (٧) : والمألوق
المجنون . انتهى .

قال ياقوت :

حدث أبو محمد اليزيدي قال : كان يجيئني رجل فيسألني عن
آيات من القرآن مشكلات فكنت أنبئ العنت في سؤاله ، وكنت
إذا أجبتُه أرى لونه يربد ويسود ، فقال لي يوماً : أيجوز
في كلام العرب أن تقول : أدخلتُ القوم الدارَ ثم أخرجتهم

(١) ف ، ل : « فسأل » .

(٢) م : « فعول » تحريف .

(٣) ل : « أولق » تحريف .

(٤) ل ، ه : « فتبتت » .

(٥) ه : « فكذلك » .

(٦) م : « مورية » تحريف جاء في اللسان (رنب) « وأرض مؤربة
ومؤربة » بكسر النون ، الأخيرة عن كراع كثيرة الأرناب .

(٧) « قال » ليست في ف .

رَجُلًا ؟ فقلت لا يجوز ذلك حتى تقول : أَخْرَجْتَهُمْ رَجُلًا
 رجلاً ، فيدلُّ (١) على تفصيل الجنس ، قال : فكيف قال الله عزَّ
 وجل : « ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا » (٢) ؟ قلت : ليس هذا من ذلك
 لأن الطفل مصدر في الأصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ
 واحد [د : ٢٧٤] فتقول : هذا طِفْلٌ وهذا نِ طِفْلٌ وهؤلاءِ
 طِفْلٌ ، كما قال تعالى : « أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ
 النِّسَاءِ » (٣) فطفل في الآية موضع أطفال ، فكأنَّه قال : ثم يُخْرِجُكُمْ
 أطفالاً ، قال : فأخبرني عن قوله عز وجل : « يَوْمَ مَنذِرٍ يُوَدِّعُ
 الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ
 الْأَرْضُ » (٤) ، من أين (٥) لهم هذه الأرض هناك ؟ فقلت له :
 وَهَيْمَتْ ، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى : « يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ
 غَيْرَ الْأَرْضِ » (٦) فَوَدِّعُوا أَنْ تَلْكَ الْأَرْضُ تُسَوَّى بِهِمْ ،
 فسكت .

قال ياقوت في معجم الأدباء (٧) :

-
- (١) هـ : « فتذكر » تعريف .
 (٢) غافر : ٦٧/٤٠ .
 (٣) النور : ٣١/٢٤ .
 (٤) النساء : ٤٢/٤ .
 (٥) د : « أي » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ .
 (٦) إبراهيم : ٤٨/١٤ .
 (٧) لم أجد هذا الخبر في ترجمة الزمخشري والخوارزمي في معجم الأدباء ،
 وهو في كتاب التخمير تصد رافا فضل الورقة : ٩٩ آ من نسخة
 الظاهرية المحفوظة فيها برقم : ١٧٢٨ - عام .

حَدَّثَنِي الإمام صدر الأفاضل قاسم بن حسين الخوارزمي
قال : دخل أفضل القضاة يعقوب بن شيرين الجندي على جارية الله
الزَمْخَرِي فقال له : لقد أنشأت (١) البارحة شيئاً وأنشده :

ما تابع لم يتبع متبوعه
في لفظه ومحكّه إذا التبت
ماذا بعلم غير علم نافع
الغزّت في إتقانه حتى ثبت

ألغز فيهما على نحو قولهم : « ما زيد بشيء إلا شيء »
لا يُعبأ به (٢) ، فإنه لا يجوز [هـ: ٢٢٩] في قولهم : « إلا شيء »
سوى الرفع ، وهو بـدَل من قولهم : « [ماذا بعلم] (٣) غير علم
نافع » برفع غير ، فلمّا سمع جارية الله منه البيّتين قال له : لقد جئت
شيئاً لاداً •

قال ياقوت (٤) :

حَدَّثَنِي صدر الأفاضل قال : كتب إليّ الصّوّفيّ المعروف

(١) ل : « أنشئت » •

(٢) انظر الكتاب : ٣١٦/٢ والمقتضب : ٤٢٠/٤ وشرح المفصل : ٩١/٢ •

(٣) زيادة من ليست في دوائر النسخ ، ليستقيم المعنى •

(٤) معجم الأدباء : ٢٤٥/١٦ ، والوافي بالوفيات : ٥٤/٢٤ عن نسخة

مصورة في المجمع العلمي بدمشق •

بِالصَّوَابِ (١) يَسْأَلُنِي (٢) عَنْ قَوْلِ حَسَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣) :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ

وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ

وقولهم : إن فيه ثلاثة عشر مرفوعاً ، فأجبتة :

أَفَدِي إِمَاماً وَمِيضَ الْبَرْقِ مُنْصَرَعٌ

مِنْ خَلْفِ خَاطِرِهِ الْوَقْدَادِ حِينَ خَطَا

يَبْغِي الصَّوَابَ لَدَيْنَا مِنْ مَبَاحِثِهِ

وما (هـ) دَرَى أَنَّ مَا يَعْدُو الصَّوَابَ خَطَا

الذي يَحْضُرُنِي فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ اثْنَا عَشَرَ ، فَمِنْهَا
قَوْلُهُ : فَمَنْ يَهْجُو ، فِيهَا ثَلَاثَةُ مَرْفُوعَاتٍ ، الْمَبْتَدَأُ أَوْ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ
وَالْضَمِيرُ الْمُشْتَكَّنُ ، وَمِنْهَا الْمَبْتَدَأُ الْمَقْدَّرُ فِي قَوْلِهِ : وَيَمْدَحْهُ ،
وَالْمَعْنَى (٦) : وَمَنْ يَمْدَحْهُ فَيَكُونُ هُنَا (٧) عَلَى حَسَبِ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ

(١) المعجم : « بالصواب » تعريف .

(٢) د : « سألتني » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ والوافي بالوفيات .

(٣) البيت في ديوانه : ٦٤ ومعاني القرآن : ٣١٥/٢ والمقتضب : ١٣٧/٢
والفني : ٦٩٢ والندرر : ٦٧/١ وورد بلا نسبة في أمالي المرتضى :
١٨٢/٢ والأشموني : ١٧٤/١ والهمع : ٨٨/١ .

(٤) د : « وقوله » وما أثبت عن سائر النسخ والوافي بالوفيات ، وفي
المعجم : « وقولهم بأن فيه .. » .

(٥) المعجم : « أما » .

(٦) المعجم والوافي : « المعنى » .

(٧) المعجم : « ههنا » وفي الوافي : « هذا » .

ثلاثة مرفوعات أيضاً، ومنها المرفوعان في قوله: وَيَنْصُرُهُ، أحدهما :
 الفعل المضارع والثاني : الضمير المستكن فيه (١) ، ومنها المرفوعات
 الأربعة في قوله : سَوَاءٌ ، اثنان من حيث إنَّه في مقام الخبرين
 للمبتدأين واثنان آخران من حيث إنَّه في كلِّ واحد ضميراً (٢) راجعاً
 إلى المبتدأ ، فهذا يا سيّدي جُهدٌ المقلِّ وغيرُ مرْجوٍّ قَطْع
 المدى من الكلِّ . انتهى .

قال الصّفيّ بعد حكايته : بل المرفوعات ثلاثة عشر ، والباقي
 المبتدأ (٣) المحذوف المعطوف على قوله : « مَنْ » في الأول من قوله :
 فَمَنْ يَهْجُو ، أي (٤) : وَمَنْ يَمْدَحْهُ وَمَنْ يَنْصُرُهُ الْأَنَّهُ قد قرأ (٥)
 أنَّ في « يَهْجُو » ثلاثة مرفوعات ، وكذا في « وَيَمْدَحْهُ » وتحكّم في
 [هـ : ٢٣٠] قوله : إنَّ في « ينصره » مرفوعين ، والصورة واحدة في
 الثلاث . انتهى (٦) .

[هـ : ٢٣١] قال أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين (٧) :

-
- (١) « فيه » ليست في المعجم .
 - (٢) ل : « خبراً » تحريف .
 - (٣) الوافي : « والآخر ضمير المبتدأ » .
 - (٤) « أي » ليست في م والوافي .
 - (٥) هـ : « لأنه قدر أن » ، وفي الوافي بالوفيات : « لأنه هو قرر » تحريف في الأخير .
 - (٦) « انتهى » ليست في ف . وبعدها في الوافي بالوفيات : « فهذه تسعة والأربع التي ذكرها في سواء فصارت ثلاثة عشر » .
 - (٧) طبقات النحويين واللغويين : ٨٨ - ٨٩ .

قال المازني : كنت بحضرة الواثق يوماً (١) ، فقلت (٢) لابن قادم : كيف تقول : نَفَقَتْكَ ديناراً أصْلَحَ من دِرْهِمٍ ؟ فقال : دينار بالرفع ، قلت (٣) : فكيف تقول : ضَرَبْتُكَ (٤) زيداً خير لك ؟ فنصب (٥) زيداً ، فطالبتُه بالفرق بينهما (٦) فانقطع ، وكان ابن السكيت (٧) حاضراً ، فقال الواثق (٨) سألته عن مسألة ، فقلت له : ما وزن نَكْتَل من الفعل ؟ فقال : نَفَعَل ، فقال الواثق : غَلِطْتُ ، ثم قال لي : فسرَّه ، فقلت (٩) : نَكْتَل تقديره : نَفَعَل ، وأصله (١٠) : نَكْتِيل ، فانقلبت الياء ألفاً لفتح ما قبلها ، فصار لفظها نكتال ، فأُسكنت اللام للجزم لأنه جواب الأمر ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فقال الواثق : هذا الجواب لا جوابك يا يعقوب ، فلمَّا خرجنا قال لي ابن السكيت (١١) : ما حَمَلَكَ على هذا وييني وبينك

-
- (١) قوله : « كنت بحضرة الواثق يوماً » ليس في الطبقات .
(٢) ف ، ل : « فقال » . وفي الطبقات : « قلت لابن قادم أو لابن سعدان لما كابرني : كيف ... » .
(٣) الطبقات : « قال : قلت » .
(٤) هـ : « ضربتك » تحريف .
(٥) هـ : « بنصب » تحريف .
(٦) الطبقات : « فقلت له فرَّقَ بينهما » .
(٧) الطبقات : « وكان ذلك عند الواثق وحضر ابن السكيت » .
(٨) الطبقات : « وكان ذلك عند الواثق » زيادة مقحة .
(٩) هـ : « فقلت له ... » .
(١٠) « وأصله » ليست في الطبقات .
(١١) الطبقات : « قال يعقوب » .

المودة (١) الخالصة ؟ فقلت والله ما أردت (٢) تخطئتك ولم أظنّ أنّك
يعزّب عنك (٣) .

قال : وقال المازني : حضرت يوماً عند الواثق فقال : يا مازني
هات مسألة ، وكان عنده ثحاة الكوفة ، فقلت : ما تقولون في قوله
تعالى : « وما كانت أمّ شكّ بغيّاً » (٤) ، لمّ لمّ يقتل بغيّة ،
وهي صفة لمؤنث ؟ فأجابوا بجوابات غير مرضيّة ، فقال الواثق :
هات (٥) ما عندك (٦) ، فقلت : لو كانت (٧) بغيّة على تقدير فَعِيل
بمعنى فاعلة (٨) لحقتها (٩) الهاء ، مثل : كريمة وظريفة ، وإنّما تحذف
الهاء إذا كانت في معنى مفعول (١٠) ، نحو (١١) : امرأة قتيل وكفّ
خضيب ، وبغيّة ههنا ليس بفعيل إنّما هو فعول ، وفِعُول (١٢)

(١) الطبقات : « وبينك من المودة » .

(٢) الطبقات : « ما قصدي » .

(٣) بعدها في الطبقات : « ذلك » .

(٤) مريم : ٢٨ / ١٩ .

(٥) الطبقات : « فقال لي : هات » .

(٦) « ما عندك » ليست في الطبقات .

(٧) الطبقات : « كان » .

(٨) هـ : « فاعل » .

(٩) الطبقات : « للحقتها » .

(١٠) م والطبقات : « مفعولة » .

(١١) الطبقات : « في نحو » .

(١٢) « وفِعُول » ليست في م والطبقات .

لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث ، نحو : امرأة شكور وبشر شَطْنُون
إذا كانت بعيدة الرِّشاء ، وتقدير بَغْيٍ بَغْوِيٍّ ، قلبت الواو ياء ثم
أدغمت في الياء (١) ، فصارت ياءً ثقيلة نحو : عَيْدٌ ومَيْتٌ ، فاستحسن
الجواب •

وقال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين (٢) :

أخبرنا عليُّ بن محمد الخداسي قال : بَلَعْنَا أَنْ مَغْنِيَّةً غَنَّتْ
بحضرة الواثق بالله (٣) : [هـ : ٢٣٢]

أَظْلَمَ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا
أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمَ

فردَّ عليها الواثق وقال : إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلٌ ، فأعادت رجلاً (٤) ،

-
- (١) الطبقات : « ثم أدغمت الواو في الياء » .
(٢) مراتب النحويين : ٧٨ وطبقات النحويين والمغويين : ٨٧ .
(٣) نسب البيت في شرح درة الفواص : ١٠٨ والمغني : ٥٩٣ الى العرجي
وهو في ذيل ديوانه : ١٩٣ ، وورد منسوبة الى الحارث بن خالد بن
العاص في الاشتقاق لابن دريد : ٩٩ ، ١٥١ واللسان (صوب)
وصحح العيني في المقاصد : ٥٠٢/٣ نسبته الى الحارث بن خالد بن
العاص وذكر صاحب الدرر : ١٢٦/١ الاختلاف في نسبته الى العرجي
والي الحارث بن خالد بن العاص ، وجاء البيت بلا نسبة في أمالي
ثعلب : ٢٢٤ والتصنيف والتحريف : ٢٣٨ وأمالي ابن الشجري :
١٠٧/١ والأشموني : ٩٤/٢ . وظليم ترخيم ظليمة وظليمة تصغير
ظلمة وهي أم عمران زوجة عبد الله بن مطيع .
(٤) مراتب النحويين : « فأعادت ان مصابكم رجلاً » .

فأعاد الرّدَّ عليها (١) ، فقالت : لَقِّنَنِي هَذَا أَعْلَمَ أَهْلَ زَمَانِهِ ، قَالَ :
وَمَنْ هُوَ ؟ قَالَتْ : لِلْمَازْنِيِّ ، فَقَالَ (٢) : عَلَيَّ بِهِ ، فَأَشْخَصَ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا
مَثَلَ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ : مَا اسْمُكَ (٣) يَا مَازْنِي ؟ قَالَ : بَكْرٌ ، يَا أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ ، قَالَ : أَحْسَنْتَ ، كَيْفَ (٤) تَرَوْنِي : أَظْلِمَ .. الْبَيْتَ ؟ فَقَالَ :
إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُلًا ، قَالَ : فَأَيْنَ أَخْبَرْتَنِي ؟ قَالَ : قَوْلُهُ : ظَلَمَ ، وَمَعْنَى
مَصَابِكُمْ إِصَابَتَكُمْ ، قَالَ : صَدَقْتَ .

قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ : وَقَدْ شَجَّرَ بَيْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ الزُّيَّاتِ
وَأَحْمَدَ بْنَ أَبِي دُؤَادَ ، فِي هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي غَلِطَ فِيهِ الْوَائِقُ ، فَقَالَ
مُحَمَّدٌ : إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُلًا وَقَالَ أَحْمَدُ : رَجُلٌ ، فَسَأَلَا عَنْهُ يَعْقُوبُ
ابْنَ السَّكَيْتِ فَحَكَّمَ لِأَحْمَدَ بْنَ أَبِي دُؤَادَ عَصِيَّةً لَا جَهْلًا .

فَأَخْبَرُونَا عَنْ ثَعْلَبٍ قَالَ : لَقِيتُ يَعْقُوبَ فَعَاتَبْتُهُ فِي هَذَا (٥)
عَتَابًا مُمِضًّا فَقَالَ لِي : اسْمَعْ عِذْرِي ، جَاءَنِي رَسُولُ ابْنِ أَبِي دُؤَادَ

(١) م : « فرد عليها » .

(٢) ل ، مراتب النحويين : « قال » .

(٣) د ، ف ل : « يا اسمك يا بازني » ، ه : « ما باسمك » . وما أثبت
عن م ومراتب النحويين . قال ابن جني في سر الصناعة : ١٣٥ : « وأخبرنا
أبو علي بإسناده إلى الأصمعي قال : كان أبو سؤار الغنوي يقول :
باسمك ؟ يريد : ما اسمك ، فهذه الباء بدل من الميم » . وانظر
كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي : ٤٢/١ وبغية الوعاة : ١/٤٦٥ .

(٤) ل ومراتب النحويين : « قال : كيف .. » .

(٥) « في هذا » ليست في ل .

فمضيت إليه فلمّا رأيته بشّ بي وقرّ بني [ورفعني] (١) وأحقّني في
المسألة عن أخباري ، ثم قال لي : يا أبا يوسف مالي أرى الكِسْوَةَ
ناقصة ؟ يا غلام دَسْتاً كاملاً من كِسْوَتِي فَأَحْضِرْ ، فقال : كَيْساً
فيه مائتا دينار ، ثم قال لي : أراكب (٢) قلت : لا ، بل راجل ، فقال :
حماري الفلاني بسرّجه ولجامه ، فأحضّر ، وقال : يُسَلِّمُ
الجميع إلى غلام أبي يوسف ، فشكرت له ذلك ، ثم قال لي : يا أبا
يوسف ، أنشدت هذا البيت : أَظَلُّوْهُمُ إِنِّمْ مَصَابِكُمْ رَجُلٌ ،
فقال الوزير : إنما هو « رجل » بالنصب ، وقد تراضينا بك ، فقلت :
القول ما قلت ، فخرجت من عنده فإذا رسول محمد بن عبد الملك ،
فقال : أجبر الوزير ، فلمّا دخلتُ إليه بدّرني (٣) وأنا واقف ،
فقال : يا يعقوب أليس الرّواية : أَظَلِّمُ إِنِّمْ مَصَابِكُمْ رَجُلًا ؟
فقلت : لا بل رجل ، فقال : اغرّب (٤) ، قال يعقوب : فكيف كنت
تري لي أن أقول ؟

في المسائل لابن السيّد البطليوسي (٥) :

- (١) زيادة عن هـ ومراتب النحويين وليست في ل ، م . وجاء مكانها في
د ، ف : « وقرّ بني » .
- (٢) م ، مراتب النحويين : « أراكب أنت » .
- (٣) د : « بدّر بي » تصحيف ، وما أثبت معنى سائر النسخ ومراتب النحويين
وبدّرني الأمر وبدّر إليّ : عَجَلَ إِلَيَّ وَاسْتَبَقَ .
- (٤) ف ، ل : « اعزّب » قال في اللسان (عزب) : « يَعْزِبُ وَيَعْزِبُ
عَزْوَبًا : غَابَ وَبَعْدَ » . وفي م : « اعرب » تصحيف .
- (٥) ما ذكره السيوطي هنا قطعة من مسألة طويلة في المسائل والأجوبة
الورقة : ٥ - ٦ - ٧ .

حكى أبو القاسم الزجاجي قال : أخبرنا أبو إسحاق بن السَّرِّي
الزَّجَّاج [ه : ٢٣٣] قال : أخبرني محمد بن يزيد المبرِّد قال :
سمعت المازني يقول : سألتني الرياشي فقال لي : لِمَ نَقَيْتَ (١) أن
يكون الله تعالى أصله الإله ، ثم خُفِّفَ بحذف الهمزة كما يقول
أصحابك ؟ فقلت [له] (٢) : لو كان مخفَّفًا منه لكان معناه في حال
تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها (٣) لا يتغيَّر المعنى ، ألا ترى
أن اليأس والإيأس (٤) بمعنى واحد ؟ ولكنا كنت أَعْقِلُ لقولي (٥) الله
فضل مَزِيَّةٍ (٦) على قولي (٧) الإله ورأيتُه قد استعمل لغير الله في
قوله : « واظْطَرُّ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلَمْتَ عَلَيْهِ عَاقِبًا » (٨) وقوله :
« أَلَيْهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ » (٩) ولكنا (١٠) لم يُسْتَعْمَلِ اللهُ إِلَّا
للباري تعالى علمت أنه عكسٌ وليس بمأخوذ من الإله .

(١) ه : « نهيت » ، المسائل : « أبيت » .

(٢) لسيت في د ، ه . وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٣) المسائل : « فلا » .

(٤) ه والمسائل : « الناس والآناس » .

(٥) ف ، م : « لقول » تحريف .

(٦) م م : « تحرية » تحريف .

(٧) م : « قول » تحريف .

(٨) طه : ٩٧/٢٠ .

(٩) الزخرف : ٥٨/٤٣ .

(١٠) « لما » ليست في ف ، ل ، م .

وفي المسائل أيضاً (١) :

سألتني (٢) قرّر الله لديك الحقّ ومكنته وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه عن قول الكتاب في صدور كتبهم : بسم الله الرحمن الرحيم [د : ٢٧٥] وصلى الله على سيّدنا محمد، وذكر أنّ قوماً من نحويّ زماننا يُنكّرون عطف الصلاة على البسمة ، وقد كنت (٣) أخبرت بذلك قديماً ، فحسبت أنّهم إنّما يتعلّقون في إنكاره بأنّه (٤) أمر لم تَرِدْ به مُسنّة مأثورة ، وأنّه شيء أحْدثه الكتاب حتى أخبرني مُخبّرون (٥) أنّه فاسد عندهم في الإعراب ، وليسوا يُنكّرونه من أجل أنّه شيء مُحدّث عند الكتاب ، وأخبروني أنّ الصّواب عندهم إسقاط الواو ، ورأيت ذلك نصّاً في رسائل بعضهم ، ورأيت بعضهم يكتب في صدور كتبه : بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاة على رسوله الكريم ، وقد تأمّلت الأمر الذي حملهم على إنكاره ، فلم أجد شيئاً يُمكن أن يتعلّقوا به إلا أمرين :

أحدهما أنّ المعطوف حكمه أن يكون مُوافقاً للمعطوف عليه ، وهاتان جملتان قد اختلفتا، فتوهّموا من أجل اختلافهما أنّه لا يصحّ عطف إحداهما على الأخرى •

(١) المسائل والأجوبة الورقة : ٢٨ - ٢٩ • وسقط من نسخة المسائل التي بين يدي بعض هذه المسألة •

(٢) « سألتني » ليست في ف •

(٣) م : « وكنت » •

(٤) المسائل : « في أنه » •

(٥) ل : « المخبرون » •

والثاني : أن (١) قولنا : « بسم الله الرحمن الرحيم » جملة خبرية ، وقولنا صلى الله على سيدنا محمد جملة معناها الدعاء ، فلما اختلفتا فكانت الأولى إخباراً وكانت الثانية [هـ : ٢٣٤] دعاء ، وكان من شأن واو العطف أن تشرّك الثاني مع الأول لفظاً ومعنى لم يصحّ عندهم [عطف] (٢) هاتين الجملتين على بعضهما لاختلافهما لفظاً ومعنى .

فإن كانت العلة التي حملتّهم على إنكار ذلك اختلاف إعراب الجملتين فإنّ ذلك غير صحيح ، بل هو دليل على قلّة نظر قائله ، لأنّ تشاكل الإعراب في العطف إنّما يراعى في الأسماء المفردة المعرّبة خاصّة ، وأمّا عطف الجمل فإنّه نوعان :

أحدهما : أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب ، كقولنا : إنّ زيداً قائمٌ وعمراً خارجٌ ، وكان زيدٌ قائماً وعمراً خارجاً ، فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر (٣) .

والنوع الثاني لا يراعى فيه التشاكل في الإعراب ، كقولنا : قام زيدٌ ومحمداً أكرمته ، وممررت بعبد الله وأمّا خالدٌ فلم ألقه ، وفي هذا أبواب قد نصّ عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين ، لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك ، وذلك كثير في القرآن والكلام المنثور والمنظوم ، كقوله تعالى : « والمُقيمِينَ الصَّلَاةَ والمُؤْتُونَ

(١) « أن » ليست في م .

(٢) ليست في د ، ل . وأثبتها عن سائر النسخ والمسايل .

(٣) كذا في هـ . وفي د ، ف ، ل ، م : « فيعطف الاسم على الخبر » تعريف .

وفي المسائل : « فيعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر » .

الزكاة» (١) ، وكنقول خير^٢ نيق (٢) :

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

وقد (٣) ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو كالجمل والكافي لابن النحاس وغيرهما .

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن^٤ (٤) قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية ، وقولنا : صلى الله عليه وسلم جملة معناها الدعاء فاستحال عندهم عطف الدعاء على الخبر ، لا سيما ومن خاصة الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى ، وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناها ، فما اعترضوا به غير صحيح (٥) أيضاً ، وهذا الذي قالوه يفسد عليهم من وجوه كثيرة لا من وجه واحد :

فأولها : أننا وجدنا كل^٥ مَنْ صَنَّفَ مِنَ الْعُلَمَاءِ كِتَابًا مَذْهَبًا
الناس بالتصنيفات [هـ : ٢٣٥] إلى زماننا هذا يصدِّرون كتبهم بأن^٥

(١) النساء : ١٦٢/٤ .

(٢) البيت في ديوانها : ٢٩ وسيبويه : ٢٠٢/١ وأما المي المرتضى : ٢٠٥/١
وأما المي ابن الشجري : ٣٤٥/١ وشرح التصريح على التوضيح :
١١٦/٢ والخزانة : ٣٠١/٢ وورد بلا نسبة في معاني القرآن :
١٠٥/١ وقبل البيت :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

(٣) من هنا سقط الكلام في نسخة المسائل التي بين يدي .

(٤) « ان » ليست في ل .

(٥) ل : « فاعتراضه غير صحيح » تحريف .

يقولوا : الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ، ثم يقولون : يآثر ذلك :
 وصلى الله على محمد ، فيعطون الصلاة على التحميد ، ولا فرق بين
 عطفها على التحميد وعطفها (١) على البسملة ، لأنّ كلتا الجملتين
 خبر (٢) ، وهذا ليس (٣) مختصاً بكتب الضعفاء في العربية دون
 الأقوياء ، ولا يكتب الجهال دون العلماء ، بل ذلك موجود في كتب
 الأئمة المتقدمين والعلماء المبرزين ، كالفارسي وأبي العباس المبرّد
 والمازني وغيرهم ، فلو لم يكن بأيدينا دليل ندفع به [مذهب] (٤)
 هؤلاء إلا هذا لكفى من (٥) غيره ، فتأمل خطبتي كتاب الإيضاح
 للفارسي وصدر الكامل لأبي العباس المبرّد وصدر كتاب سيبويه ،
 وغير ذلك من الكتب ، وتأمل خطب الخطباء وكلام الفصحاء والبلغاء ،
 فإنك تجدهم مطبقين على ما وصفته لك ، فهذا وجه صحيح يدل
 على فساد ما قالوا (٦) .

ومنها : أنّ قولنا : وصلى الله على محمد يآثر البسملة منصرف
 إلى معنى الخبر ، ولذلك (٧) تأويلات مختلفة :

أحدها : أن يكون تقديره : أبدأ باسم الله الرحمن الرحيم وأقول :

-
- (١) م : « وعطفهما » تحريف .
 (٢) ل : « الجملتين من خبر » تحريف .
 (٣) م : « وليس مختصاً » .
 (٤) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ .
 (٥) م ، هـ : « عن » تحريف .
 (٦) ف ، ل م : « قالوه » .
 (٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « وذلك » .

صلى الله على محمد ، فيُضْمِرُ القول ويعطِفه على « أبدأ » ، وذلك ممّا يصرف الكلام إلى الإخبار ، والعرب تحذف القول حذفاً مطرداً ، شهّرتَه (١) تنغي عن إيراد أمثلة منه ، كقوله تعالى : « والملائكة يدّخلون عليهم من كلّ بابٍ ، سلامٌ عليكم » (٢) أي (٣) : يقولون : سلامٌ عليكم ، وكذا قوله : « والذين اتّخذوا من دونه أولياءَ ما نعبدهم إلا ليُتَقَرَّبونا إلى الله زلفى » (٤) أي : يقولون : ما نعبدهم إلا ليُتَقَرَّبونا إلى الله [زلفى] (٥) .

[الثاني] (٦) : على معنى: أبدأ باسم الله وبالصلاة (٧) على محمد ، فيكون من الكلام المحمول على التأويل ، كما أجاز سيبويه (٨) : « قلّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيد » لأنه في معنى : ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيد » ، وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصناعة على دفعه ، وإن شئت كان التقدير : أبدأ باسم الله وأُصَلِّي على محمد ، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى ، وهذه التأويلات الثلاثة تصيره وإن كان دعاء إلى معنى الإخبار ، فهذا وجه آخر صحيح .

(١) « شهّرتَه » ليست في ل .

(٢) الرعد : ٢٣/١٣ - ٢٤

(٣) د : « ان » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) الزمر : ٣/٣٩

(٥) زيادة عن ه . وليست في د ، ل ، م . ومن « أي يقولون : ما » إلى « زلفى » ليس في ف .

(٦) زيادة عن م . وليست في د وسائر النسخ .

(٧) م : « الله الرحمن والصلاة » .

(٨) انظر الكتاب : ٢/٣١٤ والخصائص : ٢/١٢٤ .

ومنها : أنه لا يَسْتَحِيلُ عطف قولنا : وصلى الله على محمد على قولنا : بسم الله وإن كان دعاء محضاً من غير أن يُتَكَوَّلَ فيه تأويل [هـ : ٢٣٦] إخبار ، لأننا وجدنا العرب يوقعون الجمل المركبة تركيب الدُّعَاءِ والأمر والنهي والاستفهام التي لا يَصْلُحُ أن يقال فيها (١) صدق ولا كذب مواقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصِّدْق والكذب ، وهذا أشدُّ من عطف بعضها على بعض ، كنحو ما أنشدوه من قول الجُمَيْحِ بن مُنْقِذٍ (٢) :

ولو أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهْيَ صَادِقَةٌ

إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ

فأوقع النَّهْيَ موقعَ خبرٍ إِنَّ • وقال آخر (٣) :

(١) ف : « فيه » تحريف •

(٢) الجميح لقب له واسمه منقذ بن الطماح ، أحد فرسان الجاهلية ، والبيت من قصيدة مفضلية يذكر فيها نِفَارُ زوجه ، وهو في المفطليات : ٣٤ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٥٢١ والخزانة : ٢٩٥/٤ وورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري : ٣٣٢/١ •

(٣) أورد أبو زيد البيهقي في نوادره : ٣٠ ، ٥٨ ونسبهما الى بعض بني نهشل وقال : « وقائلهما جاهلي » ، وأنشدهما البغدادي في الخزانة : ٥٧/٤ وحكى كلام أبي زيد في نسبتهما ، وورد الأول منهما في سبط اللآلئ : ١٧٦ واللسان (سمع) بلا نسبة ، وجاء الثاني غير معزوف في شرح الحماسة للمرزوقي : ٦٥٧ والمغني : ٦٤٧ والهمع : ١١٣/١ والدرر : ٨٣/١ • قوله سماعي : ذكرني في الناس وحسن الثناء ، والصناع : الرقيقة الكف والماجدة : الكريمة •

ألا يا أئمة فارعة لا تلتومي
على شيءٍ رفعت به سماعي

وكوني بالمكانم ذكرني
ودلّي دلّ ماجدة صناع

فأوقع الأمر موقع مكان (١) خبر كان • وقال الراجز (٢) :
فإنما أنت أخ لا نعدمه

فأوقع الجملة التي هي « لا نعدمه » (٣) ومعناها الدشعاء موقع
الصفة لأخ [حملاً] (٤) على المعنى ، كأنه قال : فإنما أنت أخ
ندعو له بأن لا يُعَدَم ، وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم
أن هذا شيء خص به الشعر ، فإن ذلك قد جاء في القرآن والكلام
الفصيح ، فمن ذلك قول الله تعالى : « قتل من كان في الضلالة
فليمدد له الرحمن مدياً » (٥) وأجاز النحويون (٦) بلا

(١) « مكان » ليست في ه •

(٢) « ورد أبو العباس ثعلب البيت مع أبيات أخرى في أماليه : ١٩٥ ونسبها
إلى أبي محمد الحذلمي ، وأنشد ابن منظور في اللسان (قوم)
أبياتاً من الأرجوزة نفسها ولم ينسبها وليس منها البيت الشاهد ،
والحذلمي نسبة إلى حذلم بن فقعه بن طريف بن عمرو بن قعين بن
الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد • وورد البيت في المغني : ٦٤٧
بلا نسبة •

(٣) قوله : « فأوقع الجملة التي هي لا نعدمه » ليس في ف ، ل •

(٤) زيادة عن ه وليست في د وسائر النسخ •

(٥) مريم : ٧٥ / ١٩ •

(٦) انظر الكتاب : ١ / ١٣٨ والمقتضب : ٤ / ١٢٨ •

خلاف بينهم « زيد » اضربه » و « عمرو » لا تشتمه » و « زيد »
 كم مَرَّةً رَأَيْتَهُ » و « عبدُ الله هل (١) أكرمته » و زيد « جزاه الله
 عني خيراً ، وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل ،
 والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع ، والفعل
 المضارع على اسم الفاعل ، وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل ،
 كقوله تعالى : « إِنَّ الْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ
 قَرْضًا حَسَنًا » (٢) ، وقال امرؤ القيس (٣) :

أَلَا اِنْعِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الرَّبْعُ وَاِنطِقْ

فعطف الأمر على الدعاء ، وهذا كثير ، وقد قال سيويه (٤) في
 باب ما يُنْصَبُ (٥) [هـ : ٢٣٧] فيه الاسم لأنه لا سبيلَ له إلى
 أن يكون (٦) صفة : « وَاَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَنْ عَبْدُ اللَّهِ وَهَذَا
 زَيْدٌ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْنِ ، رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ ، لِأَنَّكَ لَا تُشْنِي (٧)

(١) هـ : « كم » .

(٢) الحديد : ١٨/٥٧ .

(٣) عجز البيت : « وَحَدَّثَ حَدِيثَ الرَّكْبِ إِنْ شِئْتَ وَاصْدُقْ » .
 والبيت في ديوانه : ١٦٨ . انعم صباحاً : تحية أهل الجاهلية .

(٤) الكتاب : ٦٠/٢ .

(٥) كذا في الكتاب وفي دوسائر النسخ : « ينتصب » .

(٦) جاء بعدها في هـ : « فيه » .

(٧) كذا في الكتاب . وفي دوسائر النسخ : « تبني » تصحيف .

الإله على مَنْ^(١) أثبتته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط مَنْ تَعْلَمَ
ومَنْ لا تَعْلَمَ ، فتجعلها بمنزلة واحدة ، وإِثْمَا الصِّفَةُ عِلْمٌ فِيمَنْ
قد عِلِمَتْهُ « ، فأبْطَلَ جواز هذه المسألة من جهة جمع (٢)
الصِّفَتَيْنِ ، ولم يُبْطِلْها من أجل عطف الخبر على الاستفهام ،
وواقفه [د : ٢٧٦] جميع النحويين على هذه أسألة ، وإِثْمَا كان ذلك
لأنَّ الجمل لا يُراعى فيها التشاكل في المعاني ولا في الإعراب ، وقد
استعمل بديع الزمان عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته ، وهو
قوله (٣) : « ظَفِرْنَا بِصَيْدٍ وَحَيَّاكَ اللَّهُ أَبَا زَيْدٍ » وما نعلم
أحدًا أنكر ذلك عليه ، وإذا كان التشاكل يُراعى في أكثر المفردات كان
أجدر ألا يُراعى في الجمل ، ألا ترى أنَّ العرب تعطف [المعرَّب] (٤)
على المبني والمبني على المعرَّب ، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يظهر؟
وفي هذا الموضع شيء يجب أن يُوقف عليه ، وذلك أن قول
النحويين بأنَّ (٥) الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى كلام
خرج مخرَج العموم ، [وهو] (٦) في الحقيقة خصوص ، وإِثْمَا
تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل أو [في] (٦) جنسه لا في

(١) د ، م ، هـ : « ما » تحريف وليست في ف ، ل . وما أثبت عن الكتاب .

(٢) م : « جميع » تحريف .

(٣) مقامات الهمذاني ، المقامة البغدادية : ٢٠ .

(٤) ليست في د ، والعبارة في ف ، ل ، م : « ألا ترى أن المعرب يعطف على

المبني والمبني على المعرب » وما أثبت عن هـ .

(٥) ف ، ل : « أن » .

(٦) ليستا في د . وأثبتهما عن سائر النسخ .

كميته ولا كيفيته، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيدا وعمراً قد (١) يجوز أن تضرب زيدا ضربة واحدة وعمراً ضربتين وثلاثاً فتختلف الكميتان ؟ وكذلك يجوز أن تضرب زيدا جالساً وعمراً قائماً فتختلف الكيفيتان (٢) ، ويبيّن ذلك قول العرب : إيتاك والأسد ، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب ، والفعل الناصب لهما مختلف المعنى ، لأنّ المخاطب مخوف والأسد مخوف منه ، فجاز العطف وإن اختلف نوعا التخويف ، لأنّ جنس التخويف قد انتظمهما ، ونحو منه قوله تعالى : « فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ » (٣) ، لأنّ الإجماع على الأمر وهو العزم عليه والجمع الذي يراد به ضمّ الأشياء المتفرقة وإن اختلف نوعاها فإنّ لهما جنساً يجتمعان فيه ، ألا ترى (٤) أنّهما جميعاً يرجعان إلى معنى الصيرورة (٥) والانجذاب ؟ ألا ترى أنّ من عزّم على الشيء فقد انجذب إليه ، وصار كما أنّ الأشياء المتفرقة إذا جمعت انجذب بعضها إلى [هـ: ٢٣٨] بعض وصار كلّ واحد منها إلى الآخر ؟ وكذلك قول الشاعر (٦) :

(١) كذا في ل . وفي دوسائر النسخ : « وقد » تحريف .

(٢) ل : « الكميتان » تحريف .

(٣) « ترى » ليست في ل .

(٣) يونس : ٧١/١٠ .

(٥) « الصيرورية » .

(٦) ورد البيت في رغبة الآمل من كتاب الكامل : ٢٣٤/٣ منسوباً الى عبد الله ابن الزبيري ، وجاء بلا نسبة في معاني القرآن : ١٢١/١ ومجاز القرآن : ٦٨/٢ وتاويل مشكل القرآن : ١٦٥ والكامل : ٢٣٤/١

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا
مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

ومعناه : وحاملاً رمحاً ، لأنَّ التَّقَلُّدَ نوع من الحمل ، والأجل هذا الذي ذكرناه من حكم العطف بالواو قلنا في قوله تعالى : « وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكُعْبَيْنِ » (١) في قراءة مَنْ خَفَضَ الْأَرْجُلَ : إِنَّ الْأَرْجُلَ (٢) تَغْسَلُ وَالرُّءُوسُ تَمْسَحُ ، ولم يوجب عطفها على الرُّءُوسِ أَنْ تكون مَمْسُوحَةٌ كَمَسْحِ الرُّءُوسِ ، لأنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمِلُ الْمَسْحَ عَلَى مَعْنِيَيْنِ :

أحدهما : النَّضْجُ ، وَالْآخَرُ الْغَسْلُ ، حكى أبو زيد (٣) : تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ أَيِ : تَوَضَّعْتُ ، وَقَالَ الرَّاجِزُ (٤) :

والمقتضب : ٥١/٢ والخصائص : ٤٣١/٢ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١١٤٧ وأمالى المرتضى : ٥٤/١ ، ٢٦٠/٢ والمخصص : ١٣٦/٤ وأمالى ابن السجري : ٣٢١/٢ والانصاف : ٦٠٢ وشرح المفصل : ٥٠/٢ والغزاة : ٣٣٠/١ واللسان (قلد) • وتقلد الأمر : احتملة وكذلك تقلد السيف ، ويقال : حمل الرمح وتقلد السيف •

(١) المائدة : ٦/٥ • وانظر النشر : ٢٤٥/٢ والتيسير : ٩٨ والاعتاف : ١٩٨ •

(٢) م : « الرجل » •

(٣) هـ : « حتى روى أبو زيد » •

(٤) هو أبو نخيلة الراجز كما في اللسان والتاج (قَاب) • وورد بلا نسبة في إصلاح المنطق : ٢٨٣ • وبعد البيت : « ثُمَّ تَهَيَّأْتُ لِشَرْبِ قَابٍ » • يقال : أَشْلَيْتِ النَّاقِبَةَ وَالْعَنْزَ إِذَا دَعَوْتَهُمَا لِتَحْلِبَهُمَا ، وَالْقَعْبُ : الْقَدْحُ الضَّخْمُ الْغَلِيظُ ، وَقَابُ الْمَاءِ : شَرْبُهُ •

أَسْلَيْتْ عَنزِي وَمَسَحْتُ قَعْبِي

أراد أنك غسله لِيَحْلُبَ فيه ، فلمّا (١) كان المَسْحُ نوعين أوجبنا لكلِّ عَضْمٍ ما يَلِيقُ به ، إذ (٢) كانت وَاو العطف كما قلنا إنّما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كميته [ولا في كميته] (٣) ، فَالتَّضَحُّعُ والمَسْحُ جَمَعُهُما جنس الطَّهَّارَةُ كما جمع تقلد السيف وحمل الرَّمْح جنس التَّأَهُّب للحرب (٤) ، والتَّسَلُّحُ ، وهكذا قولنا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وصلى الله على سيّدنا محمد ، وإن كان الإخبار والدعاء قد اختلفا فإِنَّهُمَا (٥) قد اتَّفَقَا في معنى التَّسَدُّمَةِ والاستفتاح أو في معنى التَّبَرُّك والاستنجاح (٦) ، فإن قال قائل : قد أنكر النحويون أن يقال : ليت زيدا قائمٌ وعمرٌ بالرفع عطفًا على موضع ليت وما عملت فيه ، وهل ذلك إلا من أجل اختلاف الجملتين بأن إحداها تصير خبراً والثانية تمنياً ؟ فالجواب : أن هذا الذي تَوَهَّمْتَهُ لا يصح من وجهين :

أحدهما : أن إنكار النحويين العطف على موضع ليت ليس من أجل ما ظَنَنْتَهُ ، وإنّما منعهوه لأنَّ ليت (٧) قد أَبْطَلَتْ الابتداء

(١) ل « ولما » .

(٢) م : « إذا » تحريف .

(٣) زيادة عن هـ . وليست في دوسائر النسخ .

(٤) « للحرب » ليست في م . وإلى هنا انتهى السخط في نسخة المسائل والأجوبة التي بين يدي .

(٥) ل : « اختلفا حينئذ فإِنَّهُمَا » .

(٦) م : « والاستحاح » تحريف .

(٧) المسائل : « من أن ليت » .

فلم تثبّق له لفظاً ولا تقديراً ، ولو كان لليت ومعمولها موضع وعطف
عَمَرٌ عليه لم يكن عطف خبر على [هـ : ٢٣٩] تَمَنٍّ كما توهّمته ،
وإنّما كان (١) يكون عطف خبر على خبر لأنّ التمني إنّما كان لعامل (٢)
اللفظ دون الموضع (٣) لو كان هناك موضع .

والوجه الثاني : أنّ قولنا : ليت زيدا قائمٌ وعمرٌ لا يعبّد
جملتين ، وإنّما يعبّد جملة واحدة ، لأنّ (٤) الخبر الذي كان يتم (٥)
الجملة الثانية سقط استغناءً بخبر الاسم الأول ، ولو قلت : ليت زيدا
قائمٌ وليت عمرًا قائمٌ لكافتا (٦) جملتين ، وهذا كقوله : قام زيد وقام
عمرٌ ، فيكون الكلام جملتين ، فإذا قلت : قام زيد وعمرٌ
صارت (٧) جملة واحدة ، وبدل على ذلك أنّ النحويين يجيزون :
مررت برجل قائمٍ زيد وأبوه ، ولا يجيزون : مررت برجل قائمٍ زيد
وقائمٍ أبوه ، لأنّ الكلام الأوّل جملة واحدة ، فاكتمت فيها (٨) بضمير
واحد يعود إلى الموصوف ، والثانية تجري مجرى جملتين ، فلا بدّ في
كل واحدة منهما من ضمير ، وكذلك يجيزون : زيد قام عمرٌ

(١) « كان » ليست في م ، هـ ، المسائل .

(٢) المسائل : « بعامل » .

(٣) : « الوضع » تعريف .

(٤) كذا في هـ والمسائل وفي د وسائر النسخ : « كان » تعريف .

(٥) المسائل : « يتم » .

(٦) « لكائتا » ليست في هـ .

(٧) هـ ، المسائل : « صار » .

(٨) ل : « بها » .

وأبوه (١) ولا يجيزون : زيد (٢) قام عَمَرُ وقام أبوه ، لتَعَرِّي الجملة
الواحدة من ضمير يعود إلى المبتدأ •

وفي المسائل للبطلوسي أيضا (٣)

سَأَلْتُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ » (٤) ، وَقُلْتُ بِأَيِّ شَيْءٍ انْتَصَبَ « قَائِمًا » وَمَا الْعَامِلُ (٥)
فِيهِ ؟ وَأَيْنَ خَبَرُ التَّبَرُّةِ (٦) مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ ؟ وَذَكَرْتُ أَنَّ بَعْضَ الْمُتَحَلِّينَ
لِصَنَاعَةِ النِّحْوِ أَكْثَرَ قَوْلَنَا : إِنَّ « قَائِمًا » هُنَا (٧) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ،
وَزَعِمَ أَنَّهُ كَفَّرَ مِنْ قَائِلِهِ (٨) ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِيمَا يَرَى الْأَنَّهُ الْحَالُ فِيمَا
ذَكَرَ النُّحَوِيُّونَ مُسْتَقْلَةً وَفَضْلَةً فِي الْكَلَامِ ، وَالْقِيَامُ بِالْقِسْطِ صِفَةُ اللَّهِ
تَعَالَى لَمْ يَزَلْ مَوْصُوفًا بِهَا وَلَا يَزَالُ ، وَلَا يَصِحُّ فِيهَا الْإِتِّقَالُ (٩) ، وَنَحْنُ

(١) المسائل : « زيد قام أبوه وعمرو » تحريف •

(٢) « زيد » ليست في هـ •

(٣) المسائل والأجوبة الورقة : ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ •

(٤) آل عمران : ١٨/٣ •

(٥) كذا في هـ والمسائل • وفي د وسائر النسخ : « وما القايِم » تحريف •

(٦) هـ : « خبر لا التبرئة » •

(٧) ل : « هنا » •

(٨) م : « قائله » •

(٩) من « لم يزل » إلى « الانتقال » ليس في ف •

ونحن نَرَبَّا (١) بأنفسنا أن نكون ممَّن يجهل ما يوصف به الله تعالى [فنصفه] (٢) بما (٣) لا يجوز ، أو (٤) يغيب عنا هذا المقدار من علم اللسان ، وإنما أتت (٥) هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصناعة وسوء فهمه لباب الحال ، وقد أجبتك عن ذلك بما فيه كفاية وإقناع ، وبالله أستعين وعليه أتوكل •

أما خبر التبرئة في هذه الآية فمحذوف تقديره عند البصريين لا إله [هـ : ٢٤٠] في الوجود إلا هو ، أو لا إله موجود إلا هو ، ونحو ذلك من التقدير ، وخبر التبرئة قد يحذف إذا كان في الكلام دليل عليه ، كقولهم: لا بأس يريدون: لا بأس عليك وكقول عبد يغوث الحارثي (٦) :

فيا راكباً إما عَرَضْتَ فَبَلَّغْتَ

نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

-
- (١) المسائل : « نبرأ » •
 (٢) زيادة عن هـ • وليست في دوسائر النسخ والمسائل •
 (٣) ل ، المسائل : « مما » تحريف •
 (٤) المسائل : « ان » تحريف •
 (٥) د : « اوتى » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل •
 (٦) ورد البيت بهذه النسبة في سيبويه : ٢٠٠/٢ والفضليات : ١٥٦ وأما القالي : ١٣٢/٣ وشرح المفصل : ١٢٨/١ والمقاصد للعيني : ٢٠٦/٤ والخزانة : ٣١٣/١ • وجاء بلا نسبة في المقتضب : ٢٠٤/٤ • وعرضت أي : أتيت المروض وهي مكة والمدينة •

أراد أنه لا تلاقي لنا ، وقوله : « هو » (١) بدل من موضع لا وما عملت فيه لأن التبرئة (٢) وما تعم له فيه في موضع رفع على الابتداء ، وهي في ذلك بمنزلة إن وما تعمل فيه (٣) ، فإن قيل : فما الذي يمنع من أن يكون هو الموجود في الآية خبر التبرئة ولا يحتاج إلى تكشف هذا الإضمار ؟ فالجواب : أن ذلك خطأ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لا هذه لا تعمل إلا في النكرات ، فإن جعلت هو خبرها أعملتها في المعرفة وذلك لا يجوز .

والثاني : أن ما بعد إلا موجب ولا لا تعمل في الموجب ، إنما تعمل في المنفي .

والثالث : أنك إن (٤) جعلت هو خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة ، وهذا عكس ما توجيه صناعة النحو ، لأن الحكم في العربية إذا اجتمعت معرفة ونكرة أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخبر ، فلذلك جعل النحويون الخبر نحو هذا محذوفاً .

وأما قوله تعالى : « قائماً بالقسط » فإنه لا يخلو من أحد ثلاثه أوجه :

١ - إما أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم .

٢ - وإما أن يكون منصوباً على الحال (٥) .

(٢) المسائل : « الا هو » .

(٣) هـ : « لأن لا التبرئة » .

(٤) من « لأن التبرئة » الى « فيه » ليس في م .

(٥) المسائل : « اذا » .

(٦) « وإما أن يكون منصوباً على الحال » ليست في م .

٣ - وإمّا أن يكون منصوباً على النعت لإله المنصوب بالتبرئة ،
فأمّا نصبه على المدح والتعظيم فواضح يغني وضوحه عن القول فيه ،
وأمّا نصبه على الصفة لإله فإنّ ذلك خطأ ، لأنّ المراد بالنفي ههنا
العموم والاستغراق ، فإذا جعلت قائماً [صفة لإله فإنّ التقدير : لا إله
قائماً] (١) بالقسط إلاّ هو ، فرجع النفي خصوصاً وزال ما فيه من
العموم وجاز [هـ : ٢٤١] أن يكون ثمّ إله آخر غير قائم بالقسط ،
كما أنّك إذا قلت : لا رجلَ ظريفاً في الدار إلاّ زيد ، فإنما (٢) نصبت
الرجال الظرفاء خاصة [د : ٢٧٧] وجاز أن يكون هناك رجل آخر
غير ظريف ، وهذا كبر صريح ، نعوذ بالله منه .

وأمّا نصبه على الحال فإنّه لا يخلو من أحد (٣) أربعة أوجه :

• إمّا أن يكون حالاً من اسم الله تعالى .

• وإمّا أن يكون حالاً من المضمّر (٤) .

• وإمّا أن يكون حالاً من المنصوب بأنّ .

وإمّا أن يكون حالاً من المضمّر الذي في خبر التبرئة المقدّم .

فإن جعلته حالاً من اسم الله تعالى فالعامل فيه شهيد ، تقديره :
شهد الله في حال قيامه بالقسط أنّه لا إله إلاّ هو وشهدت الملائكة
وأولو العلم ، وليس هذا قبيحاً من أجل أنّك ذكرت أسماء كثيرة
وجئت بالحال من بعضها دون بعض ، قال ابن جني : « ألا ترى أنّك

(١) زيادة عن المسائل والأجوبة • وليست في دوسائر النسخ .

(٢) كذا في د والمسائل • وفي دوسائر النسخ : « قائماً » تحريف •

(٣) « أحد » ليست في ف والمسائل •

(٤) قوله : « وإمّا أن يكون حالاً من المضمّر » ليس في م •

لو قلت : جاء زيدٌ ركباً وعمراً وخالداً ، فجعلت الحال من بعضهم لجاز باتِّفاقٍ » ، وإذا جعلت قائماً حالاً من هو فالعامل في الحال معنى النفي ، لأن الأحوال تعمل فيها (١) المعاني كما تعمل في الظروف ، فيكون التقدير : شهد الله أن الربوبية ليست إلا له في حال قيامه بالقسط ، فهذان الوجهان صحيحان •

فأمّا كونه حالاً من الضمير المنصوب بأن أو من الضمير (٢) الذي في (٣) خبر (٤) التبرئة المخبوف فكلاهما خطأ لا يجوز (٥) • أمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضمير المنصوب بأن فلعليّتين :

إحداهما : أن أن المفتوحة تقدّر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر ، وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها ، فإن جعلت قائماً حالاً من اسمها كان داخلها في الصلة ، فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول بما ليس من الصلة وذلك مستحيل •

والغلة الثانية : أنك [إن] (٦) جعلته حالاً من اسم أن لزمك (٧)

-
- (١) ل : « في » تحريف •
 - (٢) م : « المضمّر » •
 - (٣) د ، ف : « به » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل •
 - (٤) د ، ف ، ل : « حيز » تصحيف وما أثبت عن م ، هـ ، المسائل •
 - (٥) « لا يجوز » ليست في م •
 - (٦) ليست في د ، ف وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل •
 - (٧) المسائل : « لزم » •

أن تعمل أن في [ه : ٢٤٣] الحال ، وأن لا تعمل في الأحوال شيئاً ولا في الظروف ، فإن قلت : قد (١) قال النابغة الذبياني (٢) :

كأنه خارجاً من جنب صفحته

فنصب على الحال من اسم كأن وجعل العامل فيها ما في كأن [من معنى] (٣) التشبيه ، فهلا (٤) أجزت مثل ذلك في أن فالجواب : أن ذلك إنما يجوز عند البصريين في كأن وليت ولعل خاصة ، لأن هذه الأحرف الثلاثة أبطلت معنى الابتداء ممّا يدخل عليه ، وأحدثت في الكلام معنى التمني والتراجي والتشبيه فأشبهت الأفعال ، فإن قيل : فإن المفتوحة تدخل على الجملة (هـ) فتصرفها إلى تأويل المصدر ، ألا ترى أنك تقول : [بلغني أنك قائم فيكون معناه] (٦) : بلغني

(١) هـ : « فقد » .

(٢) عجزه : « مسقود شرب نسوه عند مفتاد » والبيت في ديوانه : ١١ ومجاز القرآن : ١٣٢/٢ والمعاني الكبير : ٧٦٠ والخصائص : ٢٧٥/٢ وأمالى ابن السجري : ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ والمرتل : ١٦٢ والخزانة : ٥٢١/١ . وورد بلا نسبة في الأضداد : ٣٩٩ . والهام في كنه عائدة على المديرى المراد به قرن الثور ، والضمير في صفحته راجع الى الكلب ، والسقود : الحديد التي يشوى بها الكباب والمقتاد : المطبخ .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٤) م : « فلا » تحريف .

(٥) هـ : « الجمل » .

(٦) زيادة عن المسائل وليست في د وسائر النسخ .

قيامك ؟ فَهَلَا أَعْمَلْتَ في الحال ما فيها من تأويل المصدر ؟
 فالجواب : أن ذلك خطأ لأن المصدر الذي تقدّر به أن المفتوحة
 إِنَّمَا يَنْسَبُكُ منها ومن صلتها التي هي اسمها وخبرها ، فإذا جعلت
 قائماً حالاً من اسمها (١) كان داخلاً في صلتها ، فيكترّمك من ذلك
 أن يعمل (٢) الاسم في نفسه ، وذلك محال ، فلهذا الذي ذكرناه
 استحال أن ينتصب (٣) « قائماً » على الحال من اسم أن •

فأما (٤) امتناعه من أن يكون حالاً من الضمير (٥) المقدّر في
 خبر (٦) التبرئة المحذوف فمن أجل أن المراد بالنفي العموم والاستغراق
 على ما قدّمناه ، فإذا جعلته حالاً من المضمّر (٧) الذي في الخبر
 المحذوف صار التقدير : لا إله موجود في حال قيامه بالقسط إلا هو ،
 فيصير النفي واقعاً على الآلهة القائمين بالقسط دون غيرهم ، ويوهم
 هذا الكلام أن ثمّ إلهاً غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت :
 لا رجل موجود سخياً إلا زيد ، فإنما تقيت الرجال الأسخياء خاصة
 دون غيرهم ، وهذا كفر (٨) ، فصحّ بجميع ما قدّمناه أن قائماً

(١) المسائل : « من اسم ان » •

(٢) المسائل : « انك تعمل » •

(٣) م : « تنصب » •

(٤) م ، هـ ، المسائل : « وأما » •

(٥) م : « المضمّر » •

(٦) د ، ف ، ل : « حيز » تصحيف وما أثبت عن م ، هـ ، المسائل •

(٧) ل ، المسائل : « الضمير » •

(٨) جاء بعدها في المسائل : « بحث نعوذ بالله من مثله » •

لا (١) يصحّ إلاّ (٢) أن يكون حالاً من اسم (٣) الله تعالى أو من هو ، فإن قال قائل : فكيف جاز لكم أن تجعلوه (٤) حالاً من اسم (٥) الله تعالى (٦) أو من ضميره ، والحال منتقلة وفضلة في الكلام ، وهذه الصفة لم يزل الله تعالى [هـ : ٢٤٣] موصوفاً بها ولا يزال ؟ فالجواب : أنّه ليس كلّ حال (٧) منتقلة ولا فضلة في الكلام كما زعم هذا الزاعم بل من الأحوال ما لا يصحّ انتقاله ولا يجوز أن يكون فضلة ، ألا ترى أن النحويين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصح فيها الانتقال ، كقوله تعالى : « هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا » (٨) « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا » (٩) ؟ وَالْحَقُّ لَا يَفَارِقُهُ التَّصْدِيقُ ، وَصِرَاطُ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَفَارِقُهُ الْإِسْتِقَامَةُ ، وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « نَعْبُدُ إِلَهُكَ وَإِلَهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً » (١٠) : إِنَّهُ (١١) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ اللَّهِ (١٢) ، وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) « لا » ليست في م .

(٢) « إلاّ » انفردت بها د . وليست في سائر النسخ والمساائل .

(٣) « اسم » ليست في م .

(٤) المسائل : « يكون » .

(٥) « اسم » ليست في ف .

(٦) من « فإن قال قائل » الى « تعالى » ليس في م .

(٧) « حال » ليست في ف .

(٨) فاطر : ٣٥ / ٣١ .

(٩) الأنعام : ١٥٣ / ٦ .

(١٠) البقرة : ١٣٣ / ٢ .

(١١) هـ : « بانه » .

(١٢) « من الله » لم تذكر في ف ، ل ، م والمساائل .

«الم ، الله لا إله إلا هو الحي القيوم» ، نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ» (١) : [إِنَّهَا (٢) جملة في موضع الحال من الله ، كَأَنَّهُ قَالَ : الله الحي القيوم نزل عليك الكتاب الكتاب] (٣) متوحدًا بالربوبية ، وأجازوا أيضاً أن يكون في موضع الحال من الضمير في « نَزَلَ » ، وكذلك قول العرب : « ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا » (٤) ، « وَأَكْثَرُ شَرِّبِي السَّوِيقَ مَكْتُومًا » ، و « دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعًا » ، ونحو ذلك إِنْ تَبَعْنَاهُ ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فكيف صحَّ أَنْ تُسَمِّيَ هذه الأشياءَ حالاً (٥) وهي غير متقلة والكلام محتاج إليها ؟ فالجواب عن ذلك من وجوه كلها مقنعة :

أحدها : أَنْ الحال شبيهة بالصفة ، والصفة ضربان : ضَرْبٌ يحتاج إليه (٦) الموصوف ولا بدَّ له منه ، وذلك إذا التبس بغيره ، وضَرْبٌ لا يحتاج إليه ، وإِثْمًا يذكر للمدح أو الذمَّ أو التَّسْخِيسِ ، فوجب أَنْ تكون الحال كذلك .

ومنها أَنْ الشيء إذا وُجِدَ فيه بعض خواصِّ نوعه ولم يوجد فيه بعضها (٧) لم يُخْرِجْهُ عن نوعه ثَقُصَانُ ما نقص منها (٨) ،

(١) آل عمران : ١/٣ - ٢ - ٣ .

(٢) ف : « انه » تحريف .

(٣) زيادة عن ف ، ل ، ه ، المسائل وليست في د ، م .

(٤) ورد موضع هذا المثال في المسائل : « هذا زيد منطلقاً » .

(٥) المسائل : « أحوالاً » ولعله الأصح .

(٦) م : « الى » تحريف .

(٧) المسائل : « بعضه » تحريف .

(٨) كذا في المسائل وفي د وسائر النسخ : « منه » تحريف .

ألا ترى أنَّ الرسم له خواصٌ تخصُّه مثل : التنوين ودخول الألف واللام عليه والنعت والتصغير والنداء ؟ ولم (١) يلزم أن توجدَ هذه الخواصُ كلُّها في جميع الأسماء (٢) ، ولكنَّ حيثما وجدت كلُّها أو بعضها حكم له بأنَّه اسم ، وكذلك الأحوال في هذه المواضع فيها أكثر خواصَّ الحال وشروطها موجودة فيها ، فلا يُخرجها عن حكم الحال نقصان ما نقص منها (٣) ، كما لا يُخرج من [هـ : ٢٤٤] وما نحوهما عن حكم الأسماء نقصان ما نقصها من خواصَّ الأسماء . ومنها : أنَّ التحوين لم يريدوا بقولهم : إنَّ الحال فضلة في الكلام أنَّ الحال مُستغنى (٤) عنها في كلِّ موضع على ما يتوهم من لا دُرَّة له بهذه الصناعة ، وإنَّما معنى ذلك أنَّها (٥) تأتي على وجهين : إمَّا أن يكون اعتماد الكلام على سواها والفائدة مُنعقدة بغيرها ، وإمَّا أن تقرن بكلام (٦) تقع الفائدة بهما معاً ولا تقع الفائدة بها مجرَّدة ، وإنَّما كان ذلك لأنَّها لا ترفع ولا يسند إليها حدث (٧) واعتماد كل جملة مفيدة إنَّما هو على الاسم المرفوع الذي أسند (٨)

(١) المسائل : « ولا » .

(٢) ل : « في جميع هذه الأسماء » .

(٣) « منها » ليست في ف . وفي المسائل : « منه » تحريف .

(٤) هـ : « يستغنى » .

(٥) م : « ان » .

(٦) بعدها في المسائل : « آخر » .

(٧) د ، ف ، ل ، م : « حديث » تحريف . وما أثبت عن هـ والمسائل .

(٨) المسائل : « يسند » .

إليه الحدث (١) أو ما هو في تأويل المرفوع ، ولا تنعقد فائدة بشيء (٢) من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع أو ما هو في تأويل المرفوع ، كقولنا : ما جاءني من أحدٍ ، وإنَّ زيدا قائمٌ ، فتأمل هذا الموضع فإنَّه يكشفُ عنكَ الحَيَرَةُ في أمر الحال وفيه لطفٌ وغُمُوضٌ .

وأما القيام الذي وصف الله تعالى به (٣) نفسه في هذه الآية فليس يراد به المثل والانتساب لأن هذا من صفة الأجسام تعالى الله عن ذلك ، وإنما المراد بالقيام وهنا القيام بالأمر والمحافظة عليها ، يقال : فلان يقوم بأمر فلان أي : يعنى به ويَهْتَبِلُ (٤) بشأنه ، ومنه قوله تعالى : « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » (٥) ، أي مُتَكَلِّمُونَ بأمورهنَّ ، ومعيشون بشؤونهنَّ ، ومنه قول الأعشى (٦) :

يَقُومُ عَلَى الْوَعْمِ فِي قَوْمِهِ
فَيَعْقُو إِذَا شَاءَ أَوْ يَسْتَقِمُ

-
- (١) د ، ف ، ل ، م : « الحديث » تحريف . وما أثبت عن هـ والمسائل .
(٢) م : « شيء » تحريف . والعبارة في المسائل : « ولا تنعقد جملة مفيدة بشيء من المنصوبات » .
(٣) « به » ليست في ف .
(٤) هـ « ويهتم » . والاهتيال : الاغتنام والاحتيال . واهتبل إذا غشم .
(٥) النساء : ٣٤/٤ .
(٦) ديوانه : ٣٩ وشرح السبع الطوال : ٢٧٣ وأمالى القالي : ٢٦٣/٢ وسمط الألي : ٩٠٢ ، وورد البيت بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن : ١٣٨ . والوعم : الثأر والحق . وجاء بعد البيت في المسائل ما يقرب من سطر تجاوزه السيوطي .

وفي المسائل أيضاً

سَأَلْتُ وَفَّقَكَ اللهُ عَنْ قَوْلِنَا فِي الدُّعَاءِ : يَا حَكِيمًا لَا يَعْجَلُ
وَيَا جَوَادًا لَا يَبْخُلُ وَيَا عَالِمًا لَا يَجْهَلُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ
اللَّهِ تَعَالَى ، وَقُلْتُ : كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي مِثْلِ هَذَا : مُنَادَى مُنْكَوَرٌ
وَالْقَصْدُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؟ وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةُ فَكَيْفَ انْتَصَبَ وَخَرَجَ مُخْرَجَ
التَّنْكِيرِ ؟ وَهَذَا سَوَالٌ مَنْ لَمْ يَتِمَّهِرْ (٢) فِي مَعْرِفَةِ اللِّسَانِ (٣) الْعَرَبِيِّ ،
وَاعْتِرَاضٌ مَنْ لَمْ يَتَصَوَّرْ غَرَضَ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ تَصَوُّرًا صَحِيحًا ، وَأَنَا
أَعْلِمُكَ لِمَ ذَلِكَ وَأُشْرِحُ [هـ : ٢٤٥] لَكَ [د : ٢٧٨] مَا التَّمَسَّكُ
شَرَحًا يَسْرُو (٤) عَنْكَ ثَوْبَ الْحَيَرَةِ ، وَيُزِيلُ عَنْكَ عَارِضَ هَذِهِ الشَّبَهَةِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَأَقُولُ بِوَاللَّهِ التَّوْفِيقُ : إِنَّ الْوَجْهَ فِي هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ
مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُقَالَ فِيهِ : إِنَّهُ (٥) مُنَادَى مُخَصَّصٌ ، وَهَذِهِ عِبَارَةٌ
غَيْرُ مَعْتَادَةٍ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ (٦) ، وَإِنَّمَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ فِي نَحْوِ (٧) هَذَا أَنْ
يُسَمَّوْهُ الْمُنَادَى الْمَشَبَّهَ بِالْمُضَافِ وَالْمُنَادَى الْمَمْطُولُ أَيْ الْمَطْوُولُ ، مِنْ
قَوْلِكَ مَطَلْتُ الْحَدِيدَةَ إِذَا مَدَدْتُهَا ، وَمِنْهُ اشْتَقَّ الْمَطْلُ فِي
الْوَعْدِ ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا : إِنَّهُ مُنَادَى مُخَصَّصٌ أَنْ حَكِيمًا وَجَوَادًا وَعَالِمًا

(٢) انظر المسائل والأجوبة الورقة : ١١ - ١٢ - ١٣ .

(٢) ل : « يتميز » .

(٣) ل : « في معرفة علم اللسان » .

(٤) ل : « يسرد » تعريف .

(٥) د : « أن » تعريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٦) « النحويين » ليست في ف .

(٧) المسائل : « مثل » .

ونحوها صفات يوصفُ بها الباري جلَّ جلاله ويوصفُ بها المخلوقون ، وهي وإن اتفقت ألفاظها متباينة في المعاني ، كما أننا (١) إذا قلنا في الباري تعالى : إنه سميع بصير ، وقلنا في زيد : إنه سميع بصير (٢) ، فالمعنى مختلف وإن اتفقت العبارة ، لأنَّ زيدا سميع بأذن بصير بحدَّة الأتِّه ذو جوارح وأبعاظ ، والله تعالى [منزَّه] (٣) عن مثل هذه الصفات ، جلَّ عما يصفه به الجاهلون وتقديس ممَّا يقول فيه المبطلون ، وإنما نريد بقولنا فيه : إنه سميع وإنه بصير أنَّه لا يغيب عنه شيء من خلقه وأنَّه مشاهد لجميع حركاتهم وأعمالهم ، لا يخفى عنه (٤) ، مثقال الذرَّة (٥) ، ولا يغيب عنه ما تحجَّبه (٦) الصدور ويختلج به الضمير ، ولذلك (٧) إذا قلنا : إنَّ زيدا حيٌّ فإنَّما نريد بذلك أنَّ له نفساً حسَّاسة مقترنة بجسم ، وإذا قلنا في الباري تعالى : إنه حيٌّ فإنَّما نريد بذلك أنَّه مدرك للأشياء ، ويجوز أن يراد بذلك أنَّه موجود (٨) لم يزل ولا يزال ، والعرب تسمي الوجود حياة والعَدَمَ مَوْتاً ، فيقولون للشمس ما دامت موجودة حيَّة ، فإذا

(١) « أنا » ليست في ل ، م .

(٢) « وقلنا في زيد : إنه سميع بصير » ليست في ل ، المسائل .

(٣) زيادة عن هـ والمسائل وليست في د وسائر النسخ .

(٤) المسائل : « عليه » .

(٥) هـ : « ذرة » .

(٦) م : « تكنه » .

(٧) م ، المسائل : « وكذلك » .

(٨) « بذلك أنه موجود » ليست في م .

عَدِمَتْ (١) سَمَوُهَا أَمِيَّتَةً ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ (٢) :

فَلَمَّا رَأَيْنَ اللَّيْلَ وَالشَّمْسَ حَيَّةً

حَيَاةً الَّتِي يَقْضِي حُشَاةً فَازِعَ

شَبَّهَ الشَّمْسَ عِنْدَ غُرُوبِهَا بِالْحَيَّةِ الَّتِي يَجُودُ بِنَفْسِهِ ، وَقَالَ
آخِرُ يَصِفُ النَّارَ (٣) :

وَزَهْرَاءُ إِنْ كَفَنَتْهَا فَهَوَ عَيْشُهَا

وَإِنْ لَمْ أَكْفَنْهَا فَمَوْتُ * مُعْجَلٌ [هـ: ٢٤٦]

فَجَعَلَ وَجُودَ النَّارِ حَيَاةً وَعَدَمَهَا مَوْتًا ، وَلَمْ تُرَدِّ بِإِنْشَادِ هَذَيْنِ
الْبَيْتَيْنِ تَمْثِيلَ حَيَاةِ الْبَارِيِّ تَعَالَى بِالْحَيَاةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِمَا لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ
الشَّاعِرَانِ مِنْ ذَلِكَ مُجَازٌ وَاسْتِعَارَةٌ وَحَيَاةُ الْبَارِيِّ تَعَالَى وَجَمِيعُ صِفَاتِهِ
حَقَائِقٌ لَا تُشَبَّهُ (٤) بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْمُحْدَثَاتِ وَلَا تُكَيَّفُ ، وَإِنَّمَا
تُؤْخَذُ تَوْقِيفًا (٥) وَتُسَلِّمًا لَا قِيَاسًا (٦) ، وَقَدْ اجْتَمَعَ (٧) الْعَارِفُونَ
بِحُدُودِ الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْأَسْمَاءِ لَا يَتُوجَّبُ التَّشَابَهُ (٨)

(١) هـ : « غربت » تحريف .

(٢) ديوانه : ٤٥٢ وزهر الاداب : ١١٥/٤ والعمدة : ٢٧٥/١ .

والحشاشة : بقية النفس .

(٣) ورد البيت في أمالي القالي : ٨٨/٢ بلا نسبة .

(٤) د : « تشبيه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٥) ل ، م : « توفيقا » تصحيف .

(٦) بعدها في المسائل : « فعلى هذا المجرى تجري صفات الباري تعالى » .

(٧) م ، هـ ، المسائل : « أجمع » .

(٨) كذا في المسائل . وفي دوسائر النسخ : « المناسبة » تحريف .

بين (١) المسميات بها ، وإلّا كما تشبّه (٢) الأشياء باتفاقها في المعاني لا في الألفاظ ، وليس بين (٣) الباري تعالى وبين (٤) مخلوقاته اشتباه في معنى من المعاني ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصفات مختصة به تعالى زادوا عليها ألفاظاً (٥) تُخصّصها وتجعلها مقصورة عليه ، فقالوا : يا حليماً لا يعجّل ويا جواداً لا يبخل ، ويا عالماً لا يجهل ، ونحو ذلك ، فصارت هذه الصفات خاصة لا يصح (٦) أن يوصف بها غيره ، لأنّ كلّ حليم فلا (٥) بدء له من طيش وهفوة ، وكلّ جواد فلا بدء له من بخل وعيلة ، وكلّ عالم فلا بدء له من جهل وحيرة ، فأما الحليم المحصن الذي لا يلحقه طيش والجود المحصن الذي ليس فيه (٨) بخل والعلم المحصن الذي لا يقترن به جهل فإنها صفات خاصة [به] (٩) تعالى لا حظ فيها لغيره ، وهذه الزيادة التي زيدت عليها في موضع نصب على الصفة (١٠) ، كأنّه قيل (١١) : يا حليماً غير عَجُول ،

(١) د : « من » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمساائل .

(٢) المسائل : « تشبّه » .

(٣) د : « من » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمساائل .

(٤) د : « ومن » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمساائل .

(٥) م : « ألفاظها » تحريف .

(٦) المسائل : « يصلح » .

(٧) م : « لا » .

(٨) المسائل : « له » تحريف .

(٩) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمساائل .

(١٠) م : « النصب » تحريف .

(١١) م ، المسائل : « قال » .

ويا جواداً غيرَ بخيلٍ ويا عالماً غيرَ جهُول ، فالفائدة في هذه الألفاظ
المزِيَّدة على هذه الأسماء ما ذكرناه من التخصيص .

فإن قال قائل : فقد علمت (١) أنك إذا قلنا : يا حَلِيمٌ ويا جَوادٌ
ويا عالِمٌ فقد فهم أن (٢) هذه الصفات مخالفة لصفات البشر ، فإذا
كان ذلك مفهوماً من أنفس هذه الصفات فما الفائدة في زيادة هذه
الألفاظ عليها ؟ فالجواب : أن الفائدة [في ذلك] (٣) أنك إذا قلنا :
يا حلِيمٌ ويا جوادٌ ويا عالِمٌ فإنما يقع التباين والخلاف بالمعاني لا بالألفاظ ،
وإذا قلنا : يا جواداً لا يبخل ويا حلِيماً لا يعجل ويا عالماً لا يجهل وقع
التباين والخلاف بالمعاني والألفاظ معاً (٤) ، وإذا انفصل الشيطان لفظاً
ومعنى كان أبلغ في التباين من أن ينفصلاً معنى لا لفظاً ، ويدلّك على
أن الغرض في ذلك ما ذكرته قول عطّاء الخراساني في « بسم الله
الرحمن الرحيم » : « كان الباري تعالى يوصف بالرحمن ، فلمّا تسمّى
به المخلوقون زيّدَ عليه الرحيم » ، فهذا [هـ : ٢٤٧] نصٌ جليٌّ
على أنّهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصف به سواه ، ولذلك (٥)
قال المفسرون في « الله » : إنه اسم ممنوع ، فلاجل هذا قلنا (٦) : وإن
مثل هذا ينبغي أن يقال فيه : منادى مخصّص ، وإنما وجب أن

(١) م : « علمنا » .

(٢) « أن » ليست في هـ .

(٣) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٤) من « وإذا قلنا يا جواداً » إلى « معاً » ليس في م ، هـ .

(٥) المسائل : « وكذلك » .

(٦) المسائل : « قلت » .

ينتصب (١) هذا النوع من المناديات وإن كان غير منكور لأن اللفظ الأول لما كان محتاجاً إلى اللفظ الثاني لأنه الذي يتم (٢) معناه ويخصّصه أشبه المنادى المضاف الذي لا يتم إلا بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه ، وصار بمنزلة قولك (٣) : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً ، ولذلك (٤) سمى النحويون هذا النوع المنادى المشبه بالمضاف .

وأما قولي : إن هذا سؤال من لم يتمه في معرفة اللسان العربي واعتراض من لم يتصور هذه الصناعة تصويراً صحيحاً فإنما قلت ذلك لأن هذا السؤال يدل على أن صاحبه يعتقد (٥) أن كل منادى معرفة غير مضاف مرفوع رفع بناء في كلام العرب ، وليس كذلك لأن المنادى في كلام العرب ينقسم [إلى] (٦) أربعة أقسام :

منادى منكور نحو : يا رجلاً ، ومنادى مضاف نحو : يا عبد الله ، ومنادى مفرد وهو نوعان :

أحدهما : ما كان معرفة قبل النداء ، نحو : يا زيد .

والثاني : ما كان قبل النداء نكرة وتعرّف في النداء بإقبال

المنادى عليه واختصاصه إياه بالنداء دون غيره (٧) ، نحو : يا رجل .

(١) المسائل : « ينصب » .

(٢) ف ، ل ، م ، المسائل : « يتم » .

(٣) ل : « قوله » .

(٤) م : « وكذلك » .

(٥) م : « يعتقد » .

(٦) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٧) من « وتعرّف » إلى « غيره » ليس في م .

والقسم الرابع هو المنادى المشبّه بالمضاف، وهو الذي لا يستقل بنفسه ويفتقر إلى ما يتمّنه (١) ، كقولك يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً ، وكرجل سمّيته ثلاثة وثلاثين ، فإِنَّكَ تقول : يا ثلاثة وثلاثين فإن قلت : كيف يكون قولنا : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً معرفة وقد خرج بلفظ النكرة ؟ [قلت] (٢) فإن تعرفه يكون على وجهين :

أحدهما : أن تسمي بذلك رجلاً فيصير قولك : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا زيد ويا عمرو ونحوهما من الأسماء المختصة • [هـ : ٢٤٨]

والوجه الثاني : أن تُقبِلَ بُدَائِكَ على رجل معيّن تَخْتَصُّهُ (٣) من جميع مَنْ بِحَضْرَتِكَ ، فيصير قولك : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا رجل لِمَنْ تُقْبِلُ عليه •

فهذا ما عندي في جواب ما سألت عنه ، وبالله التوفيق (٤) •

(١) ف : « تمّنه » تعريف •

(٢) م : « قيل » وما أثبت عن هـ • وليست في د ، ف ، ل ، المسائل •

(٣) م ، هـ : « تخصّه » •

(٤) جاء بعدها في هـ : « الاعانة » •

سؤال العضد وجواب الجار بردي

ورد العضد على الجار بردي

وانتصار ولد الجار بردي لأبيه على العضد (١)

كتب العضد مستقياً علماء عصره (٢) : يا أدلاء الهدى
ومصاييح الدجى حيّاكم الله وبياكم ، وألهمنا الحق بتحقيقه
وإياكم ، ها أنا (٣) من ثوركم مقتبس وبضوء فاركم (٤) للهدى
ملتبس (٥) ، متحن بالقصور لا متحن ذو غرور ، ينشيد
بأطلق (٦) لسان وأرق جنان :

ألا قل لسكان وادي الحمى (٧)

هنيئاً لكم في الجنان (٨) الخلود

أفيضوا علينا من الماء فيضاً

فنحن عطاش وأنتم ورود

(١) نقل تاج الدين السبكي هذا السؤال وجوابه ورد ولد الجار بردي على

العضد في طبقات الشافعية الكبرى : ٤٧/١٠ - ٧٨ .

(٢) الطبقات : « كتب القاضي عضد الدين سؤالاً صورته » .

(٣) الطبقات : « ها هو » .

(٤) الطبقات : « أنواركم » .

(٥) الطبقات : « ملتبس » .

(٦) الطبقات : « بأنطق » .

(٧) الطبقات : « الحبيب » .

(٨) الطبقات : « جنان » .

قد استبهم قول صاحب الكشف (١) أفيضت عليه سجال
 اللطاف : « من مثله » (٢) متعلق بسورة صفة لها ، أي : بسورة
 كائنة من مثله ، والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق
 بقوله [د : ٢٧٩] فأتوا ، والضمير للبعد « حيث جَوَزَ في الوجه
 الأول كون الضمير (٣) لما نزلنا تصريحاً وخطره في الوجه الثاني
 تلويحاً ، فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا
 و فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة (٤) ، وهل ثمَّ حكمة خفية أو
 نكتة (٥) معنوية أو تحكيم بحت ؟ [بل] (٦) هذا مستبعد في (٧)
 مثله ، فإن رأيتم كشف الريبة وإمطة الشبهة والإنعام بالجواب ،
 أثبتتم أجزل الأجر (٨) والثواب ، فكتب العلامة فخر الدين (٩)
 الجاربردي (١٠) وعقد (١١) ، تمنى الشعور معلقاً (١٢) بالاستعلام

-
- (١) الكشف : ١/ ٢٤١ .
 (٢) البقرة : ٢/ ٢٣ . « وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا
 بسورة من مثله وادعوا شهداءكم » .
 (٣) ف : « المضمير » .
 (٤) من « وفأتوا » ان « بسورة » ليس في ف .
 (٥) ل : « نبتة » تحريف .
 (٦) زيادة عن هـ والطبقات . ليست في د وسائر النسخ .
 (٧) هـ الطبقات : « من » .
 (٨) الطبقات : « أجزل الثواب إن شاء الله تعالى » .
 (٩) الطبقات : « فكتب في الجواب العلامة الشيخ فخر الدين ... » .
 (١٠) بعدها في هـ : « مجيباً » .
 (١١) « وعقد » ليست في الطبقات .
 (١٢) الطبقات : « متعلقاً » .

لما وقع بالدخيل مع الأصيل الأدخل في الإبهام (١) ، أشعر بأن
 المستني تحقق (٢) ثبوت شيء ما منها والانتفاء (٣) رأساً ،
 ولا يستراب (٤) أن انتفاء الفائدة اللفظية (٥) والفائدة (٦) المعنوية
 يجعل التخصيص تحكماً (٧) ساذجاً (٨) فإن رفع الإبهام (٩) ينصب (١٠)
 البعض للتكثير (١١) الثاني (١٢) خبر ما فما مغزى التخصيص على البيان

-
- (١) ل : « الاستبهام » • وفي الطبقات : « الاستفهام » •
 (٢) الطبقات : « يحقق » •
 (٣) الطبقات : « أو الانتفاء » •
 (٤) الطبقات : « ولا يشران » •
 (٥) د ، ل : « اللطفية » ، ف : « اللطفية » وكلاهما تحريف • وما أثبت
 عن م ، هـ ، الطبقات •
 (٦) الطبقات : « والعائدة » تحريف •
 (٧) « تحكماً » ليست في م ، هـ •
 (٨) « ساذجاً » ليست في الطبقات •
 (٩) الطبقات : « الارتفاع » •
 (١٠) ف ، الطبقات : « ينصب » •
 (١١) كذا في د • وفي ف ، ل ، م ، هـ : « بكسر » تحريف • وفي الطبقات :
 « للتكثير » •
 (١٢) العبارة هنا غامضة ، فقد جاءت في د : « الثاني خبر ما يفتح جز المعنى
 فما مغزى » وفي ف ، ل ، م : « الثاني جز ما فما مغزى » وفي الطبقات :
 « خبر ما وضحه بفتح جزء المعنى فما مغزى » • وفي هـ : « الباقي
 جز ما فما مغزى » •

[ه : ٢٤٩] فاضرب عن الكشف صفحاً مجانباً الاستدراك كما في الاستكشاف ، وإن ريم ما يعنى (١) بالتحقيق (٢) فيه والأخص في الاستعمال فزيف (٣) الدالّيه (٤) لا زلة (٥) خير (٦) كعثرة (٧) عثارها (٨) للادخل (٩) بمنزلة (١٠) في أنزلنا أولاً (١١) بشهادة (١٢) الدغدغة (١٣)

(١) د ، ل : « وإن اردتم ما يعنى » وفي الطبقات : « وان ردم ما يفنى » .
وما أثبت عن ف ، م ، ه . وفي م « معنى » تحريف .

(٢) ف ، ل : « بالتحقيق » تحريف .

(٣) د : « فرفع » . ه : « قريع » الطبقات : « فرفع » . وما أثبت عن ف ، ل ، م .

(٤) رسمت في د : « الدالّاه » وفي ه : « آله آله » وكله تحريف . وما أثبت عن ف ، ل ، م . ويقال : رجل دالّيه ودالّيه ضعيف النفس . ودلّته الرجل : حَيَّرَ .

(٥) الطبقات : « إلا وله » تحريف .

(٦) د : « بصيرة » تحريف . ف « حير » ، الطبقات : « خبر » وكلامها تحريف . وما أثبت عن ل ، م ، ه .

(٧) الطبقات : « نصره » تحريف .

(٨) الطبقات : « عباها » .

(٩) د ، الطبقات : « الادخل » . وما أثبت عن سائر النسخ .

(١٠) د ، الطبقات : « منزلة » وما أثبت عن سائر النسخ .

(١١) ف ، ل ، م : « ولا » .

(١٢) م : « شهادة » .

(١٣) ه : « الدعدة » ، الطبقات : « الدعوة » .

لعثوره (١) عليها في أنزلنا (٢) ثانياً والتبيين جنس (٣) التعيين ، فإنها من
بنات خلعت عليهن الثياب ثم دفتنهن وحتوت عليهن (٤) التراب :

فَبُحْ بِاسْمِ مَنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى
فَلَا خَيْرَ فِي اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرٌ (٥)

إِثْمِي امْرُؤٌ أَسِيسُ الْقَصَائِدِ لِلْعِيدِ
إِنَّ الْقَصَائِدَ شَرُّهَا أَغْفَالُهَا (٦)

فكتب العضد على الجواب (٧) :

أَقُولُ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخَطَا وَالْخَطَلِ (٨) ، وَأَسْتَغْفِيهِ مِنْ (٩)
الْعِثَارِ وَالزَّلَلِ : الكلام على هذا الجواب من وجوه :

- (١) الطبقات : « لعثوره » .
- (٢) الطبقات : « أنزلنا » .
- (٣) د : « جنسين » ل : « حسن » ق : « حسن » م : « حبيس » ، ه : « حبيس » وما أثبت عن الطبقات .
- (٤) ف ، ل ، م : « عليهما » تحريف .
- (٥) البيت لأبي نواس . وهو في ديوانه : ٢٨ .
- (٦) البيت لبشامة بن القدير ، وهو في شرح الحماسة للمرزوقي : ٣٩٤ .
وورد بلا نسبة في شروح سقط الزند : ١٨٠ . وجاء بعد البيت في
الطبقات : « والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله » .
كتبه الجاربردي أحمد بن الحسن حابداً : ١ هـ .
- (٧) ل ، ه : « على هذا الجواب » .
- (٨) ف ، ل ، م ، ه : « والغلل » . وما أثبت عن د ، الطبقات .
- (٩) كذا في ه والطبقات ، وفي د وسائر النسخ : « عن » تحريف . قال في
اللسان (عفا) : « واستغفاه من الخروج معه أي : سأله الاعفاء منه » .

الأول : أئنه كلام تمجته الأسماع وتنفر عنه الطَّبَاع ، ككلمات
المُبَرَّسَم (١) غير منظوم ، وكهذيان المحنوم ليس له مفهوم ، كم
عرض على ذي طبع سليم وذهن (٢) مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم
مؤداه ، وكفى وكلاء (٣) بيني وبينك كل آمن له حظ من العربية
وذكاء مّا [مع الممارسة] (٤) لِشَطْرٍ من الفنون الأدبية •

الثاني : لكّا (٥) أجمل الاستفهام لشدة الإبهام فسرّه (٦) بما
لا يدلّ عليه بمطابقة ولا بتضمن ولا بالتزام ، وحاصله أنّ ثبوت
[أحد] (٧) الأمرين ههنا محقق (٨) ، وإنما (٩) التردد في التّعيين ،
فحقيق (١٠) بأن يسأل [عنه] (١١) بالهمزة مع أم (١٢) دون هل مع أو ،

-
- (١) أي المصاب بالبرسام • والبرسام هو الموم ، والموم أشد الجذري •
(٢) الطبقات : « وذي ذهن » •
(٣) هـ : « دليلاً » •
(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ • والعبارة في الطبقات : « وذكاء
ما ذم الممارسة لينظر من » تحريف •
(٥) الطبقات : « أنه لما » •
(٦) الطبقات : « ففسره » •
(٧) زيادة عن هـ والطبقات • وليست في د وسائر النسخ •
(٨) الطبقات : « متحقق » •
(٩) الطبقات : « وأن » •
(١٠) د : « تحقيق » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات •
(١١) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ • وفي الطبقات : « أن
يسأل » •
(١٢) د : « لم » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات •

فإنه سؤال عن أصل الثبوت .

الثالث : أمّا لا نسلّم تحقق أحد (١) الأمرين حقيقة (٢) لجواز أن لا يكون لحكمة خفية ولا نكته معنوية ، بل الأمر بيّن في نفسه على السائل أو لشبهة قد تخالفت (٣) للحاكم (٤) وتضمحل بتأمل (٥) ، فلا يكون تحكماً بحتاً ، ولئن (٦) سلّمنا الحصر فلم لا (٧) يجوز أن يتجاهل السائل تأديباً واعترافاً بالقصور (٨) وتجنباً عن التّيه (٩) والغرور ؟

الرابع : أنّ أو هذه أهي (١٠) الإضرابية ؟ أفهذا باعه (١١) في الوجوه العربية (١٢) ؟ فأين أنت من قولهم : لا تأمر زيداً فيعصيك

(١) « أحد » ليست في م .

(٢) « حقيقة » ليست في الطبقات .

(٣) د : « مخالفت » ، م : « تغالت » وكلاهما تحريف . وما أثبت عن ف ، ل ، ه ، الطبقات .

(٤) م : « على الحاكم » .

(٥) هـ : « بالتأمل » ، الطبقات : « بتأمل ما فلا يكون » .

(٦) الطبقات : « وإن » .

(٧) م : « فلا » تحريف .

(٨) الطبقات : « بالتقصير » .

(٩) الطبقات : « وتجنباً للتّيه » .

(١٠) هـ ، الطبقات : « هي » .

(١١) الطبقات : « باعك » .

(١٢) هـ : « الاعرابية » وفي الطبقات : « في الأوجه الاعرابية » .

أو (١) تحسبته غلامك (٢) وأقلّ خدّامك [هـ : ٢٥٠] أو لا تدري (٣) من ° أمامك ؟ أبعد [ما] (٤) أذبت نفسك ليلاً ونهاراً في شغب من العربية مذ° نيطت بك العمائم إلى أن اشتعل الرأس شيباً يخفى عليك هذا الجليّ الظاهر الذي هو مسطور في الجمل لعبد القاهر ؟ .

الخامس : هب أن° (٥) هذا خطأ صريح ، ألا (٦) يمكن أن تتحمل (٧) له محملاً صحيحاً أليس المقصود هنا كالصبح يتبّج وكالنار (٨) في حنّدرس (٩) الظلم على رأس العلكم تتوّجج (١٠) ؟ فماذا كان [لو اشتغلت] (١١) بعد ما يغنيك (١٢) من (١٣) الجواب

- (١) كذا في الطبقات ، وفي د وسائر النسخ : « أم » .
- (٢) د : « ملامك » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
- (٣) م : « ولا تدري » تحريف .
- (٤) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ . والعبارة في الطبقات : « أبغيت ما أذيت » .
- (٥) « أن° » ليست في هـ والطبقات .
- (٦) الطبقات : « لا يمكن » .
- (٧) د ، ف : « يتمحل » ، ل : « تمحل » وكلاهما تحريف . وفي الطبقات : « تحمل » وما أثبت عن م ، هـ .
- (٨) الطبقات : « أو كالنار » .
- (٩) الحنّدرس : الظلمة ، وليلة حنّدرسة وليل حنّدرس : مظلم .
- (١٠) الطبقات « تتأجج » .
- (١١) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .
- (١٢) وفي الطبقات : « فما كان » .
- (١٣) الطبقات : « عن » .

وتنطق (١) بفضل (٢) الصواب (٣) بما لا يعنيك (٤) من التخطئة
في السؤال ؟

السادس : قد أوجب الشرع ردة التحية والسلام ، ونَدَبَ
إلى التلطف في الكلام ، فمنَّ يُوَفِّك فقد (٥) اقترف الإثم واستحقَّ
الذمَّ (٦) وأساء الأدب وتجنَّب الأَمَمَ (٧) ، وأَشْعَرَ بَأَثَهُ (٨) ليس
له من الخلق خلق ، ولم يُرْزَق متابعة مَنْ ثَبَعَ لتسيم مكارم
الأخلاق .

السابع : أَثَغَهُ أَعْرَضَ عَنْ (٩) الجواب ، وزعم أَثَغَهُ من بنات
خلع عَليهنَّ الثياب وحشي عليهنَّ التراب (١٠) ، فَإِنْ كَانَ

(١) كذا في ل ، وفي م : « وتطيق » ، وفي ف : « ويطمع » وكلاهما تحريف .

وفي الطبقات : « ويطبَّق » وفي هـ : « وتطيق » وفي د : « وتطيق »
وفي الأخير تحريف .

(٣) ف ، ل : « بفصل » تصحيف . وفي الطبقات : « مفصل » تحريف .

(٣) ل : « الخطاب » .

(٤) د : « يفتيك » تصحيف وما أثبت عن سائر النسخ . وفي الطبقات :
« عما لا يعنيك » .

(٥) الطبقات : « فمن زوى عنه فقد » .

(٦) « واستحقَّ الذمَّ » ليست في الطبقات .

(٧) الأَمَمَ : القصد .

(٨) الطبقات : « بأن » .

(٩) الطبقات : « أعرض صفحا عن » .

(١٠) « وحشي عليهن التراب » انفردت بها د وليست في سائر النسخ ، وفي
الطبقات : « ثم حشي عليهن التراب » .

حقاً (١) فلا ريب في أنها تكون ميتة (٢) أو بالية ، ومع هذا فيصدق كلامه أن ينشئ (٣) عنها أو أن يأتي بمثلها فرى ما هيه ؟

الثامن : أن السؤال لم يخص به مخاطب دون مخاطب ، بل أورد على وجه التعميم والإجمال مرعياً فيه طريق التعظيم والإجلال موجهاً إلى من ° ووجه إليه ، ويقال : مصدق (٤) أنت من أدلاء الهدى ومصابيح الدجى ، فأنت رأى نفسه أهلاً للخطاب (٥) معيئاً (٦) للجواب ؟ وهلاً دراه (٧) عن نفسه معرفة بقدره وعلماً بقوره ، ومحافظة على طوره إلى من ° هو أجل منه قدراً وأثور بدرأ في هذه البلدة من زعماء التحرير وفجوله (٨) النحارير الذين لا يفوتهم سابق ولا يشق غبارهم لاحق .

وإن كان لا يرى فوقه أحداً فإنه لكعسه والعصى والحقاقة العظمى ، ومالداء الشوك (٩) من (١٠) دواء ، وليس لمرض الجهل

-
- (١) الطبقات : « هذا » .
 - (٢) ف ، ل : « متنتة » تحريف .
 - (٣) ف ، ل « يرش » تحريف .
 - (٤) هـ : « مصداق » تحريف . وفي الطبقات : « تصديق » .
 - (٥) الطبقات : « لهذا الخطاب » .
 - (٦) الطبقات : « متعينا » .
 - (٧) الطبقات : « رده » .
 - (٨) هـ : « ومنقول » . وفي الطبقات : « وفجولة العلماء النحارير » .
 - (٩) د ، ف ، ل ، الطبقات : « القول » ، وما أثبت عن م ، هـ .
 - (١٠) « من » ليست في الطبقات .

المركب (١) من شفاء •

التاسع : البليغ مَنْ عُدَّتْ هَفَوَاتُهُ والجِوَادُ مَنْ حُصِرَتْ
كَبَوَاتُهُ (٢) [هـ : ٢٥١] وَأَمَّا (٣) مَنْ لَا يَأْمَنُ مع الدَّعْدَعَةِ (٤)
سَوء (٥) العِثَار ، ويحتاج إلى مَنْ يَقُودُ عَصَاهُ في ضوء النهار ، فإذا
سابق في المِضْمَار (٦) العِتَاق (٧) الجِيَادُ وناضل (٨) عند الرِّهَان (٩)

(١) « المركب » ليست في هـ •

(٢) الطبقات : « عثراته » •

(٣) ف ، ل ، م ، الطبقات « أما » •

(٤) كذا في هـ والطبقات • وفي د وسائر النسخ : « الدغدغة » تصحيف •
قال في اللسان (دمع) : « ودعدع الشيء : حركه حتى اكتنز
ودَّعْ دَعْ : كلمة يدعى بها للعائر في معنى قسَم وانتعش
ودَّعْدَع بالعاثر قالها له وهي الدَّعْدَعَةُ » اهـ • والدَّغْدَغَةُ في
البُضْع وغيره : التحريك ، ويقال : دغدغه بكلمة إذا طعن عليه •

(٥) هـ : « سرعة » •

(٦) « في المِضْمَار » ليست في الطبقات •

(٧) كذا في د • وفي سائر النسخ والطبقات : « العتق » • جاء في اللسان
(عتق) : « وفرس عتيق : رائع كريم والجمع : العتاق قال ابن
بري : والعاتق مؤنثة قال اللحياني : هو مذكر لاغير وهما عاتقان
والجمع عَتَقٌ وعَتَقٌ » •

(٨) د ، ف ، ل ، م : « وتفاضل » تحريف • وما أثبت عن هـ والطبقات •

(٩) د ، ف : « الزهاد » تحريف • وما أثبت عن ل ، م ؛ هـ • وفي الطبقات :

« الرِّهْن » ، والرِّهْنُ جمع رَهْن وهو ما وضع عند الإنسان مما ينوب
مناب ما أخذ منه والرِّهَان : المخاطرة •

ذوي الأيدي الشداد ، فقد جعل نفسه سخرة للساخرين وضحكة
للضاحكين ، ودريئة للطاعنين وغرضاً لسهام الرءاشقين •

العاشر : أظنك قد غرّك رهط احتشوا من حولك ، وألقوا
السّمع إلى قولك ، يصدّقونك في كلّ هذار ويصوّبونك في كلّ
ما تأتي (١) وتذر (٢) ، ولم تمرّ (٣) بقراع (٤) الأبطال اللّهميم ، ولم
تدفع إلى جدليّ (٥) مباحك (٦) يعرّك عرك (٧) الأديم ،
فظننت بنفسك الظنون ، ورأسخ في دماغك هذا الفنّ من الجنون
ولم تزرّق أدبياً ولا ناصحاً ليلاً (٨) •

فما كلّ ذي نصّح بمؤثّيك نصّحه

وما كلّ مؤثّ نصّحه بلييب

فها أنا أقول لك قول الحق الذي يأتي (٩) في غير (١٠) نفس

(١) بعدها في م : « به » •

(٢) الطبقات : « وما تذر » •

(٣) ف ، ل ، م ، هـ : « تمن » •

(٤) الطبقات : « بقريع » ، والقريع : السيد والمختار والغالب •

(٥) ف ، ل ، م ، هـ : « جدل » وليست في الطبقات • وما أثبت عن د •

(٦) الطبقات : « مماسك » تحريف • وفي هـ : « مجادل » •

(٧) د : « عدل » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات •

(٨) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه : ٢٠٨ وشرح أبيات المغني

للبيضاوي : ٢٢٧/٤ ، وورد بلا نسبة في سيبويه : ٤٤١/٤ وشرح

سقط الزند : ١١٤٨ •

(٩) هـ : « يابى » تحريف •

(١٠) الطبقات : « غيرة » تحريف •

أَيِّئَةً ، ولا يَصْرِفُنِي عَنْهُ هَوَى وَلَا عَصِيَّةٌ ، فاقْبَلِ النَّصِيحَةَ وَاتَّقِ
الْفُضِيحَةَ ، ولا تَرْجِعْ بَعْدُ إِلَى (١) ، مِثْلَ هَذَا ، فَإِنَّهُ عَارٍ فِي الْأَعْقَابِ ،
وَنَارِ (٢) . يَوْمَ الْحِسَابِ ، هَذَاكَ اللَّهُ وَإِيَّانَا (٣) سَبِيلَ الرِّشَادِ • انْتَهَى •

وقد تصدَّى إبراهيم ولد الجاربردي لنصرة والده في رسالة
سمَّاهَا : « الصَّارِمُ فِي قَطْعِ الْعَضُدِ الظَّالِمِ » • فقال :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وبه نستعين (٤) ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا
على الظالمين ، والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ •

أَمَّا بَعْدُ : فيقول الفقير إلى الله تعالى إبراهيم الجاربردي :

بينما كنت أقرأ كتاب الكشف في سنة ستين وسبعمئة بين
يَدَيَّ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ أَهْلِ (٥) الزَّمَانِ ، لَا بِالْمَعَاوِي بَلْ هُوَ (٦)
بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعِرْفَانِ ، أَعْنِي مَنْ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَوْفَرِ حَظٍّ
مِنَ الْعِلْمِ (٧) وَالْإِحْسَانِ ، مَوْلَانَا وَسَيِّدِنَا الْإِمَامَ (٨) الْعَالِمَ الْعَلَّامَةَ

(١) الطبقات : « بعد هذا إلى » •

(٢) ل : « وعار » •

(٣) الطبقات : « هداانا الله وإياك » •

(٤) الطبقات : « أستعين » •

(٥) « أهل » ليست في هـ والطبقات •

(٦) « هو » ليست في ف والطبقات •

(٧) الطبقات : « العلاء » •

(٨) الطبقات : « وسيدنا وسندنا الامام » •

شيخ الإسلام والمسلمين ، الداعي الى رب العالمين ، قانع المبتدعين وسيف [ه : ٢٥٢] الناظرين ، إمام المحدثين حجة الله على أهل زمانه ، والقائم بنصرة دينه في سرّه وإعلانه بقلمه ولسانه ، خاتمة المجتهدين بركة المؤمنين أستاذ [د : ٢٨٠] الأستاذين قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب الشيبكي ، لازالت رباع الشرع معشورة بوجوده ورياض الفضل مغمورة بجوده ، ويرحم الله عبداً قال : آمينا ، إذ وصلت الى قوله تعالى « فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ » فرأيت عند بعض من (١) الفضلاء الحاضرين شيئاً من كلام القاضي عضد الدين الشيرازي على كلام والدي الذي كتبه على سؤاله المشهور عن الفرق بين « فَأَتُوا بِسُورَةٍ كَأَنَّهُ مِنْ مِثْلِ مَا نَزَّلْنَا » و « فَأَتُوا مِنْ مِثْلِ مَا نَزَّلْنَا بِسُورَةٍ » ، فأخذت (٢) منه رجاء أن أطلع على بدائع [من] (٣) رموزه ، وودائع من كنوزه ، فوجدته قد فطم (٤) عن (٥) ارتضاع أخلاف التحقيق ، وحرم (٦) عن (٧) الاغتراف من بحر التدقيق ، جعل الإيراد عناداً ، والمنع ردةً (٨) ، والردة صدّاً ، والسؤال

(١) « من » ليست في هـ والطبقات . « من الفضلاء » ليست في م .

(٢) الطبقات : « فأخذته » .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .

(٤) د : « نظم » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٥) ف ، ل : « على » تحريف . جاء في اللسان (فطم) : « وفطمت فلاناً عن عادته . . . والفاطم من الابل التي يفطم ولدها عنها » .

(٦) ل ، هـ : « وحوم » تحريف .

(٧) هـ : « على » تحريف .

(٨) الطبقات : « ردّاً » .

فضالاً والجواب عِيَاباً (١) فركب مَتْن عِمَاء (٢) وَخَبِطَ خَبِطَ
عَشَوَاءَ وَقَالَ مَا هُوَ تَقْوِيلٌ وَخَفَرَاءَ ، وَكَلَامٍ وَالِدِي عَنْهُ (٣) بَرَاءَ ،
كَأَنَّهُ طَبَعَ عَلَى اللَّفَاءِ (٤) أَوْ جَبِلَتْ (٥) طِينَتُهُ مِنَ الْمِرَاءِ ، فَمَزَجَ
الشَّهْدَ بِالسَّهْمِ وَأَكَلَ الشَّعِيرَ وَذَمَّ ، فَأَضْحَكَ (٦) حَرَكَةَ الْبَهْمَةِ (٧)
فِي اسْتِيفَاءِ الْقَصَاصِ ، فَكَتَبَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةَ الْمُسَمَّاةَ بِالسَّيْفِ الصَّارِمِ
فِي قَطْعِ الْعُضْدِ الظَّالِمِ ، وَلَا جَازِيَتَهُ (٨) عَنْ حَسَنَاتِهِ الْعَشْرِ بِأَمْثَالِهَا ،

(١) كَذَا فِي د ، م . وَفِي ف ، ل ، الطَّبَقَاتُ : « غِيَاباً » . وَفِي هـ : « عِتَاباً » .

(٢) « فَرَكَبَ مَتْنٌ عِمَاءٌ » لَيْسَتْ فِي ف ، ل ، م . وَفِي الطَّبَقَاتُ : « رَكَبَ
عَمِيّاً » . وَمَا أَثْبَتَ عَنْ د ، هـ .

(٣) الطَّبَقَاتُ : « مِنْهُ » .

(٤) ف وَ الطَّبَقَاتُ : « اللَّغَا » . وَفِي سَائِرِ النُّسخ : « اللَّقَاءُ » تصحيف .
وَلَقَدْ الصَّوَّبَ مَا أَثْبَتَ ، وَاللَّفَاءُ : الْخَسِيسُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . قَالَ أَبُو

تَمَام : لَقَدْ كَانَ حَظِي غَيْرِ الْخَسِيسِ س مِنْ رَاحَتِيهِ وَغَيْرِ اللَّفَاءِ .

انظر ديوانه بشرح التبريزي : ٢٨/٤ .

(٥) م : « جَبَلٌ » تحريف . وَفِي هـ : « جَبَلٌ » وَفِي الطَّبَقَاتُ : « جَبَلٌ طِينَةٌ » .

(٦) الطَّبَقَاتُ : « فَأَضْحَكَ » .

(٧) كَذَا فِي د ، هـ . وَفِي ف ، ل ، م ، الطَّبَقَاتُ : « الْهَيْمَةُ » . جَاءَ فِي

اللِّسَانِ (هَمَم) : « وَالْهَمُّ بِالْكَسْرِ : الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الْبَالِي وَجَمْعُهُ
أَهْنَامٌ وَحَكَى كِرَاعٌ : شَيْخٌ هَيْمَةٌ بِالْهَاءِ وَالْأَنْثَى هَيْمَةٌ بَيِّنَةُ الْهَمَامَةِ ،
وَقَدْ يَكُونُ الْهَمُّ وَالْهَيْمَةُ مِنَ الْإِبِلِ » ا هـ . وَالْبَهْمَةُ : الصَّغِيرُ مِنَ
أَوْلَادِ الْغَنَمِ وَالضَّئَانِ وَالْمَعَزِ وَالْبَقَرِ .

(٨) الطَّبَقَاتُ : « وَلَا جَازِيَةً » .

قال الله تعالى : « وَلَمَنْ اِنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ » (١) ، وقال تعالى : « وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ » (٢) ، وجِرَاحَةُ اللِّسَانِ أَعْظَمُ مِنْ جِرَاحَةِ السِّنَانِ ، قال الشاعر (٣) :

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا التَّيَامُ
وَلَا يَلْتَمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

وقال آخر (٤) :

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ
لِللَّذَلَّةِ إِذْعَانُ
وَفِي الشَّرِّ فَجَاءَةٌ حِينَ
نَ لَا يَنْجِيكَ إِحْسَانُ [هـ: ٢٥٣]

(١) الشورى : ٤٢ / ٤١ .

(٢) المائدة : ٤٥ / ٥ .

(٣) ورد البيت في العقد الفريد : ٤٤٥ / ٢ ، ٨١ / ٣ منسوباً الى يعقوب الحمْدوني ، وذكره الجاحظ في البيان والتبيين : ١٦٧ / ١ وابن منظور في اللسان (دمل) ، ورواية البيت في العقد الفريد :

وقد يُرْجَى لَجْرَحِ السِّيفِ بَرءٌ وَلَا بَرءٌ لِمَا جَرَحَ اللِّسَانُ
وفي البيان والتبيين واللسان :

وَجُرْحُ السِّيفِ تَدْمَلُهُ فَيَبْرَأُ وَيَبْقَى الدَّهْرُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ ١٠ هـ

(٤) هو الفِئْدُ الزماني ، وتقدم البيت الأول منهما فيما سبق

: وقال آخر (١) :

لَا تَطْمَعُوا أَنْ تُهَيِّنُونَا وَتُكْثِرَ مَكْمَكُمْ
وَأَنْ تُكْفَ الْأَذَى عَنْكُمْ وَتُوْذِنَا

وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ ، وَيُيَدِّهِ (٢) أَزِمَّةَ التحقيق ، أقول : أيُّهَا
السَّائِلُ رَحِمَكَ اللَّهُ ، أَمَّا قَوْلُكَ فِي الْجَوَابِ : إِنَّهُ كَلَامٌ تَمْجِئُهُ الْأَسْمَاعُ
وَتَنْقَرُ عَنْهُ الطَّبَاعُ إِلَى آخِرِهِ ، فَنَقُولُ بِمَوْجِبِهِ : لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ (٣) إِلَى
مَنْ كَانَتْ حَاسِبَتُهُ غَيْرَ سَلِيمَةٍ أَوْ سَدٍّ (٤) عَنِ الْإِصَاخَةِ (٥) إِلَى الْحَقِّ
سَمِعَهُ وَأَبَى أَنْ يَنْطِقَ بِهِ (٦) لِسَانُهُ ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا حَكَى (٧) اللَّهُ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنِ الْكُفَّارِ الْمَاعِنِينَ ، « وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ
مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ
حِجَابٌ » (٨) ، وَقَوْلُكَ : « كَمْ عَرَضَ عَلَى ذِي طَبْعٍ سَلِيمٍ

(١) ورد البيت منسوباً إلى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب في الأضداد: ٤٨
والمؤتلف والمختلف : ٤١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٢٢٤ والخزانة :
٥٢١/٣ ، والبيت من القصائد المنصّفات التي أنصف قائلوها فيها
أعداءهم .

(٢) ف : وبه تحريف . ل : « وبه » .

(٣) ل : « النسبة » تحريف .

(٤) ف ، ل : « شد » .

(٥) د ، ف ، الطبقات : « الإصاغة » تحريف . وما أثبت عن ل ، م ، هـ .

(٦) هـ ، الطبقات : « أن ينطق بالحق لسانه » .

(٧) ل : « حكاه » .

(٨) فصلت : ٥/٤١ .

وذهن (١) مستقيم (٢) فلم يفهم (٣) معناه [ولم يعلم مؤداه] تقول :
هذا كلام متهافت ، إذ لو كانوا ذا طبع سليم وذهن مستقيم لفهموا
معناه [(٤) وتَمَطَّنوا (٥) لموجبه ومقتضاه ، فإن [ذا] (٦) الطَّبْعُ
السليم مَنْ يَدْرِكُ اللَّسْمَحَةَ وَإِنْ لَطُفَ شَأْنُهَا ، وَتَنَبَّهَ (٧) عَلَى
الرَّمْزَةِ وَإِنْ خَفِيَ مَكَانُهَا ، وَيَكُونُ مُسْتَرْسِلَ الطَّبِيعَةِ مُنْقَادَهَا
مُشْتَعِلَ الْقَرِيحَةِ وَقَادَهَا ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا (٨) مِثْلَكَ كَزَّاءٍ جَاسِيًا
وَعَلِيظًا جَافِيًا غَيْرَ دَارِيينَ (٩) بِأَسَالِيبِ النِّظْمِ وَالنَّشْرِ ، غَيْرَ عَالِمِينَ كَيْفَ
يُرَكَّبُ (١٠) الْكَلَامُ وَيُؤَكِّفُ وَكَيْفَ يَنْظُمُ (١١) وَتُرْصَفُ
« أَمْ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ، إِنْ
هُمْ إِلَّا كَالْإِنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا » (١٢) أَمَا سَمِعْتَ

-
- (١) الطبقات : « وذي ذهن » .
(٢) د : « سليم » وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
(٣) م : « لفهموا » تحريف .
(٤) زيادة عن ف ، ل ، الطبقات . وليست في د ، م ، هـ .
(٥) هـ : « ولا فطن » تحريف .
(٦) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .
(٧) م : « وتنبه » تحريف .
(٨) هـ : « ولكنه كان » .
(٩) هـ والطبقات : « داريين » م : « دريين » . والدَّارِب : الحاذق
بصناعته . اللسان (درب) .
(١٠) هـ : « يركب » .
(١١) د : « ينظم » . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
(١٢) الفرقان : ٤٤/٢٥ .

قول بعض الفضلاء (١) :

عَلَيَّ نَحْتُ الْقَوَافِي مِنْ مَعَادِنِهَا
وما عَلَيَّ إِذَا لَمْ تَقْهَمِ الْبَقَرُ

أو تقول : قَرَضْنَا أَشْهُمَ كَمَا زَعَمْتَ (٢) ذُوو فَهْمٍ سَلِيمٍ وَطَبِيعٍ
مُسْتَقِيمٍ ، لَكُنْهُمْ مَا اشْتَغَلُوا بِالْعُلُومِ حَقَّ الْإِشْتَغَالِ ، فَأَيْنَ هُمْ مِنْ فَهْمٍ
هَذَا الْمَقَالُ ؟ أَمَا سَمِعْتَ (٣) قَوْلَ مَنْ قَالَ :

لَوْ كَانَ هَذَا الْعِلْمُ يُدْرِكُ بِالْمُنَى
مَا كَانَ يَبْقَى فِي الْبَرِيَّةِ جَاهِلٌ

وقول الآخر (٥) :

لَا تَحْسَبِ الْمَجْدَ تَمَرًا أَتَتْ أَكِلُهُ
لَنْ تَبْلُغَ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصَّبْرُ

(١) البيت للبحثري ، وهو في ديوانه : ٩٥٥ والموازنة بين شعر أبي تمام

والبحثري : ٣٠٣/١ ، وإعجاز القرآن : ٣٠٠ ومعجم الأدباء :

٢٥٢/١٩ والدرر : ٢٢٢/٢ والطرائف الأدبية : ٢٤٩ .

(٢) ف ، ل : « كما زعمت أنهم ذا » . وفي الطبقات : « أنهم كما زعمت
ذافهم » .

(٣) هـ والطبقات : « سمعوا » .

(٤) أنشد المازوني البيت في شرحه لحماسة أبي تمام : ١٥١٢ ونسبه إلى

رجل من بني أسد ، وورد البيت بلا نسبة في ديوان أبي تمام بشرح

التبريزي : ٤٢/٣ ونوادر المخطوطات : ١٥٧/٢ .

ومع أن هذه (١) الغوامض كما نبّه عليه الزمخشري لا يكشف
 [ه : ٢٥٤] عنها من الخاصة إلا أوحدتهم وأخصّتهم وإلا
 واسطتهم (٢) وفصلهم (٣) ، وعامّتهم عمّامة عن إدراك حقائقها
 بأحداتهم (٤) عمّامة في يد التقليد (٥) لا يَمَنّ عليهم بجزّ نواصيهم
 وإطلاقهم ، هذا مع أن مقامات الكلام متفاوتة ، فإن مقام الإيجاز
 يباين مقام الإطناب والمساواة ، وخطاب الذكي يباين خطاب الغبي ،
 فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والإشباع أن يتفصّل
 ويثبّع كذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال أن يتجمل ويوجز ،
 أنشد الجاحظ (٦) :

- (١) ه والطبقات : « ومع أن أمثال هذه » .
 (٢) د : « فاسطهم » . قال في اللسان (فسط) : « ورجل فسيط النفس
 بينّ الفسامة : طيبها » . وفي ل : « فواسطتهم » وهذا تحريف .
 وما أثبت عن ف ، م ، ه ، الطبقات . وواسطة القلادة : الدائرة التي
 في وسطها وهي أنف خرزها .
 (٣) ف ، ل ، م : « وفضلهم » . وفي ه والطبقات : « وفصّهم » . وما
 أثبت عن د .
 (٤) د : « بأصدافها » ف ، ل ، م : « بأصدافهم » وكلاهما تحريف . وما
 أثبت عن ه والطبقات .
 (٥) ه : « المتغلبين » تحريف .
 (٦) نسب الجاحظ البيت الى أبي دؤاد بن حريز الايادي في البيان والتبيين :
 ١٥٥/١ وأنشده صاحب زهر الآداب : ٩٦/١ منسوباً الى أبي داود بن
 جرير . وورد بلا نسبة في الصناعتين : ١٩٨ . والمقد الفريد : ٢٧٥/٢ .
 ومحاضرات الراغب : ٢٦/١ ، ٦٥/١ .

يَرْمُونَهُ بِالْخُطْبِ الطَّوَالِ وَتَارَةٍ

وَحْيِ الْمَلَا حِظِ خَيْفَةِ الرَّقَبَاءِ

وأئمة صناعة البلاغة يَرَوْنَ سلوك هذا الأسلوب في أمثال هذه المقامات من كمال البلاغة وإصابة المحزّز ، فنقول : إنما أوجز الكلام وأوهم المرام اختباراً لتنبهك (١) أو مقدار تنبهك ، أو نقول : عدّل عن التصريح احترازاً عن نسبة الخطأ إليك صريحاً ، والعدول (٢) عن التصريح باب من البلاغة يُصار إليه كثيراً وإنّ أورث (٣) تطويلاً ، ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة (٤) غير مردودة رواية صاحب المفتاح (٥) عن القاضي شريح (٦) « أن رجلاً أقرّ عنده بشيء ثم رجع ينكر ، فقال له شريح : شهد عليك ابن أخت خالك (٧) ، آثر شريح التطويل ليعدّل عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المنكر ، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعنق في رتبة الكذب لا محالة » .

(١) م : « لنبهك » . جاء في اللسان (نبه) : « نبهت الأمر أنّبه نَبْهًا فَطِنْتُ » . وما نبّه له نَبْهًا أي : ما فطن » .

(٢) م : « والعدل » .

(٣) كذا في الطبقات . وفي دوائر النسخ : « أردت » تحريف .

(٤) « شهادة » ليست في ف .

(٥) أي : مفتاح العلوم للسكاكي .

(٦) مفتاح العلوم : ٩٧ باب علم المعاني .

(٧) مفتاح العلوم والطبقات : « خالتك » .

وأما قولك : « ثانياً : فسره بما لا يدل عليه بمطابقة ولا بتضمن (١) ولا بالتزام » ثم تقول : « حاصله كذا » فنفيت أو لا الدلالات ، ثم أثبت ثانياً له معنى وذكرته (٢) ، فأنت كاذب إما في الأول أو الثاني ، وأيضاً قد قلت : « أو لا » : إياه (٣) كهذيان المحموم ليس له مفهوم ، ثم قلت : حاصله (٤) كذا ، فقد أدخلت غثثك في ربقة الكذب ، اتق الله فإن الكذب صغيرة والإصرار عليها (٥) كبيرة ، والمعاصي تجر إلى الكفر ، قال الله تعالى : « ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوء أن كذبوا بآيات الله » (٦) [هـ : ٢٥٥] ثم إن قولك : « حاصله أن ثبوت أحد الأمرين ههنا متحقق ، وإنما (٧) التردد في التعيين ، فحقيق أن يسأل عنه بالهمزة مع أم دون هل مع أو ، فإنه سؤال عن أصل الثبوت » يوهم أنك الذي استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه ، وليس كذلك ، بل لما بلغك (٨) هذا الجواب بقيت (٩) حائرة ملياً لا تفهم

(١) ف ، ل ، م : « بتضمن » .

(٢) ل : « وذكر » تحريف .

(٣) الطبقات : « بأنه » .

(٤) « حاصله » ليست في م .

(٥) ف ، ل ، م : « عليه » .

(٦) الروم : ١٠/٣٠ .

(٧) الطبقات : « وأن » .

(٨) م : « بلغت » تحريف .

(٩) كذا في هـ والطبقات . وفي د وسائر النسخ : « بقيت » .

مراده (١) ولا تعرف (٢) معناه ، وكنت تعرّضتّه (٣) على مَنْ زعمت
أنهم كانوا ذا طبع سليم وفهم مستقيم، فما فهموا معناه وما (٤) عَمَرُوا
على مُؤَدَّاه (٥) ، قصرت ضحكة للضحّاكين وسخرّة
للسّاخرين ، فلمّا حال الحول وانتشر القول جاء ذاك (٦) الألمي
أعني الشيخ أمين الدين حاجي ددا (٧) وتمثّل بين يدَيّ والدي وقال
كما قلت :

أفيضوا علينا من الماء فيضاً فنحن عطاش وأتم ورود

فقرأ (٨) عليه قراءة تحقيق وإثقان وتدقيق ، فلمّا كشف له
الوالد (٩) الغطاء ظهر له أنّ كلامك كان كسراب بقيعة يحسبه
الظمان ماء ، فجاؤ إليك وأفرغ (١٠) في صمّاخيك ، وأقرّ

(١) الطبقات : « مؤداه » .

(٢) هـ والطبقات : « قلم » .

(٣) كذا في د : « وفي سائر النسخ والطبقات : « تعرّضه » . جاء في اللسان
(عرض) : « ويقال : انطلق فلان يتعرّض بجملته السوق إذا عرفه
على البيع » .

(٤) هـ : « ولا » .

(٥) هـ : « مراده » .

(٦) ل هـ : « ذلك » .

(٧) م : « ددا » . وفي الطبقات : « دادا » .

(٨) الطبقات : « فقرأ » .

(٩) ف ، ل الطبقات : « كشف الوالد » .

(١٠) د : « وأفرغ » تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

عَيْنَيْكَ ، فكان الواجب (١) عليك أن تقول : صاحبه كذا على ما فهمته من بعض تلامذته ، ، لئلا يكون اتحالا ، فإن ذلك خيانة ، والله لا يحب الخائنين ، فإن كابرته وجعلتني من المدّعين فقل : فَأْتِ بِأَيَّةِ (٢) إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّادِقِينَ (٣) [د : ٢٨١] فقلت (٤) : أُمًّا بالنسبة الى الآخرة فكفى بالله شهيدا بيننا وبينكم ، وأُمًّا بالنسبة الى الدنيا ففضلاء التبريزين (٥) ، فإنهم عالمون بالحال عارفون بالأمر (٦) على هذا السؤال ، ولهذا ما وسّعِكَ أن تكتب هذه الهذيان وأنت في تبريز مخافة أن تصير هزوة للساخرين (٧) وضحكة للناظرين ، بل لما انتقلت الى أهل بلد لا يدرون ما الصحيح تكلّمت بكلّ قبيح ، لكن وقعت فيما خفت منه •

وأُمًّا قولك : « ثالثا : لا فسّلم تحقّق أحد الأمرين حقيقة الى آخر ما قلتم » فكله مخالف للظاهر ، والأصل عدمه ، وتحقيق الجواب فيه يظهر ممّا (٨) أذكره في آخر الجواب الرابع •

(١) الطبقات : « فكان من الواجب » •

(٢) كذا في الطبقات • وفي د وسائر النسخ : « به » تحريف وانظر سورة الشعراء الآية : ٥٤ •

(٣) الطبقات : « العارفين » •

(٤) الطبقات : « فأقول » •

(٥) هـ والطبقات : « تبريز » •

(٦) م : « بهذا الأمر » • الطبقات : « بأن الأمر » •

(٧) م : « بهذا الأمر » • الطبقات : « بأن الأمر » •

(٨) ل : « للمسافرين » تحريف •

وأَمَّا قولك : « رابعاً : إنَّ أو هذه أهي (١) الإضرائية ؟ أفهذا باعك (٢) في الوجوه (٣) [هـ : ٢٥٦] الإعرائية ؟ » فنقول : أولاً : لاشك أنَّك عند تسطير هذا السؤال ما خطرَ لك هذا بالبال بل لك اعتراض عليك تَحَكُّلتَ (٤) هذا بالقال (٥) ، وثانياً : المثال [الذي (٦)] ذكرته غير مطابق لكلامك ، لو فرضنا أنَّه من كلام الفصحاء ، وثالثاً : أنَّه لا يستقيم أنَّ تكون « أو » في كلامك للإضراب لفوات شرطه ، فإنَّ إمام هذا الفن سيبويه إنَّما أجاز أو الإضرائية بشرطين : أحدهما : تقدّم نقي أو نهي • والثاني : إعادة العامل ، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمر ، و لا يقيم زيد أو لا يقيم عمر ، ونقله (٧) عنه ابن عصفور ، هكذا (٨) المذكور في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ثم قال مصنفه ابن هشام المصري (٩) : « وممَّا يؤيِّد نقل ابن عصفور

(١) كذا في ف ، ل • وفي د ، م ، هـ ، الطبقات : « هي » • وتقدمت : « أهي » •

(٢) ل : « باعد » تحريف • ف ، م : « باعه » •

(٣) الطبقات : « الأوجه » •

(٤) م : « تحملت » تحريف •

(٥) ف : « بالقال » ، الطبقات : « المقال » • جاء في اللسان (قول) : « القول في الخير والشر والقال والقييل في الشر خاصة » •

(٦) زيادة عن هـ والطبقات • وليست في د وسائر النسخ •

(٧) ل ، هـ الطبقات : « نقله » •

(٨) م : « بكذا » تحريف •

(٩) مغني اللبيب : ٦٧ •

أَنَّهُ سَبِيوِيَه قَالَ فِي « وَلَا تَطْعُ مِنْهُمْ أَثِيماً أَوْ كَشُوراً (١) » :
ولو قلت : أَوْ لَا تَطْعُ كهُوراً انقلب المعنى ، يعني [أَكْثَرَهُ (٢)] يصير
إِضرَاباً عن النهي الأول ونهياً عن الثاني فقط (٣) . انتهى .

فلا يمكن حمل أَوْ فِي كَلَامِكَ عَلَى الإِضرَاب ، فظهر مَنَـ
الْقَصِير (٤) بَاعَهُ فِي عِلْمِ الإِعرَاب ، أَمْثِلُكَ يُعَرِّضُ بِهَذَا لِمَنْ كَانَ
أَدْنَى تِلَامِذَتِهِ فَارْساً فِي عِلْمِ الإِعرَاب مُقَدِّماً فِي حِمْلَةِ (٥) الْكِتَابِ ؟
لَكِنْ فَحْوُكَ انْحَصِرْ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي صُنِّفَ لَصِبْيَانِ الْكِتَابِ ،
وَحَرِّمْتَ مِنَ الْكُنُوزِ الَّتِي أَوْدَعَهَا سَبِيوِيَه فِي هَذَا (٦) الْكِتَابِ ،
ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ إِثْبَانِ (٧) أَوْ لِلإِضرَابِ مُطْلَقاً كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ لَا يَنْدَفِعُ
الْإِيرَادُ ، لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ ارْتِفَاعِ شَأْنِ الْكَلَامِ (٨) فِي الْبَلَاغَةِ (٩) صُدُورُهُ
مِنْ بَلِيغِ عَالَمٍ بِجَهَةِ (١٠) الْبَلَاغَةِ بِطَرِيقِ حُسْنِ الْكَلَامِ (١١) ، وَأَنْ يَكُونَ

(١) الْإِنْسَانُ : ٢٤/٧٦ .

(٢) زِيَادَةٌ عَنْ مَعْنَى اللَّيْبِ وَاسْتِثْنَاءٌ فِي دَوَائِرِ النُّسخِ وَالطَّبَقَاتِ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ : ١٨٨/٣ .

(٤) الطَّبَقَاتُ : « التَّقْصِيرُ » تَحْرِيفٌ .

(٥) لَ ، الطَّبَقَاتُ : « جُمْلَةٌ » .

(٦) « هَذَا » لَيْسَتْ فِي الطَّبَقَاتِ .

(٧) الطَّبَقَاتُ : « تَقْرِيدُ تَسْلِيمِ إِثْبَانٍ » .

(٨) الْعِبَارَةُ فِي دَ : « لَأَمِنْ شَأْنِ ارْتِفَاعِ شَأْنِ الْكَلَامِ » تَحْرِيفٌ . وَمَا أَثْبَتَ

عَنْ سَائِرِ النُّسخِ وَالطَّبَقَاتِ .

(٩) هـ وَالطَّبَقَاتُ : « فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ » .

(١٠) الطَّبَقَاتُ : « بِجَهَاتٍ » .

(١١) مِنْ « فِي الْبَلَاغَةِ » إِلَى « الْكَمِّ » لَيْسَ فِي م .

السامع معتقداً أَن المتكلم قصد هذا في تركيبه عن علم منه ، لا أَنه وقع اتفاقاً بلا شعور (١) منه ، فإنه إذا أساء السامع اعتقاده بالمتكلم ربمّا نسب في تركيبه ذلك الى الخطأ ، وأنزل كلامه منزلة (٢) ما يليق به من الدرجة النازلة ، ومما يشهد لذلك (٣) ما نقل (٤) صاحب المفتاح (٥) عن علي رضي الله عنه أَنه كان يُشَيِّع جنازة ، فقال له قائل : مَنْ المتوفى ؟ بلفظ اسم الفاعل سائلاً عن المتوفى ، فلم [هـ : ٢٥٧] يقل : فلان ، بل قال : الله تعالى ، ردّاً لكلامه عليه بخطأ (٦) أو (٧) منبهاً له بذلك ، على أَنه كان يجب أَن يقول : مَنْ المتوفى بلفظ اسم المفعول ، ويقال : إن هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعت الى استخراج علم النحو ، فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك (٩) ، ولا شك أَنه يقال : تَوَفَّى على البناء للفاعل أي : أخذ ، وحينئذ يكون كناية عن (١٠) مات ، بمعنى أَن الميّت أخذ

(١) م : « تصور » .

(٢) ل : « وأنزله منزلة » .

(٣) الطبقات : « لك » .

(٤) ل ، هـ : « نقله » .

(٥) مفتاح العلوم للسكاكي : ١٢٢ ، باب علم المعاني .

(٦) الطبقات ومفتاح العلوم : « ردّاً لكلامه عليه مخطئاً إِيَّاه منبهاً له » .

(٧) كذا في د . وفي ف ، ل ، م ، هـ : « اما » تحريف .

(٨) « اسم » ليست في الطبقات .

(٩) بعدما في الطبقات ومفتاح العلوم : « فأخذ فيه فهو أول أئمة علم النحو رضي الله عنهم أجمعين » .

(١٠) ل ، الطبقات : « عن » .

بالتَّمام مُدَّةَ عمره فمات ، فالتوفِّي هو الميِّت بطريق الكناية ، ويقال :
توفِّي على البناء للمفعول أي : أَخَذَ رُوحَهُ ، وحينئذ يكون الميِّت
هو المتوفَّى حقيقة ، والمتوفِّي هو الله ، ولكلَّ سأل مَنْ هو من
الأوساط مِنْ علي عن الميِّت بلفظ المتوفِّي الذي [هو (١)] من تركيب
البلغاء أجابه بما يليق به : إِنَّ المتوفِّي هو الله تعالى ، وفيه بيان أَنَّه
يجب أَنْ يقول : مَنْ المتوفَّى بلفظ اسم المفعول الذي يليق به ،
كما تقوله الأوساط لِأَنَّهُ (٢) لا يحسن (٣) الكناية (٤) .

وَإِذَا سَمِعْتَ مَا تَكُونُ عَلَيَّ وَتَأَمَّلْتَ الْمَقْصُودَ مِنْ إِيْرَادِنَا هَذَا
الْكَلَامَ عَلَيْكَ تَسَيِّقَنَّ (٥) الْجَوَابَ عَنْ (٦) الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ فِي ذَهْنِكَ
الْيَقِينِ (٧) الْجَلِيِّ .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : « خَامِساً : هَبْ هَذَا (٨) خَطأً صَرِيحاً ، أَلَيْسَ
الْمَقْصُودُ هُنَا كَالصَّبْحِ فَمَا كَانَ لَوْ اشْتَغَلْتَ بِالْجَوَابِ » فَنَقُولُ :

-
- (١) زيادة عن الطبقات . وليست في دوائر النسخ .
 - (٢) د : « انه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
 - (٣) الطبقات : « يخشى » تحريف .
 - (٤) ل : « الكتابة » تصحيف .
 - (٥) الطبقات : « يتنفَّس » .
 - (٦) د : « من » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
 - (٧) الطبقات : « النفس » .
 - (٨) م « هبَّ أَنْ هَذَا » وكذا تقدمت .

الجواب (١) عليه (٢) من وجهين :

أحدهما : أنَّ الأئمة قد صرَّحوا بأنَّه لا يكتب على الفتوى إلاَّ بعد تصحيح السؤال ، والثاني : أنَّه يحتمل أن يكون قد أحسن الظنَّ في حقِّك بأنَّ مثل هذا لا يخفى عليك ، ومع ذلك (٣) يكون قد خطَّر له أنَّك قد فعلت هذا امتحاناً ، هل يستطعن أحد لتزكيك (٤) أم لا ؟ فعلى هذا كيف يتعدَّى عن التنبيه على (٥) المقصود؟ .

وأمَّا قولك : « سادساً : قد أوجب الشرع ردَّ التحية (٦) ، فالجواب عنه أيضاً من وجهين : أحدهما : أنَّ الواجب هو الردَّ لا الكتابة ، فيحتمل أن يكون قد ردَّ بلسانه وما كتب ، وما أعرف أحداً من الأصحاب قال بوجوب الكتابة ، أو ما سمعت ما أجاب به (٧) الفضلاء ، عن المزيَّ حيث قيل : إنَّه لم يكتب أوَّل (٨)

(١) م : « إنَّ الجواب » .

(٢) « عليه » ليست في م . وفي الطبقات : « عنه » .

(٣) هـ : « هذا » .

(٤) جاء بعدها في م : « هذا » .

(٥) الطبقات : « الى » . جاء في اللسان (نبه) : « وتنبَّه على الأمر : شعر به وهذا الأمر منبَّهة على هذا أي : مشعر به ، ونبَّهته على الشيء : وقَّفته عليه فتنبَّه هو عليه » .

(٦) جاء بعدها في الطبقات : « والسلام » .

(٧) « به » ليست في م .

(٨) في : « في » تحريف .

المختصر (١) [هـ : ٢٥٨] بسم الله الرحمن الرحيم ؟ » •

والثاني : ذكك زعمت في الوجه الثامن أنك ما خصصته بالسؤال ، بل أوردت (٢) على وجه التعميم والإجمال ، فنقول حيثذ : لا يجب عليه بعينه ردة السلام ، بل على واحد لا بعينه ، لكن أعذررك في [مسألة (٣)] ردة التحية ، لأنك في الفقه ما وصلت الى باب الطهارة ، فكيف بمسائل تذكر في أواخر (٤) الفقه ؟ •

وأما قولك : « سابعاً : زعم أنك من بنات خلع عليهن » الثياب » فالجواب عنه أن الزعم قول يكون مظنة الكذب (٥) ، وما ذكره من الحق الأبلج ، ومن ظن خلاف ذلك فقد وقع في الباطل (٦) ، لأن مراده بنات خلع عليهن الثياب نتائج فكره التي انتشرت في البلاد ، كشرح المنهاج والمصباح وشرح التصريف واللباب (٧) وحواشي شرح المفصل ، والمفصل والمفتاح وحواشي المصاييح وحواشي شرح السنة (٨) وحواشي الكشف وحواشي

(١) مختصر المزنّي كتاب في الفقه الشافعي ، انظر فهرست ابن النديم :

٣١٣ وبروكلمان : ٢٩٩/٣ •

(٢) الطبقات : « أوردته » •

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات •

(٤) م : « أبواب » تحريف •

(٥) الطبقات : « للكذب » •

(٦) جاء بعدها في الطبقات : « الملجلج » •

(٧) الطبقات : « والتككات » •

(٨) ف ، ل ، م . الطبقات : « وشرح السنة » •

الطوابع والمطالع (١) وشرح الإشارات وغير ذلك مما يطول ذكره .
وقولك: « فلا ريب أنها تكون ميّنة أو بالية » دالٌّ على جهلك ،
لأنّ قول العالم لا يموت ولو مات العالم ، ولهذا يُحْتَجُّ به ،
[أما] (٢) قال بعضهم (٣) : « العلماء باقون ما بقي الدهر أعيانهم
مفقودة وآثارهم (٤) في القلوب موجودة » ؟ ، وقولك (٥) : « مِصْدَاقُ
كلامه أن يَنْبَشُرَ عنها [فَنرى] (٦) ما هيه » قلت : الحَذَرُ الحَذَرُ ،
فإنّها نار حامية ، وقولك : « أو يأتي (٧) بمثلها فنرى ماهيه » قلت :
نعم ، لكن بشرط أن تنزع من أَذْنَيْكَ (٨) صِمام الصَّمَمِ حتى
أُفْرَغَ فيهما (٩) شيئاً من مباحث الحكيم ، فأقول وبالله التوفيق :
مما ذكره والذي في الفرق أنّ صاحب الكشف إنّما حكم بأنّ
قوله : « مِنْ مِثْلِهِ » إذا كان صفة سورة يجوز أن يعود الضمير

-
- (١) كذا في د والطبقات . وفي سائر النسخ : « والمطالع » .
(٢) ليست في د ، هـ . وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .
(٣) هو سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وورد هذا القول في العقد
الفريد : ٢١٢/٢ وشرح نهج البلاغة : ٣٤٦/١٨ .
(٤) في شرح نهج البلاغة والعقد الفريد : « وأمثالهم » .
(٥) ل ، الطبقات : « قولك » .
(٦) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .
(٧) م : « أو أن يأتي » وكذا تقدمت .
(٨) هـ والطبقات : « صماخينك » .
(٩) ف ، ل ، الطبقات : « فيها » تعريف .
(١٠) الطبقات : « فيها » .

إلى ما وإلى عبدنا ، وإن (١) كان متعلقاً بفأثوا تعيّن أن يكون الضمير للعبد ، لأنّه إذا كان صفة فإنّ عاد الضمير إلى ما تكون من زائدة ، كما هو مذهب الأخفش في زيادة من [ه : ٢٥٩] إذ المعنى حينئذٍ : فأتوا بسورة مثل القرآن في حسن النظم واستقامة المعنى وفخامة الألفاظ وجزالة التركيب ، وليس النظر إلى أن يكون مثل بعض القرآن أو كلّهُ ، بل لا وجه لهذا الاعتبار ، يؤيده (٢) قوله تعالى في موضع آخر : « فَأَثُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ » (٣) [د : ٢٨٢] وقال تعالى في موضع آخر : « فَأَثُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ » (٤) ، فلا تكون من للتبعيض (٥) ولا ابتدائية لأنّه ليس المقصود أن يكون مبدأ (٦) الإتيان هذا أو (٧) ذاك ، وإنّ عاد الضمير على (٨) عبدنا تكون من ابتدائية ، وهو ظاهر ، وأمّا إذا كان « مِنْ مِثْلِهِ » متعلقاً بفأثوا فلا يجوز أن تكون « مِنْ » زائدة ، لأنّ (٩) حرف الجر إذا كان زائداً لا يكون متعلقاً بشيءٍ ، فتعيّن

(١) الطبقات : « وإذا » .

(٢) ه : « ويؤيده » .

(٣) يونس : ٣٨/١٠ .

(٤) هود : ١٣/١١ .

(٥) الطبقات : « لتبعيض » .

(٦) الطبقات : « مبتدأ » .

(٧) م : « إذ » تحريف .

(٨) الطبقات : « إلى » .

(٩) د : « ان » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

أن يكون المعنى ، فَأَنْتُمْ بَسُورَةٌ مِنْ مِثْلِ عَبْدِنَا ، وتكون « مِنْ » ابتدائية ، ثم قال : أَوْ تَقُولُ : إِنَّمَا قَالَ صَاحِبُ الْكُشَافِ : إِنَّ « مِنْ » مِثْلُهُ « إِنَّ » كان صفةً سورةٍ يحتمل عَوْدَ الضمير إلى ما وإلى عبدنا ، لصحة أن يقال : سورةٌ كائنةٌ مِنْ مِثْلِ ما نَزَّلْنَا ، بأن تكون السورة بعض مثل ما نَزَّلَ ، أو تكون مثل ما نَزَّلَ مُبْتَدَأً نزوله (١) ، ولصحة (٢) أن يقال : سورة كائنة مِنْ مِثْلِ عبدنا بأن يكون قد (٣) قاله ، ويكون تركيبه وكلامه ، وَأَمَّا إِنَّ « (٤) كان « مِنْ » مثله « متعلقاً بفَأَنْتُمْ فَيَتَيَّنُ أن يكون عائداً إلى عبدنا ، لاستقامة أن يقال : فَأَنْتُمْ مِنْ مِثْلِ عبدنا أي : مِنْ عَبْدٍ (٥) مثله ، بأن يكون كلامه ، ولا يستقيم أن يقال : فَأَنْتُمْ مِنْ عَبْدٍ (٦) مثل ما نَزَّلْنَا أَوْ (٧) مِنْ جِهَتِهِ ، إذ لا يستقيم أن يقال : أتى هذا الكلام من قِطْلَانٍ ، إِلاَّ إِذَا كان ذلك القِطْلَانِ مِمَّنْ يُمْكِنُ أن يكون هذا كلامه ، ويكون هذا الكلام منقولاً منه مروياً عنه ، وهذا ظاهر ، ولهذا ما بسط الزمخشري الكلام فيه ، بل اقتصر على ذكره ، والله أعلم .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : « ثَامِنًا : إِنَّ السُّؤَالَ لَمْ يُخَصَّ بِهِ مُخَاطَبٌ دُونَ مُخَاطَبٍ » فَعَلَا كَلَامَ الْمَجَانِينِ ، الْأَتَّكَ بَعَثَ هَذَا السُّؤَالَ عَلَى يَدِ الشَّيْخِ

-
- (١) « مبتدأ نزوله » ليست في هـ .
(٢) م : « لصحة » .
(٣) « قد » ليست في ل .
(٤) هـ : « إذا » .
(٥) د ، ف ، م : « عند » تصحيف . وما أثبت عن ل ، هـ ، الطبقات .
(٦) كذا في هـ والطبقات . وفي وسائر النسخ : « عند » تصحيف .
(٧) هـ والطبقات : « أي » تحريف .

علاء الدين الباوردي (١) إلى خدمته وطلبت منه الجواب ، لكن لما اشتبه عليك القول أخذت تبدي الشك والحوال (٢) ، فتارة تمنع وتخاله صواباً ، وأخرى تردّه وتظنّه جواباً ، [أمّا] (٣) تستحي من الفضلاء الذين كانوا مطّلعين على هذا الحال ؟ ولقد صدق رسول الله [هـ : ٢٦٠] صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال (٤) : «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ الشُّبُوهِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْيَ فَاصْنَعْ مَا نَسِيتَ» ، ثم إن الذي يُقْطَعُ منه التعجب (٥) حاله في قلّة الإنصاف ، وفَرْطِ الجور والاعتساف ، وذلك أن هذا ما هو أوّل سؤال سألته عنه ، بل ما زلت منذ تَوَلَّيْتُ القضاء كلاً عليه حيث صرّت (٦) ، غير مُنْفَكٍّ من اقتباس الأحكام من فتاواه ، أينما تَوَجَّهْتُ تسألّه (٧) عن آية من التفسير وينبّهك (٨) على

-
- (١) هـ : «البارزي» .
(٢) م : «والغول» . هـ : «والقول» وكلاهما تصحيف . والحوال : الميّل في الحكم إلى الجور .
(٣) بزيادة عن هـ والطبقات : وليست في د وسائر النسخ وفي الطبقات : «تستحي» .
(٤) روى البخاري الحديث في كتاب الأدب باب إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ، وأبو داود في سننه كتاب الأدب باب في الحياء : ٤٧٩٧ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الزهد ، باب الحياء : ٤١٨٣ .
(٥) ف ، هـ ، الطبقات : «العجب» .
(٦) هـ والطبقات : «سرت» .
(٧) بعدها في الطبقات : «في الأحكام الشرعية عن النقيير والقطمير» ، ثم في تضاعيف ذلك لما سألته عن آية من . . .
(٨) الطبقات : «ونبهك» تحريف

تصحیح التقرير ، جاش (١) منك الحَمِيَّة فشرعتَ تجد فضلته
وتنكر سبْقَه ، هيهات هيهات (٢) :

إِسْعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقولك : « راعيت فيه طريق التعظيم والإجلال » ، نعم هذا كان
الواجب عليك ، لأَنَّكَ أنت السائل ، والسائل كالمُتعلِّم والمسؤول
منه (٣) كالمُعلِّم ، فالواجب عليك تعظيمه ، وعليه أن يرشدك ، وقد
فعل بأن هُذِلَ إلى تصحيح السؤال ، وقولك : « فَأَتَى رَأَى نَفْسَهُ
أَمَلًا لِهَذَا الْخُطَابِ » قلت : من فضل الله العظيم بأن (٤) جعله أستاذ
العلماء في زمانه « أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ
فَضْلِهِ فَقَدْ أَتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ

(١) الطبقات : « جاشت » .

(٢) عجز البيت وصدوره : « لَانَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةَ » . ونسبه سيبويه :
٢٨٥/٢ وابن عيمش في شرح المفصل : ١٠١/٢ والعيني في المقاصد :
٣٥١/٢ وصاحب الدرر : ١٩٨/٢ إلى أنس بن عباس بن مرداس
السلمي ، وفي جمهرة اللفظة : ٢٨٣/٢ أن نصر بن سيار كتب بهذا
البيت إلى مروان الحمار ، ونسبه أبو علي القالي في أماليه : ٧٢/٣
إلى بعض اليشكريين ، ونسبه صاحب الشاج (قسر) إلى عامر جد
العباس بن مرداس . ورواية صدر البيت في الجمهرة : « كُنَّا نَزَقْنَاهَا
فَقَدْ مَزَّقَتْ » وفي أمالي القالي : « كُنَّا نَدَارِيهَا فَقَدْ ... » .

(٣) الطبقات : « عنه » .

(٤) الطبقات : « أن » .

وَأَتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا « (١) ، ولقد أحسن بديع الزمان
حيث قال (٢) :

أراك على شفاخطر مهسول
بما آذيت (٣) نفسك (٤) من فثسول

طلبت على تقدما ذليلا
متى احتاج التهار إلى دليل

وقولك : « هلا درآه (٥) عن نفسه إلى من هو أجل منه
قدراً وأنور بديراً (٦) » فالجواب عنه من وجهين :

الأول : أنك بعثت إليه وسألت (٧) منه (٨) ، فصار كعروض
العين بالنسبة إليه ، فلذا (٩) قال ما حاصله أن السؤال يحتاج إلى

(١) النساء : ٥٤/٤ .

(٢) لم أجد البيتين في ديوانه ، وهما في مقامات الهمداني : ٩٩ ومعاهد
التنصيص : ١١٨/٤ .

(٣) في الطبقات ومقامات الهمداني ومعاهد التنصيص : « أودعت » . وفي
هـ : « ادبت » .

(٤) هـ والطبقات : « رأسك » .

(٥) الطبقات : « فهل لا ردّه » .

(٦) الطبقات : « وأنور منه بديراً » .

(٧) م والطبقات : « وسألته » .

(٨) الطبقات : « عنه » .

(٩) ل : « فلهذا » .

التصحيح بالنظر الدقيق ، ليصير مستحقاً للجواب من أهل التدقيق (١) .

والثاني : قل لي (٢) مَنْ كان في تبريز (٣) ذلك (٤) الزمان
ممن (٥) يماثله أو يدانيه ؟ [ه : ٢٦١] .

وقولك : « في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحول (٦)
التحارير » فمسلّم ، لكن (٧) كلّهم أو أكثرهم تلامذته أو تلامذة (٨)
تلامذته ، وهذا لا ينكره (٩) غير جاهل مارِد أو جاحد (١٠) معاند ،
أو ما كانوا يُهذَّبون (١١) إلى درر فوائده من كلّ فجٍّ عميق ،
ويجتمعون (١٢) على اجتلاب دُرَر مباحثه فريقاً بعد فريق ؟ وما أحسن
قول مَنْ قال :

-
- (١) والطبقات « التحقيق » .
 - (٢) د : « فالي » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
 - (٣) الطبقات : « البين » تحريف .
 - (٤) الطبقات : « في ذلك » .
 - (٥) ف ، ل ، م : « من » .
 - (٦) م : « وفحوله » . الطبقات : « وعلماء » .
 - (٧) ف ، ل : « لكنهم » .
 - (٨) الطبقات : « أو من تلامذة » .
 - (٩) الطبقات : « وهذا مما لا ينكره » .
 - (١٠) ف ، ل ، الطبقات : « حاسد » .
 - (١١) د ، ف ، ل ، م : « يهذَّبون » تصحيف . وفي ه : « يهدون » تحريف .
وما أثبت عن الطبقات : « وهذَّب الإنسان في مشيه : أسرع . اهـ » .
 - (١٢) ه والطبقات : « ويتزاحمون » .

وَجُحُودٌ مَنْ جَحَدَ الصَّبَاحَ إِذَا بَدَأَ
مَنْ بَعْدَ مَا انْتَشَرَتْ لَهُ الْأَضْوَاءُ

ما دَلَّ أَنَّ الفَجْرَ (١) لَيْسَ بِطَالِعٍ
بَلْ إِنَّ عَيْنًا أَنْكَرَتْ عَمِيَاءَ

وَأَمَّا قَوْلُكَ : « تَاسَعًا : الْبَلِغُ مَنْ عُدَّتْ هَفَوَاتُهُ وَالْجَوَادُ
مَنْ حُصِرَتْ عَثْرَاتُهُ إِلَى آخِرِ مَا هَذِيَتْ » فَالْجَوَابُ عَنْهُ : حَاشَا أَنْ
تَكُونَ مِنَ الْبَلِغَاءِ الَّذِينَ تَكُونُ هَفَوَاتُهُمْ (٢) مَعْدُودَةً ، أَوْ مِنَ الْجَوَادِ
الَّذِي تَكُونُ عَثْرَاتُهُ مَحْصُورَةً ، فَإِنَّكَ قَدْ عَشَرْتَ فِي هَذَا السُّؤَالِ
وَالْجَوَابِ تَعَثِيرًا كَثِيرًا كَمَا تَرَى ، وَلَوْلَا دَعْدَعُنَا (٣) لَكَ لَبِيقَتْ
عَاثِرًا أَبْلًا ، وَقَدْ قِيلَ (٤) :

لَحَى اللَّهُ قَتَوًا لَمْ يَقْتُولُوا لِعَاثِرِهِ
وَلَا لِابْنِ عَمٍّ كَبِهَ الدَّهْمَرُ دَعْدَعَا

بَلْ أَفْتُ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

-
- (١) الطَّبَقَاتُ : « الشَّمْسُ » .
(٢) م : « هَفَوَاتُهُ » تَعْرِيفٌ .
(٣) كَذَا فِي هَذِهِ الطَّبَقَاتِ . وَفِي دَوَائِرِ النَّسَخِ « دَعْدَعُنَا » تَضْعِيفٌ .
وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ .
(٤) وَرَدَ الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَخْصَصِ : ٢٨٨/١٢ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٣٤/٤
وَتَهْذِيبُ الْأَزْهَرِيِّ : ٩٣/١ وَاللِّسَانُ (دَعَمَ) .
(٥) وَرَدَ الْبَيْتُ فِي حَاشِيَةِ مَقَامَاتِ الْحَرِيرِيِّ : ٤٣٥ .

فَضُولٌ "بلا فضولٍ وسينٌ بلا سناً

وطولٌ" بلا طولٍ وعرضٌ" بلا عرضٍ

وأما قولك : « عاشرًا : أظنك قد غرَّكَ رَهْطٌ » (١) احتشوا
من حولك ، وألقوا السَّمْعَ إلى قولك إلى الآخر « فالجواب أن
هذا ظنٌ فاسدٌ ، قد نشأ من سوء فهمك وخطأ قياسك (٢) لأنك قسسته
على نفسك ، والأمر على عكس ذلك ، لأنك قد ركبت الشَّطَطَ
والأهوال ، وبذلت العُمُرَ والأموال حتى اجتمع عندك جَمْعٌ من
الفَسَقَةِ الجُثَالِ ، لا يعرفون الحلال من الحرام ، ولا يميزون
الجواب من (٣) السؤال ، يعظّمونك في الخطاب ، ويصدّقونك في
الغياب (٤) ، يمثلونك بذوي الرقاب [هـ : ٢٦٢] فقل بالله قولاً
صادقاً ، هل تقدّمت في مدّة حياته في مجالس التدريس وحلّق (٥)
المناظرة ؟ وهل عليك للعلم جمال وأُبّهة ؟ أو ما كنت بالعامّة (٦)

(١) ل : « قوم » .

(٢) كذا في هـ والطبقات . وفي د وسائر النسخ : « قياس » .

(٣) كذا في ل . وفي د وسائر النسخ والطبقات : « عن » تحريف . جاء في

اللسان (ميز) : « ميزت بعضه من بعض فأنا أميزه مِيزاً » .

(٤) د ، ف : « الغياب » . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات . قال في

اللسان (عيب) : « والعرب تكني عن الصدور والقلوب التي تحتوي

على الضمائر المخفأة بالغياب » اهـ .

(٥) ف ، ل ، م : « وخلوة » .

(٦) م : « بالقامة » تحريف .

مشتبه (١) وبالأثر اك معتده (٢) ؟ يجرثونك (٣) إلى [كل] (٤) بلد
 سحيق ويرمونك في (٥) كل فج عميق ، وهلاء سفهت رأي
 مخدومك محمد بن الرشيد (٦) وزير السلطان أبي سعيد (٧) حين بنى
 باسمه المدرسة [الحجرية] (٨) في الربع الرشيدية ، وحضرت بين
 يديه يوم الإجلال صامتاً كالبرمة (٩) عند الهراس (١٠) وفقدت
 الحواس وكنت كالوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور
 الناس ، فنعوذ بالله من أمثالك من الجنة والناس ، وأما الذين
 اجتمعوا عند والدي واشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه فهم العلماء

-
- (١) كذا وردت . وحذف التنوين من المنسوب من دون أن يبدل منه ألف
 لغة ربيعة يجرونه مجرى المرفوع والمجرور ، انظر الهمع : ٢٥٠/٢ .
- (٢) الطبقات : « مقتده » .
- (٣) د ، ف ، ل ، م : « يجدوك » تحريف . وفي هـ : « يتخذونك » وما
 أثبت عن الطبقات .
- (٤) زيادة عن هـ والطبقات . وليست في د وسائر النسخ .
- (٥) ل : « من » .
- (٦) ترجمته في الدرر الكامنة : ٦٠/٤ .
- (٧) ترجمته في الدرر الكامنة : ٢٣١/٢ والنجوم الزاهرة : ٣٠٩/٩ .
- (٨) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .
- (٩) البرمة : قدر من حجارة والجمع برم وبرام . . . والبرمة : ثمرة
 العضاة . . . والبرم : ثمر الطلح واحده برمة .
- (١٠) قال في التاج (هرس) : والهراس كفراب وكثان وكثف : الأسد
 الشيد الكثير الأكل .

الأبرار والصالحاء الأخيار (١) ، بذلوا له الأنفُس والأموال ، منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطيّبي شارح الكشاف والتبيان (٢) ، وهو كالشمس لا يَخْفَى بكل مكان ، ومنهم الإمام المدقق نجم الدين سعيد شارح الحاجية (٣) ، والعروض الساويّة ، وهو الذي سار بذاكره الرثكان ، ومنهم النشوران فرج بن أحمد الأردبيلي ومحمد ابن أبي الطيّب الشيرازي ، وهما كالتوّأميّن تراضعا بلبان أي (٥) ، لبان ورتعا من (٦) العلوم في غشب أخصب من ثعمان ، ومنهم

- (١) د : « الأبرار » . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
 (٢) أي : « التبيان في المعاني والبيان » . انظر كشف الظنون : ٣٤١ .
 (٣) أي : الكافية في النحو لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، ويسمى شرح نجم الدين الشرح السعيد ، انظر بغية الوعاة : ١/٥٩١ وكشف الظنون : ١٣٧١ .
 (٤) ورد اسمها في د ، ف ، ل ، م : « العروض الساغوجية » وفي هـ : « العروض الساخوجية » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن الطبقات . وعروض الساوي قصيدة لامية لصدر الدين محمد بن ركن الدين الساوي أولها :

بحمد المليك ذي الطول والعلا وشكر أياديه افتتح متفائلا

واسمها القصيدة الحسناء ، وهي في العروض والقوافي ، وشرحها كثيرون منهم نجم الدين سعيد بن محمد السعيد ، وهي منسوبة الى ساوة مدينة بين الري وهمدان . انظر معجم البلدان : ٢٤/٣ وكشف الظنون : ١١٣٦ .

(٥) الطبقات : « وآي » .

(٦) ل : « في » . وفي الطبقات : « من أكلا العلوم » .

قاضي القضاة نظام الدين عبد الصمد، وهو ممن لا يشق (١) غباره ولا يخفى على (٢) غير المعترض مقداره ، فكم لوالدي من مثلهم من التلامذة في كل بلد ، بحيث إني لو أريد أن أذكرهم ببعض تراجمهم أحتاج الى مجلدات ، فيكون تضييعاً للقِرطاس وتضييقاً للأفاس ، فهؤلاء لعُمري رجال إذا أَمَعَن المتأمل فيهم عَرَفَ أَنَّ ماءهم يبلغ (٣) قُلَّتَيْنِ (٤) فلم يحمل خَبثاً •

وقولك : « فاقبل النصيحة » فنقول : أَيُّهَا (٥) المستنصح ألا (٦) نصحتَ نفسك حتى كنتَ سَلِمْنَا من هذا الهَذَيَانِ (٧) ؟ [د : ٢٨٣]
أَمَا سمعت قوله تعالى : « أَتَا مَثْرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَسْؤُونَ أَنْفُسَكُمْ (٨) » ، وقول الشاعر (٩) :

-
- (١) د : « يسبق » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات •
(٢) كذا في د • وفي سائر النسخ والطبقات : « عن » •
(٣) الطبقات : « بلغ » •
(٤) القلّة : الجرّة ، وفي الحديث : إذا بلغ الماء قُلَّتَيْنِ لم يحمل خَبثاً •
(٥) الطبقات : « يا أيها » •
(٦) ف ، م ، هـ : « لم لا » •
(٧) الطبقات : « هذه الهذيانان » •
(٨) البقرة : ٤٤/٢ •
(٩) أشد سيبويه : ٤١/٣ البيت ونسبه الى الأخطل وذكره السيوطي في الهمع : ١٣/٢ منسوباً الى أبي الأسود الدؤلي وصحح العيني في المقاصد : ٣٩٣/٤ هذه النسبة ، والبيت في ديوان أبي الأسود : ٢٣١ ، وورد منسوباً الى المتوكل اللثي في طبقات فحول الشعراء : ٦٨٤ ومعجم الشعراء : ٣٩٣/٤ الاختلاف في نسبه •

لَا تَنْهَ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ [هـ : ٢٦٣]

فأفت الباعث لي على هذه الكلمات ، وإلاَّ آين أنا والبحث عن أمثال هذه الأسرار والخوض في الجواب عن نتائج قرائح الأخيار (١) ؟ قال الشاعر (٢) :

وَمَا النَّفْسُ إِلَّا نَظْفَةٌ فِي قَرَارَةٍ

إِذَا لَمْ تَكْدَرْ كَانَ صَفْوَ غَدِيرِهَا

لكن الضرورة الى هذا المقدار دعني ، وفي المثل : « لوداتٍ سِوَارٍ لَطَمَنِي (٣) » ، وقال الشاعر (٤) :

فَنَكَبَ عَنْهُمْ دَرَّةُ الْأَعَادِي

وَدَاوَوْا بِالْجَثُونِ مِنَ الْجَثُونِ

ثم إني أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم

(١) ف ، ل : « الأحبار » تصحيف .

(٢) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ، والبيت في ديوانه : ٤٦ والكمال : ٢٩/١ ومعجم الشعراء : ٧٨ ، وورد بلا نسبة في زهر الآداب : ١٥٩/٢ . والنظفنة : القليل من الماء والقرارة : المظمن من الأرض .

(٣) ورد هذا المثل في الفاضل للمبرد : ٤٢ والميداني : ١٧٤/٢ ، ٢٠٢/٢ وأمالى القالي : ١٨٧/٣ .

(٤) هو أبو الغول الطهوي واسمه عليّ بن جوثن وهو من بني قطن بن نهشل . والبيت في الشعر والشعراء : ٤٢٩ وأمالى القالي : ٢٦١/١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٣ .

غَفَّارِ الذَّنُوبِ سَكَارِ الْعُيُوبِ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ، وَأَحْلَفُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ إِنَّ الْقَاضِيَ عَصِدَ الدِّينِ (١) مَا كَانَ يَعْتَقِدُ فِي وَالِدِي الَّذِي عَرَّضَ بِهِ فِي الْجَوَابِ ، بَلْ كَانَ مَعْظَمًا لَهُ غَايَةُ التَّعْظِيمِ حُضُورًا وَغَيْبَةً ، وَحَاشَا لِلَّهِ أَنْ أَعْتَقِدَ أَيْضًا فِيهِ مَا تَعَرَّضْتُ لَهُ (٢) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، بَلْ أَنَا مَعْظَمٌ لَهُ ، مَعْتَقِدٌ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَكْبَارِ الْفُضْلَاءِ وَأُمَاطِلِ (٣) الْعُلَمَاءِ ، وَكَذَا وَالِدِي كَانَ يَعْظُمُهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، نَعَمْ إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ ، وَالشَّيْطَانُ قَدْ يَنْزَعُ بَيْنَ الْأَحِبَّةِ وَالْإِخْوَةِ (٤) ، وَإِنَّمَا كُتِبَتْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ اسْتِيفَاءً لِلْقِصَاصِ ، فَلَا (٥) يُظَنُّ ظَانٌّ أَنِّي مُحَقَّرٌ لَهُ ، فَإِنَّهُ قَدْ يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ مَعَ التَّعْظِيمِ ، وَيَعْرِفُ هَذَا مَنْ يَعْرِفُ دِقَاقِقَ الْفَقْهِ ، ثُمَّ إِنِّي أَرْجُو مِنْ كَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا جَمِيعَ مَا زَلَّكَتُ بِهِ الْقَدَمَ ، وَطَغَى بِهِ الْقَلَمُ ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ قَالَ فِي حَقِّهِمْ : « وَتَزَعَّنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ (٦) » . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وهذه رسالة في ذلك تأليف صاحبنا العلامة مظفر الدين

الشيرازي :

(١) بعدها في الطبقات : « تغمده الله برحمته » .

(٢) بعدها في هـ : « به » .

(٣) ل : « وأماثر » تحريف .

(٤) هـ : « والاخوان » .

(٥) ل : « ولا » .

(٦) الحجر : ٤٧/١٥ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أطلع أنوار القرآن فكانار (١) أعيان الأكوان وأظهر ببدائع البيان قواطع البرهان ، فأضاء صحائف الزمان وصفائح المكان (٢) ، والصلاة [هـ : ٢٦٤] والسلام (٣) على الرسول المنزّل عليه والنبى (٤) الموحى إليه الذي (٤) نزلت لتصديق قوله وتبيين فضله : « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ (٥) » محمد المؤيد بيّنات وحجج قرآناً عربياً غير ذي عوج ، وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتاب على الخطاب ، ورُتبت الأحكام في الأبواب ، بينما الخاطر يقتطف (٦) من أزهار أشجار الحقائق رِيّاها ، ويرتشف من ثقاوة سلافة كؤوس الدقائق حُميّاها (٧) ما كان يقنع باقتناء اللطائف بل كان يجتهد في التقاط النواظر من عيون الطرائف (٨)

(١) هـ : « وأنار » .

(٢) م : « الأكوان » .

(٣) « والسلام » ليست في ل .

(٤) « والنبى » « الذي » ليستا في م .

(٥) البقرة : ٢٣/٢ .

(٦) د : « مقتطف » وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) د : « سميّاها » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ ، يقال : سارت فيه حُميّا الكأس أي سورتها ، والحُميّا : بلوغ الكأس من شاربها .

اللسان (حما) .

(٨) ف ، ل : « الطرائف » .

إِذْ (١) افْتَحَتْ عَيْنَ النَّظَرِ عَلَى غَرَائِبِ سُورِ الْقُرْآنِ وَانْطَبَعَتْ فِي بَصَرِ
 الْفِكْرِ بِدَائِعِ صُورِ الْفُرْقَانِ (٢) ، فَكَنتَ لَلتَّقَاطِ لِلدُّرَرِ أَغْوَصَ فِي
 لُجَجِ (٣) الْمَعَانِي ، وَطَفِقْتَ لِاقْتِنَاصِ الْغُرَاغُومِ فِي بَحَارِ الْمَبَانِي (٤) ،
 إِذْ وَقَعَ الْمَحْطُّ عَلَى آيَةٍ هِيَ مُعْتَرَكُ أَقْطَارِ الْأَفَاضِلِ وَالْأَعَالِي (٥) ،
 وَمُزْدَحِّمِ أَفْكَارِ أَرْبَابِ الْفَضَائِلِ وَالْمَعَالِي (٦) ، كُلُّ رَفْعٍ فِي
 مَضَارِهَا (٧) رَايَةٌ وَنَصَبٌ لِإِبْثَاتِ مَا سَنَحَ لَهُ فِيهَا آيَةٌ (٨) ، فَرَأَيْتَ
 أَنَّ [قَدْ] (٩) وَقَعَ التَّخَالُفُ وَالتَّشَاجُرُ وَالْمُنَاقَشَةُ فِي التَّعَاضُفِ وَالتَّفَاخُرِ ،
 حَتَّى إِنَّ بَعْضاً مِنْ سَوَاقِ فَرَسَانِ هَذَا الْمِيدَانِ قَدْتَنَا ضَلُّوْا عَنْ
 سَهَامِ (١٠) الشَّتَمِ وَالْهَزْدِيَانِ ، فَمَا وَقَمُوا فِي مَوْقِفٍ مِنَ الْمَوَاقِفِ (١١)
 أَبَدًا ، وَمَا وَافَقَ فِي سُلُوكِ هَذَا الْمَسْلُوكِ أَحَدٌ أَحَدًا (١٢) ، ثُمَّ إِنِّي

-
- (١) ف : « إِذَا » تحريف .
 (٢) م : « الْعُرْفَانِ » تحريف .
 (٣) ف : « بَحْر » .
 (٤) هـ : « الْمَثَانِي » .
 (٥) د ، م : « وَالْأَغَانِي » . وما أثبت عن ف ، ل ، هـ . قال في القاموس ،
 (علو) : « وَرَجُلٌ عَالِي الْكَعْبِ : شَرِيفٌ » .
 (٦) د : « وَالْمَعَانِي » . وما أثبت عن سائر النسخ .
 (٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « مَضْمَارٌ » تحريف .
 (٨) ل : « رَايَةٌ » .
 (٩) زيادة عن ف ، ل ، هـ . وليست في د ، م .
 (١٠) م : « اسْهَامٌ » تحريف .
 (١١) « مِنْ الْمَوَاقِفِ » ليست في م .
 (١٢) ف : « أَبَدًا » تحريف .

ظفرت على ما جرى بينهم من الرسائل واطلعت على ما أوثر د في الكتب من تحقیقات الأفاضل ، فاکتھلت عین الفكر من سواد أرقامهم (١) وانفتحت حدقة النظر على عرائس تنائج أفهامهم ، [فبینما] (٢) كنت فاضلاً بعین التأمل فی تلك الأقوال إذ وقع سننوح (٣) الذهن فی عقاب الإشکال ، فأخذت أحلّ عقدها بأنامل الأفكار ، وأعتبر دُرَرها بسمیاء الاعتبار ، فرأيت أن لأسرار قد خفیت تحت الأستار وأن (٤) الأجلّة ما اعتنقوها بأيدي الأفكار ، فما زلت فی بساط الفكر أجول ، وما زال ذهني عن سمّت التأمل لا يزول ، حتى آنست أنوار المقصود قد تلالأت عن أفق اليقين ، وشهدت (٥) بصحتها لسان الحجج والبراهين ، فشرعت أحقق المرام وأحرّر الكلام فی فناء بیت الله الحرام راجياً منه أن لا أزله (٦) عن صوب الصواب ، وأن لا أمل عن الاجتهاد فی فتح

(١) د ، م : «رقامهم» ، ف ، ل : «رقامهم» تحريف وما أثبت عن ه .
قال في الشّاح (رقم) : « والأرقام : القلم عن الزمخشري » ولم يذكر
الزمخشري ذلك في الأساس (رقم) .

(٢) زيادة عن م ، ه . وليست في د ، ف ، ل .

(٣) د ، ف ، م : «سبوح» . وما أثبت عن ل ، ه . قال في القاموس
(سنح) : « وسنح لي رأي كمنع سنوحاً وسنحاً وسنحاً
عرَض » .

(٤) د : « فإن » وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) ه : « وشهد » .

(٦) د : « أزال » . وما أثبت عن سائر النسخ .

هذا الباب سائلاً منه الفوز بالاستبصار عَمَّنْ لَا تَقْتَرِ عَيْنُ فَهْمِهِ عَنْ
 [هـ : ٢٦٥] الاكتحال بنور التحقيق ، وَلَا يَقْصُرُ شَأْنُهُ عَنْ
 العُرُوجِ إِلَى معارج التَّدْقِيقِ ، فوجدت بعون الله لكشف كنوز
 الحقائق مُعَيَّنًا ولتوضيح رموز الدقائق نُورًا مَبِينًا ، ثُمَّ جعلتُ
 كِسْفًا المقصود مطرزة (١) بَطِرَازِ التَّحْرِيرِ ، لِيَكُونَ فِي مَعْرِضِ
 العَرَضِ عَلَى كُلِّ عَالَمٍ نَحْرِيرٌ مُورِدًا مَا جَرَى بَيْنَ الْأَجَلَّةِ عِنْدَ
 الطَّرَادِ فِي مَضَامِرِ الْمَنَاطِرَةِ ، وَمَا أَفَادُوا بَعْدَ (٢) الْإِخْتِبَارِ بِمِسْبَارِ
 الْمَفَاكِرَةِ ، مَذْيَلًا بِمَا سَنَحَ لِي فِي الْخَاطِرِ الْفَاتِرِ وَذَهْنِي الْقَاصِرِ مُتَوَكِّلًا
 عَلَى الصَّمَدِ الْمَعْبُودِ ، فَإِنَّهُ مُحَقِّقُ الْمَقْصُودِ بِمَحْضِ الْفَيْضِ وَالْجُودِ •

قال صاحب الكشف عند تفسير قول الله عز وجل : « وَإِنْ
 كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ
 مِثْلِهِ » : « مَنْ مِثْلٍ مُتَعَلِّقٍ بِسُورَةٍ صِفَةٍ لَهَا ، أَيْ : بِسُورَةٍ كَائِنَةٍ
 [مِنْ مِثْلِهِ (٣)] وَالضَّمِيرُ لِمَا نَزَّلْنَا أَوْ لِعَبْدِنَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ
 بِقَوْلِهِ : فَأْتُوا وَالضَّمِيرُ لِلْعَبْدِ » انتهى •

وحاصلة أن « الجار » والمجرور أعني « من مثله » إما أن يتعلّق
 بِفَاتُوا عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ لَعَنُوا أَوْ صِفَةٌ لِسُورَةٍ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ (٤)

(١) كذا في هـ • وفي د وسائر النسخ : « مطرزة » •

(٢) م : « عند » •

(٣) زيادة عن الكشف ، وانظر ما تقدم •

(٤) قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني : ٢٠٠/١ « واعلم أن كلا
 من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ومستقر بفتح القاف ،
 فاللغو : ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصاً ، والمستقر : ما حذف عامله
 ←

وعلى كلا التقديرين فالضمير (١) في مثله إمّا عائد الى ما نزلنا أو الى عبدنا ، فهذه صور أربع جَوَزَ ثلاثاً منها تصريحاً منع واحدة منها تلويحاً ، حيث سكت عنها ، وهي أن يكون الظرف متعلّقاً بفاعّلتوا والضمير لما نزلنا ، ولما كانت علة عدم التجويز خفيّة استشكل خاتم المحققين عضد الملة والدين واستعلم من (٢) علماء عصره بطريق الاستفتاء ، وهذه عبارته نقلناها على ما هي عليه تبرّكاً بشريف كلامه : « يا أدلاء الهدى ومصابيح الدجى ، حيّاكم الله ويبيّاكم ، وآلهما الحق » (٣) بتحقيقه وإيّاكم ، ها أنا من نوركم مُقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتصق ، متحن بالقصور لا متحن ذو غرور ، يُثْشِدُ بِأُطْلُقَ لسان وأَرْقُ جَنَان :

أَلَا قُلْ لِسُكَّانِ وَادِي الْجِمَى
هَيِّئْ لَكُمْ فِي الْجِنَانِ الْخُلُودَ
أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ فَيُضَا
فَنَحْنُ عِطَاشٌ وَأَنْتُمْ وَرُودُ

←
عاماً كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاصاً واجب الحذف ، نحو :
يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو : زيد على الفرس أي راكب ،
وقيل : المستقر ما متعلق عام واللفو ما متعلق خاص ، اهـ . وانظر
سيبويه : ٥٥/١ وأمالى ابن الشجري : ٢٧٥/٢ وشرح الكافية :
٢٠٦/١ .

- (١) ل : « كالضمير » تحريف .
(٢) كذا في م وفي د وسائر النسخ : « عن » تحريف .
(٣) « الحق » ليست في ف ، ل .

قد استبهم قول صاحب الكشف أفيضت عليه (١) سجال الألفاظ :
 [ه : ٢٦٦] مِنْ مِثْلِهِ متعلق بسورة صفة لها أي : بسورة كائنة
 من مثله ، والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق بقوله : فأتوا
 والضمير للعبد « حيث جاوز في الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا
 تصريحاً ، وحظره في الوجه الثاني تلويحاً ، فليت شعري ما الفرق
 بين « فأتوا بسورة [كائنة (٢)] من مثل ما نزلنا » ، وهل ثمَّ حكمة
 خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكُّمٌ بحت ؟ بل هذا مستبعد من
 مثله فإن رأيتم كشف الريبة وإمطة الشبهة والإناعام بالجواب ، أثبتتم
 أجزل الأجر والثواب » .

ثم كتب الفاضل الجاربردي [د : ٢٨٤] في جوابه كلاماً
 معقداً (٣) في غاية التعقيد ، لا يظهر معناه ولا يطالع أحد على مغزاه ،
 رأينا أن إيراده في أثناء البحث يشسَّتْ الكلام ويثبِّد المرام ،
 فأوردناه في ذيل المقصود مع ما كتب في ردّه خاتم المحققين .

وقال العلامة التفتازاني في شرحه للكشاف (٤) :

الجواب أن هذا أمر تعجيز (٥) باعتبار المأني به ،

(١) ف : « علينا » تحريف .

(٢) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ .

(٣) ل : « في كلامه جواباً معقداً » تحريف .

(٤) م : « شرح الكشف » ، وفي المكتبة الظاهرية خمس نسخ مخطوطة لهذا
 الشرح ، وانظر الورقة : ٦٢ ب من النسخة الأولى والورقة : ٥٣ أ من
 النسخة الثانية .

(٥) ف : « تعجز » ، ل : « بمعجز » ، م : « يمعز » . وكله تحريف .

والذوق شاهد بأنَّ تعلق « من مثله » بالإتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العَجْز إلى أَن يُوْتى منه شيء ، ومثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البشرية والعربية موجود (٢) بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة ، وأمّا إذا كان صفة للسورة (٣) فالمعجوز (٤) عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل (٥) ، بل ربّما يقتضي انتفاءه حيث يتعلّق (٦) به أمر التعجيز ، وحاصله أَنّ قولنا : اتّت مِنّ مثل الحماسة بيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا : اتّت بيت من مثل الحماسة . انتهى كلامه .

وأقول : لا يخفى أَنّ قوله : « يقتضي وجود المثل ورجوع العَجْز إلى أَن يُوْتى منه شيء » يفهم منه أنّه اعتبر مثل القرآن ككلام له أجزاء ، ورجع التعجيز إلى الإتيان بجزء منه ، ولهذا مثل بقوله : اتّت من مثل الحماسة بيت ، فكان مثل الحماسة كتاباً أمراً بالإتيان بيت منه على سبيل التعجيز ، وإذا كان الأمر على هذا التمسّط فلا شكّ أَنّ الذوق يحكم بأنّ تعلق من مثله بالإتيان يقتضي وجود المثل [ه : ٢٦٧] ورجوع العَجْز إلى أَن يُوْتى منه شيء ، وأمّا إذا جعلنا مثل القرآن كليّاً يصدّق على كلّه وبعضه (٧) وعلى

(١) د : « والذي » تعريف . وما أثبت من مائت النسخ وشرح الكشاف .

(٢) م : « موجودة » تعريف .

(٣) في ، ل ، شرح الكشاف : « السورة » .

(٤) ل : « والمعجوز » تعريف .

(٥) بعدها في شرح الكشاف : « بخلاف قولنا بل ... » .

(٦) م ، ه ، شرح الكشاف : « تعلق » .

(٧) ل : « بعضه » تعريف .

كلّ كلام يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نُسكّم أنّ الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع العجز الى أنّ يأتى منه بشيء (١) ، بل الذوق يقتضي أنّ لا يكون لهذا الكليّ فرد غير القرآن ، والأمر راجع الى الإتيان بفرد آخر من هذا الكليّ على سبيل التعجيز ، ومثل هذا يقع كثيراً في محاورات الناس ، مثلاً إذا كان عند رجل ياقوتة ثمينة في الغاية قلماً (٢) يوجد مثلها يقول في مقام التصلّف: مَنْ يأتى من مثل هذه الياقوتة بياقوتة أخرى؟ والناس يفهمون منه أنّه يدّعي أنّه لا يوجد آخر من نوعه ، فظهر أنّه على هذا التقدير (٣) لا يلزم من تعلّق « من مثله » بقوله : فأوّثوا أنّ يكون مثل القرآن موجوداً ، فلا محذور .

وأما المثال المقيس عليه أعني قوله : أئت من مثل الحماسة بيت ، فنقول : هذا لا يطابق الغرض ، فإنّ الحماسة إنما تطلّق على مجموع الكتاب ، فلا بدّ أنّ يكون مثله كتاباً آخر أيضاً ، وحينئذ يلزم المحذور ، وأما القرآن فإنّ له مفهوماً كلياً يصنّدق على كلّ القرآن وأبعاضه وأبعض أبعاضه الى حدّ لا تزول عنه البلاغة القرآنية ، وحينئذ يكون الغرض (٤) منه المفهوم الكليّ ، وهو نوع من أنواع الكلام البليغ فرد (٥) القرآن [وقد] (٦) أمر بإتيان فرد آخر من هذا النوع فلا محذور .

(١) ل : « الى أن يأتى بشر منه بشيء » تحريف .

(٢) د : « فلا » . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) ف ، ل ، م : « التقرير » .

(٤) ل : « وحينئذ يكون في الغرض » زيادة مقحمة .

(٥) م : « فرد » تحريف .

(٦) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

قال (١) في شرحه المختصر على التلخيص في معرض الجواب عن هذا السؤال : قلت لأَنَّهُ يفتقر (٢) الى ثبوت (٣) مثل القرآن في البلاغة وعُلوّ الطبقة بشهادة الذوق ، إذ (٤) العجز إنما يكون عن المأتي به ، فكان مثل القرآن ثابتاً ، لكنّهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفاً للسورة ، فإنّ المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء (٥) الوصف ، فإن قلت : فليكن العجز (٦) باعتبار المأتي به ، قلت : احتمالٌ عقلي لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساعٍ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم ، فلا اعتداد به . انتهى كلامه .

وأقول : لا يخفى أنّ كلامه هنا مجمل ليس نصّاً فيما (٧) قصد به في كلامه [هـ : ٢٦٨] في شرح الكشاف ، وحينئذ نقول : إنّ (٨) أراد بقوله (٩) : « إذ العجز إنما يكون عن المأتي به فكان مثل القرآن ثابتاً » أن العجز باعتبار المأتي به مستلزم أن (١٠) يكون

(١) م : « وقال » .

(٢) هـ : « مفتقر » .

(٣) م : « بثوته » تحريف .

(٤) م : « إذا » .

(٥) م : « بانتفاء » ومقطعت « اعتبار » .

(٦) م : « الوصف » تحريف .

(٧) ف ، ل : « فما » تحريف .

(٨) ق ، ل : « انه » .

(٩) ل : « به » .

(١٠) هـ : « لان » .

مثل القرآن موجوداً ويكون العجز عن الإتيان منه (١) بشهادة الذوق مطلقاً فهو ممنوع ، لأنه إنما يشهد الذوق بلزوم ذلك إذا كان المأثي منه — أعني مثل القرآن — كلاً له أجزاء ، والتعجيز باعتبار الإتيان بجزء منه كما قرئناه سابقاً ، وإن أراد أنه إنما يلزم بشهادة الذوق إذا كان المأثي منه كلاً له أجزاء فمُسكَّم (٢) ، لكن كونه مراداً ههنا ممنوع ، بل المراد ههنا أن المأثي منه نوع من أنواع الكلام ، والتعجيز راجع إليه باعتبار الأمر بإتيان فرد آخر كما صوّرفناه في مثال الياقوتة فتذكر .

قال المدقق صاحب الكشف (٣) في شرحه على هذا الموضع من كلام الكشف : ويجوز أن يعلّق بفأثوا والضمير للعبد ، أمّا إذا تعلّق بسورة صفة لها فالضمير للمنزل أو للعبد على ما ذكره وهو ظاهر ، ومن بيانية أو تبعية على الأول لأنّ السورة المفروضة مثل المنزل على معنى سورة هي مثل المنزل في حسن النظم ، أو لأنّ السورة المفروضة (٤) بعض المثل المفروض ، فالأول أبلغ ، ولا يحمل على الابتداء على غير التبعية (٥) أو البيان ، فإنّهما أيضاً يرجعان إليه

(١) هـ : « الاتيان بسورة منه » .

(٢) كذا في د . وفي سائر النسخ : « فهو مسلم » .

(٣) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « الكشف » تحريف . قال في كشف

الظنون : ١٤٨٧ : « كشف الأسرار وعدة الأبرار » تفسير فارسي

للشيخ العلامة سعد الدين بن عمر التفتازاني .

(٤) من « مثل المنزل على معنى » الى « المفروضة » ليس في ف .

(٥) كذا في د . وفي سائر النسخ : « البعضية » .

على ما آثر (١) شيخنا الفاضل رحمه الله ، وابتدائية على الثاني ، وأما إذا تعلق بالأمر فهي ابتدائية والضمير للبعد ، لأنه لا يتبين إذ لا مبهم قبله ، وتقديره : رجوع إلى الأول ولأنّ البيانية (٢) أبداً مُستقرّ على ما سيجيء إن شاء الله تعالى ، فلا يمكن تعلّقها بالأمر ، ولا تبعض إذ (٣) الفعل يكون (٤) واقعاً [عليه] (٥) كما في قولك : أخذت من المال ، وإتيان البعض لا معنى له ، بل الإتيان بالبعض ، فتعيّن الابتداء ، ومثل السورة والسورة نفسها إن جعل مقحماً لا يصلحان مبتدأً بوجه ، فتعيّن (٦) أن يرجع الضمير إلى العبد ، وذلك لأن (٧) المعتبر في مبدئية الفعل المبدأ (٨) الفاعلي أو المادي أو الغائي أو جهة ملتبس (٩) بها ولا يصح واحد منها . فهذا ما لوّح إليه العلامة ، وقد كفيت بهذا البيان (١٠) إتمامه . • انتهى كلامه .

[هـ : ٢٦٩] وأقول (١١) : حاصل كلامه أنّه بطريق السبّير

-
- (١) د : « أمر » • وما أثبت عن سائر النسخ •
 - (٢) د : « النيابية » تصحيف • وما أثبت عن سائر النسخ •
 - (٣) م : « إذا » تحريف •
 - (٤) هـ : « الفعل حينئذ يكون » •
 - (٥) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ •
 - (٦) ف ، ل ، م : « فيتعين » •
 - (٧) م : « أن » •
 - (٨) هـ : « البدء » تحريف •
 - (٩) هـ : « يتلبس » •
 - (١٠) ل : « الكلام » •
 - (١١) ل : « أقول » •

والتقسيم حكم بتعيين من° للابتداء ، ثم يثن أن° مبدئية الفعل (١) لا تصح ههنا إلا° للعبد ، فتعيثن أن يكون الضمير راجعاً إليه ، ولا يخفى أن° قوله : « ولا تبعيض إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه إلخ . . » محل تأمل إذ وقوع الفعل عليه لا يلزم أن يكون بطريق الأصاله ، لم° لا يجوز أن يكون بطريق التبعية مثل أن يكون بدلاً ، فإثكم لما جوتم أن يكون في المعنى مفعولاً صريحاً كما قررتم في « أخذت من الدراهم » أنه بمعنى « أخذت بعض الدراهم » ، لم° لا تجوزون أن يكون بدلاً من (٢) المفعول ؟ فكأنه قال : سورة (٣) بعض مثل ما نزلنا ، فتكون البعضية المستفادة من° ملحوظة على وجه البدلية ، ويكون الفعل واقعاً عليه فيكون في حيّز الباء ، وإن° لم يكن تقدير الباء عليه إذ قد يحتمل في التابعة مالا يحتمل في المتبوعية ، كما في قولهم : رب شاةٍ وسخلتها ، لا بد° لنفي هذا من دليل ، ثم على تقدير التسليم نقول : قوله : لأن° المعتبر في مبدئية الفعل المبدأ الفاعلي إلى آخره ، محل بحث لأن° التعميم الذي (٤) في قوله : أو جهة يلتبس بها غير منضبط ، فإن جهات التلبس (٥) أكثر من أن تحصر من جهة الكمية ، ولا تنتهي إلى حدٍ من الحدود من جهة الكيفية ، ولا يخفى أن° كون مثل القرآن [د : ٢٨٥] مبدأ مادياً

(١) د : « للفعل » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ف ، ل ، هـ : « عن » تحريف .

(٣) م : « سورة » تحريف .

(٤) هـ : « الآتي » تحريف .

(٥) ل : « التلبس » .

للسورة من جهة التلبس أمر يقبله الذهن السليم والطبع المستقيم ، على أنك لو حققت معنى من الابتدائية يظهر (١) [لك] (٢) أن ليس معناه إلا أن يتعلق به على وجه اعتبار المبدئية الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقة أو توهماً •

وقد ذكر العلامة التفتازاني كلام الكشاف للرد (٣) ، وقال في أثناء الرد (٤) : « على أن كون مثل القرآن مبدأً مادياً للإتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأً فاعلياً له » انتهى •

وأقول : لا يخفى أن (٥) مثل العبد باعتبار الإتيان بالسورة (٦) منه هو مبدأ فاعلي للسورة (٧) حقيقة لأنه لو فرض وقوعه لا يكون العبد مؤلفاً لمثل (٨) السورة مخترعاً له فيكون مبدأ فاعلياً حقيقياً ، وأمّا مثل القرآن فلا يكون مبدأً مادياً للسورة إلا باعتبار التلبس (٩) المصحح للتشبيه ، فهو أبعد منه غاية البعد ، بل ليس [هـ : ٢٧٠]

(١) هـ : « لظهر » •

(٢) ليست في د • وأثبتها عن سائر النسخ •

(٣) ف : « والرد » •

(٤) انظر الورقة : ٦٢ ب من شرح الكشاف للتفتازاني ، نسخة المكتبة الظاهرية •

(٥) هـ : « وأقول : الحق أن » •

(٦) هـ : « بسورة » •

(٧) هـ : « فاعل السورة » تحريف •

(٨) كذا في هـ • وفي د وسائر النسخ : « لتلك » تحريف •

(٩) م : « المتلبس » تحريف •

بينهما نسبة ، فإنَّ أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز ، وأين هذا من ذلك ؟ نعم كون مثل القرآن مبدأ مادياً ليس بعيداً في نظر العقل باعتبار التلبس (١) ، تأمّل وأتصّف °

قال الفاضل الطيّبي : « لا يقال : إنه جعل من مثله صفة لسورة ، فإن كان الضمير للمنزل فهي للبيان ، وإن كان للعبد فمن للابتداء ، وهو ظاهر ، فعلى هذا إن تعلّق قوله : من مثله بقوله : فأتوا فلا يكون الضمير للمنزل لأنّه يستدعي (٢) كونه للبيان ، والبيان يستدعي تقديم مبهم ولا تقديم ، فتعيّن أن تكون للابتداء لفظاً أو تقديم ، أي : أصدرُوا وأنشئُوا واستخرجوا (٣) من مثل سورة (٤) ، لأنّ مدار الاستخراج هو العبد لا غير ، فلذلك تعيّن في الوجه الثاني عود الضمير إلى العبد ، لأنّ هذا وأمثاله ليس بوافٍ ، ولذلك تصدّى للسؤال بعض فضلاء الدهر وقال : « قد استبهم قول صاحب الكشف حيث جوّز في الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا تصريحاً ، وخطره في الوجه الثاني تلويحاً ، فليت شعري ما الفرق بين « فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا » و « فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة » ، وأجيب : إنك (٥) إذا اطلعت (٦) على

(١) ف : « المتلبس » تحريف °

(٢) أقحم بعدها في د ، ف ، ل ، م : « عن » ° وليست في ه °

(٣) هـ : « فاستخرجوا » °

(٤) كذا في هـ ° وفي د وسائر النسخ : « بسورة » °

(٥) ف : « بأنك » °

(٦) ل : « اطلقت » تحريف °

الفرق بين قولك لصاحبك : ائتِ برجلٍ من البصرة ، أي كائن منها (١) ، وبين قولك : « ائتِ من البصرة برجل » عثرت على الفرق بين المثالين وزال عنك التردد والارتياب .

ثم نقول : إن « مِّنْ » إذا تعلّق بالفعل يكون إمّا ظرفاً لغواً ومِنْ للابتداء أو مفعولاً به ومِنْ للتبعيض ، إذ لا يستقيم أن يكون بياناً لاقتضائه أن يكون مُستَقَرّاً والمقدّر خلافه ، وعلى تقدير أن يكون تبعيضاً فمعناه : فأتوا ببعض (٢) مثل المنزل بسورة ، وهو ظاهر البطّالان ، وعلى تقدير أن يكون ابتداء لا يكون المطلوب بالتحديّي الإتيان بالسورة فقط ، بل يشترط (٣) أن يكون بعضاً من كلام مثل القرآن ، وهذا على تقدير استقامته فبمعزل عن المقصود ، واقتضاء المقام يقتضي (٤) التحديّي على سبيل المبالغة وأنّ القرآن بلغ في الإعجاز بحيث لا يوجد لأقلّه نظير فكيف للكل ؟ فالتحديّي إذا بالسورة الموصوفة بكونها (٥) من مثله في الإعجاز ، وهذا إنما يتأتّى إذا جعل (٦) الضمير لما نزلنا ومِنْ مثله صفة لسورة ومن بيانيّة ، فلا يكون المأتي [هـ : ٢٧١] به مشروطاً (٧) بذلك الشرط لأنّ البيان

(١) د : « إن كان منها » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ل : « بعض » تحريف .

(٣) كذا في م . وفي د وسائر النسخ : « بشرط » تحريف .

(٤) هـ : « واقتضاء المقام لأن المقام يقتضي » .

(٥) د : « بكونه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) م : « جعلنا » .

(٧) أقدم بعدها في د ، ف ، ل ، م : « ولما » وليست في هـ .

والمبني (١) كشيء واحد ، كقوله تعالى : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » (٢) ، ويعضده قول المصنف في سورة الفرقان (٣) : « إِنَّ تَنْزِيلَهُ مَثَرَةً فَأُتُوا بِحُجَّتِهِمْ أَنْ يَأْتُوا بِبَعْضِ تِلْكَ الْفَرَاقِ كُلِّهَا » (٤) نزل شيء (٥) منها أكدّخل في الإعجاز وأنور للحجّة من (٦) أن ينزل كله جملة واحدة (٧) ، ويقال لهم : جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته مع بُعد ما بين طرفية « أي : طوله » انتهى .

وأقول : هذا الكلام مع طول (٨) ذيّله قاصر عن إقامة المرام ، كما لا يخفى على من له بالفنون (٩) أدنى إلمام ، فلا علينا أن نشير إلى بعض ما فيه ، فنقول : قوله : « وعلى تقدير أن يكون تبعضاً فمعناه فأتوا ببعض (١٠) مثل المنزل بسورة وهو ظاهر البطّالان » فيه بحث ، لأنّ بطّالانه لا يظهر إلا على تقريره (١١) ، حيث غير النظم بتقديم

(١) ق ، ل : « والمبني » تحريف .

(٢) الحج : ٣٠/٢٢ .

(٣) الكشف : ٩١/٣ .

(٤) كذا في الكشف . وفي دوسائر النسخ : « كما » تحريف .

(٥) ف ، ل ، م « بشيء » .

(٦) م : « مع » تحريف .

(٧) « واحدة » ليست في م والكشاف .

(٨) ل : « طوله » تحريف .

(٩) ف : « من الفنون » .

(١٠) ف ، ل : « بعض » .

(١١) ف ، م : « تقديره » .

معنى منْ على قوله : بسورة (١) ، وهذا إفساد (٢) بلا ضرورة ، فلو قال : فأتوا بسورة بعض مثل المنزل على ما هو النظم القرآني ، فهو في غاية الصحة والمتانة ، وحينئذ يكون قولنا : بعض مثل المنزل بدلاً ، فيكون معمولاً للفعل على ما حققناه سابقاً حيث قرّرنا على كلام صاحب الكشف (٣) ، فارجع وتأمل .

ثم قوله : « وعلى تقدير أن يكون ابتداء لا يكون المطلوب بالتحديّ الإتيان بسورة فقط ، بل يشترط (٤) أن يكون بعضاً من كلام مثل القرآن » فيه نظر ، لأنّ الإتيان من المثل لا يقتضي أن يكون من كلام مثل القرآن يكون المأتي جزءاً منه ، بل يقتضي أن يكون من نوع من الكلام عالٍ في البلاغة إلى حيث انتهى به البلاغة القرآنية والمأتي به يكون فرداً من أفراد ، ولعمري إنه ما وقع في هذا إلا لأثمة (٥) جعل المثل كلاماً له أجزاء لا كلياً له أفراد ، كما فصلنا (٦) سابقاً في مثال الياقوتة حيث أوّردنا الكلام على العلامة التفتازاني فلا نحتاج إلى الإعادة ، وظنّي أنّ منسّخ كلام العلامة التفتازاني ليس إلا كلام (٧) الفاضل الطيّبي ، تأمل وتدبّر .

(١) م : « السورة » تحريف .

(٢) م : « فساد » . ف : « افساده » .

(٣) هـ : « الكشف » .

(٤) جاء في د وسائر النسخ : « بشرط » وتقدمت : « يشترط » . ومن ابتداء « الى » يشترط « ليس في م » .

(٥) د ، م ، هـ : « انه » وما أثبت عن ف ، ل .

(٦) كذا في د . وفي سائر النسخ : « فصلناه » .

(٧) هـ : « إلا على كلام » .

وقد يجاب بوجوه أخر في غاية الضعف ونهاية الزيف ،
أوردها العلامة التفتازاني في شرح الكشف ويكن ما فيها ، رأينا (١)
أن نقلها على ما هي [هـ : ٢٧٢] عليها استيعاباً للأقوال ، وليكون (٢)
للمتأمل في هذه الآية زيادة بصيرة (٣) :

« الأول : أنه إذا تعلق بفأتوا فمن للابتداء قطعاً (٤) ، إذ
لا مبهم يبيّن ، ولا سبيل إلى البعضية لأنه لا معنى لإتيان البعض ،
ولا مجال (٥) لتقدير الباء مع « من » ، كيف وقد ذكر المأثي به صريحاً
وهو السورة ؟ وإذا كانت « من » للابتداء تعيّن كون الضمير للعبد
لأنه المبدأ للإتيان لا مثل القرآن (٦) ، وفيه نظر لأنّ المبدأ (٧) الذي
تقتضيه من الابتدائية ليس الفاعل (٨) حتى ينحصر مبدأ الإتيان
بالكلام في المتكلم ، على أنك إذا تأملت فالتكلم ليس مبدأً للإتيان (٩)

(١) م : « فرأينا » .

(٢) م : « ليكون » .

(٣) شرح الكشف للتفتازاني . الورقة : ٦٢ ب . نسخة الظاهرية .

(٤) كذا في هـ وشرح الكشف . وفي د وسائر النسخ : « ونحوه » تحريف .

(٥) د : « بحال » تحريف . هـ : « مجاز » . وما أثبت عن سائر النسخ
وشرح الكشف .

(٦) د : « للقرآن » تحريف . م : « لا مثل هذا القرآن » . وما أثبت عن
سائر النسخ وشرح الكشف .

(٧) ل : « البدء » . ف : « البداء » وكلاهما تحريف .

(٨) شرح الكشف : « ليس هو الفاعل » .

(٩) هـ : « الاتيان » .

بكلام (١) غيره (٢) بل بكلام (٣) نفسه ، بل معناه أنّه يتصل به الأمر الذي اعتُبر له ابتداءً (٤) حقيقة (٥) أو توهماً ، كالْبَصْرَةِ (٦) للخروج والقرآن لإلتيان بسورة منه •

الثاني : أنّه إذا كان الضمير لما نزلنا ومنّ صلة فأتوا كان المعنى : فأتوا من منزلٍ مثله بسورة ، فكان مماثلة ذلك المنزل بهذا (٧) المنزل هو المطلوب ، لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا ، وظاهر أنّ المقصود خلافه كما نطقت (٨) به الآية الآخر ، وفيه نظر لأنّ إضافة المثل إلى المنزل لا تقتضي أن يُعتبر موصوفه منزلاً ، ألا ترى أنّه إذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزلٍ مثل القرآن بل من كلام العرب ، وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام من مثل القرآن ؟ ولو سلم فما ادّعاه من لزوم خلاف المقصود غير بيّن ولا مُبيّن •

الثالث : أنّها إذا كانت صلة فأتوا كان المعنى : فأتوا من عند المثل ، كما يقال : أتوا من زيدٍ بكتاب ، أي : من عنده ، ولا يصحّ

-
- (١) شرح الكشاف : « بالكلام » تحريف •
 - (٢) شرح الكشاف : « منه » تحريف •
 - (٣) شرح الكشاف : « الكلام » تحريف •
 - (٤) شرح الكشاف : « امتداداً » تحريف •
 - (٥) ف ، ل : « وحقيقة » تحريف •
 - (٦) هـ : « كالنضرة » تصحيف •
 - (٧) هـ وشرح الكشاف : « لهذا » •
 - (٨) م : « نقلت » تحريف •

اثنوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد ، وهذا أيضاً يبيِّن الفساد » انتهى •

وقد أُلهمت بحلٍّ (١) الكلام في فناء بيت الله الحرام ما إذا [د : ٢٨٦] تأملت (٢) فيه عسى أن يتضح المرام ، فأقول وبالله التوفيق ويده أزمّة التحقيق : إن الآية الكريمة ما أنزلت (٣) إلا للتحدي ، وحقيقة التحدي هو طلب المثل ممّن لا يقدر على [ه : ٢٧٣] الإتيان به ، فإذا قال المتحدّي : اثنوا بسورة بدون قوله : من مثله (٤) ، كلُّ أحد يفهم منه أنّه يطلب سورة من مثل القرآن ، وإذا قال : اثنوا من مثله بدون قوله بسورة كل أحد يفهم منه أنّه يطلب من مثل القرآن ما يصدّق عليه أنّه (٥) مثل القرآن ، أيّ قدر كان سورة أو أقل منها أو أكثر ، وإذا أراد المتحدّي الجمع بين قوله : بسورة وبين قوله : من مثله فحقّ الكلام أن يقدم « من مثله » ويؤخّر « بسورة » ، ويقول : فأتوا [من مثله (٦)] بسورة ، حتى يتعلق الأمر بالإتيان من المثل أو لا بطريق العموم وكان بحيث لو اكتفى به لكان المقصود حاصلًا والكلام مفيداً ، لكن تبرّع ببيان قدر المأتي به فقال : بسورة ، فيكون من قبيل التخصيص بعد التعميم في الكلام والتبيين

(١) د : « تحمل » تحريف • ه : « على » • وما أثبت عن ف ، ل ، م •

(٢) ه : « تمثلت » تحريف •

(٣) م : « نزلت » •

(٤) كذا في ه • وفي د وسائر النسخ : « مثل » تحريف •

(٥) ل : « ان » تحريف •

(٦) ليست في د • وأثبتها عن سائر النسخ •

بعد الإبهام في المقام ، وهذا الأسلوب ممكناً يعتني به البلغاء ، وأمّا إذا قال : فأتوا بسورة من مثله على أن يكون «من مثله» متعلقاً بـ فأتوا [فإنه (١)] يكون في الكلام حشواً وذلك لأنه (٢) لكّ قال : بسورة عُرِفَ أنَّ المثل هو المأتي منه (٣) فذكر من مثله على أن يكون متعلقاً بـ فأتوا يكون حشواً ، وكلام الله منزّه عن هذا ، فلهذا حكم بأنه وصف للسورة .

وتلخيص الكلام أنَّ التحدّي بمثل هذه العبارة على أربعة أساليب (٤) : الأول : تعيين المأتي به فقط ، الثاني : تعيين المأتي منه فقط ، الثالث الجمع بينهما على أن يكون المأتي منه (٥) مقدّماً والمأتي به مؤخراً ، الرابع : العكس ، ولا يخفى على مَنْ له بصيرة في تنفيذ (٦) الكلام أنَّ الأساليب الثلاثة الأولى مقبولة عند البلغاء ، والأخير مردود ، لأنّه يبقى (٧) ذكر المأتي منه بعد ذكر المأتي به حشواً ، هذا إذا جعل المأتي منه مفهوم المثل ، وأمّا إذا كان المأتي منه (٨) مكاناً

(١) زدتها ليستقيم الكلام .

(٢) ل : « انه » .

(٣) د : « به » تحريف : وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) ل : « أسباب » تحريف .

(٥) د : « به » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) هـ : « تنقيذ » تصحيف .

(٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « ينفي » تحريف .

(٨) د ، ف ، ل : « به » تحريف . ومن « بعد ذكر المأتي به » الى « منه » لبس في م . وما أثبت عن هـ .

أو شخصاً أو شيئاً آخر ممثلاً لا يدلُّ عليه التحدي فذكره مفيد قدِّم
أو أخَّر ، ولذلك جَوَّز العلامة صاحب الكشف أن يكون « من
مثله » متعلّقاً بفأتوا حيث كان الضمير راجعاً الى عبدنا •

والحاصل أنَّه إذا جعل المثل المأتي منه [مفهوم المثل (١)]
وأريد (٢) الجمع بين [هـ : ٢٧٤] المأتي منه والمأتي به فلا بدَّ من تقديم
المأتي منه على المأتي به ، وإلا (٣) يكن الكلام ركيكاً ، وإذا كان المأتي
منه شيئاً آخر فالتقديم والتأخير سواء ، وممّا يؤيِّد هذا المعنى ما
أفاده (٤) المحقّقون في قول القائل عند خروجه من بستان المخاطب :
أكلتُ من بستانك من العنب ، أنّه لو قال : أكلت من العنب [من
بستانك يكون الكلام ركيكاً بناءً على أنّه لمّا قال : أكلت من
العنب (٥)] علم أنّهُ أكل من البستان ، فقوله (٦) : من بستانك يبقى
لغواً ، وأمّا إذا قال أولاً : من بستانك أفاد أنّهُ أكل من البستان
بعد أن لم يكن معلوماً ، ولكن يبقى (٧) الإيهام في المأكول منه ،
فلمّا قال : من العنب رفع الإيهام ، وهذا وإن لم يكن مثلاً لما (٨) نحن

(١) زيادة عن هـ • وليست في د وسائر النسخ :

(٢) ف ، ل : « فإذا أريد » •

(٣) كذا في هـ • وفي د وسائر النسخ « ولا » تحريف •

(٤) م : « ذكره » •

(٥) زيادة عن ف ، ل • وليست في د ، م ، هـ •

(٦) د ، هـ : « فقولك » • وما أثبت عن ف ، ل ، م •

(٧) كذا في د • وفي سائر النسخ : « بقي » •

(٨) هـ : « وإن لم يلزمنا لما ... » •

فيه لكنته (١) تنظير إذا تأملت فيه تأنست بالمطلوب الذي نحن
بصدده (٢) .

لا يقال : فعلى هذا جعله وصفاً أيضاً لغو ، بناء على أن التحدي
يدلّ عليه لأنّنا نقول بلا (٣) شك إن التحدي [يدل] (٤) على أن
السورة المأتي بها (٥) هي السورة المماثلة (٦) ، فإذا قيل « من مثله »
مقدماً [حصل (٧)] فيه إبهام وإجمال من حيث المقدار ، فإذا قيل
بسورة تعين المقدار المأتي به ، وحينئذ قوله « بسورة » لا يفيد إلا
تعين المقدار المبهم ، إذ بعد أن فهم المماثلة من صريح الكلام تضحل
دلالة السياق ، فلا يلاحظ قوله بسورة إلا من حيث إنّه تفصيل بعد
الإجمال ، فلا يكون في الكلام أمر يستغنى عنه ، وأمّا إذا قيل
مؤخراً فإن جعلته (٨) وصفاً للسورة فقد جعلت ما كان مفهوماً
بالسياق (٩) منطوقاً في الكلام بعينه ، وهذا في باب النعت إذا كان
لفائدة لا يتكرر ، كما في قولهم : أمس الدّابر وأمثاله ، وأمّا إذا

(١) ف ، ل : « لكن » .

(٢) : « نصدقه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) هـ : « لا » .

(٤) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٥) ف ، ل : « به » تحريف .

(٦) د : « المماثلة » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٨) ل : « جعلت » تحريف .

(٩) هـ : « للسياق » تحريف .

جعلت متعلّقاً بفأتوا فدلالة السياق باقية على حالها إذ هي مقدّمة على التصريح بالمماثلة ، ثم خرجت (١) بذكر المماثلة ، فكأنك قلت : فأتوا بسورة من مثله من مثله مرتين على أن يكون الأول وصفاً والثاني ظرفاً لغواً ، وهو حشو في الكلام بلا شبهة ، فإن قلت : فما الفائدة إذا جعلناه وصفاً للسورة ؟ قلت : الفائدة جليّة ، وهي التصريح بمنشأ التعجيز ، فإنّه ليس إلاّ وصف المماثلة ، وعند ملاحظة منشأ التعجيز أعني المثلثة يحصل الانتقال الى أنّ القرآن مُعْجِزٌ والحاصل أنّ الغرض من إتيان الوصف تحقيق مناط عليّة (٢) كون القرآن مُعْجِزاً حتى يتأمّلوا [هـ : ٢٧٥] بنظر الاعتبار فيرتدعوا (٣) عمّا هم فيه من الرّيب والإنكار .

هذا ما سنّح في خاطر الفاتر ، والمرجّو من الأفاضل النظر بعين الإنصاف والتجشّب عن العناد والاعتساف ، فلعمري إنّ الغور فيه لعميق وإنّ المسلك إليه لدقيق ، والله المستعان وعليه التكلان ، تمت الرسالة والحمد لله رب العالمين (٤) .

ومن مجموع ابن القماح :

فائدة : إذا كانت الواو فاء الكلمة (٥) من الماضي فمضارعها يَفْعَلُ بكسر العين لفظاً أو تقديرأ ، وتسقط الواو في المضارع ، مثال

(١) هـ : « صرحت » تعريف .

(٢) ل : « علته » تصحيف .

(٣) ل : « ليرتدعوا » .

(٤) قوله : « تمت الرسالة والحمد لله رب العالمين » ليس في هـ .

(٥) د : « لكلمة » . وما أثبت عن سائر النسخ .

اللفظي : يَـعِدُّ وَيَمِـقُّ (١) من وَعَدَ وَوَمِـقَ ، ومثال التقديري :
يَضَعُ وَيَسَعُ من وَضَعَ وَوَسَعَ ، فالأصل في الكلِّ بالواو ،
فحذفت وفتحت عين الفعل للخِفَّةِ ، إذ حرف الحلق ثَقِيلٌ لبُعْدِ
مَخْرَجِهِ فهي مكسورة تقديرًا ، وهو (٢) معنى قول الزمخشري (٣) :
« وَسَقُوطُهَا فِيمَا عَيْنُهُ مَكْسُورَةٌ مِنْ مُضَارَعِ فَعَلَّ أَوْ فَعَلَ لَفْظًا
أَوْ تَقْدِيرًا » ، واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة (٤) ، فعَلَّله
الكوفيون (٥) بالفرق بين المتعدي فحذفت فيه لِثِقَلِهِ وبين التلازم
فبقيت لخِفَّتِهِ ، وهو ضعيف ، فقد حذفت في اللازم في وَكَّفَ
يَكِفُّ (٦) وَوَكَّمِ الذبابَ يَنِمُّ (٧) وَعَلَّلَهُ البصريون بالثقل ،
وخصَّصُوا (٨) الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء لِأَنَّ الياء لا تحذف
لدالاتها على معنى ، والكسرة لا يفيد حذفها كبير خفة ، فتعيَّن حذف
الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك بأَوْعَدَ يُوْعِدُ فقد ثبتت الواو •

قال ابن مالك : الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة ،
قيل له : أنت عللت الحذف بالخِفَّةِ ، والضمة أثقل من (٩) الفتحة •

(١) وَمِـقَهُ يَمِـقُّهُ : أحبه يحبه • والتومثُّق : التؤدُّد •

(٢) ل : « اذهب » •

(٣) المفصل : ١٧٨ •

(٤) ف ، ل : « حذف الواو بين الواو وبين الياء والكسرة » تحريف •

(٥) انظر الانصاف : ٧٨٢ فما بعدها •

(٦) وَكَّفَ الدمع : سال •

(٧) الوَنِيم : خُرَّاء الذباب •

(٨) م : « وخصوص » تحريف •

(٩) ف ، ل : « في » تحريف •

قال ابن النحاس : الصواب أن هذه وقعت بين همزة وكسرة وأصله يثوَّوْ عِدْلًا نَه من أوْعد .

ومن رؤوس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للمشيخ محيي الدين النواوي رضي الله عنه وعنا به

سئل ابن مالك عن وسواس أهو مصدر مضاف إليه ذو مقدرة أم [ه : ٢٧٦] [هو (١)] صفة محضة للمبالغة ؟ فأجاب : الفعل الموزون (٢) بفعل كل ضربان : صحيح (٣) كدَحْرَجَ وسَرَهَفَ (٤) وهو الأصل ، والثاني : الثنائي المكرر كَحَمَحَمَ (٥) ودَمَدَمَ (٦) ، وهو فرع لأنَّ الأصل السَّلامة من التَّكرار (٧) ، ولأنَّ أكثرَ دِهيهم معناه بسقوط ثالثه كَشَجَشَجَ (٨) الماء بمعنى ثَجَّ وكَفَكَفَ (٩) الشيء بمعنى كَفَّه وكَبَّكَبَه (١٠) بمعنى كَبَّه ورَضَرَضَه (١٢) بمعنى

- (١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .
- (٢) د : « الماذون » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .
- (٣) م : « صريح » تحريف .
- (٤) سَرَهَفَتِ الرجل : أحسنت غذاءه .
- (٥) الحَمَحَمَة : صوت البردّون عند الشخير .
- (٦) دَمَدَمَتِ الشيء ، إذا ألزقته بالأرض .
- (٧) كذا في م . وفي د وسائر النسخ : « التكرار » .
- (٨) ثجيج الماء : صوت انصبابه .
- (٩) كف الشيء يكفّه : جمعه . وكفكف إذا رفق بغريمة .
- (١٠) كَبَّ الشيء وكبكبه : قلبه .
- (١١) رَضَّ الشيء ورَضَرَضَه : لم ينعم دقّة .

رَضَّهَ وَذَرَّ ذَرَّةً (١) بمعنى ذَرَّهَ، وَذَفَّنَ عَلَى الْجَرِيحِ بِمَعْنَى ذَفَّنَ (٢)،
وَصَرَّ صَرَّ (٣) الْجَنْدَبِ بِمَعْنَى صَرَّ وَعَجَّجَ (٤) الْفَحْلَ بِمَعْنَى عَجَّ
وَصَمَّ صَمَّ (٥) السِّيفِ بِمَعْنَى صَمَّ (٦) وَمَكَّمَكَ (٧) الْفَصِيلَ مَا فِي
الضَّرْعِ بِمَعْنَى امْتَكَّهَ وَمَطَّمَطَ الْكَلَامَ بِمَعْنَى مَطَّهَ (٨) أَي : مَدَّهَ
وَمَخَّمَخَ الْمَخَ أَخْرَجَهُ (٩) • وَلِلنَّوْعَيْنِ مَصْدَرَانِ مَطْرَدَانِ :

أَحَدُهُمَا : فَعْلَلَكَا ، وَالْآخَرُ : فِعْلَلَا ، كَسَرَهْمَا وَسِرَّهَمَا
وَزَلَزَلَكَا وَزَلَزَلَا ، وَفِعْلَلَا أَحَقُّ بِهِمَا لَوَجْهَيْنِ •

أَحَدُهُمَا : أَنْ فَعْلَلَّ مَشَاكِلَ لِأَفْعَلَ فِي عِدَّةِ الْحُرُوفِ
وَفَتْحِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ وَسُكُونِ الثَّانِي فَجُعِلَ إِفْعَالٌ [د : ٢٨٧]
مَصْدَرُ أَفْعَلَ ، وَفِعْلَلَا مَصْدَرُ فَعْلَلَّ لِيَتَشَاكَلَ الْمَصْدَرَانِ كَمَا
تَشَاكَلَا (١٠) الْفَعْلَانِ ، فَكَانَ فِعْلَلَا أَحَقُّ بِهِمَا مِنْ فَعْلَلَكَا •

(١) الذَّرْذَرَةُ : تَفْرِيقُ الشَّيْءِ وَتَبْدِيدُهُ •

(٢) د : « دَفَنَ » م « دَفَنَ » • وَمَا أُثْبِتَ عَنْ سَائِرِ النُّسخِ • يُقَالُ : ذَفَنْتُ
عَلَى الْجَرِيحِ إِذَا أَسْرَعْتَ قَتْلَهُ، وَذَفَّنَ عَلَى الْجَرِيحِ كَذَفَّنَ : أَجْهَزَ عَلَيْهِ •

(٣) أَي : صَوَّتَ •

(٤) أَي : صَوَّتَ ، وَمُضَاعَفَتُهُ دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّرِهِ •

(٥) صَمَّ السِّيفِ وَصَمَّ وَصَمَّمُ إِذَا مَضَى فِي الْعَظْمِ •

(٦) كَذَا فِي م • وَفِي دَوَسَائِرِ النُّسخِ : « صَمَمَ » •

(٧) مَكَّ الْفَصِيلُ فِي ضَرْعِ أُمِّهِ وَامْتَكَّهَ وَتَمَكَّهَ وَمَكَّمَكَهُ : اِمْتَصَّ جَمِيعَ
مَا فِيهِ •

(٨) كَذَا فِي م • وَفِي دَوَسَائِرِ النُّسخِ : « مَطَّهَ » •

(٩) ل : « بِمَعْنَى أَخْرَجَهُ » •

(١٠) هـ : « يَتَشَاكَلُ » •

والثاني أَنَّ أصل المصدر أَن يباين وزنه وزن فعله ، وفِعْلَالٍ
أَشَكَّةٌ مبينة لفعل (١) في وزنه من فَعْلَلَكَة ، فكان أَحَقُّ به منه ،
وإنَّ كانا سِيَّيْنِ في الاطرَاد مع رُجْحَانِ فَعْلَلَكَة في الاستعمال
على فِعْلَالٍ في قولهم : وَسَوَّسَ الشَّيْطَانُ وَسَوَّاساً وَوَعَّوَعَ
الكلبَ وَوَعَّوَعاً (٢) وَعَظَّمَعَ السِّتْهُمَ فِي مَرَّةٍ عِظْمَاعاً إِذَا التَوَى ،
والجاري على القياس وَسَوَّاسَ وَوَسَّوَسَ وَوَعَّوَعَ
وَوَعَّوَعَةً وَعِظْمَاعَ وَعَظْمَعَةً ، والفتح نادر لأنَّ الرباعيَّ
الصحيح أصل للرباعي (٣) المكرَّر أَوَّلُهُ وَثَانِيَةٌ كَمَا مَرَّ ، ولم يَأْتِ
مصدر (٤) الصحيح مع كونه أصلاً إِلَّا على فَعْلَلَكَة وفِعْلَالٍ
بالكسر ، فلا ينبغي للرباعي المكرَّر لفرعيته أَن يكون مصدره إِلَّا
كذلك وهذا يقتضي أَن لا يكون له مصدر على فَعْلَالٍ (٥)
بافتح وإن ورد حكم بشذوذه (٦) ، وأيضاً فَإِنَّ فَعْلَالاً
المفتوح الفاء قد كثر وقوعه صفة مصوغاً من فَعْلَلِ المكرَّر ليكون (٧)
فيه ظهير فعَّال من [هـ : ٢٧٧] الثلاثي كضَرَّابٍ لَأَنَّهُمَا متشاكلان
وزناً فاقضى هذا أَن لا يكون لفَعْلَالٍ المفتوح الفاء (٨) في المصدرية

(١) ل : « بفعلل » تحريف .

(٢) الوَعَّوَعَةُ : من أصوات الكلاب وبنات آوى .

(٣) ل : « الرباعي » .

(٤) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « بصفة » تحريف .

(٥) أقحم بعدها في م : « فعل » .

(٦) د : « شذوذه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) ل : « فيكون » .

(٨) م « أيضاً » تحريف .

نصيب ، كما لم يكن لفعَّال (١) فيها نصيب ، فلذلك استندرد وقوع
وَسَوَاسٍ وَوَعَوَاعٍ وَعِظَاعِظٍ مَصَادِرَ ، وَإِنَّمَا حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ
صفات دالَّة على المبالغة في الوَسْوَسَةِ والوَعْوَعَةِ والعِظَمِظَةِ ،
فحق ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يُحْمَلَ
على الوصفية تخلصاً من الشذوذ ومخالفة المطرَّد الشائع الذائع ،
وليس بمُحَقِّقٌ مَنْ زعم في شيء من الصفات الواردة على هذا الوزن
أنه مصدر مضاف إليه ذو تقدير ، ويدلّ على فساد قوله أمران :

أحدهما : أن كل مصدر أضيف إليه ذو تقدير فمجرَّده (٢)
للمصدرية أكثر من استعماله صفة كَرَضَى وَصَوِّمَ وَفِطَّرَ ، وَفَعَّلَالِ
الموصوف به لم يثبت مجرَّده للمصدرية إلا في وَسَوَّاسٍ وَأَخَوَاتِهِ ،
على أن مَنْعَ مصدريتها ممكن ، وذلك أن مَنْ سَمِعَ مِنْهُ
« وَسَوَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ وَسَوَّاساً » بالفتح لا يَتَعَيَّنُ كونه قاصداً
للمصدرية ، بل يحتمل أن يقصد الحالية ، فإنَّ الحال قد يُوَكَّدُ بها
عاملها الموافق لها لفظاً ومعنى ، كقوله تعالى : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ
رَسُولاً » (٣) وكقوله تعالى « وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ
وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمُ ثُ مَسَخَّرَاتٍ » (٤) ، فإنما تتعيَّن
المصدرية في وَسَوَّاسٍ أن لو سمع مضافاً إلى الشيطان معلقاً (٥) به

(١) د : « لفعَّال » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ل : « لمجرَّده » تحريف .

(٣) النساء : ٧٩/٤ .

(٤) النحل : ١٢/١٦ .

(٥) هـ : « ومعلقاً » .

معمول ، كما سمع ذلك في الوسوسة كقول بعضهم : « وَسْوَسة (١) الشيطان إلى النفس داء » ، تتعَيَّن (٢) المصدرية في مثل هذا لا بالاعتصاب بعد الفعل •

الثاني : أن المصدر المضاف إليه ذو تقدير لا يُوَثِّث ولا يُوَثِّي ولا يُجْمَع ، بل يلزم طريقة واحدة لتعلم أصالته في المصدرية وفرعيته في الوصفية ، فيقال : امرأة صَوْمٌ ورجل صَوْمٌ ورجلان صَوْمٌ ورجال صَوْمٌ أو نساء ، وفَعْلَال الموصوف به ليس كذلك ، لأنه يُوَثِّث ويُوَثِّي ويجمع وجوباً ، فيقال : رجل ثَرَثَرًا وتَمَثَّم (٣) وفَأَفَاء ولَضْلَاض (٤) أي : ماهر بالدلالة ، وهرَّهَار أي : ضَحَّاك (٥) وَجَحْجَاح : سيّد وفَجْجَاج : كثير الكلام ، وكَهْكَاه ووَطْوَاط : ضعيف وعَسْعَاس وحَسْحَاس : خفيف الحركة ، وهَفْهَف : خَمِيس البطن ، وَبَجْجَاج : متلىء الجسم ودَعْدَاع ودَحْدَاح أي : قصير ، وتَخْتَاخ (٦) : أَلَكَن [ه : ٢٧٨] وَسَمْسَام : سريع

-
- (١) ف ، ل « وسوسة » •
(٢) ل : « فتعين » • ه : « فتتعين » •
(٢) في اللسان (تم) : « والتَمَثَّمَة : ردُّ الكلام الى التاء والميم ، وقيل : هو أن يعجل بكلامه فلا يكاد يفهمك » •
(٤) في اللسان (لَضَض) « واللَضْلَاض : الدليل ، يقال : دليل لَضْلَاض أي : حاذق » اه •
(٥) في اللسان (هَرَر) : « ورجل هَرَّهَار : ضَحَّاك في الباطل » •
(٦) جاءت في د وسائل النسخ : « ونَخْنَخ » تصحيف • والصواب ما أثبت •
انظر اللسان والتاج (تَخَّ) •

وقَعَقَاعَ المفاصل أي : مصوَّت ، وشيء خَشَخَاش أي : يابس مصوَّت ، وسَبَع فَضْطَقَاض كاسِرٌ وحيَّة فَضْطَنَاض : يجرُّك لسانه كثيراً ، وكلَّ ذلك يُوَثِّث بالياء ويثسَّى ويجمع ، ومنه قوله صلَّى الله عليه وآله وسلم (١) : « أَبْغَضُكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدُكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الشَّرَّارُونَ الْمُتَفَيِّهَتُونَ » ، ومنه ريح زَقَزَقَاةٌ أي محرَّكةٌ للحشيش وسَقَسَافَةٌ تَنْخُلُ الترابَ بِمَرَّهَا ، ودِرْعٌ فَضْطَقَاضةٌ (٢) : واسعة ، الفعل من كل ذلك فَعَلَّلَ والمصدر فَعْلَلَكَة وفِعْلَلَال بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فَعْلَلَال بالفتح ، ومن أجاز ذلك كالزَمْخَشَرِي فقياسه غير صحيح لأنَّ القياس على النادر لا يصحُّ ، فثبت ما قصده من بيان أصالة الوصفية في فَعْلَلَال وغلَابة المصدرية فيه وامتناعها منه ، فالقول المرضيُّ أنَّ الوَسْوَاسَ في قوله تعالى : « مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ » (٣) هو الشيطان (٤) ، لا على حذف مضاف ، بل على أنَّه من باب فَعْلَلَال المقصود به المبالغة في فعلل (٥) كثرَّ ثار وظائره ، والله أعلم بالصواب .

(١) الحديث في مسند الامام أحمد بن حنبل : ٤ / ١٩٤ .

(٢) م « فضفاض » . جاء في اللسان (درع) : « الدَّرْع : لَبَنُوس الحديد تذكر وتؤنث » .

(٣) الناس : ٤ / ١١٤ .

(٤) في اللسان (وسس) : « والْوَسْوَاس هو الشيطان » .

(٥) م : « مفعِل » تحريف . وفي د ، ف ، ل ، هـ : (مفعِلل) . ولعل ما أثبت هو الصواب .

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم (١) :
« غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفَنِي عَلَيْكُمْ » فأجاب : الكلام على لفظه
ومعناه ، أمّا لفظه : فلتضمينه إضافة (٢) أخوف إلى ياء المتكلم مقرونة
بنون الوقاية ، وهو إنّما يُعتاد مع الفعل المتعدي ، لأنّ هذه النون
تصون الفعل (٣) من محذورات :

أحدها : التباسه بالاسم المضاف إلى ياء (٤) المتكلم ، فلو قيل :
« ضربني » ضَرَبَني لا التبس بالضَرْب وهو العسل الأبيض الغليظ ،
فنفت نون الوقاية هذا المحذور •

الثاني : أمر مؤنثه بأمر مذكرة ، فلو قلت : أكرمي بدل أكرمني
قاصداً مذكراً لم يفهم المراد ، فنفت النون ذلك •

الثالث : ذهاب الوهم إلى أنّ المضارع صار مبنياً وذلك لو
أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لخفي إعرابه (٥) ، وظنّ به
البناء على مراجعة الأصل ، فإنّ إعرابه على خلاف الأصل وأصله البناء ،
فلو قلت بدل يكرمني : يكرمي لظنّ [هـ : ٢٧٩] عوّده إلى الأصل ،
فزيادة (٦) النون تمكّن من ظهور إعرابه ، والاسم مستغن عن النون

(١) ما ذكر هنا قطعة من حديث رواه مسلم في صحيحه : ٢٢٥١/٤ ، كتاب

الفتن وأشرط الساعة ١١٠ •

(٢) ل : « أصالة » تحريف •

(٣) د ، هـ : « عن » تحريف • وما أثبت عن ف ، ل ، م • قال الزمخشري

في أساس البلاغة (صون) : « وصنت الثوب من الدنس » •

(٤) ف ، ل : « لياء » تحريف •

(٥) ل : « لخفي المراد به » تحريف •

(٦) د ، ل ، م « فزيادة » وما أثبت عن ف ، هـ •

في الوجهين الأولين ، وأما الثالث فغلام فيه نصيب ، لكن
أصالته في الإعراب أغنته وصاتته من ذهاب الوهم إلى بناءه ، لا بسبب
جلي ، لكنه وإن آمن ظن بناءه فلم يؤمن التباس بعض وجوه
إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون ، وتنزل
إخلاؤه منها منزلة أصل متروك [ينبه] (١) عليه في بعض المواضع ،
كما نبه بالقَوَد واستحوذ على أصل (٢) قاد (٣) واستحاذ (٤) ، وكان
أولى (٥) ما ينبه به على ذلك أسماء الفاعلين ، فمن ذلك ما أنشده
الفراء من قول الشاعر (٦) :

فما أدري وكل الظن ظني

أمسليني إلى قومي شراح

فرختم شراحيل دون نداء اضطراباً ، ومثله ما أنشده ابن طاهر
في تعليقه على كتاب سيبويه (٧) :

(١) زيادة عن هـ . وليست في دوسائر النسخ .

(٢) م : « الأصل » تحريف .

(٣) د ، هـ : « قال » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) د ، ف ، ل : « واستعان » تحريف وما أثبت عن م ، هـ .

(٥) ف : « أول » .

(٦) أنشد العينى البيت في المقاصد ٢٨٥/١ ونسبه الى يزيد بن محرم

الحارثي ، وورد اسمه في المؤلف والمختلف : ٣٠٥ يزيد بن محرم

الحارثي ، وترجم له البغدادي في الخزائن : ٣٩٧/١ باسم يزيد بن

المخرم . وجاء البيت بلا نسبة في معاني القرآن : ٣٨٦/٢ والمحتسب :

٢٢٠/٢ والمقرب : ١٢٥/١ والمفني ٣٨٠ ، ٧١٦ والهمع : ١/٦٥ .

(٧) أنشد الأشموني البيت : ١٢٦/١ ولم يفرضه .

وليس بمُعَيِّنِي وفي النَّاسِ مَقْنَعٌ
صَدِيقِي إِذَا أَعْيَى عَلَيَّ صَدِيقٌ

وأنشد غيره (١) :

وليس المُوَافِيَنِي (٢) لِيُرْفَدَ خَائِباً
فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ آمِلاً

ولأفعل التفضيل أيضاً شبه (٣) بالفعل وخصوصاً بفعل (٤)
التعجب ، فجاز أن تلحقه (٥) النون المذكورة في الحديث ، كما لحقت (٦)
اسم الفاعل في الأبيات المذكورة ، وهذا (٧) أجود ما يقال في هذا اللفظ
عندي ، ويجوز أن يكون « أخوف لي » وأبدلت اللام نوناً كما في
لَعَنَ مكان لَعَلَ وفي رِفْنٍ (٨) بمعنى رِفْلٍ ، وهو الفرس
الطويل .

وأما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه :

أظهرها كون أخوف أفعل التفضيل صيغ من فعل المفعول

(١) ورد البيت بلا نسبة في المغني : ٣٨٠ ، ٧١٦ والأشمونى : ١٢٦/١
والمقاصد للعيني : ٣٨٧/١ والهمع : ٦٥/١ والدرر : ٤٢/١ .

(٢) ف ، ل : « ليرتد » .

(٣) م : « مثبه » تحريف .

(٤) م : « فعل » .

(٥) ل : « تخلفه » ف : « تحلفه » وكلاهما تحريف .

(٦) م : « فلحقت » تحريف .

(٧) ف ، ل م : « هذا » .

(٨) فرس رِفْنٍ كَرِفْلٍ : طويل الذنب .

كقولهم (١) : أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ التَّحْيِينَ ، وَأَزْهَى مِنْ دِيكَ (٢) ،
وَأَعْنَى بِحَاجَتِكَ (٣) ، و « أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَيْمَةُ
الْمُضِلِّشُونَ » (٤) ، إِذِ الْمَرَادُ أَنَّ الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِذَلِكَ شَغْلُ وَزْهِيٍّ
وَعُنْيٍ أَكْثَرَ مِنْ شَغْلٍ غَيْرِهِ وَزَهْوِهِ وَعُنَايَتِهِ (٥) ، وَكَذَا « أَخَوْفُ
مَا أَخَافُ » [هـ : ٢٨٠] أَيِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي أَخَافُهَا عَلَى أُمَّتِي أَحَقُّهَا بِأَنْ
يُخَافَ الْأَيْمَةُ الْمُضِلِّشُونَ ، فَمَعْنَى الْحَدِيثِ هَهُنَا : غَيْرُ الدَّجَّالِ
أَخَوْفُ مَخْوَفَاتِي عَلَيْكُمْ ، فَحُذِّفَ الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ فَاتَّصَلَ بِهَا
« أَخَوْفُ » مَعْمُودَةٌ بِالنُّونِ كَمَا تَقَرَّرُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَخَوْفُ مِنْ
أَخَافَ بِمَعْنَى خَوْفٍ ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ كَوْنَهُ عَنْ (٦) ثَلَاثِي [د : ٢٨٨]
فَائِئِهِ عَلَى أَفْعَلَ ، وَمَا عَلَى (٧) وَزْنَ أَفْعَلَ وَالثَّلَاثِي فِيهِ (٨) سِوَاءٍ عِنْدَ
سَبِيئِيهِ فِي التَّفْضِيلِ وَالتَّعْجَبِ ، صَرَّحَ بِهِ مِرَاراً ، فَالْمَعْنَى : غَيْرُ
الدَّجَّالِ أَشَدُّ مَوْجِبَاتِ خَوْفِي عَلَيْكُمْ ، ثُمَّ اتَّصَلَ بِالْيَاءِ مَعْمُودَةٌ

(١) هُوَ مِثْلُ ذِكْرِ فِي الْفَاخِرِ : ٨٦ وَالْمِيدَانِي : ٣٧٦/١ وَاللِّسَانُ (نَحَا) .
وَالْتَّحْيِي : الزَّيْقُ .

(٢) ل : « أَزْهَى مِنْ ذَلِكَ » تَحْرِيفٌ . يُقَالُ : أَزْهَى مِنْ طَاوُوسٍ وَمِنْ دِيكَ
وَمِنْ ذِيَابٍ وَمِنْ ثَوْرٍ . انْظُرِ الْمِيدَانِي : ٣٢٧/١ .

(٣) انْظُرِ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ : ٢٩٤/٢ وَالْأَشْمُونِي : ٤٤/٣ .

(٤) الْحَدِيثُ فِي مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ : ٤٤١/٦ .

(٥) هـ : « وَعُنَايَتُهُ » تَحْرِيفٌ .

(٦) هـ : « مِنْ » .

(٧) : « وَمَا كَانَ عَلَى » .

(٨) « فِيهِ » لَيْسَتْ فِي هـ .

بالنون على ما تقرر ، ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات
الأعيان مبالغة كشعر شاعر " وهذا الشعر أشعر من هذا وعجب "
عاجب " وموت " ماتت " وخوف " خائف " ، ويقال : فلان أخوف
من خوفك ، ومنه قول الشاعر (١) :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يَرْتَجَى
وَأُخْرَى الْأَعْدَاءُ بِهَا غَائِظَةٌ
فَأَمَّا الَّتِي يَرْتَجَى خَيْرُهَا
فَأَجْوَدُ جُوداً مِنَ اللَّافِظَةِ
وَأَمَّا الَّتِي يَسْتَقَى شَرُّهَا
فَنَفْسُ الْعَدُوِّ بِهَا فَائِظَةٌ

فنصب جوداً بأجود على التمييز ، وذلك يوجب (٢) لكونه فاعلاً
معنى ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى ،
ونصبه علامة فاعليته ، وجرّه علامة أن أفعل بعض منه ، ولهذا
معنى « زيد أحسن عبداً » (٣) أن عبده فاق عبيد غيره في الحسن ،

(١) أنشد الزمخشري الأبيات الثلاثة في المستقصى : ١٧١/١ وذكر أنها
تسبب إلى الخليل ، وأنشدها العيني في المقاصد : ٥٧٢/١ ونسبها إلى
طرفة بن العبد وهي في صلة ديوانه بشرح الأعلام : ١٧٥ ، ووردت
الأبيات الثلاثة في اللسان والتاج (فيظ) بلا نسبة ، وجاء الثاني
والثالث في التصحيف والتعريف : ٣٣٢ غير منشوبين ، وورد الأول في
الأشمونى : ٢٢٣/١ والخزانة : ٦٤/١ بلا نسبة .

(٢) كذا في د وفي سائر النسخ : « موجب » .

(٣) في ، ل : « عبيداً » تعريف .

وَإِنْ جَرَرْتَ فَمَعْنَاهُ أَفْهَمُ (١) بعض العبيد الحسنان وهو أحسنهم ،
 فمعنى الحديث على هذا : خوف غير الدجال أخوف خوفاً عليكم ،
 ثم حذف المضاف إلى غير وأقيم هو مقام المحذوف ، وحذف خوف
 المضاف إلى الياء (٢) وأقيمت هي مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة
 بالنون ، ويحتمل أن يكون أخوف فعلاً مسنداً (٣) إلى واو هي ضمير
 عائد على غير الدجال لأن من جملة ما يتناوله غير الدجال الأئمة
 المضلون ، وهم ممن يعقل فعلموا ، فجاء بالواو ثم اجتزى عنها
 بالضمة وحذفت ، كقوله (٤) :

فَيَا لَيْتَ الْأَطِبَّاءَ كَانَ حَوْلِي

وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاةُ [هـ: ٢٨١]

وقوله (٥) :

دَارُ حَيٍّ وَتَنْوُهَا مَرْبَعًا

دَخَلَ الضَّيْفُ عَلَيْهِمْ فَاحْتَمَلَ

(١) م : « ان » تحريف .

(٢) م : « الهاء » تحريف .

(٣) هـ : « مستنداً » تحريف .

(٤) لم أجد نسبة البيت فيما وقفت عليه من المصادر ، وهو في معاني
 القرآن : ٩١/١ والحيوان : ٢٩٧/٥ ومجالس ثعلب : ٨٨ والانصاف :
 ٣٨٥ وشرح المفصل : ٥/٧ ، ٨٠/٩ والمقاصد للعيني : ٥٥١/٤ ،
 والهمع : ٥٨/١ والدرر : ٣٣/١ والغزاة : ٣٨٥/٢ .

(٥) وَتَنْ بِالْمَكَانِ : أَقَامَ ، وَالْمَرْبِعُ : الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقَامُ فِيهِ زَمَنُ الرَّبِيعِ
 خَاصَّةً ، وَشَتَا الْقَوْمِ : أَجْدَبُوا فِي الشِّتَاءِ خَاصَّةً .

فاسْأَلْنِ عَنَّا إِذَا النَّاسُ شَسَوْا

واسْأَلْنِ عَنَّا إِذَا النَّاسُ نَزَلُوا

أراد : كانوا ، فحذف الواو وأبقى (١) الضمة ، وكذلك أراد الآخر احْتَمَلُوا ونَزَلُوا فحذف الواو ثم سَكَن اللام من احتمال ونزل للوقف ، هذا ما تيسر والله الحمد .

وسئل ابن مالك أيضاً : أيجوز صرف أريس في قولهم : بشر أريس ؟ فأجاب : نعم وهو في الأصل عبارة عن الأصل ، ويطلق على الأكثار وعلى الأمير (٢) ، وقيل : إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس .

وسئل رحمه الله أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم (٣) : «إِلَّا جَاءَ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعٌ أَقْرَعٌ» ، فأجاب : فاعل جاء الكانز وكنزه مبتدأ وأقرع خبره ، والجملة حالية ، لأن الجملة الابتدائية المشتمة على ضمير ما قبلها تقع حالا ، واقرانها بالواو أكثر ، وقد جرّدت منه في قوله تعالى : «اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ» (٤) ، «وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» (٥) ، وتقول العرب : «رَجَعَ فوره

(١) د ، ل : « وألقا » تحريف . وقوله : « وأبقى الضمة » ليس في م .

وما أثبت عن ف ، ه .

(٢) في اللسان (أرس) : « الارنس : الأصل ، والآريس : الأكثار . . . والاريس : الأمير عن كراع والأصل عنده فيه رئيس على فِعِيل من الرِّياسة » .

(٣) هو قطعة من حديث طويل رواه مسلم في صحيحه ٢/٦٨٤ كتاب الزكاة : ٢٧

(٤) الأعراف : ٢٤/٧

(٥) الفرقان : ٢٥/٢٠

على بَدْءِهِ (١) « وكلمته فاه الى في » ، وقال الشاعر (٢) :

وَيَشْرَبُ أَسَا رِي الْقَطَا الْكُدْرُ بَعْدَمَا

سَرَتْ قَرَبًا أَحْنَاؤُهَا تَتَصَلَّصُ

ومثله (٣) :

راحوا بصائرهم على اكتافهم

وبصيرتي يعدو بها عتد وآي

أي : قوي •

ومثله (٤) :

(١) المثال الذي ذكره سيبويه هو : « رجع فلان عودَه بَدْءِهِ » وانظر الكتاب : ٣٩١/١ •

(٢) هو الشنفرى الأزدي ، والبيت من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

أقيموا بني أمي صدور مطيكم فإني الى قوم سراكم لأميل
وهو في المقاصد للعيني : ٢٠٦/٣ والخزانة : ٣٣٤/٣ • والآثار
جمع سَوَّرَ وهو بقية الماء ، والقطا الكدر : ضرب من القطا (انظر
المختص : ١٥٦/٨ - ١٥٧) والقرب : سير الليل لورد الغيد ،
تتصلص : تصوت •

(٣) البيت للأسعمر الجعفي ، وهو في مجاز القرآن : ٢٣٨/١
والأصمعيات : ١٤١ والمعاني الكبير : ١٠١٣ وجمهرة اللغة : ٢٥٩/١
والتنبيهات : ٢٧٣ ، وجاء في المختص : ٩٣/٦ بلا نسبة • والبصرة :
الدفة من الدم ، وفرس عتد : سريع تام الخلق ، والوأي من
الدواب : السريع المشدد الخلق •

(٤) البيت لسلامة بن جندل وهو في ديوانه : ١٧٨ ومجاز القرآن : ١٩٩/١
والأصمعيات : ١٣٥ والمقاصد للعيني : ٢١٠/٣ وورد بلا نسبة في
دلائل الاعجاز : ١٥٨ والأشموني : ١٩٠/٢ •

ولولا سوادُ الليلِ ما آتَبَ عامِرٌ
إلى جَعْفَرٍ سرِّه باله لم يَمَرِّقْ [هـ : ٢٨٢]

ويجوز جعل كنزه فاعل جاء وشجاع خبر مبتدأ محذوف ،
والجملة في موضع الحال ، أي : جاء وهو شجاع أو صورته شجاع ،
ولا يتعد فيه لأن فيه حذف المبتدأ والواو ، إذ الاهتمام بهذه الواو
أقل من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط ، وقد حذفنا
معاً في قوله :

أبي لا تبعدُ فليسَ بخالدٍ
حيٍّ ومن يصبِ الحمامَ بعِيدٍ

أي : فهو بعيد ، فحذف الفاء وهي ألزم من الواو .

مسألة

قال ابن مالك : لا يصح في « قَمَّ أَنْتَ وَزَيْدٌ » الحكم بعطف
زيد على فاعل قَمَّ لأنَّ العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقَمَّ
ونحوه من (١) أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحتمل
ما وقع من (١) ذلك على أَنْ « زيد » مرفوع (٢) بفعل دلَّ عليه
« قَمَّ » أي قَمَّ أَنْتَ وَلِيَقَمَّ زَيْدٌ ، وعليه يحتمل قوله تعالى :
« اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » (٣) ، وإليه أشار سيبويه
بقوله : يقال دَخَلُوا آوَلْتَهُمْ وَآخَرْتَهُمْ ، ولا يقال : ادْخَلُوا

(١) كذا في هـ . وفي دوسائر النسخ : « في » تحريف .

(٢) م : « فاعل » .

(٣) البقرة : ٣٥/٢ .

أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ لِأَنَّهُ « ادخل » (١) لا يصح إسناده إلى أولكم
وآخركم (٢) ، وذكر أَنَّ عيسى بن عمر أجاز ذلك ، وهو نظير (٣) :

لِيُبَيِّنَ زَيْدٌ ضَارِعَ

يعني أَنَّهُ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ مرفوع بفعل مضمر دلَّ عليه
ادخلوا كما أَنَّهُ ضارعاً مرفوع بفعل دلَّ عليه لِيُبَيِّنَ .

مسألة

قال ابن مالك : نسبة الحال الى المضاف إليه على أوجه : وجه
يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفة عاملة كـ أعجبني قيامُ
زيدٍ مُسْرِعاً وإنَّ زيدا ضارب عمرو مُسَكِّناً ، ووجه يمتنع إجماعاً
حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفة ولا بعض ما أُضيف إليه

(١) كذا في م ٥ وفي د وسائر النسخ : « دخل » تحريف .

(٢) نقل ابن مالك كلام سيديويه بتصريف . انظر الكتاب : ٣٩٨/١ .

(٣) البيت بتمامه :

« لِيُبَيِّنَ زَيْدٌ ضَارِعَ لْغَصُومَةٍ

وَمُخْتَبِطٍ مِمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحُ »

وقد نسبه سيديويه : ٢٨٨/١ الى الحارث بن نهيك وابن يعيش في شرح

المفصل : ٨٠/١ الى ابن نهيك النهشلي وأبو عبيدة في مجاز القرآن :

٣٤٩/١ الى نهشل بن حرَّيٍّ وكذلك العيني في المقاصد ٤٥٤/٢ وحكى البغدادي

في الغرر ١٤٧/١ الاختلاف في نسبته الى ليبيد ومزرد أخي الشماخ والحارث بن

ضرار النهشلي ومهلل ، وورد البيت في شرح ديوان ليبيد : ٣٦٢ ،

وصحح الشارح نسبته الى نهشل بن حري . وجاء بلا نسبة في المقتضب :

٢٨١/٣ والخصائص : ٣٥٣/٢ والتصنيف والتعريف : ٢٠٨ .

كَ ضَرَبْتُ غَلامَ زَيْدٍ مُتَكَنًّا ، وَثَالِثٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ بَعْضُ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ يَشْبَهُ بَعْضَهُ ، كَقَوْلِهِ (١) :

كَانَ يَدَيَّ حَرًّا بِأَيْهَا مُتَشَمِّسًا

يَدَا مُذْنِبٍ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَائِبٍ [هـ : ٢٨٣]

ومنه قوله تعالى : « وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ
إِخْوَانًا (٢) » وقد صح جوازه عن أبي الحسن الأخفش في أمالي ابن
الحاجب (٣) : قال مملياً على قول الشاعر (٤) :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ

يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

قال : لا يصح أن يكون له عامل لفظي [هنا يعمل في غير] (٥) ،
وإذا لم يكن له عامل لفظي فإمّا أن يكون مبتدأ وإمّا أن يكون خبر
مبتدأ ، ولا يصح أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له ، لأنّ الخبر إمّا أن

(١) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٨٢ والصناعتين : ٢٥٩ وديوان

المعاني : ١٤٧/٢ وشروح سقط الزند : ١٨٢٦ ، وورد بلا نسبة في

الحيوان : ٣٥٦/١ - والحرباء : دويبة ذات قوائم أربع يستقبل

الشمس برأسه ويكون معها حيث دارت ، والأنثى : الحربة .

(٢) الحجر : ٤٧/١٥ .

(٣) تقدمت هذه المسألة منقولة عن أمالي ابن الحاجب ، انظر أمالي ابن

الحاجب اللوح : ١١٩ - ١٢٠ .

(٤) تقدم البيت فيما سبق مرتين .

(٥) زيادة مما تقدم من المسألة .

يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت (١) لا يستقيم لأنه إما على زمن وإما ينقضي ، وكلاهما مفسدٌ للمعنى ، وأيضاً فإنك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بدءٌ من أنْ تقدّر قبله موصوفاً ، وإذا قدّر قبله موصوف لم يكن بدءٌ من أن يكون غير له ، وغير ههنا ليست له وإنما هي لزمن ، ألا ترى أنك لو قلت : « رجلٌ غيرٌك مرءى بي » لكان في غيرك ضمير عائد على رجل؟ ولو قلت : « رجلٌ غيرٌ متأسّفٍ (٢) على امرأة مرءى بي » لم يستقيم لأنّ غيراً ههنا (٣) لكنا (٤) جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله ، ولو قلت : « رجلٌ غيرٌ متأسّفٍ مرءى بي » جاز لأنّها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أنْ لا يكون مبتدأً لذلك ، وإنْ جعل الخبر محذوفاً لم يستقيم لأمرين :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه ، والآخر أنّه لا قرينة تشعر به (٥) ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة ، وإنْ جعل خبر مبتدأ لم يستقيم لأمر :

أحدها : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أنّ حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

-
- (١) م : « والثالث » تحريف . وفي الأمالي : « الثابت » .
(٢) د : « مستأنف » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .
(٣) « ههنا » ليست في الأمالي .
(٤) « بما » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .
(٥) الأمالي : « تشعر بحذفه » .

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدءاً من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مغاير ، ولا ضمير يعود على ما تقدّمه مبتدأ (١) ، فلا يصح أن يكون خبراً ، فتبيّن إشكال إعرابه . [هـ : ٢٨٤]

وأولى ما يقال أنك (٢) أوقع المظهر موقع المضمّر لك حذف المبتدأ من أوّل الكلام ، وكان (٣) التقدير : زمن " ينقضي بالهمّ والحزن غير متأسّف " (٤) عليه ، فلمّا حذف المبتدأ من غير قرينة تشعّر به أتى به ظاهراً مكان المضمّر ، فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ، ولا بُعد في مثل ذلك ، فإنّ العرب تجيز : « إن يكرمني زيد » إلّئي أكرمه » وتقديره : إني أكرم زيدا إن يكرمني ، فقد أوقعت زيدا موقع المضمّر لك اضطررت (٥) إلى إعادة الضمير إليه وأوقعت المضمّر موقع المظهر لك أخرته عن الظاهر ، فقد تبيّن لك اتّساعهم في مثل ذلك وعكسه ، ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير ، وذلك واسع في كلامهم ، وكأنه (٦) قال : [د : ٢٨٩] لا تأسف (٧) على زمن هذه صفته ، ويدلّك

(١) « مبتدأ » ليست في الأمالي .

(٢) هـ : « يقال فيه أنه » .

(٣) هـ والأمالي : « فكان » .

(٤) هـ والأمالي : « مأسوف » وتقدمت بلفظ « مأسوف » .

(٥) ل : « اضطررت » تعريف .

(٦) هـ والأمالي : « فكانه » .

(٧) كذا في هـ والأمالي وتقدمت بهذا اللفظ . وفي د وسائر النسخ :

« مأسوف » .

على استعمالهم غيراً بمعنى لا [قولهم] (١) : زيدٌ عَمَرًا غيرٌ ضاربٍ ،
ولا يقولون : زيدٌ عَمَرًا مثلٌ ضاربٍ ، لأن المضاف إليه لا يعمل
فيما قبل المضاف ، ولكنته لما كانت غير تحمّل على لا جاز فيها ما لا يجوز
في مثل وإن كان بابهما واحداً ، وإذا (٢) كانوا قد استعملوا « أقلّ
رجلٌ يقول ذلك » بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلا ن
يستعملوا (٣) « غير » بمعنى لا مع موافقتها لها (٤) في المعنى أجدر
فإن قيل : فإذا (٥) قد رتموها بمعنى لا فلا بدّ لها (٦) من إعراب من
حيث كونها (٧) اسماً فما إعرابه ؟ قلنا : إعرابه كإعراب قولك : أقلّ
رجلٌ يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناءً عنه ، لأن المعنى :
ما رجلٌ يقول ذلك ، وإذا كان كذلك (٨) صحّ المعنى من غير احتياج
إلى خبر ، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان في المعنى بمعنى جملة
مستقلة ، كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدّر
محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ
ولا في التقدير ، وإنما استقام (٩) الأتكة في المعنى : أيقوم (١٠) الزيدان ؟

-
- (١) زيادة عن ف ، ه ، الأمالي . وليست في د وسائر النسخ .
(٢) ن : « وان » .
(٣) كذا في ه والأمالي . وفي د سائر النسخ : « تستعمل » .
(٤) ل : « إليها » تحريف .
(٥) د ، ل ، م : « ما » تحريف . وما أثبت عن ف ، ه ، الأمالي .
(٦) د ، ل ، م : « له » تحريف . وما أثبت عن ف ، ه ، الأمالي .
(٧) الأمالي : « كونه » تحريف .
(٨) د : « استفهام » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .
(٩) د ، ف ، ل ، م : « كان المعنى كذلك » زيادة لا يقتضيها السياق .
(١٠) د ، ل ، م : « يقوم » تحريف . وما أثبت عن ف ، ه ، الأمالي .

وكذلك قول بعض المحققين (١) في نَزَالٍ وَتَرَكَ : إياه مبتدأ وفاعله مضر ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان [هـ : ٢٨٥] معناه : انزل واترك ، وقد ذهب كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل (٢) في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لو كان كذلك لوجب أن يكون (٣) معرباً (٤) ، ونحن نفرِّق بين سَقِيّاً وبين تَرَكَ (٥) ، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبني ؟

وقال (٦) وقد استفتي في قول الشاعر (٢) :

- (١) هـ والامالي : « النحويين » .
- (٢) م : « قال » .
- (٣) م : « لكان » مكان « لوجب أن يكون » .
- (٤) جاء بعدها في هـ : « بمثابة سقياً ورعياً ، ونحن .. » .
- (٥) م ، هـ : « نزال » .
- (٦) انظر هذه المسألة في أمالي ابن العاجب اللوح : ١٢٢ ، ونقلها البغدادي في الخزانة : ٥٥٣/١ .
- (٧) هو أبو صخر الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٩٥٧ والانصاف : ٢٥٢ والمقاصد للعيني : ٦٧/٣ ، ٢٧٨/٣ ، والدرر : ١٦٦/١ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٣٦/١ ، ١١/٢ والخزانة : ٥٥٢/١ وورد بلا نسبة في شرح المفصل : ٦٧/٢ والمقرب : ١٦٢/١ والأشعري : ١٢٤/٢ ، ٢١٥/٢ والهمع : ١٩٤/١ وروايته في شرح أشعار الهذليين : « إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها » وفي أمالي القاضي : ١٤٩/١ والمقرب والعيني والخزانة : « وإني لتمروني لذكراك هزة » وفي الانصاف وشرح المفصل : « وإني لتمروني لذكراك نفضة » .

وَلَا تَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ فَتْرَةٍ

كما انشَفَضَ العَصْفُورُ بِلَكْلِهِ القَطْرَ

فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ شَخْصَيْنِ تَنَازَعَا ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : الْبَيْتُ هِزَّةٌ
وَرِ عُدَّةٌ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعْنَى الْبَيْتِ عَلَى فَتْرَةٍ ، فَسُئِلَ هَلْ يَسْتَقِيمُ
[مَعْنَى] (١) الْبَيْتِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَقَدْ قَلَّهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ (٢) يُوَثِّقُ
بِنَقْلِهِ عَنِ الْأَمَالِيِّ الْأَبِيِّ عَلِيِّ (٣) الْبَغْدَادِيِّ ؟ فَكُتِبَ مُجِيبًا بِخَطِّ يَدِهِ
الْكَرِيمَةِ مَا هَذِهِ صَوْرَتُهُ : وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَعْنَى لَتَعْرِوْنِي لَتَرْعِدْنِي أَيْ (٤) : تَجْعَلُ
عِنْدِي الْعُرَّاءَ ، وَهِيَ الرَّعْدَةُ ، كَقَوْلِهِمْ : عُرِّي (٥) فَلَانِ إِذَا أَصَابَهُ
ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْفُتُورَ الَّذِي هُوَ السَّكُونُ مِنْ (٦) الْإِجْلَالِ وَالْهَيْبَةِ تَحْصُلُ
عِنْدَهُ (٧) الرَّعْدَةُ غَالِبًا عَادَةً ، فَيَصِحُّ نِسْبَةُ الْإِرْعَادِ إِلَيْهِ ، فَيَكُونُ « كَمَا
اتَّفَضَ » مَنْصُوبًا اتِّصَابَ قَوْلِكَ : « أَخْرَجْتَهُ (٨) كَخُرُوجِ (٩) زَيْدٍ »

(١) زيادة عن الأمالي . وايسست في دوسائر النسخ .

(٢) أقحم بعدها في د ، ف ، ل ، م : « لا » .

(٣) د ، هـ : « لأبي عبد الله » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٤) م « ان » تحريف .

(٥) كذا في الأمالي : وفي الخزائنة : « عرا » . وفي دوسائر النسخ :

« عرني » تحريف . قال في اللسان (عرا) : « وقد عُرِّيَ الرجل على
مالم يُسَمَّ قاعله فهو مَعْرُوءٌ » .

(٦) ف ، ل ، الأمالي ، الخزائنة : « عن » وفي م : « عند » .

(٧) الأمالي والخزائنة : « عنه » .

(٨) ل : « أخرجت » تحريف .

(٩) م : « كاخراج » .

إمّا على معنى : كإخراج خروج زيد، [وإمّا لتضمّنه معنى خرج غالباً ، فكأنه قيل : خرج ، فصَحَّ لذلك مثل خروج زيد] (١) ، وحسّن ذلك تنبيهاً (٢) على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك ، فيكون أبلغ من (٣) الاقتصار على المطاوع ، إذ قد يحصل المطاوع دونه ، مثل : أخرجته فلم (٤) يخرج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني لتأتيني وتأخذني فترة أي سكون للسرور الحاصل عن (٥) الذكرى ، وعبر بها عن النشاط لأتّها تستلزمه غالباً تسمية للمسبّب باسم السبب ، كأنه قال : ليأخذني نشاط كنشاط العصفور ، فيكون « كما [هـ : ٢٨٦] انتفض » إمّا منصوباً نصب « له صوت » صوت حمار « وله وجهان :

أحدهما : أن يكون التقدير : يصوت صوت حمار ، وإن لم يجز إظهاره استغناء عنه بما تقدّم .

والثاني : أن يكون منصوباً بما تضمّنته الجملة من معنى يصوت . وإمّا مرفوعاً صفة لفترة ، أي : نشاط مثل نشاط العصفور ، وهذه الأوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في إعراب « كما انتفض » تجري على تقدير رواية رعدة وهزة .

(١) زيادة عن الأمالي والخزانة . وليست في دوائر النسخ .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « بينهما » تحريف . وما أثبت عن هـ والأمالي والخزانة .

(٣) الخزانة : « في » تحريف .

(٤) الخزانة : « فلا » .

(٥) الأمالي والخزانة : « من » .

هذا ما كتبه مجيباً به ، وروى الرُّمَّانِيّ عن الشُّكْرِيّ (١) عن أبي سعيد الأَصْمَعِيّ :

إِذَا ذُكِرْتَ يَرْتَحاح قلبي لذكرها
كما اتنفض العُصْفُورُ بِلَئله القَطْرُ

[وهو ظاهر حينئذ] (٢) •

وسئل (٢) عن قول ابن قلاقس الإسكندري (٤) :

ما بالُ هذا الرِّيم أنْ لا يَرِيم
لو كان يَرِثِي لَسَلِيمٍ سَلِيمٍ

فقال (٥) سليم" الثاني فاعل ليرثي بمعنى سالم ، وسليم الأول بمعنى لئديغ ، فإنهم يقولون [للئديغ] (٦) سليم" وللأعمى بصير على سبيل التفاضل ، ولا يَحْسُن أن يكون سليم الثاني تأكيداً للأول على وجه التأكيد اللفظي ، لأنَّه أوَّلًا قد فهم منه قصد التجانس ، وليس هذا عندهم معدوداً في التجانس ، وأيضاً فإنه يلزم أن يكون ليرثي

(١) هـ : « السكوني » تحريف •

(٢) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ • وفي الخزائنة : « وهذا ظاهر » •

(٣) انظر اللوح : ١٢٥ من أمالي ابن الحاجب ، حيث المسألة كاملة •

(٤) ديوانه : ٩٦ • والرِّيم : الطَّيْرُ الأبيض الغالض البياض •

(٥) م : « قال » •

(٦) ليست في د • وأثبتها عن سائر النسخ والأمالي : « فظهر أن الوجه أن يكون على » •

مضمر عائد على الرّيم وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه على (١) ، ما ذكرناه ، ويكون جواب لو محذوفاً دلّ عليه ما قبله الآنّ ما قبله يدلّ على إنكار ذلك ، وهو كونه لا يريم والتعجب منه ، ثم قال : [لو كان] (٢) يرثي (٣) لسليم سليم على أحد وجهين : إمّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأول ، أي : لو كان يرثي للتدنيغ سالم لتوجّه الإنكار أو التعجب ، أمّا إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجب ، وإمّا على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم ، وكأنه (٤) [قال] (٥) : لو كان يرثي [هـ : ٢٨٧] لسليم سليم لرام ، فإن قيل : فقد (٦) تقدّم ذكر الرّيم فليكن فاعل يرثي باللام (٧) لأنّه معهود سابق ، فالجواب : إنّ ذلك إنّما يكون إذا أعيد اللفظ [الأول] (٨) مثل قولهم : جاءني رجل ، ثم يقول : ما فعل الرجل ، فإنّما (٩) فعلوا ذلك لئلاّ يؤدّي إلى الإلباس (١٠) بغيره فإن قيل :

-
- (١) « على » ليست في م ، هـ وفي الأمالي « فظهر أن الوجه أن يكون على » .
 - (٢) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ .
 - (٣) كذا في هـ والأمالي . وفي د وسائر النسخ : « ليرثي » تحريف .
 - (٤) الأمالي : « كانه » .
 - (٥) ليست في د ، هـ ، الأمالي . وأثبتها عن ف ، ل ، م .
 - (٦) هـ : « قد » .
 - (٧) ف ، ل : « اللام » تحريف .
 - (٨) زيادة عن هـ والأمالي . وليست في د وسائر النسخ .
 - (٩) الأمالي : « وانما » .
 - (١٠) الأمالي : « الالباس » .

لا يلائم عجز البيت صدره لأنَّ الأوَّل خاصَّ وآخره عامٌ ، لأنَّ لو من حروف الشرط ، والمعلق على الشرط - يعمم بدليل قولهم : لو أكرمتني أكرمتك ، وهذا عام فالجواب : إنما يمتنع لو (١) ، لم يكن المذكور في صدر البيت داخلاً في العموم ، فأما إذا كان داخلاً في العموم فلا يمتنع ، لأنَّ (٢) المعنى : لو كان يرثي سليم ما (٣) لسليم ، فيدخل الريم وغيره .

جواب سؤالات سأل عن حرفي لو

[للمشيخ تقي الدين بن تيمية]

قال فيه : جواب سؤالات سائل عن حرف لو [٤] ، لسيّدنا وشيخنا الإمام العالم العلامة الأوحد الحافظ (٥) المجتهد الزاهد العابد القدوة إمام الأئمة قدوة الأمة علامة العلماء وارث الأنبياء آخر المجتهدين أوحد علماء الدين بركة الإسلام حجة الأعلام برهان المتكلمين ، قانع مبتدعين ذي العلوم الرفيعة والفنون البديعة ، محيي السنته ومن عظمته به الله علينا المنته ، وقامت به على أعدائه الحجة ، واستبان ببركته وهديه المحجة ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني ،

(١) جاء قبلها في الأمالي : « ان » .

(٢) هـ والامالي : « فإن » .

(٣) د : « با » تحريف . وليست في هـ . وما أثبت عن سائر النسخ والامالي .

(٤) زيادة عن م ، هـ . وليست في د ، ف ، ل .

(٥) ل : « الأوحد الفاضل الحافظ » .

أعلى الله مناره وشيد من الدين أركانه (١) :

ماذا يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر
هو حجة لله قاهرة (٢) هو بيننا أعجوبة الدهر
هو آية في الخلق (٣) ظاهرة أنواره (٤) أربّت على الفجر

نقلت هذه الترجمة من خط العلامة فريد دهره [ووحيد عصره] (٥) الشيخ كمال الدين الزمككافي رحمه الله .

[هـ : ٢٨٨] بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خط الحافظ علم الدين البرزالي (٦) : قال سيدنا وشيخنا الإمام العالم العلامة القدوة الحافظ الزاهد العابد الورع إمام الأئمة حبيب الأمة مفتي القرق علامة الهدى ترجمان القرآن حسنة الزمان عمدة الحفاظ فارس المعاني والألفاظ (٧) زكي (٨) الشريعة ذو القنون البديعة ، ناصر السنة قانع البدعة تقي الدين أبو العباس

(١) انظر البداية والنهاية : ١٤/١٣٧ وشذرات الذهب : ٦/٨٢ .

(٢) شذرات الذهب : « باهرة » .

(٣) شذرات الذهب : « للخلق » .

(٤) شذرات الذهب : « أنوارها » .

(٥) زيادة عن ل ، م ، هـ . وليست في د ، ف .

(٦) هـ : « علم الدين الرذالي » تحريف .

(٧) « فارس المعاني والألفاظ » ليست في هـ .

(٨) هـ : « ولي » .

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني ، أدام الله بركته ورفع درجته : الحمد لله الذي علّم القرآن خلق الإنسان علمه البيان ، وأشهد أنّ لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له الباهر البرهان ، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله المبعوث الى الإنس والجان ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً يرضى به الرحمن ، سألت - وفّقك الله - عن معنى حرف لو ، وكيف يتخرج قول عمر رضي الله عنه (١) : « نِعِمَ الْعَبْدُ صَهِيْبٌ » لو لم يخفِ الله لم يعصِه « على معناها المعروف ، وذكرت أنّ الناس يضطربون في ذلك ، واقتضيت الجواب اقتضاء (٢) أوجب أن أكتب في ذلك ما حضرنى [د : ٢٩٠] الساعة ، مع بُعد عهدي بما بلغني ممّا (٣) قاله الناس في ذلك ، وأن ليس يحضرنى الساعة ما أراجعه في ذلك ، فأقول والله الهادي النصير .

الجواب مرتّب على مقدّمات :

أحدها : أنّ حرف لو المسؤول عنها من أدوات الشرط وأنّ الشرط يقتضي جملتين ، إحداهما شرط والأخرى جزاء وجواب ، وربّما سُمّي المجموع شرطاً وسُمّي أيضاً جزاءً ، ويقال لهذه الأدوات الجزاء ، والعلم بهذا كله ضروريّ لكنّ كان له عقل وعلم بلغة العرب ، والاستعمال على ذلك أكثر من أن يُحصّر ، كقوله تعالى : « ولَوْ أَكْفَهْمُ قَالُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا واسْمَعْ وانظُرْنا لكانَ خَيْراً

(١) انظر المقاصد الحسنة : ٤٤٩ وكشف الغفاء : ٢ / ٣٢٣ .

(٢) هـ : « واقتضيت الجواب اقتضاباً » اقتضيت الحديث إنما هو انتزعتُه واقتطعتُه .

(٣) ث : « عما » تحريف .

لَهُمْ وَأَقْصَوْمَ « (١) « وَلَوْ أَتَتْهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً » (٢) « وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا « (٣) « وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ » (٤) « لَوْ خَرَجُوا فِیْكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً » (٥) [هـ : ٢٨٩] « وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالتَّيْبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا أَوْلِيَاءَ » (٦) .

الثانية : أَنَّ هذا الذي يسمّيه النحاة شرطاً هو في المعنى سبب لوجود الجزاء ، وهو الذي يسمّيه الفقهاء علة ومقتضياً وموجباً ونحو ذلك ، فالشرط اللفظي سبب معنوي فتقطن لهذا ، فإنّك موضع غلط فيه كثير ممّن يتكلّم في الأصول والفقه ، وذلك أَنَّ الشرط في عرف الفقهاء وممن يجري مجراهم من أهم الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقّف تأثير السبب عليه بعد وجود المسبب (٧) ، وعلامته أنّه يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ، [ثم] (٨) هو منقسم الى ما عرّف كونه شرطاً بالشرع

(١) النساء : ٤٦/٤ .

(٢) النساء : ٦٤/٤ .

(٣) الأنفال : ٢٣/٨ .

(٤) الأنعام : ٢٨/٦ .

(٥) التوبة : ٤٧/٩ .

(٦) المائدة : ٨١/٥ .

(٧) د ، ل ، م : « السبب » تعريف . وما أثبت عن ف ، هـ .

(٨) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ .

أَقُولُهُمْ : الطَّهَّارَةُ وَالِاسْتِقْبَالُ وَاللِّبَاسُ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، وَالْعَقْلُ
وَالْبُلُوغُ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ وَجُوبَ الصَّلَاةِ عَلَى الْعَبْدِ
يَتَوَقَّفُ (١) عَلَى الْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ ، كَمَا تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى الطَّهَّارَةِ
وَالسُّتَارَةِ وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ، إِنْ كَانَتْ الطَّهَّارَةُ وَالسُّتَارَةُ أُمُورًا
خَارِجَةً عَنْ حَقِيقَةِ الصَّلَاةِ ، وَلِهَذَا يَفْرَقُونَ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالرُّكْنِ بِأَنَّ
الرُّكْنَ جُزْءٌ (٢) مِنَ (٣) حَقِيقَةِ الْعِبَادَةِ أَوْ الْعَقْدِ ، كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
وَكَالِإِجَابِ وَالْقَبُولِ ، وَبِأَنَّ الشَّرْطَ خَارِجٌ عَنْهُ ، فَإِنَّ الطَّهَّارَةَ يَلْزَمُ
مِنْ عَدَمِهَا عَدَمُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهَا وَجُودُ الصَّلَاةِ ،
وَتَخْتَلِفُ الشَّرُوطُ (٤) فِي الْأَحْكَامِ بِاخْتِلَافِهَا ، كَمَا يَقُولُونَ فِي بَابِ
الْجُمُعَةِ : مِنْهَا مَا هُوَ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ بِنَفْسِهِ وَمِنْهَا مَا هُوَ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ
بِغَيْرِهِ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ شَرْطٌ لِلْإِجْزَاءِ (٥) دُونَ الصَّحَّةِ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ شَرْطٌ
لِلصَّحَّةِ ، وَكَلَامُ الْفُقَهَاءِ فِي الشَّرُوطِ كَثِيرٌ جَدًّا ، لَكِنْ الْفَرْقُ بَيْنَ السَّبَبِ
وَالشَّرْطِ وَعَدَمُ الْمَانِعِ إِذَا يَتِمُّ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجُوزُ تَخْصِيسُ الْعِلَّةِ
مِنْهُمْ ، وَأَمَّا مَنْ لَا يَسْمِي عِلَّةً إِلَّا مَا اسْتَلْزَمَ مِنَ الْحُكْمِ وَلِزَمَ مِنْ
وُجُودِهَا وَجُودُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَهَؤُلَاءِ (٦) يَجْعَلُونَ الشَّرْطَ

(١) د ، ف ، ل : « يَقِفُ » تَحْرِيفٌ . وَمَا أَثْبَتَ عَنْ م ، ه .

(٢) م : « شَرْطٌ » تَحْرِيفٌ .

(٣) م : « فِي » .

(٤) ل : « الْمَشْرُوطُ » تَحْرِيفٌ .

(٥) د : « لِلْجُزْءِ » تَحْرِيفٌ . وَمَا أَثْبَتَ عَنْ سَائِرِ النَّسَخِ .

(٦) د ، م : « عَلَى كُلِّ حَالٍ فِيهَا وَلَا يَجْعَلُونَ » تَحْرِيفٌ . وَمَا أَثْبَتَ عَنْ
ف ، ل ، ه .

وضد (١) المانع من جملة أجزاء (٢) العلة والى ما يعرف كونه شرطاً بالعقل
 وإن دُلَّ عليه دلائل أخرى [ه : ٢٩٠] كقولهم : الحياة شرط في
 العلم والإرادة والسمع والبصر والكلام ، والعلم شرط في الإرادة ونحو
 ذلك ، كذلك جميع صفات الأجسام وطبائعها لها شروط تُعرَّف بالعقل
 أو بالتجارب أو بغير ذلك ، وقد تسمى هذه شروطاً عقلية والآول (٣)
 شروطاً شرعية ، وقد يكون من هذه الشروط ما يُعرَّف اشتراطه
 بالعرَّف ومنه ما يُعرَّف باللغة كما يُعرَّف أنَّ شرط المفعول وجود
 فاعله (٤) ، وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول (٥) ، فيلزم من
 وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ، ولا ينعكس ، بل يلزم من وجود
 اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع ، ولا يلزم من وجود المرفوع
 لا منصوب ولا مخفوض ، إذ الاسم المرفوع مظهراً أو مضمراً لا بُدَّ
 منه في كلِّ كلام عربيٍّ ، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية ، فقد
 تبين أنَّ لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدلُّ على عدم المشروط
 ما لم يخلِّفه شرط آخر ، ولا يدلُّ ثبوته من حيث هو شرط على ثبوت
 المشروط ، وأمَّا الشرط في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب أدوات
 الشرط اللفظية ، سواء كان المتكلم [نحويّاً] (٦) أو

(١) ه : « وعدم » .

(٢) م : « الأجزاء » تعريف .

(٣) م : « والاولى » .

(٤) ه : « فاعل » .

(٥) ل : « مفعوله » .

(٦) م : « أصولياً » . وليست في د ، ه . وما اثبت عن ف ، ل .

فَقِيْهًا (١) وما يتبعه من متكلم وأصولي ونحو (٢) ذلك ، فإنَّ وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب ، وعدم الشرط هل يدل على عدم المشروط ؟ مبنيٌّ على أنَّ عدم العلة هل يقتضي عدم المعلول ؟ فيه خلاف وتفصيل ، قد أومى إليه الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصي الله لأنَّ تَرْكُ (٣) المعصية له قد يكون لخوف (٤) الله ، وقد يكون لأمر آخر ، إمَّا لنزاهة الطبع أو إجلال الله أو الحياء منه ، أو لعدم المقتضي إليها كما كان يقال عن سليمان التيمي رحمه الله : إنَّه كان لا يُحَسِّنُ أَنْ يعصي الله ، فقد أخبرنا عنه أنَّ عدم خوفه لو فرض (٥) موجوداً لكان مستلزماً لعدم معصية الله لأنَّ هذا العدم مضاف (٦) إلى أمور أخرى إمَّا عدم مُقْتَضِ أو وجود (٧) مانع مع أنَّ هذا الخوف حاصل ، وهذا المعنى يفهمه من الكلام كلُّ أحد صحيح الفطرة ، لكنَّ لما وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوع توسُّع إمَّا في التعبير وإمَّا في الفهم اقتضى ذلك [هـ : ٢٩١] خَلْكَ إِذَا بَنَى عَلَى تِلْكَ الْقَوَاعِدِ الْمُحْتَاجَةِ إِلَى تَسْمِيَةٍ ، فَإِذَا كَانَ لِلْإِنْسَانِ فَهْمٌ صَحِيحٌ رَدَّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا وَقَرَّرَ (٨) الْفَطْرَ عَلَى

(١) ل : « فقيهاً » .

(٢) ل : « في نحو ذلك » .

(٣) م : « لان عدم ترك » تحريف .

(٤) م : « خوف » تحريف .

(٥) ل : « كان » .

(٦) هـ : « يضاف » .

(٧) ل : « دخول » تحريف .

(٨) د : « ومرر » تصحيف . ل : « وقر » تحريف . وما أثبت عن ف ، م ، هـ .

معقولها ، ويبيّن حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجويز أو توسّع ، فإنّ الإحاطة في الحدود والضوابط غير تحرير ، ومنشأ الإشكال أخذاً (١) كلام بعض النحاة مسلماً : إنّ المنفي (٢) بعد لو مثبت والمثبت بعدها منفي ، أو إنّ جواب لو منتفٍ أبداً وجواب لولا ثابت أبداً ، أو إنّ لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ، ولولا حرف يدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقاً ، فإنّ هذه العبارات إذا قرن بها غالباً كان الأمر قريباً ، وأمّا أن يدعى أنّ هذا مقتضى الحرف دائماً فليس كذلك ، بل الأمر كما ذكرناه من أن لو حرف شرط تدلّ على انتفاء الشرط ، فإنّ كان الشرط ثبوتياً فهي لو محضة ، وإنّ كان الشرط عديمياً مثل لولا ولولم دلّت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه فيقتضي أنّ هذا الشرط العدميّ مستلزم لجزائه إنّ وجوداً وإنّ عدماً وأنّ هذا العدم منتفٍ ، وإذا كان عدم شيءٍ سبباً في أمر فقد يكون وجوده سبباً في عدمه ، وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده بأنّ يكون الشيء لازماً لوجود الملزوم ولعدمه ، والحكم ثابت مع العلة المعينة ومع انتفائها لوجود علة أخرى ، وإذا عرفت أنّ مفهومها اللازم لها إنّما هو انتفاء الشرط وأنّ فهم تهي الجزء منها ليس أمراً لازماً ، وإنّما يفهم باللزوم (٣) العقلي (٤) أو العادة الغالبة وعطفت على ما ذكرته من المقدمات زال الإشكال بالكلية ، وكان

(١) د ، ف : « احد » تصحيف . وما أثبت عن ل ، م ، ه .

(٢) م : « النفي » .

(٣) د : « باللزوم » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) ف ، ل : « العقل » تحريف .

يمكننا أن نقول : إنَّ حرف [لو] (١) دالة على انتفاء الجزاء ، وقد تدلُّ أحياناً على ثبوته إمّا بالمجاز المقرون بقرينة أو بالاشتراك ، لكن جعل اللفظ حقيقة في القَدْر المشترك أقرب إلى القياس (٢) مع أنَّ هذا إنَّ قاله قائل كان سائغاً في الجملة ، فإنَّ الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف هل هي مَقُولَة بالاشتراك أو التواطؤ أو بالحقيقة والمجاز ؟ وإنما الذي يجب أن يعتقد [هـ : ٢٩٢] بطلانه ظنٌّ ظانٌّ ظنٌّ أن (٣) لا معنى للو إلاَّ عدم الجزاء والشرط ، فإنَّ هذا ليس بمستقيم البتَّة ، والله سبحانه أعلم .

[والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين] (٤) .

(١) زيادة عن هـ . وليست في د و سائر النسخ .

(٢) د : « الناس » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) ف : « ظن ظان أن الظن ان لا معنى » تحريف ، ل : « ظان ان ظن ان » .

(٤) زيادة عن هـ . وليست في د و سائر النسخ .

1. The first part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β . It is shown that the system has solutions for all values of the parameters α and β if the function $f(x)$ is continuous and has a bounded derivative.

2. In the second part of the paper the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β is solved.

3. The third part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β .

4. In the fourth part of the paper the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β is solved.

5. The fifth part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β .

6. In the sixth part of the paper the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β is solved.

7. The seventh part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β .

8. In the eighth part of the paper the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β is solved.

المحتوى

٣	فن الأفراد والغرائب
٣	باب الكلمة والكلام
٦	باب الإعراب
٧	باب الإشارة
٧	باب أداة التعريف
٨	باب الابتداء
٨	باب كان
١٠	باب إنَّ
١٠	باب كاد
١١	باب ما
١٤	باب المفاعيل
١٥	باب المصدر
١٥	باب العطف
١٦	باب النداء
١٧	باب نواصب المضارع
٢١	باب الجوازم
٢٥	باب كم
٢٦	باب جمع التكسير
٢٧	باب التصغير
٢٧	باب النسب

٢٩ فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات

٢٩ مناظرة سيويه والكسائي في المسألة الزنبرية

٣٣ مجلس الخليل مع سيويه

٣٥ مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعته

٣٧ مناظرة بين الكسائي واليزيدي

٤٤ مجلس بين ثعلب والمبرد

٤٧ مناظرة بين أبي حاتم والتوزي

٤٩ مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعي

٥١ مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر

٥٣ مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب

٥٩ مجلس ابن دريد مع رجل

٦١ مجلس بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شبيب

٦٣ مجالس ذكرها صاحب الكتاب المسمى غرائب مجالس النحويين

٧١ مجلس محمد بن زياد الأعرابي مع أحمد بن حاتم

٧٨ مجالس أبي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات

٨٠ مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت

٨١ مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجرمي

٨٣ مجلس أبي عثمان المازني مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة

٨٧ مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة

٨٨ مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن

كيسان

٩١ مجلس سعيد الأخفش مع المازني

٩٢ مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش

- ٩٣ مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة
 ٩٥ مجلس أبي العباس مع رجل من النخوين
 ٩٧ مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة
 ٩٩ مجلس أبي عمرو مع الأصمعي
 ١٠٠ مجلس الأصمعي مع الكسائي
 ١٠٢ مجلس أبي يوسف مع الكسائي
 ١١٠ إحدى عشرة مسألة سأل عنها أبو بكر الشيباني
 أبا القاسم الزجاجي

- ١١٠ المسألة الأولى
 ١١٢ المسألة الثانية
 ١١٥ المسألة الثالثة
 ١١٦ المسألة الرابعة
 ١٢٢ المسألة الخامسة
 ١٢٢ المسألة السادسة
 ١٢٤ المسألة السابعة
 ١٢٧ المسألة الثامنة
 ١٣٠ المسألة التاسعة
 ١٣١ المسألة العاشرة
 ١٤٥ المسألة الحادية عشرة
 ١٥٢ نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد
 ١٧١ قول أبي محمد بن السيد البطليوسي في كتاب المسائل والأجوبة
 ١٧٩ في كتاب المسائل للبطليوسي
 ١٨٩ مسألة للإمام أبي محمد بن السيد البطليوسي وجوابها
 ١٩٥ جواب المسألة المسألة الثانية

٢٠٠	في تذكرة ابن هشام
٢٠١	قول أبي علي الفارسي في التذكرة
٢٠٢	قول أبي حيان في شرح التسهيل
٢٠٥	في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي
٢١٠	في شرح التسهيل لأبي حيان
٢١١	في التعليقة على المقرب للشيخ بهاء الدين النحاس
٢١٦	في تذكرة أبي حيان
٢١٩	المسائل التي جرت بين السهيلي وابن خروف
٢٢٩	مسألة
٢٣١	مسألة
٢٣٢	مسألة
٢٣٤	قول ابن الصائغ في تذكرته
٢٩٨	قول الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته
٣٢٧	في كتاب سفر السعادة ، وسفير الافادة
٣٢٧	مسألة
٣٣٦	المسألة الثانية
٣٥٧	المسألة الثالثة
٣٦٥	المسألة الرابعة
٣٧٧	المسألة الخامسة
٣٧٩	المسألة السادسة
٣٨١	المسائل الدشر المتبوعات إلى الحشر في سفر السعادة
٣٨١	المسألة الأولى
٣٩٤	المسألة الثانية

- المسألة الثالثة ٣٩٨
 المسألة الرابعة ٤٠٧
 المسألة الخامسة ٤١٣
 المسألة السادسة ٤٢١
 المسألة السابعة ٤٢٦
 المسألة الثامنة ٤٣٠
 المسألة التاسعة ٤٣٣
 المسألة العاشرة ٤٣٤

- جواب الشيخ جمال الدين بن هشام عن بعض الأسئلة النحوية ٤٤٧
 جواب الشيخ كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام الحنفي ٤٩٣
 عن إعراب « سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم »
 وأجوبة أخرى

- سؤال عن النفي والإثبات إذا تعارضا ٥٠٥
 السؤال عن معنى بيت امرئ القيس ٥١١

كبر المقابلة البياض بصفرة

غذاها نمير الماء غير المثل

- مسألة عن معنى بيت لهشل بن جرير التميمي ٥١٤

غلامان خاضا الموت من كل جانب

فأبيا ولم تعقد وراءهما يد

- مسألة عن بيت أبي عنقاء الفراري ٥١٦

ذريني إنمسا خطئي وصوبي
عليّ وإن ما أفتقت سال

- مسائل عن ثعلب ٥١٨
مسائل عن ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٥١٨
مسألة عن طبقات الكمال لابن الأنباري ٥٢٢
مسائل عن ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٥٢٩
في المسائل لابن السيد البطليوسي ٥٥٤
في المسائل للبطليوسي ٥٦٩
في المسائل للبطليوسي ٥٨٠
سؤال العضد وجواب الجاربردي وردّ العضد على الجاربردي ٥٨٧
ردّ إبراهيم الجاربردي على العضد ٥٩٩
رسالة مظفر الدين الشيرازي من مجموع ابن القماح ٦٣٠
من رؤوس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للنووي ٦٥٤
مسألة ٦٧٠
مسألة ٦٧٠
جواب سؤال سائل عن حرف لو لابن تيمية ٦٨١
قول ابن تيمية عن معنى حرف لو وكيف يخرج قول عمر ٦٨٢
رضي الله عنه (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)